



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر - بسكرة



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2012-1970

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد تطبيقي

الأستاذ المشرف:
د / يعقوبي محمد

اعداد الطالبة:
بن يوسف نوة

الجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د / غوفي عبد الحميد
مقرا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر "أ"	د / يعقوبي محمد
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د / مفتاح صالح
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر "أ"	د / بن الزاوي عبد الرزاق
مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر "أ"	د / بلعباس راج
مناقشا	جامعة المدية	أستاذ محاضر "أ"	د / تهمتان مراد

السنة الجامعية 2015/2016



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر - بسكرة



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2012-1970

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد تطبيقي

الأستاذ المشرف:
د / يعقوبي محمد

اعداد الطالبة:
بن يوسف نوة

الجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د / غوفي عبد الحميد
مقرا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر "أ"	د / يعقوبي محمد
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د / مفتاح صالح
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر "أ"	د / بن الزاوي عبد الرزاق
مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر "أ"	د / بلعباس راج
مناقشا	جامعة المدية	أستاذ محاضر "أ"	د / تهمتان مراد

السنة الجامعية 2015/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ
سَاءَ مَا يَحْكُمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
131

الإهداء

أرفع أسمى آيات التقدير والطاعة والامتنان إلى الوالدين العزيزين أطال الله
ففي عمرهما.

إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقهم

أبي و أمي

إلى زوجي الذي قاسم معي آلام وآمال هذه الأطروحة .

إلى قرة عيني وبهجة قلبي ابنتي " قطر الندى " حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى إخوتي وأخواتي الذين لم يبخلوا علي بدعمهم وتشجيعهم المعنوي

إلى جميع الأهل و الأصدقاء والزلاء

إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة

أهدي عملي هذا.....

الشكر والتقدير

[...رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلي برحمتك في عبادك الصالحين...]
الآية 19 سورة النمل.

أشكر الله سبحانه عز وجل الذي وفقني في مشواري العلمي وبفضله ومنه علي بالصحة، تمكنت من إتمام هذه الأطروحة فإن وفقك فمن الله وإن وجدت به نقائص وهذا أكيد فمن الشيطان و نفسي .
وأقدم شكري الخالص إلى الوالدين الكريمين علي دعمهما لي من أجل إتمام هذا العمل.

ثم أتوجه بالشكر والتقدير والاعتراف للأستاذ الدكتور "محمد يعقوبي" لتفضله بقبول الإشراف علي هذه الأطروحة ولما منحني من وقته وجهده الشيء الكثير مما ساهم في إنجاز هذا العمل بالشكل الذي ظهر عليه.

وببالغ الاعتراف والاحترام أقدم شكري لأساتذتي الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لما سببوا من جهد لقراءة الأطروحة ومناقشتها وإبداء الملاحظات القيمة وتصويب ما اكتنفها من أخطاء.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد لإعداد هذه الأطروحة.

ملخص:

استهدفت هذه الأطروحة دراسة تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2012. و لتحقيق هدف الدراسة تم استعراض الجانب النظري لمختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، أهم مؤشرات و آثاره و السياسات المعالجة له. كما تناولت الدراسة بالعرض و التحليل واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة، حيث تم عرض مسار تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2012. أما الجانب التطبيقي القياسي، فقد تناولنا فيه تأثير التضخم على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي، البطالة، معدل الفائدة على الودائع، الميزان التجاري، سعر صرف الدينار الجزائري). ولتحقيق ذلك، تم استخدام نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR.

تشير النتائج المتوصل إليها إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التضخم إلى معدل النمو الاقتصادي، البطالة معدل الفائدة على الودائع و سعر صرف الدينار الجزائري. أما فيما يخص تأثير التضخم على الميزان التجاري من خلال اختيار معدل تغطية الصادرات للواردات كمؤشر يعكس وضعية الميزان التجاري، تم التوصل إلى عدم وجود علاقة سببية في أي من الاتجاهين. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة في الدراسة. حيث تساعد هذه الدراسة أصحاب القرار على رسم سياسات اقتصادية تقلل من درجة التذبذب في المتغيرات الاقتصادية الكلية في فترات التضخم المرتفع.

الكلمات المفتاحية: التضخم، المستوى العام للأسعار، معدل النمو الاقتصادي ، الناتج المحلي الإجمالي ، البطالة، معدل الفائدة، الميزان التجاري، الصادرات ،الواردات ، سعر صرف ، نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR.

Résumé:

Cette thèse est consacrée à l'étude de l'effet de l'inflation sur les variables macroéconomiques à travers une étude standard de la situation de l'Algérie durant la période de 1970 à 2012. Pour atteindre l'objectif ciblé, nous avons mis en exergue l'aspect théorique des différentes théories afin d'élucider le phénomène d'inflation, ses principaux indicateurs et les effets politiques mises en route pour y remédier. La présente étude a en outre englobé un exposé et une analyse de la réalité de l'inflation en Algérie durant la période concernée par l'étude, et le cours de l'évolution des principaux variables macroéconomiques les plus importantes en Algérie durant la période de 1970 à 2012. Dans le chapitre destiné à l'étude économétrie, nous avons examiné l'incidence de l'inflation sur les plus importantes variables macroéconomiques (taux de croissance économique, le chômage, le taux d'intérêt sur les dépôts, la balance commerciale, le taux de change du dinar algérien). Pour atteindre cet objectif, nous avons adopté les modèles du vecteur d'autorégression (VAR).

Les résultats indiquent la présence d'un lien de causalité (de cause à effet) à sens unique de l'inflation vers la croissance économique, le chômage, les taux d'intérêt sur les dépôts et le taux de change du dinar algérien. Quant à l'impact de l'inflation sur la balance commerciale à travers le taux de couverture des importations par les exportations à titre d'indicateur qui reflète l'état de la balance commerciale, il a été conclu qu'il n'y a aucune relation de causalité dans les deux sens. L'étude a également conclu l'existence d'une relation d'équilibre de long terme entre le taux d'inflation et le reste des variables macro-économiques ciblées dans l'étude.

La présente étude peut servir aux décideurs à l'élaboration d'une politique économiques dans le sens de réduire le degré de fluctuation des variables macroéconomiques dans les périodes de forte inflation.

Mots-clés: l'inflation, le niveau général des prix, taux de croissance économique, le produit intérieur brut (PIB), chômage, taux d'intérêt, balance commerciale, exportations- importations, le taux de change, modèle de vecteur d'auto-régression (VAR).

Abstract:

This thesis is a study of the effect of inflation on macroeconomic variables through a standard review of the situation in Algeria in the period from 1970 to 2012. To achieve the objective of the study, We insert the theoretical aspects of different theories to elucidate the inflation phenomenon, its main indicators and political effects set to remedy them. This study also included a presentation and an analysis of the reality of inflation in Algeria during the period covered by the study, as well as the evolution of the most important macroeconomic variables in Algeria during the period from 1970 to 2012. In the chapter econometrics, we examined the impact of inflation on the most important macroeconomic variables (economic growth, unemployment, interest rates on deposits, trade balance, the exchange rate of the Algerian dinar). To achieve this objective, we adopt the models of vector autoregression (VAR).

Results indicate the presence of a causal relationship in one-way direction from inflation to economic growth, unemployment, interest rates on deposits and the exchange rate of the Algerian dinar. As for the impact of inflation on the trade balance through the rate of backing of imports by exports as a chosen indicator that reflects the state of the balance of trade, it was concluded that there is no causal relationship in both directions. The study also found the existence of a long-term equilibrium relationship between the inflation rate and the rest of macroeconomic variables took in consideration in the study.

This study would serve decision makers to set an economic policy in the sense of reducing the degree of fluctuation of macroeconomic variables in periods of high inflation.

Keywords: inflation, the general price level, economic growth, gross domestic product (GDP), unemployment, interest rates, trade balance, exports, imports, the exchange rate, auto-regression vector model (VAR).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

Iالاهداء
IIالشكر
IIIالملخص
VII فهرس المحتويات
VII قائمة الجداول
XXI قائمة الاشكال
XXII قائمة الملاحق

المقدمة العامة [أ-ط]

أاشكالية البحث
بفرضيات البحث
جحدود البحث
جأهداف البحث
جأهمية البحث
جأسباب إختيار الموضوع
دموقع البحث من الدراسات السابقة
زمنهج البحث و الأدوات المستخدمة
زمصادر بيانات البحث
حخطة وهيكل البحث

الفصل الأول : تفسير التضخم في النظريات التقليدية [42-1]

2تمهيد
3المبحث الأول : تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي
3المطلب الأول : العلاقة بين النقود والأسعار قبل المدرسة الكلاسيكية
4المطلب الثاني : النظرية الكمية للنقود وافترضااتها
7المطلب الثالث : صورة المبادلات للمدرسة النيوكلاسيكية (معادلة فيشر Fisher)
7الفرع الأول : التعبير الرياضي لمعادلة التبادل
9الفرع الثاني : صعوبة تفسير معادلة التبادل
11الفرع الثالث : الاعتبارات العلمية في نقد معادلة التبادل
12المطلب الرابع : معادلة مدرسة كمبرج للأرصدة النقدية
14المطلب الخامس : الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود

17المبحث الثاني : تفسير التضخم في النظرية الكينزية.
17المطلب الأول : بناء النظرية الكينزية.
19المطلب الثاني : تحليل كينز للمتغيرات الاقتصادية.
19الفرع الأول : الطلب الكلي الفعال.
20الفرع الثاني : الإنفاق الاستهلاكي، الاستثماري والادخار.
22الفرع الثالث : الكفاية الحدية لرأس المال.
23الفرع الرابع : سعر الفائدة .
24المطلب الثالث : متضمنات التحليل الكينزي في تحديد قيمة النقود.
24الفرع الأول : عرض النقد.
26الفرع الثاني : الطلب على النقود.
28المطلب الرابع : الفجوة التضخمية.
31المطلب الخامس : الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية.
33 المبحث الثالث : الإختلالات التضخمية .
33المطلب الأول : التضخم الناشئ عن جذب الطلب.
35المطلب الثاني : تضخم دفع التكاليف.
36الفرع الأول : دفع الأجور.
36الفرع الثاني : دفع الأرباح.
37الفرع الثالث : دفع المنتجات.
38المطلب الثالث : تسارع التضخم.
39المطلب الرابع : التضخم الهيكلي.
39الفرع الأول : الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية.
40الفرع الثاني : جمود الجهاز المالي وتدهور الإيرادات الضريبية.
40الفرع الثالث : تراجع معدلات نمو الإنتاج الزراعي وتفاقم مشكلة الغذاء.
41الفرع الرابع : الإختلالات التي تولدها عملية التنمية في مراحلها الأولى.
42خلاصة الفصل.

[96-44] الفصل الثاني : تفسير التضخم في النظريات الحديثة

44تمهيد
45المبحث الأول : نظرية كمية النقود الحديثة.
46المطلب الأول : فروض النظرية الكمية الحديثة .
47المطلب الثاني : محددات الطلب على النقود في النظرية الكمية الحديثة.

48 الفرع الأول : الثروة والدخل الحقيقي
48 الفرع الثاني : تكلفة الاحتفاظ بالنقود
49 الفرع الثالث : النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية
50 الفرع الرابع : المتغيرات المؤثر في تفضيل أدواق المحتفظين بالنقود
50 المطلب الثالث : دالة الطلب على النقود عند فريدمان
52 المطلب الرابع : التضخم في التحليل النقدي الحديث
53 المطلب الخامس : الاختلافات الرئيسية بين النظرية الكينزية والنظرية الكمية الحديثة
55 المبحث الثاني : نظرية التوقعات
56 المطلب الأول : التوقعات المرتبطة بالماضي
59 المطلب الثاني : التوقعات الرشيدة
62 المطلب الثالث : اقتصاديات جانب العرض
65 المطلب الرابع : التضخم و الكينزيون الجدد
69 المبحث الثالث : الركود التضخمي والمدارس المفسرة له
69 المطلب الأول : مفهوم الركود التضخمي
70 الفرع الأول : العلاقة بين الركود والتضخم في التحليل الكينزي
72 الفرع الثاني : المقصود بالركود التضخمي
73 الفرع الثالث : مؤشر الركود التضخمي
75 المطلب الثاني : الموقف الفكري للمدارس الاقتصادية في تفسير الركود التضخمي
75 الفرع الأول : تفسير المدرسة النقدية
77 الفرع الثاني : تفسير المدرسة الكينزية المحدثة
78 الفرع الثالث : تفسير مدرسة التوقعات الرشيدة للركود التضخمي
79 الفرع الرابع : تفسير مدرسة اقتصاديات العرض للركود التضخمي
80 الفرع الخامس : تفسير المدرسة المؤسسية للركود التضخمي
81 المطلب الثالث : علاج الركود التضخمي
81 الفرع الأول : وجهة النظر النيوكلاسيكية في علاج الركود التضخمي
83 الفرع الثاني : علاج الركود التضخمي عند النيوكينزيين
84 المبحث الرابع : التضخم المستورد في الدول النامية
84 المطلب الأول : مفهوم التضخم المستورد وقياسه
84 الفرع الأول : مفهوم التضخم المستورد
85 الفرع الثاني : قياس التضخم المستورد
86 المطلب الثاني : قنوات انتقال التضخم المستورد

87 الفرع الأول : القناة السلعية
89 الفرع الثاني : تكلفة الخدمات و التكنولوجيا
90 الفرع الثالث : القناة النقدية
92 الفرع الرابع : القناة المالية
94 خلاصة الفصل

[131-98] الفصل الثالث : مؤشرات التضخم، آثاره والسياسات المعالجة له

98 تمهيد
99 المبحث الأول : مؤشرات ومقاييس التضخم
99 المطلب الأول : الأرقام القياسية للأسعار
99 الفرع الأول : صيغ الأرقام القياسية المرجحة
102 الفرع الثاني : مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI)
103 الفرع الثالث : مؤشر أسعار الجملة
103 الفرع الرابع : مؤشر السعر الضمني (PGDP)
104 المطلب الثاني : معيار الاستقرار النقدي
105 المطلب الثالث : معيار الإفراط النقدي
106 المطلب الرابع : معيار فائض الطلب
107 المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم
107 المطلب الأول : آثار التضخم على توزيع الدخل و الثروة بين أفراد المجتمع
107 الفرع الأول : أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الحقيقي
108 الفرع الثاني : أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة
109 المطلب الثاني : أثر التضخم على هيكل الإنتاج
109 المطلب الثالث : أثر التضخم على الاستهلاك و الادخار و الاستثمار
110 المطلب الرابع : أثر التضخم على سعر الفائدة
111 الفرع الاول : نموذج ارفنج فيشر Ficher Irving
112 الفرع الثاني : نموذج ديفيد رومر David Romer في سعر الفائدة والتضخم
114 الفرع الثالث : نموذج روبرت ماندل Robert Mundell في التضخم وسعر الفائدة
116 المطلب الخامس : أثر التضخم على ميزان المدفوعات
118 الفرع الاول : اثر التضخم على الواردات
118 الفرع الثاني : اثر التضخم على الصادرات
119 المطلب السادس: اثر التضخم على سعر الصرف

119 الفرع الاول : تباين معدلات التضخم و سعر الصرف
121 الفرع الثاني : الحلقة المفرغة التضخم وسعر الصرف
122 المطلب السابع : الآثار الاجتماعية للتضخم
123 المبحث الثالث : السياسات المعالجة للتضخم
123 المطلب الأول : السياسة النقدية
123 الفرع الأول : الأدوات المباشرة للسياسة النقدية
124 الفرع الثاني : الأدوات غير المباشرة
126 المطلب الثاني : السياسة المالية
126 الفرع الأول : الرقابة الضريبية
126 الفرع الثاني : الرقابة على الدين العام
127 الفرع الثالث : الرقابة على الإنفاق العام
127 المطلب الثالث : سياسة الرقابة على الأجور
128 المطلب الرابع : سياسة الرقابة على الأسعار
129 خلاصة الفصل

الفصل الرابع : تطور التضخم ومؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 [193-133]

133 تمهيد
134 المبحث الأول : تطور الأسعار ومؤشرات التضخم في الجزائر
134 المطلب الأول : إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر منذ الاستقلال
134 الفرع الأول : المرحلة الأولى منذ الاستقلال 1962 إلى 1979
136 الفرع الثاني : المرحلة الثانية (1980-1992)
137 الفرع الثالث : المرحلة الثالثة منذ 1992
138 المطلب الثاني : نظام الأسعار في الجزائر
138 الفرع الأول : الفترة (1962-1989)
140 الفرع الثاني : الفترة (1989-1994)
140 الفرع الثالث : الفترة (1995-1998)
141 الفرع الرابع : الفترة (1998-2012)
141 المطلب الثالث : مؤشرات التضخم في الجزائر
141 الفرع الأول : الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI)
146 الفرع الثاني : الرقم القياسي الضمني PGDP
149 الفرع الثالث : معامل الاستقرار النقدي

151 الفرع الرابع : معيار فائض الطلب
154 المبحث الثاني : أسباب التضخم في الجزائر
154 المطلب الأول : الأسباب الداخلية للتضخم
154 الفرع الأول: زيادة الطلب المحلي
157 الفرع الثاني: إرتفاع التكاليف الإنتاجية
157 الفرع الثالث : الأسباب النقدية
67 الفرع الرابع: الأسباب الهيكلية
170 المطلب الثاني : الأسباب الخارجية للتضخم
170 الفرع الأول : التضخم المستورد
174 الفرع الثاني: تطور حجم المديونية الخارجية و اختلال ميزان المدفوعات
177 الفرع الثالث: التغير في سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة
180 المبحث الثالث : آثار التضخم في الجزائر
180 المطلب الأول: أثر التضخم على توزيع المداخيل
182 المطلب الثاني: أثر التضخم على ميزان المدفوعات
183 المطلب الثالث: أثر التضخم على الاستهلاك ،الإدخار و الإستثمار في الجزائر
183 الفرع الاول:أثر التضخم على الاستهلاك والإدخار
184 الفرع الثاني:أثر التضخم على الاستثمار
185 المبحث الرابع : السياسات المتبعة لمكافحة التضخم في الجزائر
185 المطلب الأول : السياسة النقدية
186 الفرع الأول: تأطير القروض
186 الفرع الثاني : معدل إعادة الخصم
187 الفرع الثالث: معدل الإحتياطي القانوني
188 الفرع الرابع: عمليات السوق المفتوحة
190 المطلب الثاني : السياسة المالية
190 الفرع الأول: الرقابة الضريبية
190 الفرع الثاني : الرقابة على الإنفاق العام
191 المطلب الثالث : الرقابة على الأجور
191 المطلب الرابع : الرقابة على الأسعار
193 خلاصة الفصل

الفصل الخامس : مسار تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970-2012
[195- 282]

195	تمهيد.....
196	المبحث الأول : الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
196	المطلب الأول : مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه.....
196	الفرع الأول : تعريفه وأهميته.....
197	الفرع الثاني : طرق قياسه.....
199	الفرع الثالث:مقاييس أخرى للناتج و الدخل.....
201	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.....
201	الفرع الأول : الإنتاجية.....
201	الفرع الثاني : التكوين الرأسمالي.....
202	الفرع الثالث : التقدم التقني.....
202	المطلب الرابع : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012
202	الفرع الأول : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-1989.....
203	الفرع الثاني : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1994.....
204	الفرع الثالث : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-1998.....
204	الفرع الرابع : تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2012.....
208	المبحث الثاني : البطالة في الجزائر
208	المطلب الأول : مفهوم البطالة وطرق قياسها
208	الفرع الأول : مفهوم البطالة.....
209	الفرع الثاني : قياس معدل البطالة.....
209	المطلب الثاني : أنواع البطالة.....
209	الفرع الأول : البطالة الإجبارية.....
210	الفرع الثاني : البطالة الاختيارية.....
211	الفرع الثالث: أنواع أخرى من البطالة.....
211	المطلب الثالث : النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة.....
211	الفرع الأول : البطالة في الفكر الكلاسيكي.....
212	الفرع الثاني : البطالة عند النيو كلاسيك.....
212	الفرع الثالث : التفسير الكينزي للبطالة.....
213	الفرع الرابع : النظريات الحديثة في تفسير البطالة.....

215	المطلب الرابع : علاقة البطالة بالتضخم
215	الفرع الأول : منحى فيليبس.....
216	الفرع الثاني : منحى فيليبس المدعم بالتوقعات التضخمية.....
218	المطلب الخامس : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012.....
218	الفرع الأول :تطور معدل البطالة خلال الفترة 1970-1985.....
219	الفرع الثاني :تطور معدل البطالة خلال الفترة 1986-2000.....
221	الفرع الثالث :تطور معدل البطالة خلال الفترة 2001-2012.....
223	المبحث الثالث : معدلات الفائدة في الجزائر.....
223	المطلب الأول : مفهوم معدل الفائدة ووظائفه في الاقتصاد.....
223	الفرع الأول : مفهوم معدل الفائدة.....
223	الفرع الثاني : الوظائف التي ينجزها معدل الفائدة في الاقتصاد الوطني.....
224	المطلب الثاني : النظريات المفسرة لمعدل الفائدة.....
224	الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية.....
226	الفرع الثاني : نظرية الأرصد القابلة للإقراض.....
228	الفرع الثالث : نظرية تفضيل السيولة لمعدلات الفائدة.....
230	الفرع الرابع : نظرية التوقعات العقلانية في معدل الفائدة.....
231	المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية الكلية لمعدل الفائدة.....
231	الفرع الأول:العرض النقدي.....
231	الفرع الثاني:عجز الموازنة العامة.....
231	الفرع الثالث:الناتج المحلي الإجمالي.....
232	الفرع الرابع: سعر الصرق ومعدل الفائدة الأجنبي.....
232	المطلب الرابع : تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012.....
232	الفرع الأول : تطور معدل الفائدة خلال الفترة 1970-1985.....
233	الفرع الثاني : تطور معدل الفائدة خلال الفترة 1986-1994.....
235	الفرع الثالث : تطور معدل الفائدة خلال الفترة 1995-1998.....
236	الفرع الرابع : تطور معدل الفائدة خلال الفترة 1999-2012.....
237	المبحث الرابع : ميزان المدفوعات وأرصده في الجزائر
237	المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات و مكوناته الرئيسية.....
237	الفرع الأول : تعريف ميزان المدفوعات.....
237	الفرع الثاني : مكونات ميزان المدفوعات.....
239	الفرع الثالث: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.....

240	المطلب الثاني : التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات.
241	المطلب الثالث: أسباب عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية.
243	المطلب الرابع : تطور ميزان المدفوعات وأرصده في الجزائر خلال الفترة 1970-2012.
243	الفرع الأول :تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1970-1979.
245	الفرع الثاني : تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1980-1989.
247	الفرع الثالث: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1993.
248	الفرع الرابع : تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1994-2012.
255	المبحث الخامس : سعر صرف الدينار الجزائري وأنظمتة:
255	المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف وصيغه.
255	الفرع الأول :مفهوم سعر الصرف.
255	الفرع الثاني : سعر الصرف الإسمي.
255	الفرع الثالث : سعر الصرف الحقيقي.
256	المطلب الثاني : تحديد سعر الصرف.
256	الفرع الاول : الطلب على الصرف الأجنبي.
257	الفرع الثاني : عرض الصرف الأجنبي.
257	الفرع الثالث : توازن سعر الصرف.
258	المطلب الثالث: نظم أسعار الصرف.
258	الفرع الاول : نظام أسعار الصرف الثابتة.
259	الفرع الثاني : نظام سعر الصرف العائم او المرن.
261	الفرع الثالث : نظام الرقابة على الصرف.
262	المطلب الرابع : النماذج الأساسية المحددة لسعر الصرف.
262	الفرع الاول : نظرية تعادل القوة الشرائية.
266	الفرع الثاني : نظرية ميزان المدفوعات (نظرية الارصدة).
267	الفرع الثالث : نظرية تعادل معدلات الفائدة.
270	الفرع الرابع : نظرية كفاءة سوق الصرف.
270	الفرع الخامس : نظرية مستوى الإنتاجية.
271	المطلب السادس : تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1970-2012.
271	الفرع الاول :تطور سعر الصرف خلال الفترة 1963 - 1973.
272	الفرع الثاني : تطور سعر الصرف خلال الفترة 1974-1987.
273	الفرع الثالث : تطور سعر الصرف خلال الفترة 1988-1993.
274	الفرع الرابع : تطور سعر الصرف خلال الفترة 1994-2012.

275	المطلب السابع: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر وإصلاحه.....
276	الفرع الأول : سياسة الرقابة على الصرف قبل سنة1990
277	الفرع الثاني :سياسة الرقابة على الصرف ما بعد سنة1990
278	الفرع الثالث :إصلاح نظام الصرف
281	خلاصة الفصل.....

الفصل السادس : القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

خلال الفترة 1970-2012 [335-284]

284	تمهيد :.....
285	المبحث الأول : استقرارية السلاسل الزمنية
287	المطلب الأول : اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.....
287	الفرع الأول : اختبار D. F. (Dickey & Fuller)
288	الفرع الثاني : اختبار ديكي-فوللر الموسع (Augmented Dickey & Fuller) A. D. F
288	الفرع الثالث : اختبار فيليبس وبيرون (Phillips and Perron test.1988).....
289	الفرع الرابع : اختبار KPSS (KPSS Test 1992)
289	المطلب الثاني : خصائص البيانات.
290	المطلب الثالث : تحليل استقرارية السلاسل الزمنية.....
291	الفرع الأول : تحديد درجات التباطؤ لاختبار ديكي -فوللر الموسع.....
292	الفرع الثاني : اختبار ديكي فوللر الموسع ADF.....
294	المبحث الثاني:القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2012
294	المطلب الأول : اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج var.....
295	المطلب الثاني : اختبار التكامل المشترك.....
396	المطلب الثالث : اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي
298	المطلب الرابع : تقدير النموذج وتحليله.....
298	الفرع الأول : التحليل الإحصائي.....
300	الفرع الثاني : التفسير الاقتصادي.....
301	المطلب الخامس : تحليل مكونات التباين لمعدل النمو الاقتصادي و دالة الاستجابة لردة الفعل.....
301	الفرع الأول: تحليل مكونات التباين لمعدل النمو الاقتصادي.....
302	الفرع الثاني: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل.....
304	المبحث الثالث : القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على البطالة خلال الفترة 1970 - 2012.....
304	المطلب الأول : اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج var.....

304	المطلب الثاني : اختبار التكامل المشترك.....
305	المطلب الثالث : اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.....
306	المطلب الرابع : تقدير النموذج وتحليله.....
306	الفرع الأول : التحليل الاحصائي.....
307	الفرع الثاني : التفسير الاقتصادي.....
308	المطلب الخامس : تحليل مكونات التباين لمعدل البطالة و دالة الاستجابة لردة الفعل.....
309	الفرع الأول: تحليل مكونات التباين لمعدل البطالة.....
309	الفرع الثاني: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل.....
311	المبحث الرابع : القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على معدل الفائدة خلال الفترة 1970-2012...
311	المطلب الأول : اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج var.....
311	المطلب الثاني : اختبار التكامل المشترك.....
312	المطلب الثالث : اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم ومعدل الفائدة.....
313	المطلب الرابع : تقدير النموذج وتحليله.....
313	الفرع الأول : التحليل الاحصائي.....
315	الفرع الثاني : التفسير الاقتصادي.....
317	المطلب الخامس : تحليل مكونات التباين لمعدل الفائدة و دالة الاستجابة لردة الفعل.....
317	الفرع الأول: تحليل مكونات التباين لمعدل الفائدة.....
317	الفرع الثاني: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل.....
319	المبحث الخامس:القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على الميزان التجاري خلال الفترة 1970-2012.
319	المطلب الأول : اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج var.....
320	المطلب الثاني : اختبار التكامل المشترك.....
320	المطلب الثالث : اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم ومعدل تغطية الصادرات للواردات.....
321	المطلب الرابع : تقدير النموذج وتحليله.....
322	الفرع الأول : التحليل الإحصائي.....
324	الفرع الثاني : التفسير الاقتصادي.....
325	المطلب الخامس:تحليل مكونات التباين لمعدل تغطية الصادرات للواردات ودالة الاستجابة لردة الفعل
325	الفرع الأول: تحليل مكونات التباين لمعدل تغطية الصادرات للواردات.....
326	الفرع الثاني: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل.....
328	المبحث السادس:القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة
2012 - 1970
328	المطلب الأول : اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج var.....

328المطلب الثاني : اختبار التكامل المشترك.....
329المطلب الثالث : اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم و سعر الصرف.....
330المطلب الرابع : تقدير النموذج وتحليله.....
330الفرع الأول : التحليل الإحصائي.....
331الفرع الثاني : التفسير الاقتصادي.....
332المطلب الخامس : تحليل مكونات التباين لسعر صرف الدينار الجزائري و دالة الاستجابة لردة الفعل.
332الفرع الأول: تحليل مكونات التباين لسعر صرف الدينار الجزائري.....
333الفرع الثاني: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل.....
364 خلاصة الفصل

[352-337] الخاتمة العامة

337الخلاصة العامة للبحث.....
347نتائج اختبار الفرضيات.....
349نتائج البحث.....
351الاقتراحات.....
352آفاق البحث.....
354قائمة المراجع.....
368الملاحق.....

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	ظاهرة الركود التضخمي في البلدان الرأسمالية المتقدمة (1970 - 1990).	74
(1-4)	المؤشر العام لاسعار الاستهلاك CPI خلال الفترة 1970-2012 .	143
(2-4)	تطور المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة (1970-2012).	147
(3-4)	معامل الاستقرار النقدي للفترة (1970-2012).	151
(4-4)	معيار فائض الطلب للفترة (1989-2012).	153
(5-4)	علاقة كتلة الأجور بالإنفاق العام الجاري ومعدلات التضخم خلال الفترة(1970-2011).	155
(6-4)	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2011).	162
(7-4)	تطور ميزانية الدولة في الجزائر خلال الفترة (1970-2011).	166
(8-4)	تطور النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة (1970-2012).	169
(9-4)	تطور الأهمية النسبية للواردات خلال الفترة(1969-1989)	171
(10-4)	كتلة الديون الخارجية خلال الفترة (1970-2011).	174
(11-4)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(1970-2012).	179
(12-4)	تطور المداخل الخاصة بالأسر الجزائرية خلال الفترة (1994-2004) .	180
(13-4)	تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإيجابي للفترة (2001-2011).	188
(1-5)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1970 - 1979).	244
(2-5)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1980-1989)	246
(3-5)	تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-1993).	247
(4-5)	تطور ميزان المدفوعات والميزان التجاري خلال الفترة (1994-2012).	249
(1-6)	تحديد درجات التباطؤ الزمني لإختبار ديكي- فوللر الموسع ADF.	291
(2-6)	نتائج اختبار ديكي فوللر - الموسع ADF للسلاسل الزمنية الاصلية عند المستوى	292
(3-6)	نتائج اختبار ديكي فوللر-الموسع ADF للسلاسل الزمنية المحولة عند الفروق من الدرجة الاولى.	293
(4-6)	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج var.	295
(5-6)	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.	296
(6-6)	نتائج اختبار سببية غرانجر بين معدل النمو الاقتصادي و معدل التضخم.	297
(7-6)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.	299
(8-6)	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج var.	299

302	تحليل مكونات التباين لمعدل النمو الاقتصادي.	(9-6)
304	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج var.	(10-6)
305	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.	(11-6)
305	نتائج اختبار سببية غرانجر بين معدل التضخم و معدل البطالة.	(12-6)
306	اختبار البواقي في نموذج var .	(13-6)
309	تحليل مكونات التباين لمعدل البطالة.	(14-6)
311	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج var.	(15-6)
312	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.	(16-6)
312	نتائج اختبار سببية غرانجر بين معدل التضخم و معدل الفائدة .	(17-6)
314	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.	(18-6)
314	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج var	(19-6)
317	تحليل مكونات التباين لمعدل الفائدة.	(20-6)
319	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج var.	(21-6)
320	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.	(22-6)
321	نتائج اختبار سببية غراجر بين معدل التضخم و معدل تغطية الصادرات للواردات.	(23-6)
322	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.	(24-6)
323	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج var	(25-6)
326	تحليل مكونات التباين لمعدل تغطية الصادرات للواردات.	(26-6)
328	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج var.	(27-6)
329	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.	(28-6)
329	نتائج اختبار سببية غراجر بين معدل التضخم و سعر الصرف.	(29-6)
330	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج var.	(30-6)
332	تحليل مكونات التباين لسعر صرف الدينار الجزائري.	(31-6)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
28	مصيدة السيولة و تحديد سعر الفائدة.	(1-1)
30	الفجوة التضخمية	(2-1)
34	التضخم الناشئ عن جذب الطلب	(3-1)
37	تضخم دفع التكاليف.	(4-1)
38	تسارع التضخم	(5-1)
64	منحنى Laffer	(1-2)
76	رؤية فريدمان لمنحنى فيليبس	(2-2)
113	زيادة معدل نمو المعروض النقدي في نموذج ديفيد رومر	(1-3)
113	ارتفاع معدل التضخم في نموذج ديفيد رومر	(2-3)
114	زيادة سعر الفائدة الاسمي في نموذج ديفيد رومر	(3-3)
115	نموذج روبرت ماندل في التضخم وسعر الفائدة	(4-3)
148	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك CPI والمؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة (1970-2012).	(1-4)
165	تطور معدل نمو الكتلة النقدية M_2 ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام PIB في الجزائر خلال الفترة (1990-2012).	(2-4)
215	منحنى فيليبس	(1-5)
217	منحنى فيليبس المدعم بالتوقعات التضخمية.	(2-5)
258	تحديد سعر الصرف التوازني	(3-5)
300	توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي	(1-6)
303	تحليل دالة استجابة معدل النمو الاقتصادي لتغيرات معدل التضخم.	(2-6)
307	توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي	(3-6)
310	تحليل دالة استجابة معدل البطالة لتغيرات معدل التضخم.	(4-6)
315	توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي.	(5-6)
318	تحليل دالة استجابة معدل الفائدة لتغيرات معدل التضخم	(6-6)
324	توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي	(7-6)
327	تحليل دالة استجابة معدل التغطية لتغيرات معدل التضخم.	(8-6)
331	توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي	(9-6)
333	تحليل دالة استجابة سعر الصرف لتغيرات معدل التضخم.	(10-6)

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
368	تطور الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك (CPI) ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1989-2011).	(01)
369	التغير السنوي لكمية النقود (M ₂) والناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة (1970-2012).	(02)
370	التغير السنوي للمؤشرات النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)	(03)
371	تغير الكتلة النقدية M ₂ ومكوناتها خلال الفترة (1970-2011) (%)	(04)
372	بيانات متغيرات الدراسة	(05)
373	نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الاصلية (في المستوى).	(06)
380	نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية عند الفروقات من الدرجة الاولى	(07)
387	تقدير نموذج VAR ↓ (DLTC. DLIC. DLID. DLTINF. DLTCR)	(08)

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

إن استراتيجيات التنمية المنتهجة في كثير من الدول النامية ومنها الجزائر خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، والتي نتج عنها اختلالات اقتصادية واجتماعية كبيرة في الاقتصاد الوطني أهمها: اختلال ميزان المدفوعات، تراكم الديون الخارجية، تقادم الوضع الاجتماعي البطالة المتزايدة والتضخم الحاد... الخ. بسبب طبيعة الملكية والتخطيط الموجه و كذا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أرجع الاقتصاديون هذه الإختلالات لعدة أسباب منها: عدم تلائم البرامج التنموية مع الواقع المعاش آنذاك، الفوضى في التسيير، انعدام الرقابة على برامج الإنتاج والتمويل بالإضافة إلى اعتمادها الكبير على المحروقات في خططها التنموية. ولكن هذا لا يعني بأنه لا توجد إنجازات في مجال توسيع الطاقة الاقتصادية و بناء قاعدة مهمة وغيرها.

وقد تميز الاقتصاد الجزائري منذ بداية عشرية الثمانينات بأزمة حقيقية، فعدم نجاعة السياسات الاقتصادية أدى في تلك الفترة إلى ظهور عدة مشاكل مست التوازنات المالية، وبالتالي سببت إعاقة حقيقية في مواصلة برامج الإصلاح والتنمية، ناتجة عن سياسة اقتصادية غير متماسكة كانت سائدة في تلك الفترة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأسباب السابقة للإختلالات التي تزيد حداثها بسبب استمرار ضعف أسعار البترول. وقد اضطرت الجزائر في ظل التحولات العالمية إلى محاولة الخروج من هذه الوضعية بتبنيها لنظام اقتصادي جديد متمثل في اقتصاد السوق، فقد بدأت منذ سنة 1988 بالعمل على توفير الإجراءات التنظيمية والقانونية للعمل على انتقال الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، وكضرورة حتمية لتطبيق السياسة الجديدة قامت بوضع برنامج التعديل والإصلاح الهيكلي للاقتصاد، الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث توجهت اهتمامات الحكومة إلى تحرير الاقتصاد الوطني، تحرير التجارة الخارجية، تشجيع الاستثمار الأجنبي، إعادة هيكلة البنوك والمؤسسات المالية وتحرير الأسعار... الخ. ولنجاح برامجها سياساتها فهي تسعى جاهدة إلى مجابهة المشاكل الاقتصادية الهامة، أبرزها مشكلة التضخم الذي يعتبر من أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي. فهو واقع تعيشه معظم دول العالم يمثل أحد الحقائق الحياتية الاقتصادية اليومية، ويهدد الكيان الاقتصادي للفرد والمجتمع و الذي قد ينتقل من دولة إلى أخرى نتيجة عمليات التجارة الخارجية خاصة في الدول النامية. لذا فإن التضخم يعتبر موضوعا معقدا وحساسا يستحق الدراسة المعمقة، ولما له من تأثير على اقتصاد الوطني ومؤثراته.

إشكالية البحث:

تميز الاقتصاد الجزائري في عقد الثمانينات بأزمة حادة و جديدة، حيث أن أغلب النشاطات لم تكن تشغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما انعكس منذ ذلك الوقت على التوازنات المالية الداخلية

حيث تولدت عنها اتجاهات تضخمية ظهرت في السوق جراء التطبيق السلبي للسياسة الاقتصادية المنتهجة. حيث بلغت نسبة التضخم أقصاها سنة 1995 بمعدل قدر بـ 29.8%، وذلك في ظل الإختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني، وبانتهاج سياسات اقتصادية بتوجيه من المؤسسات الدولية استطاعت الجزائر أن تكبح جماح الضغوط التضخمية إلى أن وصل معدل التضخم إلى ما يقارب 0.34% سنة 2000. والتي لها تأثيرا سلبيا على اقتصاديات السوق، لأن اقتصاد السوق يستخدم الأسعار كمؤشر لقياس القيم الاقتصادية، وخلال الفترات التي ترتفع فيها الأسعار بسرعة يفقد هذا المؤشر قيمته، ويصبح الأفراد في قلق دائم من التضخم الذي يبتلع مداخيلهم، كما يقود التغير السريع للأسعار إلى عدم الكفاءة الاقتصادية. مما يؤدي إلى ظهور اختلالات في مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ومن هنا فإن دراستنا سوف تتمحور حول إبراز أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولذا يمكن صياغة إشكالتنا على النحو التالي :

ما مدى تأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري كنمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل الفائدة، الميزان التجاري و سعر صرف الدينار الجزائري؟

تتفرع إلى جانب الإشكالية أسئلة فرعية والتي سنحاول الإجابة عنها من خلال هذا البحث:

1. ما هي علاقة التضخم بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ؟
2. ما هي علاقة التضخم بمعدلات البطالة في الجزائر؟
3. ما هي علاقة التضخم بمعدل الفائدة في الجزائر؟
4. ما هي علاقة التضخم بالميزان التجاري ومعدل تغطية التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري ؟
5. ما هي علاقة التضخم بسعر الصرف الدينار الجزائري ؟

فرضيات البحث:

تبين الأدبيات الاقتصادية أثر التضخم على التنمية الاقتصادية من خلال تأثيره على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحاول هذه الدراسة معرفة مدى تأثير التضخم على هذه المتغيرات وعليه ارتأينا وضع الفرضيات التالية :

1. وجود علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
2. وجود علاقة سببية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الأجل القصير؛
3. وجود علاقة سببية متبادلة في الاتجاهين بين معدل التضخم ومعدل الفائدة في الجزائر؛
4. ارتفاع معدلات التضخم مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي أدى إلى التأثير على كل من الصادرات والواردات؛

5. ارتفاع معدلات التضخم تؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار؛

حدود البحث:

لكي يكون تحليل تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دقيقا، لابد من حدود لهذه الدراسة، وعليه ارتأينا أن تكون الدراسة القياسية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1970 إلى غاية 2012، قد اعتمدنا هذه الفترة نظرا لأن التقنية المستعملة في الدراسة تتطلب طول الفترة. وتشمل هذه الفترة البرامج التنموية و الإصلاحات المالية، وفي ذات الوقت نجد أن الجزائر عاشت وضعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا.

أهداف البحث:

نسعى من خلال بحثنا إلى إدراك الأهداف التالية :

-محاولة الاستعانة بالنظريات الاقتصادية التي يعتمدها الفكر الاقتصادي لتفسير هذه الظاهرة قصد إجراء بحث ذا نزعة تطبيقية.

-الوقوف على واقع التضخم ومؤشراته في الجزائر.

-إبراز أهم متغيرات الاقتصاد الجزائري.

-قياس العلاقة السببية بين التضخم و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

-تحليل وتقدير درجة واتجاه أثر التضخم في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة (النمو الاقتصادي، البطالة، معدل الفائدة، الميزان التجاري، سعر الصرف).

-إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذه الدراسة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعاً هاماً في الاقتصاد الجزائري، يتعلق بتأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية نظراً لأهمية ذلك في وضع السياسات الاقتصادية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومما يكسب هذه الدراسة أهمية أيضاً هو أنها تساعد المؤسسات المالية و النقدية في الجزائر في معرفة التأثيرات المتوقعة للتضخم على سلوك المتغيرات الاقتصادية، مما يساعدها في وضع السياسات المناسبة، والتي تستهدف هذه المتغيرات من أجل الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب لعل أبرزها ما يلي :

- ارتباط الموضوع بتخصص اقتصاد تطبيقي الذي زاولت فيه دراستي لما بعد التدرج.

- الإحساس بخطورة هذه الظاهرة التي تتعكس سلبا على معظم أفراد المجتمع، والتي تؤدي إلى اختلال مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة الدراسات القياسية التي تبين أثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، من هذا المنطلق تناولنا موضوع التضخم وأثره على هذه المتغيرات في الجزائر.

موقع البحث من الدراسات السابقة:

حسب اطلاعنا وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث، هناك العديد من الدراسات والبحوث، والتي تمكنا من الاطلاع عليها وتناولت موضوع التضخم في الجزائر وفي بقية الدول محل الدراسة، غير أن هذه الدراسات في معظمها لم تشر إلى تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي حاولنا في هذه الأطروحة التعرض إليها. ومن هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر نذكر ما يلي :

- مجدي الأمين نورين، "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود في الاقتصاد السوداني خلال الفترة من 2005-2007"، مجلة المصرفي، إدارة البحوث والإحصاء، (العدد 47، مارس 2008، السودان) حيث توصلت الدراسة بعد تحليل نموذج هو ضعف أثر التغيرات التي تحدث في عرض النقود على التغير في معدل التضخم وان التغير الذي يحدث في معدل التضخم قد يعزى إلى عوامل أخرى أهمها تغير سعر الصرف، إذ أن العجز في ميزان المدفوعات يؤثر على سعر الصرف وبالتالي على أسعار السلع المستوردة حيث تتأثر الأسعار المحلية للسلع المستوردة بالتغيرات في أسعار الصرف.

- ياسين احمد العيسى، "التضخم وأثره على عناصر الميزانية العامة"، مجلة جامعة مؤتة لدراسات العلوم الإدارية، (المجلد 25، العدد2، 1998، الأردن)، استهدفت هذه الدراسة معرفة تأثير التغير في مستوى الأسعار على عناصر الميزانية العامة في الأردن، وقد أظهرت النتائج أن إعداد القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة، يتم على أساس التكلفة التاريخية بغض النظر عن التغيير الحاصل في القوة الشرائية للدينار، وبناء عليه، فإن نتائج الأعمال والمراكز المالية للشركات خلال فترات التضخم تكون غير ممثلة للواقع وإنما مضللة لا تعكس بصورة عادلة وصادقة حقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال، وبالتالي لا تحقق الغرض من توفيرها لذوي العلاقة في ترشيد القرارات. كما أظهرت الدراسة أن عدم استخدام محاسبة التضخم أدي إلى تضخيم الأرباح، وقد خلص الباحث إلى ضرورة التعامل مع هذه الظاهرة وعدم تجاهل تأثيرها في البيانات.

- عادل محمد خليفة غانم، "التضخم احد معوقات النمو الاقتصادي وتعبئة المدخرات في المؤسسات التمويلية"، يستهدف هذا البحث بصفة أساسية التعرف على المحصلة النهائية لأثر التضخم على معدل الادخار المحلي وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-19970. وقد قام الباحث

بحساب معامل الاستقرار النقدي وعلاقته بمعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، كما قام بدراسة العلاقة بين معدل التضخم ومعدل المدخرات الاختيارية من ناحية ومعدل الادخار الإجباري من ناحية أخرى واثّر ذلك على معدل الادخار المحلي. وقد توصل الباحث للنتائج التالية: أن التضخم معبرا عنه بمعامل الاستقرار النقدي احد معوقات إحداث حركة النمو والتنمية الاقتصادية في مصر، لما له من تأثير سلبي على معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة. كذلك توصل إلى أن المحصلة النهائية لأثر التضخم على معدل الادخار المحلي تكون موجبة خلال الفترة 1970-1979، حيث قدر معامل الارتباط بينهما بحوالي 0.54. أما في الفترات الأخرى فان هذا الأثر يكون سالب، حيث قدر معامل الارتباط بين معدل التضخم ومعدل الادخار المحلي بحوالي -0.15 خلال الفترة 1980-1990، بينما بلغ حوالي -0.79 خلال الفترة 1991-1995.

- حمد بن سليمان البازعي، "الانتقال الدولي للتضخم: دراسة للعلاقة بين معدلي التضخم السعودي والأمريكي"، الإدارة العامة (المجلد 37، العدد 1، السعودية)، حيث استخدمت هذه الدراسة أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء لفحص العلاقة بين معدلي التضخم في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين. كما استخدمت منهجية زياو (Hsiao) لفحص العلاقة السببية بين معدلي التضخم في البلدين. ويتبين من النتائج وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تنطلق من معدل التضخم الأمريكي إلى نظيره السعودي دون اثر في الاتجاه المعاكس، وتؤكد هذه النتيجة أن الاقتصاد السعودي عرضة للتغيرات الكلية التي تحدث في العالم الخارجي، مما يستدعي من متخذي القرار أخذ ذلك بعين الاعتبار عند تصميم السياسة المحلية، وهذه النتيجة قد تعني عدم استقلالية السياسة الكلية المحلية، لذا دعي الباحث كل المهتمين بهاته الظاهرة أن يأخذوا بعين الاعتبار تفاعل الاقتصاد المحلي مع اقتصاد الدول الأخرى عند تصميم النماذج الاقتصادية.

- وليد محمد شواقفة، "العجز في الموازنة الحكومية وعرض النقود والتضخم، دراسة حالة الأردن للفترة 1970-2009"، مجلة المنارة (المجلد 18، العدد 1، 2012، الأردن)، قام الباحث بفحص طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، في الأجلين الطويل والقصير، باستخدام اختبار سببية غرانجر و تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخط ، حيث الدلائل الإحصائية تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل تتجه من عجز الموازنة وعرض النقود إلى أسعار المستهلك وأخرى تتجه من عجز الموازنة وأسعار المستهلك إلى عرض النقود. وقد توصل الباحث في نتائجه إلى عدم وجود علاقة سببية طويلة الأجل تتجه من أسعار المستهلك وعرض النقود إلى عجز الموازنة. أما في الأجل القصير، بعكس الطويل، فقد وجد بأن التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (وبالتالي التضخم) لا يتأثر بعرض النقود وعجز الموازنة. كما توصل إلى أن بأن التغيرات في عجز الموازنة لا يتم تمويلها (في الأجل القصير) من خلال خلق النقود، ولكن بوسائل أخرى.

- صباح نوري عباس، "أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (العدد 17، 2008، بغداد)، وتكمن أهمية هذه الدراسة في الوقوف على تأثير التضخم كسبب مهم من بين أسباب أخرى ساهمت في التأثير السلبي على سعر الصرف في السوق الموازية، وقد توصلت الدراسة بعد بناء نموذج خطي لسعر الصرف التوازني بطريقة المربعات الصغرى العادية وإجراء الاختبارات القياسية، إلى وجود تأثير واضح للتضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة دراستها. وبارتفاع معدلات التضخم نتيجة الحصار الاقتصادي على العراق، قامت السلطات النقدية باستبدال العملة الوطنية القديمة بعد سنة 2003 بعملة جديدة لها اثر ايجابي في رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية. كما ساهمت إجراءات السلطات النقدية المتمثلة في إقامة مزاد علني لبيع العملة الأجنبية في تحقيق نوع من الاستقرار لسعر الصرف.

- مفيد ذنون يونس و رغيد عماد الدين، "تأثير التضخم على أسواق الأوراق المالية العربية"، مجلة تنمية الرافدين لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل (المجلد 31، العدد 93، 2009، العراق)، تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير التضخم على مؤشرات أسواق الأوراق المالية للدول العربية، وهي القيمة السوقية للأسهم بوصفها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الشركات المسجلة في السوق ومعدل الدوران ومؤشر الأسعار، وقيمة الأوراق المالية المتداولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الأوراق المالية المتداولة، ضمن أنموذج قياسي تضمن متغيرات تفسيرية أخرى هي سعر الصرف، ومتوسط الدخل، وعجز الموازنة. وقد توصل الباحث إلى أن للتضخم تأثيراً سالباً على مؤشرات قيمة الأوراق المالية المتداولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد الأوراق المالية المتداولة، في حين لم يؤثر معنوياً في مؤشرات السوق الأخرى.

- رمضان شنيش، "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)"، المجلة الجامعة، (المجلد 1، العدد 15، 2013، ليبيا)، حيث قام الباحث في هذه الدراسة بقياس العلاقة الكمية بين التضخم معبراً عنه بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل عرض النقود بالمعنى الضيق MS_1 ، أسعار الصرف الدينار الليبي للدولار، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة طردية بين كلا من مستوى التضخم وعرض النقود بالمعنى الضيق في الاقتصاد الليبي، ووجود علاقة طردية بين مستوى التضخم وبين أسعار صرف الدينار الليبي.

- يحيات مليكة، "إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)"، أطروحة دكتوراه، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر، الجزائر، 2007)، حيث قامت الباحثة بتحليل كل من ظاهرتي البطالة والتضخم والسياسات المرتبطة بهما، والكشف عن طبيعة العلاقة بينهما

وذلك في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2005) من خلال اختبار العلاقة الإحصائية لمنحنى فيليبس خلال فترة الدراسة وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والتضخم في الفترة السابقة لتنفيذ برامج الإصلاح، وأصبحت عكسية في الفترة اللاحقة على تطبيقه، إذ ترتب عن السياسة الاقتصادية الانكماشية التي استهدفت تخفيض التضخم ارتفاعا ملموسا في البطالة ووضوح العلاقة العكسية بين الظاهرتين وقد سمح التطبيق الفعلي لبرامج التصحيح المقترن بالسياسات المحفزة للنمو وتحسين المناخ الاقتصادي على زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل جديدة قللت تدريجيا من معدل البطالة السائدة.

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، كون هاته الأخيرة ركزت على تأثير التضخم على عرض النقود والموازنة العامة وسعر الصرف والأسواق المالية والبطالة، حيث ركزت على اتجاه العلاقة بين التضخم وهذه المتغيرات. إلا أنها لم تعالج جميع عناصر المشكلة بشكل لا يترك مجالاً للبحث في الموضوع، فقد عالجت بعض عناصر المشكلة في مجموعة من الدول، باستثناء حالة الجزائر. فمن هنا بدأ بحثنا، فمعظم الدراسات التي تمت بالجزائر تبحث في المتغيرات الاقتصادية المحددة للتضخم وليس في تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وما يميز دراستنا هذه، هو البحث في تأثير التضخم على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تم حصرها في معدل النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، معدل الفائدة، الميزان التجاري، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار. إضافة إلى هذا التأثير تم التطرق إلى مسار تطور هذه المتغيرات في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة التي تعتبر طويلة مقارنة بالفترات التي تم استخدامها في الدراسات السابقة، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR لدراسة هذا التأثير.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدراسة، تم استخدام كل من الأسلوب الوصفي التحليلي، الذي تضمن عرضاً للعلاقة النظرية بين التضخم و المتغيرات الاقتصادية الكلية وطبيعة هذه العلاقة، وكذا تأثير التضخم على كل متغير من المتغيرات المستهدفة. إضافة إلى تحليل اتجاهات التضخم والمتغيرات الاقتصادية المستهدفة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2012).

كما اعتمدنا أسلوب التحليل الكمي، الذي يقوم على أساس تقدير العلاقة الكمية بين التضخم وكل متغير من المتغيرات المستهدفة في الجزائر، وبناء نموذج اقتصادي يعتمد على الأساس النظري و العملي لعلاقة التأثير بين التضخم و المتغيرات الاقتصادية الكلية قيد الدراسة، مع استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، والذي يعد من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. إذ يتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة

وبقيم المتغيرات الأخرى في الفترات السابقة أيضا. كما تم اختيار وتحديد متغيرات النموذج بناء على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين التضخم وكل متغير من المتغيرات حسب النظرية الاقتصادية، ويتطلب الأمر تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني للمتغيرات، مما ينعكس إيجابا على دقة تقديرات النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة. وبخصوص عملية القياس والتطبيق قمنا بالاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية التي توفرها لنا مبادئ النظرية الإحصائية والتحليل الاقتصادي الكمي، بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي الشهير "Eviews8.0".

مصادر بيانات البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المصادر الأولية والمتمثلة في المراجع والكتب والدوريات والتقارير الاقتصادية التي تناولت موضوع الدراسة. كما اعتمدنا في بحثنا على البيانات الإحصائية الواردة في تقارير بنك الجزائر، وكذا الديوان الوطني للإحصائيات، فضلا صندوق النقد الدولي، و قاعدة بيانات البنك الدولي.

خطة وهيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث و اختبار الفرضيات ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ستة فصول تسبقها مقدمة عامة وتتبعها خاتمة عامة.

-**الفصل الأول:** "تفسير التضخم في النظريات التقليدية" ويتضمن ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ثم في المبحث الثاني تناولنا تفسير التضخم في النظرية الكينزية، أما المبحث الثالث فأبرزنا فيه أهم الإختلالات التضخمية.

-**الفصل الثاني:** " تفسير التضخم في النظريات الحديثة" وينقسم بدوره إلى أربعة مباحث الأول يستعرض نظرية كمية النقود الحديثة، بينما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه نظرية التوقعات، وقد خصص المبحث الثالث لدراسة الركود التضخمي والمدارس المفسرة له، واهتم المبحث الرابع بظاهرة التضخم المستورد في الدول النامية.

-**الفصل الثالث:** "مؤشرات التضخم، آثاره والسياسات المعالجة له" وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول تطرقنا فيه لمؤشرات ومقاييس التضخم، وتناولنا في المبحث الثاني أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم، في حين خصص المبحث الثالث لدراسة السياسات المعالجة للتضخم.

-**الفصل الرابع:** " تطور التضخم ومؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1970-2012" تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، تناولنا في المبحث الأول تطور الأسعار ومؤشرات التضخم في الجزائر، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لأسباب التضخم في الجزائر، وبيننا في المبحث الثالث آثار التضخم في الجزائر، في حين خصص المبحث الرابع والأخير للسياسات المتبعة لمكافحة التضخم في الجزائر.

-**الفصل الخامس:** "مسار تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970-2012" ويضم أربعة مباحث تعرضنا في المبحث الأول لتحليل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وحاولنا في المبحث الثاني تحليل البطالة في الجزائر، مركزين في المبحث الثالث على معدلات الفائدة في الجزائر. وفي المبحث الرابع على ميزان المدفوعات وأرصده في الجزائر، أما المبحث الخامس فقد خصص لسعر الصرف في الجزائر.

-**الفصل السادس:** "القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة: 1970-2012" تم تقسيمه إلى خمسة مباحث، في المبحث الأول قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية، أما المبحث الثاني فخصص لإجراء القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2012، وقدمنا في المبحث الثالث القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على البطالة في الفترة 1970-2012، أما في المبحث الرابع قمنا بإجراء القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على معدل الفائدة خلال الفترة 1970-2012، وفي المبحث الخامس فقد خصص للقياس الاقتصادي لتأثير التضخم على الميزان التجاري خلال الفترة 1970-2012، في حين خصص المبحث السادس لإجراء القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1970-2012.

ونختم دراستنا بخاتمة عامة استخلصنا فيها عدة نتائج مكنتنا من عرض بعض الاقتراحات في هذا الموضوع، وبغية فتح باب البحث من جديد قمنا بطرح بعض الآفاق التي تسمح بأن تواصل فيها الدراسة.

الفصل الأول

تفسير الترخيم في النظريات التقليدية

تمهيد:

إن دراسة الظواهر التضخمية وتحليلها من قبل مفكري النظريات التقليدية، إنما تم ضمن بحوثهم العامة للأسعار ومن ثم بيان القوى و العوامل المؤثرة في حركات تلك الأسعار وتغيراتها، فقد احتلت النظرية العامة لديناميكية الأسعار وحركتها مكانة هامة في الدراسات التي قامت بها النظريات التقليدية للتطورات الاقتصادية، حيث تهتم بتحليل الظواهر التضخمية كجزء من هذه التطورات في تفسير الحركات العامة للأسعار والقوى المسببة لها.

ومن المعروف أن الاقتصاديات الرأسمالية في القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين لم تكن تعاني كثيرا من قوى الظواهر التضخمية وارتفاعات الأسعار، ونظرا لتحول هذه الاقتصاديات من اقتصاديات تجارية إلى اقتصاديات رأسمالية صناعية. فقد كان الاهتمام الكبير للنظريات التقليدية ينصب على دراسة وتطورات النشاط الاقتصادي وما يصاحبه من مشاكل في الفترات الطويلة، باعتبار أن التضخم يشكل إحدى تلك المشكلات الرئيسية.

بناء على ذلك، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نستعرض في المبحث الأول تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي من خلال مدارس الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، أما المبحث الثاني فننترق فيه إلى تفسير التضخم في النظرية الكينزية من خلال تحليل كينز للمتغيرات الاقتصادية ولعرض النقود والطلب عليها، وكذا بناءه لنموذج الفجوة التضخمية، وفي المبحث الثالث والأخير خصص لأهم الإختلالات التضخمية.

المبحث الأول: تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي.

لقد ظهرت الكثير من الآراء والنظريات التي تناولت بالدراسة والتحليل العلاقة بين كمية النقود والمتغيرات الاقتصادية الأخرى. ففي القرن السادس عشر أسفرت الدراسات النقدية عما يسمى بثورة الأسعار، وفي الحقيقة أن هذه الآراء ما هي إلا بداية للنظرية النقدية الكلاسيكية (النظرية الكمية)، وقد بنت هذه النظرية تحليلها على أساس العلاقة بين كمية النقود وكمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها بها، لذلك فقد تركز اهتمامها بدرجة أكبر فيما يتعلق بأثر التغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار.

وقد ذهب التجاريون إلى ما هو أبعد من هذا التحليل، حيث وضعوا صياغتهم على أن النقود متغير اقتصادي هام يؤثر على المستوى العام للنشاط الاقتصادي، بمعنى أن أثر النقود ينصب على جميع قطاعات الاقتصاد، وبذلك كانت أفكارهم أكثر واقعية. ويمكننا القول أن الآراء السابقة قد تعرضت للعلاقة بين النقود والأسعار، وكذلك بين النقود والظواهر الحقيقية. بالرغم من أن العلاقة بين النقود والمستوى العام للأسعار لا يمكن إنكارها، إلا أنها ليست الأثر الوحيد لتغير كمية النقود. وهذا ما استحوذ على اهتمام الاقتصاديين والمفكرين، وأدى إلى إعادة مناقشة علاقة النقود بالأنشطة الاقتصادية وإعادة صياغتها بما يتماشى مع احتياجات العصر الحديث.

وسوف نتعرض في هذا المبحث إلى المنطقات الفكرية الأولى للتحليل الكلاسيكي، ثم نأتي إلى أهم الإضافات التي ساهمت بها المدرسة النيوكلاسيكية.

المطلب الأول: العلاقة بين النقود والأسعار قبل المدرسة الكلاسيكية.

تميز القرن السادس عشر بارتفاع واضح في الأسعار في معظم الدول الأوروبية، لذلك أسندت مهمة إجراء تحقيق حول هذا الارتفاع إلى غرفة الحسابات بباريس سنة 1563. وقد قام بها مالستروا (Malestroit)، الذي توصل إلى أن الارتفاع في الأسعار ليس إلا نتيجة لانخفاض كمية المعدن التي تحتويها الوحدة النقدية، وأنه إذا انخفضت كمية المعدن التي تحتويها هذه الوحدة النقدية فإن الأسعار المعبر عنها بها سترتفع. إلا أن تفسيرات (Malestroit) لقيت الكثير من الانتقادات من طرف الفيلسوف الفرنسي جون بودان (J. Bodin) سنة 1568، الذي استطاع و لأول مرة تفسير أثر تدفق المعادن الثمينة المتأتية من العالم الجديد على ارتفاع الأسعار، واعتمد في إثباته على بليتارك (Plutarque) وبلين (Pline) اللذان تحدثا عن الارتفاع السريع في الأسعار نتيجة التدفقات الكبيرة للمعادن النفيسة إلى روما بعد غزوها لمقدونيا.

حيث ظهرت أول معالم هذا الارتفاع في اسبانيا مع المضاربة العقارية، وارتفاع أسعار المعادن الثمينة، ومن اسبانيا انتقل الذهب إلى كل أنحاء أوروبا، حيث أغنى الحرفيين الفرنسيين والتجار

الانجليزيين والصيارفة الايطاليين، وحسب (J.Bodin) فإن الأسعار الأوروبية ارتفعت بارتفاع النقود المعدنية التي بحوزة هذه الدول الأوروبية¹.

وفي القرن السابع عشر طور ويليام بتي (William Petty) في كتاباته الفكرة التي كانت منتشرة في تلك الفترة، والتي مفادها أن الزيادة في الكتلة النقدية لها تأثير تضخمي. وفي سنة 1752 قدم ديفيد هوم (David Hume) عرضاً ميكانيكياً لتأثير تغير مخزون النقود على الأسعار، والذي يقترب من الصياغات الحديثة للنظرية الكمية، حيث بين أنه إذا اختفت 4/5 من النقود في بريطانيا فإن الأسعار ستخفض بنفس النسبة. وعكس ذلك فإن ريشارد كونتيون (Richard Cantillon) سنة 1755. قد أظهر أن ارتفاع الأسعار لا يكون بنفس نسبة الفائض في النقود التي تدخل إلى البلاد، كما أنه فسّر الميكانيزمات التي يؤثر من خلالها التغير في الكتلة النقدية على الأسعار، فالارتفاع في الأسعار يكون بصورة تدريجية، وهذا نظراً للزيادة في الطلب نتيجة النفقات المتتالية للأعوان الاقتصاديين الذين يتلقون النقود الإضافية.

وقد ساهم كل من (R. Cantillon & D. Hume) في تشكيل المحور الرئيسي للتحليل النقدية الكلاسيكية في القرن التاسع عشر، حيث أن النظرية الكمية للنقود التي طورت وأدمجت من طرفهم في الفكر النقدي الارثودوكسي، وفرت إطاراً ومفهوماً مؤثراً في تفسير الأحداث المالية في ذلك القرن، وتعتبر عنصراً رئيسياً لوصف وتوضيح السياسة الكلاسيكية المعتمدة على قاعدة الذهب².

المطلب الثاني: النظرية الكمية للنقود وافترضاها.

تعد النظرية الكمية للنقود من أهم النظريات التي سادت في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وقد تزامن ظهور هذه النظرية مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية، والتي تمثلت في التحول من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي ونظام المقايضة إلى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجه نحو السوق والمعتمد على استخدام النقود³. وقام بوضع هذه النظرية وتطويرها كل من الاقتصادي الانجليزي جون لوك (Jean.L)، ودافيد هيوم (David Hume)، ثم ميل (Mill) والاقتصادي الفرنسي مونتسكيو (Montesquieu)⁴.

وقد لعبت النظرية الكمية للنقود دوراً رئيسياً في تفسير التقلبات في قيمة النقود ومن ثم في تحديد هذه القيمة، ذلك كإحدى العوامل النقدية التي اعتمد عليها الفكر الكلاسيكي في تفسير هذه التغيرات

¹ - Michelle de Mourgues, *Macroéconomie Monétaire*, édition economica, Paris, 2000, P 291.

² - Humphrey. Thomas.M , *the quantity theory of money*, economic review federal reserve bank of Richmond, USA, 1974, P2.

³ - رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص37.

⁴ - مروان عطون، مقياس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، نشر أبيليوس، الجزائر، 1989، ص93.

والآثار الناتجة عنها، وتفسير الظواهر التضخمية وتحليلها وخاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. فقد كانت محور الدراسات الفكرية الكلاسيكية للظواهر الاقتصادية المختلفة، وتحليل هذه الظواهر، وتفسير نشوئها ومنها الظواهر التضخمية وارتفاعات الأسعار، وتقل الثروات وتوزيعها وغيرها من الآثار.

ويعتبر قانون المنافذ لجين باتست ساي (Jean.B.Say,1803) من أهم مبادئ النظرية الكلاسيكية، فحسب ساي النقود ليست إلا حجابا يخفي حقيقة المبادلات وعملية التبادل التي تتم بين المنتجات، فهو بذلك يبعد النقود عن عملية التبادل، ويعتبر أن كل سلعة هي منفذ لسلعة أخرى وأن العرض يخلق طلبه الخاص. أما ريكاردو (Ricardo,1817) فإنه يعتبر أن القيمة التبادلية للمنتجات متناسبة مع العمل اللازم لإنتاجها، وأنه إذا كانت الأسعار النسبية معرفة بكمية هذا العمل فإن الأسعار المطلقة دالة لكمية النقود، أي أن الزيادة في كمية النقود ليس لها تأثير على الإنتاج والتجارة لكنها تؤثر على المستوى العام للأسعار. فهو يرى أن قيمة النقد ترتبط بعلاقة عكسية مع كميته، شأنه شأن باقي السلع وهذا يتطابق مع مبدأ النظرية الكمية للنقود، وعلى عكس ذلك إذا عمدت الدولة إلى التخفيض من كمية العملة فسوف يؤدي ذلك إلى رفع قيمتها¹.

أما جين ستيوارت ميل (J.S.Mill.1817) فقد اعتمد على أفكار ريشارد كونتيون (Richard cantillon)، حيث أنه يرفض فكرة أن الفائض في النقود يؤدي إلى ارتفاع فوري وتناسبي للأسعار، فالتأثير التضخمي لا يمكن أن يظهر إلا عند استعمال هذه النقود الإضافية.

ومع ساي (J.B.Say) وريكاردو (Ricardo) وميل (J.S.Mill)، وضع الاقتصاد الكلاسيكي علاقة ميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، فالنظرية الكمية للنقود تركز على التفريق بين الاقتصاد الحقيقي والظواهر النقدية المحضة التي تؤثر على الاقتصاد، أي أن للزيادة في مخزون النقود تأثيرا أوتوماتيكيا على الأسعار دون التأثير بعلميتي الإنتاج والتبادل.

وبغض النظر عن مدى صحة الادعاءات والتفسيرات التي أحاطت بالنظرية الكمية للنقود لمختلف الظواهر التضخمية، خاصة التضخم الذي حصل سنة 1923 في ألمانيا حيث شكل مادة خصبة وأساسا مؤيدا لأنصار النظرية الكمية، إثر التوسع في الإصدار النقدي، وكثرة التداول النقدي في الأسواق الألمانية حتى كانت الأسعار ترتفع بشدة بين لحظة وأخرى، حيث هبطت القوة الشرائية لتلك النقود المتداولة لدرجة أنها فقدت قيمتها كوسيط للمبادلة.

وهنا يطرح التساؤل إلى أي مدى يمكن الاعتماد على هذه النظرية كإحدى الدعائم التي ارتكز عليها الفكر الكلاسيكي في تفسير الظواهر الاقتصادية المختلفة، وعلى رأسها الظواهر التضخمية.

¹ -D. Ricardo, Des Principes de l'économie politique et de l'impôt, édition Flammarion, Paris, 1977, P312.

وتقوم النظرية الكمية للنقود على عدة أسس وافتراسات يمكن ترتيبها كما يلي :

1- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود : تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المتداولة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، فإذا زادت الكمية النقدية المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة وبنفس النسبة. وكذلك في حالة انخفاض الكمية النقدية ينخفض مستوى الأسعار بنفس النسبة، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود ومستوى الأسعار بنفس النسبة، ويسمى هذا الشكل للنظرية بالجامد، وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود عند مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد.

يستند أصحاب هذا الرأي إلى أن الزيادة في كمية النقود إنما تعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع، وحيث أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لإنفاقها على شراء السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع الحاجات، فإذا كانت كمية السلع والخدمات التي تستعمل هذه النقود في تبادلها ثابتة سوف يترتب على زيادة وسائل الدفع هذه ارتفاع في الأسعار، نظرا لوجود كمية أكبر من النقود لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات. ومنه ترى النظرية الكمية للنقود أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة وليس سببا لمقدار وكمية النقود، أي أن كمية النقود هي دالة حيث كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع.

2- ثبات حجم المعاملات : تقوم النظرية الكمية للنقود في تحليلها على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديدهما بعوامل موضوعية مثل : تخصيص الموارد، حجم القوى العاملة، ومستواها الفني، التكنولوجيا، ومدى توفر رؤوس الأموال. وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي في الأجل الطويل باعتبارها وسيط للمبادلة، وهو ما يعبر عنه بمبدأ "حيادية النقود" وبذلك فهي مجرد حجاب يخفي الحقيقة، لكن لا تؤثر على عمل القوى الاقتصادية الحقيقية، وهذا التحليل إنما يستند إلى قانون العرض والطلب، وعلى ذلك فإن حجم المعاملات يعد وفقا للنظرية الكمية للنقود بمثابة متغير خارجي.

3- ثبات سرعة دوران النقود : تقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود مثل درجة نمو الجهاز المصرفي والمالي، عادات السداد وتسوية المدفوعات ودرجة كثافة السكان وتوزيعهم، ودرجة التكامل بين المؤسسات الإنتاجية، وهي عوامل مستقلة وثابتة أو على الأقل تتسم بقدر كبير من الاستقرار النسبي في الأجل القصير.

4- تناسب كمية النقود عكسيا مع قيمتها : تعتبر كمية النقود العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية، بمعنى أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تمثلها.

- 5- تناسب كمية النقود طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض : بمعنى أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة فإنه يترتب عليه ارتفاع في معدل الطلب على السلع، ونقصه في العرض عليها.
- 6- تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

المطلب الثالث: صورة المبادلات للمدرسة النيوكلاسيكية (معادلة فيشر Fisher).

وفي القرن السادس عشر طرحت تساؤلات عديدة حول أسباب ارتفاع الأسعار، ومن ثم أثرت مسألة الظاهرة التي تتعلق بدراسة النقود، والدراسات في هذه المسألة متعددة نذكر منها دراسة جون بودان (J.Bodin)، والذي يرجع ارتفاع الأسعار إلى زيادة كمية النقود المتداولة، وكذلك الدراسة التي جاء بها ريكاردو (D.Ricardo)، والتي استنتج منها وجود علاقة طردية بين كمية النقود المتداولة (M) والمستوى العام للأسعار (P). والفكرة الأساسية التي يمكن استخراجها من هذه النظرية هي : أن التوازن في الاقتصاد الكلي يتحقق بأسباب حقيقية تتعلق بالموارد المتاحة والتقنيات المستخدمة في الإنتاج والأذواق هذا التوازن من شأنه أن يحدد حجم الإنتاج (Y) وطريقة توزيعه أو تخصيصه على أوجه الاستخدام المختلفة، مما يترتب عليه تحديد الأسعار النسبية للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج، ويقتصر دور النقود في هذا التوازن على تحديد المستوى العام للأسعار¹.

ويتخذ الكميون من معادلة التبادل أداة لشرح نظريتهم وذلك بمحاولة إيجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها، وبصفة خاصة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، ولقد تم إدراج هذه المعادلة سنة 1911 من قبل الاقتصادي آرثر فيشر (Irving Fisher. 1911)². التي أخذت شكلها النهائي والحقيقي من خلال معادلة التبادل "لفيشر".

الفرع الأول: التعبير الرياضي لمعادلة التبادل.

آرثر فيشر في نظريته للطلب على النقود لغرض المبادلات يؤكد على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة، وتقوم نظريته على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية، ويترتب على ذلك حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود.

ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات (T) في تلك اللحظة مضروبا في المستوى العام للأسعار (P)، وعلى ذلك فإن قيمة (PT)

¹ - برييش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 84.

² - Irving Fisher (1868-1948) اقتصادي أمريكي، صاحب كتاب نظرية الفائدة سنة 1930 يعتبر من الاقتصاديين الأوائل الذي ميزوا بين النقود الورقية والنقود المصرفية وبين سرعة دوران كل منها.

سكنون مساوية إلى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود المتداولة (M) مضروبا في سرعة تداول النقود (V)¹.

وتتمثل هذه العلاقة في المعادلة الجبرية التالية :

$$M.V = P.T$$

وطالما يفترض الكلاسيكيون أن الدخل يكون دائما عند مستوى الاستخدام الكامل، لذلك فإن (T) تعتبر ثابتة في الأجل القصير. و (V) ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى (T, P, M) لأنها تعتمد على عوامل فنية وادارية بطيئة التغير لذلك يفترض ثباتها في الأجل القصير².

وتقوم معادلة التبادل لفischer على أساس الفرضيات التالية :

1- التبادل بين عرض النقود (M_s) والطلب على النقود (M_d) وهذا يحقق التوازن في سوق النقد أي :

$$M_s = M_d = M$$

2- الطلب على النقود يساوي القيمة النقدية للمبادلات ويكون على الشكل : $M_d = P \times T$

حيث أن: (P) : المستوى العام للأسعار.

(T) : مجموع المبادلات المحققة خلال فترة معينة من الزمن.

3- إن التداول النقدي (عرض النقود) يأخذ الصيغة التالية :

$$M_s = M_1 \times V_1 + M_2 \times V_2$$

حيث : (M_1 و V_1) تمثلان كمية النقود القانونية (النقود الجارية) وسرعة دورانها على التوالي. (M_2 و V_2) تمثلان كمية النقود المصرفية (الودائع الجارية) وسرعة دورانها على التوالي. وبتعويض M_s و M_d بقيمتها نحصل على معادلة التبادل لفischer على الشكل التالي³ :

$$(M_1 \times V_1) + (M_2 \times V_2) = P \times T$$

وكذلك بالنسبة لفischer (Fisher) أن نسبة كمية النقود القانونية في التداول إلى مجموع الودائع

المصرفية يمكن أن تكون ثابتة.

يتبع تغير الكتلة النقدية (M_1) تغيرا نسبيا للنقود القانونية (M_1)، التفسير آلي لأنه فقط يعطي

الأفضلية لعمل الكتلة النقدية (M)، لقد افترض في الواقع أن V_1 و V_2 ثابتتان، كذلك بأنه توجد نسبة ثابتة

بين M_1 و M_2 وأن (T) ثابتة في فترة عادية، لو تزايدت (M) فإن (P) يتزايد بنفس النسبة. هكذا تلعب

الكتلة النقدية الدور الواحد الفاعل في المبادلات و (P) وحده الذي يتحمل تغيراته.

¹ - يمكن تعريف سرعة دوران النقود بأنها عدد المرات التي تدورها وحدة النقد في المتوسط خلال فترة زمنية معينة.

² - ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 59.

³ - Pierre Bezbakh , Inflation et Désinflation, 4^{ème} édition la Découverte, Paris, 1996, P 33.

والواقع أن هذه النظرية قد قامت بالاستناد إلى فروض معينة يمكن أن نوجزها فيما يلي¹ :

- تعتبر النقود وسيلة للتبادل فقط؛
- كل زيادة في الكمية المعروضة من قيمة النقود تتحول إلى إنفاق مباشر، وعدم وجود اكتناز لدى أفراد المجتمع؛
- حالة التشغيل الكامل والدائم للاقتصاد؛
- حيادية النقود اتجاه النشاط الاقتصادي؛
- سيادة قانون ساي لتوازن الأسواق؛
- سيادة المنافسة الكاملة للنظام الاقتصادي؛
- أية أزمة عارضة في النظام الاقتصادي يكون مصدرها جمود الأسعار والأجور والبطالة الفنية وعليه يقترحون المرونة العالية في نظام الأسعار والأجور؛
- يعتبر سعر الفائدة ظاهرة عينية ويتحدد في ظل توازن الادخار والاستثمار وكل معاملة في الاقتصاد تتم بواسطة النقود؛

الفرع الثاني: صعوبة تفسير معادلة التبادل.

قد تبدو معادلة التبادل على أنها متناهية في الدقة والوضوح، وأنها حقيقة لا تقبل الجدل، ولكن في ضوء مشاهداتنا في عالم الواقع سرعان ما تنشأ الصعوبات عند محاولة التعمق في تفسير هذه المعادلة، وتتمثل فيما يلي² :

أولاً- غموض رموز معادلة التبادل:

تكتنف الرموز الجبرية الواردة في معادلة التبادل بعضاً من الغموض، فإذا أخذنا الرمز (P) المستوى العام للأسعار، فليس هناك من سعر واحد يمكن أن تشير إليه هذه المعادلة بل هناك عدد كبير من مستويات الأسعار، يتوقف على المجموعات الخاصة من السلع التي قد تستخدم النقود في شرائها وكل ما يسعنا أن نفعله، هو أن نجعل الرمز (P) يشير بوضوح إلى مستوى أسعار السلع التامة الصنع نفق عليها دخولنا كمستهلكين، ووفقاً لهذا يمكننا أن نعرف الرمز (T) بأنه مجموع المبيعات من السلع التامة الصنع، أي أن (T) لن تشمل مبيعات المواد الخام أو السلع غير التامة الصنع، أو الأوراق المالية، أو خدمات عناصر الإنتاج. أما الرمز (M) فهو يدلنا - تبعاً للتعريف الخاص بالرمز P - على ذلك المقدار من النقود الذي يحتفظ به ذوي الدخل لغرض إنفاقه على السلع والخدمات، ومن ثم فإن هذا المقدار من النقود سوف لا يشتمل على النقود المحتفظ بها للإنفاق على العمليات الإنتاجية، والادخار والاستثمار. أما

¹ - رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، مرجع سابق، ص 40.

² - حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد : المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد تحليل جزئي وكلي، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 449.

الرمز (V) فهو لا يشير في مثل هذا الوضع إلى سرعة تداول جميع النقود المتداولة بل إلى سرعة تداول ذلك الجزء من كمية النقود الذي يحتويه الرمز (M) حسب هذا التعريف الخاص، ولو سلمنا بأن لمعادلة فيشر هذه الدلالة المحدودة، فمن الصعوبة أن نقف على مقدار ذلك الجزء من كمية النقود الموجه للإنفاق على أغراض الاستهلاك فحسب.

ولا يمكن أن نفترض بأية حال، أن أي زيادة في الكمية الإجمالية من النقود ستؤدي إلى زيادة مماثلة في ذلك الجزء من كمية النقود الموجه للإنفاق على أغراض الاستهلاك، ففي أوقات الكساد مثلا قد لا تؤدي الزيادة الكبيرة في كمية النقود إلا إلى زيادة طفيفة في كمية النقود المتداولة لغرض الإنفاق على شراء السلع الاستهلاكية والخدمات. إذ يفضل الناس في هذه الفترة اكتناز النقود على إنفاقها. ويصبح التغيير في مستوى الأسعار عامة لا يتناسب مع التغيير في الكمية الإجمالية من النقود.

ثانيا-عدم وضوح العلاقة السببية بين رموز معادلة التبادل:

إن المعادلة $M.V = P.T$ والتي يمكن كتابتها من الشكل $P = \frac{MV}{T}$ فإنها لا تدل قط على العلاقة السببية بين $M.V.P.T$ ، فإذا أعدنا كتابة المعادلة السابقة على النحو الآتي $M = \frac{PT}{V}$ ،

فقد يدفنا ذلك التعادل الجبري إلى استنتاج القوى الثلاث $V.P.T$ التي تتحكم في الكمية الإجمالية للنقود وهي M ، لكن في الواقع نعرف تماما أن الحكومة و النظام المصرفي هما من يحددان الكمية الإجمالية من النقود، وهذا يبين أن العوامل الحقيقية التي تحكم كمية النقود لا تظهر في معادلة فيشر على وجه الإطلاق. واعتبار كمية النقود بمثابة متغير مستقل هو فرض غير صحيح، إذ دلت التجارب في كثير من الأحيان على أن حجم أوراق النقد الذي تصدره السلطات النقدية المركزية يتوقف على تقلبات مستوى الأسعار. وهو عكس منطق النظرية الكمية للنقود، الذي ينطوي على أن كمية النقود المتداولة هي التي تقرر المستوى العام للأسعار.

كذلك فإن حجم المعاملات $T = \frac{MV}{P}$ يتوقف على ما يتوقعه المنتجون من الربح وبالتالي ما ينتجونه من السلع للبيع في الأسواق. أما سرعة التداول $V = \frac{TP}{M}$ فإنها تتوقف على العادات النقدية للمستهلكين، فهي تتغير في فترات الرخاء والكساد على مدار الدورة الاقتصادية بالشكل الذي لا يمكن معه التنبؤ بما تصبح عليه فعلا.

ثالثا- صعوبة افتراض أن الطلب على النقود متكافئ المرنة:

في صيغة معادلة التبادل ثمة تناسبا محكما بين التغيير في عرض النقود وبين التغيير في قيمة النقود، بمعنى أن زيادة كمية النقود إلى الضعف مثلا لا بد أن تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى الضعف أيضا، وبالتالي تتخفف قيمة النقود إلى النصف. وهذا استنادا إلى ثبات الحجم الحقيقي للمبادلات، فطالما أن النقود لا تطلب لذاتها بل لأنها أداة للتبادل، وان الحجم الحقيقي للمبادلات ثابت

حسبما ينادي به أنصار النظرية الكمية للنقود فإن الطلب على النقود في معناها الحقيقي ثابت أيضا، فالزيادة في كمية النقود سوف تستخدم في شراء القدر الثابت من السلع والخدمات. لكن الحقائق المشاهدة في الحياة العملية تدل على أن حجم الناتج والمعروض من السلع والخدمات يتغير من حين إلى آخر، بناء على توقعات رجال الأعمال حول مدى تحقيق الأرباح في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة. إذا رفضنا فرض ثبات الحجم الحقيقي للمبادلات فإن هذا يهدم فرض تكافؤ مرونة الطلب على النقود في صيغة معادلة التبادل.

الفرع الثالث: الاعتبارات العلمية في نقد معادلة التبادل.

يرى بعض الكتاب في نقدهم لهذه المعادلة أنه من الممكن أن يسلم بصحة معادلة التبادل في معنى معين فالمدفوعات الكلية عن جميع أنواع السلع والخدمات والأصول في فترة معينة لا بد أن تتعادل مع جملة أسعارها، لكن في الحقيقة الواضحة في شكل معادلة لا يحمل أيه فكرة عن طبيعة علاقة السبب والنتيجة بين النقود والأسعار.

ومن بين الانتقادات العديدة التي تعرضت لها هذه المعادلة نذكر :

- 1- إن التغير في كمية النقود لا يؤثر دائما على مستوى الأسعار، فهناك من الأمثلة في التاريخ الاقتصادي ما يدل بوضوح على أن الزيادة في كمية النقود قد أخفقت في رفع الأسعار، وهناك أيضا من الأمثلة ما يدل على أن الأسعار قد تغيرت بنسبة أكثر من نسبة التغير في كمية النقود؛
- 2- إن معادلة التبادل تفصح عن أن التغيرات في كمية النقود تؤدي إلى تغيرات مماثلة في مستوى الأسعار بنفس النسبة، لكننا نجد أن المحاولات التي بذلتها السلطات النقدية في فرض الرقابة على كمية النقود، بغية المحافظة على ثبات مستوى الأسعار، قلما نجحت في تحقيق أغراضها؛
- 3- إن علاقة السبب والنتيجة بين النقود والأسعار علاقة واهية جدا، فضلا عن أن الاعتماد عليها ينطوي على شيء من الخطورة، ونحن لا نعنى بقيمة النقود في الواقع إلا لأنها قوة شرائية إزاء السلع والخدمات التي نحتاج إليها، وفي قياسنا لمستوى هذه القوة الشرائية ولأيه تغيرات قد تحدث لها، فإن الإجراء الصحيح في هذا الشأن هو إيجاد علاقة السبب والنتيجة بين العوامل النقدية التي تؤثر في الاقتصاد الوطني، وبين أسعار السلع الاستهلاكية التي يشتريها السكان في المجتمع وقد توجد، أو لا توجد علاقة سببية كهذه التي نعنيها في هذا الصدد، وإذا ما وجدت فإن درجة السببية التي يعزوها الأستاذ فيشر إلى النقود قد لا توجد بالضرورة، ومجرد تعبير الناس عن سلوكهم الاقتصادي عن طريق النقود لن يكون لأن يوحي بأن النقود أداة فعالة في تغيير مستوى الأسعار¹؛

- 4- افتراضها ثبات كل من سرعة دوران النقود (V) وكذلك حجم المبادلات (T) في الوقت الذي تتغير فيه كمية النقود، وفي نفس الوقت يجب أن تكون مرونة الطلب على النقود تساوي الوحدة وهذه الفروض غير

¹ - المرجع السابق، ص 456.

- واقعية، والدليل على ذلك الآثار التي خلقتها الأزمة الاقتصادية العالمية والكساد العظيم في سنة 1929 حيث أن ما افترضته ثابت قد تغير فعلا¹؛
- 5- إنها لم تأخذ بعين الاعتبار في بناء النظرية النقدية، متغيرات أخرى هامة كسعر الفائدة، حيث اعتبرت هذه الأخيرة ظاهرة حقيقية وليست ظاهرة نقدية كما هو الشأن في تحليل النظرية النقدية الكينزية؛
- 6- إن العلاقة بين كمية النقود وبين مستوى الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية فقد أشار الاقتصادي باتنكن (D.Patinkin)²، إلى أن العملية التي تعقب حدوث زيادة في النقود سوف تصبح أكثر تعقيدا من العلاقة البسيطة التي تصفها النظرية الكمية، ويذهب بتحليله إلى القول أنه قد تكون هناك علاقة عكسية بين كمية النقود والأسعار في بعض الحالات وفق شروط؛
- 7- ترى أن العلاقة بين الأسعار وعرض النقود هي علاقة خطية وآلية تماما، ذلك أن زيادة كمية النقود تعني زيادة الأسعار بنفس النسبة. أما الدخل الحقيقي فيتحدد بعوامل أخرى مثل التكوين الرأسمالي، والتقنية ومهارة القوى العاملة، إذن فهي لا ترى أن للنقود أي أثر مستقل على الإنتاج الحقيقي والدخل والتوظيف³؛

المطلب الرابع: معادلة مدرسة كمبردج للأرصدة النقدية.

إن معادلة التبادل لفيشر تدور في جوهرها حول إيجاد العلاقة بين التغيرات في كمية النقود وبين التغيرات في مستوى الأسعار، وقد تعرضت لفكرة الطلب على النقود للمعاملات، وأهملت نوعا آخر من الطلب على النقود ألا وهو الطلب على النقود للسيولة.

وقد جاء التقليديون المحدثون من أمثال مارشال (A.Marshall) وبيجو (Arthun.Pigou)، لنجد أن الطلب على النقود لا يقتصر على معنى واحد، فقد عرفوا أن الطلب على النقود هو نتيجة لقيام النقود بوظيفتها كوسيط في المبادلات، كما قد ينشأ الطلب على النقود بالنظر إلى وظيفة النقود كمستودع للقيمة.

لذلك جاءت معادلة كمبردج التي يعود الفضل في صياغتها إلى كل من مارشال وبيجو وأعضاء مدرسة كمبردج النيوكلاسيكية، وتعتبر هذه المعادلة الوجه الثاني للنظرية الكمية للنقود بعد معادلة التبادل، غير أنها في هذه المرة تركز على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي⁴.

¹ - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 104.

² - لتعمق أكثر انظر في ذلك : Don Patinkin, La monnaie: l'intérêt et les prix, P.U.F, Paris, 1975, PP 1-15.

³ - جيمس جوارتيني، ريجارد استورب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 417.

⁴ - عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود التطبيقية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1976، ص 197.

ويرتكز تحليل مدرسة كمبرج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية سائلة، ويذكر اقتصاديو مدرسة كمبرج من أمثال مارشال ويبدو بعض هذه العوامل مثل سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة وأسعار السلع، حيث أنه من شأن هذه العوامل التأثير على قرارات الأفراد في الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل، إلا أنهم يعتقدون أن التغيرات في هذه العوامل تكون ثابتة في الأجل القصير، أو أنها تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد¹.

ويمكن التعبير عن معادلة الأرصدة النقدية على النحو التالي :

$$M = K(Y.P)$$

حيث أن: M : كمية النقود بكافة أنواعها؛ P : مستوى الأسعار؛

K : نسبة الدخل النقدي التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية سائلة؛

Y : الدخل الوطني الحقيقي؛

في معادلة كمبرج تركز الاهتمام على كميات المعاملات في الإنتاج النهائي أو الإنتاج الوطني (كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية) وبما أن القيمة النقدية للدخل الوطني تكون

على النحو التالي : $Y = y.P$

فتصبح معادلة كمبرج في صورة أبسط $M = K.Y$

من خلال هذه المعادلة نستنتج النسبة $K = \frac{M}{Y}$ ، وهذا يعني أن النسبة بين الأرصدة النقدية التي

يحتفظ بها الأفراد والدخل النقدي، ليست في الواقع سوى مقلوب سرعة تداول النقود بالنسبة للدخل والتي

$$V = \frac{Y}{M} \quad \text{أي أن: } K = \frac{1}{V}$$

وبالتعويض قيمة (K) في المعادلة كمبرج نحصل على العلاقة الآتية : $M = \left(\frac{1}{V}\right).Y$

$$MV = Y \quad \text{أي أن:}$$

ويمكن أن نستخلص من تحليلنا لمعادلة كمبرج ما يلي :

- العلاقة بين التفضيل النقدي K ومستوى الأسعار P هي علاقة عكسية؛
- معادلة كمبرج تقرر وجود علاقة بين كمية النقود والدخل النقدي، بينما معادلة التبادل لفيشر تبين وجود علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار. أو بعبارة أخرى فإن معادلة كمبرج (نظرية الأرصدة النقدية) تسمح للتغيرات النقدية بالتأثير على حجم الإنتاج والمستوى العام للأسعار، بينما معادلة تبادل لفيشر لا تسمح للتغيرات النقدية بالتأثير على حجم الإنتاج ويقتصر أمرها على المستوى العام للأسعار فقط؛

¹ - ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 63.

• معادلة كامبردج تركز اهتمامها على جانب الطلب النقدي، بينما معادلة التبادل تركز على جانب العرض النقدي؛

وبالرغم من أن معادلة كامبردج تختلف اختلافا جوهريا عن معادلة التبادل لفischer، إلا أنه توجد ظاهرة مشتركة تجمع بينهما، وهي أن العلاقة الأساسية التي تستند إليها كل من المعادلتين، هي العلاقة بين الطلب على النقود وعرض النقود، وهذه العلاقة تحدد المستوى العام للأسعار طبقا لفischer، وتحدد مستوى الدخل النقدي طبقا لمارشال وبيجو.

المطلب الخامس: الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود.

على الرغم من النتائج التي توصلت إليها نظرية كمية النقود من خلال معادلتني فيشر، كمبردج، واللذان توصلتا إلى أن المستوى العام للأسعار متغير تابع يتحدد نتيجة التغير في كمية النقود، إلا أن هناك عدد من الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية، وبصفة خاصة الافتراضات الأساسية التي قامت عليها النظرية، وكذا عجزها عن تقديم تحليل نقدي لعدد من الجوانب التي تضمنتها النظرية، ويمكن أن نجمل هذا النقد في الجوانب التالية :

• لقد تبنى أصحاب نظرية كمية النقود ثبات سرعة تداول النقود، بما أنها تتوقف، أساسا على عادات الإنفاق، وهي من العوامل التي لا تكون عرضة للتغيرات إلا في المدى الطويل. وينطبق نفس هذا التبرير على الأرصدة النقدية السائلة التي يحتفظ بها أفراد المجتمع، التي رمزنا إليها بالرمز $K = \frac{1}{V}$ في معادلة كامبردج، غير أن الممارسات العملية توحى بأن الأرصدة النقدية وسرعة تداول النقود عرضة للتغيير عكس ما تتبناه النظرية الكمية للنقود¹.

• إن افتراض مستوى التشغيل الكامل في ضوء قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب عليه، وأن أية بطالة عارضة يمكن أن تعالج عن طريق خفض معدلات الأجور التي تتسم بالمرونة. وتبعاً لذلك فإن الحجم الحقيقي للمعاملات، أو الحجم الحقيقي للدخل الوطني ثابت، وبالتالي فإن أي تغير في كمية النقود يكون ذا تأثير مباشر على المستوى العام للأسعار، لكن هذه الحالة للاقتصاد الوطني لا يمكن أن تكون إلا حالة استثنائية، فإذا فرضنا أن الاقتصاد الوطني يعمل دون مستوى التشغيل الكامل، فإن زيادة كمية النقود لا تنعكس كلية على شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار².

• إن نظرية كمية النقود تقوم على اعتبار أن التغيرات في مستويات الأسعار تعتمد على التغيرات في كمية النقود، بمعنى أن الزيادة أو التوسع في عرض النقود يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع

¹ - حسين عمر، مرجع سابق، ص 461.

² - أحمد رمضان نعمة الله (وآخرون)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 229.

والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث يرى ناقدو هذه النظرية بأنه ليس من الضروري أن يؤدي التغيير في كمية النقود إلى التغيير في المستوى العام للأسعار وبنفس النسبة حيث قد تزيد كمية النقود دون أن يترتب على ذلك زيادة في مستويات الأسعار لعدة أسباب نذكر منها¹:

- يمكن للنقود الجديدة أن تمتص ببساطة في شكل اكتناز عقيم؛
- يمكن للإنفاق أن يكون غير متجاوب مع تغيرات أسعار الفائدة المحفزة بواسطة زيادة التوسع النقدي؛

- يمكن لمخزون النقود أن يكون محددًا بواسطة الطلب، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يوجد فائض في عرض النقود حتى يتسرب للسوق السلعية في شكل فائض في الطلب على السلع؛

• تجاهلت النظرية الكمية للنقود عنصر سعر الفائدة الذي يشكل عاملاً مهماً في تحديد الآثار المترتبة على المتغيرات في التداول النقدي، فهو يلعب دوراً حساساً في تبيان الحركات العامة للمستوى العام للأسعار. فإذا كانت الزيادة في الكمية النقدية المتداولة تؤثر في المستويات العامة للأسعار فتزيد من ارتفاعها، فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤثر كذلك في المستويات العامة للأسعار ولكن باتجاه مخالف فتزيد من انخفاضها، بينما يترتب على انخفاض سعر الفائدة ارتفاع في المستوى العام للأسعار ذلك أن انخفاض معدل سعر الفائدة يشجع على فتح باب الاعتمادات، مما يزيد من فرص الاقتراض فتزيد الكميات النقدية المتداولة بطرح كميات كبيرة من هذه النقود في الأسواق، يترتب عليه حقن القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة الإنتاجية فتتنشط حركات الإنتاج والرواج مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار. وعكس ذلك يحدث عند ارتفاع معدل الفائدة فنقل الاعتمادات ومن ثم تقل فرص الاقتراض، مما يترتب عليه انخفاض في الكميات النقدية المطروحة فتتجه المستويات العامة للأسعار نحو الانخفاض².

• غموض فكرة المستوى العام للأسعار وذلك لأن الحركات العامة للأسعار لا تتمثل بمستوى سعري واحد، فقد تتماثل هذه المستويات نسبياً في بعض الأحيان وقد تختلف، ففي أوقات الرواج مثلاً لا ترتفع جميع الأسعار بنفس النسبة وإنما بنسب متفاوتة، وكذلك في أوقات الكساد والركود الاقتصادي، فالأسعار بصفة عامة تختلف في مستوياتها ارتفاعاً وانخفاضاً من سلعة لأخرى.

النظرية الكمية للنقود لم توضح الظروف التي تتكون فيها الأسعار ولا العلاقات التي تحكم مستويات هذه الأسعار، وذلك لاختلاف الظروف الخاصة بإنتاج السلع والبضائع نفسها، فقد تتمتع بعض هذه السلع بنوع من الإعانات الحكومية بينما تعاني غيرها من عبء الضرائب المفروضة عليها، بحيث تنخفض أسعار السلع الأولى عن مستوى تكلفتها الحدية بينما ترتفع أسعار الأخرى عن مستوى تكلفتها الحدية هذه، مما يترتب عليه عدم وضوح مفهوم فكرة المستوى العام للأسعار، وعدم تمثيلها في الواقع للمستويات العامة للأسعار.

¹ - Humphrey. T.M, Money Banking and Inflation, Cambridge University Press, London, 1993, P 85.

² - غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 41.

• اهتمت النظرية الكمية بعرض النقود دون الطلب عليها وذلك لافتراضها أن غرض النقود إنما هو إجراء عملية التبادل فقط دون أن يكون للنقود غرض آخر، كأداة لاختزان القيم مثلا وذلك لافتراضها أن الطلب على النقود يتصف بمرونة الوحدة¹.

وتوازيا مع هذه الانتقادات وغيرها أظهرت الوقائع قصور النظريات والسياسات النقدية التقليدية عن معالجة مختلف الأزمات لاسيما التضخم، خاصة في الأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة الكساد الكبير 1929)، وما أعقبها من نقص في الطلب الفعلي وهبوط في مستوى الإنتاج والدخل الوطني رغم زيادة كمية النقود، إلا أن الجزء الأكبر من الزيادة استقر في أيدي الجمهور في شكل عاطل، ولم يتوجه نحو الإنفاق، وهنا ظهرت أفكار جون مينارد كينز (J.M.Keynes) محاولا إعطاء تفاسير جديدة للمفاهيم الاقتصادية واقتراحات لعلاج الأزمات، وفي المبحث القادم سوف نتعرف على آراء كينز فيما يخص التضخم.

¹ - المرجع السابق، ص 45.

المبحث الثاني: تفسير التضخم في النظرية الكينزية.

شهدت دول النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر عدة أزمات اقتصادية صغيرة عارضة، التي لم تثبت أن تراكمت وشكلت فيما بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (أزمة الكساد الكبير 1929)، التي شملت دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وانعكست آثارها على بقية دول العالم الأخرى وقد أدت هذه الأزمة إلى انهيار النظرية الاقتصادية التقليدية (نظرية كمية النقود)، بعد أن عجزت عن تقديم الحلول الناجعة لعلاج مثل هذه الأزمة، وتحول اهتمام النظرية النقدية من دراسة المستوى العام للأسعار وتغيراته التي اهتمت بها نظرية كمية النقود إلى دراسة سلوك النقود، وأثر هذا السلوك في مجمل النشاط الاقتصادي في إطار التحليل الكلي الشامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية، فظهر اتجاه تحليلي نقدي جديد حل محل النظرية الكمية للنقود صاغه الاقتصادي كينز (J.M.Keynes)¹، ثم أضافت مجموعة من الاقتصاديين. فيما بعد، بعض الإضافات وأصبحت الأفكار الكينزية بمثابة مدرسة اقتصادية قائمة بذاتها. لقد قام كينز (J.M.Keynes) بتحليل ودراسة الأزمة الاقتصادية واستخلص منها ما يثبت عدم صحة التحليل التقليدي الذي ظل سائدا حتى حدوث الأزمة.

وقد بدأ دراسته وتحليله للظاهرة النقدية في كتابه "رسالة عن النقود" حيث نجد أنه بنى أن موضوع النظرية النقدية يتمثل في تحليل ديناميكية مستوى الأسعار وكيفية انتقال هذا المستوى من مركز توازن إلى آخر، ثم حول دائرة اختصاص النظرية النقدية في كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" إلى دراسة كيفية تحديد مستوى الدخل والتشغيل، وكيفية انتقال هذا المستوى من مركز توازن إلى آخر، وقد شكلت أفكاره نقلة نوعية في فهم وتفسير ميكانيزم عمل مجموعة هامة من المتغيرات، سواء في سلوكها الذاتي أو تأثيرها على بعضها البعض، وما يهمنها في هذا الإطار هو وجهة نظر كينز التحليلية لتفسير التضخم.

المطلب الأول: بناء النظرية الكينزية.

كان لكينز (J.M.Keynes) الفضل في إنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد 1929 التي حلت به، ومنه تخلص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها، بسبب الآراء التي طرحها وطريقة التحليل التي استخدمها و المتغيرات الاقتصادية التي أدخلها، فكانت نظريته بمثابة ثروة في علم الاقتصاد، واثرة على الفكر الاقتصادي التقليدي الرأسمالي والفكر الاشتراكي.

¹ - جون مينارد كينز John Maynard Keynes، اقتصادي إنجليزي (1883-1946). مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود. 1936)، وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت. وكان لكينز مساهمة كبيرة سنة 1929 أزمة الكساد العالمية، حيث انه حاول تسليط الضوء على سبب هذه الأزمة وما هو المخرج منها.

انطلق كينز في تحليله من فرضيات تختلف تماما عن فرضيات التقليديين، ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية :

1- ركز على تحليل الدخل والاستخدام عن طريق الطلب الكلي الفعال، وبرهن على أن هذا الطلب قد لا يكون كافيا لتصفية السوق من الإنتاج الكلي، وأن مستوى التوازن الاقتصادي للاستخدام والإنتاج والدخل قد يكون فيما هو دون مستوى الاستخدام الكامل¹.

2- الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي في تحليله الذي كان في بدايته تحليلا نقديا بحثا بخلاف الكلاسيكيين الذين عملوا على الفصل بينهما، واستخدام هذا التحليل في علاج الإختلالات الاقتصادية التي تواجه الحكومات.

3- وجه "كينز" اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود "تفضيل السيولة" وقد ذهب إلى أن الأفراد بشكل عام قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود عاطلة، أي دون إنفاقها على الاستهلاك أو على الاستثمار وذلك بدافع تفضيل السيولة، أي الطلب على النقود من حيث هي مستودع الثروة أسماء الطلب الحاصل على النقود بدافع المضاربة، وهذا أهم ما يميز نظرية كينز عن النظرية التقليدية.

4- قلل "كينز" من أهمية سياسة مرونة الأجور والأسعار كعوامل مهمة في توجيه النشاط الاقتصادي، ويؤكد على جمود الأجور في الوضع المؤسسي السائد اليوم المتمثل في التشريعات الحكومية المحددة للأجور، وفي النقابات التي تمنع تخفيض الأجور حتى تحت أقصى الظروف الاقتصادية غير الملائمة².

5- استخدم أدوات تحليل جديدة، تتصل بالدخل والإنفاق أو بالادخار والاستثمار، وقد أكد كينز أن البطالة التي تحدث في الاقتصاد نتيجة لقصور الطلب الكلي عن العرض الكلي، يمكن أن تستمر إذا ما استمر الأفراد في اكتناز جزء من الدخل على شكل أرصدة نقدية عاطلة مكتنزة، دون أن تنفق على الاستهلاك أو الاستثمار، وهو ما يؤدي إلى تحديد الدخل الوطني عند مستوى أقل أو دون مستوى التشغيل الكامل كما افترض التقليديون، وقد أدى هذا التطور في التحليل إلى فهم مهمة النقود في الاقتصاد الوطني وعلاج الإختلالات الاقتصادية.

6- رفض "كينز" في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال، كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل، وعلى ذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات الاقتصادية فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني.

¹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 102.

² نفس المرجع والصفحة سابقا.

ولعلاج ذلك يرى كينز أنه من الضروري تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والرفع من مستوى الإنفاق الحكومي، والسياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي، أو ما يسمى سياسة النقود الرخيصة والتمويل عن طريق التضخم¹.

7- التحليل الكينزي هو تحليل كلي، فالمتغيرات التي يستخدمها تدور حول المجاميع الكلية، كالدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب الكلي، العرض الكلي، الاستثمار الكلي و الاستهلاك الكلي...طالخ.

8- يعتبر كينز أن مستوى التشغيل الكامل حالة استثنائية وليس عامة، وأن الوضع الاقتصادي في حالة التوازن قد يحدث دون مستوى التشغيل الكامل.

9- النقود تعتبر بمثابة سلعة عند كينز، وسعر النقود هو ما يسمى "سعر الفائدة" أو "ثمن التضحية بالسيولة"، ويتحدد سعر الفائدة هذا بتفاعل قوى عرض النقود من (جانب النظام المصرفي البنك المركزي والبنوك التجارية)، وقوى الطلب على النقود أو التفضيل النقدي الذي يرتبط في علاقة عكسية مع سعر الفائدة، ويمكن القول بأنه عند انخفاض سعر الفائدة فإن الطلب على النقود (التفضيل النقدي) سوف يزداد، بمعنى أن الأفراد سوف يفضلون الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل على الاحتفاظ بأصول أخرى أقل سيولة. والعكس صحيح، أي أن ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤدي إلى نقص الطلب على النقود.

المطلب الثاني: تحليل كينز للمتغيرات الاقتصادية.

سوف نحاول استعراض تحليل كينز للمتغيرات الاقتصادية المختلفة التي تتأثر بالتغير في كمية النقود.

الفرع الأول: الطلب الكلي الفعال.

يمكن أن نعرف الطلب الكلي الفعال بأنه الطلب الحقيقي لجميع الوحدات الاقتصادية، ومعنى الطلب الحقيقي هو الطلب الذي يترجم فعلا إلى قوة شرائية ولا يقتصر على مجرد الرغبة في الشراء ويرى بعض الاقتصاديين أن الطلب الكلي الفعال، ما هو إلا ثمن الطلب الكلي والذي يساوي فعلا ثمن العرض الكلي محققا بذلك وضعا توازنيا. فهو يمثل الإنفاق الكلي للوحدات الاقتصادية، أي تيار الإنفاق النقدي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وهو الذي يعكس لنا متحصلات جميع عوامل الإنتاج ولذلك فإن²:

الطلب الكلي الفعال = الإنفاق الوطني.

الإنفاق الوطني = الإنفاق استهلاكي + الإنفاق استثماري + الإنفاق حكومي.

الطلب الكلي الفعال = الطلب الخاص على السلع الاستهلاكية والاستثمارية + الطلب الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

الدخل الوطني النقدي = القيمة النقدية للنتاج الوطني = مجموع دخول عوامل الإنتاج.

¹- بلعوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير -جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 64.

²- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص 113.

مجموع دخول عوامل الإنتاج = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري.
الطلب الكلي الفعال = الدخل الوطني = الناتج الوطني.
ونخلص من هذا أن الطلب الكلي الفعال يعتبر عاملا هاما ومؤثرا على مستوى العمالة، فزيادة الاستثمار مثلا تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العمالة، فضلا عن أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية من ثم زيادة الإنتاج والعمالة.
وبالرغم من اهتمام كينز بالإنفاق كمتغير اقتصادي هام، إلا أنه أغفل الإنفاق الحكومي وأهميته وأثره، وقد يرجع ذلك إلى قلة أهمية الإنفاق الحكومي في الفترة التي وضع فيها كينز نظريته ولكننا الآن لا يمكن أن نغفل أثر هذا المتغير لازدياد أهميته حتى في الدول الرأسمالية.

الفرع الثاني: الإنفاق الاستهلاكي، الاستثماري والادخار

أولا- الإنفاق الاستهلاكي:

يعتبر كينز أو من اهتم بشكل جدي ومنتظم بدالة الاستهلاك الكلية، وذلك وفقا للمشكلة الاقتصادية التي طرحها، وقد ركز في بناء نظريته على ربط الاستهلاك بالدخل، فإذا كان الكلاسيك يعتبرون أن مستوى الدخل الحقيقي متغير غير مهم لكونه محددًا بظروف العرض، مع كون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، وإذا ما انحرف الاقتصاد عن وضع توازن التشغيل الكامل، تتدخل آليات ذاتية مصححة لتعيده إلى وضع التوازن، أما كينز وبافتراضه أن الاقتصاد يمكن أن يبتعد ولمدة طويلة عن مستوى التشغيل الكامل، فإن هذا يعني أن مستوى الإنتاج الكلي الحقيقي أو الدخل الكلي الحقيقي يكون أدنى من المستوى الذي يترتب عن حالة التشغيل الكامل، كما يعني أن الطلب الكلي وليس العرض الكلي هو الذي يحدد مستوى الإنتاج الحقيقي الكلي، وبما أن الاستهلاك جزء هام من الطلب الكلي، فلا بد أن يولى كل الأهمية.

إذ تظهر أهمية دالة الاستهلاك عند كينز، بأنها الحجر الأساسي في بناءه وتحليله النظري، حيث يعتبر كينز دالة الاستهلاك بأنها علاقة مستقرة بين استهلاك مجموع العائلات ودخلها الكلي المتاح وتتميز دالة الاستهلاك عند كينز بما يلي :

1- أن استهلاك العائلات دالة مستقرة للدخل الكلي المتاح بعد اقتطاع الضرائب الحكومية.

$$C = C(Y_d) \quad : \quad 1$$

حيث أن : (Y_d) يمثل الدخل الحقيقي المتاح $Y_d = Y - T$

و (Y) يمثل الدخل الحقيقي الكلي؛ و (T) مقدار الضرائب الحقيقي، وبما أننا لم ندخل الدولة في الحساب

$$Y_d = Y$$

¹ - محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص 158.

ولذلك لا نفرق بينهما أما (C) فيمثل الاستهلاك الحقيقي الكلي.

2- أن سلوك المستهلكين يتلخص فيما يسمى بالميل الحدي للاستهلاك : وهو ميل الأفراد إلى إنفاق جزء من دخلهم على السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية، فهو يمثل عمليا نسبة تغير الطلب على هذه السلع إلى تغير الدخل الذي تسبب فيه.

إذا كان الاستهلاك (C) وتغيره (ΔC) والدخل (Y) وتغيره (ΔY) فإن الميل الحدي للاستهلاك يكون :

$$C = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

حيث تكون قيمة (C) موجبة وأقل من الواحد : $0 < C < 1$

وذلك وفقا للفرضية القائلة بأن تغير الاستهلاك أقل من تغير الدخل الذي تسبب فيه وتكتب دالة الاستهلاك في المدى القصير بدالة خطية من نوع :

$$C = CY + C_0$$

حيث أن : (C₀) الاستهلاك المستقل عن الدخل، ويعبر عن الحد الأدنى للاستهلاك، إذا لم يكن الدخل الجاري كافيا، فيتم عن طريق السحب من الادخار السابق أو عن طريق الاستدانة... الخ.

بالتالي فإن الاستهلاك المستقل لا يمكن وجوده إلا في الأجل القصير لأنه لا يمكن الاعتماد لا

على الادخار ولا على الاستدانة في الأجل الطويل.

3- أن الميل الحدي للاستهلاك اصغر من الميل المتوسط للاستهلاك: يعرف الميل المتوسط للاستهلاك

عمليا بأنه الجزء المستهلك من الدخل منسوبا إلى الدخل نفسه أي: $\frac{C}{Y}$

ويلاحظ أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص كلما زاد الدخل.

ثانيا - الاستثمار والادخار:

يعتبر الطلب على الاستثمار أحد مكونات الطلب الفعلي أو أحد مكونات الإنفاق الكلي، وبالتالي يعتبر

أحد محددات الدخل الوطني والتشغيل والعمالة، وإذا رمزنا للدخل بـ (Y)، والاستثمار بـ (I) والادخار

بـ (S) والاستهلاك بـ (C) والإنتاج بـ (Q).

وعليه حسب نظرة كينز للعلاقة بين هذه متغيرات تظهر العلاقات الآتية¹ :

$$Y = Q \dots \dots \dots (1) \text{ الدخل} = \text{قيمة الإنتاج}$$

$$Y = C + I \dots \dots \dots (2) \text{ الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار}$$

$$I = Y - C \dots \dots \dots (3) \text{ الاستثمار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك}$$

$$Y = C + S \dots \dots \dots (4) \text{ الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار}$$

$$S = Y - C \dots \dots \dots (5) \text{ الادخار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك}$$

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 67.

ومن العلاقة (3) و(5) نجد

$$S = I \text{ الادخار} = \text{الاستثمار}$$

فكما سبق وأن أشرنا أن المستهلك هو الذي يحدد الجزء الذي سوف ينفقه من دخله على السلع والخدمات الاستهلاكية ومن ثم الجزء الذي سوف يدخره، ولذلك فالادخار دائما هو متبقي من الدخل، ومن هنا نجد أن الادخار والاستثمار دائما متعادلان، خلال فترة معينة. بالرغم من انفصال القرارات الخاصة لكل منهما ولكن هذا يدعونا إلى التمييز بين مصادر الاستثمار حيث أن تعادل الادخار مع الاستثمار يعني الاستثمار المحقق عن القوى الداخلية، ولذلك وقبل التعرض لأراء كينز عن الاستثمار نود أن نشير أن هناك نوعين من الاستثمار (استثمار تلقائي، واستثمار تابع).

1- الاستثمار التلقائي :

وهو الاستثمار المستقل عن الدخل ويمثل قيمة ثابتة، معنى هذا أن هناك حد أدنى للاستثمار لا بد أن يحققه الاقتصاد الوطني، حتى ولو كان ذلك على حساب الاقتراض من الخارج أو الادخار الإجباري. فعلى سبيل المثال لو قررت الدولة تنفيذ مشروعات ضرورية خاصة برأس المال الاجتماعي لا يمكن تأجيلها، بل لا بد من تحقيقه في حينه ولو استدعى الأمر الاقتراض من الخارج.

2- الاستثمار غير المستقل (التابع) :

هذا النوع من الاستثمار ما هو إلا نتيجة للتغير في مستوى الدخل الوطني، أي أن هناك علاقة دالية ذات ميل بين مستوى الدخل وحجم الاستثمارات المحققة. وهذا النوع من الاستثمار إنما يقوم أساسا على الادخار المحلي، ومن هنا نجد أن الاستثمار المحقق بفضل القوى المحلية، ما هو إلا الوجه الأخر للادخار المحلي كما أنهما يؤثران معا في جميع المتغيرات الاقتصادية الأخرى (الاستهلاك، الإنتاج، عمالة، دخل...).

وقد جاء اهتمام كينز بالاستثمار على أساس أنه أداة لتحقيق مستوى مرتفع من العمالة، لذلك فقد اهتم بالعوامل التي تحدد حجم الاستثمار (الكفاية الحدية لرأس المال، سعر الفائدة).

الفرع الثالث: الكفاية الحدية لرأس المال.

يقصد بالكفاية الحدية لرأس المال، النسبة بين العائد السنوي المتوقع الحصول عليه من سلعة رأسمالية معينة خلال مدة حياتها بعد طرح التكاليف وبين ثمن هذه السلعة الرأسمالية في الوقت الحاضر. أما كينز فقد عرف الكفاية الحدية لرأس المال على أنها تعادل سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للغلات لسلسلة الدفعات الدورية التي توفرها العوائد المتوقعة من الأصل الرأسمالي على مدار عمره مساوية تقريبا لسعر عرضه. ويمكن عندئذ النظر لأكثر هذه الكفايات الحدية على أنها الكفاية الحدية لرأس المال بشكل عام، فلو حدثت زيادة في استثمار أي نوع معين من رأس المال أثناء أي مدة معينة من الزمن، ستخفض الكفاية الحدية لهذا النوع من رأس المال مع زيادة الاستثمار فيه بسبب

عاملين. أولهما أن العائد المستقبلي سيزداد مع زيادة عرض هذا النوع من رأس المال، وثانيهما أن الضغط الواقع على المنشآت لإنتاج هذا النوع من رأس المال سيؤدي إلى رفع سعر عرضه. عادة ما يكون العامل الثاني هو الأكثر أهمية في أحداث التوازن في الأجل القصير¹.

وبالتالي تُعَوِّف الكفاية الحدية لرأس المال بصفة عامة: بأنها نسبة الغلة المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله.

إذا افترضنا آلة سوف تعطي عوائد مستقبلية سنوياً عن طريق تشغيلها، ولتكن هذه العوائد خلال

عمر المشروع كما يلي: $R_1, R_2, R_3, \dots, R_n$

حيث أن: R_1 هي عائد تشغيل الآلة في السنة الأولى

و R_n هي عائد تشغيل الآلة في السنة n .

ولحساب الكفاية الحدية لرأس المال، نحسب معدل الخصم الذي يجعل مجموع القيم الحالية للفوائد مساوية إلى ثمن رأس المال أي ثمن الآلة. نفترض أن P_K تمثل ثمن رأس المال، و (e) تمثل الكفاية الحدية لرأس المال تكون لدينا المعادلة التالية:

القيم الحالية للفوائد المتوقعة المخصومة = ثمن رأس المال، أي أن:

$$P_K = \frac{R_1}{(1+e)^1} + \frac{R_2}{(1+e)^2} + \frac{R_3}{(1+e)^3} + \dots + \frac{R_n}{(1+e)^n}$$

إذا تم معرفة قيم $R_1, R_2, R_3, \dots, R_n$ و P_K يمكننا معرفة قيمة الكفاية الحدية لرأس المال (e) .

- إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة السائد في السوق، أي $(e > i)$ فإن المستثمر في هذه الحالة يقدم على الاستثمار.

- إذا كان معدل الفائدة (i) أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال (e) ، أي $(e < i)$ فإن المستثمر في هذه الحالة يتوقف عن الاستثمار².

الفرع الرابع: سعر الفائدة.

يعتبر سعر الفائدة إحدى محددات حجم الاستثمار المرجو تحقيقه، وطبقاً لمفهوم كينز فإن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل الأفراد للسيولة، بمعنى أن سعر الفائدة هو المعدل الذي يحقق التوازن بين تفضيل السيولة وبين الاستثمار النقدي.

وبذلك فإن مفهوم سعر الفائدة حسب كينز ليس جزءاً الادخار أو نظير الحرمان والانتظار، وإنما هو ثمن التنازل عن السيولة، ومنه يعرف "كينز" الفائدة على أنها الثمن الذي يجب دفعه لحث حاملي

¹ جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة الهام عيادروس، الطبعة الأولى، هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث، الكلمة، أبو ظبي، 2010، ص 184.

² عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص ص 15-16.

الأموال للتنازل عن أصول سائلة في صورة نقدية أو الحصول على أصول أخرى تحمل مخاطر أكبر. فإذا كانت الزيادة في سعر الفائدة قد تكون عاملاً هاماً لاستقطاب وجذب المدخرات، حيث يقبل الأفراد على الأصول النقدية والمالية للحصول على عائد يعوضهم عن ارتفاع الأسعار.

وقد اعتبر كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية، ويؤثر في تكلفة الاستثمار إلى جانب العوامل الأخرى (الكفاية الحدية لرأس المال وتكلفة الأصل الرأسمالي)، لذلك حذر كينز من ارتفاع سعر الفائدة بالدرجة التي تؤدي إلى زيادة تكلفة الاستثمار وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، مما ينتج عنه تخفيض في حجم الاستثمارات عن المستوى المطلوب، وبالتالي يعتقد كينز أن انخفاض سعر الفائدة يمكن أن يكون له دور هام في زيادة حجم الاستثمارات وتنشيط المتغيرات الاقتصادية¹.

ورغم ذلك يجب أن لا نغالي في تقييم سعر الفائدة كأساس لزيادة الأموال المعروضة للاستثمار، لأنه فعلاً قد يكون ضروري لجذب مدخرات الأفراد. إلا أنه لا يمكن أن يكون أداة فعالة للتأثير على قرارات المنظمين والمشروعات لأن هذا يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال.

المطلب الثالث: متضمنات التحليل الكينزي في تحديد قيمة النقود.

إن ما أثاره كينز من انتقادات موجهة لأنصار نظرية كمية النقود وفي مقدمتهم فيشر (I.Fisher) مارشال (A.Marshall) وبيجو (A.Pigou)، يدعونا إلى الإشارة إلى أبعاد الفكر الكينزي فيما يخص الطلب على النقود، أو ما يسميه "التفضيل النقدي". فإذا كان الطلب على النقود عند فيشر ومارشال هو بدافع المعاملات، وأنه عند بيجو بدافع المعاملات، ودافع الاحتياط، فهو عند كينز بدافع المعاملات، دافع الاحتياط، ودافع المضاربة.

وحسب كينز فإن تفاعل الطلب على النقود وعرض النقود يحدد لنا سعر الفائدة، وقبل عرض مفهوم الطلب على النقود عند كينز لا بد من التطرف لمفهوم عرض النقود.

الفرع الأول: عرض النقد.

يعرف عرض النقد بأنه كمية النقود أو مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص خلال فترة زمنية معينة²، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع أو مفاهيم أساسية:

أولاً- عرض النقد بالمعنى الضيق M_1 :

وهو يمثل إجمالي كمية النقود المستعملة كوسيط للمبادلة والمصدرة من قبل المؤسسات المالية التي تكون لها القدرة على خلق النقود، أي أنه يشمل على كمية النقود التي يصدرها البنك المركزي

¹ - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص 127.

² - عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، بغداد، 1990، ص 106.

بالإضافة إلى نقود الودائع التي تقوم بخلقها المصارف التجارية، فهو يمثل مجموع المطلوبات النقدية للجهاز المصرفي في أية لحظة (النقود الورقية الإلزامية والمساعدة والودائع الجارية الخاصة).

ثانيا- عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 :

ويعرف عادة بمصطلح السيولة المحلية أو الداخلية، ويمكن حساب عرض النقد بالمعنى الواسع من خلال إضافة الودائع الآجلة وودائع التوفير لدى المصارف التجارية إلى مكونات عرض النقد الضيق¹. أو بعبارة أخرى أن عرض النقد بالمعنى الواسع يتألف من:

- صافي العملة في التداول؛
- الودائع الخاصة الجارية (ودائع تحت الطلب)؛
- الودائع الزمنية؛
- ودائع الادخار أو التوفير لدى المصارف التجارية بحيث يطلق على المكونين الثالث والرابع أي الودائع الزمنية وودائع الادخار مصطلح (أشباه النقود)، بسبب تمنعها بسيولة عالية، أي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة كبيرة؛

ثالثا- عرض النقد بالمعنى الأوسع M_3 :

يشير مفهوم عرض النقد بهذا المعنى إلى سيولة المجتمع الاقتصادي ككل، إذا أنه يحدد عرض النقد على أساس السيولة المحلية ولكنه يمتد إلى أبعاد أوسع ليشمل الودائع الأخرى، حيث يتم تحديده بإضافة الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية أي المودعة لدى مؤسسات الادخار مثل جمعيات الادخار والإقراض، وصناديق الادخار². و يرجع هذا المفهوم إلى توسع تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وجعل المؤسسات المالية العامة تمارس نشاط لا يختلف عن نشاط القطاع الخاص، وما نتج عنه من زيادة كبيرة في عدد المؤسسات المالية الوسيطة وتعدد أشكالها.

والنتيجة أو كمية النقود المعروضة يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها أثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار (معدل التضخم)، ومرحلة الدورة الاقتصادية (حالة النشاط الاقتصادي)، معدل النمو ومستوى الرفاهية الاقتصادية، وهي كلها متغيرات أقوى من سعر الفائدة، وعليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية، كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات أهمها تغيير المعدل النقدي القانوني، سياسة السوق المفتوحة معدل الخصم... الخ³.

¹ - انظر في ذلك:

- المرجع السابق، ص 111.

- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 285.

² - عوض فاضل إسماعيل الدليمي، مرجع سابق، ص 115.

³ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 74.

الفرع الثاني: الطلب على النقود.

يركز كينز في تحليله للطلب على النقود على "تفضيل السيولة"، باعتبارها عامل من عوامل الطلب المباشر أو الطلب الذاتي على النقود، فطبقاً لكينز أن النقود أصل كامل السيولة¹.
ولقد أرجع كينز تفضيل السيولة (الطلب على النقود لذاتها) إلى ثلاث دوافع هي:

أولاً-الطلب على النقود بدافع المعاملات:

يرى كينز أن هذا النوع من الطلب على النقود ينشأ نتيجة عدم وجود تزامن بين فترات استلام الدخل وبين إنفاقه ولهذا يستهدف هذا الطلب على النقود تغطية الفجوة الزمنية الفاصلة بين فترة استلام الدخل وفترة إنفاقه²، أي لمواجهة حاجات التبادل التجاري في السوق سواء بين المشاريع أو بين الأفراد وتعد النقود المطلوبة لغرض المعاملات أرصدة نقدية فعالة أو نشطة وذلك لأن هذه النقود المحتفظ بها تكون مهيأة للاستعمال في سوق السلع والخدمات، للإفاق في أية لحظة زمنية، ويعتمد هذا الطلب على النقود على مستوى الأسعار (P) وحجم الإنتاج (Y) أي أن أي تغير في حجم الدخل الكلي سوف يؤدي إلى تغير حجم الطلب على الأرصدة النقدية لغرض المعاملات سواء كان هذا التغير ناتج عن الدخل أو الأسعار أو كلاهما، وبالتالي يعتمد هذا الطلب على النقود على حجم الدخل والاستخدام والنشاط الاقتصادي وطول الفترة الزمنية بين تسلم الدخل وإنفاقه، فكلما ازداد الدخل وطالت الفترة الزمنية الفاصلة بين استلام الدخل وإنفاقه كلما ارتفع الطلب على الأرصدة النقدية لغرض المعاملات والعكس صحيح³، سواء تعلقت هذه المعاملات بالأفراد كمستهلكين وبالمنظمين كمنتجين ومثمرين⁴.

ثانياً-الطلب على النقود بدافع الاحتياط:

يستخدم هذا الطلب لمواجهة الحالات الطارئة وغير المتوقعة التي قد تقع للفرد، كالبطالة والمرض والأحداث الاجتماعية الأخرى، ويتوقف حجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها بدافع الاحتياط على الظروف المادية التي يعيشها الفرد، إذ كلما كان دخل الفرد كبيراً زادت قدرته ورغبته في الاحتفاظ ببعض الموارد في صورة نقدية تحت تأثير هذا الدافع.

يتوقف الطلب على النقود بدافع الاحتياط على مستوى الدخل فيزيد بزيادته، وينقص بنقصانه، بالإضافة إلى عوامل أخرى أقل أهمية كمستوى النشاط الاقتصادي وطبيعة الفرد وظروفه النفسية، ودرجة

¹ - انظر في ذلك :

-J. M. Keynes, the general theory of Employment: Interest and Money, Macmillan Cambridge University, Press, London, 1936, PP 165-174.

² - مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 233.

³ - عبد المنعم السيد علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، مطبعة الجامعة، الموصل، 1984، ص 139.

⁴ - انظر في ذلك:

- حسين عمر، مرجع سابق، ص ص 749-750.

- احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص ص 131-132.

عدم التأكد السائدة في المجتمع في أوقات الأزمات... الخ. ويمثل الطلب على النقود بدافع الاحتياط وبدافع المعاملات الجزء الأكبر من مجموع الطلب على النقود، حيث يعتمدان على حجم الدخل الكلي والاستخدام وتوقعات المستقبل، ولا يتأثران بسعر الفائدة إلا في حالة ارتفاع كبير فسوف تكون العلاقة بينهما علاقة عكسية.

ثالثاً-الطلب على النقود لدافع المضاربة:

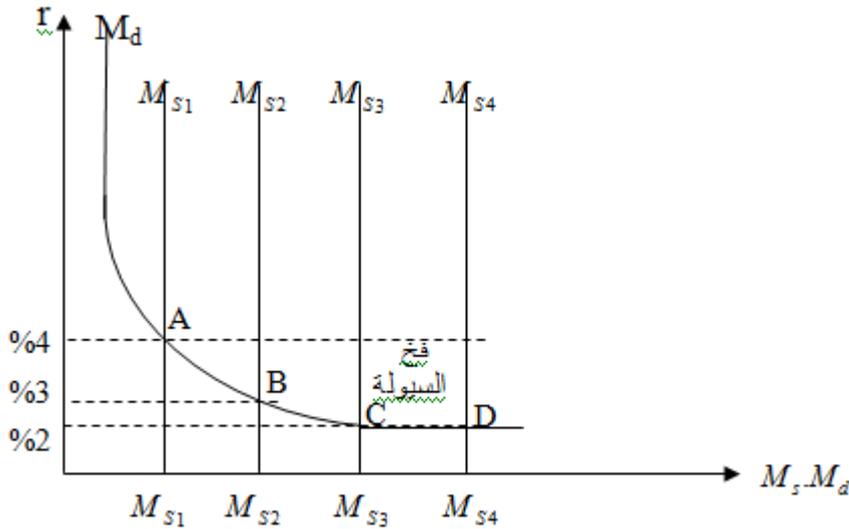
لقد اهتم كينز بدافع المضاربة اهتماما كبيرا، وفضله على الدافعين السابقين، وأطلق عليه تعبير تفضيل السيولة و يعني أن يحتفظ الأفراد بالنقود ليس لمواجهة الحاجة إلى المعاملات والاحتياط، وإنما للاستفادة من فروق الأسعار وتحقيق الربح أو تفادي الخسارة، بسبب ما يحدث من تطورات في الحياة الاقتصادية وخاصة في سعر الفائدة، حيث تكون العلاقة عكسية بين هذا النوع من الطلب على النقود وبين سعر الفائدة، أي أنه بانخفاض سعر الفائدة (ارتفاع أسعار السندات) يزداد الطلب على النقود، إذ يفضل المضاربون الاحتفاظ بأرصدة نقدية كبيرة، وبارتفاع أسعار الفائدة (انخفاض أسعار السندات) يقل الطلب على النقود، أي يحتفظ المضاربون بسندات أكثر ونقود أقل، حتى يمكنهم بيع السندات في المستقبل عندما ترتفع أسعارها، وبذلك يكسبون فروق الأسعار من عملية المضاربة.

ولكن كينز حدد هذه العلاقة ولم يجعلها حرة حيث أكد على أن هناك حداً أدنى لسعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض دونه، وذلك لأسباب تتعلق بالمصارف التجارية، فعندما يكون الطلب على النقود ذات مرونة لانهائية بالنسبة لسعر الفائدة، فسوف يؤدي ذلك إلى أن أي زيادة في كمية عرض النقود لن تؤثر في سعر الفائدة، إذ سوف يستوعب الطلب على النقود كل الزيادة الحاصلة في عرض النقود بصورة أرصدة نقدية وهذا هو ما يدعوه كينز بفخ السيولة أو مصيدة السيولة¹.

وكما ذكرنا سابقاً بأن سعر الفائدة يتحدد بالتوازن بين الطلب على النقد وعرض النقود، ومن خلال الشكل الآتي يمكن توضيح مفهوم مصيدة السيولة وتحديد سعر الفائدة.

¹ - عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، المستنصرية، بغداد، 1970، ص 323.

الشكل رقم (1-1) : مصيدة السيولة و تحديد سعر الفائدة.



المصدر: -عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، بغداد، 1990، ص548.

عندما يتقاطع الطلب على النقود (M_d) مع عرض النقود (M_s) عند سعر الفائدة (4%) سيكون التوازن عند النقطة (A) سيبقي مستوى التوازن ثابتا في حالة بقاء عرض النقود على حاله، وأي زيادة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية من (M_{S1}) إلى (M_{S2}) سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة من (4%) إلى (3%)، هذا سوف يؤدي إلى انتقال التوازن من النقطة (A) إلى النقطة (B)، وهكذا كلما استمرت الزيادة في عرض النقود سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وانتقال مستوى التوازن إلى اليمين إلى النقطة (C) أي سعر الفائدة (2%)، ولكن أية زيادة في عرض النقود سوف لا تؤدي إلى أي انخفاض في سعر الفائدة وسوف يبقى ثابتا عند مستواه السابق (2%)، لذلك فإن مستوى التوازن الجديد (M_{S4} و M_d) يتحقق عند (D)، أي عند مستوى الفائدة (2%) وهذا ما دعاه كينز بفخ أو مصيدة السيولة. حيث يشير هذا المفهوم إلى أن السياسة النقدية تكون غير فاعلة بالعمل لوحدها ومن دون أن تستند إلى السياسة المالية، لأن أية زيادة في عرض النقود من جانب السلطات النقدية سيقابله مستوى واحد من معدل الفائدة، ولهذا يجب دمج السياسة النقدية والسياسة المالية ليعملان معا في سبيل تحقيق الأهداف التي يتطلبها النشاط الاقتصادي.

المطلب الرابع: فجوة التضخمية.

إن التحليل الكينزي للتضخم، ابتعد عن أساسيات الفكر الكلاسيكي في العلاقة الكمية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار، مبينا أنه يمكن للاقتصاد أن يظهر فجوة تضخمية (Inflationary gap) ولو كان العرض النقدي ثابتا، إذا ما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك عندما يكون الاقتصاد في حالة

التشغيل الكامل¹. ويفسر كينز التضخم على أساس التقلبات التي تحدث بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ولقد أوضح كينز أن مستوى الدخل التوازني يحدد بتساوي الطلب الكلي (الاستثمار والاستهلاك) مع العرض الكلي، إلا أن هذا المستوى التوازني للدخل قد ينطوي على ضياع اقتصادي للمواد الإنتاجية، إذا ما تحقق دون مستوى التشغيل الكامل الأمر الذي يقضي إلى ظهور فجوة انكماشية (Deflationary gap) في الاقتصاد².

كما ينطلق كينز في تفسير التضخم من خلال التقلبات في مستوى الإنفاق الكلي (أي الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي) كمحدد رئيسي لمستوى الأسعار والتوظيف، وذلك باستخدام أدوات تحليلية جديدة كالمضاعف والمعدل، بدلا من التغيرات التي تحدث في كمية النقود، حيث تختلف النظرية الكينزية في تفسير المستوى العام للأسعار عن النظرية الكمية من خلال استخدام وسائل مختلفة، وهذه الوسائل تتبلور في التفاعل بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي³. ويفرق كينز بين حالتين :

• الحالة الأولى:

وهي حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل، حيث أن الموارد والطاقات الإنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا وخاصة الأيدي العاملة، حيث يتمتع الإنتاج بمرونة تامة، ومن ثم فإن أي زيادة في الطلب الفعال (الطلب الكلي) الناشئة نتيجة زيادة في كمية النقود، ستؤدي بدورها إلى زيادة تناسبية في حجم الاستخدام والإنتاج، أي أن زيادة في الطلب الفعال المتولدة نتيجة زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة في مستوى الاستخدام و الإنتاج دون زيادة في مستوى الأسعار وذلك بفعل مرونة الجهاز الإنتاجي. وعليه فإن أي زيادة في كمية النقود سوف لن يكون لها أي أثر في ارتفاع الأسعار طالما هناك بطالة وأن مستوى التوظيف سوف يزداد بنفس نسبة الزيادة في الطلب المترتب على زيادة كمية النقود ومع ذلك فقد أشار كينز أنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور حتى وإن لم يكن الاقتصاد قد بلغ مستوى التشغيل الكامل، وأطلق كينز على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي، إذ ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ظهور الاختناقات التي تصيب الجهاز الإنتاجي، أو نتيجة ضغط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور بطريقة لا تتناسب مع معدل زيادة الإنتاجية، وكذلك وجود بعض الميول الاحتكارية في بعض الصناعات التي تمكنهم من رفع أسعار منتجاتهم.

¹- J. A. Trevithick, *Inflation a Guide to the Crisis in Economics*, Cox & Wy man Ltd, London, 1977, P44.

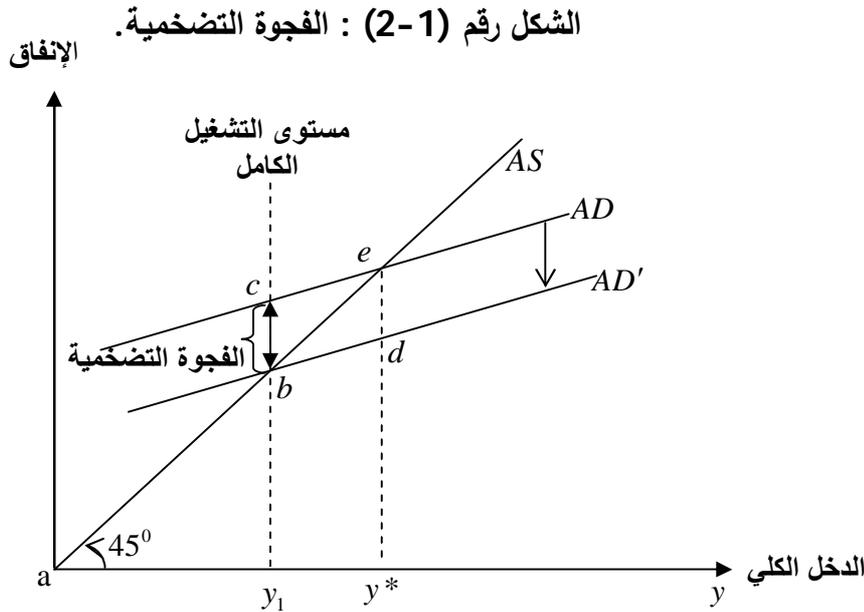
²- انظر في ذلك : Ibid., P41 -

³- سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982، ص 157.

• الحالة الثانية:

أما في هذه الحالة فإن الأجهزة الإنتاجية تصل إلى أقصى طاقتها في الإنتاج، فأى زيادة في الطلب الكلي الفعال الناشئ بسبب زيادة كمية النقود، سوف يؤدي إلى زيادة مناظرة في مستوى الأسعار وذلك بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ووصوله إلى الطاقة القصوى، حيث تبلغ مرونة عرض السلع والخدمات صفر تماماً عند مستوى التشغيل الكامل.

لكن هذا لا يعني أن أي زيادة في كمية النقود قد تؤدي إلى زيادة في مستوى الأسعار في حالة التشغيل الكامل، فقد يصاحب هذه الزيادة زيادة في ميول الأفراد للادخار والاكتناز، مما يؤدي إلى عدم ارتفاع حجم الطلب الفعال. ومن هنا تخلص النظرية الكينزية، إلى أن التغير في كمية النقود لا يعتبر عنصر فعال في تحديد المستوى العام للأسعار عكس ما أقرته النظرية الكمية للنقود، فالتضخم عند كينز هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدي إلى حدوث زيادة في المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث الفجوة التضخمية (Inflationary gap)، والتي يقصد بها الاختلاف بين الإنفاق الكلي المخطط والإنتاج الإجمالي عند مستوى التشغيل الكامل في وقت معين¹. أي أن الطلب الكلي AD يميل إلى أن يكون أكبر من العرض الكلي AS، كما يتضح في الشكل التالي:



Source : -James, Anthony Trevithick & Charles Mulvey, The Economics of Inflation, First published, printed in Britain at the Pitman Press, Bath by : Martin Robertson & Co.Ltd, 1975, PP15-17.

¹ - انظر في ذلك:

- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، مرجع سابق، ص 58.
- M. C. Vaish, Monetary theory, Fifteenth édition, vikas publishing house Pvt Ltd, 2000, PP 179-181.

يتضح من الشكل أعلاه أن المستوى التوازني للدخل الكلي يساوي بيانيا المسافة ey^* ، إذ يناظر النقطة e نقطة تقاطع AS مع AD ، في حين أن مستوى التشغيل الكامل يساوي بيانيا المسافة ay_1 ، وعلى ذلك فإن مستوى التشغيل الكامل في وضع أدنى من المستوى التوازني للدخل الكلي $ay_1 < ay^*$.

وعند مستوى التوظيف الكامل ay_1 فإن التعبير البياني عن قيمة الناتج الكلي (العرض الكلي) والإنفاق الكلي (الطلب الكلي) والفجوة التضخمية ($AD = cy_1$ ، $AS = by_1$) ومنه الفجوة التضخمية هي (cb) ، ويعني ذلك أن الإنفاق الكلي على الناتج الكلي (الطلب الكلي) يميل أن يكون أكبر قيمة الناتج الكلي عند مستوى التشغيل الكامل هو منشأ الفجوة التضخمية.

ولإزالة الفجوة التضخمية يقتضي الأمر أن تنتهج الحكومة كلا من السياسة الضريبية والسياسة النقدية، الكفيلة بخفض منحني الطلب الكلي من الوضع AD إلى الوضع الجديد AD' المار بالنقطة b ، كما هو موضح في الشكل البياني السابق، لتمثل هذه النقطة وضعا توازنيا جديدا، يصبح عنده مستوى التشغيل الكامل، هو نفسه المستوى التوازني للدخل، أي المستوى ay_1 . وتتمثل السياسة الضريبية في زيادة حصيلة الضرائب (بزيادة أسعارها أو استحداث أنواع منها) فيتناقص بذلك الدخل القابل للتصرف في أيدي الأفراد، مما يدعو إلى نقص الإنفاق على الاستهلاك، أما السياسة النقدية فتتمثل في رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى نقص الاستثمار. ومن الواضح أن تماثل مستوى التشغيل الكامل والمستوى التوازني للدخل لا يتحقق إلا بإزالة الفجوة التضخمية.

المطلب الخامس: الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية.

لقد تعرضت نظرية كينز إلى الانتقاد، مثل غيرها من النظريات الاقتصادية الأخرى، فهناك عدة انتقادات وجهت إليها يمكن حصر أهمها في ما يلي:

1- اعتبر كينز سعر الفائدة أنه ظاهرة نقدية، يتحدد بنقطة التقاء منحني عرض النقود مع منحني الطلب على النقود بدافع السيولة ولم يشير إلى التغيرات في مستوى الدخل التي يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة، فمن الصعوبة أن يحدد الطلب على النقود بدافع السيولة النقدية دون أن يعرف مستوى الدخل الذي يؤثر بدوره في الطلب على النقود بدافع المعاملات وبدافع الاحتياط التي ذكرها كينز.

2- يعتبر كينز سعر الفائدة متغيرا مستقلا يؤثر بصورة مباشرة على تفضيل السيولة الذي يكون شديد الحساسية والمرونة لأي تغير في سعر الفائدة، وعن طريق هذا التأثير يمكن أن يتم تمويل الاستثمارات التي تؤثر بدورها على الدخل والعمالة، أي أن سعر الفائدة هو أداة يمكن أن توجه تفضيل السيولة لدى الأفراد وتسيطر على الطلب على النقود، باعتبار أن هذا الأخير يتناسب تناسبا عكسيا مع سعر الفائدة.

إلا أن آلية حركة سعر الفائدة وفق هذا الفكر كانت محل انتقاد يرى "هيكس" أنه لا يمكن اعتبار أن سعر الفائدة هو حلقة الوصل الوحيدة بين عمليات التمويل والقطاعات الاقتصادية¹.

3- اكتفى كينز بالعوامل التي تحدد سعر الفائدة في الأجل القصير، ولم يتناول العوامل التي تحدده في الأجل الطويل، ويعتبر هذا استبعاد لعنصر الزمن وأثره في تحديد سعر الفائدة في الأسواق النقدية والمالية والائتمانية، لذلك تعتبر نظرية كينز نظرية سكونية وليست نظرية حركية. وهذا ما يتضح من خلال التركيز الذي أولاه كينز إلى العلاقة بين الدخل والاستهلاك في مدة معينة من الزمن، دون أن يهتم بتغيير النمط الاستهلاكي مع مرور الزمن.

4- يعتقد البعض أن نظرية كينز ليست نظرية عامة رغم أن عنوانها يدل على أنها "عامة"، وحجتهم في ذلك أن هذه النظرية لا تصلح إلا لأحوال الكساد، فقد وضع كينز نظريته إبان فترة الكساد العظيم وكان متأثراً بالظروف التي عاصرها أثناء كتابتها، ولهذا فقد أهمل في كتاباته علاقة النفقة بالأسعار، كما أهمل التقلبات في الأسعار، ومع ذلك يذهب بعض الكتاب الاقتصاديين المعاصرين إلى القول بأن نظرية كينز ما هي إلا بداية، ويدعون لوضع نظرية عامة لنظرية كينز².

5- إن افتراض كينز أن هناك حد أدنى لسعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أدنى منه، وعند هذا المستوى يصبح الطلب على النقود نهائي المرونة وهو ما أسماه بمصيدة السيولة، إن استخدام كينز لهذه الفكرة كان محل اختلاف بين الاقتصاديين فنجد كاتو (Kato) وباتنكن (Patinkin) يرى كل منهما أن مصيدة السيولة ما هي إلا افتراض نظري ولا يمكن تحقيقه في الواقع، فقد تبناه كينز كوسيلة لتفسير الواقع السائد من خلال مفهوم اقتصادي يوضح انهيار العلاقة بين كمية النقود والتمن (النظرية الكمية)، وبالتالي يعتبر تحليلاً نظرياً لتفسير الواقع السائد وقت ظهور هذه الفكرة³.

6- غموض النظرية الكينزية حول الادخار والاستثمار، فيطرح بعض الاقتصاديين من أمثال هوتري وأوهلن وروبرتسون تساؤلات كيف يتعامل الادخار مع الاستثمار دائماً حسب تعريف كينز لكل منهما، في حين أن هذا التعادل - باعتراف كينز نفسه - قد يعني توازناً في بعض الأوقات واختلال التوازن في أوقات أخرى⁴.

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 84.

² - حسين عمر، مرجع سابق، ص 778.

³ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 85.

⁴ - انظر في ذلك: - حسين عمر، مرجع سابق، ص 779.

المبحث الثالث: الاختلالات التضخمية.

عرفت الاقتصاديات الصناعية خلال القرن العشرين وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث خضعت تلك الاقتصاديات لحركة صعودية في الأسعار تتصف بالدوام دون أن تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيفة في الأجل القصير¹، وقد يكون التضخم هنا ناشئا إما بسبب الطلب أو بسبب التكاليف. و من اجل تحديد وعرض تقلبات الناتج والتضخم، يتم استخدام تحليل الطلب الكلي والعرض الكلي وتقاطعهما.

المطلب الأول: التضخم الناشئ عن جذب الطلب.

يحدث التضخم الناشئ عن جذب الطلب عندما تتجاوز زيادة الإنفاق الكلي زيادة عرض السلع والخدمات فيزداد الطلب الإجمالي بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج الكامن للاقتصاد، وهذا ما يسحب المستوى العام للأسعار إلى الأعلى، ومن ثم ينعكس هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار، بزيادة الطلب المشتق من سوق السلع والخدمات مع تأثير على سوق العمل وما يتولد من ارتفاعات جديدة مطابقة في أسعار المنتجات والعمل وذلك حتى يتساوى الطلب الكلي (AD) مع العرض الكلي (AS) ويحدث جذب الطلب نتيجة عدة عوامل أهمها² :

- خلق نقود جديدة في هذا الصدد نجد الاقتصادي البلجيكي جوردهارد (Gordhard) يؤيد التضخم بالطلب في حالة ما إذا كان التوسع النقدي يسبق ارتفاع الأسعار³؛
 - بسبب تخلي الأفراد على ظاهرة الاكتناز؛
 - تجميد الطلب الاسمي وانخفاض العرض؛
- فالأفكار الكلاسيكية و النيوكلاسيكية ترى أن العامل المسبب لهذا النوع من التضخم هو زيادة عرض النقود، الذي يغذي الطلب الزائد على السلع، أما الفكر الكينزي فيفسرها بفائض النفقات الكلية على الإنتاج الكلي⁴.

ويكون مرد هذه الزيادة في الطلب الكلي هو التوسع في أحد العوامل الأربعة : الإنفاق الاستثماري الخاص، النمو النقدي، الزيادة المفاجئة في الميل الحدي للاستهلاك أو زيادة الصادرات، حيث تكون في بعض الأحيان السلطة النقدية غير مستقلة عن السلطة السياسية، ومنه تكون الدولة في حالة حرج لفرض

¹ - شهاب مجدي محمود، الاقتصادي النقدي، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 87.

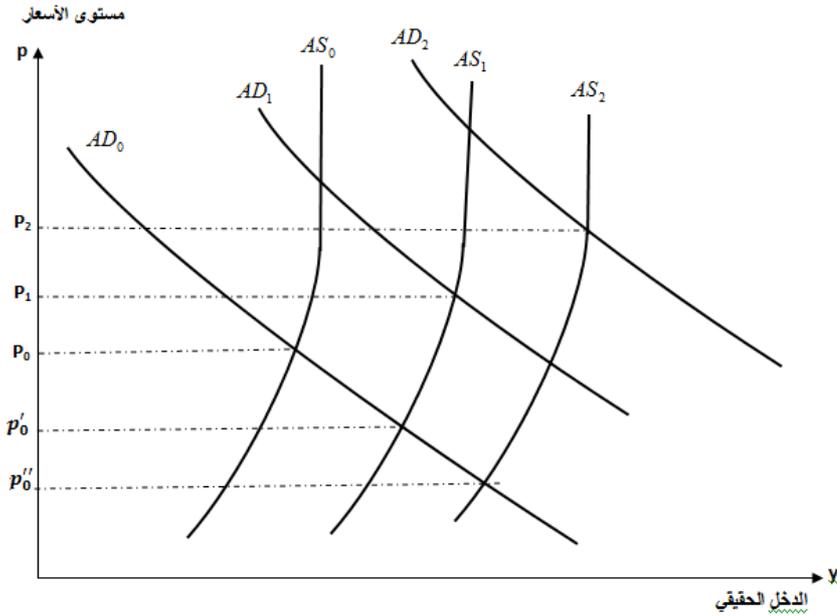
² - Benissad. M. E, Essai d'analyse monétaire avec référence à l'Algérie, 3^{ème} édition, OPU, Alger, 1980, P 33.

³ - كمثل على ذلك ما حدث في ألمانيا سنتي (1922 - 1923)، عندما طبعت مبالغ طائلة من الأوراق النقدية من قبل البنك المركزي ودخلت هذه الأوراق التداول في الأسواق فازدادت كمية العملة المتداولة بأكثر من عشرين مليون مرة، مما أحدث زيادة في الطلب أدت إلى ارتفاع الأسعار بحوالي (200) مليون مرة، والنتيجة ازداد معدل التضخم الشهري خلال هذه السنتين المذكورتين بحوالي (6000) مرة.

⁴ - Viven levy Gorboua, Macroéconomie contemporaine, 2^{ème} édition, Economica, Paris, 1981, P457.

قواعد اقتصادية صارمة ومتابعتها، ويتمثل ذلك في محاولة بعض الدول الاحتفاظ بمستوى التشغيل الكامل، أو أن تكون تكاليف الإعانات والأجور الاجتماعية المرتفعة (مثل منحة البطالة) لها قوة شرائية بدون المساهمة في الإنتاج، بالإضافة على التساهل في السماح لتداول كمية نقدية أعلى من الناتج الحقيقي¹. ويمكن تمثيل التضخم الناشئ عن جذب الطلب من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (1-3) : التضخم الناشئ عن جذب الطلب



المصدر: -مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص377.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن بمرور الوقت يتزايد العرض الكلي من السلع والخدمات AS فإذا ظل الطلب الكلي AD ثابتا، فإن المستوى العام للأسعار يتناقص.

لنفرض أن العرض الكلي هو AS_0 والطلب الكلي هو AD_0 فيتحدد السعر التوازني عند P_0 وبمرور الوقت يتزايد عرض العمل ورأس المال وتحسن التكنولوجيا، ويترتب على ذلك انتقال منحنى العرض إلى اليمين من AS_0 إلى AS_1 ثم AS_2 ، فإذا ظل الطلب الكلي ثابتا فإن المستوى العام للأسعار ينخفض إلى P'_0 ثم P''_0 .

لكن طبقا لتضخم جذب الطلب فإن الطلب الكلي يزيد بسرعة أكبر من العرض الكلي، فإذا افترضنا أن الطلب الكلي هو AD_0 والعرض الكلي هو AS_0 ، فالسعر التوازني هو P_0 ، فإذا زاد الطلب الكلي إلى AD_1 وزاد العرض الكلي إلى AS_1 ، فإن المستوى العام للأسعار يزيد إلى P_1 وبالمثل إذا زاد الطلب الكلي إلى AD_2 والعرض الكلي إلى AS_2 فإن المستوى العام للأسعار يزيد إلى P_1 ، وقد يزيد الطلب الكلي بمعدل أسرع من العرض الكلي لأسباب مختلفة كالزيادة السريعة في عرض النقود تؤدي إلى

¹ - Tamar Hamid, Les explications théoriques de l'inflation, OPU, Alger, 1984, P84.

زيادة الطلب الكلي، وبما أن الزيادة في العرض الكلي مقيدة بعوامل الإنتاج مثل معدلات التراكم الرأسمالي والتقدم التقني، وبالتالي فإن الزيادة في الطلب الكلي قد تتسبب في الزيادة في المستوى العام للأسعار. واستمرار ارتفاع الأسعار يتوقف بعد ذلك على درجة مرونة العرض الكلي بالنسبة للأسعار فكما كانت هذه منخفضة كلما كان الارتفاع في المستوى العام للأسعار أشد حدة، أما استمرارية الارتفاع في المستوى العام للأسعار فإنها تتوقف على إمكانية الخروج من مأزق الجمود إلى وضع الحركة وتنمية الناتج الحقيقي الكلي¹.

أما بالنسبة للسياسات التي يجب أن تتبناها الحكومة للحد من التضخم الناشئ عن جذب الطلب، أي تخفيض معدل الزيادة في الطلب الكلي يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل النمو في عرض النقود، كما يجب على الحكومة إتباع سياسة حكيمة صارمة تستهدف تحقيق التوازن بين الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذلك تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات². غير أن السياسة النقدية المقيدة أو السياسة المالية أو كلاهما، قد تؤدي إلى زيادة البطالة خاصة إذا كان التضخم قد استمر لفترة طويلة. أما إذا نظرنا إلى جانب العرض الكلي وهو الذي تعاني منه معظم الدول النامية، فإن اعتماد سياسة انكماشية نقدية أو مالية في مواجهة التضخم الناشئ عن جذب الطلب، فهذه السياسات قد تعرقل فعلا حدوث زيادة محتملة في العرض الكلي، وبالتالي يجب إتباع سياسات نقدية ومالية حكيمة تسمح بنمو العرض الكلي، ولكن لا تسمح بأي توسع ائتماني قد يؤدي إلى تحول تضخم الطلب إلى تضخم نقدي مستمر³.

المطلب الثاني: تضخم دفع التكاليف.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية دارت مناقشات في أوروبا ثم في الولايات المتحدة خصوصا في الخمسينيات والستينيات حول ارتفاع معدلات الأجور بشكل مستقل عن ظروف الإنتاج والطلب الكلي، وأثر ذلك في رفع نفقة الإنتاج ومن ثم اندفاع المستوى العام للأسعار لأعلى، حيث تحدث هذه الزيادة بصورة مستقلة لا علاقة لها بحالة فائض الطلب، وتعرف هذه الظاهرة باسم "التضخم بسبب دفع التكاليف" أو "بسبب صدمة العرض".

¹ - عبد الرحمن يسرى أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 164.

² - المرجع السابق، ص 165.

³ - انظر في ذلك:

- مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص 378.

- عبد الرحمن يسرى أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق، ص 166.

حيث ينشأ هذا التضخم بسبب ارتفاع التكاليف، أي بسبب الزيادة غير المتوقعة في الأجور أو زيادة أسعار المواد الأولية، فزيادة أسعار المدخلات تنعكس على أسعار المخرجات¹. ويمكن توضيح ذلك من خلال :

الفرع الأول: دفع الأجور.

حيث يشير إلى ذلك الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع أجور العمال بنسبة أكبر من الزيادة في إنتاجية العمل، وهناك فروض مختلفة لتفسير عملية رفع معدلات الأجور ومن ثم ارتفاع نفقة الإنتاج فارتفاع الأسعار لأعلى ومن بين هذه الفروض نذكر².

• إن رفع معدلات الأجور يحدث بشكل منتظم خلال الزمن نتيجة لممارسات الاتحادات العمالية ضغطا منظما ومستمرًا على أصحاب المؤسسات، وكلما زادت قوة الاتحادات العمالية كلما ارتفعت الأجور بمعدلات أكبر؛

• إن رفع معدلات الأجور مرتبط بارتفاع نفقة المعيشة للطبقة العاملة، فكلما ارتفعت الأخيرة بمعدلات كبيرة كلما طالبت الاتحادات العمالية برفع الأجور بمعدلات كبيرة تتناسب معها وهكذا وهذا الفرض يتمثل أساسا في المناقشة التي اشتهرت كثيرا وعرفت باسم "لولب الأسعار-الأجور"³. فارتفاع المستوى العام للأسعار يتسبب في ارتفاع نفقة المعيشة فتطالب الاتحادات العمالية برفع معدلات الأجور، فترتفع نفقة الإنتاج ويقوم أصحاب المؤسسات برفع أسعار منتجاتهم، فيؤدي هذا الأمر مرة أخرى إلى مطالبة الاتحادات العمالية برفع معدلات الأجور وهكذا ترتفع الأسعار فالأجور فالأسعار... الخ، في شكل لولبي لا نهائي؛

• كذلك رفع معدلات الأجور يتوقف على مستوى النشاط الإنتاجي وأرباح المؤسسات، فالإنتاج العمالية تمارس ضغطا متزايدا على أصحاب المؤسسات في الفترات التي يرتفع فيها مستوى النشاط الإنتاجي من جهة وأرباح المؤسسات من جهة أخرى؛

الفرع الثاني: دفع الأرباح.

تلجأ المؤسسات والمنشآت الصناعية الكبيرة التي تسودها حالة الاحتكار أو شبه احتكار إلى رفع الأسعار والتحكم في كميات الإنتاج بهدف تعظيم الأرباح، مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام

¹ - Kheladi Mokhtar, Introduction à l'économie politique, OPU, Alger, 2004, P 205.

² - انظر في ذلك:

- عبد الرحمن يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 193.

- صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة، ص ص 241-242.

³ - انظر في ذلك:

-Edward Shapiro, Macroéconomic Analysis, third édition, Harcourt brace Javanovich, New York, 1974, P422.

للأسعار، ارتفاع تكاليف الإنتاج أيضا حتى يبلغ التضخم مستويات مرتفعة¹. حيث أن زيادة هوامش الأرباح يمكن أن تجري خارج كل زيادة في الطلب أو في الأجور.

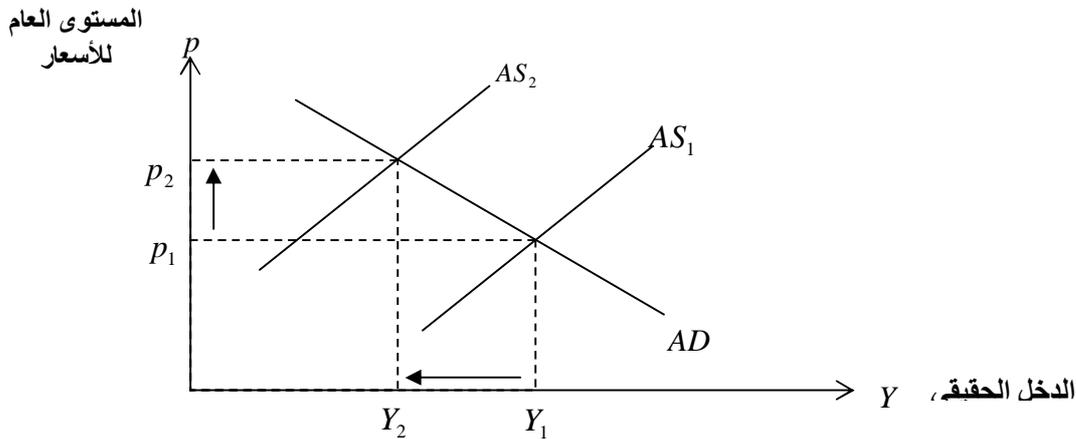
فإن الاحتكاريين واحتكاري القلة يسعون للحصول على معدل أرباح أعلى، لذلك سيرفعون الأسعار بشكل أكثر لموازنة أي زيادة في التكلفة وهكذا فإن وجود أسواق منافسة غير تامة يوفر المناخ الملائم للتضخم بدفع الأرباح².

الفرع الثالث: دفع المنتجات.

إن ارتفاع أسعار المواد الأولية يؤدي إلى زيادة التكاليف والتي تنعكس على ارتفاع المستوى العام للأسعار، كما حدث في حرب 1973 حيث تضاعفت أسعار النفط بنحو 04 مرات دون وجود زيادة في الطلب، وانعكس ذلك على ارتفاع أسعار المنتجات بشكل كبير ومستمر في الدول المتقدمة.

كذلك قد يكون ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة نقص في المحاصيل الزراعية التي تدخل في الإنتاج الصناعي، أو ارتفاع تكاليف النقل والتأمين، أو ارتفاع تكلفة رأس المال أو لارتفاع تكاليف صيانة الآلات المستخدمة في الإنتاج... الخ. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الواردات من المواد الأولية و الوسيطة والمواد الغذائية فيؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى زيادة مباشرة في تكاليف إنتاج السلع والخدمات، ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار³. وبالرجوع إلى منحنيات العرض الكلي والطلب الكلي، يمكننا توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-4): تضخم دفع التكاليف.



المصدر: هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص225.

¹ - ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص400.

2- Edward Shapiro, Op.Cit., P424.

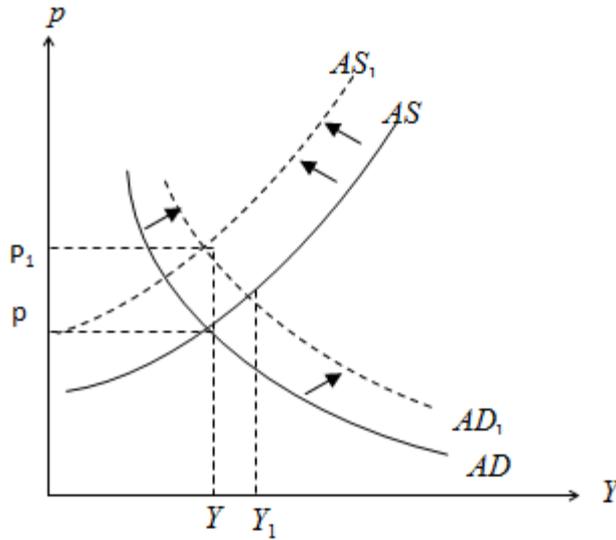
3- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص362.

بارتفاع تكاليف الإنتاج بصفة عامة والأجور بصفة خاصة سيتحول منحنى العرض الكلي AS_1 إلى أعلى AS_2 مع ثبات منحنى الطلب الكلي AD وبالتالي يرتفع المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 وينخفض الناتج الحقيقي من Y_1 إلى Y_2 ، فترتفع معدلات البطالة مع ارتفاع الأسعار.

المطلب الثالث: تسارع التضخم.

إن التضخم بالتكاليف ليس دوماً سهل التصحيح وعادة ما يصعب فصله عن التضخم بجذب الطلب، فزيادة الأجور أو الأرباح يرتفع عائد الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وعلى العكس فارتفاع الطلب لا يمكن أن يكون بدون تأثير على تكاليف الإنتاج¹. ويمكن توضيح الأفكار الأساسية لتسارع التضخم بشكل مبسط بالرجوع إلى منحنيات العرض والطلب.

الشكل رقم (5-1) : تسارع التضخم.



المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف و الأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 457.

في الشكل أعلاه نقترح أولاً أن الاقتصاد يكون في حالة توازن عند تقاطع العرض مع الطلب وحيث يكون الدخل الحقيقي Y والأسعار P ومعدلات البطالة أعلى مما ترغب فيه الدولة، فإنها تلجأ إلى استخدام سياسة نقدية ومالية توسعية لزيادة الطلب الكلي وانتقاله إلى AD_1 ما يساعد على تخفيض البطالة عندما يزداد الدخل إلى Y_1 ، وانخفاض معدلات البطالة لابد وأن ترافق توقعات زيادة في الأسعار مما يدفع العمال إلى المطالبة بزيادة الأجور بما يتناسب مع توقعاتهم للزيادة في الأسعار والمطالبة

¹ - Bernard Bernier. Yves, *Initiation à la macroéconomie*, 7^{ème} édition, Dunod, Paris, 1998, P136.

بالتفاوض على تجديد العقود، مما ينعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج وانتقال منحنى العرض الكلي من AS_1 إلى AS فيخفض الدخل الكلي إلى مستوى السابق Y ولكن بمستوى أسعار أعلى. ومع استمرار الحكومة بمحاولة تخفيض معدل البطالة إلى معدلها الطبيعي، سيؤدي إلى استمرار ارتفاع تكاليف الإنتاج وتسارع معدلات التضخم، التي قد تؤدي إلى فقدان الثقة بالنقود، وبالتالي انهيار النظام النقدي، وتسارع التضخم يعتمد بصورة أساسية على افتراض التوقعات الصحيحة لتأثيرات السياسة الحكومية من قبل نقابات العمال¹.

المطلب الرابع: التضخم الهيكلي.

يرى كثير من الاقتصاديين إن القوى التضخمية في الدول النامية هي نتيجة الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي، مما يستوجب البحث والكشف عن مثل هذه الإختلالات ومحاولة معالجتها بطريقة مناسبة، لأن المشكلة التضخمية يمكن أن تنشأ في هذه الدول حتى في ظل عدم تزايد الطلب الكلي، لأن الأسباب الرئيسية ترجع إلى إختلالات فعلية حقيقية في هيكل الاقتصاد الوطني وبكيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها²، ويرى بعض الاقتصاديين أن التضخم الذي تعرضت له البلدان النامية هو تضخم هيكلي، حيث تتعرض الأسعار إلى ضغط شديد خاصة في أوقات التنمية الاقتصادية بسبب الإختناقات التي يتعرض لها الجهاز الإنتاجي، بفعل ما تعانيه من إختلالات هيكلية في بنيانها الاقتصادي، والتي تعتبر أحد مصادر تخلفها وأهم مظاهر الإختلال الاقتصادي تتحصر في الجوانب الآتية :

الفرع الأول: الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية.

تتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية، نتيجة تقسيم العمل الدولي الذي فرض على هذه الدول، وأن هذا التخصص في إنتاج المواد الأولية والذي يعد المصدر الرئيسي لهذه الدول في الحصول على العملات الأجنبية، فإن تدهور أسعار الصادرات سوف يؤدي إلى انخفاض كمية النقد الأجنبي لهذه الدول ومن ثم تفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

مما يؤدي إلى تقليل كمية السلع المستوردة وهذا بسبب اختناق في عرض السلع المستوردة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وقد تلجأ الدول إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية مما يترتب عليه ارتفاع في أسعار السلع المستوردة والمحلية وبالتالي تفاقم مشكلة التضخم في هذه الدول.

¹ - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 457.

² - ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 402.

ومن زاوية أخرى عندما تتخفيض أسعار الصادرات بشدة تنخفض حصيللة الصادرات وتبدأ حركة انكماشية في الدخول وفي حصيللة الحكومة من الإيرادات العامة. وفي ضوء عجز حكومات هذه الدول في الوقت الراهن عن تخفيض إنفاقها العام تضطر إلى استحداث عجز في ميزانياتها العامة يمول عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع النقود الجديدة¹.

الفرع الثاني: جمود الجهاز المالي وتدهور الإيرادات الضريبية.

تتميز الدول النامية بانخفاض حصيللة الإيرادات الضريبية مقارنة بإجمالي الإنفاق العام، بالمقارنة مع الوضع في الدول المتقدمة، ويرتبط بهذا أيضا ضآلة مرونة الإيرادات الضريبية تجاه التغير في حجم الدخل، الأمر الذي يترجم في عدم نمو هذه الإيرادات بما يتناسب مع حجم الإنفاق العام، وتعتمد هذه الدول على الضرائب غير المباشرة نتيجة تمتعها بسهولة الجباية وغازرة حصيلتها². ولكن مع هذا يبقى قصور إيرادات الحكومة من الضرائب لجمود جهازها المالي وذلك لعدم شمولية النظام الضريبي وعدم قدرته في أن يطول المصادر المختلفة للدخول، وانتشار التهرب الضريبي.

ونتيجة هذا الاختلال الهيكلي لعدم مقدرة الحكومات على تخفيض إنفاقها العام سواء لأغراض اجتماعية أو تنموية، فتضطر هذه الحكومات لتمويل العجز في ميزانياتها العامة بقوة شرائية جديدة تحصل عليها من الجهاز المصرفي والبنك المركزي أي استخدام أسلوب التمويل بالتضخم وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

الفرع الثالث: تراجع معدلات نمو الإنتاج الزراعي وتفاقم مشكلة الغذاء.

إن تراجع معدلات نمو عرض الإنتاج الزراعي في ظل الزيادة السكانية وضعف القدرة التصديرية للإنتاج الزراعي له أهمية محورية في تفسير الضغوط التضخمية في الدول النامية، حيث تتميز هذه الدول بارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، خاصة من فئات المجتمع الدنيا، حيث لا يمكن للقطاع الزراعي سد حاجات هذا الطلب نتيجة الاختلالات الهيكلية داخل القطاع نفسه، بالإضافة إلى أن تراجع النمو في الإنتاج الزراعي سوف يؤدي إلى التراجع في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي الذي يعتمد على المنتجات الزراعية كمادة أولية، مما يؤدي إلى الارتفاع في أسعار المنتجات النهائية.

كما يرجع بطء نمو عرض المنتجات الزراعية إلى الاهتمام غير الكافي بتحقيق تنمية في القطاع الزراعي بسبب استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي ركزت على تنمية القطاع الصناعي على حساب

¹ - صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص 251.

² - انظر في ذلك:

- R. J. Chelliah (and others), Tax Ration and Tax Efforts in Developing countries 1969- 1971, In IMF, staff paper, 1975, PP 187-205.

القطاع الزراعي، فقصور عرض المواد الزراعية عن مسايرة النمو في الطلب عليها يدفع بأسعار هذه السلع الضرورية نحو الارتفاع حتى إذا لم يكن هناك زيادة في كمية نقود متداولة¹.

الفرع الرابع: الاختلالات التي تولدها عملية التنمية في مراحلها الأولى.

إن التغيرات التي تحدث في البنيان الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية خلال عملية التنمية، تولد ضغوط تضخمية التي تحدث نتيجة عملية تكوين رأس المال في أولى مراحل عملية التنمية، مما يؤدي إلى حدوث اختلال في بنيان الطلب وعلاقته بالعرض، ذلك أن مشروعات البنية الهيكلية تولد دخولا نقدية بصورة مستمرة ولكنها تنتج إنتاجا لا يصلح للاستهلاك المباشر، كما أن للاستثمار طبيعة مزدوجة فهو حين يخلق طاقة إنتاجية متخصصة في إنتاج معين من جهة، ومن جهة أخرى وفي نفس الوقت يخلق دخولا تؤدي إلى زيادة في الطلب على كافة السلع والخدمات.

ويرى الاقتصاديون أن الاختلال الهيكلي ينشأ نتيجة الاختلال بين التيار السلعي والتيار النقدي من خلال ما أسموه بـ "فترة التفريخ" وهي الفترة التي تفصل بين بدء الإنفاق الاستثماري على المشروعات الإنتاجية وبين بدء ظهور الإنتاج من هذه المشروعات فكلما طالت هذه الفترة كلما زادت حدة الاختلال. كذلك فإن التركيز على تنمية بعض القطاعات يترتب عليها تزايد الطلب على منتجات معينة في مواجهة ضعف عرضها فترتفع أسعارها، وينتشر هذا الارتفاع إلى القطاعات الأخرى بسبب علاقة التشابك بين القطاعات.

يضاف إلى ذلك ما تسفر عنه عملية التنمية من تفاوت في توزيع الدخل وتفاوت مستويات المعيشة فحسب الاقتصاديون الهيكليين أن جذور القوى التضخمية في الدول النامية هي نتيجة زيادة كمية النقود والإنفاق في عملية التنمية، وهم لا ينكرون خطورة المبالغة في التوسع النقدي من إحداث مضاعفات تضخمية، تشدد معه حدة الاختلال بين التيار السلعي والتيار الانفاقي.

¹ - محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 2002، ص 312.

خلاصة الفصل :

بعد اطلاعنا في هذا الفصل على مختلف المدارس و النظريات التقليدية في الفكر الاقتصادي التي فسرت ظاهرة التضخم، وتتبعنا لتطورها التاريخي بدءا بالنظرية الكمية وانتهاء بالأفكار الكينزية، نجد أن كل نظرية كانت مناسبة جدا للظروف التي نشأت فيها.

- فالنظرية الكمية للنقود ركزت هذه النظرية على العلاقة التناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، حيث افترضت التلقائية في حدوث التوازن الاقتصادي إذا رفضت تدخل الدولة كما افترضت مستوى التشغيل الكامل وحيادية النقود.

- أما النظرية الكينزية أثبتت هذه النظرية فشل التلقائية التي يسير وفقا لها نظام السعر وقانون السوق في الاحتفاظ بالطلب الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل فقد تم البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني كما أعطى كينز للنقود أهمية في التبادل الاقتصادي فإضافة لكونها وسيط للتبادل فهي مخزن للقيمة واثبت قيمة النقود من خلال نظرية تفضيل السيولة وارجاعها إلى دوافع مختلفة هي : دافع المعاملات، دافع المضاربة ودافع الاحتياط.

- يحدث التضخم الناشئ عن جذب الطلب عندما تتجاوز زيادة الإنفاق الكلي زيادة عرض السلع والخدمات فيزداد الطلب الإجمالي بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج الكامن للاقتصاد.

- أما تضخم دفع التكاليف فيحدث بسبب الزيادة غير المتوقعة في الأجور أو زيادة أسعار المواد الأولية، فزيادة أسعار المدخلات تنعكس على أسعار المخرجات. غير أن التضخم بالتكاليف ليس دوما سهل التصحيح وعادة ما يصعب فصله عن التضخم بجذب الطلب، فزيادة الأجور أو الأرباح يرتفع عائد الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، مما يؤدي إلى تسارع معدلات التضخم.

- أما القوى التضخمية التي تحدث في الدول النامية فيفسرها الكثير من الاقتصاديين إنها نتيجة الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي، حيث أن أهم مصادر تخلفها وأهم مظاهر الاختلال الاقتصادي تنحصر فيما يلي: الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية، جمود الجهاز المالي وتدهور الإيرادات الضريبية، تراجع معدلات نمو الإنتاج الزراعي وتفاقم مشكلة الغذاء، الإختلالات التي تولدها عملية التنمية في مراحلها الأولى، يضاف إلى ذلك ما تسفر عنه عملية التنمية من تفاوت في توزيع الدخل وتفاوت مستويات المعيشة.

الآن، وبعد التطرق إلى المدارس والنظريات التقليدية المفسرة لظاهرة التضخم، لابد من مواصلة تفسير التضخم في المدارس و النظريات الحديثة التي ظهرت امتدادا أو نتيجة للانتقادات التي وجهت للنظريات التقليدية، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

تفسير التوضيح في النظريات الحديثة

تمهيد:

توسعت البحوث والدراسات بعد الحرب العالمية الثانية حول التضخم، وتعددت المحاولات التي ساقها الاقتصاديون لتفسير التقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، نظرا لأهميتها في التأثير على معدل النمو الاقتصادي. وخلال هذه الفترة كان واضحا لدى الكثير من الاقتصاديين أن النظرية الكلاسيكية لكمية النقود لم تعد مقبولة لتفسير هذه التقلبات، وإزاء التضارب حول تفسير النظرية الكينزية، فقد كان الجو ملائما لظهور اتجاهات جديدة في الفكر الاقتصادي تعنى بتحليل التضخم، وان كان معظم هذه الاتجاهات تعتبر مزيجا من أفكار النظرية الكمية والنظرية الكينزية.

وبناء على ذلك، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، نستعرض في المبحث الأول نظرية كمية النقود الحديثة، أما المبحث الثاني فننتطرق فيه إلى تفسير التضخم في نظرية التوقعات، والمبحث الثالث نتطرق فيه إلى الركود التضخمي والمدارس المفسرة له، وفي المبحث الرابع والأخير سنلقي الضوء على التضخم المستورد في الدول النامية.

المبحث الأول: نظرية كمية النقود الحديثة.

في الفصل السابق تعرضنا إلى نظرية كمية النقود بصيغتها الكلاسيكية و النيوكلاسيكية عند كل من أرفنج فيشر (Irving Fisher) ومدرسة كامبردج (Cambridge)، ولاحظنا أن النظرية في صيغتها الكلاسيكية ركزت على أهمية عرض النقود، حيث اهتم كل من مارشال (A. Marshall) وبيجو (Arthun. Pigou)، بمسألة الطلب على النقود وتأثيره على الكمية المعروضة من النقود في التداول، وأن كل من الصيغتين تؤكد على أن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود.

ومن الملاحظ أن كينز وأتباعه لا يعترضون على أثر التغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، وإنما ينحصر النزاع فيما ذهب إليه الكلاسيكيون من اعتبار المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود وحدها، أي أن كينز رفض إدعاء نظرية كمية النقود في أن مستوى الأسعار هو المحدد الوحيد للطلب على النقود، وأن التغيرات في مستوى الأسعار تعتمد أساساً على التغيرات في كمية النقود.

فقد أشار إلى أن الزيادة في كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود عندما تسود حالة الكساد ويقع الاقتصاد فيما يسمى بـ "مصيدة السيولة"، وفي هذه الحالة لا يرى كينز جدوى من الاعتماد على السياسة النقدية، وركز على أهمية الإنفاق المستقل في حالات الكساد وكذا الإنفاق الاستثماري، ومن هنا يكون قد أرسى مبدأ ثبات واستقرار مضاعف الاستثمار بدلاً من ثبات واستقرار الطلب على النقود. ورغم التحاليل التي جاء بها كينز والتي استطاع من خلالها أن يشرح الأوضاع والظواهر الاقتصادية التي سادت في فترة أزمة الكساد العالمي (1929-1933). إلا أن تركيزه على دراسة حالة الكساد، جعل أفكاره غير قادرة على تفسير وشرح ما طرأ من أحداث بعد الحرب العالمية الثانية، والتي اتصفت بما يسمى بالكساد التضخمي.

ونتيجة للتطورات التي تعرضت لها النظم الرأسمالية، واختلاف طبيعة الأزمات الاقتصادية الجديدة، والتي تمثلت في مشكلة الكساد التضخمي حاول علماء الاقتصاد الجمع بين نتائج تحليل النظرية التقليدية والحديثة الكينزية للنقود للحصول على نتائج أقرب ما تكون إلى الواقع العملي، وهذا ما أعاد الحياة للنظرية النقدية التقليدية في مدرسة شيكاغو، والتي قاد فكرها الاقتصادي ميلتون فريدمان (Milton Friedman) ¹ ففي سنة 1956 كتب مقالته الشهيرة "دراسات في النظرية الكمية

¹ - ميلتون فريدمان (Milton Friedman) (1912-2006): هو اقتصادي أمريكي عرف بأعماله في الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والتاريخ الاقتصادي والإحصاء، عرف عنه تأييده لاقتصاد السوق، فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1976 لانجازاته في تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن.

للنقود". والتي كانت البداية لتطوير نظرية نقدية تركز على النظرية الكمية، وقد أطلق على فكرته بالنظرية الحديثة لكمية النقود التي سنتناولها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: فروض النظرية الكمية الحديثة¹.

لقد أخذت هذه النظرية التي ارتبط اسمها باسم ميلتون فريدمان (M.Friedman) ومدرسة شيكاغو، بالفكرة الأساسية للنظرية التقليدية لكمية النقود مع الاختلاف على الافتراض الخاص بحالة التشغيل الكامل، فهو يمثل الحالة الطبيعية للتوازن المستمر، وبالتالي فإن سرعة تداول النقود هي ليست ثابتة كما كان يفترض التقليديون، ورغم هذا الاختلاف فإن النظرية توصلت إلى نفس نتائج النظرية التقليدية. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار هذه النظرية ترديداً مجدداً لنظرية كمية النقود التقليدية، وإنما تمثل محاولة استيعاب الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية من جهة، والاستفادة من التقدم والتطور الفكري الذي جاء بعد عهد الكلاسيك من جهة أخرى.

فقد أعادت النظرية النقدية الحديثة بزعامة فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة ولكن في صورة جديدة. حيث تنظر هذه النظرية إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، وترفض هذه النظرية دور الأجور والنفقة في دفع الأسعار، ولا ترى على الأجل الطويل وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة².

إن جوهر النظرية الكمية الحديثة كما صاغها فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود، فهي تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات³.

وينطلق فريدمان من معادلة التبادل لفيشر $MV = PY$ ، فيشير إلى أن للمعادلة تفسيرين : الأول كينزي وهو أن التغير في الكتلة النقدية يؤدي إلى تغير في سرعة دوران النقود⁴، وعلى أكثر تقدير تغير بسيط في الأسعار. أما الثاني فهو كمي وهو أن التغير في الكتلة النقدية يقابله عادة تغير مباشر في مستوى الأسعار مع ثبات سرعة دوران النقود، وهناك أيضاً تفسيران آخران في الوسط وهما أن أي تغير في الكتلة النقدية يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار وسرعة تداول النقود، وأن أي تغير في

¹ - انظر في ذلك :

- M. Friedman, the Quantity theory of Money , A Restatement. In M. Friedman, edition, studies in the quantity theory of money, the University of Chicago press, USA, 1956, PP 3-21.

- Laurence Harris, Money teary, M. Graw-Hill book co, Singapore, 1985, PP 119-133.

² - صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص 243.

³ - محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 301.

⁴ - أثر الزيادة في كمية النقود يمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس أي أثر على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار، ومثل هذه النتيجة تضمنتها آراء تلاميذ كينز المتطرفين تحت ما عرف باسم مصيدة السبولة في أوقات الكساد.

الكتلة النقدية يؤدي إلى التأثير في سرعة دوران النقود وفي نفس الاتجاه، مما يؤدي إلى تقويتها وهذا الأثر المتبادل يؤثر في مستوى الأسعار وحجم الإنتاج.

وبالنسبة لفريدمان فإن هذه الحالات ليست ذات أهمية نظرية، فالشيء المهم بالنسبة إليه ليست النظرة الكمية للعلاقة بين الكتلة النقدية ومستوى الأسعار، بل هو تحديد الشروط التي من خلالها تتحقق الحالات المذكورة آنفاً مع فهم ميكانيزمات هذا التحقق.

حيث ترتبط هذه الميكانيزمات عند فريدمان بعاملين هما : العوامل المحددة للطلب على النقود والعوامل المحددة لعرض النقود، والتي بتقاطع منحنياتها يمكن معرفة قيمة النقود.

وقد انطلق فريدمان في تحليله من مجموعة من الفروض كما يلي :

يعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية، وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص¹؛

حصر دور الدولة في أضييق الحدود، وعدم الثقة في مقدرتها على إجراء تعديلات في سياستها استجابة للتقلبات في النشاط الاقتصادي؛

عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي؛

استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار؛

تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدى القصير؛

سرعة دوران النقود وإن كانت غير ثابتة تماماً إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها، فهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماماً عن العوامل المؤثرة في عرض النقود، مما يعني أن تحرك سرعة دوران النقود يكون مستقلاً تماماً عن التغير في عرض النقود؛

استخدام سياسة بسيطة مثل تحديد معدل نمو ثابت لعرض النقود يعادل معدل نمو الاقتصاد في الأجل الطويل، وهذا يقلل من التقلبات الاقتصادية ويؤدي إلى استقرار أكبر في الأسعار²؛

المطلب الثاني: محددات الطلب على النقود في النظرية الكمية الحديثة.

يحلل فريدمان محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية ترتبط أساساً بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك، والتي تعتمد على المفاضلة بين عدة خيارات عند الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل، وعلاقة ذلك بأشكال الثروة الأخرى، وما تدره هذه الأشكال من عائد، وقد اعتبر فريدمان الطلب على النقود كأى طلب على الأصول الأخرى، باعتبار النقود أصل من الأصول، يتأثر

¹ - جيمس جوارتن، ريجارد استروب، مرجع سابق، ص ص 427-428.

² - المرجع السابق، ص 434.

بنفس العوامل التي تؤثر في الطلب على الأصول الأخرى، ووفقا لهذا يخضع الطلب على النقود للمتغيرات التالية :

الفرع الأول: الثروة والدخل الحقيقي.

يوضح فريدمان الطلب على النقود في بحث نشر له سنة 1956 فيقول : " تعتبر النقود أحد أشكال الثروة التي يمكن أن يحتفظ بها الأثرياء أو الموسرين، وأن النقود لدى الوحدات الإنتاجية عبارة عن موجود رأسمالي تؤدي خدماتها الإنتاجية عند مزجها مع موجودات رأسمالية أخرى من أجل الحصول على مخرجات يعرضها المشروع للبيع، لذا فإن الطلب على النقود يدخل في إطار نظرية رأس المال"¹.

ويقر فريدمان أن جزءا من الثروة يستثمر في صورة ودائع تتمثل في معدل الفائدة المتوقع عليها، وبالتالي فإنه يمكن النظر إلى معدل الفائدة على أنه معدل العائد على السندات والأسهم، أما بالنسبة للجزء من الثروة الذي لا يتلقى فائدة (وهو الجزء السائل من الثروة) فإن أهم مكون من مكونات العائد عليه هو معدل التضخم المتوقع، وهو العامل الأهم بالنسبة لقرارات الاحتفاظ بالأصول، حيث أنه بزيادة مستوى السعر تنخفض القيمة الحقيقية للنقود. واستعاض فريدمان بمتغير الدخل الدائم كبديل عن الثروة وإدخاله كمتغير في دالة الطلب على النقود، حيث يرتبط الطلب على النقود كأرصدة نقدية حقيقية بعلاقة طردية مع الدخل الدائم.

الفرع الثاني: تكلفة الاحتفاظ بالنقود.

يعتقد فريدمان أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود تتحدد بسعر الفائدة على الأصول الأخرى من غير النقود باعتبارها شكل من أشكال الثروة التي يتخلى عنها الفرد نتيجة الاحتفاظ بالنقود، ويرى فريدمان أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود تتحدد بمستوى الأسعار أو معدل التضخم المتوقع، فارتفاع معدلات العائد على الأصول كأسعار الفائدة يسبب انكماش في الطلب على النقود، أما توقع تضخم أكبر فسوف يميل إلى تقليل الطلب على النقود وسيكون هذا الأثر أكثر أهمية كلما كان التضخم سريعا وطويلا².

¹ - M. Friedman, the Quantity theory of Money, Op.Cit., P 5.

² - عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1997، ص 360.

ويمكن تقسيم معدل العائد على الأصول الأخرى¹، إلى جزئين : الأول: العائد أو التكلفة التي تدفع حالياً مثل الفائدة على السند أو الربح الموزع على السهم وتكاليف تخزين الأصول الطبيعية. الثاني: التغيرات في الأسعار الاسمية للسلع وهذا الجزء له أهمية خاصة في ظل ظروف التضخم. فبالنسبة للنقود يتم قياس معدل العائد كما يلي :

$$\text{معدل العائد بالنسبة للنقود} = \text{معدل الفائدة على النقود} + \text{معدل التغير في القوة الشرائية للنقود.}$$

فإذا كان المقصود بالنقود العملة فإن معدل الفائدة يساوي الصفر كما أن معدل التغير في القوة الشرائية للنقود يصبح سالبا في حالة التضخم، ويصبح موجبا في حالة ميل الأسعار للانخفاض. إن التحليل السابق يؤدي إلى أن ارتفاع معدل الفائدة على السندات ومعدل الربح على السهم، سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود، إلا أن فريدمان لم يرغب في التوصل إلى هذه النتيجة لأنه كان يريد التوصل إلى نفس النتيجة التي انتهى إليها فيشر (Fisher) (رواد المدرسة الكلاسيكية)، وهي أن سعر الفائدة لا يؤثر على الطلب على النقود، أو بعبارة أدق أن الطلب على النقود عديم المرونة لتغير سعر الفائدة².

الفرع الثالث: النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية.

تمثل المقدرة الشخصية الثروة البشرية، والتي يمكن استخدامها لاكتساب الدخل، فكلما كانت المقدرة الشخصية مرتفعة كلما زاد الطلب على النقود كأصل ضمن عناصر الثروة أو أصول الفرد، ويمكن تحويل الثروة البشرية إلى ثروة غير بشرية ولكن في حدود ضيقة، كأن يستخدم الفرد مقدراته على الكسب لاكتساب الدخل لكي يستخدمه في شراء ثروة غير بشرية (الأراضي، المباني، السلع المعمرة..). كذلك يمكن للفرد أن يستخدم الثروة غير البشرية لاكتساب المهارة والمقدرة الشخصية، ونظرا لعدم القدرة على تقدير الثروة البشرية فإن ارتفاع نسبة الثروة البشرية إلى الثروة غير البشرية في أصول الفرد يصاحبه زيادة في الطلب على النقود.

¹ - إن الأصول التي تحقق عوائد هي كما يلي :

- **السند:** يحقق عائدا ثابتا لحائزه في شكل نسبة من القيمة الاسمية للسند، ويتوقف مقداره على المستوى العام للأسعار وعلى معدل التغير في سعر الفائدة.
- **السهم:** هو من الأصول المالية للثروة، تتحدد عوائده على أساس الأرباح أو معدل تغيرها وعلى المستوى العام للأسعار بسبب تغير قيمتها خلال الزمن.
- **رأس المال المادي أو الأموال الطبيعية :** مثل (الآلات، العقارات،...) ويتوقف عائده على المستوى العام للأسعار والاهتلاكات التي تتعرض لها هذه الأصول.
- **رأس المال البشري:** وهذا النوع من الأصول صعب تحديد العائد عليه ولكن هناك نسبة أو علاقة بين رأس المال البشري ورأس المال المادي.

² - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص 145-150.

الفرع الرابع: المتغيرات المؤثر في تفضيل أذواق المحتفظين بالنقود.

مقارنة بغيرها من الأصول الأخرى، يمكن النظر إليها على أنها متغيرات غير ثابتة، تعتمد على تغير الظروف ودرجة الاستقرار الاقتصادي المتوقع أن يسود مستقبلا، إضافة إلى حجم التحولات الرأسمالية بالنسبة للدخل أي حجم مبادلات السلع الرأسمالية الموجودة في حوزة حائزي الثروة، فكلما ارتفع معدل دوران السلع الرأسمالية قصرت فترة مبادلتها بالنقود أو السلع الأخرى، وكلما ارتفعت نسبة النقود في الأصول أي الطلب على النقود.

المطلب الثالث: دالة الطلب على النقود عند فريدمان.

انطلق فريدمان من نفس السؤال الذي سبقه إليه اقتصاديو كمبرج و كينز . وهو: لماذا يختار الأفراد الاحتفاظ بأرصدة نقدية؟ للإجابة على هذا السؤال وبدلا من الدوافع الثلاثة التي استخدمها كينز، اعتبر فريدمان الطلب على النقود كأبي طلب على الأصول الأخرى، يتأثر بالموارد المتاحة للأفراد وكذلك العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى مقارنة بالعائد على النقود.

وعلى هذا الأساس، وانطلاقا من أشكال الثروة وعائد كل صنف كما شرحنا سابقا، حدد فريدمان دالة الطلب على النقود في صيغتها الرياضية التالية : ¹

$$Md = f \left(P, rb, re, \left(\frac{1}{p} \cdot \frac{dp}{dt} \right), H, W, U \right) \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن U, W, H, P هي مؤشر الأسعار، النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية، الثروة الكلية، عنصر الأذواق والتفضيلات على الترتيب، أما re, rb فهما عائدي السندات والأسهم على التوالي. أما $\frac{1}{p} \cdot \frac{dp}{dt}$ فهو يعبر عن معدل التغير في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية معينة (t) (معدل توقع التضخم).

وقد عرض فريدمان فكرة الدخل الدائم من خلال البحوث التطبيقية التي قام بها فريق مدرسة شيكاغو وتلاميذه، حيث يرى أن الدخل يتضمن الدخل الجاري مضافا إليه التوقعات الخاصة بالدخل في المستقبل أي أن الدخل الدائم يتكون من الاثنين.

والثروة بوصفها رصيد ترتبط بالدخل بوصفه تيار عن طريق سعر الفائدة $i = \frac{Y}{w}$ ومن خلال هذا يمكن تعويضنا لمفهوم الدخل من الثروة في هذه الدالة بواسطة (Y) وعليه يمكن صياغة الدالة رقم (1) على الشكل التالي:

¹ - R. SGhorn, Theorie monétaire, Traduit par Fauboeuf, Dunod, Paris, 1975, P 163.

$$Md = f\left(P, rb, re, \left(\frac{1}{p} \cdot \frac{dp}{dt}\right), H, Y, U\right) \dots\dots\dots(2)$$

وهي دالة متجانسة من الدرجة الأولى في المتغيرين P, Y أي

$$\lambda Md = f(\lambda P, rb, re, \left(\frac{1}{p} \cdot \frac{dp}{dt}\right), H, \lambda Y, U) \dots\dots\dots(3)$$

ويمكن التعبير عنها بدلالة القيم الحقيقية بوضع $\lambda = \frac{1}{P}$

$$\frac{Md}{P} = f\left(rb, re, \left(\frac{1}{P} \cdot \frac{dP}{dt}\right), H, \frac{Y}{P}, U\right) \dots\dots\dots(4)$$

وبوضع $\lambda = \frac{1}{Y}$ أي ربطها بمستوى الدخل تصبح العلاقة كالتالي :

$$\frac{Md}{Y} = f\left(\frac{P}{Y}, rb, re, \left(\frac{1}{p} \cdot \frac{dP}{dt}\right), H, U\right) \dots\dots\dots(5)$$

ومن خلال تعريف هذه الدالة :

التغير في عناصر الثروة/ الدخل = 1/معدل سرعة تداول التغير في عناصر الثروة.

أي $1 = \frac{Md}{Y}$ / معدل سرعة تداول دوران التغير في عائد عناصر الثروة.

إذا الدخل (Y) = معدل سرعة تداول دوران التغير في عائد عناصر الثروة $\times (Md)$

ومن خلال هذا يمكن كتابة الدالة رقم (5) كما يلي :

$$\frac{Md}{Y} = \frac{1}{V\left[\frac{P}{Y}, rb, re, \left(\frac{1}{p} \cdot \frac{dP}{dt}\right), H, U\right]} \dots\dots\dots(6)$$

ومن المعادلة رقم (6) نصل لكتابة الدالة النهائية لفريدمان

$$Y = Md \times V\left[\frac{P}{Y}, rb, re, \left(\frac{1}{p} \cdot \frac{dP}{dt}\right), H, U\right] \dots\dots\dots(7)$$

يلاحظ في المعادلة رقم (6) أن المتغير التابع هو مقلوب سرعة دوران النقود، بعد أن كان في الدوال الأولى رقم (4) هو الطلب على الأرصدة الحقيقية، وانطلاقاً من مفهوم النظرية النقدية الحديثة، فإن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية وسرعة دوران النقود يتحدد بنفس المتغيرات عبر عدة دوال وهو ما أسماه فريدمان بمعادلة السرعة¹.

¹- Temmar Hamid, Op.Cit., P23.

المطلب الرابع: التضخم في التحليل النقدي الحديث.

لقد بحث فريدمان في الآثار المختلفة للنقود على الأوضاع التوازنية المختلفة، فإذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من التشغيل الكامل وقررت السلطات النقدية زيادة في عرض النقود، سيؤدي ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات، مما يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي التي ينتج عنها زيادة في الإنتاج والتشغيل في الأجل القصير فقط.

أما إذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، فأى زيادة في عرض النقود تؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار، وانطلاقاً من معادلة الطلب على النقود عند فريدمان يتبين لنا أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في الدخل النقدي، الذي ينقسم بدوره إلى تغير في الدخل الحقيقي وتغير في مستوى الأسعار.

$$\Delta y = \Delta \left(\frac{y}{p} \right) + \Delta p \quad \text{فإذا كان:}$$

حيث: Δy تمثل معدل زيادة الدخل النقدي، وتمثل Δp ، معدل الزيادة في الأسعار ومعدل الزيادة في الدخل الحقيقي على التوالي.

من جهة أخرى معدل نمو الطلب على النقود ΔMd يساوي معدل زيادة الدخل النقدي أي

$$\Delta Md = \Delta \left(\frac{y}{p} \right) + \Delta p \quad \text{مما يسمح لنا بكتابة:}$$

بما أن التغير في الطلب على النقود يساوي التغير في عرض النقود ΔM_s والذي يعتبره فريدمان كمتغير خارجي، فإنه يمكننا كتابة:

$$\Delta P = \Delta M_s - \Delta \left(\frac{y}{p} \right) \quad \text{وبذلك} \quad \Delta M_s = \Delta \left(\frac{y}{p} \right) + \Delta P$$

انطلاقاً من المعادلة الأخيرة يفسر فريدمان التضخم بأنه نمو الكتلة النقدية بسرعة أكبر من نمو الدخل الحقيقي، وبالتالي يؤدي إلى اختلال نقدي. ويبين فريدمان أنه إذا كان من الممكن أن تترجم الزيادة في النقود إلى زيادة في الدخل الحقيقي في الأجل القصير، فإن ذلك غير صحيح في الأجل الطويل.

وفي الواقع نجد أن الدخل الحقيقي ينمو نمواً طبيعياً محددًا بمعدل الفائدة وإنتاجية رأس المال، ولا يأتي بصفة متتالية مع التخفيض في معدل البطالة. كما يرى فريدمان أن السياسة النقدية التوسعية لا تستطيع أن تخفض معدل البطالة بشكل دائم وأن تزيد الدخل الحقيقي، ذلك أن هذه السياسة سوف تفشل في تحقيق ذلك في الأجل الطويل فضلاً على أنها ستغذي تيار التضخم¹.

1- جيمس جوارنتي، ريجارد استروب، مرجع سابق، ص 428.

فالتأثيرات الضارة للعرض الكبير للنقود قادت فريدمان إلى أن يوصي بإجراءات جذرية، قاعدته النقدية مفادها أنه يجب خلق قانون يحدد معدل ارتفاع الكتلة النقدية من سنة إلى أخرى بمعدل ارتفاع الإنتاج الوطني على المدى البعيد.

المطلب الخامس: الاختلافات الرئيسية بين النظرية الكينزية والنظرية الكمية الحديثة.

يعتبر التحليل الذي أدخله اقتصاديو جامعة شيكاغو بمساهمة فريدمان في النظرية النقدية انحرافا خطيرا عن أفكار كينز في النقود، ويمكن تحديد أهم الاختلافات الأساسية بين النظريتين في النقاط التالية :

- لا يرى فريدمان دورا لسعر الفائدة للتأثير في الطلب على النقود، أما كينز فإنه أضاف سعر الفائدة كأهم محدد للطلب على النقود من خلال دافع المضاربة.
- قسم كينز الطلب على النقود إلى اطلب بدافع المعاملات وآخر بدافع الاحتياط والمضاربة، لكن فريدمان نظر إلى النقود كسلعة تتمتع بعدة مزايا التي تجعل استخدامها مفيدا، ولذا لم يقدّم بتحديد طلب منفصل على النقود لكل من استخداماتها.
- يرى فريدمان أن هناك أكثر من سعر للفائدة في الاقتصاد، بينما يفترض كينز وجود سعر فائدة واحد وهو سعر الفائدة على السندات، والذي يعتقد أنه المعبر الحقيقي على أسعار الفائدة في الأصول الأخرى.
- ينظر فريدمان إلى الأصول الحقيقية كبدايل للنقود، ولهذا أدخل فريدمان العائد المتوقع على الأصول مقارنة بالفائدة على النقود، وهذا ترتب عليه نتيجة اقتصادية هامة تتمثل في أن الأفراد وجدوا أن العائد على النقود أقل بالمقارنة بالعائد على الأصول الحقيقية، فيقومون بإنفاق النقود في شراء هذه الأصول، بينما كينز لم يول اهتماما للسلع والأصول الحقيقية عند تحليله لمحددات الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.
- ترى النظرية الكينزية أن سرعة دوران النقود ليست ثابتة، بل أنها تتغير تبعا للتغيرات في سعر الفائدة، أما النظرية النقدية الحديثة فترى في استقرار الطلب على النقود استقرار سرعة دوران النقود إذ يترتب على استقرار سرعة دوران النقود أن التغيرات في عرض النقد هي التي تحدد حجم النشاط الاقتصادي.
- يعتقد كينز أن أثر السياسة النقدية ينتقل من خلال سعر الفائدة، بينما يرى فريدمان أن الأثر مباشر، ويعترف كل من كينز وفريدمان بأن الزيادة النقدية الكثيفة هي المصدر الأولي للتضخم، وقد

يميل فريدمان إلى تأكيد العلاقة بين النمو النقدي والتضخم، بينما يحرص كينز على بيان أن هناك عوامل أخرى تشارك في إحداث التضخم، ومع ذلك فإن هناك اتفاق عام على وجود هذه العلاقة.

• يرى فريدمان أن دالة الطلب على النقود مستقرة، فهو لا يفترض أن المتغيرات التي تحدد الكمية المطلوبة من النقود تتغير على نحو مفاجئ أو عشوائي، ومن ثم فإن دالة الطلب على النقود تتمتع بالاستقرار في الأجل القصير. وهذه الآراء حول استقرار دالة الطلب على النقود دعمتها نتائج البحوث الميدانية من دراسة كمية قام بها فريدمان وأنا شوارتز (Anna. J. shwartz) على مدى ربع قرن من التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية (1867-1961).

على الرغم من الجدل والتعارض في وجهتي نظر المدرستين (الكينزية والنيوكلاسيكية)، يمكن القول أن في تحليل فريدمان تذكيرا لا شعوريا بالتحليل الكينزي، كالعودة إلى معادلة كامبردج واستخدام توابع كلية للطلب على النقد وإدخال الحساب الاقتصادي والنظرية العامة للخيارات كأطر تحليلية للطلب على النقود، وترجيح وظيفة النقد كحافظ للقيمة بالمعنى القوي وإعطائه مفهوما رأسماليا بوصفه عنصرا من عناصر الثروة.

هذه النقاط المشتركة وغيرها تصوغ تصنيف تحليل الطلب على النقد في كلتا المدرستين في إطار تقريب نظري مشترك تحت أسماء متعددة كالنظرية السائدة أو النظرية المعاصرة أو التقريب الرأسمالي للنقد أو التقريب الكينزي و النيوكلاسيكي.

المبحث الثاني: نظرية التوقعات.

لقد كان كينز (J. M. Keynes) من الأوائل في تطوير فكرة التوقعات من خلال أبحاثه سنة 1923 التي ارتبطت بمشكل الاختيار في ظروف عدم التأكد، وأكد كينز أن توقعات الوحدات الاقتصادية تتم في ظروف عدم التأكد ذاتية ومنقلبة، ويقول كينز اعتمادا على إجراء تكامل للعديد من المتغيرات الكيفية "عدم التأكد ليس ممثلا بصفة صحيحة من طرف الاحتمالات الرقمية" وأيضا من طرف الاحتمالات التي تشكل رتبة كلية. وفي أعمال لاحقة (1936-1937) قام كينز بالفصل بين التوقعات في المدى القصير والتوقعات في المدى الطويل، فالتوقعات في المدى القصير (العائد الفوري للمشروع والأسعار المتوقعة في الأجل القصير) وبفضل توازن المعلمات والمعرفة الكافية للمتغيرات الخارجية سوف تؤول إلى قيم محققة، أما التوقعات في الأجل الطويل (حدوث أزمات، سعر الفائدة، ظهور اختراع...) وبحكم قابلية الاندثار للمعلمات وعدم التأكد الجذري للمتغيرات الخارجية لا يمكنها أن تكون سوى توقعات.

ولقد وضع هيكس (J.R. Hicks. 1939) فرضية أن الوحدات الاقتصادية تقوم بتنبؤات تامة بأسعار التوازن، التي سوف تتحقق في الأسواق مستقبلا بصفة متوازنة مع الأسعار الماضية أو الحاضرة، والتوازن الديناميكي ليس إلا انتشار للتوازن الساكن، ومع ذلك لم يبين (Hicks) دقة أي تمثيل يمكن الوحدات الاقتصادية من صياغة توقعات تامة.

ويمكن تقسيم أساليب صياغة التوقعات في مجال التحليل الاقتصادي إلى التوقعات الرشيدة والتوقعات غير الرشيدة، بالنسبة لهذه الأخيرة فهي تشمل على مجموعة توقعات تقوم على أساس أن التوقعات حول القيمة المستقبلية لمعدل التضخم تعتمد على القيم التاريخية له فقط. وتتمثل في فرضيات التوقعات الساكنة وفرضيات التوقعات المرتبطة بالماضي والتي تعتبر أشهر أنواع التوقعات في هذه النظرية، أما المجموعة الثانية فتشمل التوقعات التي تعتمد على القيم التاريخية للتضخم. بالإضافة إلى المشاهدات عن المتغيرات الأخرى ومن أمثلتها التوقعات الانحدارية التي تتوافق مع النماذج الديناميكية التي تتقارب فيها المتغيرات نحو توازنها في الأجل الطويل.

وفيما يخص التوقعات الرشيدة فيقصد بها التوقعات التي تقوم على الاستخدام الكفاء لكل المعلومات المتاحة حول اتجاهات الأسعار والسياسات المالية والنقدية. وسوف نحاول التعمق في نظرية التوقعات من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التوقعات المرتبطة بالماضي.

رأينا في النظرية الكمية الحديثة الدور الذي تلعبه التوقعات التضخمية عند فريدمان كمتغير داخلي في حالة الطلب على النقود $\left(\frac{dp}{p}\right)^e$. وكيف سيكون من الخطأ في نظرية متكاملة تبنى لتفسير التوقعات التضخمية في الأسعار. أن تفترض صفة الجمود في التوقعات، أو أن يهمل بالكامل الدور الذي تلعبه تلك التوقعات في بناء تلك النظرية، فمعدل التضخم المتوقع في نموذج فريدمان ما هو إلا أحد المتغيرات الداخلية، التي تحدها جملة الأخطاء التي يقع فيها المجتمع عند تقديره للتوجهات المستقبلية للأسعار، وعلى هذا النحو سوف يقع المجتمع في الخطأ. وذلك بتقديره لمعدل التضخم أقل مما هو عليه فعليا أي: $\left(\frac{dp}{p}\right)_t > \left(\frac{dp}{p}\right)^e_t$ سيدفع به في مرحلة لاحقة إلى تصحيح هذا الخطأ، وذلك برفع معدل التضخم المتوقع أي: $\left(\frac{dp}{p}\right)^e_{t+1} > \left(\frac{dp}{p}\right)^e_t$ وهكذا مما يجعل أساس التوقعات التضخمية تأخذ منحى تكيفي تبنته على نطاق واسع النظرية النقدية، وشكل بالتالي أساسا للخلاف بينها وبين النظرية الكينزية في موضوع التضخم والبطالة.

فالاقتصاديون خلال الخمسينات والستينات نظروا إلى التوقعات على أساس أنها نتيجة للخبرة السابقة. فالتوقعات عن التضخم مثلا، كان ينظر لها على أساس أنها متوسط معدلات التضخم السابقة وتسمى وجهة النظر هذه بـ "التوقعات المرتبطة بالماضي" والتي تقترح أن التغيرات في التوقعات سوف تحدث ببطء عبر الزمن ووفقا لتغيرات الإحصاءات السابقة¹.

وبذلك فقد سلمت فرضية التوقعات المرتبطة بالماضي المقدمة من طرف كاقن (P. Cagan)، أن الأفراد يستخدمون المعلومة حول خطأ التنبؤ السابق لمراجعة التوقعات الحالية.

ولكي نفهم فرضية التوقعات المكيفة يمكن تمثيلها رياضيا على الشكل التالي :

$$\pi_t^e = \pi_{t-1}^e + \lambda(\pi_t - \pi_{t-1}^e) \quad 0 < \lambda < 1 \dots \dots \dots (1)$$

والتي تكتب على الشكل: $\pi_t^e = \lambda\pi_t + (1-\lambda)\pi_{t-1}^e$

حيث: π_t^e هي القيمة المتوقعة للتضخم في الفترة t، والتي تم توقعها من طرف الأفراد الذين شكلوا توقعاتهم عند نهاية الفترة (t-1)، (π_{t-1}^e) هي القيمة المتوقعة للتضخم في الفترة (t-1) أما λ هو معامل التوقعات والذي يمثل متوسط سرعة التعديل.

¹ - سامي خليل، الاقتصاد الكلي الحديث، الجزء الثاني، الكويت، 1994، ص 898.

حيث تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح فإذا كان $(\lambda = 1)$ فإن معدل التضخم المتوقع يساوي معدل التضخم الفعلي للفترة (t) مثلاً، أما إذا كان $(\lambda = 0)$ فإن ذلك يعني أن الوحدات الاقتصادية لا تقوم بمراجعة توقعاتها ولم تقم بتصحيح أخطاء التنبؤ وانطلاقاً من المعادلة (1) فإن توقعات التضخم سوف يتم تعديلها بصفة مستمرة حسب خطأ التوقع في الفترة الزمنية السابقة. ولتسهيل تعميم هذه المعادلة وفق الانحدار التلقائي ذي المعامل المتناقص عبر الزمن يمكن كتابتها على الشكل التالي :

$$\pi_t^e = \lambda \pi_t + \lambda(1-\lambda)\pi_{t-1} + \lambda(1-\lambda)^2 \pi_{t-2} + \dots + \lambda(1-\lambda)^{i-1} \pi_{t-i+1} + (1-\lambda)^i \pi_{t-i}$$

حيث أن: $(1-\lambda)^i \rightarrow 0, i \rightarrow +\infty$

مما يعني أن أخطاء التوقع تميل إلى الانخفاض مع مرور الوقت ونستطيع كتابة معادلة الانحدار السابقة كما يلي ¹ :

$$\pi_t^e = \lambda \sum_{i=0}^{\infty} (1-\lambda)^i p_{t-i} \dots \dots \dots (2)$$

فإذا حدث تغير لمعدل التضخم π لفترة واحدة، فإن الوحدات الاقتصادية سوف تقوم بتعديل توقعاتها بصفة مستمرة بناءً على الخطأ المتوقع في الفترة الزمنية السابقة، حتى تختفي أخطار التوقع مع مرور الوقت.

وتسمح نظرية التوقعات المكيفة بنمذجة التوقعات غير الملاحظة تماماً، بناءً على الملاحظات الماضية لمعدل التضخم، دون الحاجة إلى تمييز السيرورة التي من خلالها يتم تحديد المستوى الأولي للتوقعات، لذلك فهي تمكن الأفراد من توقع القيمة الحقيقية لمعدل التضخم إذا كان الاقتصاد في حالة التوازن الساكن، كما تمكنهم من التعلم من أخطائهم السابقة في التنبؤ إذا كان الاقتصاد في حالة التوازن الديناميكي.

أما مسلك هذه النظرية في استقرار علاقة التضخم والبطالة في الأجل الطويل (منحنى فيليبس في الأجل الطويل) فقد كان تركيزها على أثر توقعات الأسعار في امتصاص ارتفاع الأجور.

فخلال الأجل القصير تؤدي السياسة الكلية التوسعية إلى زيادة الإنتاج والتوظيف، ومع ذلك فإنه مع مرور الزمن تتوافر معلومات أكثر لدى الأفراد عن أبعاد هذه الزيادة ومن ثم يغيرون توقعاتهم وأفعالهم تبعاً لذلك، غير مخدوعين بالسياسة الكلية التوسعية، فإذا عرفوا أن معدل التضخم قد ارتفع فإن العمال وممثليهم لدى الاتحادات العمالية سوف يأخذون ذلك في الحسبان عند اتخاذ قراراتهم، ولن يقبلوا بعروض أجور نقدية لا تكون مغرية إلا في ظل افتراض ثبات الأجور والأسعار (أو إذا كان

¹ - انظر في ذلك :

- Pesaran. M. H, the Limits to Rational Expectation, Basil Black well Ltd, oxford, UK, 1989, P17.

معدل تضخم الأجور والأسعار أقل من المعدل الحالي)، ويترتب على ذلك زيادة الوقت المطلوب للبحث عن عمل إلى مستواه المتوسط العددي مادام العمال قد عرفوا أن التضخم قد أدى إلى نقل فرص الأجر النقدي (وليس بالضرورة الأجر الحقيقي) المتاحة لهم، ومادام توقعهم عن التضخم قد تحقق فسوف يرتفع معدل البطالة ثانية إلى مستواه العادي في الأجل الطويل¹.
ومع أن نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي، وتعميماتها اللاحقة، مثلت تقدماً معتبراً إلا أنها انتقدت بشدة حتى كادت هذه النظرية أن تفقد مصداقيتها حول القدرة على التوقع، من بين هذه الانتقادات سنحاول ذكر أهمها في النقاط التالية :

- أن نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي تهمل المعلومات المتاحة أثناء فترة تشكيل التوقعات؛
- افتراضها أن الأفراد يستخدمون معرفتهم بالاتجاهات الماضية للسعر فقط لإعداد التنبؤات المتعلقة بالتضخم في المستقبل، وهذا يعني أنهم لا يبذلون جهداً لاكتشاف أو استخدام معلومات أخرى لمراجعة آرائهم، وهم بذلك يتجاهلون المعرفة النظرية المتولدة عن البحث الاقتصادي والمعلومات التطبيقية الأخرى²؛

- أنه من غير الممكن تجنب الأخطاء النظامية؛

- لقد بينت أعمال جون ميث (J.Muth) (1960-1961)، أن الأمثلة الإحصائية (التنبؤات غير المتحيزة والتميزة بأدنى متوسط مربع أخطاء التنبؤ) للتوقعات المرتبطة بالماضي ليست فعالة لفئة متغيرات محدودة (سيرورات الانحدار الذاتي ذات الرتبة واحد (MA (1)، وهو ما يعتبر غير كافي بالمقارنة مع متطلبات النظرية الاقتصادية الكلية؛

نتيجة لهذه الانتقادات، تم اقتراح نماذج أخرى لتشكيل التوقعات التي تعتمد على القيم التاريخية للتضخم بالإضافة إلى المشاهدات عن المتغيرات الأخرى، تحت تسمية "ميكانيزمات التوقعات الاستنباطية" والتي تضم ثلاث أصناف النموذج البسيط، النموذج الذاتي للتصحيح والنموذج الانحداري. فهذا الأخير لا يقتصر سلسلة المعلومات على مشاهدات الماضي للتضخم، بل أنه يفترض أن الوحدات تتوقع عودة التضخم بصورة تدريجية على مستوى معين.

ولكن وبالرغم من الجهود المبذولة في الدفاع عن نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي، فقد أدى الاستياء من هذه النظرية إلى دفع الاقتصاديين إلى إيجاد صيغة بديلة لتشكيل توقعات أكثر رشادة، بمعنى أن الأفراد يتعلمون من أحداث الماضي ويستخدمون جميع المعلومات المتاحة لهم لصياغة وجهة نظرهم عن المستقبل.

¹ - جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، مرجع سابق، ص ص 453-455.

² - باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص 626.

المطلب الثاني: التوقعات الرشيدة.

تبدو نظرية التوقعات المرتبطة بالماضي بالنسبة لبعض الاقتصاديين مبسطة إلى درجة كبيرة، ذلك أنها تفترض أن المستقبل يشبه الماضي إلى حد كبير، ويرى هؤلاء الاقتصاديون أن التوقعات يجب أن تقوم على أساس ما يسموه بالتوقعات الرشيدة.

و أول من تحدث عن التوقعات الرشيدة هو جان تينبرجن (Jan.Tinbergen) في إطار نموذجه للسياسة الاقتصادية سنة 1930. إلا أن (J.Muth) هو الذي صاغ فرضية التوقعات الرشيدة وأعطاهما التسمية الحالية سنة 1961 في بحث قدمه بعنوان¹ :

" Rational Expectations and The Theory of Price Movements "

التوقعات الرشيدة ونظرية حركة الأسعار، حيث رأى أن التوقعات الرشيدة يتم صياغتها على أساس النموذج الهيكلي الصحيح للاقتصاد.

ومع بداية السبعينات ظهرت النظرية بوضوح في الأدبيات الاقتصادية بعد أن تم تبنيها من قبل فريق من الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاديات الكلية من أمثال سارجنت (L.R.Sargent)، والاس (Wallace) وغيرهم، حيث قاموا بتطوير إطار نظري عام من أجل الوصول إلى سياسة اقتصادية ملائمة تتسجم في إطارها النظري مع الفكر الكلاسيكي، الذي سبق بحثه من ناحية تأكيده على دور الأسعار والأجور المرنة في تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب.

ولكنها تضيف سمة جديدة لهذا التحليل ألا هي سمة التوقعات الرشيدة للوحدات الاقتصادية (أفراد ومؤسسات) وتتلخص المنطلقات الأساسية لهذه النظرية فيما يلي² :

1 - تفترض نظرية التوقعات الرشيدة أن توقعات الأفراد والمؤسسات توقعات رشيدة، أي أنها غير متحيزة إحصائياً لأنها تستند إلى معلومات كاملة عن الحالة الاقتصادية، ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحية النظرية والعملية، لذا فإنه ليس بوسع الحكومة أن تخذع الوحدات الاقتصادية من خلال سياساتها الاقتصادية، طالما أن الوحدة الاقتصادية على اطلاع جيد على الأمور ولديها مدخل للمعلومات ذاتها التي لدى الحكومة. فعلى سبيل المثال عندما تقرر الحكومة زيادة كمية النقود في التداول في حالة الركود الاقتصادي أو التضخم، فإن الأفراد سوف يتصرفون وفق توقعاتهم قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها الاقتصادي.

¹ - انظر في ذلك :

- John F.Muth, Rational Expectations and the Theory of Price Movements, Econometrica, Vol.29, No.3, New York University, July 1961, PP315-335.

² - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص ص 444-445.

2- الاعتقاد بمرونة التغيير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق، وبشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل.

أما العوامل التي ساعدت على انتشار نظرية التوقعات الرشيدة فتمثلت أساسا في تركيزها على الأخطار المتعلقة بعملية صياغة التوقعات في النماذج الاقتصادية وقتها، وكذا الأداء غير المناسب لسياسات إدارة الطلب في التحكم في البطالة والتضخم، حيث تعثر مفهوم منحى فليبس بصورته التقليدية في السبعينات عندما ارتفعت مستويات البطالة والتضخم معا، وكذلك انتشار فرضية حياد السياسة الاقتصادية للفكر النيوكلاسيكي، والقبول المتزايد للفكر النقدي. إذ يرى النيوكلاسيك أن زيادة الكتلة النقدية مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها دون تغيير، سوف تترجم هذه الزيادة إلى ارتفاع متكافئ في المستوى العام للأسعار، فالسياسة النقدية وفق نظريتهم لا تقوم بإحداث أي تأثير على مستوى الإنتاج ما عدا التضخم المفاجئ أو غير المتوقع من عند الأفراد، مما يسمح بانخفاض مؤقت لمعدل البطالة تحت المستوى الطبيعي، وهم بذلك يرفضون فكرة وجود علاقة ما بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك حين رأوا أيضا عدم وجود هذه العلاقة في الأجل القصير، فهم يفترضون أن الأفراد والمؤسسات يتوقعون تأثيرات الزيادة في معدل نمو عرض النقود، ومن ثم سوف تتزايد الأجور النقدية والأسعار وليس الناتج والعمالة.

فالناتج والعمالة سوف يتغيران إذا كان تغير السياسة غير متوقع، أو إذا كان الاقتصاد يواجه أزمة ومع ذلك يمكن افتراض أن الأفراد والمؤسسات سوف تعلم بتنفيذ السياسة الجديدة بسرعة، ومن ثم ينعقد التبادل عمليا، وبما أنه لا توجد علاقة قصيرة الأجل بين البطالة والتضخم، وبما أن تغيرات السياسة تخلق عدم التأكد، فإن أنصار التوقعات الرشيدة لا يؤيدون استخدام سياسة مرنة¹.

لذلك يفترض أن الوحدات الاقتصادية لديها وعي بعناصر السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتي من خلالها يمكنها تحديد النموذج الذي يولد المتغيرات الخارجية في النموذج.

ويمكن صياغة نموذج التوقعات الرشيدة رياضيا كآلاتي :

$$\pi_t^e = E(\pi_t / \Omega_{t-1}) \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن: π_t^e هي القيم المتوقعة للتضخم للفترة (t) بواسطة الوحدات الاقتصادية في الفترة (t-1)، أما $E(\pi_t / \Omega_{t-1})$ فتساوي التوقع الشرطي لمعدل التضخم π باستخدام سلسلة المعلومات Ω المتاحة في الفترة (t-1)، وأن $E(\pi_t / \Omega_{t-1})$ مقدر غير متحيز لمعدل التضخم π .

¹ - مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص 412.

إن المعادلة (3) يمكن تعميمها للفترات الزمنية $(t+i)$ حيث تكون التوقعات الرشيدة للتضخم المتوقع في الفترة (t) للفترات الزمنية $(t+i)$ مساوية.

$$\pi_{t-i}^e = E(\pi_{t+i} / \Omega_{t+i-1}) \quad (i = 0, 1, \dots)$$

حيث π_t^e هو توقع π في الفترة الزمنية (t) ، أما خطأ التوقع ϕ فإنه يساوي

$$\phi = \pi_t - E(\pi_t / \Omega_{t-1}) \dots \dots \dots (4)$$

وعلى الرغم من قبول فكرة التوقعات الرشيدة من الناحية النظرية، إلا أنها من الناحية الواقعية لم تلق تأييداً كبيراً من قبل المفكرين الاقتصاديين، وقد وجهت لها عدة انتقادات أساسية جعلت صلاحيتها كأداة تحليل نظري لرسم السياسات الاقتصادية في موضع شك وتساؤل، وأهم هذه الانتقادات ما يلي :

- أكثر الدلائل الإحصائية تشير إلى عدم تغير الأسعار بمرونة كبيرة وأن تغيرها إذا حصل في بعض الأوقات فهو تغير بطيء، وكذلك الأجور وخاصة في الدول الرأسمالية الغربية، حيث تنفذ في أسواق العمل نقابات العمل القوية وتحدد الأجور العمالية بعقود لا تقل مدتها عن سنة كاملة.
- تحمل هذه النظرية قصوراً واضحاً في فرضياتها، ويكون هذا القصور أكثر وضوحاً في اقتصاديات البلدان النامية والتي تتصف بنقص في البيانات وكذلك عدم وجود اتفاق وتناسق في المعطيات بالإضافة إلى التضارب الرقمي وعدم توافر نماذج تصف الاقتصاد بالشكل المطلوب، فعندما تدخل التوقعات ضمن نموذج قياسي فإن القياسي لا بد وأن يستقي هذه التوقعات من المعلومات المقدره النموذج، إلا أن القياسي لا يعلم قيمة هذه المعلومات لأنه لم يقم بعد بتقدير النموذج، في الوقت الذي يفترض فيه وفقاً للصيانة القوية للتوقعات الرشيدة أن الوحدات الاقتصادية تعتمد توقعاتها من هذه المعلومات المقدره والتي هي في الأصل غير معلومة للذين يقومون على تقديرها، مثل هذا الشكل من التفكير يعتبر غير منطقي.
- إن الأعباء والتكاليف المترتبة عن عملية جمع المعلومات اللازمة لعملية التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير السعري، ثم القيام بتصنيفها وتحليلها، وفي ظل وجود التكاليف من غير المتوقع أن تقوم الوحدات الاقتصادية باستخدام جميع المعلومات المتوفرة، بالإضافة إلى مشقة البحث عنها، واستخدامها في التنبؤ سيتوقف عند الحد الذي تتساوى عنده المنافع الإضافية المكتسبة والمتمثلة أساساً في الدقة في التنبؤ ورفع درجة الكفاءة مع التكاليف الحدية المترتبة عليه فكلما كانت المعلومات المتوفرة بشكل كامل ارتفعت درجة كفاءة بناء التوقعات¹.

¹ - أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 313-314.

• إن نظرية التوقعات الرشيدة تقوم على أساس أن الوحدات الاقتصادية تقوم بتكوين توقعاتها التضخمية من خلال النموذج القياسي "الصحيح" للاقتصاد، إلا أن فيشر و بارو (Fisher.S & Barro.R) (1976) يرا أن النظرية تتجاهل عدم التأكد لدى الوحدات الاقتصادية المتعلق بعملية اختيار النموذج الصحيح.

وهذه الانتقادات لا تدمر نظرية التوقعات الرشيدة، ولكنها تبعد النظرية عن حدود الادعاءات المتطرفة، فمنحيات فليبس قصيرة الأجل قد تكون وليدة الصدمات النظامية وغير النظامية¹. وكما استمر التضخم فترة أطول، أصبح المنظمون الاقتصاديون أكثر رشداً، فمثلاً بدلاً من ضياع الوقت والمال في محاولات غير مثمرة لتحسين توقعاتهم، فإنهم سوف يطلبون ربط العقود بمعدل التضخم ومع أنه لا يوجد رقم قياسي للأسعار يعكس حقيقة مستوى الأسعار بشكل عام، فإن ربط عقود الأجور والانتماء بالرقم القياسي للأسعار يضيف مرونة كبيرة إلى هيكل الأسعار، ويقدر ما يحدث ذلك تنخفض إلى حد ما فاعلية السياسات النقدية والمالية للاستقرار.

المطلب الثالث: اقتصاديات جانب العرض.

تعرضت الاقتصاديات الكينزية لانتقادات شديدة من طرف مجموعة جديدة انضمت إلى دائرة النقاش بين الكينزيين والنقديين وأصحاب نظرية التوقعات الرشيدة، إذ ظهرت في بداية عقد الثمانينات نظرية اقتصاديات جانب العرض، تؤكد على العمل والادخار وتقترح إجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب، ومن مؤيدي هذا المنهج آرثر لافر (Arthur.Laffer)، بول كرايغ (Paul.Craig) ونورمان (Norman)، وتبنى الرئيس رونالد ويلسون ريجان (Ronald Wilson Reagan)² (1981-1989) وبقوة منهج اقتصاديات جانب العرض في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تبنتها رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر (Margaret.Thatcher)، فقد قام (R.W.Reagan) ومجموعة من المستشارين الاقتصاديين بتصميم سياسات للتأثير على جانب العرض في الاقتصاد الأمريكي بدلاً من دراسة الاقتصاد الأمريكي من خلال سياسات إدارة الطلب الكلي ذات التوجه الكينزي³. ومن بين هذه السياسات المصممة :

¹ - باري سيجل، مرجع سابق، ص ص 630-631.

² - رونالد ويلسون ريجان (Ronald Wilson Reagan) (فيفري 1911- جوان 2004)، الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية من سنة 1981 إلى 1989، وقبلها كان الحاكم رقم 33 على ولاية كاليفورنيا من سنة 1967 إلى 1975، ويعتبر ثاني أكبر رؤساء أمريكا عمراً بعد (جيرالد فورد)، حيث بلغ عمره عند وفاته 93 سنة و119 يوماً، بالإضافة إلى أنه كان الأكبر حين انتخابه فقد كان عمره حينها 69 سنة و349 يوماً.

³ - سامي خليل، الاقتصاد الكلي الحديث، مرجع سابق، ص 773.

• تصميم سياسة تتمثل في مجموعة التخفيضات الضريبية بغرض زيادة الحوافز للاستثمار والادخار¹.

• تشجيع سياسة تحرير نشاط الأعمال من القيود وذلك بهدف تحرير الأرباح من التدخل الحكومي.

• تخفيض الإنفاق الحكومي من أجل تحرير رأس المال الخاص لتمويل استثمارات القطاع الخاص.

• كذلك أنشأ الرئيس (R.W.Reagan) لجنة لدراسة إمكانية العودة إلى قاعدة الذهب ونظريا فإن مثل هذه البرامج يمكن أن توقف التضخم. ويتولد عنها زيادة كبيرة في معدل النمو، بحيث أن الإيرادات الحكومية تزداد بقدر كاف لتعويض النقص في هذه الإيرادات المترتب على تخفيض الضرائب.

وعليه فإن هذه النظرية تشترك مع سابقتها في معارضة التوجيه الكينزي في زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما تشترك مع بعض النقديين في الاعتقاد بخلو النظام الرأسمالي من الآليات الداخلية التي تدفع به إلى أزمات فائض الإنتاج إيماناً من روادها بصحة قانون الأسواق الكلاسيكي قانون ساي للأسواق (Jean.B.Say)، الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الكلي المساوي له، فهم يعتبرون الرأسمالية نظاماً مستقراً، بمعنى أنها قادرة بشكل تلقائي أن تصحح أي إختلالات تنشأ في السوق دون الحاجة لأي تدخل حكومي، فالاضطرابات التي تحدث في هذا النظام سببها التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وتقييد حرية الأفراد وإعاقة آليات السوق².

وعلى الرغم من أن نظرية اقتصاديات جانب العرض قد تبنت تشكيلة من المواقف، إلا أنها ركزت على فكرة رئيسية ألا وهي التأكيد على الحوافز وتخفيض معدل الضريبة. إذ يعتقد اقتصاديو جانب العرض أن الحوافز تؤدي إلى الحصول على عوائد من العمل والادخار والاستثمار، وبالتالي فإنهم يسعون إلى تجنب كل الأمور التي تعيق عمل الحوافز مثل ارتفاع معدلات الضرائب³.

إذ تدعو هذه النظرية إلى تخفيض الضرائب لغرض زيادة النقود المتوفرة لدى الأفراد لإنفاقها على الاستهلاك والادخار والاستثمار، وهذا سيدفع بالاقتصاد إلى النمو. وهي مع إقرار بأن تخفيض الضرائب سيؤدي في البداية إلى تقليل إيرادات الحكومة، إلا أن هذه الإيرادات ستعود إلى الارتفاع مع زيادة الدخل الخاضعة للضرائب بعد أن يرتفع النمو الاقتصادي.

¹ - قام Reagan بإقناع الكونغرس الأمريكي بإصدار قانون الإصلاح الاقتصادي الضريبي سنة 1981 والذي بموجبه تم تخفيض الضرائب بنسبة 25% لمدة ثلاث سنوات، فضلاً عن تقليص الإنفاق العام في بعض المجالات.

² - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 384.

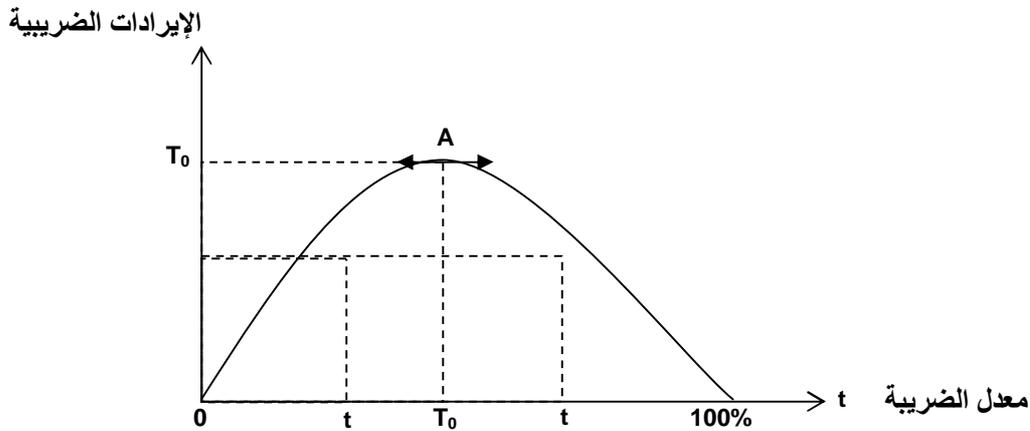
³ - بول سامويلسون، وليام نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الثانية، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 647- 648.

ويرى أنصار هذه النظرية أن الضرائب المرتفعة تؤدي إلى تراجع الصناعة والاستثمار، وأنها مصدر للتضخم بوصفها تكاليف تترتب عليها تناقص الأرباح وانخفاض الإنتاج مع استمرار الأسعار في الارتفاع.

ففي اعتقادهم أن خفض معدلات الضريبة على الدخل والثروة سيؤدي إلى تحفيز الأفراد نحو العمل والادخار والاستثمار وبالتالي زيادة فرص التشغيل، أي تخفيض معدل البطالة الذي هو شرط ضروري لزيادة قوى العرض من السلع والخدمات، وبالتالي يمكن أن يساهم في تخفيض معدل التضخم.

فقد كانوا يؤمنون بوجود معدل حدي للضريبة أين تصبح كل زيادة في هذا المعدل تؤدي إلى انخفاض في الإيرادات الضريبية وتختفي مؤشرات وحوافز الإنتاج بسرعة ويتجه المنتجون إلى اختيار الراحة أو الاقتصاد الموازي غير الخاضع للضريبة، وقد أصبحت أفكار اقتصاديات جانب العرض شائعة عن طريقة المنحنى الذي اقترحه "Arthur b. Laffer" والشكل الآتي يوضح منحنى Laffer الذي يربط بين الإيرادات الضريبية ومعدل الضريبة.

الشكل رقم (1-2): منحنى Laffer



Source :- Arthur B. Laffer, The Laffer Curve: Past, Present, And Future, Executive Summary In: Backgrounder, Published by The Heritage Foundation N⁰1765, Washington, june2004, P2.

يتضح من الشكل أعلاه أنه مع ارتفاع معدل الضريبة من $t = 0$ إلى المعدل أمثل هو t_0 ، فإن الإيرادات الضريبية تنمو وتزداد حتى تصل إلى النقطة A والتي تمثل الإيرادات الضريبية المثلى من أجل معدل ضريبة هو t_0 (وهي تختلف من بلد إلى آخر)¹. وفوق هذا الحد أو العتبة فإن الإيرادات الضريبية تتخفض مع كل زيادة إضافية في معدل الضريبة، حيث أنه لما يكون معدل الضريبة يساوي 0% فإن الإيرادات الضريبية للحكومة تكون معدومة، أما عندما يكون معدل الضريبة يساوي 100% فإن الحكومة سوف تأخذ كل ما يربحه أو يتقاضاه الأشخاص، وبالتالي ليس هناك إمكانية للعمل من أجل مكسب معدوم، ومن ثم فإن الإيرادات الضريبية تنعدم².

فبالرغم من أن أفكار هذه النظرية لقيت رواجاً خلال برنامج الرئيس الأمريكي (R.W.Reagan)، لكنه حقق عجزاً كبيراً في الموازنة العامة في نفس الوقت الذي يناصر فيه سياسة مناهضة للتضخم، وتحقيقه للتخفيض الملموس في معدلات البطالة خلال الثمانينات.

يتفق الكثير من الاقتصاديين أن برنامج بنك الاحتياط الفيدرالي الخاص بمناهضة التضخم كان ينقصه المصداقية، ولكنهم لا يتفقون أن سياسة عجز الموازنة التي اتبعتها (R.W.Reagan) كانت هي السبب في غياب المصداقية، فلو أن إدارة الرئيس (R.W.Reagan) قد سعت بنشاطه محاولة تخفيض العجز بدلاً من زيادته عن طريق تخفيض الضرائب سيكون هناك تخفيض للتضخم بخسارة أقل في النتائج.

وعلى هذا الأساس يفهم أنصار نظرية اقتصاديات جانب العرض أن السياسة الواجب إتباعها هي سياسة النقود الرخيصة، بدلاً من السياسة النقدية والائتمانية الانكماشية التي تؤثر سلباً على إمكانية إنعاش جانب العرض، إذ أن الائتمان الميسر وذي التكلفة المنخفضة، من شأنه أن يقود إلى زيادة الحوافز الدافعة إلى الإنتاج والإنتاجية، بمعنى أن انخفاض تكلفة الائتمان ستؤدي إلى تشجيع الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة العرض الإجمالي³.

المطلب الرابع: التضخم والكينزيون الجدد.

يرى الكينزيون الجدد أمثال جيمس توبين (J.Tobin)، وهيلر (W.Hiller) أن الضغوط التضخمية التي تعرضت لها الدول الرأسمالية منذ السبعينات، لم يكن مصدرها سياسات نقدية متساهلة كما يعتقد

¹ - إن تحديد هذا المعدل يعتبر مسألة عملية تختلف وتتغير من اقتصاد لآخر تبعاً لأهمية الاقتصاد الموازي ومستوى المعيشة في الدولة، فخلال فترة النمو الاقتصادي والعمالة يمكن لمعدل الضريبة الأمثل t_0 أن يكون نوعاً ما منخفضاً عن ذلك المستوى الذي يعظم الإيرادات الضريبية.

² - Rudiger Dornbusch and Stanley Fisher, Macroeconomics, Sixth édition, Mc Graw-Hill, New York, 1994, P574.

³ - باري سيجل، مرجع سابق، ص ص 618-636.

النقديون و النيوكلاسيك، وإنما كانت نتيجة ارتفاع نفقات الإنتاج، والسبب في ذلك هو أن النمو السريع في الإنتاج الصناعي و المضاربة على المواد الأولية التي نتجت عنه، قد دفعت بأسعار المدخلات الخاصة بالمشروعات نحو الارتفاع حتى قبل السبعينات ؛ وعندما اتجهت أسعار البترول والمواد الأولية نحو الارتفاع منذ سنة 1973، فقد أدى ذلك إلى تسارع التضخم وزيادة حدته خصوصاً مع مطالبة نقابات العمال بزيادة الأجور النقدية، وأمام هذا الارتفاع الشديد في معدلات التضخم لجأت الحكومات الغربية إلى سياسات نقدية تقييدية وهذه السياسات لم تكن متماشية مع الواقع، لما لها من تأثير سلبي على الاستثمار والإنتاج. وبعبارة أخرى فالسياسة النقدية الهادفة إلى مقاومة التضخم عن طريق تخفيض الطلب الكلي تعد مرتفعة النفقة فيما يتعلق بتأثيرها السلبي على الإنتاج والتشغيل في الوقت الذي لا تمارس فيه أي تأثير على التضخم من جانب النفقات.

فعند ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وإتباع سياسة انكماشية نقدية أي خفض العرض النقدي، سيترتب عليها ارتفاع أسعار الفائدة في الأمد القصير الذي بدوره يقلل من الاستثمار الخاص. ولا سيما السلع الرأسمالية، حيث أن الاستثمار الخاص أحد مكونات الطلب الكلي فإن تراجعها يعود إلى انخفاض الطلب الكلي عبر عمل المضاعف، وبالرغم من اعتراف الكينزيون الجدد بأهمية السياسة النقدية فإنهم يتقنون إلى حد كبير في قدرة الأدوات المالية في وضع الاقتصاد في المسار الصحيح، ويرون أنه من خلال الاتجاه الانكماشى قد يكون الاستثمار غير حساس نسبياً لانخفاض أسعار الفائدة، ويركزون على أن المستثمرين قد يمتنعون عن إقامة مشاريع استثمارية جديدة خلال الانكماش الحاد، حتى ولو عملت السياسة النقدية التوسعية على خفض أسعار الفائدة¹. ويرون أن فعل السياسة المالية مثل فرض الضرائب لها أثر أكبر في التوازن الاقتصادي.

كما أدخل الكينزيون الجدد فكرة العقود المميزة (Staggered contracts) المدعمة من طرف تايلور (Taylor)، فهم يرون أن الأجور النقدية والتوظيف لا يتعدلان لقيم التوازن في سوق العمل عند مستوى معين من توقعات السعر، لأن العقود المبرمة تثبت الأجور النقدية لفترة معينة من الزمن، والنتيجة أن عملية تعديل الأجور النقدية مقيدة خلال فترة صلاحية العقد، وهذا قد يمنع تعديلات القطاع الخاص تجاه الصدمات العشوائية، وعندما تكون الحكومة قادرة على تعديل سياساتها في وجه الصدمات العشوائية بسرعة أكبر من السرعة التي يعيد بها القطاع الخاص تفاوضه بشأن عقود سوق العمل فإن هذا يعني مرة أخرى أن هناك مجالاً لمحاولة التحكم في الطلب الكلي.

فعقود العمل طويلة الأجل هي مصدر هام لجمود التكاليف الحدية التي تواجه وحدات الأعمال وبين العمال التي يحدد فيها مستوى معدلات الأجور النقدية لمدة سنة أو أكثر، والأجور التي يتم

¹ - جيمس جوارتييني، ريجارد استروب، مرجع سابق، ص 400.

الاتفاق عليها في ظل عقود العمل ليست جامدة كلية أو ثابتة، بل هي تتغير نتيجة الاتفاق على عقود جديدة.

و يعتمد التحليل الكينزي الجديد على ثلاث فرضيات أساسية هي ¹ :

1- الأجور النقدية محددة مسبقا لغرض الوصول إلى توازن متوقع في سوق العمل، أي أن الأجور تكون موجهة بدلالة الأجور الاسمية من أجل فترة تعاقدية محددة ومثبتة قبل أن تكون الكمية المعروضة والمطلوبة من العمل معروفة، حيث لا توضع الأجور ليتساوى العرض الحالي للعمل مع الطلب الفعلي على العمل، وإنما ليتساوى العرض المتوقع مع الطلب المتوقع. حيث يتم الاتفاق على تاريخ مراجعة أي تغيير في الأجور مسبقا ووفقا لجدول زمني يوضح التغييرات التي سوف تحدث في مستوى الأجور مسبقا، عند تحرير العقد عادة ما تكون في شكل اتفاق لتكلفة المعيشة، والمعروف باسم "اتفاق تكاليف المعيشة" COLA (Cost of Living Agreement) والذي يقتضي بالزيادة تلقائية في الأجر النقدي كاستجابة للزيادة في معدل التضخم.

2- يفترض الكينزيون الجدد أن عارضي العمل مستعدون لعرض أية كمية مطلوبة من العمل مقابل أجر نقدي مضمون، عبر فترة العقد الموجود. وقد أوضحوا أنه من الممكن تجنب الدورات الاقتصادية التي تحدث في الناتج الكلي لو كان منحى العرض الكلي يتحرك في الاتجاهين كتجاوب لتحركات الطلب الكلي، وبالتالي يجب ربط معدلات الأجور النقدية أثناء إبرام العقود بالطلب الكلي على النقود، ولكن هناك من يرى أن المؤسسات والعمال غير مستعدين لتحمل المخاطر التي تنتج عن هذا الربط بالطلب الكلي النقدي.

3- تفترض تشابك العقود واختلافها، حيث ترى أن العقود تجرى في تواريخ مختلفة وفي فترات زمنية متفاوتة عوضا عن توحيدها في نفس التاريخ والمجال الزمني، فلو كانت الأجور محددة بواسطة عقود عمل طويلة، فإن مستوى الأسعار يظهر بعض الاستجابة لتغيرات الطلب الكلي والعرض الكلي. ومن خلال الافتراضات التي اعتمد عليها الكينزيون الجدد في تفسيرهم للضغوط التضخمية نستنتج النقاط التالية :

- حالة عدم التأكد و القوى المصححة الذاتية لا وجود لها في الأنشطة الاقتصادية. ويؤدي كل من الاحتفاظ بالنقود في صورة حاضرة، والعقود إلى التخفيض من عدم التأكد. وهذه العلاقة هامة في أفكارهم لقوى التصحيح الذاتي؛
- يعارض الكينزيون الجدد النقديين والكلاسيك في : -نمو عرض النقود بمعدل ثابت، -عدم التأكد ينفى فروض نظرية التوقعات الرشيدة؛

¹ - تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص ص112-113.

- قناعة الكينزيين الجدد بعدم كفاية سياسات إدارة الطلب الكلي، ويجب تحسينها عن طريق سياسات التخطيط، والسياسات الدخلية؛
- التوظيف والتضخم - لديهما - خطوات منفصلة، فالأول يحدده مبيعات المنشآت المتوقعة، بينما الثاني يحدده المساومة بين رجال الأعمال والعمال؛
- الأسعار تتحدد وفقا لتكاليف الإنتاج، وليس عرض النقود. والسياسة الانكماشية ليس لها أثر قوي على التكاليف، ويرجع ذلك إلى الوقت الزمني الذي تأخذه السياسة من بداية التطبيق وظهور الآثار التي تولدها على الاقتصاد؛
- نقابات العمال قادرة على دفع الأجور بما يجعلها أعلى من الإنتاجية؛

المبحث الثالث: الركود التضخمي والمدارس المفسرة له

شهدت الدول الرأسمالية المتقدمة في السنوات السبعينية الأولى ركودين أولهما الذي أعقب الارتفاع الكبير في أسعار البترول سنة 1973، حيث حدث هبوط حاد في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات الصناعية استمر سنتين ثم أعقبه انتعاش نسبي في سنة 1976، ثم حدث كساد آخر في سنة 1979- عقب الارتفاع الثاني لأسعار البترول- حيث بدأت الدول الصناعية تشهد من جديد ركودا حادا مصحوبا بتضخم كبير ومستويات مرتفعة من البطالة¹.

وكان الركود الثاني اقل عمقا من الأول، غير انه استمر لفترة أطول وتتميز الأزمة الاقتصادية الحالية بتعايش التضخم مع الركود جنبا إلى جنب، فالأول مرة يتزامن الارتفاع المستمر و المتواصل في المستوى العام للأسعار مع التزايد في حجم البطالة وتدهور معدلات الإنتاج الحقيقي. والتي عرفت اصطلاحا بالتعبير المركب من التضخم والركود عرف باسم الركود التضخمي أو التضخم الركودي.

وبتفاهم أزمة الركود التضخمي في الاقتصاديات الرأسمالية، اثبت عجز التحليل الكينزي في تفسيره ومعالجته الأمر الذي عزز مكانة المدارس الاقتصادية الأخرى في تفسير الركود التضخمي. فعادت مدرسة النقديين ومدرسة اقتصاديات جانب العرض إلى جذورها التي تعود إلى ما قبل الكينزية وقدمت تفسيرها على أساس الاقتصاديات الكلاسيكية. أما الكينزيين المحدثين ومدرسة التوقعات الرشيدة فقد حاولوا البحث في العوامل التي أدت إلى ظهور منحى فيليبس، أما أصحاب المدرسة المؤسسية فقد بحثوا في السبب بالتركيز على التغيرات البنوية للرأسمالية.

المطلب الأول: مفهوم الركود التضخمي.

يعتبر التضخم من الأمراض الاقتصادية الحديثة التي ظهرت وتطورت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لكن ذلك لا يعني أن المجتمعات في مراحل سابقة لم تعرف التضخم، فالارتفاع المستمر في الأسعار لم يظهر إلا من خلال هذه الفترة نظراً لأن الدول استخدمت قاعدة النقود الورقية أساساً لإصدار النقد وأن الحكومات اعتمدت على الإصدار في تمويل برامجها الاقتصادية والاجتماعية في حالات نقص الموارد الحكومية. لكن هذه الحالة العامة لم تكن متساوية فيما بين الدول، فقد اختلف معدل التضخم من دولة إلى أخرى وتباينت السياسات بين الدول النامية التي تسبب التضخم، ولهذا نرى بأن التضخم الذي ساد في أوروبا في فترة الخمسينات والستينات يختلف عن التضخم الذي ساد في الدول النامية خلال هذه الفترة من حيث السبب والنتيجة.

¹ انظر في ذلك :

-البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1983، ص14.

فقد انتهى التضخم في أوروبا بظهور موجة جديدة من الركود الاقتصادي ثم ترافق فيما بعد مع موجة الركود وسيطرة حالة عامة في أكثر الدول الأوروبية والولايات المتحدة سميت "الركود التضخمي" ولم تستطع كل الاقتصاديات حتى الوقت الحاضر التخلص من هذه الحالة، لكن الأمر المستغرب في الأوساط الاقتصادية هو انتقال هذه الحالة إلى اقتصاديات الدول العربية التي لا يجوز أن تظهر فيها حالة الركود طالما أنها لم تستكمل بناء اقتصادها وتشغيل مواردها بشكل كامل، فكيف ظهرت هذه الحالة وما هي أسبابها والنتائج التي ستؤدي إليها في الظروف الراهنة.

و في هذا المبحث سنتناول مفهوم الركود التضخمي، آليات حدوثه وطرق علاجه لكن قبل ذلك لابد من الإشارة إلى العلاقة بين الركود والتضخم.

الفرع الأول: العلاقة بين الركود والتضخم في التحليل الكينزي.

إن طرفي العلاقة في ظاهرة الركود التضخمي (أي الركود والتضخم) يتحددان بعوامل كثيرة يصعب صياغتها في إطار نظرية تنتهي بالجزم بوجود علاقة بينهما يسهل التنبؤ بها في كل الفترات، فالركود الاقتصادي يعرف بكونه مرحلة تمتد لعدة سنوات يعاني فيها الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في معدلات النمو، وتراجع حجم الاستثمار وزيادة الاكتناز والادخار الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم البطالة¹.

ومن أهم الأسباب المؤدية إلى الركود الاقتصادي فتتمثل في تزايد معدلات التغير في تدفقات السلع والمنتجات عن معدلات التغير في تدفق التيار النقدي، بمعنى هناك نقصا في حجم الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) المتوقع حصوله عند مستوى التشغيل الكامل، عن حجم الإنفاق الكلي والضروري لتحقيق هذا المستوى نفسه، مما يؤدي إلى الانخفاض والتدهور في المستوى العام للأسعار نتيجة تزايد مستوى الإنتاج عن مستوى الطلب الكلي، وتكدس المخزون السلعي ومن ثم ظهور البطالة ممثلة بوجود قوة عاملة فائضة عاطلة عن العمل²، هذا ما تعاني منه أوروبا حاليا.

وقد يقف وراء الركود الاقتصادي انخفاض معدل النمو السكاني لما يشكله هذا النمو من زيادة في الطلب الكلي من جهة، وعرض قوة العمل من جهة أخرى، كما أن انخفاض معدل مساهمة قوة العمل التي تمثل ذلك الجزء من السكان الراغب بالعمل عاملا آخر يساهم في إحداث الركود، كما أن تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وحجم الاستثمار الخاص، وكذا تقييد حركة الائتمان عن طريق رفع أسعار الفائدة... كل هذه الإجراءات وغيرها تساهم بشكل مباشر في تخفيض حجم الطلب الكلي مقابل العرض الكلي.

¹ - عادل احمد حشيش، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص 273.

² - أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 375.

و مهما تعددت أسباب الركود الاقتصادي، منها موضوعية ومنها من يأتي ضمن بناء مدرسة فكرية، أو مشاهدات لحالات من الواقع، الشيء المهم هنا هو الربط بين الركود والتضخم وما يمكن أن تفعله السياسات الاقتصادية لهذا الترابط.

وقد ميز الاقتصاديون بين اصطلاحي الانكماش والركود فالانكماش الاقتصادي يعتبر بداية أو المرحلة الأولى من المراحل التي تؤدي إلى الركود الاقتصادي، فالركود يمثل مرحلة متقدمة أو نهاية مراحل الانكماش الاقتصادي، فإذا كان الانكماش يؤدي إلى البطالة، فإن الركود يعنى أن البطالة عند مستويات عالية.

غير أن كينز في تحليله للركود الاقتصادي باستخدام المفاهيم التي قدمها في نظريته في الاستخدام والدور المحوري للطلب الفعال ومكوناته ومحدداته¹. مبينا أن مستوى الطلب الفعال يتحدد بالطلب الاستهلاكي والاستثمار وهو الذي يحدد ما إذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل كامل أو أنه يعمل أدنى أو أعلى من هذا المستوى، ولقد أوضح كينز أن مستوى الدخل التوازني يتحدد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي، إلا أن هذا المستوى التوازني للدخل قد ينطوي على ضياع اقتصادي للموارد الإنتاجية إذا ما تحقق دون مستوى التشغيل الكامل، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور فجوة انكماشية في الاقتصاد². وهذا ما رآه سببا لحدوث أزمة الركود في الثلاثينات (أزمة كساد 1929)، فالعرض الكلي لم يخلق الطلب اللازم لاستيعابه لأن الطلب على النقود لا يقتصر على دافع المعاملات كما زعم الكلاسيك، وإنما تطلب النقود كذلك لدوافع أخرى كالاحتياط والمضاربة، وقد أوضح كينز أن هناك عوامل مختلفة³. تحول دون تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل وأن هذا التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات أخرى دون هذا المستوى، حيث يكون الاقتصاد في حالة ركود اقتصادي وتسود حالة البطالة. أما حالة التضخم فيفسرها على أساس التقلبات التي تحدث بين الطلب الكلي والعرض الكلي. ويميز بين حالتين للتضخم، الأولى عندما يكون الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل وهنا يكون التضخم أمرا طبيعيا، ومرغوبا فيه باعتبار أن الطاقات الإنتاجية المعطلة ستخرب في العملية الإنتاجية لتستوعب الزيادة في الطلب والزيادة المحسوسة في الأسعار.

¹ - أكثر تفصيل في الفصل الأول، المبحث الثاني، المطلب الثاني.

² - انظر في ذلك:

- J. A. Trevithick, Inflation A Guide to the crisis in economics, Cox & w yman Ltd, London, 1977, P 41.

³ - فقد أوضح كينز أن القرارات الاستثمارية لا تخضع فقط لتأثير سعر الفائدة كما زعم الكلاسيك، فهو يرى عدم كفاية سعر الفائدة لتحقيق المساواة بين الطلب الاستثماري والأموال المعدة للإقراض، وذلك لأن المستثمرين يتأثرون بمتغير آخر هو الكفاية الحدية لرأس المال كما أوضحنا في الكفاية الحدية لرأس المال في الفصل الأول المبحث الثاني المطلب الثاني الفرع الرابع.

أما الحالة الثانية فهي التي يشار إليها بالفجوة التضخمية¹. والتي تظهر عندما يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، وفي هذه الحالة فإن أي زيادة في الطلب الفعال ستؤدي إلى حدوث فجوة تضخمية وارتفاع الأسعار بسبب عجز العرض الكلي، وهنا يكون التضخم حقيقياً ومستمرًا، إذا لم تتبع الحكومة سياسات تكبح هذا الطلب.

ومما تقدم من تفسيرات وكذا تحليل كينز التقليدي يمكن تفسير أزمات الركود والتضخم التي يتعرض لها النظام الاقتصادي، خاصة في الدول الرأسمالية المتقدمة لكن من خلال هذا التحليل يتضح عدم تعايش الركود والتضخم معاً. وقد كان الاهتمام الأكبر لأزمة الركود التي انطلق منها لتفسير أسباب الكساد العالمي 1929، وما عزز صحة الاعتقاد تبادلية التضخم والركود، ما عبر عنه منحني فيليبس (Phillips Curve) الذي تضمن تحليلاً إحصائياً للعلاقة بين مستوى البطالة ومعدل تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة (1861-1957)، فهو يمثل علاقة غير خطية عكسية بين نمو معدل الأجور النقدية وبين معدل البطالة².

وتظهر العلاقة بين الركود والتضخم استناداً إلى تحليل كينز كما سبق علاقة تبادلية عكسية يمثلها المنحنى، وما على صناعات السياسة الاقتصادية سوى أن يختاروا أي توليفة بين معدلات التضخم والبطالة على المنحنى ويقومون بإعداد السياسات النقدية والمالية. لكن منذ أوائل السبعينات ظهرت علاقة جديدة بين الركود والتضخم تمثلت في تعايش التضخم مع الركود جنباً إلى جنب، وشكل طرفي العلاقة ما يسمى بالركود التضخمي أو التضخم الركودي.

الفرع الثاني: المقصود بالركود التضخمي.

لقد تم اشتقاق مصطلح الركود التضخمي Stagflation³ من مصطلحين آخرين هما الركود Stagnation والتضخم Inflation، ولقد بدأت هذه الظاهرة منذ بداية السبعينات في الدول الرأسمالية المتقدمة واستمرت حتى نهايتها وألقى ظهور هذه الظاهرة ظلال الشك على الفكر الكينزي وكذلك منحني فيليبس، فلم تعد العلاقة عكسية بين التضخم والبطالة وإنما أصبحت طردية. حيث يعرف "سجل" الركود التضخمي بأنه ذلك الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد⁴.

¹ - انظر في ذلك :

- الفصل الأول المبحث الثاني المطلب الرابع.

- J. A. Trevithick, Op.Cit., P 44.

² - أكثر تفصيلاً في الفصل الخامس المبحث الثاني المطلب الرابع.

³ - ظهر أول استخدام لمصطلح الركود التضخمي على لسان إيان ماكلود Iain Macleod كبير مسؤولي الدائرة الضريبية في بنك انكلترا.

⁴ - باري سيجل، مرجع سابق، ص 608.

ويعرف هيلي ويل "Helliwell" الركود التضخمي بأنه الحالة التي يوجد فيها التضخم جنباً إلى جنب مع الركود¹.

وبذلك فالركود التضخمي هو تعبير يستخدم في الاقتصاد الكلي لوصف المرحلة التي يشترك فيها تواجد خصائص التضخم الاقتصادي مع الركود الاقتصادي والبطالة والانكماش. فهو الحالة التي تتحقق فيها بعض سمات الركود وبعض سمات التضخم، فتضمن حالة الركود التضخمي ارتفاع الأسعار التي هي سمة من سمات التضخم الأساسية، وسمات أخرى من الركود والتي تتمثل بانخفاض حجم الإنتاج والنشاطات، انخفاض الاستثمار، انخفاض درجة استخدام الموارد، انخفاض درجة استغلال الطاقات الإنتاجية، اتساع البطالة وعدم ارتفاع الأجور بشكل يتناسب وارتفاع الأسعار. وما يرتبط بكل ذلك من انخفاض معدلات النمو وهو الأمر الذي يعني وجود سمات الركود هذا بجانب ارتفاع الأسعار والذي هو سمة التضخم، ولذلك يطلق على هذه الحالة الركود التضخمي لأنها تحمل سمات الكساد والتضخم في آن واحد².

إن مصطلح التضخم ومصطلح البطالة الوارد في التعاريف السابقة المقصود بهما المعنى العام للظاهرة، دون البحث عن مسببات الظاهرة أو أي إجراءات تتعلق بقياس الظاهرة. فالمقصود بالتضخم ارتفاع في المستوى العام للأسعار بصرف النظر عن سبب أو سرعة هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والمقصود بالبطالة هو وجود جزء من قوة العمل الكلية في الدولة بدون عمل، بصرف النظر عن أسباب بقاء الفرد لفترة من الوقت بدون عمل ويتم التعبير عن معدل البطالة بالنسبة المئوية للأفراد العاطلين إلى قوة العمل الكلية ويعرف ذلك بمعدل البطالة الظاهرة.

الفرع الثالث: مؤشر الركود التضخمي.

لقياس ظاهرة الركود التضخمي، يعتمد الاقتصاديون على مؤشر يسميه البعض معدل الركود التضخمي أو معدل التضخم الركودي، ويسميه البعض الآخر بمؤشر الاضطراب الاقتصادي، والذي هو حاصل جمع معدلي البطالة والتضخم لنفس الفترة المقاسة.

معدل الركود التضخمي = معدل البطالة + معدل التضخم.

و يوضح الجدول التالي البيانات الخاصة بظاهرة الركود التضخمي في البلدان الرأسمالية

المتقدمة خلال الفترة التي ظهرت فيها هذه الظاهرة لأول مرة (1970 - 1990).

¹- John f, Helliwell, Comparative Macroeconomics of Stagflation, Journal of economic literature, vol.25, American Economic Association, march 1988, P 1.

² - فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، عمان، 2007، ص ص 325 - 326.

الجدول رقم (2-1) : ظاهرة الركود التضخمي في البلدان الرأسمالية المتقدمة (1970 - 1990)

السنة	معدل التضخم % (1)	معدل البطالة % (2)	معدل التضخم الركودي % (1)+(2)
1970	3.5	9.3	2.9
1971	5.5	3.4	8.9
1972	1.5	4.4	5.9
1973	7.7	4.3	1.11
1974	1.13	8.3	9.16
1975	1.11	5.5	6.16
1976	3.8	4.5	7.13
1977	4.8	4.5	8.13
1978	2.7	2.5	4.12
1979	1.9	1.5	2.14
1980	9.11	8.5	7.17
1981	4.10	5.6	9.16
1982	8.7	0.8	8.15
1985	8.3	2.7	0.11
1989	4.4	7.5	1.10
1990	8.4	6.5	4.10

Source : -United Nations, world economic survey of Europ in 1983, New York, 1983, P 81.
 -OECD, Economic, outlook, N°35, july1984, P161.
 -IMF, International Financial statistics, 1990, P382.

من خلال الجدول يتبين مدى ارتفاع معدلات التضخم في البلدان الرأسمالية المتقدمة لفترة (1970-1990) حيث نلاحظ أن معدلات التضخم ارتفعت بوتيرة سريعة ومتصاعدة خلال عقد السبعينات ومطلع عقد الثمانينات إلا أنها كانت ذات ميول تنازلية خلال عقد الثمانينات مقترنة بارتفاع معدلات البطالة التي ارتفعت وبشكل تصاعدي خلال عقدي السبعينات والثمانينات، حيث شهدت فترة الثمانينات ارتفاعا في معدلات البطالة بشكل أكبر مقارنة بفترة السبعينات ويعود ذلك إلى السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل حكومات الدول الرأسمالية آنذاك.

ويلاحظ بشكل جلي من خلال الجدول ارتفاع معدل الركود التضخمي خاصة في بداية سنة 1973، وما صاحبه من تدهور ملموس حدث في معدلات نمو الإنتاجية، فخلال فترة السبعينات بدأت أسعار البترول ترتفع بمعدل كبير منذ حرب أكتوبر 1973، عندما خفضت الدول العربية إنتاج بترولها بدرجة كبيرة واستمرت أسعار البترول بالارتفاع نتيجة لنقص الإنتاج والتصدير خاصة بعد حرب إيران والعراق، فأدى ذلك إلى ارتفاع نفقة الإنتاج في الدول الصناعية، مما أدى إلى نقص العرض الكلي وارتفاع المستوى العام للأسعار ومعدلات البطالة وما صاحبها من زيادة معدلات الركود التضخمي.

واستنادا على معدل الركود التضخمي أشارت إحدى الدراسات المتعلقة بظاهرة الركود التضخمي على أنه في حالة تجاوز معدل الركود التضخمي النسبة 10 % مع تصاعد كل من معدل التضخم ومعدل البطالة، ففي هذه الحالة يمكن أن نقر أن الاقتصاد يعاني من الركود التضخمي .

المطلب الثاني: الموقف الفكري للمدارس الاقتصادية في تفسير الركود التضخمي.

لقد مر الاقتصاد العالمي خلال عقدي السبعينات والثمانينات بفترة طويلة ساد فيها الركود التضخمي الذي مس كل الدول الرأسمالية، كما مس أيضا الدول النامية وظهرت ملامحه في انخفاض مؤشرات الإنتاج العالمي، وتباطؤ التشغيل وارتفاع مستويات البطالة والتضخم خاصة في الدول الصناعية، مما انجر عنه نشوب صراع فكري حاد بين مختلف المدارس الاقتصادية التي حاولت تفسير أزمة الركود التضخمي واعطاء حلول لمعالجتها.

فبعد أن أصبحت علاقة منحنى فيليبس عاجز عن تفسير مثل هذه الأزمات والظواهر حاول الاقتصاديون أن يبحثوا عن مواقف جديدة لتفسير الركود التضخمي، فعادت المدرسة النقدية ومدرسة اقتصاديات جانب العرض إلى جذورها التي تعود إلى ما قبل الكينزية، وقدمت تفسيرها على أساس الاقتصاديات الكلاسيكية في الوقت الذي حاول فيه الكينزيون المحدثون البحث في الأسباب والعوامل التي يمكن أن تكون قد أدت إلى انتقال منحنى فيليبس، أما أصحاب المدرسة المؤسسة فقد بحثوا في السبب بالتركيز على التغيرات البنوية للرأسمالية.

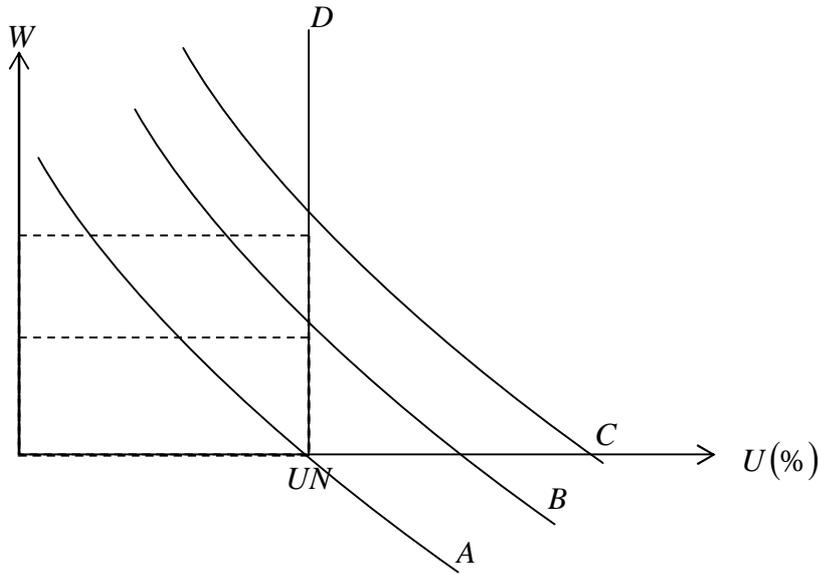
وضمن هذا الإطار سوف نتناول أهم أفكار المدارس التي اهتمت بتفسير هذه الظاهرة.

الفرع الأول: تفسير المدرسة النقدية.

ترى هذه المدرسة أنه لا توجد علاقة على المدى الطويل بين التضخم والبطالة، إذ يرى رواد هذه المدرسة عدم وجود أي صلة بين متوسط معدلات التضخم ومتوسط معدلات البطالة، كما ترى هذه المدرسة أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، وليس له صلة بظاهرة جمود الأجور ونقابات العمال، فالسبب الرئيسي للتضخم هو زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من زيادة الإنتاج، إذ أن المتغير الرئيسي الذي ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار لفهم تغيرات الأسعار هو كمية النقود بالنسبة لوحدة الإنتاج وليس إجمالي كمية النقود، ولقد أوضح فريدمان (Friedman) وادمون فيلبس (Edmund Phelps) سنة 1968 كل على حدى بأن منحنى فيليبس في الأجل الطويل هو في الواقع خط رأسي بني على أساس ما سماه فريدمان " المعدل الطبيعي للبطالة " وعلى العكس من ذلك فإن منحنيات فيليبس في الأجل القصير ذات الانحدار السالب تصف العلاقات المؤقتة والمتغيرة التي تقطع المنحنى الرأسي طويل الأجل عند نقاط مختلفة¹. كما في الشكل الآتي :

¹ - باري سيجل، مرجع سابق، ص 609.

الشكل رقم (2-2) : رؤية فريدمان لمنحنى فيليبس.



Source: - J. A. Trevithick, inflation a guide to the crisis in economics , Cox & wyman Ltd, London, 1977, P 62.

حيث يمثل الخط الرأسى (D) المعدل الطبيعي للبطالة والمنحنيات A.B.C منحنيات فيليبس قصيرة الأجل و $U.W$ معدل التضخم والبطالة على التوالي. وقد عرف فريدمان المعدل الطبيعي للبطالة، بأنه ذلك المستوى الذي يتحدد على أساس الخصائص الفعلية لأسواق العمل والسلع فضلا عن التغيرات العشوائية في العرض والطلب، وتكلفة جمع المعلومات حول الوظائف الشاغرة وفرص العمل المتوفرة وتكلفة الانتقال من مهنة إلى أخرى وغيرها من العوامل التي تحدد الرغبة في الانخراط في سوق العمل¹.

ويشير النقديون أنه ليس هناك تناوب بين البطالة والتضخم، كما يشير منحنى فيليبس بل هناك معدلا طبيعيا للبطالة يتماشى مع أي مستوى مستقر من مستويات التضخم، كما أن معدل البطالة قد يساوي أو يتجاوز أو يقل عن مستوى البطالة الطبيعي.

فأنصار مدرسة شيكاغو نفوا وجود العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وجعلوا التضخم ظاهرة نقدية ناتجة عن السياسة النقدية التوسعية، فالسياسات التي تحاول تخفيض معدل البطالة إلى دون المعدل الطبيعي لها، ستؤدي إلى زيادة سرعة التضخم دون أن تترك أثر طويل الأجل على معدل البطالة.

¹ - M. Friedman, The Role of Monetary Policy, the American Economic review, geroge banta co, U.S.A, N^o 1, March, 1968, PP 8-9.

ومن ثم فإن رؤية النقديين لأزمة الركود التضخمي ستكون منطلقاً في نظريتهم النقدية البحتة التي ترى أن التضخم هو المشكلة الاقتصادية الرئيسية، ومن ثم فإن علاج هذه المشكلة لن يكون إلا عن طريق السياسة النقدية التي من شأنها ضبط معدلات نمو النقود بما يتناسب ونمو الناتج الكلي الحقيقي، ولكنهم يقرون أن الذي سيحدث في كمية النقود المتداولة سيكون تأثيره على الإنتاج أقوى من تأثيره على الأسعار والأجور.

الفرع الثاني : تفسير المدرسة الكينزية المحدثة.

يرى الكينزيون المحدثون أن الركود التضخمي الذي تعرضت له الدول الرأسمالية المتقدمة منذ السبعينات، لم يكن مصدره السياسات النقدية كما كان يعتقد النقديون، وإنما كان نتيجة صدمات العرض العشوائية من ناحية والسياسة التوسعية في جانب الطلب من ناحية أخرى.

فقد يحدث الركود التضخمي عادة عن طريق صدمات العرض العشوائية التي تتعرض لها الاقتصاديات الرأسمالية، والتي من أهم أسبابها أزمة النفط سنة 1973، وما صاحبها من ارتفاع في أسعار النفط، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود بالنسبة للمستهلكين وارتفاع تكاليف وأسعار المنتجات الصناعية المستخدمة للنفط كمادة أولية أو وقود¹.

أما السبب الثاني لصدمات العرض هو أن السوق العالمية للغذاء قد واجهت عدداً من العوامل السيئة خلال السنوات (1972-1973)، فقد أدى سوء الأحوال الجوية إلى نقص المحاصيل الزراعية في أجزاء كثيرة من العالم وخاصة في الاتحاد السوفيتي ودول آسيا، مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الزراعية ولاسيما الأوروبية والأمريكية، الأمر الذي تسبب برفع أسعارها داخل تلك الدول بفعل انخفاض العرض المحلي وزيادة الصادرات منها.

أما السبب الثالث لصدمات العرض فقد تمثل في الرقابة على الأجور والأسعار، إذ كان يعتقد أن تجميد الأسعار سوف يساعد على ضبط لولب الأجور-الأسعار وهذا لم يحدث، وفي ظل وجود الرقابة انخفض إنتاج بعض السلع مما سبب اختناقات في الإنتاج وكان هناك تضخم مكبوت، فبمجرد ما تخلت الحكومة عن الرقابة تزايد التضخم بمعدل متسارع بسبب ارتفاع الطلب المتولد عن تجميد الأسعار من ناحية وبسبب قيام رجال الأعمال برفع الأسعار إلى مستوى أعلى خشية إعادة فرض القيود².

¹ - Comphell R. Mc Connell, Economics Principles: problems and policies , 8th ed, M. Craw-Hill Book company Inc, New York, 1983, PP 358- 359.

² جيمس جوارتيني، ريجارد استورب، مرجع سابق، ص 402.

وبينما مارست الصدمات العشوائية آثارا سلبية، فإن السياسة الكلية التوسعية قد دعمت الطلب الكلي الذي أدى بالاقتصاد أن ينتج وبشكل مؤقت أعلى من طاقته الإنتاجية الاعتيادية، وهذا يتطلب زيادة الطلب على عناصر الإنتاج وبالأخص عنصر العمل نتيجة لذلك ارتفعت الأجور في سوق العمل.¹ مما يعني ارتفاع أحد العناصر الرئيسية للتكاليف، لكنه بإمكان تجاوز التكلفة العالية عن طريق رفع الأسعار للمنتجات النهائية وبالتالي تحويل العبء نحو المستهلك. ولكن ما يجب التأكيد عليه هو أن معدل ارتفاع الأجور تقل عن معدل ارتفاع الأسعار.²

وكرد فعل طبيعي للمؤسسات فإنها ستقوم بتخفيض الإنتاج والاستغناء عن عدد من العمال في ظل التطور التكنولوجي والتقني الذي مرت به الدول الرأسمالية الغربية خلال هذه الفترة، فتظهر البطالة الأمر الذي يفسر ظاهرة التضخم المصاحب بالركود، وعلى اعتبار أن هذا التضخم مصدره الطلب فإن التدخل الخاطئ من جانب الحكومة بإتباعها سياسات نقدية انكماشية. كان لها تأثير سلبي على الاستثمار ومن ثم الإنتاج والتشغيل، مما أدى في النهاية إلى تفاقم حدة التضخم وحدوث ركود أيضا.³

الفرع الثالث : تفسير مدرسة التوقعات الرشيدة للركود التضخمي.

تفسر مدرسة التوقعات الرشيدة الركود التضخمي بسوء التوجه الحكومي ومنهجية الإدارة الناجمين عن استخدام السياسات الكينزية لمعالجة ظاهرتي البطالة والتضخم، حيث تشير إلى أن البطالة الموجودة في النظام الرأسمالي هي بطالة اختيارية وليست إجبارية فهم يعتبرون أن أسواق العمل تتكيف بسرعة مع الصدمات، وأن الأجور تتغير تبعا لتغيرات العرض والطلب، وحسب رأيهم تتزايد البطالة لأن الناس يبحثون عن وظائف أفضل في فترة الكساد وليس بسبب أنهم لا يجدون وظائف، وتتلخص أفكار هذه المدرسة في أنه لو تمكن الأفراد من توقع اتجاه السياسة الكلية وآثارها في أعمالهم بشكل صحيح، فسوف يتكيف الأفراد مع هذه السياسة تبعا لذلك مما يجعلها غير فعالة، حيث تستمر الأسعار في الارتفاع ولن تتخفض معدلات البطالة.

وسوف تؤدي السياسة النقدية الانكماشية التي تستهدف التضخم إلى انخفاض الإنتاج وزيادة معدلات البطالة، إذ من الصعوبة خفض التضخم دون أن يصاحب ذلك انكماش وبطالة، فمهما بذلت الحكومة من جهود لتخفيض معدلات البطالة، فإنها ستجذب دائما نحو معدلها الطبيعي، لهذا فمن الأفضل أن يكون هناك استقرار في السياسات الحكومية، لذلك فإنهم يعتبرون أن تصحيح الاختلالات

¹ - Walliam. J (and others), Economics : Principles and Policy, seventh edition, harcourt brace & company, U.S.A, 1997, P 640.

² - علي الراوي، التضخم الركودي في النظام الاقتصادي الرأسمالي، مجلة النفط والتنمية، العراق، العدد 2، 1990، ص 90.

³ - Robert J- Gordon , The theory of Domestic Inflation, the American economic review, vol.67, No.1, American Economic Association, Feb 1977, PP 128-134.

الكلية المتمثلة في الركود التضخمي والبطالة المرتفعة يتطلب الحرية الاقتصادية وتقبيد دور الحكومة في إدارة النشاط الاقتصادي¹.

الفرع الرابع: تفسير مدرسة اقتصاديات العرض للركود التضخمي.

يرى أصحاب هذه المدرسة والتي تداعت أفكارها بداية السبعينات أن أزمة البطالة والركود في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا تكمن في نقص الطلب الكلي الفعال، كما ذهب إلى ذلك الكينزيون، وإنما في نقص قوى العرض، وأن الخروج من هذه الأزمة يكون بالعمل على إنعاش الحوافز التي من شأنها أن تزيد من قوى الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج، من جهة أخرى.

كما أن أنصار هذه المدرسة يؤكدون على قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي المساوي له، ومن ثم لا توجد احتمالات لوقوع أزمات إفراط إنتاج، كما يعتبر هؤلاء أن الرأسمالية نظام مستقر أي أنها قادرة بشكل تلقائي على تصحيح اختلالات السوق دون الحاجة لأي تدخل حكومي². وكذلك هم لا يبتعدون كثيرا عن الرؤية الفكرية للنقديين، وتبنوا نفس المنطق لجوهر العلاقة بين نمو عرض النقود والنتاج الكلي، ونظروا إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية.

وفي تفسيرهم للركود التضخمي هو أن تحفيز الطلب الكلي، يتم من خلال زيادة حجم النفقات العامة، وقد يتم تمويل الزيادة في النفقات العامة من خلال زيادة معدلات الإصدار النقدي وزيادة معدلات الضرائب، وفي حين تؤدي الزيادة في المعروض النقدي إلى حدوث التضخم، وتؤدي الزيادة في معدلات الضرائب إلى التأثير السلبي على معدلات الاستثمار ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة البطالة³.

ويمكن القول أن أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض جعلوا تفسيرهم للركود التضخمي يكمن في جانب العرض وفي الزيادات المفرطة في عرض النقود وارتفاع معدلات الضرائب، ومحاربة الركود التضخمي تكون من خلال تحفيز العرض الكلي من خلال التأثير في هيكل الطلب الكلي ليكون في صالح الإنتاج وزيادة العرض الكلي وذلك من خلال تخفيض معدلات الضرائب المفروضة على الأرباح وما لذلك من آثار محفزة على الاستثمار دون الاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتشغيل ويجب أن يكون هذا التخفيض في معدلات الضرائب مصحوبا بسياسة نقدية تقييدية تحد من التضخم.

¹-رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص427.

²- المرجع السابق، ص 424.

³- Harry Cleaver, Supply-side Economics: The New Phase of Capitalist Strategy in the Crisis, babylone , Paris, 1981, PP 1-3.

كما ركزوا على عدم تدخل الحكومة في سوق العمل عن طريق وضع حد أدنى للأجور، والتقليل من المبالغ التي تنفقها الحكومة كتعويضات للعاطلين¹.

الفرع الخامس: تفسير المدرسة المؤسسية للركود التضخمي.

تعتبر هذه المدرسة أحد روافد الفكر الاقتصادي المعاصر الناقدة لواقع الرأسمالية، حيث تضم عددا من الاقتصاديين الذين نادوا بالقيام بمجموعة من الإصلاحات الهادفة إلى تصحيحات في النظام الرأسمالي ومن أهم هؤلاء الاقتصاديين هو الاقتصادي الأمريكي جالبريث (J. K. Galbraith) الذي انطلق من الأرضية الكينزية والتي تتعلق بمسألة دور الدولة في الحياة الاقتصادية. ولكنه في نفس الوقت يرى أن المدرسة الكينزية لم تعد ملائمة لتفسير وعلاج الأزمات الرأسمالية، كأزمة الركود التضخمي فمع أنه يتفق مع كينز في أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على رفع مستويات الطلب، إلا أنه انتقد كينز في مسألة إسقاطه لظاهرة الاحتكار والذي أطلق عليه (Galbraith) المؤسسات الكبيرة، وقد أعطى بذلك الدولة والمؤسسات الكبيرة وكذلك النقابات العمالية أهمية خاصة ومحورية في تحليل واقع الرأسمالية ومشكلاتها الراهنة كالركود التضخمي.

وترى المدرسة المؤسسية أن الرأسمالية الحديثة هي رأسمالية المؤسسات العملاقة التي تتحكم بها طبقة من الفنيين (التكنوقراط)².

فالركود التضخمي في رأي (Galbraith) ليس ناجما عن النمو المفرط في كمية النقود بل أن المشكلة هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز المجتمع الرأسمالي، وهي ترجع إلى قوة المؤسسات الاحتكارية وسيطرتها على السوق، مما أدى إلى فقدان جهاز السعر مرونته وأصبحت آلية السوق غير قادرة على السيطرة على المؤسسات الكبيرة الاحتكارية، و يرجع كذلك إلى ردود أفعال نقابات العمال تجاه سيطرة المؤسسات الاحتكارية على العرض والتحكم في الأسعار. لتحقيق أقصى الأرباح عن طريق الزيادات في الأسعار، وهذا ما يثير النقابات العمالية للمطالبة بزيادة الأجور لمواكبة زيادة الأسعار، والمؤسسات الاحتكارية تكون قادرة على زيادة الأجور من خلال زيادة الأسعار مرة أخرى من هنا تتجم الحركة اللولبية للأجور والأسعار³.

¹ - انظر في ذلك :

- Martin Feldstein, Supply-side, Economics, Old Truths and New Claims, the American Economics Review, vol.76. No.2, USA, May 1986, PP 26-27.

² - التكنوقراط : هي طبقة تتميز عن طبقة المنظمين التقليدية التي صرح بها شومبيتر من حيث ارتفاع مستواها الفني وخبرتها العلمية في الإدارة واتخاذ القرارات وارتباطها بالتقدم العلمي والبحث التكنولوجي.

³ - رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996، ص 58-75.

ومن خلال ما سبق يرى (Galbraith) أن علاج مشكلة الركود التضخمي، لا يكون من خلال السياسات النقدية الصارمة، كما يرى النقديون بل عن طريق دعم دور الدولة الاقتصادي من خلال تطبيق نظاما ملائما للرقابة على الأجور والأسعار، والأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي الذي ينسق بين المؤسسات الاحتكارية من جهة والقطاع العام من جهة أخرى ليتم تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي بالإضافة إلى التعاون الدولي بين الدول الرأسمالية¹.

المطلب الثالث : علاج الركود التضخمي.

استعرضنا في المبحث السابق مختلف وجهات النظر المتباينة حول تفسير ظاهرة الركود التضخمي، ونضيف هنا في هذا المبحث اختلاف هذه الوجهات حول مواجهة وعلاج مشكلة الركود التضخمي، وسوف نستعرض فيما يلي اقتراح كل من النيوكلاسيك و المدرسة النيوكينزية في سبيل مواجهة الركود التضخمي.

الفرع الأول : وجهة النظر النيوكلاسيكية في علاج الركود التضخمي.

يرى النيوكلاسيك انه يلزم للقضاء على الركود التضخمي إتباع سياسة نقدية ثابتة أو مستقرة، منظمة وفقا لمنظور طويل الأجل، بعيدة عن الانشغالات الوقتية. بمعنى آخر، بالنسبة لفريدمان، للخروج من الأزمة يتم إتباع سياسة نقدية رشيدة تستهدف تحقيق الاستقرار قبل كل شيء، وسوف نستعرض ذلك من خلال ما يلي :

• ضرورة التركيز على تحقيق الاستقرار النقدي :

يرى فريدمان انه ينبغي على السلطات العامة وهي بصدد البحث عن كيفية إخراج البلاد من الركود التضخمي أن تتخذ مقاومة التضخم النقدي والبحث عن تحقيق الاستقرار النقدي هدفا أساسيا لها.

فقد اتضح مما سبق أن النيوكلاسيك بصفة عامة، و فريدمان بصفة خاصة، ينتهون إلى تشخيص حالة التضخم على أنها ظاهرة نقدية بحتة تجد مصدرها في نمو كمية النقود بسرعة اكبر من نمو الإنتاج. ومن ثم نجد أن أساس المشكلة عندهم يكمن في إفراط البنك المركزي في خلق النقود². فالزيادة التي تحدث في الأسعار لا يمكن أن تتحقق إذا لم يتم تمويلها بوسائل نقدية، تلك الوسائل التي تعد في واقع الأمر تحت تصرف البنك المركزي وسيطرته بصفته المهيمن على الشؤون النقدية. ويرى فريدمان أن ضبط معدل التغير في عرض النقود بما يتناسب مع معدل التغير ألاتجاهي في الدخل

¹ - R. Maddock and Carter. S, A child's Guide to Rational Expectations, In Journal of Economic Literature, vol.20, American Economic Association, March 1982, P 40.

²-P.G.Lipsey & P.O.Steiner, Economics, Traduction Française par J.D.lafay, éducation.Cujas, Paris, 1983, P240.

الحقيقي، مع الأخذ في الاعتبار معدل التغير في سرعة دوران النقود أو الطلب على الاحتفاظ بها شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي ومن ثم الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

• الاستقرار النقدي والسياسة النقدية التقييدية.

يرى فريدمان أن الهدف ليس علاج الأزمة منظورا إليها كركود عن طريق زيادة الطلب كما يرى الكينزيون والذين تنتج البطالة في نظرهم من عدم كفاية الطلب. ويؤكد فريدمان بهذا الشأن انه ينبغي أن يكون مفهوما جيدا أن البطالة لا تنتج عن نقص في الطلب الكلي، بمعنى آخر، أن الأزمة ليست ثمرة كساد مستقل من جانب الطلب يرجع إلى حدوث تغيرات وتعديلات مستقلة في تصرف وسلوك العناصر الاقتصادية.

ومن ثم ينبغي قبل كل شيء الالتزام بالتحكم في التضخم النقدي وضمان استقرار الأسعار عن طريق التركيز على السياسة النقدية. أي ينبغي إيقاف التضخم الراجع إلى الزيادة المفرطة في كمية النقود عن طريق تطبيق سياسة نقدية تقييدية وليست توسعية. كما يجب الإعلان مسبقا عن تلك السياسة بغرض تقليل الأخطاء المتعلقة بالتوقعات إلى أدنى حد ممكن وإعطاء العناصر الاقتصادية الوقت الكافي لتعديل تصحيح وتعديل عقودها الآجلة التي تصل لآجال استحقاقها.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن السياسة النقدية التي يقصدها فريدمان والنقدون بصفة عامة، ليس المقصود بها سياسة نقدية تقديرية، ولكن تنظيم لعملية إصدار النقود يتمثل في اختيار وتباع قاعدة نقدية تستهدف زيادة كمية النقود بطريقة منظمة. ويشير فريدمان في هذا الصدد، إلي أن الدول التي طبقت سياسة قريبة من هذه القاعدة النقدية مثل ألمانيا الاتحادية وسويسرا يبدو أنها تمثل الدول التي نجحت أكثر من غيرها في مقاومة الركود التضخمي.

وبصفة عامة يمكن تلخيص البرنامج المقترح من جانب النيوكلاسيك لتحقيق الاستقرار النقدي في النقاط التالية¹ :

- تحديد معيار كمي لتطور الكميات النقدية، وعدم الحياد عنها مهما كانت التغيرات في أسعار الفائدة؛
- ضمان توازن الميزانية بقدر الإمكان في كافة الأحوال؛
- الإعلان عن تصميم وعزم السلطات على تطبيق هذه السياسة التي تستهدف مقاومة التضخم؛
- ولكي تكتمل السياسة ينبغي إضافة إجراء أو تدبير يتعلق بالمبادلات الخارجية ويتمثل في عدم التحكم في سعر الصرف.

¹ - J.P. Fitoussi, Politique monétaire passive ou politique économique?, revue de l'OFCE, vol.1, Paris, sept 1982, P94.

ويلاحظ على هذا البرنامج ما يلي :

- أنه يستمد قوة جاذبيته من بساطة توصياته ومن الطبيعة العامة لأفكاره؛
- أن إحدى المعالم المميزة له تتمثل في أنه يمنع أي محاولة للتأثير على المتغيرات الحقيقية. فنظرا لان منطقه يستند على الفكرة التي وفقا لها يعد التضخم دائما، فانه يمكن القضاء عليه عن طريق إتباع سياسة نقدية تقييدية يتم الإعلان عنها بصراحة ووضوح للتقليل من التوقعات التضخمية للعناصر الاقتصادية؛

- لا ينبغي على الحكومة أن تلجأ إلى الإصدار النقدي بغرض تحقيق التوازن في ميزانيتها؛
ومن الطبيعي أن الظروف قد تجبرها على تحقيق عجز معين، ولكن في هذه الحالة ينبغي عليها أن تقتصر عن طريق الأسواق النقدية والمالية.

الفرع الثاني : علاج الركود التضخمي عند النيوكينزيين.

وفقا للنيوكينزيين، لا يمكن التخلص من المشاكل التي تواجه الدول الرأسمالية في الوقت الحاضر بالالتجاء إلى المبادرة الخاصة و آليات السوق فقط، وإنما ينبغي أن تدعم باليات السياسة الاقتصادية. فالسياسة النقدية التي تعد في نظرهم سبب الركود التضخمي كما ذكرنا نظرا لعدم ملاءمتها، يمكنها إذا ما استخدمت بطريقة سليمة¹، أن تصبح بمثابة وسيلة مساعدة إذا استخدمت بطريقة متناسقة مع أدوات الحكومة يمكن أن تسمح بإعادة النمو المتوازن.
بالإضافة إلى السياسة النقدية ينبغي الالتجاء إلى سياسة مالية نشطة للتخلص من الركود في نفس الوقت الذي يتم فيه احتواء التضخم بفضل سياسة للأسعار و الدخل.
ومعنى هذا أنه فقط عن طريق العودة إلى الخليط من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي سبق عرضها من جانب كينز يمكن للدولة أن تأمل في الخروج من الركود التضخمي الحالي.

¹ - وهذا يعني بالنسبة للنيوكينزيين أنه ينبغي عدم تجديد الخطأ المرتكب بواسطة معظم الحكومات، والتي تعتقد أنه في الإمكان استخدام السياسة النقدية التقييدية لكبح التضخم في حين أن هذا التضخم قد لا يكون تضخما نقديا.

المبحث الرابع: التضخم المستورد في الدول النامية.

نتيجة للفجوة الصناعية القائمة بين الدول الصناعية الكبرى الرأسمالية والدول النامية الأمر الذي انعكس في تبعية هذه الدول النامية، وارتباط اقتصادياتها باقتصاديات الدول المتقدمة، حيث أن هذه الفجوة أخذت في التوسع باستمرار، وكلما تزداد توسعا تكون عندها التبعية أكثر حدة، ونتيجة لعدم قدرة الدول النامية من تحويل مواردها الأولية ذاتيا إلى قدرات تصنيعية أو غيرها لافتقارها الوسائل التكنولوجية التي تتحكم بها الدول المتقدمة، فإنها تقوم بتصدير هذه الموارد الأولية إلى الدول ذات الإمكانيات التصنيعية.

ونتيجة لهذا الارتباط و لهذه الفجوة، فإن ما يصيب اقتصاديات الدول الصناعية سينعكس مباشرة في اقتصاديات الدول النامية، وظهور حالات التضخم نتيجة للأزمات الاقتصادية المستمرة التي تعاني منها الدول الرأسمالية الصناعية، فإن هذا التضخم سيصل بالتأكيد إلى الدول النامية مع السلع و الخدمات المستوردة.

بالإضافة إلى ذلك فإن انهيار قاعدة الصرف بالذهب أو كاحتياطي نقدي بعد الحرب العالمية الثانية، وسيادة التعامل بالدولار الأمريكي كبديل لها مما أتاح للو.م.أ حصة تصديرية أكبر من الصادرات العالمية، الأمر الذي قاد إلى زيادة الطلب على الدولار واعتباره قاعدة للدفع أو أساس في المبادلات الاقتصادية. فقيام الدول النامية باعتمادها الدولار الذي حصلت عليه من الو.م.أ كاحتياطي نقدي، تقوم بالإستناد إليه في التوسع بإصدار نقدي جديد لعملاتها الوطنية. و عليه فإن الحالة التي يتم من خلالها قيام الدول النامية باستيراد التضخم من الدول الصناعية المتقدمة نطلق عليها مصطلح التضخم المستورد الذي سنتطرق إليه من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم التضخم المستورد وقياسه

الفرع الأول: مفهوم التضخم المستورد

يجمع الاقتصاديون على أن الو.م.أ هي التي لعبت الدور القيادي في توليد التضخم العالمي و نقله على الصعيد الدولي، وذلك باستخدام الإمكانيات النقدية والمالية التي أتاحها النظام النقدي الدولي للدولار الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي المقابل ظلت الدول الصناعية الأخرى تعمل على استقرار أسعار صرف عملاتها بالدولار بهدف تعويض ارتفاع الأسعار و تعظيم صادراتها، ومنعا لاستمرار استنزاف الذهب منها، وكان من شأن فصل الذهب عن النظام النقدي الدولي و تعميم نظام تعويم العملات أن شجعا على نقل التضخم، كما أن التوسع النقدي الدولي الذي طبع بداية السبعينات قد أطلق بدوره العنان لزيادة

حادة في الطلب على مستوى العالم كله، ونتيجة ذلك أصبح النشاط التجاري الدولي هو العامل الرئيسي في انتشار موجة التضخم، و تسببت قاعدة الدولار في زيادة التضخم على المستوى الدولي¹. فالتضخم المستورد هو ذلك الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية الناشئ عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع و الخدمات والمواد التي يتم استيرادها من الأسواق الدولية، وبالذات في الدول النامية نتيجة عجز إنتاجها المحلي عن تلبية معظم احتياجاتها لانخفاضه و ضعف درجة تنوعه. فهو يعبر عن مدى تأثير ارتفاع الأسعار الدولية والعوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار المحلية². كما أن التضخم يمكن أن يتحقق عندما يزداد الاعتماد على مستلزمات إنتاج مستوردة في العمليات الإنتاجية، وبذلك تزداد تكاليف الإنتاج و أسعار المنتجات والتي يكون سببها ومصدرها التضخم المستورد.

الفرع الثاني: قياس التضخم المستورد.

لتقدير التضخم المستورد في الدول النامية، نقترح ثلاث أساليب (معادلات) لتقدير التضخم المستورد.

1- يمكن وصف الأسلوب الأول بالصيغة التالية :

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

فإذا افترضنا أن قيمة واردات الدولة (A) تساوي 5 مليار دولار و أن الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة يساوي 25 مليار دولار. و أن التضخم العالمي يساوي 12%، فإن التضخم المستورد في الدولة (A) يكون: $2.4\% = 100 \times \left(0.12 \times \frac{5}{25}\right)$ أي أن التضخم العالمي 12% يؤدي إلى زيادة في مستوى السعر العام في الدولة (A) تعادل 2.4%، بالإضافة إلى الزيادة في مستوى السعر العام الناجمة عن أسباب محلية داخلية في الدولة (A).

2- يصف الأسلوب الثاني بصيغة المعادلة التالية :

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الإنتاج الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

¹ زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص223.

² -P.J.Curwen, Inflation, the Macmillan press Ltd, Basingstoke and London, 1976, P78.

الفرق بين الأسلوب الأول و الثاني هو أن الأسلوب الثاني يعتمد على الإنفاق المحلي الذي يكون أكثر ارتباطاً مع مؤشر سعر المستهلك منه مع الناتج المحلي الإجمالي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية النفطية يزيد كثيراً على الإنفاق المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض مستوى التضخم المستورد في هذه الدول.

3- الأسلوب الثالث فيمكن وصفه بصيغة كل من المعادلتين التاليتين :

$$1- \text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناتجة عن ارتفاع أسعار الواردات}}{\text{إجمالي الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية}} \times 100$$

وهو عبارة عن نسبة زيادة تكلفة الواردات إلى الإنفاق المحلي.

$$2- \text{صافي التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناتجة عن ارتفاع أسعار الواردات و الصادرات}}{\text{إجمالي الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية}} \times 100$$

وهو عبارة عن نسبة تغير الميزان التجاري الناجم عن تغير أسعار الصادرات والواردات إلى الإنفاق المحلي¹.

ومن خلال قياس التضخم المستورد، فإنه بالإمكان تحديد مؤشر السعر العام (معدل التضخم) بعلاقة خطية مع مؤشر سعر للواردات و مؤشر سعر للسلع و الخدمات المحلية كما يلي :

$$P_t = \alpha P_{mt} + (1 - \alpha) P_{dt}$$

حيث أن: P_t : معدل التضخم للفترة (t)؛

P_{mt} : معدل التضخم المستورد للفترة (t)؛

P_{dt} : معدل التضخم في أسعار السلع و الخدمات المحلية للفترة (t)؛

α : وزن مؤشر سعر الواردات و تساوي نصيب الإنفاق على الواردات المتضمنة في سلة المستهلك من مجال الإنفاق على السلة في سنة الأساس؛
و يقاس السعران بالعملة المحلية.

المطلب الثاني: قنوات انتقال التضخم المستورد.

ينتقل التضخم بين الدول الرأسمالية من خلال ما يعرف بدورة الأعمال الدولية، فإنه يصدر من مجموعة الدول الرأسمالية إلى مجموع الدول النامية من خلال حركة التجارة الدولية.

¹- أنظر في ذلك :

- علي توفيق الصادق، العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية (التضخم المستورد)، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت 16-18 مارس 1985، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص ص 114-115.

ففي داخل مجموعة الدول الرأسمالية يتم نقل التضخم من بلد إلى آخر نتيجة اعتبارين أساسيين هما¹.

- آليات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الصناعية المتقدمة، سواء كان ذلك من خلال أشكال التكتلات الإقليمية أو عن طريق المشروعات متعددة الجنسيات.
 - آليات التحويل الدولي والأسعار الدولية لأغلب السلع بغض النظر عن عوامل العرض التي تؤثر في أسعار الخامات، فلقد تحكمت الاحتكارات الدولية في طريقة تحديد الأسعار لمنتجاتها، وأثرت من ثم في شروط تبادل الخامات بالمقارنة بالمنتجات الصناعية.
- أما بالنسبة للدول النامية، فيتوقف انتقال التضخم على مدى ارتباط الدول النامية بالأسواق الرأسمالية للسلع و رأس المال وخاصة النظام النقدي الدولي. فالدول الرأسمالية التي تسيطر على حوالي 75% من التجارة العالمية تتولى تصدير التضخم إلى الدول النامية التي تتعامل معها أكثر من 80% من تجارتها الدولية.

ويتم ذلك بصفة أساسية من خلال قنوات التجارة الدولية، وخصوصا عن طريق الواردات وارتباطها الوثيق بقطاع التجارة الخارجية بشقيه السلعي والخدمي مع ما يرتبط بهذا القطاع من سياسات تجارية و مالية و نقدية مختلفة. و بصورة عامة يمكن تقسيم قنوات نقل التضخم إلى:

الفرع الأول: القناة السلعية.

إن القناة السلعية هي من أهم آليات نقل التضخم و ذلك بسبب حجم الاستيراد في الدول النامية، فالسلع و الخدمات المستوردة أصبح لها دورا أساسيا في هيكل أسعار السلع و الخدمات المتداولة في الأسواق المحلية. لا بدا هنا من دراسة دور كل من الواردات والصادرات السلعية في تحديد هيكل الأسعار الداخلية.

أولا- دور الواردات السلعية في تحديد هيكل الأسعار الداخلية :

إن ارتفاع أسعار الواردات هي المسلك الطبيعي و الذي من خلاله يجد التضخم الخارجي طريقه للسوق المحلي، ويمكن معرفة هذا بقياس نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد الذي هو عبارة عن:

$$\frac{\text{إجمالي الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} = \text{الميل المتوسط للإستيراد}$$

¹ - أنظر في ذلك :

- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 229.

فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على أن أي ارتفاع سيحدث في أسعار الواردات سيترك أثر بالغ الأهمية على مستوى الأسعار المحلية. فالسلع المستوردة تتكون عادة من السلع الغذائية والسلع الوسيطة الضرورية للعملية الإنتاجية، كذلك المواد الخام والمواد الصناعية والمواد الاستهلاكية. وهذه السلع والمواد ستدخل في الدورة الاقتصادية وتلعب أدوارا متفاوتة في التأثير على الناتج النهائي، والذي سيكون أكثر خطورة على الاقتصاد الوطني مما لو كانت هذه الواردات كمالية.

أما إذا كانت السلع المستوردة من السلع الاستثمارية مثل قطع الغيار التي تلزم لتعويض الإهلاك، فإن ارتفاع أسعار هذا النوع من الواردات يقود إلى رفع قيمة مخصصات الاستهلاك ومن ثم تقليل الفائض الاقتصادي المتاح للاستثمار الصافي¹.

ومن ناحية أخرى إذا تحدثنا عن ارتفاع أسعار واردات السلع الاستهلاكية النهائية، فإن جزءا من الطلب المحلي على السلع التي ارتفع سعرها سيتحول إلى السلع المحلية البديلة، و في ضوء عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على مواجهة هذه الزيادة في الطلب الفعال في الأجل القصير، فإن الاختلال الحاصل بين الطلب الفعال على هذه السلع وبين عرضها سيقود إلى ارتفاع أسعارها ونتيجة لهذا فمن المتوقع أن يطالب العمال بأجور أكبر عندما تتعرض دخولهم الحقيقية إلى التدهور من جراء الارتفاع في الأسعار المحلية، ويمكن للعمال تحقيق ذلك من خلال اتحادات العمال و ممارسة الضغوط السياسية على الحكومة. وقد لا تتوقف الموجة التضخمية عند هذا الحد، فمن المتوقع أن تستمر عندما يحاول أصحاب الأعمال المحافظة على هوامش أرباحهم برفع أسعارهم، مما يؤدي إلى ارتفاع آخر في الأجور... وهكذا².

ثانيا- دور الصادرات في تحديد هيكل الأسعار المحلية :

إن التصدير في الدول النامية يلعب دورا متزايدا خاصة إذا كان النفط يشكل جزءا كبيرا من حجم صادرات هذه الدول، لكن هذا لا ينفي أن هناك سلعة أو عدد قليل من السلع تلعب دورا مهما في هيكل الصادرات و في الدخل الوطني كالقطن في مصر وسوريا، و الفوسفات في الأردن و فلسطين و المغرب و الفوسفات و الزيتون في تونس.. الخ.

فالتصدير في الدول النامية يعتمد على نشاطات اقتصادية داخلية كالزراعية و الاستخراجية وغيرها، ولكن تقييم السلع المصدرة، وتحديد أسعارها لا يتم استنادا إلى كلفتها أيضا، بل على ضوء أسعار إنتاجها في السوق العالمية.

¹ رمزي زكي، التضخم المستورد: دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، الطبعة الأولى، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص191.

² محمد نور الدين حسين، أسباب التضخم المحلي وسياسة تخفيض قيمة العملة السودانية، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت 16-18 مارس 1985، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص183.

لهذا فإن ارتفاع أسعارها عالميا سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها محليا، والشعور أحيانا بأن الأسعار في الخارج هي أعلى من الداخل، مما يدفع إلى تصدير واسع لهذه السلع على حساب السوق الوطنية مسببا أزمات في نقص هذه المواد و ظهور أسواق موازية لها، وهو أمر تعرض له العديد من السلع في عدة دول نامية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار المحلية بسبب تخلف العرض عن الطلب و حدوث الأزمات والرغبة في التخزين، وانتشار الأسواق الموازية¹.

الفرع الثاني: تكلفة الخدمات و التكنولوجيا.

إن الدول النامية لا تدفع ثمن ارتفاع السلع فقط، بل تدفع الكثير من المصاريف التي تزيد في النهاية من خسائرها و كذا التكلفة الضرورية. حيث أن الخدمات المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير كالتأمين والشحن، قد ارتفعت هي الأخرى ضد مصلحة هذه الدول، كما أن شراء التكنولوجيا والمصارف و البراءات تدفع كلها نحو ارتفاع الأسعار سواء للسلع أو للأعمال المقدمة.

كما نجد في ميزان المدفوعات للدول النامية باب الخدمات المستوردة، والتي تدرج فيها نفقات النقل والتأمين المدفوعة للخارج، ويتضمن أيضا كافة أشكال النفقات المعروفة لكافة الخدمات كالسياحة، ورسوم العوائد، والترخيص... الخ.

وإذا تكلمنا عن كلفة النقل خاصة السفن فهي تختلف جوهريا حسب نوع البضاعة و الجهة الناقلة و الطريق الذي تسلكه، وهذه التكلفة هي قليلة عموما بالنسبة للمنتجات السائلة أو المنقولة، ونجد أن الاتحاد السوفياتي يسيطر على حوالي 92% من النقل بعلمها الوطني، وعلى حوالي 96% من النقل بالنسبة للشركات التابعة لها و التي تعمل تحت علم آخر. هذه التكلفة في النقل انعكست على أسعار السلع المستوردة، مما شجع الدول النامية إلى الاهتمام ببناء أساطيلها للتخفيف من عبء هذه التكلفة رغم تعثره، والجوانب السلبية التي ما زالت ترافقه².

فبنمو وتعاضم الدول الرأسمالية الاحتكارية و الشركات المتعددة الجنسيات وزيادة سيطرتها على الخدمات والتكنولوجيا، حيث أضحت هذه الشركات و بهدف حصولها على أكبر قدر ممكن من الأرباح، تقوم باستثمار مبالغ خيالية في مشروعات البحث والتطوير، بهدف الحصول على تقنية متطورة تعمل على خفض تكاليف الإنتاج.

أدى هذا إلى تعاضم دور نقل التكنولوجيا في التجارة الدولية، والذي يأخذ اتجاها شبه وحيد وهو اتجاهها من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية، ودفعها لمليارات الدولارات لاستيراد التكنولوجيا. ولا تتوقف تكلفة نقل التكنولوجيا على دفع ثمن الآلات والمعدات وبراءات الاختراع وأجور

¹ - عادل عبد المهدي، التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي، الطبعة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978، ص167.

² - المرجع السابق، ص170.

الفنيين، والنماذج التجارية و المعرفة الفنية و التأهيل والتدريب الفني...الخ. بل غالبا ما تلجأ الشركات المالكة للتكنولوجيا إلى وضع شروط تضمن لها أكبر قدر من المكاسب.

بالإضافة إلى تكلفة نقل التكنولوجيا التي تعاني منها الدول النامية، فهي تعاني أيضا من مشكل انتقال خبراتها، وما دريته من كوادِر و أخصائين إلى الدول الرأسمالية المتقدمة، مسببة ضياع أموال وجهود و قوى كان من الممكن أن تساهم في عملية التنمية والتطوير وتخفيض تكاليف الإنتاج التي ترتفع بسبب انخفاض الإنتاجية و ارتفاع أجور الخبراء.

أما الدول الرأسمالية الاحتكارية و الشركات المتعددة الجنسيات فهي تصرف أموالا طائلة في البحث والتطوير من أجل الاحتفاظ بمركزها المهيمن في التقسيم الدولي للعمل لزيادة أرباحها وزيادة احتكارية بضائعها، والبحث والتطوير التكنولوجي لم يعد يرتبط بمبادرة المنتجين وظروف المنافسة، بل أصبح إستراتيجية كاملة فقد لا تدخل الشركات الاحتكارية بعض الابتكارات والتحسينات إذا لم تتسجم مع إستراتيجيتها، للحصول على أقصى الأرباح أو للمحافظة عليها أقصى ما يمكن بإبعاد منافسيها، فهي لا تعمم بعض الابتكارات التي فيها خفض للتكلفة ما دامت لا تملك دافعا لذلك، و قد تسعى إلى احتكاره وإبقائه سرا، للمحافظة على هيمنتها و سيطرتها¹.

والتكلفة النهائية للبحث و التطوير، ومكافحة التلوث، والحفاظ على البيئة...الخ تدخل في النهاية في أسعار السلع أو تقتطع بواسطة الضرائب، وفي الحالتين يتحملها إما المستهلك أو الدول الأقل تطورا إما بانخفاض القدرة الشرائية أو بشكل ارتفاع الأسعار، أو على الأغلب بالاثنتين معا.

الفرع الثالث: القناة النقدية.

بعد انهيار نظام بريتون وودز (Bretton woods) سنة 1971 القائم على سعر التعادل جرى تبني نظام لأسعار الصرف أكثر مرونة، إذ أقر صندوق النقد الدولي التعديل على أساس اتفاقية 1978². وتصنف نظم الصرف المتاحة و المطبقة عمليا في الوقت الحاضر في خطين رئيسيين يشتمل كل منهما على عدد من الصيغ وهما نظم أسعار الصرف الثابتة و نظم أسعار الصرف المرنة. وعلى الرغم من أن العديد من الدول لا تزال تنتهج نظم أسعار الصرف الثابتة أو غيرها من أنواع أنظمة الصرف. فقد ازداد عدد الدول التي اعتمدت نظاما أكثر مرونة، نظرا لما توفره النظم المرنة من حماية أفضل ضد الصدمات الخارجية و ما تحققة من استقلالية أكبر في السياسة النقدي.

¹ - المرجع السابق، ص 173.

² - علي توفيق الصادق (وآخرون)، سياسات و إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 1997، ص 176.

و سوف نتناول آلية الإنتقال النقدي و فوق الحالات التالية:

- **الحالة الأولى:** في ظل أسعار الصرف الثابتة تواجه الدولة التي تقوم بتثبيت سعر الصرف تغيرا في قاعدتها النقدية، بينما لا تواجه الدولة غير المتدخلة أي تغيرات في قاعدتها النقدية. و نتيجة لهذا فإن التضخم يمكن أن ينتقل من الدولة صاحبة العملة الرئيسية إلى الدول الأخرى من خلال التوسع في القاعدة النقدية، طالما تتدخل سلطاتها في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على ثبات سعر الصرف.

- **الحالة الثانية :** التضخم الذي ينشأ في الدولة التي تقوم بتثبيت سعر الصرف. نفترض أن التضخم ينشأ في إنجلترا، وهي تحافظ على ثبات سعر الصرف بينما لا تتدخل الو.م.أ صاحبة العملة الرئيسية الدولار في سوق الصرف الأجنبي. في هذه الحالة يؤدي التضخم الذي ينشأ في بريطانيا إلى تحويل مشتريات كل من المقيمين الأمريكيين والإنجليز من السلع البريطانية ويخلق الطلب الكبير على السلع الأمريكية فائض عرض من الجنيهات الإسترلينية في سوق الصرف الأجنبي، وهذا الفائض يؤدي إلى انخفاض الجنيه الإسترليني مقابل الدولار. وللحفاظ على سعر الصرف فان البنك المركزي يجب أن يتدخل مشتريا للجنيه الإسترليني من سوق الصرف الأجنبي، ولا بد أن يخفض هذه الاحتياطات الدولية البريطانية، وينكمش الرصيد النقدي البريطاني بمضاعف هذه الكمية، بما صاحب ذلك من تأثيرات انكماشية على الاقتصاد البريطاني، وفي نفس الوقت لا يتأثر الرصيد النقدي الأمريكي بعمليات التثبيت البريطانية بحيث لا تكون هناك ضغوط تضخمية في الو.م.أ، إذا لم تكن بريطانيا قادرة على اقتراض دولارات جديدة من البنك المركزي الأمريكي لتتفق في سوق الصرف الأجنبي لتعزيز الجنيه.

و من هنا نرى أن التضخم الذي نشأ في الدولة التي تقوم بتثبيت سعر الصرف لا ينتقل إلى الدولة صاحبة العملة الرئيسية و التي لا تقوم بتثبيت سعر الصرف.

- **الحالة الثالثة :** إذا لم تقم إحدى هذه الدول بتثبيت سعر الصرف، فإنه لن يكون هناك اتجاه نحو انتقال التضخم عبر الآليات النقدية، ويعود ذلك إلى أن إحدى الدولتين لن تغير الجزء من احتياطاتها الدولية الذي تتكون منه القاعدة النقدية من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي، فإذا افترضنا أن التضخم يظهر أولا في الو.م.أ، فإن التحول إلى السلع البريطانية، كما ذكرنا في الحالة السابقة. وعندئذ يخلق فائض الطلب على الجنيه الإسترليني في سوق الصرف الأجنبي، ضغطا على الإسترليني لكي ترتفع قيمته، وبما أن سعر الصرف يعوم بحرية، فإن الجنيه سوف ترتفع قيمته مقابل الدولار، فإذا لم ترتفع قيمة الجنيه بسرعة كافية لتحذ من الطلب الجديد على السلع البريطانية متى ظهر، فإن النتيجة سوف تكون ضغطا تصاعديا على الصادرات البريطانية والناجم والأسعار.

- **الحالة الرابعة :** في ظل أسعار الفائدة المعومة، فإن جزء من الاحتياطات الدولية، الذي تتكون منه القاعدة النقدية للبلد سوف يتأثر بما يقوم به البنك المركزي من تدخل في سوق الصرف الأجنبي و

تحدد التأثيرات على القاعدة النقدية لكل بلد بمقدار عملتها التي قام بنكها المركزي بشرائها أو بيعها في عملية التدخل.

والجدير ذكره أنه من الممكن تحويل العملات الأجنبية الموجودة في الاحتياطي إلى ذهب لتجنب أثر الانخفاض في أسعار العملات الأجنبية، ولكن تحويل الاحتياطيات النقدية إلى ذهب عملية مكلفة جدا، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى تجميد الاحتياطي في صورة أقل سيولة. ونظرا لقلّة إيرادات الدول النامية واعتمادها على مصادر إيرادات شديدة التركيز، فهي تحتاج إلى احتياطيات أكبر من تلك التي تحتاجها الدول المتقدمة.

الفرع الرابع: القناة المالية.

إن الأموال الأجنبية المصدرة إلى الدول النامية، تشكل مصدرا مهما لإحداث تقلبات حادة في أسعار الفائدة ومعدلات الربح، وقيمة العملة الوطنية، وأسعار السلع، ورؤوس الأموال الأجنبية الموظفة، ترفع من مستوى الإنفاق العام، وتؤدي إلى ارتفاع واسع في الطلب، خاصة وأن هذه الأموال تتجه نحو القطاعات الأكثر ربحا لها، وهي القطاعات التصديرية كالصناعة الإستخراجية وبعض الزراعات و الخدمات كإقامة المصارف الأجنبية أو قطاع الفنادق، ورغم أن الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول النامية تحمل معها الكثير من فوائد كزيادة الاستثمار، ورفع معدلات النمو، وخلق فرص عمل جديدة و نقل التكنولوجيا المتقدمة، إلا أنها تحمل أيضا مخاطر متعددة فهي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي¹. نتيجة زيادة معدلات الاستهلاك، ورفع سعر الصرف الفعلي، وزيادة العجز في الحساب الجاري.

إن رؤوس الأموال الأجنبية التي توظف في الدول النامية، تتميز أسعار فوائدها ومعدلات أرباحها المرتفعة، فهي لا تقيم نفسها بمعايير الربحية الوطنية، بل بمعايير الربحية العالمية السائدة في ظل الاحتكارات. كما أنها لا تتأثر بعوامل التكلفة المحلية، بل بعوامل التكلفة العالمية، لذلك فعندما تستثمر الشركات في دولة ما، فهي تنشئ حولها موجة من ارتفاع الأسعار من خلال تأثيرها على أسعار عوامل الإنتاج وعلى أسعار الإنتاج أيضا. إن معدلات الفوائد والأرباح المرتفعة التي تجنيها رؤوس الأموال الأجنبية من دخولها، لا يمكن أن يبقى بدون تأثير في رأس المال الوطني الذي سيرفع من معدلات ربحه هو الآخر، وتزداد المنافسة على العموم في القطاعات غير الإنتاجية التي تجلب معدلات الأرباح الأعلى، مما يسبب حركة لرفع الأسعار، سواء بارتفاع التكلفة أو بازدياد الإنفاق. وبما أن السوق المالية غير مستقرة وهي على العموم سوق قصيرة الأجل، فإن ذلك سيحدث تقلبات واسعة

¹ - مانويل جويتان، كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد2، جوان 1998، ص16.

لا بد أن تظهر نتائجها في الأسعار لا سيما و أن خروج رؤوس الأموال لا يقف في حدود فوائد الديون و إعادة تصدير أرباح رؤوس الأموال فقط بل يشتمل أيضا هروب رؤوس الأموال المحلية¹. كل هذه الوقائع تؤثر مباشرة في ميزان المدفوعات، وقد تؤدي إلى إحداث عجز في ميزان مدفوعات بعض الدول النامية. والتي تحاول سد هذا العجز عن طريق قروض جديدة، أو تحاول سده بطريقة إنشاء التزام عليها بشكل سندات بعملاتها الوطنية لحساب الجهات الأجنبية الدائنة، وهذه الإجراءات تحمل نتائج تضخمية واضحة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار خاصة مع فقدان الثقة في العملات الوطنية، وازدياد الطلب على العملات الأجنبية التي بواسطتها فقط تستطيع القطاعات التجارية المهيمنة سد حاجاتها مع الخارج.

¹ - عادل عبد المهدي، مرجع سابق، ص197.

خلاصة الفصل :

- بعد اطلاعنا في هذا الفصل على مختلف المدارس والنظريات الحديثة في الفكر الاقتصادي التي فسرت ظاهرة التضخم، وتتبعنا لتطورها التاريخي بدءاً بنظرية كمية النقود الحديثة وصولاً إلى نظرية التوقعات و ظاهرة الركود التضخمي و التضخم المستورد، يمكن استخلاص النقاط التالية :
- يبين فريدمان أنه إذا كان من الممكن أن تترجم الزيادة في النقود إلى زيادة في الدخل الحقيقي في الأجل القصير، فإن ذلك غير صحيح في الأجل الطويل. وفي الواقع نجد أن الدخل الحقيقي ينمو نمواً طبيعياً محددًا بمعدل الفائدة وإنتاجية رأس المال، ولا يأتي بصفة متتالية مع التخفيض في معدل البطالة.
 - كما يرى فريدمان أن السياسة النقدية التوسعية لا تستطيع أن تخفض معدل البطالة بشكل دائم وأن تزيد الدخل الحقيقي، ذلك أن هذه السياسة سوف تفشل في تحقيق ذلك في الأجل الطويل فضلاً على أنها ستغذي تيار التضخم.
 - إن تحليل فريدمان يركز على البحوث الميدانية وأنا شوارتزر (Anna. J. Schwartz) على مدى ربع قرن من التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية. فنتائج هذه البحوث تؤكد صحة النظرية الكمية.
 - التأثيرات السلبية للعرض الكبير للنقود قادت فريدمان إلى أن يوصي بإجراءات جذرية، حيث أن قاعدته النقدية مفادها انه يجب خلق قانون يحدد معدل ارتفاع الكتلة النقدية من سنة لأخرى بمعدل ارتفاع الإنتاج الوطني على المدى البعيد.
 - تتشكل التوقعات التضخمية المتكيفة من سلسلة الأخطاء النظامية وذات التوزيع المؤخر لفترات طويلة، وتلعب معاملات الترجيح التنازلية دور الموجه الأساسي للمتعاملين للاقتصاديين في وضع توقعاتهم المستقبلية حول الأسعار.
 - اعتقاد نظرية التوقعات الرشيدة بمرونة التغيير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق، وبشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل. كما أن أصحاب هذه النظرية يرفضون فكرة وجود علاقة ما بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك حين رأوا أيضاً عدم وجود هذه العلاقة في الأجل القصير، فهم يفترضون أن الأفراد والمؤسسات يتوقعون تأثيرات الزيادة في معدل نمو عرض النقود، ومن ثم سوف تتزايد الأجور النقدية والأسعار وليس الناتج والعمالة.
 - الضرائب المرتفعة تؤدي إلى تراجع الصناعة والاستثمار، فهي مصدراً للتضخم بوصفها تكاليف يترتب عليها تناقص الأرباح وانخفاض الإنتاج مع استمرار الأسعار في الارتفاع.
 - أنصار نظرية اقتصاديات جانب العرض يرون أن السياسة الواجب إتباعها هي سياسة النقود الرخيصة، بدلاً من السياسة النقدية والائتمانية الانكماشية التي تؤثر سلباً على إمكانية إنعاش جانب

العرض، إذ أن الائتمان الميسر وذي التكلفة المنخفضة، من شأنه أن يقود إلى زيادة الحوافز الدافعة إلى الإنتاج والإنتاجية، بمعنى أن انخفاض تكلفة الائتمان ستؤدي إلى تشجيع الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة العرض الإجمالي.

- ادخل الكينزيون الجدد فكرة العقود المميزة (Staggered Contracts) المدعمة من طرف تايلور (Taylor)، فهم يرون أن الأجور النقدية والتوظيف لا يتعدلان لقيم التوازن في سوق العمل عند مستوى معين من توقعات السعر، لأن العقود المبرمة تثبت الأجور النقدية لفترة معينة من الزمن، فعقود العمل طويلة الأجل هي مصدر هام لجمود التكاليف الحدية التي تواجه وحدات الأعمال وبين العمال التي يحدد فيها مستوى معدلات الأجور النقدية لمدة سنة أو أكثر، وتكون الزيادة في معدلات التضخم أحد المحركات للتوسع في الإنتاج على المدى القصيرة.

- شهدت الدول الرأسمالية الغربية مع حلول السبعينات أزمة حادة تمثلت في الركود التضخمي. وقد اختلفت الآراء حول إعطاء تفسير لهذه الظاهرة، حيث كان ارتكاز النقديين في تفسيرهم لظاهرة الركود التضخمي على عامل واحد متمثل في تغير حجم مخزون النقود. أما الكينزيون المحدثون فيرون أن الركود التضخمي الذي تعرضت له الدول الرأسمالية المتقدمة منذ السبعينات، لم يكن مصدره السياسات النقدية كما كان يعتمد النقديون، وإنما كان نتيجة صدمات العرض العشوائية من ناحية والسياسة التوسعية في جانب الطلب من ناحية أخرى، كما يقرون بعجز السياسة المالية في التأثير على النمو المتواصل في التضخم والبطالة، ويعتبرون بأن الاستمرار في التطبيق الخاطئ لهذه السياسات كانت أسباب مباشرة في تفاقم ظاهرة الركود التضخمي. أما مدرسة التوقعات الرشيدة فهي ترى أن الأفراد إذا تمكنوا من توقع اتجاه السياسة الكلية وآثارها في أعمالهم بشكل صحيح، فسوف يتكيفون مع هذه السياسة تبعاً لذلك مما يجعلها غير فعالة، حيث تستمر الأسعار في الارتفاع ولن تنخفض معدلات البطالة. أما أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض جعلوا تفسيرهم للركود التضخمي يكمن في جانب العرض وفي الزيادات المفرطة في عرض النقود وارتفاع معدلات الضرائب، حيث تؤدي الزيادة في المعروض النقدي إلى حدوث التضخم. وبالنسبة لأنصار المدرسة المؤسسية فإن الركود التضخمي ليس ناجماً عن النمو المفرط في كمية النقود بل أن المشكلة هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز المجتمع الرأسمالي، وهي ترجع إلى قوة المؤسسات الاحتكارية وسيطرتها على السوق.

- كما تناولنا علاج الركود التضخمي من وجهة نظر المدرسة النيوكلاسيك و المدرسة النيوكينزية في من خلال إتباع سياسة نقدية ثابتة أو مستقرة، منظمة وفقاً لبرنامج طويل الأجل، وكذلك حسب نيوكينزيين فإنه يجب الالتجاء إلى سياسة مالية نشطة للتخلص من الركود في نفس الوقت الذي يتم فيه احتواء التضخم بفضل سياسة الأسعار و الدخل.

- التضخم المستورد هو أحد أشكال تبعية الدول النامية اقتصاديا للنظام الرأسمالي العالمي. وهي تبعية تجد جذورها في طبيعة بنیان الإنتاج الوطني المشوه الذي يعتمد على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، ليستورد في مقابلها مواد و سلع مصنعة من الدول الرأسمالية الصناعية. و هو ما يمثل انتقال التضخم عبر القنوات السلعية، وهناك انتقال آخر عبر القنوات النقدية التي تركز على أسعار الصرف وأسعار الفائدة، أو الانتقال عبر القنوات المالية التي تقوم في الأساس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول النامية.

الآن، وبعد التطرق إلى المدارس والنظريات الحديثة المفسرة لظاهرة التضخم، نرى من الضروري، معرفة مؤشرات ومقاييس التضخم، إضافة إلى معرفة آثاره الاقتصادية والاجتماعية التي تبين مدى خطورة الظاهرة، وأخيرا معرفة أهم السياسات المعالجة للتضخم، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

مؤشرات التضخم، آثاره

والسياسات المعالجة له

تمهيد:

التضخم هو التغير النسبي في المستوى العام للأسعار، وقد جرت العادة على اعتماد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، لأن سلة المستهلك تمثل المعروض من السلع والخدمات المنتجة منها محليا والمستوردة. ولكن توجد فئة أخرى من المقاييس للأسعار، على المستوى الكلي والقطاعي وتكشف عن جوانب لا يستهان بها من ضغوط التضخم والتكاليف، والتي بدورها تؤدي إلى إحداث تأثيرات اقتصادية تنعكس باتجاهات غير مرغوب فيها على متغيرات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. ولتجنب الآثار السلبية للتضخم، يقتضي ذلك الإعداد الكفاء للسياسات الاقتصادية والنظر فيها جميعا وتشخيص مدى انسجامها مع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

وقد تطرقنا لهذه النقاط من خلال ثلاثة مباحث. حيث نستعرض في المبحث الأول أهم مؤشرات ومقاييس التضخم، بهدف التعرض على أفضل هذه المؤشرات لقياس القوى التضخمية. أما المبحث الثاني نتطرق فيه للآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم. وأخيرا وفي المبحث الثالث سوف نستعرض معظم السياسات الاقتصادية المعالجة للتضخم.

المبحث الأول: مؤشرات ومقاييس التضخم.

إن المظهر العام للتضخم يتمثل في الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، ومن ثم يمكن استقراء هذه الظاهرة من خلال تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار. فالارتفاع المتواصل لهذه الأرقام يعد مؤشرا عاما على وجود هذه الظاهرة، إلا أنه ينبغي التأكيد مرة أخرى على أن الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار مقاسا برقم قياسي أو آخر، وإن كان يشير إلى وجود هذه الظاهرة إلا أنه ليس سببا لوجودها بل هو نتيجة لوجود قوى تضخمية تتبع من حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني.

كما رأينا في الفصلين السابقين اختلفت النظريات في تفسير ظهور هذه القوى التضخمية، واستنادا لهذه النظريات اشتق الاقتصاديون معايير لقياس هذه القوى التضخمية، ومن بين هذه المعايير معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي، معيار فائض الطلب، ومعيار الإفراط النقدي. و يمكن التطرق لأهم هذه المؤشرات فيما يلي :

المطلب الأول: الأرقام القياسية للأسعار.

تستخدم الأرقام القياسية للأسعار لقياس معدل التضخم والحكم على مدى حدته في سنة معينة. ومن المعلوم أن هناك عددا من الأرقام القياسية للأسعار مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار الجملة، والرقم القياسي للنتائج المحلي (أو مكش الناتج الداخلي الخام) وغيرها. ويكون تقدير معدل التضخم بواسطة واحد من هذه المؤشرات مختلفا عموما عن تقديره بواسطة المؤشرات الأخرى. ويعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أهم المؤشرات التي تستخدم لحساب معدل التضخم، ولكن هذا المؤشر يتضمن أسعار الكثير من الخدمات التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية، مما يجعل المقارنات الدولية بين معدلات التضخم صعبة، لهذا فإن المؤشر الذي يستخدم على نطاق كبير لقياس معدل التضخم هو مكش الناتج الداخلي الخام (PGDP)¹.

ويمكن التطرق للأرقام القياسية للأسعار من خلال ما يلي :

الفرع الأول: صيغ الأرقام القياسية المرجحة².

هذا الرقم يحسب للظواهر التي تكون مفرداتها مختلفة فيما بينها ولا يمكن تجميعها مع بعضها نظرا

¹ - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص312.

² - أنظر في ذلك :

- العصفور صالح، الأرقام القياسية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثاني، العدد التاسع عشر، جويلية 2003، ص 6-9.

[http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=4#prettyPhoto\[iframe\]/105/](http://www.arab-api.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=4#prettyPhoto[iframe]/105/)

لاختلافها. ولا بد من تحويلها إلى نوعية واحدة بترجيحها بأوزانها وهي الأهمية النسبية لتلك المفردات. ولكن بعض الخصائص أو الأسعار قد تتغير من سنة لأخرى فأى الأوزان تؤخذ؟ هل هي الأوزان التي تخص فترة معينة ثابتة؟ أم ينبغي تغيير الأوزان تبعاً لتغير الفترات. ومن هنا تختلف صيغ الرقم القياسي المرجح¹.

وسوف نأخذ ثلاث صيغ للأرقام القياسية المرجحة تعتمد على ما إذا كنا نستخدم كميات أو أسعار سنة الأساس أو سنة المقارنة.

أولاً - الرقم القياسي المرجح بأسعار (أو كميات) سنة الأساس (رقم لاسبير Laspeyres):

كلمة مرجح تشير إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار، وفي هذا الإطار اقترح لاسبير سنة 1864، ترجيح الرقم القياسي التجميعي باستخدام سنة الأساس، وهناك صيغتان لهذا الرقم:

• **الصيغة الأولى:** هي صيغة الرقم القياسي التجميعي للأسعار وتكون كما يلي:

$$100 \times \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0} = \text{صيغة لاسبير للأسعار}$$

على اعتبار أن: P_n : أسعار سنة المقارنة؛ P_0 : أسعار سنة الأساس؛ Q_0 : كميات سنة الأساس. وفي هذه الصيغة يفترض ثبات أذواق المستهلكين واستمرارهم في استهلاك نفس كميات السلع حتى ولو تغيرت أسعارها ارتفاعاً أو انخفاضاً.

• **الصيغة الثانية:** فهي صيغة الرقم القياسي التجميعي للكميات وتكون كما يلي:

$$100 \times \frac{\sum Q_n P_0}{\sum Q_0 P_0} = \text{صيغة لاسبير للكميات}$$

على اعتبار أن: Q_n : كميات سنة المقارنة؛ P_0 : أسعار سنة الأساس؛ Q_0 : كميات سنة الأساس. ويفترض في هذه الصيغة ثبات الأسعار في فترتي الأساس والمقارنة بغض النظر عن تغير الكميات المستهلكة في الفترتين.

ورغم القبول الواسع لصيغة لاسبير فإنها لم تسلم من الانتقادات التي تتلخص بما يلي:

- أن الصيغة ستكون غير ممثلة للواقع بسبب التقادم وابتعادها عن سنة الأساس. وفي الحقيقة أن هذا لا يخص صيغة لاسبير وحدها وإنما كل صيغ الأرقام القياسية عندما تبتعد عن سنة الأساس.
- أن الرقم متحيز إلى الأعلى وحسب قوانين العرض والطلب أن السلع التي يرتفع ثمنها يقل الطلب عليها وتقل كمية استهلاكها، ولكن الأوزان في هذا الرقم تبقى ثابتة دون تغيير.

¹ - عبد الحسين زيني، الأرقام القياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 92.

وفي الحقيقة أن ما ذكر ليس صحيحا دائما فقد ترتفع الأسعار وتزداد الكميات المستهلكة من السلع كما هو الحال في فترات الانتعاش الاقتصادي، كما قد يقل الاستهلاك رغم انخفاض الأسعار في فترات الأزمات والكساد، كما أن التقاليد والعادات قد تغير من نمط الاستهلاك بغض النظر عن تقلبات الأسعار. ومن ناحية أخرى فإن فكرة التحيز المذكورة تفترض وجود مستوى معيناً من الاستهلاك، وباستخدام أوزان الأساس يجعل الرقم متحيزاً إلى الأعلى وهذا المستوى غير موجود من الناحية الواقعية¹.

ثانياً - الرقم القياسي المرجح بأسعار (أو كميات) سنة المقارنة (رقم باش Paache):

هو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة المقارنة، وله أيضاً صيغتان كما في رقم لاسبير:

$$100 \times \frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} = \text{صيغة باش للأسعار}$$

على اعتبار أن: P_n : أسعار سنة المقارنة؛ P_0 : أسعار سنة الأساس؛ Q_n : كميات سنة المقارنة. وهذه الصيغة تقيس التغير في النفقات للحصول على كميات السلع في سنة المقارنة مرجحة بأسعار سنة المقارنة وأسعار سنة الأساس، وبذلك يفترض أن نفس كميات سنة المقارنة كانت قد استهلكت في سنة الأساس وذلك بالرغم من تغير الأسعار.

$$100 \times \frac{\sum Q_n P_n}{\sum Q_0 P_n} = \text{صيغة باش للكميات}$$

في هذه الصيغة يفترض أن المستهلك يقيم ما يستهلكه في كل من فترتي الأساس والمقارنة بنفس أسعار سنة المقارنة.

وما قيل عن صيغة لاسبير فقد قيل عن هذه الصيغة أيضاً بأنها متحيزة إلى الأسفل لأن السلع التي انخفضت أسعارها تزداد الكميات المستهلكة منها، ولذلك فهي تعطي أهمية أكبر مما يجب لمجرد أن ثمنها قد انخفض إذ أن ترجيح أسعار الأساس المرتفعة سيكون بكميات المقارنة التي ازدادت بسبب انخفاض أسعارها في الفترة المذكورة.

وبالرغم من الاختلاف بين رقمي لاسبير وباش الناجم عن اختلاف الأوزان المستخدمة، إلا أن كليهما يشيران إلى الاتجاه نحو التغيير، وأن الرقمين يعتمدان على مقارنة القيم مع اختلاف الغرض المستخدم لحساب القيم.

¹ - المرجع السابق، ص 96.

ثالثا - الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر Fisher):

يتضح مما سبق أن رقم لاسبير يجعل صيغة الرقم القياسي متحيزة إلى أعلى بالنظر إلى أنه مبني على الترجيح بأوزان سنة الأساس، على عكس رقم باش الذي يستند على الترجيح بأوزان سنة المقارنة، مما يدفع صيغة الرقم إلى أسفل. وعليه فقد اقترحت عدة صيغ لمعالجة الفرق بين الترجيحين وقد كانت صيغة فيشر أهمها، حيث اقترحت صيغة تأخذ الرقمين السابقين بعين الاعتبار لتكوين رقما قياسيا أمثلا، ولتأخذ صيغة الوسط الهندسي للصيغتين السابقتين :

$$\sqrt{\frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} \times \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0}} \times 100 = \text{الرقم القياسي الأمثل للأسعار}$$

أما الرقم القياسي الأمثل للكميات فصيغته كما يلي:

$$\sqrt{\frac{\sum Q_n P_n}{\sum Q_0 P_n} \times \frac{\sum Q_n P_0}{\sum Q_0 P_0}} \times 100 = \text{الرقم القياسي الأمثل للكميات}$$

أي أنه عبارة عن الوسط الهندسي لصيغة لاسبير للكميات مضروب بصيغة باش للكميات.

تستعمل الأرقام القياسية السابقة لإزالة أثر التضخم من المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج والاستهلاك والاستثمار، بتقسيم قيمتها الاسمية على مؤشر السعر المناسب.

الفرع الثاني: مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI).

هو أكثر المؤشرات استخداما في قياس معدل التضخم بالنسبة لمشتريات أسرة نموذجية، وهو تقدير لتكاليف شراء مجموعة نموذجية من السلع والخدمات التي تشتريها أسر الطبقة متوسطة الدخل مقارنة بنفس التكاليف في السنة السابقة¹.

وتختلف سلة الاستهلاك الداخلة في تركيب هذا المؤشر من دولة إلى أخرى، كما يعكس الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، إلا أنه لا يقيس تكلفة المعيشة أو تغيراتها أو ميزانية استهلاك الأسرة².

والصيغة أو المعادلة التي يتم الاعتماد عليها في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) هي صيغة لاسبير (Laspeyres) والتي يتم ترجيح الأسعار بأوزان سنة الأساس.

¹ - جيمس جوارتيني و ريجارد استورب، مرجع سابق، ص214.

² - Hamid Bali, Inflation et mal -Développement en Algérie, OPU, Alger, 1993, P111.

• كيفية حساب معدل التضخم انطلاقاً من CPI :

معدل التضخم السنوي¹ لسلع وخدمات المستهلك هو معدل التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك بين فترتين، ويحسب كما يلي² :

$$INF_t = [(CPI_t - CPI_{t-1}) \div CPI_{t-1}] \times 100$$

حيث أن: INF_t : معدل التضخم خلال الفترة t ؛

CPI_t: مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة t ؛

CPI_{t-1}: مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة t-1 ؛

الفرع الثالث: مؤشر أسعار الجملة.

إن هذا المؤشر يتصدى للدلالة على التغير النسبي في مستوى أسعار المواد التي يجري التعامل فيها بأسواق الجملة، وقد يشتق هذا الرقم القياسي من عدة أرقام يعبر كل واحد منها عن مستوى أسعار فئة معينة من المواد، التي تباع وتشتري في هذه الأسواق كالمواد الصناعية والمواد الغذائية³.

وهو لا يختلف في صياغته العامة عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إنما يرجع الاختلاف في أن مؤشر أسعار الجملة يعكس تكلفة الإنتاج وأرباح المنتجين وتجار الجملة فقط. أما الرقم القياسي لأسعار المستهلك فيعكس بالإضافة إلى ذلك تكلفة النقل والتوزيع وأرباح السماسرة و الوسطاء والموزعين، ومن ثم فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك أكثر تعبيراً عن تكلفة معيشة المستهلك العادي من مؤشر أسعار الجملة⁴.

الفرع الرابع: مؤشر السعر الضمني (PGDP).

ويسمى بالرقم القياسي الضمني أو مكمش الناتج الداخلي الخام (PGDP)، وهو عكس المؤشرات الأخرى، فهو يقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في المجتمع في سنة ما بالمقارنة مع سنة الأساس وحسابه يكون كالتالي⁵ :

$$PGDP = \frac{\text{قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة المقارنة}}{\text{قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية في سنة الأساس}} \times 100$$

¹ - يمكن حساب معدل التضخم الشهري أو الفصلي بنفس الطريقة.

² - انظر في ذلك :

- N. Gregory Mankiw, Principles of Economics, 2 éditions, Harcourt, USA, 2001, P515.

³ - محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، دون سنة، ص79.

⁴ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد احمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص194.

- N. Gregory Mankiw ,Op.Cit.,P 503.

⁵ - انظر في ذلك :

$$100 \times \frac{\sum_{i=1}^m Q_{in} P_{in}}{\sum_{i=1}^m Q_{in} P_{i0}} = PGDP \quad \text{أي :}$$

حيث أن: m : عدد السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في المجتمع؛

P_{in} : سعر السلعة i في سنة المقارنة n ؛

P_{i0} : سعر السلعة i في سنة الأساس 0 ؛

Q_{in} : الكمية المنتجة من السلعة في سنة المقارنة n ؛

ويعتبر مؤشر السعر الضمني أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وذلك لأنه يحتوي على أسعار جميع السلع والخدمات دون استثناء والمنتجة داخل الوطن فقط. عكس مؤشر (CPI) الذي يقيس كل السلع المشتتة من طرف المواطنين بما فيها الواردات. لكن يؤخذ عليه أنه قد يحتوي على سلع عديدة لا تهم المستهلك العادي، كما أن التغير فيه يعكس التغير في الكميات بجانب التغير في الأسعار. بالإضافة إلى أن هذا المؤشر يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط و يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات، عكس مؤشر (CPI) الذي يقيس كل السلع المشتتة من طرف المواطنين.

المطلب الثاني: معيار الاستقرار النقدي.

و يستند إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية، التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج الوطني، وأيضاً إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها¹.
و طبقاً لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموماً من خلال المعادلة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن: B : معامل الاستقرار النقدي ؛

$\frac{\Delta M}{M}$: معدل التغير في الكتلة النقدية ؛

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل التغير في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة ؛

ونناقش ثلاث حالات :

- B=0 : يدل على تعادل معدل التغير في كمية النقود مع معدل التغير في الناتج الوطني الإجمالي، أي أن هناك استقرار نقدي.
- B>0 : يدل على وجود نمو في كمية النقود يفوق باستمرار معدل تغير الناتج الوطني الإجمالي،

¹ - صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص255.

فهذا يعني وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة وبالتالي استمرار هذا الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية، مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في الطلب على النقود أو سرعة دورانها وما يمارسه من ضغط على ارتفاع الأسعار.

• $B < 0$: وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

المطلب الثالث: معيار الإفراط النقدي.

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة التي ترى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، هو المتغير الإستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار. حيث يؤكد رائد هذه المدرسة ميلتون فريدمان أن الحجم الأمثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظاً على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس¹.

ويكون نصيب الوحدة المنتجة كما يلي : $\lambda = \frac{M}{Y}$

حيث أن: λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار؛

M : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة ؛

Y : الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة في السنة ؛

وتكون هناك حالتين :

- إذا افترضنا ثبات الطلب على النقود أو سرعة دورانها، يتعين أن يظل نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود ثابتاً، إذا أردنا أن نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد عند فترة الأساس.
- أما إذا زاد الطلب على النقود أو انخفضت سرعة دورانها في المدى الطويل، فيتعين أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار، ويتم حساب حجم الإفراط النقدي كما يلي² :

$$M_{ext} = \lambda Y_t - M_t$$

حيث أن: M_{ext} : حجم الإفراط النقدي؛

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة

في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار؛

¹- المرجع السابق، ص258.

²- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سابق، ص319.

Y_t : حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة؛

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة؛

من الواضح أن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل يمثل إفراطا نقديا، يكون وراء ارتفاع الأسعار، واستمرار هذا الفائض وتصاعده يكون وراء تصاعد الارتفاع في الأسعار.

المطلب الرابع: معيار فائض الطلب.

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار وفقا لأفكار الاقتصادي كينز في النظرية العامة، و التي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي، يعني ذلك بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخم تدفع مستويات الأسعار المحلية إلى الارتفاع. ويمكن صياغة معادلة فائض الطلب وفق المعادلة التالية¹:

$$D_x = (C_p + C_g + I + \Delta S) - Y$$

حيث أن: D_x : فائض الطلب الخام؛

C_p : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

C_g : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية؛

I : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية؛

ΔS : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية؛

Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية؛

وبالتأمل في صيغة إجمالي فائض الطلب، نرى أنها تهمل أثر المعاملات الخارجية من الصادرات والواردات على كل من الطلب الفعال والمتاح من السلع والخدمات، وتظهر هنا ثلاث حالات:

- **حالة التوازن:** رصيد المعاملات الجارية يعادل الصفر، وهنا لا يتأثر حجم فائض الطلب.
- **حالة الفائض:** هنا تفوق قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، ويحقق ميزان المعاملات الجارية فائض ونرمز له بـ "S"، وهنا لا بد أن يضاف هذا الفائض إلى إجمالي فائض الطلب ويصبح:

$$D_{xn} = D_x + S$$

- **حالة العجز:** وهي تصف مراكز موازين مدفوعات معظم البلدان المتخلفة والآخذة في النمو، وهي حدوث عجز في موازين معاملاتها الجارية ونرمز له بـ "F"، والذي يجب أن يطرح من إجمالي

فائض الطلب ويصبح: $D_{xn} = D_x - F$

¹ - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية و تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص48.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.

لقد أصبح من المتعذر على الدول المتخلفة أن تتكرر وجود ظاهرة التضخم في اقتصادياتها خاصة بعد أن تحولت هذه الظاهرة إلى ظاهرة عالمية، تصيب جميع دول العالم، بمعدلات متباينة تبعاً لاختلاف فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واختلاف درجة التطور والتقدم التي تمر بها. فالتضخم ظاهرة غير مرغوب فيها لأنه يمثل أحد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، التي تعبت بالاقتصاد الوطني وتحدث فيه آثاراً سلبية وإختلالات سيئة، تهز من صورته أمام العالم الخارجي. ويؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الوطني، في صالح الطبقات الاجتماعية الأكثر غنى والقليلة العدد، مما يحدث مزيداً من التفاوت في توزيع الدخل بين الطبقات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، كما يعيد التضخم توزيع الثروة بين الطبقات والفئات الاجتماعية بطريقة عشوائية، فضلاً عن أنه يؤثر في اتجاهات الاستثمار، عن طريق سوء توجيه الاستثمار إلى المجالات التي تدر ربحاً سريعاً وتتميز بسرعة دوران رأس المال، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود والدخول النقدية. والذي ينعكس على انخفاض الدخل الحقيقية خاصة لذوي الدخل الثابتة والمنخفضة، كالعاملين والموظفين والمستخدمين الأمر الذي يؤثر في الادخار الوطني. وأمام هذه المخاطر وغيرها يعتبر التضخم ظاهرة خطيرة تضع صعوبات أمام عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخلق حالة من الاضطراب الاجتماعي وتضر بالعدالة الاجتماعية وتؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الأجل الطويل، وتتعارض هذه الأمور كلها مع مقتضيات التنمية والتطور ويمكن توضيح أهم الآثار الناجمة عن التضخم في المطالب التالية :

المطلب الأول: آثار التضخم على توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع.

إن التضخم يعمق التفاوت في توزيع الدخل والثروات و يخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جسور الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الحقيقي.

يترتب على سيادة ظاهرة التضخم تزايد في كمية النقود، مما يؤثر في الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم، فالفئة ذات الدخل الثابت تتخض قدرتهم الشرائية مع تزايد الأسعار، كما تزايد الأرباح للشركات حيث تزايد أسعار السلع بصورة أسرع من أسعار الموارد¹.

¹ - سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص279.

و يمكن إيضاح آثار التضخم على أصحاب الدخل من خلال مايلي¹:

- **أصحاب الدخل الثابتة:** وتشمل الأفراد الذين يحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي والسكنات، والفوائد على الاستثمارات، والمعاشات التقاعدية والإعانات الاجتماعية وغيرها، ونظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الدخل فان ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخل الحقيقية لهذه الفئة.
- **أصحاب المرتبات:** تشمل موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة، إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخل الحقيقية لهذه الفئة، ولكن غالبا ما تحدث زيادات في دخول نقدية، قد تؤدي إلى تخفيف آثار ارتفاع الأسعار على تناقص الدخل الحقيقية.
- **أصحاب الأجور:** تشكل الفئات العمالية معظم أصحاب هذه الدخل و تتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار.

وقد يعود ذلك إلى مقدرة الاتحادات العمالية على رفع معدلات الأجور بنسبة قريبة من معدل ارتفاع الأسعار و بشكل سريع يتلو ارتفاع الأسعار مباشرة، مما يجعل أصحاب الأجور أقل تعرضا لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم، لكن يلاحظ في الدول الصناعية الرأسمالية أن الأجور لا ترتفع بنفس السرعة التي ترتفع بها الأسعار، حيث هناك فترة من الزمن بين الارتفاع في الأسعار والزيادة في الأجور النقدية نتيجة مطالبة الاتحادات العمالية.

• **أصحاب المشروعات :** إن الدخل الحقيقية لهذه الفئة تزايد عادة بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، وبما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار، وإنما بعد انقضاء فترة من الزمن، لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر و بشكل أسرع من زيادة النفقات.

إضافة إلى اختلاف أصحاب الدخل، فإن ارتفاع الأسعار لا يحصل في جميع السلع والخدمات في وقت واحد و بنسبة واحدة، وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في المجتمع لأن ارتفاع أسعار بعض السلع بنسبة أكبر من ارتفاع أسعار السلع الأخرى، سيؤدي إلى تحقيق المشروعات التي تنتج السلع الأولى لأرباح إضافية.

الفرع الثاني: أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة.

في أوقات التضخم يستفاد المدينون (المقترضون) على حساب الدائنين (المقرضون) حيث يستفاد المدينون من التضخم نتيجة لحصولهم على الأموال في الوقت الذي كانت القوة الشرائية للنقود مرتفعة، وعند تسديدهم لها في أوقات تنسم بتدهور ملحوظ في قيمتها، وهذا يعني تحويل القوة الشرائية من الدائن إلى المدين².

¹ - انظر في ذلك :

- مروان عطون، مرجع سابق، ص190.

² - Karl E.case, Rayc.fair, Principles of Macroeconomics, Fourth édition, Prenticf Hall, 1996, P181.

فالمبلغ الذي حصل عليه المدينون اليوم، عند حدوث تضخم متسارع، يفقد نسبة كبيرة من قوته الشرائية في المستقبل أو عند سداده، فالتضخم يعمل على تقليل التزاماتهم المالية، ويحصل مثل هذا الوضع عندما يكون سعر الفائدة ثابتاً.

ولكي يتمكن الدائنون من مواجهة الانخفاض في القوة الشرائية للمبالغ التي يقرضونها فإنهم يطلبون أسعاراً عالية للفائدة قد تعوض بل وتزيد عما قد يلحق بهم من أضرار مالية¹. كما هناك وسيلة لحماية الأصول من التضخم وهي ربط القروض بالرقم القياسي للأسعار، وهذه الوسيلة منتشرة في الدول التي يكون فيها التضخم مرضاً متوطناً كالبرازيل والأرجنتين.

المطلب الثاني: أثر التضخم على هيكل الإنتاج.

إن ما يترتب على التضخم من ارتفاع في مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، سوف يؤدي إلى انجذاب رؤوس الأموال والعمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، مما يترتب عليه عجز في الطاقة الإنتاجية لبعض القطاعات الصناعية الإنتاجية، والتي سوف تعمل بمعدلات تشغيل متواضعة، في حين أن القطاعات الصناعية الاستهلاكية و قطاعات الخدمات سوف تعاني من الطاقة الزائدة، وكون القطاعات الصناعية في الإنتاج الحديث هي قطاعات متشابكة و مترابطة ويعتمد بعضها على البعض الآخر، فسوف تحدث مراكز اختناق في الجهاز الإنتاجي تنعكس على كافة القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى ببطء معدلات النمو الاقتصادي.

كما أن التضخم يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة حيث يجد الأفراد أن الاستثمار في أصول أخرى كالذهب والعقارات والتحف الفنية تحقق أرباحاً أفضل من الاستثمار في النشاطات الاقتصادية، كما يعمل التضخم في الحد من رغبة رجال الأعمال في الاستثمار طويل الأجل بسبب صعوبة التنبؤ بما سوف تكون عليه الأسعار في المستقبل.

المطلب الثالث: أثر التضخم على الاستهلاك والادخار والاستثمار.

يؤدي التضخم إلى زيادة ما يخصص من الدخل الفردي ومن الدخل الإجمالي لأغراض الاستهلاك، لأن الحفاظ على مستوى مقبول من استهلاك الفرد يتطلب إنفاقاً أكبر على الاستهلاك. وينخفض نتيجة لذلك ما تم تخصيصه من الدخل الفردي لأغراض الادخار، ومن ثم انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وفي المقابل نجد أنه يؤدي إلى زيادة الادخار، والاستثمار العيني نظراً لأن ما تم استخدامه في الإنتاج العيني لأغراض الاستهلاك،

¹ - مروان عطون، مرجع سابق، ص 193.

ينخفض بارتفاع الأسعار الذي يقلل القدرة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وبذلك يتاح قدر أكبر من الناتج العيني بشكل مدخرات أي سلع وخدمات لم تستخدم لأغراض الاستهلاك ويتم استخدامها لأغراض الاستثمار، وبذلك ترتفع نسبة ومقدار الادخار والاستثمار العيني، وهو ما يطلق عليه الادخار الإجباري، والذي يمكن أن يعتبر أثرا إيجابيا للتضخم من زاوية أنه يتيح الإمكانية بدرجة أكبر لزيادة النمو بزيادة الادخار والاستثمار هذا¹.

وقد رأت اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة لدول أمريكا اللاتينية، أن التضخم المعتدل وسيلة لدفع عجلات التنمية، حيث يجبر حاملي الأرصدة النقدية على الادخار وتحويل هذه المدخرات للحكومة التي تقوم بتحويلها إلى موارد للاستثمار. وبناءا عليه صرفت جهود كبيرة للبحث عما يسمى بمعدل التضخم الأمثل للمجتمعات النامية، وهو المعدل الذي يعظم المتحصلات الضريبية، بما في ذلك الضرائب التقليدية والضرائب التضخمية معا. ومن الواضح أن تنفيذ إستراتيجية الادخار الإجباري هذه ستقلل من الاستثمار الخاص، لأن بعض الضرائب التضخمية ستأتي من الأرصدة النقدية التي كان من الممكن استخدامها لتمويل الاستثمار في القطاع الخاص.

و لم يكن مبدأ الادخار الإجباري بالحجة الوحيدة التي استخدمت للدفاع عن التضخم المتعمد، إذ ظل الاقتصاديون لحوالي 50 سنة يقولون أن بإمكان التضخم حتى في الدول المتقدمة أن يعمل كمحفز للمنشآت الخاصة، كما نظر للتضخم على أنه يساعد في سحب العمال و رأس المال من القطاعات المتراجعة أو الخاملة إلى القطاعات النشطة، وإذا صح هذا على الدول المتقدمة، فإن الحجة تنطبق أيضا على الدول النامية حيث توجد عدم المرونة والاختناقات و عدم انتقال الموارد التي من المحتمل أن تكون قد انحصرت في استعمالات منخفضة الإنتاجية، فإمكان التضخم حينئذ المساعدة في زيادة سرعة إعادة توزيع العمال و رأس المال من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة ذات الإمكانيات التنموية الهائلة، لذلك لم ينظر للتضخم المعتدل على أنه حتمي وإن كان مرغوبا فيه. تميل الاستثمارات ذات العمر الطويل لأن تكون أكثر مخاطرة من مشاريع الأجل القصير، لذلك يميل التضخم إلى تخفيض استثمارات القطاع الخاص في المشاريع ذات الأفق الزمني الطويل، والتي من المحتمل أن تدر عائدا كبيرا معبرا عنه في نمو الدخل بالنسبة للمجتمع ككل².

المطلب الرابع: اثر التضخم على سعر الفائدة.

أن وجود التضخم يعني انخفاض القيمة الحقيقية لسعر الفائدة عن القيمة الاسمية له، وارتفاع معدل التضخم قد يؤدي إلى أن تصل هذه القيمة الحقيقية للصفر أو أن تصبح سالبة. وكان التضخم

¹ - فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 319.

² - انظر في ذلك :

- مالكولم جبلز (وأخرون)، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995، ص ص 548 - 553.

يأتي ليكافئ المدين ويعاقب الدائن، وفيما يلي أهم النماذج التي تناولت اثر التضخم على سعر الفائدة.

الفرع الأول: نموذج آرفنج فيشر (Fischer Irving).

يعد فيشر من ابرز الاقتصاديين الذين قاموا بتحليل علاقة الارتباط بين التضخم وسعر الفائدة؛ حيث أوضح أنه في المدى القصير عندما ترتفع الأسعار وتزداد أرباح رجال الأعمال فإنهم يتجهون إلى الاقتراض من البنوك، ويزداد على ذلك زيادة في المعروض النقدي، ويحدث المزيد من الارتفاع في الأسعار، وبالتالي المزيد من الاقتراض، وعندئذ تتجه اسعار الفائدة للارتفاع.

ويرى فيشر أن سعر الفائدة الحقيقي المتوقع (r^e)، يتطابق مع سعر الفائدة الاسمي (i)، مطروحا منه معدل التضخم المتوقع (π^e)، فيما سمي بمتطابقة فيشر التي تأخذ الشكل التالي¹:

$$r^e = i - \pi^e$$

ومن الواضح أن قرارات الاستثمار والادخار تبنى على أساس معدل الفائدة الحقيقي وليس معدل الفائدة الاسمي. فلو افترضنا أن معدل الفائدة الاسمي كان أقل من معدل التضخم فإن معدل الفائدة الحقيقي سيكون سالبا، هذا يعني أن من يقترض المال بذلك المعدل الاسمي للفائدة لا يستفيد شيئا عمليا. فالفائدة التي يحصل عليها ستكون أقل من انخفاض القوة الشرائية للنقود المقرضة. لهذا فإن معدل الفائدة الاسمي يجب ألا يقل عن المعدل المتوقع للتضخم².

وفي الأجل الطويل رجح فيشر أن معدل التضخم المتوقع (π^e) يتساوى مع معدل التضخم الفعلي (π)، ويصبح سعر الفائدة الحقيقي المتوقع (r^e) عندئذ ثابتا، وتصوره أنه ذلك السعر الذي يتحقق عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل ورمز له بالرمز (r^*). وتوصل فيشر إلى أن أي تغيير في معدل التضخم سوف يؤدي في المدى الطويل إلى تغيير مساو له في سعر الفائدة الاسمي. هو ما يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية³:

$$i = r^* - \pi$$

$$r^e = i - \pi^e \quad \text{فإن:} \quad r^e = r^*$$

ومن القبول وجود علاقة طردية تربط بين سعر الفائدة والتضخم، إلا أن فيشر لم يفسر الشق الآخر من العلاقة التبادلية وهو الأثر الطردي لسعر الفائدة على التضخم. بالإضافة إلى عدم واقعية حالة التشغيل الكامل التي افترضها، فليس من المؤكد أن تتساوى الزيادة في معدل التضخم مع الزيادة في سعر الفائدة (الاسمي).

¹ -Rudiger Dornbusch and Stanly Fisher, Op.Cit., P492 .

² - أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص 315.

³ -Rudiger Dornbusch and Stanly Fisher, Op.Cit., P492 .

الفرع الثاني: نموذج ديفيد رومر (David Romer) في سعر الفائدة والتضخم¹.

تناول ديفيد رومر (David.Romer,1996) أثر التضخم على سعر الفائدة في الأجل الطويل بافتراض مرونة الأسعار، مستخدماً متطابقة فيشر ووصل إلى نفس نتيجته، وذلك من خلال تحليل اثر زيادة كمية النقود المعروضة على كل من التضخم وسعر الفائدة الاسمي (حيث افترض أن معدل التضخم المتوقع يساوي معدل التضخم الفعلي).

استهل رومر تحليله بشرط التوازن في سوق النقود في الأجل الطويل، من خلال المعادلة التالية :

$$\frac{M}{P} = L(i, Y) \dots \dots \dots (1)$$

حيث: (M): هي حجم المعروض من النقود، و (P) هي مستوى الأسعار، و (i) هو سعر الفائدة الاسمي، و (Y) هو الدخل (أو الناتج) الحقيقي. ومن ثم تكون $\frac{M}{P}$ هي القيمة الحقيقية للكتلة النقدية، ويكون $L(i, Y)$ ، هو حجم الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، وبالتالي فإن مستوى الأسعار (P)

$$P = \frac{M}{L(i, Y)} \dots \dots \dots (2) \quad \text{يكون :}$$

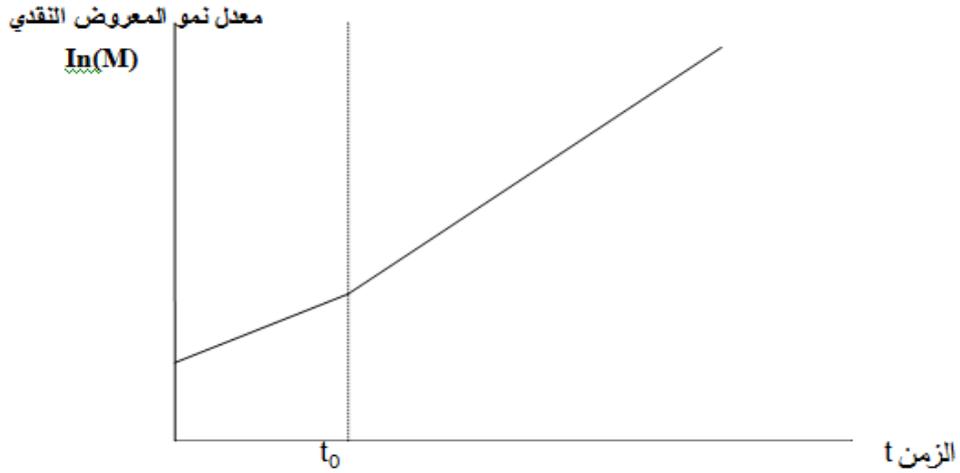
واستناداً إلى متطابقة فيشر، فإنه يمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة كالتالي:

$$P = \frac{M}{L(r, \pi, y)} \dots \dots \dots (3)$$

وللتبسيط افترض رومر أن قيمة الناتج الحقيقي (Y) ثابتة وطبقاً لفischer فإن سعر الفائدة الحقيقي (r) ثابت أيضاً، وأن كلا من عرض النقود (M) ومستوى الأسعار (P) ينموان معا بمعدل ثابت أي أن $\frac{M}{P}$ ثابتة. ويوضح الشكل التالي زيادة معدل نمو المعروض النقدي $\ln(M)$ لمرة واحدة فقط عند نقطة زمنية t_0 حيث تم تمثيل معدل نمو عرض النقود بخط مستقيم منكسر عند نقطة التغير المذكورة، لافتراض رومر ثبات معدل هذا النمو قبلها وبعدها.

¹ - David Romer, Advanced Macroeconomics , 4th Edition, McGraw-Hill Education, New York, 2012 ,PP514-519.

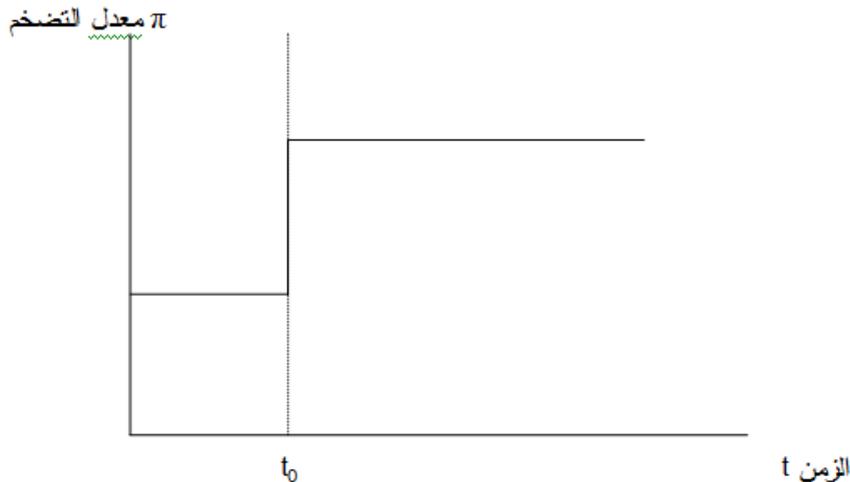
الشكل رقم (3-1): زيادة معدل نمو المعروض النقدي في نموذج ديفيد رومر



Source: -David Romer, *Advanced Macroeconomics* , 4th Edition, McGraw-Hill Education, New York, 2012 ,P517.

ومن المعادلة رقم (3) يتضح أن زيادة معدل نمو العروض النقدي (M) تقابله طرديا وبنفس الحجم زيادة معدل التضخم (π)، وذلك لافتراض ثبات كل من الدخل الحقيقي (Y) وسعر الفائدة الحقيقي (r)، وتغير مستوى الأسعار (P) طرديا مع تغير معدل نمو المعروض النقدي (M)، وهو ما يمكن التعبير عنه في الشكل رقم (3-2). وثبات معدل التضخم هو افتراض نظري في نموذج رومر وهو السبب في ظهور معدل التضخم كخط مستقيم قبل وبعد ارتفاعه.

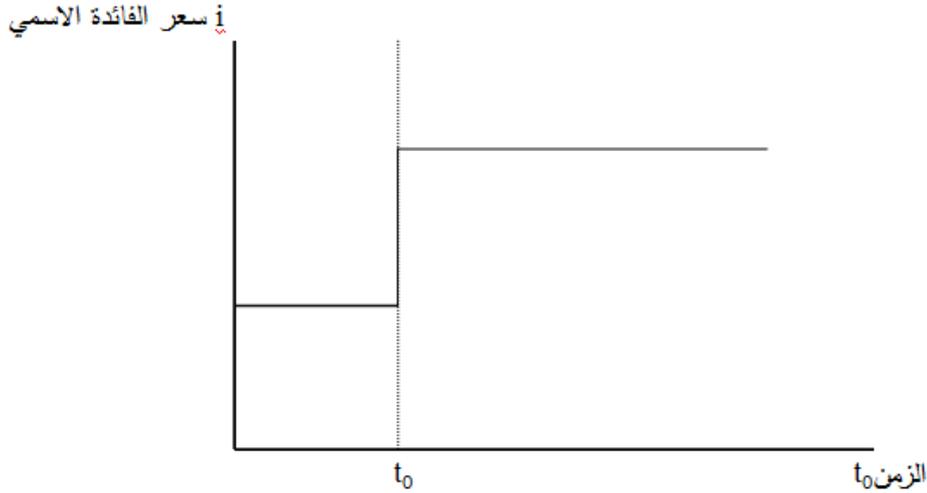
الشكل رقم (3-2) : ارتفاع معدل التضخم في نموذج ديفيد رومر



Source: -David Romer, *Advanced Macroeconomics* , 4th Edition, McGraw-Hill Education, New York, 2012 ,P517.

ومن المعادلة رقم (2) وفي ظل الفروض السابق ذكرها، فإن زيادة معدل نمو المعروض النقدي ستؤدي إلى زيادة مماثلة في سعر الفائدة الاسمي وهو ما يمكن التعبير عنه في الشكل رقم (3-3). وثبات سعر الفائدة الاسمي هو افتراض نظري أيضا (ناتج عن افتراض ثبات معدل التضخم)، وهو السبب في ظهوره كخط مستقيم.

الشكل رقم (3-3) : زيادة سعر الفائدة الاسمي في نموذج ديفيد رومر



Source: -David Romer, *Advanced Macroeconomics* , 4th Edition, McGraw-Hill Education, New York, 2012 ,P517.

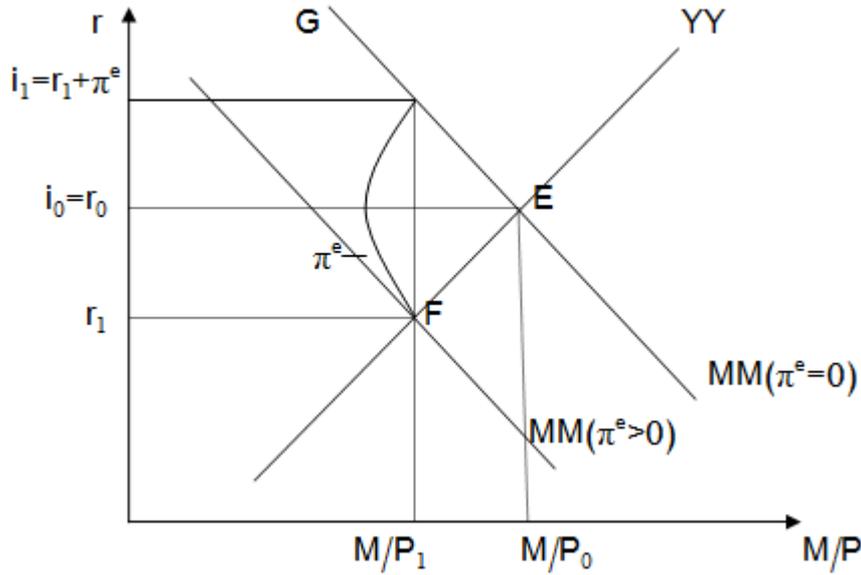
انتهى رومر إذن إلى نفس النتيجة التي كان قد توصل إليها فيشر، من حيث أن زيادة معدل التضخم تؤدي إلى زيادة مماثلة لها في سعر الفائدة الاسمي، إلا أنه تناول ذلك الأثر من خلال معدل نمو عرض النقود وأثره على كل من التضخم وسعر الفائدة الاسمي.

كما أنه لم يتناول الشق الآخر من العلاقة التبادلية وافتراض تساوي معدل التضخم الفعلي مع المتوقع، وتساوي زيادة معدل التضخم مع زيادة سعر الفائدة، وهو أمر غير مؤكد في الواقع العملي.

الفرع الثالث: نموذج روبرت ماندل (Robert Mundell) في التضخم وسعر الفائدة:

اتفق ماندل مع فيشر في أن سعر الفائدة الحقيقي هو الفرق بين معدل التضخم المتوقع وسعر الفائدة الاسمي. إلا أنه توصل إلى نتيجة مختلفة عن نتيجة فيشر القائلة بأن تغير معدل التضخم يؤدي إلى تغير مساو له في سعر الفائدة الاسمي، وكان ذلك من خلال نموذج لتحليل أثر تغير معدل التضخم المتوقع على سعر الفائدة (على السندات)، كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (3-4): نموذج روبرت ماندل في التضخم وسعر الفائدة



Source: -Edmund Phelps, Inflation and Phillips Curve.

<http://www.newschool.edu/nssr/het/essays/keynes/inflation.htm.P7>.

في الشكل أعلاه، يمثل المنحنى (YY) حالة التوازن في سوق السلع والخدمات، عند مستوى معين من الناتج. أما المنحنى $MM(\pi^e=0)$ ، فيمثل التوازن في سوق النقود عندما يكون التضخم المتوقع مساوياً للصفر، ويمثل المنحنى $MM(\pi^e>0)$ ، التوازن في سوق النقود عندما يكون معدل التضخم المتوقع أكبر من الصفر، كما يتضح من الشكل أن التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد يتحقق عند النقطة (E)، وعندئذ تكون كمية النقود التوازنية هي (M/P_0) ، ويتساوى عندها سعر الفائدة الاسمي على السندات (i_0) مع سعر الفائدة الحقيقي عليها (r_0) .

ولكن إذا حدث ارتفاع في معدل التضخم المتوقع، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود، ومن ثم ينتقل منحنى توازن سوق النقود إلى أسفل ليصبح $MM(\pi^e>0)$. ويتحدد عندئذ سعر الفائدة الحقيقي التوازني الجديد (r_1) عند النقطة (F)، التي يتقاطع عندها منحنى توازن سوق السلع والخدمات (YY) مع منحنى توازن سوق النقود الجديد $MM(\pi^e>0)$ ، والمسافة بين منحنى التوازن في سوق النقود الأول والثاني تقيس مقدار الزيادة في التضخم المتوقعة (π^e) ، ويتحدد سعر الفائدة الاسمي الجديد (i_1) عند النقطة (G)، ومن الواضح أن ارتفاع معدل التضخم المتوقع (π^e) قد أدى إلى زيادة سعر الفائدة الاسمي من (i_0) إلى (i_1) . ولكن نلاحظ أن هذه الزيادة أقل من تلك الزيادة في معدل التضخم المتوقع أي أن سعر الفائدة الحقيقي انخفض (على خلاف فرضية فيشر) بقدر أقل من ارتفاع معدل التضخم المتوقع.

وقد قام روبرت ماندل بتفسير ذلك على أن ارتفاع معدل التضخم المتوقع، يؤدي إلى تخلص الأفراد مما بحوزتهم من النقود و زيادة إقبالهم على شراء السندات، تلك الزيادة في الطلب تؤدي إلى ارتفاع اسعار السندات، والتي تؤدي بدورها إلى انخفاض معدل العائد الحقيقي عليها. وذلك ما لم يتضمنه تحليل فيشر.

وينطوي نموذج ماندل على نقطتين مهمتين هما :

- اقتصار نظرة ماندل إلى العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم على زاوية واحدة والتي يمارس فيها التضخم أثره على سعر الفائدة وإهمال الزاوية العكسية التي يمارس فيها سعر الفائدة أثره على التضخم.
- توصل ماندل إلى أن الزيادة في معدل التضخم تولد مقدارا أقل منها بالزيادة في اسعار الفائدة. وبناءا عليه إذا أخذنا في الحسبان أثر سعر الفائدة على التضخم، فإنه بمقدورنا القول بأن التغيير في سعر الفائدة يكون مصحوبا بتغيير اكبر في معدل التضخم.

المطلب الخامس: أثر التضخم على ميزان المدفوعات.

يؤدي التضخم في كثير من الأحوال إلى اختلال ميزان المدفوعات ، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، مما يقلل من تنافسيتها في الأسواق الخارجية، فيتراجع حجم صادراتها، كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محليا، التي ارتفعت أسعارها إلى زيادة حجم الطلب على الاستيراد. مما يؤدي إلى اختلال بالميزان التجاري (الفرق بين الصادرات و الواردات).

فالزيادة التضخمية في الإنفاق الوطني و بالتالي الدخل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا. بل المستوردة أيضا، فإذا كان الاستيراد غير مقيد بإجراءات حكومية، سوف يزيد حجمه وترتفع مدفوعاته ويضغط على امتصاص موارد الدولة من النقد الأجنبي. ويزداد تأثير ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع إجراءات، تحاول من خلالها منع تسرب المزيد من القوة الشرائية، وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الزيادة في الاستيراد فيعود فائض القوة الشرائية إلى السوق المحلية، مما يزيد الطلب على السلع المنتجة محليا، ولا سيما تلك السلع البديلة للواردات، فتحدث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية، ومن زاوية أخرى يضعف التضخم مقدرة الدولة على التصدير لأنه سوف يخفض من حجم السلع القابلة للتصدير لتوجيه جزء منها إلى السوق المحلية¹.

¹ - عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 203.

كما أن تأثير التضخم على الميزان يكون أكثر وضوحاً إذا كان قطاع التجارة الخارجية يسهم بنسبة كبيرة في الدخل، وإذا كان العجز الجاري بميزان المدفوعات يمكنه امتصاص جزءاً من فائض الطلب ويحد من ثم من سرعة اندفاع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، فإن قدرة هذا العجز على امتصاص هذا الفائض تتوقف على إمكانية الاقتصاد الوطني من تدبير تمويل العجز بميزان المعاملات الجارية لميزان المدفوعات.

ويعتبر فائض الطلب الكلي هو انعكاس مباشر لفجوة الموارد المحلية (أي الفجوة بين الاستثمار والادخار المحلي)، حيث لا بد أن تتساوى هذه الفجوة مع فجوة التجارة الخارجية في فترة ماضية ولا بد أن تتسع الفجوة الأصغر لتتساوى مع الفجوة الأكبر إذا كان المجتمع يصر على تحقيق معدل النمو الذي يرغب فيه ويمكن بيان ذلك عن طريق المعادلة التالية :

$$Y = C + I + X - M \dots\dots\dots(1)$$

حيث تمثل كل من Y, C, I, X, M الدخل الكلي، الاستهلاك الكلي، الاستثمار، الصادرات والواردات على الترتيب. وبإعادة ترتيب المعادلة رقم (1) فإن:

$$Y - C - I = X - M \dots\dots\dots(2)$$

والتي يمكن كتابتها على النحو الآتي:

$$I - S = M - X \dots\dots\dots(3)$$

حيث S يمثل الادخار المحلي، وتعني المعادلة (3) أن زيادة الاستثمار المحلي عن الادخار المحلي يتم تدبير هذه الزيادة عن طريق إحداث زيادة الواردات، أي أن الاقتصاد الوطني يستطيع أن ينفق أكثر مما ينتج إذا كان من الممكن له أن يستورد أكثر مما يصدر. وتتوقف قدرة الدولة على إمكانية الاستيراد أكثر من التصدير إذا كان بإمكان الدولة تدبير تمويل العجز في الميزان التجاري وذلك عن طريق:

- استخدام احتياطياته النقدية الخارجية من الذهب والعملات الأجنبية؛
- المعونات والهبات والمساعدات المقدمة له من العالم الخارجي؛
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار الداخلي؛
- الاقتراض من الأسواق، أو من المنظمات الاقتصادية الدولية؛

أو من الممكن أيضاً أن تلجأ الدولة إلى إتباع تغييرات في سياستها الداخلية مثل سياسات الأجور، الأسعار والسياسات الخاصة بالواردات وتشجيع الصادرات، أو قد تلجأ الدولة لإحداث تخفيض في عملتها الخارجية لتشجيع الصادرات وتخفيض الواردات¹.

¹ رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، مرجع سابق، ص ص 491-492.

الفرع الأول: اثر التضخم على الواردات.

يؤثر التضخم على الواردات تأثيرا سلبيا، حيث تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعرية نسبية عن المنتجات المحلية نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية بالداخل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة لانخفاض سعرها، ويزداد الأمر تعقيدا إذا كانت هذه الواردات تتمتع بجودة أكثر من السلع المحلية المماثلة لها، وكما أن أثر التضخم على الواردات يظهر أيضا في حالة :

- ارتفاع المرونة السعرية للطلب على الواردات؛
- عدم وجود رقابة حكومية على الاستيراد؛
- تحديد سعر الصرف بشكل مبالغ فيه؛

الفرع الثاني: اثر التضخم على الصادرات.

ينتج عن التضخم أيضا آثار سلبية على القطاعات المصدرة عن طريق زيادة التكاليف في هذه القطاعات، مما يضعف القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية وخصوصا إذا كانت الدولة لا تتمتع بموقف احتكاري في السوق العالمية، حيث لا يمكن لهذه الدولة نقل عبء هذه الزيادة إلى المستهلك في الأسواق الخارجية، ففي هذه الحالة فإن منتجي ومصدري هذه الدولة لا يحققون من صادراتهم الأرباح المطلوبة والمرغوب فيها، مما يدفع الدولة إلى التدخل عن طريق منح إعانات لهم. ويزداد الأمر سوءا إذا كانت صادرات هذه الدولة لا تتمتع باستقرار في أسعارها كما أن زيادة الدخل التي تحقق لبعض الفئات الاجتماعية نتيجة التضخم وتوجه للطلب على السلع المحلية القابلة للتصدير، قد يؤثر على حجم السلع المصدرة.

فضلا عن ذلك فإن هيكل الإنتاج قد يؤثر أيضا على عملية نقل عبء التكاليف للخارج، وذلك في حالة ما إذا كانت الدولة تواجه منافسة من دول أخرى تشاركها في تصدير نفس السلع التي تصدرها هذه الدولة، ولا يؤثر ارتفاع اسعار الصادرات في السوق العالمية إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج في القطاعات المصدرة وبذلك تضيع الميزة من ارتفاع اسعار الصادرات. ويتأثر القطاع الصناعي بتضخم النفقة وذلك عن طريق: ارتفاع الأجور، ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج المحلية والوسيطة والاستثمارية المستوردة.

ومن ثم فقد ترتفع الأسعار بشكل كبير وذلك في حالة ما إذا كانت هذه المستلزمات المستوردة تمثل نسبة كبيرة من الإنتاج، وكانت هناك صعوبات في استيرادها مع ارتفاع في أسعارها العالمية الأمر الذي قد ينجم عنه ارتفاع في تكاليف إنتاج هذه القطاعات، وظهور الاختناقات والطاقات العاطلة، مما ينعكس في النهاية على زيادة في تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي ارتفاع سعرها¹.

¹ - المرجع السابق، ص ص 498 - 507.

وبذلك يساعد التضخم على حدوث تدهور في كمية الصادرات من ناحية وزيادات الواردات من ناحية أخرى وهروب رؤوس الأموال الوطنية، مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، والذي بدوره قد يضيف ضغوطاً أخرى إلى الضغوط التضخمية الموجودة في الاقتصاد. فإذا لجأت الدولة على سبيل المثال، إلى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد فإنها تؤدي إلى أنه بدلاً من تسرب القوة الشرائية الفائضة إلى العالم الخارجي، يكون من نتيجته توجيه هذه القوة الشرائية الفائضة إلى الأسواق المحلية الأمر الذي يساهم في زيادة حدة الضغوط التضخمية الموجودة به. ويؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات أيضاً إلى صعوبات في سعر الصرف الأجنبي ويجعل الاقتراض الخارجي، أكثر صعوبة وللتغلب على العجز في ميزان المدفوعات قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية. كما تؤدي أيضاً زيادة حدة الضغوط التضخمية إلى وقوع الاقتصاد في نوع آخر من التضخم وهو التضخم المستورد الذي يمكن أن يتسلل داخل الاقتصاد من خلال قنوات عديدة منها : ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد، طبيعة هيكل الواردات¹.

المطلب السادس: أثر التضخم على سعر الصرف

الفرع الأول: تباين معدلات التضخم و سعر الصرف.

يؤثر معدل التضخم مباشرة على الصرف بشكل نسبي، فإذا كانت نسبة التضخم في الداخل تزيد من نسبة التضخم العالمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تدريجياً بنسبة الفرق بين التضخم العالمي والتضخم المحلي عن طريق زيادة العجز في ميزان المدفوعات المترتب على الهبوط النسبي في أسعار المستوردات أو الارتفاع الاسمي للقوة الشرائية للعملة الوطنية. إن درجة التشابه في نسب التضخم تعتبر من العوامل المهمة في التأثير على اختيار نظام الصرف، فالدولة التي تختلف نسب التضخم فيما بينها ذات التضخم المرتفع - ستتنبى أسعار الصرف المرنة (تعويم سعر صرف عملاتها)، بينما الدول التي تتشابه نسبة التضخم فيها ذات التضخم المنخفض - ستلجأ إلى تثبيت أسعار الصرف فيما بينها، لذلك تلعب نسب التضخم في دول الشركاء التجاريين الرئيسيين دوراً كبيراً في اختيار نظام السعر في الدول المعنية، فالدولة النامية التي ترغب بتحقيق معدلات تضخم منخفضة تلجأ إلى تثبيت سعر صرف عملتها مع دول فيها معدلات تضخم منخفضة، حيث أن أسعار الصرف الثابتة تساعد في انضباط السياسة المالية²، فالسلطات النقدية في أي دولة تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، عليها أن تختار سعر صرف ثابت من أجل

¹ - أكثر تفصيلاً في الفصل الثاني المبحث الرابع.

² - H. Robert Heller, Choosing and Exchange Rate, Finance & Development Vol.14, No.2, Paris, June 1977, PP 23-24 .

المحافظة على استقرار العملة¹. ويتبين أنه عندما يكون معدل التضخم المحلي شديد الارتفاع، يمكن لسعر الصرف أن يساعد في توفير المصدقية لبرنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إتاحة أداة اسمية تتسم بالوضوح والشفافية، ويفضل أيضا استخدام أداة لتثبيت سعر الصرف، نظرا لعدم استقرار الطلب على النقود في ظل الانخفاض الشديد في معدل التضخم، الأمر الذي يتناقض مع الرأي التقليدي بأنه كلما قل تباعد معدل التضخم في إحدى الدول عن مثلتها لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين، كلما كان من الأفضل استخدام سعر صرف ثابت، وفي بعض الحالات يمكن لسعر الصرف الثابت أن يعمل على انضباط سياسات الدولة المعنية وخاصة السياسات المالية العامة. ينطبق هذا على وجه الخصوص على الدول النامية التي لا تملك نفس قدرة الاقتصاديات المتقدمة على الفصل بين السياسات المالية والسياسات النقدية، إذ أن سعر الصرف الثابت يؤدي إلى تقييد استخدام السلطات لضريبة التضخم كمصدر للإيرادات، وميزة هذا الإجراء هي أنه إذا كان الالتزام بعدم استخدام ضريبة التضخم ناتج عن تطبيق سعر صرف ثابت جامد يتمتع بالمصدقية. فإنه يتيح للسلطات بالتالي إبقاء توقعات القطاع الخاص فيما يتعلق بالتضخم ضمن حدود منخفضة وعلى النقيض من ذلك، يتيح سعر الصرف المرن للسلطات مجالا واسعا لتحقيق إيرادات من خلال ضريبة التضخم غير المنظورة لإصدار العملة، ولكن على حساب عدم وجود التزام مسبق فيما يتعلق بالتضخم في المستقبل.

وفي الدول النامية، نجد أن الصدمات العديدة من التضخم المرتفع وما ينجم عنه من انخفاض في القيم الاسمية للعملات، تعزي بصورة عامة إلى انتهاج مزيج من السياسة المالية التوسعية والسياسية النقدية غير المتشددة، فبرامج التثبيت الاقتصادي القائمة على سعر الصرف، التي اتبعت في دول نامية عديدة مثل تشيلي والمكسيك في أواخر السبعينات والثمانينات والأرجنتين في التسعينات، تتصف بارتفاع القيمة الحقيقية لأسعار الصرف، غير أن هذا الانتظام العملي لا يبدو معبرا عن أية علاقة سببية لأن ارتفاع القيمة الحقيقية للعملات قد ينجم عن جمود التضخم، إذا كان سعر الصرف الاسمي مربوطا بعملة واحدة أخرى.

وهناك دراسة عن التضخم في مجموعة كبيرة من الدول الصناعية والنامية خلال الفترة (1960-1990)، تبين أن الدول التي انتهجت شكلا من أشكال سعر الصرف الثابت قد شهدت بصفة عامة تضخما أدنى مستوى واقل تغيرا من الدول ذات ترتيبات أسعار الصرف المرنة. ومع ذلك ظهر أداء التضخم بشكل أفضل في الدول التي قامت بإجراء تعديلات على ربط سعر صرف عملتها والتي لم تقم بذلك على الإطلاق. أما الدول التي قامت مرارا وتكرارا بتغيير سعر الصرف الرسمي، فلم

¹ - Jurgen.agen & Jizhong Zhou, The Choice of Exchange rate Regimes An Empirical Analysis for Transition Economics of Transition, Centre of European Integration Studies, University Bonn, vol. 13, No.4, 2005, PP 6-14 .

تستفد من ربط عملتها فيما يتعلق بمكافحة التضخم، بل أنها شهدت معدلات تضخم أعلى وأكثر تقلباً من الدول التي تمتعت بأسعار صرف معومة بحرية.

الفرع الثاني: الحلقة المفرغة التضخم وسعر الصرف.

ركزت نظرية الحلقة المفرغة على الترابط الوثيق بين أسعار الصرف وعرض النقود والتضخم. وملخص هذه النظرية أن التغيرات في أسعار الصرف أو عرض النقود تؤثر بصورة مباشرة في معدل التضخم، كما يؤثر التضخم في أسعار صرف العملة المحلية وعرض النقود الحقيقي والفرضية التي تركز عليها النظرية هي مرونة الأسعار الداخلية في الأجل القريب والبعيد، مما يسمح بتحريك معدل التضخم نتيجة لأي تغير في أسعار الصرف أو عرض النقود، كما يعتقد مؤيدو هذه النظرية أن هذه العلاقة تتسم بدرجات من التشابك والتعقيد بحيث لا يمكن الجزم عن معرفة المتغير الرئيس الذي يحكم هذه العلاقة، وبكلام آخر فإن نظرية الحلقة المفرغة سلمت بعجزها عن كشف المتغير الرئيس الذي يؤثر ببقية المتغيرات¹. لقد نوقشت هذه النظرية بتركيز من اقتصاديين كثر أبرزهم دورنبش (Dornbusch, 1984)، الذي أكد في أنموذجه النقدي ذي الأسعار الجامدة على الأخطاء التي وقع بها العديد من الاقتصاديين الذين سبقوه بافتراضهم مرونة الأسعار بالمدى القريب والبعيد، وقد شدد على أن الأسعار مرنة بالأمد البعيد فقط ومن المرجح جمودها في المدى القريب، إن أفكار دورنبش (Dornbusch) تعد اللبنة الأساسية للجدال الذي أثير في الثمانينات والتسعينات حول فرضية مرونة الأسعار والعلاقة المباشرة بين أسعار الصرف وعرض النقود والتضخم، ومعظم هؤلاء توصلوا في دراساتهم التجريبية إلى أن هذه العلاقة هي غير مستقرة، وأن التأثير المباشر الذي تدعيه نظرية الحلقة المفرغة هو افتراض غير منطقي، وقد وجه هؤلاء نقداً لاذعاً لهذه النظرية، حول فكرة مرونة الأسعار التي اعتقدوا بأنها لا تتسجم والواقع، فجمود الأسعار هي حال مسلم بها في المدى القريب على أقل تقدير، لذا فإن تحليل هذه النظرية للعلاقة بين أسعار الصرف وعرض النقود والتضخم ينسجم والمدى البعيد وليس القريب والبعيد كما أدعت.

لقد شغلت مشكلة التضخم جدلاً واسعاً حول اختيار نظام سعر الصرف الذي يكفل الحفاظ على معدلات التضخم منخفضة، فمؤيدو نظام أسعار الصرف الثابت أكدوا بأن تبني هذا النظام يسهم بالتخلص وبشكل نهائي من مشكلة التضخم عن طريق تقييد السياسة النقدية بنظام أسعار الصرف الثابتة يحتم السيطرة النقدية، وهذا يجبر واضعي السياسة النقدية على الإيفاء بوعودهم من خلال تقديم معدل تضخم منخفض، في حين يرى مؤيدو نظام سعر الصرف المرن أن الأخير يقدم معدلات تضخم تماثل ما يقدمه نظام سعر الصرف الثابت في المدى البعيد، إذ يعتقد (كوبرك، 1996) بأنه في المدى

¹ - Ziya Onis & Suleyman Ozmuur, Exchange Rates, Inflation & Money Supply in Turkey: Testing The Vicoins Circle Hypothesis, Journal of Economics, Vol.32, No.4, Holland, PP 133-145.

البعيد يكون هناك تكيف بين تقلبات أسعار الصرف والتضخم لذلك من المرجح إن تلغى الفوارق بين معدل التضخم في ظل نظم أسعار الصرف المختلفة، يضاف إلى هذا الضغوط التي مارسها صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تتبع نظام أسعار الصرف الثابت، بزيادة مهام السياسة النقدية وعدم اقتصارها على الدفاع عن مثبتات أسعار الصرف، مما قارب كثيرا بين معدل التضخم في ظل نظم أسعار الصرف المختلفة¹.

نستنتج من كل ما سبق أن نظرية الحلقة المفرغة لا وجود لها في الواقع التجريبي، فضلاً عن هذا فإن الربط بين نظام أسعار الصرف ومعدل التضخم أصبح مسألة يحيطها الغموض، وأن فرضية معدل التضخم المنخفض تحت نظام أسعار الصرف الثابت لم تعد تلقى قبولا في ظل بعض الحرية التي أعطيت للسياسة النقدية في هذا النظام.

المطلب السابع: الآثار الاجتماعية للتضخم.

إن التضخم لا تنتهي آثاره في التوزيع غير العادل لدخول و تشويه أنماط الاستثمار وزيادة النزعة الاستهلاكية، بل آثاره تمتد إلى أبعد من ذلك، فهو يعمق درجة التفاوت في توزيع الدخل والثروات ويخلق موجة من التوتر و التذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جو الاستقرار الاجتماعي والسياسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، فنتيجة تدهور القوة الشرائية تترادى قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك أصولا مادية و حقيقية، بينما تتدهور و تنهار قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك مالا و نقدا.

في حالات التضخم يظن أفراد الطبقة المتوسطة أنه ارتفاع محدود ومن الممكن محاصرته بسحب جزء قليل من المدخرات تضاف إلى الدخل من أجل الحفاظ على مستوى المعيشة، ولكن استمرار آلية التضخم يبتلع كل جهود أبناء هذه الطبقة ويسلمها في النهاية إلى مستوى اجتماعي أقل أي أن التضخم يزيد الفقير فقرا .

كما أن التضخم يؤدي إلى ظهور النزاعات بين العمال و أرباب العمل، ويساعد على انتشار ظواهر الرشوة، والفساد الإداري، واستغلال النفوذ، ومخالفة القوانين الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والاستيراد، كما أن التضخم يخلق محيطا غير ملائم للإدارة و رفع كفاءة الأداء وذلك بسبب ما تخلقه ارتفاع الأسعار من تفاوت بين أصحاب الدخل الثابتة (العمال والموظفون) وبقية فئات المجتمع الذي تتصاعد دخولهم مع تصاعد الموجات التضخمية، كما يخلق التضخم شعور عدم رضا العاملين من موقع العمل بسبب عدم التوافق بين الأجور التي يتقاضونها وإنتاجية العمل، وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع حجم الإنتاج و من ثم تراجع معدل نمو الدخل الوطني.

¹ - كويرك، بيترج، أنظمة أسعار الصرف ودورها في مكافحة التضخم، التمويل والتنمية، البنك الدولي، المجلد 33، العدد 1، واشنطن، مارس 1996، ص 32.

المبحث الثالث: السياسات المعالجة للتضخم.

للتضخم آثار عديدة تنعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، التي تؤدي إلى تدهور مستوى معيشة الأفراد، وقد أضحى من الضروري إيجاد بعض الأساليب للحد من شدته ومعالجة أعراضه والتخفيف من آثاره. وفي المطالب التالية سوف نحاول عرض بعض هذه السياسات :

المطلب الأول: السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض¹. ويمكن تعريف السياسة النقدية بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية². وتستخدم السياسة النقدية أدوات مختلفة منها المباشرة وغير المباشرة.

الفرع الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.

إن البنوك التجارية لا يحددها في خلق نقود وودائع سوى إمكانية السيولة، أي أن تتوافر لديها كميات النقود اللازمة من أجل منح القروض، وقد يؤدي ذلك إلى حدوث تقلبات اقتصادية غير محمودة، لذا فإن البنك المركزي يتدخل في الوقت المناسب باستخدام الأدوات المباشرة للسياسة النقدية قصد تنظيم الائتمان، وبما أن قدرة البنوك على منح الائتمان تتوقف على الطلب على القروض من جانب الأفراد و الهيئات المختلفة، وأيضاً على ما تملكه هذه المصارف من ودائع وعلى نسبة الاحتياطي القانوني، ففي جميع دول العالم تسهر السلطات النقدية بواسطة البنك المركزي على احترام عدد من القواعد المحددة قصد تأطير القروض الممنوحة للزبائن.

وتتصف الأدوات المباشرة للسياسة النقدية بسهولة الملاحظة وسرعة التطبيق والتي تتمثل فيما يلي :

أولاً - تأطير القروض :

هو إجراء تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، ومن بين الأشكال التي يتخذها هذا الأسلوب تحديد الهامش المطلوب، وتستخدم لمنع التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات، بحيث يقوم البنك المركزي بتثبيت هامش القروض الموجهة لشراء السندات، وهو عبارة عن نسبة من السند. كما يستخدم هذا الأسلوب لتقييد القروض الموجهة للاستهلاك.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص53.

² - صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص98.

ثانيا - الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وإذا لم يكونوا قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، سيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع، وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.

ثالثا - أسلوب الإقناع الأدبي:

باعتبار البنك المركزي بنك البنوك التجارية، فإن هذا الأسلوب يعني محاولة إعطاء تعليمات وإرشادات من طرف البنك المركزي، بأسلوب أدبي دون اللجوء إلى استعمال إجراء كمي بخصوص منح الائتمان والتوسع فيه من طرف البنوك حسب الاستعمالات المختلفة، ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التعاون والثقة بين البنك المركزي والبنوك الأخرى.

الفرع الثاني: الأدوات غير المباشرة.

هي آليات أخرى يمكن للبنك المركزي تطبيقها بشكل غير مباشر باستخدام تأثيره على ظروف سوق النقد، فيعمل على تحديد حجم النقود الاحتياطية قصد التأثير على مراكز السيولة لدى المصارف، وهو ما يؤدي إلى إجراء تصحيحات في السوق النقدية فيما بين المصارف ومن هذه الأدوات غير المباشرة:

أولا - معدل الاحتياطي القانوني:

يتمثل الاحتياطي القانوني في نسبة من أموال البنوك التجارية تودع في حساب خاص بكل بنك لدى البنك المركزي، ولهذا الاحتياطي أشكالاً عديدة منها احتياطي على الودائع بالعملة المحلية واحتياطي على الودائع بالعملات الأجنبية، وتختلف النسب حسب مستويات هذه الودائع وطبيعة آجاله¹.

فإذا استهدف البنك المركزي الحد من الضغوط التضخمية، فإنه يتجه إلى الحد من الائتمان باستخدام هذه الوسيلة فيرفع نسبة الاحتياطي القانوني، بمعنى زيادة الحد الأدنى للاحتياطي النقدي الذي يتعين على البنك التجاري الاحتفاظ به قانونياً مما يدفع هذا الأخير إلى:

- التشدد في تقديم قروض جديدة؛
- العمل على تصفية بعض القروض القائمة و من ثم يتجه رصيد الائتمان إلى الهبوط أو على الأقل الثبات عند مستوى معين؛

¹ - حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص44.

ثانيا - معدل إعادة الخصم:

هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات الخزينة، مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمون يمثل هذه الأوراق، واستنادا إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على قروض من البنك المركزي. فإذا أراد البنك المركزي تقليل كمية الائتمان فسيقوم برفع معدل إعادة الخصم، وهو ما يوضح إرادته في تقليص الكتلة النقدية وضبط سياسة القروض وبالتالي الحد من التضخم. أما إذا أراد الزيادة في كمية الائتمان فإنه يخفض معدل إعادة الخصم، ليزيد إقبال المصارف على إعادة الخصم فترتفع الإحتياجات النقدية، وتزيد قدرتها على الاقتراض لذلك ينخفض معدل الفائدة فيزيد إقبال المتعاملين الاقتصاديين على الإقراض.

ثالثا - عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بها دخول البنك المركزي في سوق الأوراق المالية ببيع وشراء الأوراق المالية الخاصة و الحكومية، وذلك بهدف التأثير في احتياطات الجهاز المصرفي لغرض التأثير على قدرتها في منح الائتمان، وبالتالي التأثير في كمية عرض النقد بالشكل الذي يلائم نمو النشاط الاقتصادي¹. فعندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم يتدخل في السوق النقدية عارضا أو بائعا للأوراق المالية (كأذون الخزينة)، وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشتري لهذه الأوراق، وبالتالي تنخفض سيولتها، ومقدرتها الإقراضية إذا كان غرض البنك المركزي هو تقييد الائتمان ومحاربة التضخم، وعندما يقوم البنك المركزي بشراء هذه الأصول التي تعرضها البنوك التجارية، فتحصل على مقابلها نقودا مما يرفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الإقراضية إذا كانت رغبة البنك المركزي هي التوسع في الائتمان².

المطلب الثاني: السياسة المالية.

يقصد بالسياسات المالية استخدام عناصر الميزانية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة والمرغوبة، كما أنها تمثل سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام)، بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية

¹ - Alan j. Auer bach and Laurence j. kdifaff, Macroeconomies and Inteagrated Appoac, second édition, the mit press Cambridge, Massachuseits, London, 1998, P39.

² - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 151.

والاجتماعية للدولة¹. ومن أهم أدوات هذه السياسة نذكر :

الفرع الأول: الرقابة الضريبية.

تشكل هذه السياسة دعامة فعالة من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية، والسيطرة على حركات الضغوط التضخمية، ففي حالة التضخم تقتضي هذه السياسة تخفيض الإنفاق العام برفع معدلات الضريبة على الأرباح بهدف تخفيض معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك بهدف تخفيض معدلات الإنفاق الاستهلاكي.

وتلجأ الدولة إلى استخدام الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فالمباشرة تكون من خلال رفع الضرائب على دخول الأفراد وأرباح المؤسسات أو التخفيض من حجم الإعفاءات أو فرض ضرائب على فئات لم تخضع من قبل للاقتطاعات الضريبية، حيث تؤدي تلك الإجراءات إلى انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد نتيجة انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية، وكذا انخفاض الأرباح التي تحققها المشروعات الاستثمارية، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والانخفاض في استثمارات المشروعات، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الدخل التي تولدها تلك المشروعات، مما يساهم في انخفاض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية. كما تحدث الضرائب غير المباشرة أثرا فعالا في تخفيض حجم الطلب الكلي، من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع والخدمات غير الضرورية. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام الضرائب تكون أكثر فعالية في الدول النامية، وذلك لأن تطبيقها لا يتطلب أسواقا مالية ونقدية متطورة كما هو الحال في السياسة النقدية، حيث أن الضرائب تكون مرتبطة بدخول الأفراد بصورة مباشرة وتؤثر على قدرتهم الشرائية، كما أن الضرائب وخاصة غير المباشرة منها تتميز بسهولة جبايتها وغازارة حصيلتها.

الفرع الثاني: الرقابة على الدين العام.

تعمل هذه الرقابة على تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق، فالحكومة تستطيع الاقتراض من الجمهور بهدف امتصاص الفائض من مداخل الأفراد، وتقليل إنفاقهم في سوق السلع و يفترض أنها لا تقوم بإنفاق هذه القروض في مشاريعها المختلفة، إذ ليس الهدف هو إحلال الحكومة محل القطاع الخاص في الإنفاق، إنما حبس ما أمكن من الإنفاق سواء من قبل الحكومة أو الأفراد. وقد يعترض على هذا المبدأ من أن الحكومة تتحمل نفقات على الدين العام على شكل فائدة يحصل عليها الجمهور من قروضهم، في حين تحتفظ هي بهذه القروض على شكل جزء عاطل في خزائنها. مما يقودها إلى تحمل خسارة، إلا أن التضخم وما يلحقه من آثار سلبية تفوق كثيرا مجرد دفع الفائدة على

¹ - إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص174.

أصل ثابت لا يدر دخلا.

الفرع الثالث: الرقابة على الإنفاق العام.

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم و الانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة¹. ففي حالة التضخم يجب التقليل من الإنفاق الحكومي، وبما أن كبح الاستثمار يعني تخفيض الإنتاج والزيادة في مشكل البطالة، يبقى الاستهلاك الخاص هو محور عمل السياسة المالية لسهولة التأثير فيه، حيث تقوم الحكومة بوقف الزيادة في الأجور ورفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة ورفع قيمة الاشتراكات الاجتماعية، ويقابله خفض في الإعانات الاجتماعية وقروض الاستهلاك.

وتجدر الإشارة إلى أن للسياسة المالية مشكلتين أساسيتين : فهي تفتقر إلى المرونة في التعامل مع الأوضاع الاقتصادية، وكذا سرعة تأقلم الأفراد معها ومدى تقبلهم لها، كما أنها ذات فترات محدودة للتطبيق ويختلف تطبيقها من وضعية اقتصادية إلى أخرى، لذلك يرى الاقتصاديون ضرورة استخدام وسائل السياسة المالية جنبا إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية لمعالجة التضخم.

المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الأجور.

إن التضخم الناشئ عن زيادة التكلفة يكون بسبب الزيادة غير المتوقعة في الأجور أو زيادة أسعار المواد الأولية، أي زيادة أسعار المدخلات تنعكس على أسعار المخرجات². وتضخم الأجور ينبع أساسا من الزيادة السريعة في أجور المشتغلين، في الوقت الذي لا يحقق فيه إنتاجهم نفس معدلات الزيادة في الأجور، وينبغي في هذه الحالة لتجنب التضخم ألا تفوق الزيادة في الأجور الزيادة في الإنتاجية. ومن هنا فإنه لا يتيسر الوصول إلى تحقيق عدم زيادة الأجور عن الزيادة في الإنتاجية إلا إذا استخدمت وسيلة تؤدي إلى ربط معدلات الأولى بمعدلات الثانية، أي إتباع ما يسمى بسياسة الأجر المركزي أو سياسة الدخل³.

و يقتضي ذلك حتمية التدخل الحكومي لوضع حد للارتفاعات الخاصة في لولب الأسعار والأجور وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني، من خلال وضع الضوابط التي تكفل تحقيق علاقة تناسبية بين كلا من الزيادة في معدلات الأجور والإنتاجية، بحيث تتناسب الزيادة في معدلات الأجور

¹ - غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص171.

² - Kheladi Mokhtar, Op.Cit., P205.

³ - مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص116.

مع الزيادة في معدلات الإنتاجية، بما يكفل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار¹. من خلال الحفاظ على العلاقة ما بين الزيادة في معدلات الأجور و الزيادة في معدلات الإنتاجية.

المطلب الرابع: سياسة الرقابة على الأسعار.

من الطبيعي أن تحاول الدول علاج التضخم بوضع القيود المباشرة التي تمنع ارتفاع الأسعار بحكم القانون، خصوصا وأن استمرار الأسعار بالارتفاع يسبب إزعاجا واضحا للحكومة وأفراد المجتمع، وتهدف هذه القيود إلى أن تحل محل جهاز الثمن في وظيفته الأساسية مؤقتا، وهي توزيع عوامل الإنتاج على الصناعات المختلفة، و توزيع السلع التامة الصنع على مختلف نواحي الطلب². غير أن الرقابة على الأسعار قد تؤدي إلى انتشار حالات التعامل في السوق الموازي، وكذا تخزين السلع لحين ارتفاع أسعارها ولذا تعتمد الحكومة إلى استخدام سياسة تقنين الاستهلاك عن طريق استخدام نظام البطاقات في توزيع السلع على اعتبار إن الموجات التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، تحرم شريحة كبيرة في المجتمع من الحصول على السلع الاستهلاكية الضرورية بأثمان مناسبة، وخاصة خلال فترات الحروب والكوارث الطبيعية وذلك من أجل المحافظة على استقرار مستويات الأسعار.

¹ - غازي حسن عناية، مرجع سابق، ص178.

² - فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص254.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق في هذا الفصل لأهم المؤشرات والمقاييس الاقتصادية لقياس التضخم، وكذا محاولة حصر آثاره الاقتصادية والاجتماعية، والبحث في السياسات المعالجة للتضخم، نخلص إلى النتائج التالية:

- يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك أفضل مؤشر مرجعي لقياس التضخم في اغلب اقتصاديات دول العالم، ويفضل على الكثير من المؤشرات الأخرى لتوفره على خصائص ومزايا يصعب إيجادها في بقية مؤشرات قياس التضخم الأخرى. فهو يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود من خلال مستوى معيشة الأفراد. وتختلف سلة الاستهلاك الداخلة في تركيب هذا المؤشر من دولة إلى أخرى.

- مؤشر أسعار الجملة يعكس تكلفة الإنتاج وأرباح المنتجين وتجار الجملة فقط.

- مكش الناتج الداخلي الخام يحتوي على أسعار جميع السلع والخدمات دون استثناء والمنتجة داخل الوطن.

- معيار الاستقرار النقدي يربط بين معدل التغير في كمية النقود مع معدل التغير في الناتج الوطني الإجمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في الطلب على النقود أو سرعة دورانها وما يمارسه من ضغط على ارتفاع الأسعار.

- إن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل يمثل إفراطا نقديا، واستمرار هذا الفائض وتصاعده يكون وراء تصاعد الارتفاع في الأسعار.

- تساعد الفجوة التضخمية في تحديد مستويات الأسعار، فكل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي، تمثل حالة من التضخم تدفع مستويات الأسعار المحلية إلى الارتفاع.

- يؤثر التضخم على الدخل الحقيقي (وليس الدخل النقدي) لأصحاب الدخل الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم، فالفئة ذات الدخل الثابت تنخفض قدرتهم الشرائية مع تزايد الأسعار، كما تزايد الأرباح للشركات حيث تزايد أسعار السلع بصورة أسرع من أسعار الموارد.

- في أوقات التضخم يستفاد المدينون (المقترضون) على حساب الدائنين (المقرضون) حيث يستفاد المدينون من التضخم نتيجة لحصولهم على الأموال في الوقت الذي كانت القوة الشرائية للنقود مرتفعة، وعند تسديدهم لها في أوقات تتسم بتدهور ملحوظ في قيمتها، وهذا يعني تحويل القوة الشرائية من الدائن إلى المدين.

- إن ما يترتب على التضخم من ارتفاع في مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، سوف يؤدي إلى انجذاب رؤوس الأموال والعمالة إلى تلك

- القطاعات على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، مما يترتب عليه عجز في الطاقة الإنتاجية لبعض القطاعات الصناعية الإنتاجية.
- يؤدي التضخم إلى زيادة ما يخصص من الدخل الفردي لأغراض الاستهلاك، لأن الحفاظ على مستوى مقبول من استهلاك الفرد يتطلب إنفاق أكبر على الاستهلاك، وينخفض نتيجة لذلك ما تم تخصيصه من الدخل الفردي لأغراض الادخار، ومن ثم انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وفي المقابل نجد بأنه يؤدي إلى زيادة الادخار، والاستثمار العيني نظراً لأن ما يتم استخدامه في الإنتاج العيني لأغراض الاستهلاك، ينخفض بارتفاع الأسعار الذي يقلل القدرة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وبذلك يتاح قدر أكبر من الناتج العيني بشكل مدخرات أي سلع وخدمات لم تستخدم لأغراض الاستهلاك و يتم استخدامها لأغراض الاستثمار، وبذلك ترتفع نسبة و مقدار الادخار والاستثمار العيني.
- في فترات التضخم تنخفض رغبة المقرضين بالإقراض و بالتالي ينخفض عرض الأموال القابلة للإقراض من جهة، وتزداد رغبة المقترضين بالاقتراض فيرتفع الطلب على الأموال القابلة للإقراض من جهة أخرى. ونتيجة لتفاعل الجانبين يتوقع ارتفاع أسعار الفائدة بما يساوي نسبة التضخم.
- يؤدي التضخم في كثير من الأحوال إلى اختلال ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً، مما يقلل من تنافسيتها في الأسواق الخارجية، فيتراجع حجم صادراتها، كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محلياً، التي ارتفعت أسعارها إلى زيادة حجم الطلب على الاستيراد.
- يؤثر معدل التضخم مباشرة على الصرف بشكل نسبي، فإذا كانت نسبة التضخم في الداخل تزيد من نسبة التضخم العالمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تدريجياً بنسبة الفرق بين التضخم العالمي والتضخم المحلي عن طريق زيادة العجز في ميزان المدفوعات المترتب على الهبوط النسبي في أسعار المستوردات أو الارتفاع الاسمي للقوة الشرائية للعملة الوطنية.
- إن التضخم يعمق درجة التفاوت في توزيع الدخل والثروات ويخلق موجة من التوتر و التذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جو الاستقرار الاجتماعي والسياسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، فنتيجة تدهور القوة الشرائية تتزايد قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك أصولاً مادية و حقيقية، بينما تتدهور و تنهار قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك مالا و نقداً.
- يواجه التضخم سياسات حكومية مالية ونقدية متشددة تهدف إلى تقليل السيولة في الاقتصاد لخفض الدخل النقدي مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي وبالتالي تخفيض الأسعار، وآلية خفض السيولة بالاقتصاد تكون من خلال السياسة المالية بتقليل الإنفاق الحكومي أو برفع معدل الضريبة أو الاثنين معاً .

- عدم الاستناد على معدل الفائدة كمؤشر رئيسي للسياسة النقدية واستبداله بمعدل النمو في عرض النقود كمؤشر أفضل للسياسة النقدية.
- حتمية التدخل الحكومي لوضع حد للارتفاعات الخاصة في لولب الأسعار والأجور وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني والحد من الضغوط التضخمية، من خلال وضع الضوابط التي تكفل تحقيق علاقة تناسبية بين كلا من الزيادة في معدلات الأجور والإنتاجية.
- ضرورة استخدام كافة أدوات كل سياسة، وترك تحديد ذلك لظروف كل حالة، حيث أن استخدام بعض الأدوات النقدية والمالية، لا يعني ترك باقي الأدوات دون تطوير، فلا بد من متابعة تطوير كل الأدوات، كي تصبح قابلة على التأثير عند اللجوء إليها

الفصل الرابع

تطور التضخم ومؤشراته في الجزائر

خلال الفترة 1970-2012

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط ما إكتسبناه من الدراسة النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري، الذي عرف ضغوطا تضخمية في مراحل عديدة.

فالجزائر بصفتها نموذجا عن الدول النامية، لم تسلم من هذه الضغوط التضخمية مثلها مثل باقي الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، خاصة في السنوات التي تلت الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى نظام اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر منذ التسعينات، وشرعت في التخلي عن الاقتصاد الموجه من أجل تحقيق جملة من الأهداف، ومن ثم التكيف الفعال مع المتغيرات المستجدة على الساحة العالمية.

وقد برز ارتفاع الأسعار بشكل جلي منذ سنة 1989، وترتب عليه آثار سلبية سواء كان ذلك على المستهلكين أو على المنتجين، مما دفعنا إلى تسليط الضوء على الضغوط التضخمية في الجزائر.

وبناء على ذلك، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، نستعرض في الأول تطور الأسعار ومؤشرات التضخم في الجزائر، أما المبحث الثاني فنتطرق فيه إلى أسباب التضخم في الجزائر، والمبحث الثالث آثار التضخم في الجزائر، وفي المبحث الرابع والأخير سنتناول فيه السياسات المتبعة لمكافحة التضخم في الجزائر.

المبحث الأول: تطور الأسعار ومؤشرات التضخم في الجزائر.

كان نظام الأسعار في الجزائر قبل سنة 1989، أداة لتنفيذ الخطة التنموية المقررة، ولم يكن وسيلة لتحويل الإختلالات بين العرض الكلي والطلب الكلي، الأمر الذي أحدث انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري، إلا أن الأسعار أخذت تستعيد دورها وتمارسه في الحياة الاقتصادية منذ سنة 1989. أي بعد الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي صاحبه ارتفاع الأسعار بشكل واضح، وقد دفعنا هذا إلى تسليط الضوء على تطور نظام الأسعار في الجزائر، ومؤشرات التضخم التي من أهمها المؤشر العام لأسعار الاستهلاك. بالإضافة إلى الرقم القياسي الضمني (PGDP)، معامل الاستقرار النقدي و معيار فائض الطلب.

وقبل التطرق إلى هذا، لا بد أن نتطرق ولو بإيجاز إلى إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر خلال المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال مباشرة.

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر منذ الاستقلال.

يسعى الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال سنة 1962 إلى تحقيق هدف التنمية والنمو، وذلك من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الدولة مع نهاية ستينيات القرن الماضي، وأوائل السبعينيات من القرن نفسه، والتي تجسدت بداية بإستراتيجية التصنيع التي عرفت آنذاك بإستراتيجية الصناعات المصنعة في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977). ومن أجل الوقوف على مدى تحقيق الإستراتيجية السابقة الذكر لأهدافها المسطرة قامت السلطات العليا في الجزائر بإجراء تقويم مبدئي لنتائجها، فوجدت أن إحدى أهم النتائج البارزة للسياسة الاقتصادية المتبعة خلال سبعينيات القرن الماضي، هي وجود أغلب المؤسسات الوطنية في حالة عجز مالي بسبب نمط الإدارة والتسيير المتبع آنذاك، والذي لا يركز على المردودية المالية كأساس للمردودية الاقتصادية مما استوجب التفكير في إعادة هيكلة هذه المؤسسات مالياً وعضوياً . وبالفعل طبقت الجزائر سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية لمؤسساتها الاقتصادية العامة في إطار المخطط الخماسي الأول (1980-1984)¹. وسيتم عرض المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ولو بصورة موجزة منذ الاستقلال من خلال ما يلي :

الفرع الأول: المرحلة الأولى منذ الإستقلال 1962 إلى 1979.

عند فجر الاستقلال كان إلزاما على الدولة الجزائرية أن تتدخل مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ذلك أن الاقتصاد الوطني في ذلك الحين كان يسيطر عليه المستعمر والشركات الخاصة

¹- الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص255.

وكانت الجزائر تفتقر إلى رأس مال وطني خاص تتوفر فيه الكفاءة والخبرة في شق فروع النشاط الاقتصادي، باستثناء البعض منها. وفي الوقت الذي رحل فيه المستعمر نهائيا كان على الدولة الجزائرية الفتية الاضطلاع بتسيير المؤسسات التي خلفها المستعمر. فقد اختارت نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة، للقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة؛ حيث اعتمد الاقتصاد الجزائري النموذج الشائع خلال الستينات والمعتمد على المشروعات المصنعة، كما اختيرت المؤسسة العمومية كأداة لتنمية هذا النموذج. باشرت الجزائر عملية الاستغلال للمشروعات التنموية مباشرة بعد خروج المستعمر، لكن كان ذلك على وتيرة ضعيفة وبطيئة نتيجة انشغالها بالظروف التنظيمية والإدارية والإنتاجية، بالإضافة إلى أن نموذج التنمية كان غير مكتمل الأبعاد.

وقد كان محتوى هذا النموذج هو محاولة بناء جهاز إنتاجي وطني يقوم على قاعدة صناعية عصرية، وخلق مناصب العمل وتوقيف النزوح الريفي، وكذا مد الصناعة بالمواد الأولية الاستهلاكية الضرورية لإنجاح هذه الإستراتيجية، كانت إحدى الأولويات الأساسية هي استرجاع أدوات السلطة الاقتصادية، أي استرجاع الثروات الوطنية (الأراضي، البنوك، المناجم، المحروقات..).

عرفت الجزائر خلال الفترة (1967-1979) ثلاث خطط تنموية متبوعة بسنتين انتقاليتين 79/78 بين فترتين متميزتين من التخطيط، في هذه المرحلة كانت الخطط التنموية تهدف إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي متمثلة إجمالاً فيما يلي¹ :

- تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد متخلف و تابع إلى اقتصاد نامي و مستقل في آجال قصيرة قدر الإمكان؛

- تحويله من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى؛

- ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية دون غيرها إلا في حدود ضيقة؛

وقد قامت الدولة بانتهاج سياسة المخططات عبر السنوات المختلفة، وكان لكل مخطط إستراتيجية

معينة لتحقيق أهداف معينة، وهذه المخططات هي:

أولاً - المخطط الثلاثي الأول (67-69): كان الهدف من هذا المخطط تحضير الوسائل المادية والبشرية

لإنجاز المخططات المقبلة، حيث أعطيت الأفضلية في المخطط إلى الهياكل الصناعية القاعدية وقطاع

المحروقات، مما أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام في قطاع المحروقات من 13% سنة 1963 إلى

18.2% سنة 1976.

¹ - عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص30.

ثانيا - المخطط الرباعي الأول (70-73): حيث تم من خلال هذا المخطط تحديد اتجاهات الاقتصاد الجزائري الموجه نحو الصناعة الثقيلة والمحروقات، من خلال عدة إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم، مما أجبر السلطات الجزائرية والمؤسسات العامة على فتح حسابين : الأول للاستغلال : تمويله بقروض قصيرة؛ الثاني للاستثمار : تمويله بقروض متوسطة وطويلة الأجل، وكان هذا التمويل من البنوك التجارية أو الخزينة العامة، بالإضافة إلى الاقتراض الأجنبي.

ثالثا- المخطط الرباعي الثاني (74-77): هو استمرار للمخطط السابق، حيث يبقى التصنيع في هذه الخطة أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية، و تستحوذ الصناعة و الطاقة على نسبة 61% من مجموع الاستثمارات. وكان هذا المخطط يهدف إلى تحقيق معدل نمو للنتائج المحلي الخام بحوالي 46% أي بمعدل سنوي قدر بـ 11.5%، وهو أعلى من المعدل السابق للخطة السابقة. وكذا تنمية و توسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل بالمصادر المالية المحلية، لذا تم التركيز على صناعة المحروقات¹.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1980-1992).

من أجل تصحيح الوضعية الناتجة عن الفترة السابقة تم عقد عدة مؤتمرات من أجل تكيف البرامج حسب ما تستلزمه الأهداف.

أولا - المخطط الخماسي الأول (1980-1984): تهدف الإستراتيجية المسطرة من خلال هذا المخطط إلى تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي 8% المتوسط. والبرنامج الذي يسمح بتحقيق ذلك يعمل بـ 400.6 مليار دج، حيث 200 مليار دج مخصصة لتمويل البرامج التي شرع في إنجازها خلال المخططات السابقة، ولم يتم إنجازها. وقد تم توجيه الاستثمارات في هذا المخطط إلى الصناعات الخفيفة بالإضافة إلى القطاع الزراعي.

ثانيا - المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): خلال هذا المخطط عرفت الجزائر أزمة اقتصادية حادة، وخاصة بعد الانخفاض الشديد في أسعار النفط سنة 1986، حيث أدى هذا إلى انخفاض شديد في العوائد النفطية أثر بشكل كبير على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، علما بأن نسبة العوائد النفطية كانت تشكل حوالي 95% من إجمالي إيرادات الدولة الخارجية. إضافة إلى ذلك اشتدت الضغوط الدولية على الجزائر لتسديد ديونها، حيث أصبحت عاجزة ليست عن تسديد أقساط ديونها وإنما عن سداد فوائد هذه الديون، إذ أصبحت تقتطع جزء كبير من عوائدها المالية في الوقت الذي ارتفعت فيه حصيلته

¹ -Marc Raffinot & Pierre Jacquemont, Le Capitalisme de l'état algérien, Paris, 1977, P204.

الاستيراد من السلع الاستهلاكية مع تدهور شديد في نسبة الصادرات غير النفطية، مما جعل الميزان التجاري في حالة عجز دائم¹.

وأهم ما يميز هذه المرحلة هو ما يلي:

- تكثيف عملية الاستيراد للسلع والبضائع القابلة للاستهلاك النهائي بدل الصناعي في إطار برنامج سمي ببرنامج الندرة، حيث خصص له حوالي 10 مليار دولار سنة 1982، على حساب النشاطات الحيوية، كالاستثمار والتشغيل.

- كما ميز هذه الفترة الركود التام للقطاع العام أو للمؤسسة الجزائرية، من حيث النمو الذي تراجعت نسبته بشكل رهيب، كما أن الاستثمارات تدنى مستواها لمدة تقارب العقد من الزمن. ونظرا لانخفاض أسعار البترول في هذه المرحلة، سجلت زيادة كبيرة للمديونية الخارجية وارتفاع خدمة الدين التي أصبحت تتابع جزءا هاما ومتزايدا من مداخيل الجزائر من العملة الصعبة. هذا الوضع أدى إلى نقص كبير في السيولة النقدية، حيث أصبح احتياطي الجزائر من العملة الصعبة لا يسمح إلا بتغطية يوم واحد من وارداتها، وهذا ما أثر سلبا على معظم المؤسسات العمومية وأصابها الركود الكامل.

ونتيجة لذلك قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات المتخذة لتحسين أداء النشاط الاقتصادي من خلال معايير مختارة مسبقا في ظل ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي، الذي قرره الدولة بعد تراجع معظم المؤشرات الاقتصادية بسبب أزمة انخفاض سعر النفط سنة 1986. وعجز جهاز الإنتاج الوطني عن تمويل نفسه، وعن تحقيق إشباع مرضي للاستهلاك. وقد مرت الإصلاحات الاقتصادية بمرحلتين أساسيتين: مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية (الهيكلية العضوية والمالية)، ومرحلة استقلالية المؤسسات العمومية.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة منذ 1992.

ابتداء من سنة 1992 بدأت بوادر الإختلالات الهيكلية تظهر في الاقتصاد الجزائري؛ حيث زاد الاستهلاك الحكومي بـ 2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الدعم الحكومي، وارتفعت السلع الاستهلاكية الأساسية، وشكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي (1992-1993)، مما جعل الجزائر تقوم بإصدار نقدي لتغطية العجز في ميزانيتها، مما أدى كذلك إلى تغيير قيمة العملة الوطنية (الدينار)، بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21.2%، كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2%، وقد ساهم كذلك الانخفاض الحاد لأسعار النفط في إحداث آثار على ميزان المدفوعات، لأن الاقتصاد الوطني يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات؛ مما رفع من المديونية الخارجية وخدمة الدين التي بلغت نسبة 86% سنة 1993، بعدما كانت 76% سنة 1992. كل هذه المشاكل أدت بالجزائر إلى الاستئجار بصندوق النقد الدولي.

¹ - Abd Elhamide Brahimi, *L'économie Algérienne*, D'hier A Demain Editions Dahlab, Alger, PP 410-412.

وقد وافق صندوق النقد الدولي على هذه الإستراتيجية بمنح الجزائر مساعدات مالية لدعم برنامج التعديل الهيكلي؛ مما جعل الجزائر تسترجع ثقة المؤسسات المالية الدولية، وتم إبرام عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدولة ديونها. ومن خلال هذه الاتفاقيات نالت الجزائر رضي دائنيها خاصة صندوق النقد الدولي، حيث تم تحرير التجارة الخارجية وبدا واضحا سيطرة القطاع الخاص على نشاط الاستيراد بالخصوص وأصبح التبادل الحر فعليا، كل هذا جاء في إطار الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق. من خلال برنامج التصحيح الهيكلي الذي تنوي الجزائر تطبيقه خلال الفترة (1995-1998)، والمدعم من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

منذ سنة 2000 ارتفعت اسعار النفط مما سمح بتحقيق احتياطات صرف ضخمة، انتهجت الحكومة منذ هذه السنة سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق من اجل إنعاش الطلب الكلي قصد تحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة. وقد تم إقرار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) في أبريل 2001 من خلال مخصصات مالية موزعة على طول الفترة بنسب متفاوتة. حيث جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها بتوسيع الإنفاق العام. أما خلال الفترة (2005-2009) فقد تم إقرار برنامج تكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي، إذ تعتم الحكومة من خلاله مواصلة على مجهودات إنعاش الاقتصاد وتكثيف النمو في جميع القطاعات. ومن اجل مواصلة عجلة التنمية وتحقيق تنمية مستدامة وبلوغ بصفة خاصة أهداف الألفية من اجل التنمية المحددة من طرف الأمم المتحدة في أفق 2015، قامت الدولة بوضع برنامج توطيد النمو (2010-2014)¹.

المطلب الثاني: نظام الأسعار في الجزائر.

كانت الأسعار تحدد إداريا منذ الاستقلال إلى غاية بداية التسعينيات، أين بدأت عملية تحرير الأسعار، وفيما يلي سوف نتطرق بإيجاز لمختلف هذه المراحل:

الفرع الأول: الفترة (1962-1989).

بعد الاستقلال تبنت الجزائر المنهج الاشتراكي الذي يركز على التخطيط المركزي، ففي هذا الإطار كانت الأسعار محددة مسبقا، وفي 12 ماي 1966 جاء قرار تكوين الأسعار في مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع، وفي 02 فيفري 1968، جاء قرار آخر دعم القرار الأول ودعم المراقبة الإدارية للأسعار². وهذه القرارات كانت تهدف إلى:

¹ - سمية موري، اثر تقلبات اسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص ص 142-167.

² - Revue, Economie Appliquée et Développement, N° 18, 2^{eme} Trimestre, CREAD, Alger, 1989, P26.

• توسيع مجال الرقابة الإدارية؛

• تبسيط مفهوم الهامش التجاري؛

• تبسيط طرق حساب أسعار السلع والخدمات المحلية والمستوردة؛

غير أن تقرير المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، أعتبر هذا النظام غير متناسب مع الأهداف التنموية التي تعمل على وضع نظام الأسعار في خدمة التنمية، وفي هذا الصدد نجد أربعة أنظمة لتحديد الأسعار تم المصادقة عليها في 29 أبريل 1975 وهي :

1- **الأسعار الثابتة:** تخص المواد الأساسية " المنتجات ذات الاستهلاك الواسع " .

2- **الأسعار الخاصة:** تكون هذه الأسعار مستقلة عن سعر التكلفة من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، ويطبق هذا النظام على المنتجات الزراعية بالإضافة إلى بعض المنتجات الصناعية التي تستعمل في الإنتاج الزراعي .

3- **الأسعار المستقرة:** ويمس أسعار المشاريع الاستثمارية بهدف التقليل من أثر تقلبات الأسعار على المستوى الدولي على تكلفة الإنجاز، وهذا النظام يخص مواد البناء (الإسمنت، الخشب.. الخ) .

4- **الأسعار المراقبة:** كل المنتجات والخدمات غير المذكورة في الأنظمة الثلاثة السابقة تكون خاضعة لنظام الرقابة المباشرة من طرف الإدارة، وهذا عن طريق تحديد هامش الربح أو سقف الأسعار¹ .

وقد خضعت الأسعار لهذا النظام إلى غاية سنة 1983، أين ظهر نظام جديد تم تحديد أهدافه في إطار المخطط الخماسي الأول، الذي جاء بجملة من التوجيهات والأهداف لوضع نظام الأسعار أكثر فعالية يستجيب لمتطلبات التطور وفعالية التسيير الاقتصادي، وحماية وتطوير القدرة الشرائية لمجموع السكان وانتعاش النشاطات الإستراتيجية، فتوجيهات المخطط الخماسي في مجال الأسعار تركز بالدرجة الأولى على جملة من المبادئ الهامة² . نذكر منها :

- العمل على تخفيض الفروق بين الاستثمارات المتوقعة والفعالية، وذلك بالتحكم في هذه الأخيرة؛

- تخفيض تكاليف الإنتاج، وذلك بالعمل على رفع إنتاجية العمل ورأس المال واستخدام التقدم الفني على نطاق واسع يسمح بتحديد أهداف السعر؛

- جعل الأسعار كمفسر للأوضاع الاجتماعية، وتلعب دورا هاما في إطار السياسة الوطنية لتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني؛

-الربط والتنسيق بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية، وذلك لحماية الاقتصاد الوطني من جميع تقلبات وهزات الأسعار الدولية؛

ويعتمد نظام الأسعار الجديد على نظامين للأسعار :

¹ - المرسوم رقم 75-37 ، الجزائر، المؤرخ في 29 أبريل 1975.

² - Bali Hamid, Inflation et mal développement en Algérie, OPU, Alger, 1993, P 98.

- **الأسعار المحددة مركزيا** : تتعلق بالمنتجات والخدمات ذات الاستهلاك الواسع ، والتي لها انعكاس على القدرة الشرائية للمستهلكين و الاقتصاد الوطني.
- **الأسعار المراقبة** : يتضمن هذا النظام كل المنتجات والخدمات التي لم تذكر في النظام الأول حيث تتم مراقبة هذه الأسعار عن طريق مستوى العلاقات التعاقدية بين الأعوان الاقتصاديين، وعن طريق الوضع الإجمالي لأسعار كل المنتجات والخدمات المحلية والمستوردة المعروضة في السوق الوطنية. وقد لجأت الدولة إلى تطبيق إصلاحات جذرية، غير أن عملية الإصلاحات هذه انطلقت في ظروف تميزت بتشدد الضغوط المالية الخارجية، نتيجة تدني أسعار النفط سنة 1986، والتي أدت إلى ركود اقتصادي وتدهور ميزان المدفوعات¹. مما استوجب التوجه إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق ونظرا لعدم مرونة سياسة الأسعار المطبقة في إطار الاقتصاد المخطط، فإن السلطات العمومية أخذت على عاتقها وضع نظام جديد للأسعار². وقد قسم قانون الأسعار لسنة 1989 المنتجات إلى ما يلي³:
- المنتجات ذات الأسعار الجبرية (المياه، الغاز والكهرباء، الوقود، النقل والمواصلات، خدمات الموانئ وتكاليف البناء والإسمنت..).
- المنتجات التي تخضع لهوامش ربح محددة(الشاي، القهوة، الحليب، التبغ، الكبريت، الدقيق والأدوية..).
- المنتجات ذات الأسعار الحرة أي سلع كالمالية ولكنها مع ذلك تعلن من قبل السلطات.

الفرع الثاني: الفترة (1990-1994).

- تميزت هذه الفترة بمعدلات تضخم مرتفعة، حيث انتقلت من 16.6% سنة 1990 إلى 31.7% سنة 1992، لتصل إلى معدل 29% سنة 1994، كل هذا يمكن أن يفسر بما يلي:
- **التعجيل أو الإسراع في صيرورة تحرير الأسعار** بداية سنة 1989، وانتقال 85% من الأسعار إلى النظام الحر⁴.
 - **الانخفاض القوي للدينار الجزائري** نتيجة التصدي للاختلال الحادث في التبادل الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

الفرع الثالث: الفترة (1995-1998).

منذ بداية هذه الفترة زاد تفهقر الحالة الاقتصادية، وظهرت الإختلالات على المستوى الكلي بسبب استمرار ضعف أسعار البترول، فاضطرت الحكومة الجزائرية إلى وضع قيد التنفيذ برنامج

¹ - عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، فبراير 1999، ص 359.

² - القانون 89-12 المؤرخ في 05/07/1989 المتعلق بتحرير الأسعار.

³ - كريم النشاشيبي(وآخرون)، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 91.

⁴ - Benbitour.A, l'Algérie au troisième millénaire: défis et potentialités, éditions Marinoor, Alger, 1998, P74.

التصحيح الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي، وفي إطار هذا البرنامج استطاعت الجزائر تحسين فعالية استغلال مواردها بإلغاء ضوابط هوامش الربح في أبريل 1994، الذي مس معظم المنتجات الأساسية ما عدا السكر، الحبوب، الزيت، والتمويل الاجتماعي. أما تقنين الأسعار فقد بقي فقط لثلاث مواد غذائية أساسية (القمح اللين، القمح الصلب والحليب) ومنتجات الطاقة وأجور النقل العام. إن إلغاء دعم المنتجات الغذائية و الطاقوية أدى إلى ارتفاع أسعارها بـ 100% ما بين (1994-1995) و 60% ما بين (1995-1996) ¹. فإثر تحرير الأسعار والتخفيض الثاني للدينار وصل معدل التضخم إلى 29% سنة 1994 و 29.8% سنة 1995، ليستقر عند 5% سنة 1998.

الفرع الرابع: الفترة (1999-2012).

في إطار تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، تمكنت الجزائر من المحافظة على استقرار الأسعار من أجل السيطرة على التضخم، غير أن سنة 2001 عرفت عودت الضغوطات التضخمية بارتفاع معدل التضخم إلى 4.2%، الفرق بين هذا المستوى ومستوى سنة 2000 الذي قدر بـ 0.3%، يمكن أن يفسر بأثر القدرة الشرائية الناتج عن ارتفاع أجور الوظيف العمومي والأجر الوطني القاعدي في إطار ضعف العرض، حيث انخفض الناتج المحلي الخام من معدل نمو 27.5% سنة 2000 إلى 4.76% سنة 2001، مما أدى إلى عودة الأسعار للارتفاع غير أنها انخفضت سنتي 2002 و 2005، حيث وصل معدل التضخم إلى 1.4% و 1.6% على التوالي.

وقد سجلت أسعار المواد الأساسية ارتفاعا ملموسا سنتي 2010 و 2011، مستعيدة بذلك المستويات العالية التي سجلتها سنة 2008 والمرتبطة خاصة بارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية. حيث وصل معدل التضخم إلى 3.91% سنة 2010 و 4.52% سنة 2011، أما في سنة 2012 فقد سجل معدل التضخم ارتفاعا قدر بـ 8.89%، تفسر هذه "الذروة" التاريخية أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول من سنة 2012 ².

المطلب الثالث: مؤشرات التضخم في الجزائر.

الفرع الأول: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (CPI).

يحتسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر شهريا من قبل الديوان الوطني للإحصاء، ذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات، وسوف نتعرض إلى أهم الخصائص التي يتميز بها المؤشر

¹ - Alain Feler, Les bons résultats de l'ajustement structurel, Revue Média Bank, N°25, Alger, 1996, P08.

² - تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص9.

المذكور، حيث أن النسب المتوصل إليها هي التي تستعمل بصفقتها معاملات ترجيح في الرقم القياسي للاستهلاك.

يستخدم في الجزائر رقم "لاسبير Laspeyre Index" والذي يتميز بكونه يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، وتحسب هذه الكميات انطلاقاً من الإحصاء الوطني للاستهلاك، ويوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلم من السلع والخدمات عبر الزمن، أي يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة¹.

في الجزائر يضم CPI ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية، في حين تحتوي العينة السلعية على 260 منتج تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر. وقد تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1988، حيث يتم اختيار المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصاء².

ويتفق المحللون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياساً مهماً لمعدل التضخم، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد³. كما عرف هذا المؤشر ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة (1989-2012)، ففي الوقت الذي قدر فيه هذا المؤشر 13.3 سنة 1989 ارتفع إلى 113.82 سنة 2012، أي أن هذا المؤشر تضاعف قرابة 8.5 مرات خلال هذه الفترة، كما سجلت الأسعار خلال هذه الفترة تطورات تراوحت نسبتها ما بين 0.3% كأدنى حد و31.7% كأقصى حد. وقد وصل معدل التضخم إلى 31.7% سنة 1992، ثم تراجع سنة 1993 وعاد للارتفاع سنة 1994 حيث قدر بـ 29%.

كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية، المشروبات، الأحذية والملابس، السكن والأثاث، وأهم الخدمات المتمثلة في الصحة، النقل، الاتصال والتعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، وذلك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأسر وكذا حاجة المواطنين اليومية لها.

¹ - لعراية مولود، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1970-2000، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد السادس، العدد الثاني، 2004، ص160.

² - O.N.S, Collections statistiques, N°91, Alger, PP 01-03.

³ - عبد الفضيل محمود، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي: الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص18.

الجدول رقم (4-1) : المؤشر العام لأسعار المستهلك CPI خلال الفترة 1970-2012.

(سنة الأساس 2010)

CPI	السنوات	CPI	السنوات
25.72	1992	2.74	1970
31	1993	2.81	1971
40.01	1994	2.91	1972
51.93	1995	3.1	1973
61.63	1996	3.24	1974
65.16	1997	3.51	1975
68.39	1998	3.83	1976
70.12	1999	4.21	1977
70.44	2000	5.05	1978
73.41	2001	5.62	1979
74.45	2002	6.15	1980
77.63	2003	7.06	1981
80.71	2004	7.52	1982
81.82	2005	7.97	1983
83.72	2006	8.61	1984
86.8	2007	9.52	1985
91.01	2008	10.67	1986
96.23	2009	11.5	1987
100	2010	12.18	1988
104.52	2011	13.3	1989
113.82	2012	15.52	1990
-	-	19.53	1991

Source: -Worldbank, <http://data.worldbank.org/country/algeria> (20/12/2014)

من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصاء يمكننا حساب المؤشر العام للأسعار، وذلك على أساس سنة 2010 وانطلاقاً من هذه الأرقام فإن المؤشر العام للأسعار قد انتقل من 2.74 خلال سنة 1970 إلى 113.82 سنة 2012. وقد حقق معدل زيادة قدره 4054.015% حيث تضاعف 41.54 مرة.

واعتماداً على أنظمة الأسعار التي سادت نجد:

أولاً- الفترة (1970-1979): التي تميزت بتحديد صارم للأسعار، نجد أنها قد ارتفعت إلى 5.62 سنة 1979 بالمقارنة مع سنة 1970، محققة نسبة زيادة قدرها 2.88 وتضاعفت 2.05 مرة، إلا أنه خلال هذه الفترة ذاتها فالأسعار تختلف من مخطط إلى آخر، حيث:

-خلال المخطط الرباعي الأول (70-73)، بلغت نسبة الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك 0.36 ولم تتضاعف إلا 1.13 مرة؛

- خلال المخطط الرباعي الثاني (74-77)، بلغت نسبة الزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك 0.97 ولم تتضاعف إلا 1.3 مرة؛

-بلغت نسبة الزيادة في مؤشر الأسعار سنتي 78-79، 0.57 وقد تضاعفت 1.11 مرة؛
ومن الملاحظ أن هذه الأرقام قد عكست بشكل واضح سياسة الدولة فيما يخص تحديد الأسعار إذ نلاحظ الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار على مدى المخططين الأول والثاني، ولقد عرف هذا النظام اختلالا مع بداية 1978، الأمر الذي انعكس في تحرك المستوى العام للأسعار خلال هاتين السنتين بالمقارنة مع السنوات السابقة¹.

ثانيا- الفترة (1980-1989): تميزت هذه الفترة بما يعرف بنظام الأسعار الفعلية، حيث نجد أن المستوى العام للأسعار قد عرف نسبة زيادة قدرها 7.15، وتضاعف 2.16 مرة على امتداد 10 سنوات، أي أن هذا المستوى قد ارتفع استجابة لتغير نظام الأسعار الذي اخذ يتبلور منذ البدء في تطبيق المخطط الخماسي الأول، الذي أخذ بعين الاعتبار سعر التكلفة، أسعار الواردات، وحالة الطلب والعرض.

ثالثا- الفترة (1990-2000) : عرفت بالتحريك التدريجي للأسعار، إذ بعد صدور قانون تحرير الأسعار في جويلية 1989 انعكس ذلك في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث انتقل مؤشر الأسعار من 15.52 سنة 1990 إلى 70.44 سنة 2000 بالمقارنة مع سنة 1970، وهذا يعني أن اسعار سنة 2000 تمثل ما يقارب 25.7 مرة اسعار سنة 1970. كما حقق مؤشر الأسعار زيادة قدرها 54.92 خلال هذه الفترة، إلا أن وتيرة ارتفاع الأسعار تختلف خلال تلك الفترة حيث نجد²:

- الفترة الأولى و تمتد من 1990 إلى 1996، قد تميزت بارتفاع كبير جدا للأسعار، وذلك لان هذه المرحلة سادها تحرير، حيث تضاعفت 4 مرات على امتداد 7 سنوات.

- الفترة الثانية و تمتد من 1997 إلى 2000، وهي تتسم بميل الأسعار نحو الاستقرار، حيث لم تزد الأسعار إلا ب 5.28، وتضاعفت 1.08 مرة.

رابعا - الفترة (2001-2012): عرفت استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار والذي عرف نسبة زيادة قدرها 55.047 حيث تضاعف 1.55 مرة خلال 12 سنة الأخيرة، رغم طول الفترة والتغيرات والأزمات التي حدثت فيها مثل الأزمة العالمية 2008، إلا أن هذا لم يؤثر كثيرا في تغيرات اسعار الاستهلاك. وبذلك فإنه يمكننا القول بأن المستوى العام للأسعار، قد تميز بالاتجاه نحو الارتفاع، وذلك بوتيرة متباطئة خلال عقدي السبعينات والثمانينات وبوتيرة متسارعة خلال مرحلة التسعينات، وبوتيرة متباطئة خلال المرحلة الأخيرة.

¹- لعرابة مولود، مرجع سابق، ص161.

²- المرجع السابق، ص162.

وبالرغم من ارتفاع المؤشر العام لأسعار الاستهلاك إلا أنه بالرجوع إلى مكونات هذا الرقم، فإننا نجد أن هناك مجموعات اتسمت بالأسعار المرتفعة، بينما تميزت أسعار مجموعات أخرى بالانخفاض. وسوف نستخدم الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر العاصمة لهذه المجموعات وذلك لعدم توافر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الوطني عن كامل الفترة قبل سنة 1989، حيث أنه لم يحسب إلا ابتداء من سنة 1989. وبالتالي فإن سكان الجزائر العاصمة هم المرجع قبل هذه السنة، وسوف يتم الاعتماد على الإحصاء الوطني لاستهلاك العائلات، الذي تم من مارس 1979 إلى مارس 1980 وذلك على عينة مكونة من 8208 عائلة حيث تم تقسيم السلع و الخدمات إلى ثماني مجموعات، وتم التوصل إلى أن 93% من دخل الأسر المتاح للتصرف يتم استهلاكه.

فنجد أن الأغذية والمشروبات غير الكحولية ارتفعت من 104.63 سنة 1970 بالنسبة لسنة الأساس 1969 إلى 159.5 سنة 2011، حيث سنة أساسها 2001 محققة بذلك نسبة زيادة قدرها 54.87. وقد تميزت الأغذية والمشروبات غير الكحولية بانخفاض وتيرة ارتفاع أسعارها بـ 0.8% سنة 2000، بعد أن كان معدل ارتفاعها 40% سنة 1994 نتيجة تنفيذ تحرير الأسعار، وفي سنة 2009 يبرز الارتفاع القوي في أسعار المنتجات الغذائية 9.38% والذي يتم جره بواسطة الانحراف في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة (14.3% خلال سنة واحدة)، على أنه المحدد الرئيسي في العملية التضخمية الداخلية التي تميز سنة 2009.

أما في سنة 2010 نجد أن أسعار السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد القوي قد سجلت ارتفاعا قويا 7%، وتعد زيادة الأسعار الدولية للمواد الزراعية الأساسية المستوردة (حبوب ومواد استوائية)، بما فيها زيادة الكتلة النقدية وكذا زيادة الأسعار بالجملة للفواكه والخضر العوامل الرئيسية التي تفسر وتحدد التضخم، بمساهمات تقدر على التوالي بـ 31%، 62% و 7% كمتوسط، وتجدر الإشارة هنا إلى الأثر التضخمي لسوء تسيير الأسواق الداخلية. فنجد أن معدل التضخم انتقل من 6.5% في 2009 إلى 4.1% سنة 2010.

كما يجب الإشارة إلى الارتفاع القوي لأسعار المواد الغذائية بمعدل 5.91% سنة 2011، مقابل 4.22% سنة 2010، وقد نجمت هذه الزيادة أساسا عن ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة 14.9% وبدرجة أقل عن ارتفاع المواد الغذائية المصنعة 6.5%.

أما في سنة 2012 فقد سجل معدل التضخم ارتفاعا 8.89%، لكن تأكد الاتجاه نحو التراجع في سنة 2013، حيث استمر اتجاه التضخم الذي بدأ في الظهور في أوت 2012 بصفة منتظمة. الذي هو في حدود الهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض على المدى المتوسط.

تفسر هذه "النزوة" التاريخية أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول من سنة 2012، في حين ارتفع معدل التضخم الأساسي إلى 5.7% بعد استقراره عند 4.5% في 2011

بينما كان مستواه عند 2.4% في سنة 2009. وبالتالي فإن ارتفاع أسعار بعض المنتجات الطازجة (لحم الأغنام،..) قد ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية في 2012 (49.65%)¹. أما بالنسبة لبنود مجموعة الملابس والأحذية، التأثيث، التربية والترفيه. ففي الفترة (1989-1993) كانت قد عرفت ارتفاعا في أسعارها مقابل انخفاضها في الفترة (2001-2011)، نظرا لانصراف أفراد المجتمع تحت وطأة الفقر وقلة الموارد باتجاه المواد الاستهلاكية ذات الضرورة القصوى مثل المواد الغذائية، أما بالنسبة للسكن والصحة فقد سجلت هذه الأخيرة نمو الأسعار بنسب مرتفعة في الفترة (1994-2012)، حيث وصل معدل نمو الأسعار سنة 2005 إلى 14% بالنسبة للسكن وتكاليفه و1.95% بالنسبة للصحة².

أما المنتجات الصناعية للقطاع العام والخاص، فقد سجلت نمو الأسعار قدر سنة 2001 بحوالي 4% للقطاع العام و0.3% للقطاع الخاص، مقابل معدل نمو 3% و-0.4% خلال سنة 2002 على التوالي. كما تساهم الزيادة الجوهرية في أسعار الخدمات 6.7% سنة 2009 من جانبها في زيادة المستوى العام للأسعار؛ عكس السنوات الأخرى فقد تولد التضخم في سنة 2010 أساسا من ارتفاع أسعار الخدمات و السلع المصنعة، حتى وإن تأثرت السلع الغذائية بالزيادات الهامة، التي تبقى ضعيفة³. من خلال هذا، يتبين أن المستوى العام للأسعار في الجزائر، يتعرض لقوتين تدفعانه في الاتجاه نفسه، لكنهما تختلفان من حيث الشدة وهما :

- أسعار تدفعه إلى الارتفاع بشكل كبير وتمثل في المجموعة الأولى بشكل خاص وهي الأغذية والمشروبات غير الكحولية. فقد تغيرت بنسبة أكبر من نسبة تغير المجموعات الأخرى.
- أما أسعار المجموعات الأخرى، فإنها تتجه إلى الارتفاع ولكن بنسبة أقل من المجموعة الأولى، الشيء الذي يجعل المستوى العام للأسعار يتأثر وبشكل أساسي بأسعار هذه المجموعة.

الفرع الثاني: الرقم القياسي الضمني PGDP.

يحتوي هذا المؤشر على عكس مؤشر أسعار المستهلك، على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطة إلى الإنتاجية والاستهلاكية النهائية.

¹- تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص9.

²- أنظر الملحق رقم (01).

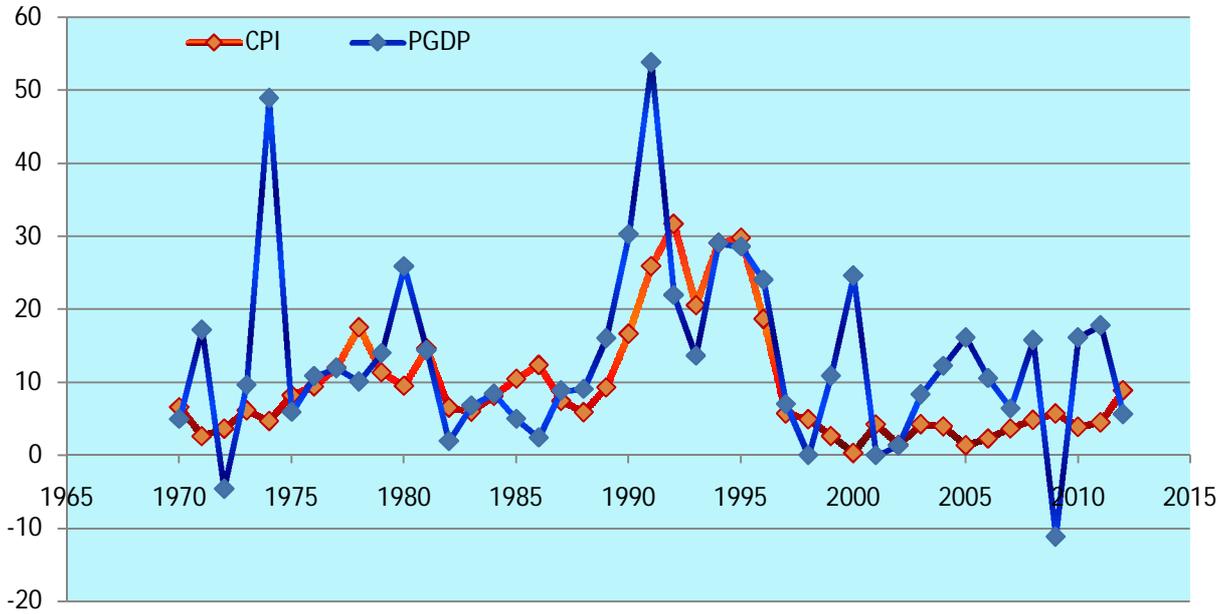
³- تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010، الجزائر، 25 أوت 2010، ص3.

الجدول رقم (4-2) : تطور المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة (1970-2012).

PGDP	السنوات	PGDP	السنوات
488.1404	1992	26.4154071	1970
554.6467	1993	30.9461682	1971
715.9249	1994	29.520645	1972
920.5151	1995	32.362778	1973
1141.64	1996	48.1870731	1974
1221.578	1997	51.0368672	1975
1183.329	1998	56.56957	1976
1311.796	1999	63.31667	1977
1634.473	2000	69.70224	1978
1601.666	2001	79.45207	1979
1622.815	2002	100	1980
1758.007	2003	114.354	1981
1973.321	2004	116.5722	1982
2291.526	2005	124.5047	1983
2533.206	2006	135.0048	1984
2695.214	2007	141.718	1985
3120.054	2008	145.1268	1986
2771.806	2009	157.9589	1987
3218.616	2010	172.2715	1988
3791.063	2011	199.8546	1989
4004.399	2012	260.3298	1990
-	-	400.3575	1991

Source: -Worldbank, <http://data.worldbank.org/country/algeria> (20/12/2014)

الشكل رقم (1-4) : تطور نمو مؤشر أسعار الاستهلاك CPI ونمو المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة (1970-2012).



المصدر : إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (1-4) و(2-4).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نمو المؤشر الضمني في الجزائر خلال الفترة (1970-2012) قد اتجه للتزايد في معظم السنوات، ماعدا سنتي 1972 و2009 اين شهد معدلات نمو سالبة، مقابل أدنى معدل نمو للكتلة النقدية والذي سجل سنة 2009، ويعكس ذلك التغيرات الفعلية والحقيقية التي طرأت على المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة، إذ اقترن ذلك الارتفاع في الأسعار بمعدلات النمو في كمية النقود¹. حيث أن معدلات نموها كانت تتراوح بين الانخفاض والارتفاع ، ثم انخفضت سنة 1995 لتعود بقوة في السنوات التي بعدها وشهدت أعلى نسبة نمو سنة 2001، وذلك بسبب التحسن في حجم الأصول الأجنبية، الموجودة في بنك الجزائر والبنوك التجارية، وعند المقارنة بمعدلات النمو في الناتج المحلي الخام بالأسعار الحقيقية الذي بلغ 1.6% سنة 1992 وانخفض سنة 1993 و1994، وقد كانت معدلات النمو في كمية النقود دائما أعلى من معدلات النمو في الناتج المحلي الخام بالأسعار الحقيقية خلال الفترة (1970-2012)، فساهمت هذه الزيادة الكبيرة التي حدثت في كمية النقود، في اختلال الاستقرار النقدي دافعة بالاتجاهات التضخمية نحو الأعلى، والتي انعكست على الارتفاعات المستمرة في كل من الرقم القياسي الضمني و الرقم القياسي لأسعار المستهلك². كما هو مبين في الشكل رقم(1-4).

¹- انظر الملحق رقم(01).

²- تومي صالح، مرجع سابق، ص 296.

وابتداء من سنة 1998 نلاحظ اتساع الهوة بين نمو المؤشر الضمني ونمو المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، وذلك لاختلاف العوامل التي تؤثر على هذين المؤشرين، حيث أن تزايد وتيرة نمو مؤشر أسعار الاستهلاك يعود بدرجة كبيرة إلى انخفاض درجة التضخم المستورد، واتجاه مستوى الأسعار العالمية نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة. أما التضخم الذي حدث في المؤشر الضمني فهو نتيجة ارتفاع التكاليف الإنتاجية، وذلك لاحتوائه على أسعار السلع الوسيطة والإنتاجية، وكذا أسعار البترول التي يتضمنها هذا المؤشر في جانب أسعار الصادرات¹. ونلاحظ في سنة 2009 انخفاض واضح في المؤشر الضمني ورغم ذلك بقي معدل التضخم مرتفع حيث قدر خلال نفس السنة بـ 5.73%، وهو ما يؤكد التفسير السابق حيث انخفض سعر البترول خلال نفس السنة إلى 62.2 دولار/برميل، وكذلك أسعار الصادرات انخفضت في نفس السنة إلى 45.136 مليار دولار.

وقد تضاعف المؤشر الضمني خلال الفترة (1970-1989) حوالي 8 مرات، وخلال الفترة (1990-2012) تضاعف حوالي 15 مرة.

وبالرغم من أهمية هذه الأرقام إلا أنها تشير للتضخم الظاهر دون الإشارة للتضخم المكبوت على اعتبار أن الناتج الاسمي ينمو بشكل أسرع من نمو الناتج الحقيقي وكون النمو في الناتج الاسمي يشمل الارتفاع في كل من الأسعار والإنتاج، وهذا ما يجعله يعبر عن زيادة الإنتاج بصورة مبالغ فيها.

الفرع الثالث: معامل الاستقرار النقدي.

سوف نعتمد في حسابنا لمعامل الاستقرار النقدي على وسائل الدفع المحلية فقط (M_2)، والتي تعبر عن مفهوم النقود الورقية المتداولة خارج البنوك، الودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية، الودائع الجارية (تحت الطلب لدى البنوك) وشبه النقود (الودائع لأجل).

ومن خلال الجدول رقم (4-3) نلاحظ أن سنوات السبعينات قد تميزت بارتفاع معامل الاستقرار النقدي، ماعدا سنتي 1970 و1972 كان منخفضا 3.65%، 2.84% على الترتيب، وهذا ما يفسر ظهور الضغوط التضخمية خلال هذه الفترة لأن القوة الشرائية تفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة. لكن في فترة الثمانينات بدأ معامل الاستقرار النقدي في الانخفاض إلى أن وصل سنة 1989 إلى 0.78% وهي نسبة قريبة من الصفر، أما سنوات التسعينيات فقد عرفت ضغوطا تضخمية لأن معامل الاستقرار النقدي أكبر من الصفر. بالنسبة للسنوات (1991، 1993، 1994) نلاحظ التدهور الذي حدث في قيمة الناتج المحلي الخام الحقيقي، فقد انخفض معدل نموه خلال هذه السنوات بـ 1.2%، 2.1% و 0.9% على التوالي. في حين نجد أن التوسع في حجم السيولة المحلية أخذ نسبا مرتفعة في تلك السنوات، وكانت تمثل 20.8%، 7.29% و 15.7% على التوالي، وبهذا فاقت السيولة المحلية حاجات النشاط الاقتصادي.

¹ - نفس المرجع والصفحة سابقا.

لكن إذا ما قارنا هذه النتائج مع الضغوط التضخمية التي عاشها الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات نلاحظ وجود تعارض حيث أن السنوات 1993، 1994، 1995 تمثل معدلات تضخم مرتفعة 20.54%، 29.04%، 29.77% على التوالي. في حين سجل معامل الاستقرار النقدي نتائج منخفضة 9.39%، 16.6%، 5.66%. ونلاحظ وجود تعارض في سنة 2001 حيث كان معدل التضخم منخفضا 4.22% بالمقارنة مع معامل الاستقرار النقدي الذي سجل قيمة كبيرة (B=42.61)، في المقابل كان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي 4.61% والتغير الحاصل في السيولة المحلية (M_2) قدر بـ 47.22%. مما يعني أن التضخم منخفض نسبيا بالمقارنة مع من قيمة معامل الاستقرار النقدي المرتفع (B=42.61). ويعود هذا إلى التخفيض في قيمة العملة من جهة والتدهور الكبير الذي حدث في قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة من جهة أخرى، ففي الوقت الذي انخفض فيه الناتج الداخلي، نجد أن التوسع في حجم السيولة المحلية أخذ نسبا مرتفعة في تلك السنوات، حيث فاقت السيولة المحلية حاجات النشاط الاقتصادي¹.

أما خلال الفترة (2009-2012) فقط عرف معامل الاستقرار النقدي انخفاضا واضحا يتناسب مع معدلات التضخم المسجلة، ماعدا سنة 2011 التي سجلت قيمة مرتفعة لمعامل الاستقرار النقدي (B=15.09) لزيادة في معدل نمو حجم السيولة المحلية قدر بـ 17.89%، انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الذي قدر بـ 2.8%.

¹ - المرجع السابق، ص 299.

الجدول رقم (3-4) : معامل الاستقرار النقدي للفترة (1970-2012).

معامل الاستقرار النقدي * B	% $\Delta M/M$ (1)	% $\Delta Y/Y$ (2)	السنوات	معامل الاستقرار النقدي * B	% $\Delta M/M$ (1)	% $\Delta Y/Y$ (2)	السنوات
29.47	31.27	1.80	1992	3.65	12.51	8.86	1970
9.39	7.29	-2.10	1993	17.83	6.50	-11.33	1971
16.6	15.7	-0.9	1994	2.84	30.26	27.42	1972
5.66	9.46	3.8	1995	8.44	12.25	3.81	1973
13.54	14.64	4.1	1996	19.06	26.55	7.49	1974
17.15	18.25	1.1	1997	25.92	30.96	5.04	1975
14.47	19.57	5.10	1998	20.82	29.20	8.38	1976
10.74	13.94	3.20	1999	13.89	19.14	5.25	1977
11.93	14.13	2.20	2000	20.64	29.85	9.21	1978
42.61	47.22	4.61	2001	10.65	18.12	7.47	1979
13.15	18.75	5.6	2002	16.59	17.38	0.79	1980
9	16.2	7.2	2003	13.7	16.69	2.99	1981
5.69	9.99	4.3	2004	19.92	26.32	6.40	1982
2.94	8.84	5.9	2005	14.93	20.33	5.40	1983
17.79	19.49	1.7	2006	11.76	17.35	5.59	1984
20.45	23.85	3.4	2007	11.26	14.96	3.7	1985
13.67	15.67	2	2008	1.01	1.41	0.40	1986
1.82	3.42	1.6	2009	14.3	13.6	-0.7	1987
8.7	12.3	3.6	2010	14.6	13.6	-1.0	1988
15.09	17.89	2.8	2011	0.78	5.18	4.40	1989
5.36	8.66	3.3	2012	10.61	11.41	0.80	1990
-	-	-	-	22	20.8	-1.20	1991

Source: -Banque d'Algérie, Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie, Statistiques Monétaires 1964-2005, Hors Série-Juin2006, PP21-56
-IMF, International Monetary Fund Country Report N°13/49, Algeria : Statistical Appendix, February 2013, P18.

- (*) قيم محسوبة من العمودين (1) و(2) بتطبيق قانون حساب معامل الاستقرار النقدي $B = \Delta M/M - \Delta Y/Y$ ومنه $(B = (1) - (2))$.

الفرع الرابع: معيار فائض الطلب.

يمكن قياس الفجوة التضخمية في الجزائر وفق هذا المعيار وذلك بتقسيم فائض الطلب الكلي $(D_{xn} = Cp + Cg + I + \Delta S - Y)$ على الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية¹، حيث أنه كلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على وجود ضغط متزايد على الموارد المحلية، مما يدفع بالأسعار في الداخل إلى الارتفاع. ونظرا لعدم توفر معطيات الاستثمار الإجمالي في فترة السبعينات والثمانينات اقتصرنا في حساب هذا المعيار على الفترة (1989-2012)، فمن خلال الجدول رقم (4-4) نجد أن هذه النسبة في

¹ أنظر في ذلك : الفصل الثالث، المبحث الأول، المطلب الرابع.

تزايد مستمر خاصة أواخر سنوات القرن الماضي وصلت إلى 631% سنة 1998 ، والتي انخفضت في سنة 2000 إلى 398.1%، لتعاود الارتفاع من جديد ابتداء من سنة 2001 حيث قدرت بـ 1202% لتصل إلى 3156% سنة 2011. وهذا التطور الانفجاري لهذه النسبة لخير دليل على وجود ضغوط تضخمية، مما يمثل ضغطا على المقدرة الفعلية للإنتاج المحلي وعلى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، كما نلاحظ أن ارتفاع هذه النسبة له علاقة قوية بتدهور سعر الصرف والنمو السنوي في حجم الواردات من السلع والخدمات.

الجدول رقم (4-4) : معيار فائض الطلب للفترة (1989-2011).

(مليار دج)

السنوات	معيار فائض الطلب D_{xn}	% D_{xn}/Y	السنوات	معيار فائض الطلب D_{xn}	% D_{xn}/Y
1989	6.18	1.5	2001	3173.9	1202
1990	142.5	32.6	2002	3521	1263.4
1991	367.3	82.0	2003	3868.8	1294.95
1992	606.2	131.0	2004	4370.3	1402.53
1993	780.5	185.2	2005	4748.1	1438.9
1994	1164.5	278.6	2006	5282.8	1574.1
1995	1604.7	38.1	2007	6108.9	1760.4
1996	1957.1	433.3	2008	7361.1	2079.7
1997	2051.1	450.5	2009	8842.8	2459
1998	2380.4	631.0	2010	10300.6	2769
1999	2633.7	561.4	2011	12087.8	3156
2000	2500.4	398.1	2012	-	-

المصدر: تم حسابه اعتمادا على: حوصلة إحصائية 1962-2011، الديوان الوطني للإحصائيات و الملحق رقم (01)

المبحث الثاني: أسباب التضخم في الجزائر.

إن التطور الذي شهدته معدلات التضخم في الجزائر لا يمكن حصر أسبابه في نمط واحد بل تشترك فيه عدة أسباب، ودراسة هذه الأسباب تستلزم التعمق في تحليل الميكانيزمات التي تحرك الاقتصاد الوطني، وعلاقة ذلك بالتشكيلة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، ويمكن تحليل ومناقشة أهم أسباب الضغوط التضخمية في الجزائر من خلال ما يلي :

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للتضخم.

يرى البعض من المحللين الاقتصاديين بأن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الأسباب التالية¹:

- التوسع في مكونات الإنفاق الكلي المحلي من خلال التزايد المستمر في الاستهلاك الخاص والعام والإنفاق الاستثماري.
- الزيادة في تكاليف الإنتاج.
- التوسع النقدي غير المراقب ودور المديونية وعجز الميزانية في تفاقمه.

وسوف نتطرق إلى هذه الأسباب الثلاث من خلال ما يلي :

الفرع الأول: زيادة الطلب المحلي.

إن التطورات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري هي التي زادت من حجم أهمية زيادة الطلب لدى كل المؤسسات والعائلات، ويعتبر التوسع في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة في الجزائر من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار، في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، حيث أن العرض الكلي لم يعد قادرا على مسايرة الطلب المتزايد الذي تم تغذيته عن طريق الإعانات الاستهلاكية الضمنية وتطبيق السياسات النقدية التوسعية.

حيث يشكل الأجراء وعائلاتهم الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد، فالأجور التي يتحصلون عليها تمثل عنصرا هاما في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حيث أن الزيادة في أجورهم يكون لها أثر مباشر على ارتفاع مستوى الأسعار، فأى زيادة في الأجور سوف تتعكس على مستوى الأسعار بسبب الفارق الزمني الفاصل بين لحظة زيادة الطلب في السوق وفترة تعديل الجهاز الإنتاجي الوطني حتى يتمكن من الاستجابة لهذا الطلب الإضافي، وإذا تعذر ذلك يتم اللجوء إلى تدفق الواردات والمساس باحتياطي الصرف المرتبط في الأساس بمبيعات المحروقات، التي أصبحت في نهاية الثمانينات غير مرنة بالقدر الكافي لتمويل احتياجات إضافية من الواردات التي تم خلقها. لكن رغم هذا لا

¹ -Mourad Benachenhou , Inflation - Dévaluation - Marginalisation, Dar Ech' rifa, Alger, 1993, P05.

يمكن تبرير أية زيادة في المداخيل الأجرية والأخذ بها إلا في حالة وفرة النشاط الاقتصادي، الذي يخلق وضعية التشغيل الكامل وسوق عمل ملائم للأجراء الذين يرغبون في بيع قوة عملهم بما يتناسب مع مؤهلاتهم، أو في حالة زيادة إنتاجية الجهاز الاقتصادي الذي يسمح لأصحاب المؤسسات بتوسيع أرباحهم، وبالتالي تخصيص مداخيل إضافية للأجراء¹. ويبين الجدول أدناه الزيادات التي حدثت في الأجر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (4-5) : علاقة كتلة الأجر بالإنتاج العام الجاري ومعدلات التضخم خلال الفترة (2011-1970)

(الوحدة : مليار دج)

السنوات	كتلة الأجر	الإنتاج العام الجاري	معدل التضخم %	السنوات	كتلة الأجر	الإنتاج العام الجاري	معدل التضخم %
1970	8.4	25.7	6.6	1991	255.5	797.9	25.88
1971	9.4	27.2	2.62	1992	341.3	1030	31.67
1972	11.2	31.9	3.65	1993	412.5	1177.6	20.54
1973	12.0	36.6	6.17	1994	469.9	1540.3	29.04
1974	16.7	53.4	7.4	1995	568.8	2039.4	29.78
1975	20.6	67.1	8.23	1996	667.2	2408	18.68
1976	24.7	76.8	9.43	1997	722.1	2537.7	5.73
1977	29.6	96.6	12	1998	794.6	2834.3	4.95
1978	37.5	119.8	17.52	1999	847.6	3074.3	2.64
1979	46.1	130.2	11.34	2000	884.6	3192.8	0.33
1980	57.1	156	9.51	2001	970.6	3640.6	4.22
1981	65.8	184	14.65	2002	1048.9	4091.1	1.41
1982	76.8	203.6	6.54	2003	1137.9	4501.4	4.26
1983	88.6	228.7	5.96	2004	1278.5	5250.2	3.96
1984	94.2	272.3	8.11	2005	1363.9	5676	1.38
1985	103.0	300.5	10.48	2006	1500.1	6234.4	2.31
1986	120.1	330.4	12.37	2007	1721.9	7231.4	3.67
1987	125.7	337	7.44	2008	2138.4	8763.5	4.86
1988	137.5	374	5.91	2009	2360.5	10076.8	5.73
1989	152.2	465	9.30	2010	2917.6	11188	3.91
1990	180.0	564.1	16.65	2011	3817.8	12965.08	4.52

المصدر: حوصلة إحصائية 1962-2011، الديوان الوطني للإحصائيات ONS.
-Worldbank, <http://data.worldbank.org/country/algeria> (20/12/2014)

يبين الجدول أعلاه أن الزيادات التي حدثت في كتلة الأجر الخاصة بالقطاع العمومي سواء في الإدارة أو خارج الإدارة خلال الفترة (1970-2011) قد تضاعفت أكثر من 454 مرة، حيث انتقلت كتلة الأجر من 8.4 مليار دج سنة 1970 إلى 3817.8 مليار دج سنة 2011، لكن هذه الزيادة ليست

¹ - يحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 194.

ذات أهمية كبيرة بالمقارنة مع حجم الزيادة في الإنفاق العام الجاري، والتي قاربت 505 مرة خلال 42 سنة. وبالرغم من الارتفاع الذي حدث في الأجور كظاهرة عامة في السنوات (1990-1996)، وكذلك في السنوات (2008-2011). إلا أن البيانات الإحصائية تشير إلى تناقص نصيب الأجور الحكومية من الإنفاق العام الجاري، بالمقارنة مع بقية أنواع الأجور الأخرى، وتبين بأن نصيب هذه الأخيرة تناقص لصالح القطاعات الأخرى مثل المهن الحرة والقطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تؤدي إليه زيادة أو تحسن الدخل فيها إلى التأثير بقوة أكثر على الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الوطني، لأنها في اغلب الأحيان تكون بعيدة عن الرقابة الجبائية المباشرة¹.

في كل هذه الحالات فإن زيادة الأجر تؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك، فقد حقق الاستهلاك الخاص زيادة قدرها 8378.1 مليار دج خلال فترة الدراسة، وارتفع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك من 2.74 سنة 1970 إلى 113.82 سنة 2012، محققا بذلك تضاعف حجم الاستهلاك الخاص 404 مرة بمعدل نمو سنوي لا يقل عن 2% ماعدا السنوات (1986، 1987، 1988، 1990، 1991، 1993، 1994، 1996، 1997 و 2009) فقد شهدت انخفاضا في الاستهلاك الخاص. أما الاستهلاك العام فقد وصل إلى 3184 مليار دينار جزائري سنة 2012، فالزيادة في الاستهلاك النهائي تعود بالدرجة الأولى إلى الزيادة في الاستهلاك الخاص².

كما ساهم الطلب الداخلي المعزز بالاستثمار العمومي في تدعيم النمو، حيث عرف حجم الإنفاق الداخلي الإجمالي منذ سنة 1991 تطورا ملموسا، باستثناء سنة 2000 التي سجلت تراجع في معدل النمو، وكان هذا التوسع منتظما وبوتيرة معتبرة أفرزه التحسن المحدث في وفرة المنتجات بفعل تطور مخزونات تجارة الجملة، إذ انتقل مستوى الإنفاق من 3.8% سنة 2000 ليصل إلى 15.88% سنة 2011. وقد تواصلت مجهودات الاستثمار المحفزة للطلب، فتحت وطأة التسارع المحدث في الطلب والذي أفرزته الاستثمارات الجديدة التي أظهرتها المؤسسات التي استفادت من النمو القوي للقروض البنكية ذات الأجل المتوسط والطويل وبمعدل 11.2%، ولد بالضرورة زيادة قوية في الواردات وبالتحديد في سلع التجهيز والمواد نصف المصنعة الموجهة للجهاز الإنتاجي³.

بالإضافة إلى الزيادات في الأجور والإنفاق العام هناك عامل النمو الديمغرافي الذي يتسبب بدوره في ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، حيث سجلت الإحصائيات أن هناك زيادة مستمرة في عدد السكان فبعد أن كان 14.69 مليون نسمة سنة 1970، وصل إلى 26 مليون نسمة سنة 1990 و 39 مليون نسمة سنة 2013. فزيادة عدد السكان يزيد الطلب على السلع والخدمات أي يزيد الإنفاق العام للاستجابة

¹- تومي صالح، مرجع سابق، ص 319.

²- أنظر الملحق رقم (03).

³- يحيات مليكة، مرجع سابق، ص 209.

لمتطلبات أفراد المجتمع من بناء مرافق اجتماعية (مستشفيات، مدارس، جامعات...)، ويخصص جزء من هذا الإنفاق لتسيير هذه المرافق وبالتالي تزداد نفقات الاستغلال.

الفرع الثاني: ارتفاع التكاليف الإنتاجية.

تمثل الأجور في الجزائر جزءا كبيرا من التكاليف، حيث أنها تتراوح بين 40% إلى 90% من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات¹. ونتيجة لسياسة العمالة والدخول المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية فإن المؤسسات كانت تتحمل أي زيادة في الأجور، بالإضافة إلى أي فائض في العمالة وبدلا من لجوئها إلى تحميل هذه الزيادة على نفقات الإنتاج الأخرى، أو التخفيض من معدلات أرباحها، تقوم باستيعاب هذه الزيادة عن طريق رفع الأسعار. وقد أسهمت الأجور في إحداث الضغوط التضخمية، من خلال ارتفاع الحد الأدنى للأجور من حيث القيمة الفعلية بحوالي 17% خلال الفترة 1989-1993، بينما انخفضت الإنتاجية الكلية للعمالة بنسبة 12%. كما أن الضغوط النقابية التي ساعدها قانون حماية العمل على نطاق واسع، قد رفعت تكلفة العمالة في القطاع الرسمي².

وبالإضافة إلى ذلك الزيادات التي حدثت في تكاليف المواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة فهي مواد تعتمد على الاستيراد، ونتيجة للتخفيض الذي يحدث في سعر صرف الدينار وتقلبات في الأسواق الدولية، فقد اتجهت تكاليف هذه المواد إلى التضخيم في الفواتير من أجل تغطية أخطار الدفع المتأخر، وهذه الظاهرة تفرضها تلك الدول التي نستورد منها هذه المواد بسبب تدهور احتياطاتنا من العملة الصعبة، وهذا ما حدث في سنة 1994 بعد أن انخفضت قيمة الدينار إلى 40%، مما ترتب عليه آثارا سلبية تمثلت في رفع تكلفة مستلزمات الإنتاج المستورة، كما أطلقت حرية اسعار جميع مستلزمات الإنتاج لأغراض الزراعة، وعقب ذلك قام المنتجون مباشرة بتحميل المستهلك النهائي عبء الزيادة في التكاليف، مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن ثم ارتفاع معدل التضخم الذي وصل سنة 1994 إلى 29.04%. كذلك تدهور وسائل الإنتاج والعجز في قطع الغيار والانقطاع في تموين المخازن بالمواد الأولية، كل هذه العوامل وغيرها ساعدت في ارتفاع تكاليف الإنتاج، التي انعكست على المستوى العام للأسعار وكانت سببا في ارتفاع معدلات التضخم.

الفرع الثالث: الأسباب النقدية.

تشكل النقود في كثير من الحالات وسيلة و ميكانيزم لتعديل وتغذية الاقتصاد، لكن قد تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة، كما يوضح Berger Pierre في كتابه³: "تعتبر النقود كالأكسجين للحياة تقوم

¹ -Mourad Benachenhou, Op.Cit.,P07.

² - كريم النشاشيبي (وأخرون)، مرجع سابق، ص 81.

³ - Berger Pierre, La monnaie et ses mécanismes, éditions Bouchene, Alger, 1993, P108.

بحرق البنية الاقتصادية إذا تم إصدار الفائض منها، وهي عنصر التوسع الاقتصادي، وفي نفس الوقت تسبب أيضا التذبذبات إذا تمت عملية الإصدار بسهولة كبيرة".

أولا - تطور الكتلة النقدية ومقالاتها:

تميزت سنة 1972 بتطور هائل للكتلة النقدية قدرت بمعدل 30.3%، وهي السنة التي تلت الإصلاح المالي سنة 1971 الذي حدد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة، المتمثلة في قروض بنكية متوسطة الأجل، وتتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم، والتمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبه من طرف الخزينة والبنوك والمؤسسات، بالإضافة إلى قروض طويلة الأجل ممنوحة من مؤسسات مالية متخصصة (البنك الجزائري للتنمية)¹. وقد تضاعف حجم الكتلة النقدية حوالي 17 بين سنتي 1970 و1986، كتأكيد عن التلاحم الواضح بين التنمية الاقتصادية المتسارعة والنمو الاضطراري في الكتلة النقدية في نهاية 1985، لتصل إلى حوالي 343 مليار دج سنة 1990، أي أنها تضاعف 26.4 مرة خلال فترة (1970-1990) كما هو مبين في الجدول رقم (4-6). وهي زيادة مفرطة إذا ما قورنت بمستويات الناتج المحلي الإجمالي الذي تضاعف بـ 23 مرة خلال الفترة (1970-1990).

كما نجد أن النقود الورقية تمثل 36% من مجموع الكتلة النقدية في المتوسط سنة 1970، وارتفعت هذه الحصة خلال سنة 1980 إلى 45% لاسيما مع ظهور السندات (سندات الخزينة، سندات بنك الفلاحة والتنمية الريفية). بينما في سنة 1982 فقد بلغ حجمها 49.20 مليار دج إلا أنها رغم ذلك فهي تمثل 36% من مجموع الكتلة النقدية، وفي 1983 عمد البنك المركزي إلى سحب الأوراق النقدية من فئة 500 دج من التداول وتقرر آنذاك تحويل هذه الأوراق النقدية إلى تحت الطلب أو لأجل محدد لدى البنوك التجارية، الحسابات الجارية أو الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط، زيادة على ذلك في سنة 1982، أصبحت تسوية بعض العمليات تتم التزاما بالشيك البنكي (دفع رواتب الموظفين التي تفوق 2500 دج، تخليص سلع الشركات التي تفوق 1500 دج)، وهذا ترتب عنه ارتفاع و انخفاض في هذه المكونة من سنة لأخرى.

أما الودائع تحت الطلب فقد مثلت 44% من مجموع الكتلة النقدية سنة 1970، أي بمبلغ 5.78 مليار دج، وبقيت في ارتفاع إلى غاية 1985 حيث وصلت إلى 104.622 مليار دج، أي أنها تضاعفت بأكثر من 18 مرة مقارنة مع سنة 1970، وهذا الارتفاع ناتج عن إيداعات المؤسسات العمومية التي كانت ملزمة بقوة القانون باستخدام هذه الحسابات تسهيلات للرقابة على نشاطها، فكل ما يتم تحقيقه من فوائض على مستوى هذه المؤسسات فإنها تكون مجبرة بإيداعه لدى البنوك في نهاية السنة.

¹ محمد موساوي، سمية زيرار، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها: حالة الجزائر (1970-2011)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، الأردن، المجلد 1، العدد 1، 2014، ص 2.

إلا أنه في سنة 1986 سجلت الودائع تحت الطلب انخفاضا في قيمتها عن السنة السابقة، وذلك بنسبة 8% والسبب في ذلك هو الأزمة التي واجهها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط، ثم شهدت ارتفاعا سنة بعد سنة لتبلغ 101.893 مليار دج سنة 1989. أما كتلة شبه النقود فقد تطورت ما بين 1970-1989 من 1.451 مليار دج إلى 59.134 مليار دج. ولقد انتقل حجم الكتلة النقدية سنة 1990 إلى 343 مليار دج بعدما كان 93.50 مليار دج سنة 1980، وهذا الحجم يفسر بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة والخاصة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تطورت الكتلة النقدية M_2 خلال الفترة (1990-2000) بمعدل نمو سنوي لا يقل عن 10.5%، وقد كانت معدلات نموها مرتفعة في الفترة (1990-1994)، نتيجة لتطبيق سياسة نقدية توسعية نتج عنها ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة¹. وقد تميزت الفترة (1994-2005) بتباطؤ نمو العرض النقدي -ماعداد سنة 1998 أين بلغ معدل نمو (M_2) 47.24%- حيث وصل معدل نمو (M_2) سنة 1995 أدنى مستوى 10.5%، مقابل معدلات نمو منخفضة سنتي 2004 و2005 بـ 11.4% و 10.9% على التوالي.

أما حجم النقود الورقية فقد قدر سنة 1990 بـ 134.941 مليار دج، أي 40% من مجموع الكتلة النقدية، حيث ارتفعت بـ 3.2 مرة بين سنتي 1982 و1990 وهذا بمعدل 42.14% في المتوسط من مجموع الكتلة النقدية، أما في سنة 1999 فقد بلغ حجم هذه النقود 439.99 مليار دج. وبعد وتيرة نمو مرتفعة وصلت إلى 19.1% سنة 2001، مقابل 10.1 سنة 2000، سجلت سنة 2002 تراجعا ملموسا لمعدل نمو النقود الورقية التي انخفضت إلى 13.2% لترتفع من جديد سنة 2003 إلى 781 مليار دج أي بمعدل نمو قدره 17.5%².

واصلت الودائع تحت الطلب تسجيل زيادة منذ سنوات التسعينات لكن بعد سنة 2000 سجلت زيادة ولكن بوتيرة نمو متناقصة أي 13.9% سنة 2003 مقابل 13.7% سنة 2002 و 17.3% سنة 2001. لتعود للارتفاع من جديد سنة 2004 بمعدل 21.65%.

أما كتلة شبه النقود فقد عرفت منذ سنة 1990 ارتفاعا في معدلات نموها لا تقل عن 13% إلى غاية سنة 1998 أين سجلت أعلى معدلات نموها والذي قدر بـ 86.87% لتتخفف بعد ذلك سنتي 1999-2000 ثم ترتفع بمعدلات نمو متذبذبة ماعداد سنتي 2004 و2007 أين شهدت انخفاض في معدلات نموها قدر بـ 8.5%، -0.3% على التوالي.

و تحت تأثير التوسع الهيكلي للموجودات الخارجية الصافية، تميزت سنة 2007 بنمو قوي في الكتلة النقدية، وإن كان الطابع التصاعدي في وتيرة نمو الكتلة النقدية بمفهوم (M_2) قد تم التخفيف من

¹-انظر الملحق رقم(01).

²- انظر الملحق رقم(03).

حدثه بفعل التسديدات المسبقة للدين الخارجي في سنتي 2005 و 2006. وقد ارتفعت الزيادة إلى 21.5% سنة 2007 والتي فاقت النمو النقدي المسجل سنة 2006 والذي قدر بـ 19.1%، وتدرج سنة 2007 هكذا في الاتجاه الجديد المتميز بانتعاش وتيرة التوسع النقدي وذلك بعد مرحلة الهبوط المسجلة بين 2001-2005. وارتفعت النقود الورقية بوتيرة متزايدة بعد سنة 2007 إلى أن وصلت إلى 2571.5 مليار دج سنة 2011. حيث يبين تطور هيكل الكتلة النقدية تصرفات الأعوان الاقتصاديين الرئيسيين خاصة في المرحلة المتميزة بتوسع السيولات النقدية وشبه النقدية. وهكذا فإن التوسع القوي في ودائع البنوك، أي 27% على أساس وتيرة سنوية، مقابل 19% سنة 2006، يجد مصدره في تزايد الودائع المتأتية من القطاع العمومي أكثر من تلك المتأتية من القطاع الخاص.

وتراجعت الكتلة النقدية سنة 2009 بـ 3.1% وهو عبارة عن ظاهرة نقدية لم تسجل من قبل في الاقتصاد الوطني وهو الأمر الذي يكشف عن حجم الصدمة الخارجية سنة 2009، حيث تتعارض هذه الوضعية مع أهداف التوسع في المجاميع النقدية المحددة من طرف السلطة النقدية بالنسبة لسنة 2009 حدد مجلس النقد والقرض أهداف معدل التوسع في الكتلة النقدية بين 12-13% مع الاحتفاظ بهدف التضخم في حدود 4%¹. ويفسر التراجع في الكتلة النقدية سنة 2009 أساسا بتراجع نمو الودائع تحت الطلب لدى المصارف (14.27%) الناتج عن تقلص قوي في ودائع قطاع المحروقات، وعلى هذا الأساس نجد أن حصة الودائع تحت الطلب لدى المصارف كنسبة من (M₂) قد انخفضت سنة 2009 في ظرف يتميز بتقلص الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف العمومية والنمو الجوهري في الودائع تحت الطلب لدى المصارف الخاصة.

فبعد توسع نقدي منخفضا تاريخيا سنة 2009 (3.1%) تحت تأثير الصدمة الخارجية الهامة، تميزت سنة 2010 بالعودة إلى التوسع النقدي لكن بمعدل أقل من الوتيرات العالية التي ميزت سنوات 2006 إلى 2008. بارتفاع قدر بـ 13.8% سنة 2010، ترافق مع استرجاع دور الموجودات الخارجية الصافية في عملية الإنشاء النقدي مع مواصلة حيوية القروض الموجهة للاقتصاد².

وقد سجلت الودائع المصرفية خلال هذه السنة نموا بلغ 11.7%، لكون أن جزءا كبيرا من الودائع يتشكل من ودائع تحت الطلب، وهي ودائع لا يتولد عنها أعباء للبنوك على شكل فوائد، فإن هذه الوضعية تؤثر إيجابيا على حسابات نتائج هذه البنوك.

أما سنة 2011، فقد شهدت ارتفاعا كبيرا نسبيا في الكتلة النقدية قدر بـ 19.9%، يرجع هذا إلى الزيادة المعتبرة بشكل عام في القروض للاقتصاد. وقد تزايدت خلال نفس السنة الودائع تحت الطلب لدى البنوك بـ 21%، في الوقت الذي سجلت فيه الودائع لدى مركز الصكوك البريدية و الخزينة العمومية، من

¹ - تقرير بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، 2009، ص 19.
² - تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010، الجزائر، 25 أوت 2010، ص 5.

جانبا، ارتفاعا أكثر أهمية 40.58%. تجدر الإشارة كذلك إلى الزيادة الكبيرة في النقد الورقي اعتبارا من سنة 2007، حيث بلغت نسبة النقد الورقي إلى الكتلة النقدية 26.75% سنة 2011. إذا كانت هذه النسبة مستقرة نوعا ما بين سنتي 2005 و 2008 بحوالي 22%، فإن قفزة تداول النقد الورقي تفسر أساسا بالحجم الكبير والمتزايد للدفع بالنقد الورقي في المعاملات، متجاوزة تلك المتعامل بها في تجارة التجزئة. ووصل معدل نمو الودائع تحت الطلب إلى 21% سنة 2011.

وقد عرفت وتيرة التوسع النقدي تراجعا معتبرا سنة 2012 (10.9% مقابل 19.9% سنة 2011 و 15.4% سنة 2010)، خصوصا تحت تأثير تقلص ودائع قطاع المحروقات. إن لهذا التراجع القوي لوتيرة النمو النقدي، والتي كانت في 2011 قريبة من "ذروة" المسجلة في سنة 2007 (21.5%)، صلة قوية بالتراجع الكبير لمعدل نمو صافي الموجودات الخارجية (7.3% مقابل 16.05% سنة 2011)، حيث ساهم التراجع القوي لوتيرة النمو النقدي في إرساء قاعدة الاستقرار المالي والنقدي، لاسيما وأن صافي الموجودات الخارجية يفوق هيكليا المجمع النقدي M_2 بالفعل، بلغت نسبة صافي الموجودات الخارجية إلى (M_2) ما يعادل 135.6% سنة 2012 مقابل 83.45% سنة 2004.

وبالنسبة لمقابل الكتلة النقدية فهو يتمثل في العمليات التي تعتبر أصل الإصدار النقدي وهي ثلاث أنواع:

1- قروض للاقتصاد : تمثل المستحقات الممنوحة للمؤسسات سواء من أجل تغطية احتياجات الخزينة أو من أجل تمويل عملياتها الاستثمارية، بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة لقطاع العائلات لتمويل الإسكان و الاستهلاك معا.

2- مستحقات على الخزينة : حيث أن الدولة عون اقتصادي يلجأ إلى القطاع المصرفي من أجل الحصول على السيولة من طرف الخزينة على شكل قروض بدون مقابل أو من طرف البنك المركزي مقابل معدل فائدة مساوي لمعدل السوق النقدي.

3- الذهب والعملات الصعبة: ويمثل مقابل الرصيد النهائي لميزان المدفوعات للدولة من الذهب والعملية الصعبة وهو المقابل الخارجي للكتلة النقدية.

ومن خلال الجدول التالي نقف عند تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر.

الجدول رقم (4-6) : تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2011).

(الوحدة مليار دج)

الاحتياطات الأجنبية (10 ⁹ دولار)	الديون على الخزينة	القروض المقدمة للاقتصاد	M2	السنوات	الاحتياطات الأجنبية (10 ⁹ دولار)	الديون على الخزينة	القروض المقدمة للاقتصاد	M2	السنوات
3.31	158.97	327.8	414.745	1991	0.53	5.969	6.925	13.070	1970
3.65	226.93	412.3	544.456	1992	0.64	5.974	8.429	13.925	1971
4.81	527.83	220.2	584.183	1993	1.52	5.236	13.611	18.139	1972
4.16	468.5	305.8	675.928	1994	2.47	5.209	18.469	20.362	1973
6.29	401.6	565.6	739.895	1995	1.89	3.842	21.851	25.770	1974
9.66	280.5	776.8	848.25	1996	2.50	7.315	29.009	33.748	1975
8.04	423.6	741.3	1003.14	1997	2.59	8.863	37.253	43.600	1976
8.45	723.1	906.8	1199.48	1998	3.22	14.375	40.109	51.951	1977
6.14	848	1150.7	1366.77	1999	5.51	24.861	51.664	67.459	1978
13.55	677.4	993.7	1559.91	2000	7.06	26.618	59.99	79.689	1979
19.62	569.7	1078.4	2296.64	2001	5.91	33	68.530	93.539	1980
25.15	578.7	1266.8	2727.39	2002	4.97	25.147	88.54	109.154	1981
35.45	464.10-	1380.1	3169.32	2003	4.01	36.153	112.817	137.89	1982
45.69	20.59-	1335	3485.98	2004	3.18	52.691	132.968	165.926	1983
59.16	933.24 -	1778.3	3794.39	2005	4.64	67.742	156.031	194.717	1984
81.46	1304.1-	1905.4	4534.22	2006	3.84	76.633	174.615	223.86	1985
114.9	2193.1-	2205.2	5615.95	2007	4.34	101.087	176.922	227.016	1986
148.09	3627.3-	2615.5	6496.18	2008	3.19	123.188	180.608	257.896	1987
155.11	3488.9-	3086.5	6718.84	2009	3.08	147.245	191.994	292.965	1988
170.46	3392.9-	3268.1	7545.28	2010	2.7	157.204	209.387	308.147	1989
191.36	3406.604-	3726.5	8895.16	2011	3.45	167	247	343.324	1990

المصدر: -حوصلة إحصائية 1962-2011، النقود والقروض، الديوان الوطني للإحصائيات.
http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13-MONNAIE_ET_CREDIT_Arabe_.pdf

نلاحظ من خلال الجدول انه خلال سنوات السبعينات عرفت القروض الموجهة للاقتصاد تزايدا مستمر وأن زيادتها أكبر من بقية المقابلات الأخرى، فقد انتقلت من 6.9 مليار دج سنة 1970 إلى 112.8 مليار دج سنة 1982، كذلك نلاحظ حدوث تقلص كبير في حجم القروض الموجهة للاقتصاد مابين السنتين 1992 و1993، حيث أن نسبة التغير كانت -46.59%، مما أدى إلى حدوث ركود اقتصادي واستفحال الندرة في بعض المواد الاستهلاكية في تلك السنة. ثم تعود وترتفع تدريجيا منذ سنة 1994، لتتخفف مرة أخرى سنة 2000 إلى 993.7 مليار دج ويعود هذا الانخفاض لمواصلة أسعار البترول الارتفاع في السداسي الثاني لسنة 1999 الذي بلغ خلاله السعر المتوسط 23 دولار للبرميل، وبالفعل فقد بلغ السعر المتوسط للبرميل 27.5 دولار في السداسي الأول من سنة 2000 و 28.3 دولار خلال الأشهر التسعة الأولى وبلغت الإيرادات من صادرات المحروقات 10.07 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2000، وهو مبلغ أعلى من المبلغ المحصل عليه خلال سنة 1998 (9.8 مليار دولار) وقريب من مبلغ سنة 1999 (11.9 مليار دولار).

وقد انتقل مجموع القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة (2005-2007) من 1905.4 مليار دج سنة 2006 إلى 2205.2 مليار دج سنة 2007. كما تزايدت القروض الموجهة للقطاع الخاص بنسبة 15%، والقروض الموجهة للقطاع العمومي بنسبة 15.4%. وهكذا بقيت حصة القروض الممنوحة للقطاع الخاص، كنسبة من إجمالي القروض الموزعة من طرف البنوك مستقرة بين سنتي 2006 و2007 وقدرت بـ 52.9%. وقد سمحت السيولة الواسعة للمصارف بمواصلة التوسع في القرض للاقتصاد سنة 2008، لاسيما لتمويل الاستثمارات المنتجة في مجموع القروض الموزعة من طرف المصارف والمؤسسات المالية، صافية من الديون المعاد شراؤها من طرف الخزينة، زادت حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل، أي 55.6% سنة 2008 مقابل 54.3% سنة 2007، وتبقى القروض الممنوحة للمؤسسات الخاصة والأسر أكثر أهمية 54% من تلك الموزعة للمؤسسات العمومية 46%. وفي سنة 2010 قدرت القروض المقدمة للاقتصاد بـ 3268.1 مليار دج. أما في سنة 2011 فقد ارتفعت إلى غاية 3726.51 مليار دج سنة 2011.

إن الوثيرة القوية لارتفاع القروض للاقتصاد خلال السنوات الأخيرة تمثل إحدى المحددات الهامة للتوسع النقدي في حين أن القروض للقطاع الخاص (بما فيه الأسر) تفوق القروض للقطاع العمومي. فقد سجلت سنة 2012 تأثير الدعم المالي المقدم من قبل الدولة لتحفيز القروض السليمة متوسطة الأجل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لذلك، ساهم التوسع القوي للقروض للاقتصاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات في وقت يتقلص فيه مجال تصرف الميزانية العمومية في تخصيص الموارد للنمو.

من جهة أخرى، يتضمن استمرار ديناميكية القروض المقدمة للاقتصاد في سنة 2012، مخاطر ممكنة قد تخل بالاستقرار المالي والتي ينبغي على الأدوات الجديدة للإشراف المصرفي، في إطار توجه إشرافي من زاوية المخاطر أن تأخذها بعين الاعتبار. بينما الديون على الخزينة فقد عرفت الفترة (1970-1974) ثباتا وانخفاض في قيمتها حيث انتقلت من 5.969 مليار دج في بداية الفترة إلى 3.841 مليار دج في نهايتها، ويمكن تفسير ذلك من خلال تزايد تسبيقات الخزينة العامة ابتداء من سنة 1970 يفسر بداية تطبيق سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كلفت بها السلطات العمومية، وعهدت إلى الخزينة العمومية تمويلها. والانخفاض في نهاية الفترة كان نتيجة الإصلاح المالي لسنة 1971 والذي أعطى الأهمية للقطاع المصرفي.

أما الفترة (1975-1978) فلو حظ فيها عودة الخزينة العمومية لتمويل الاستثمارات المخططة حتى صارت تمثل 29% من مجموع المقابلات سنة 1979، لكن شهدت السنتين 1980 و1981 انخفاضا قدر بـ 23.79%، بينما ارتفعت من جديد مع بداية سنة 1982، جراء اتخاذ قرار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية. ونلاحظ أنها كانت في ارتفاع خلال الفترة (1990-1993)، إلا أنها سجلت انخفاضا طفيفا

سنة 1991، وقد بدأت في الانخفاض ابتداء من سنة 1994 حيث قدرت بـ 468.5 مليار دج، واستمر هذا الانخفاض حتى سنة 1996 لترتفع الديون على الخزينة ابتداء من سنة 1997 إلى غاية سنة 1999، وتعود للانخفاض حتى بلغت -3406.604 مليار دج سنة 2011.

أما النوع الثالث من مقابلات الكتلة النقدية والمتمثل في حجم الاحتياطيات الأجنبية فقد ارتفع 13 مرة بين 1970 و1979، أي من 0.53 مليار دولار في بداية الفترة 1970 إلى 7.06 مليار دولار في نهاية الفترة 1979. ويعود ذلك إلى أسعار النفط التي كانت مرتفعة. أما في فترة ثمانينات فكانت قيمتها محصورة بين 4 و 5 مليار دولار وانخفضت إلى 2.7 مليار دولار سنة 1989، وابتداء من سنة 1990 عادت لترتفع إذ بلغت 3.45 مليار دولار، لتتراجع قليلا خلال سنتي 1991 و1994 مع الإصلاحات التي شرعت فيها السلطات، ثم عاودت الارتفاع ابتداء من سنة 1995. فقد عرفت تذبذبا نتيجة تأثرها بالتغير في أسعار البترول، لكن بعد سنة 2000 عرفت زيادة مستمرة إلى أن بلغت 56.18 مليار دولار سنة 2005، بعد أن كانت 0.77 مليار دولار سنة 1990، فزيادة الاحتياطيات الأجنبية مكنت البنك المركزي من إصدار العملة الوطنية مقابل هذه الاحتياطيات.

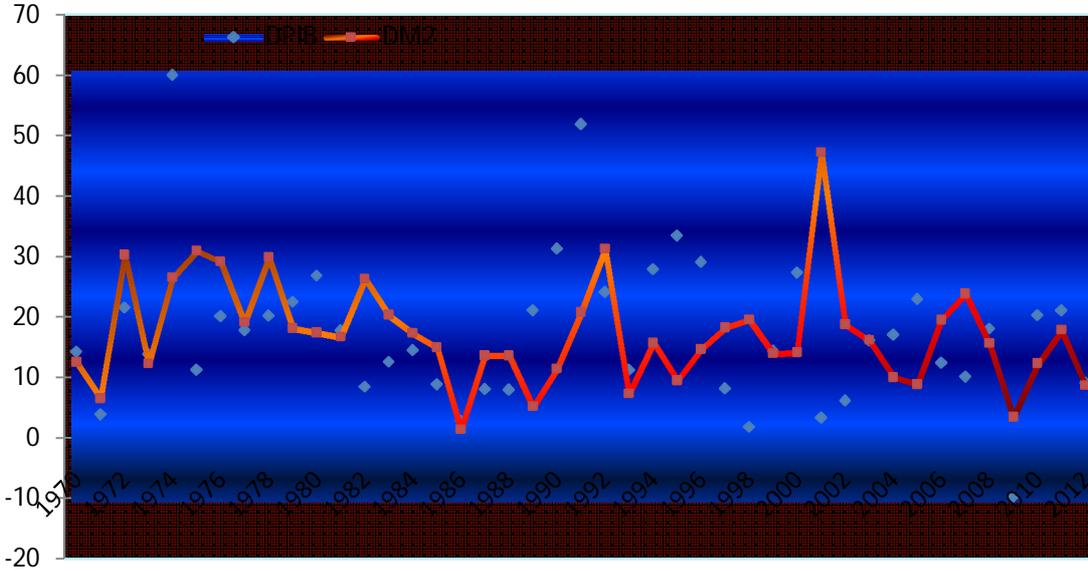
ويمكن ملاحظة أن تطور كل نوع يختلف من فترة إلى أخرى، والنتيجة هي أن التوسع في خلق النقود يعود إلى سياسة الائتمان والقروض الممنوحة للاقتصاد والمستحقات الناتجة عن الخزينة العامة، التي لعبت دورا كبيرا في انتشار وتوسع القوى التضخمية في الاقتصاد الوطني.

وهذه المصادر الثلاث (قروض للاقتصاد، مستحقات على الخزينة والاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية) للإصدار النقدي تؤدي إلى زيادة التضخم، نظرا لسياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الإنتاجي العمومي والديون التي تمنحها الخزينة العامة، أدى ذلك إلى التضخم بالطلب الذي مس جميع القطاعات، زيادة على التضخم بالتكاليف نظرا لارتفاع الأعباء المالية للمؤسسات الذي أدى بها إلى رفع الأسعار¹.

و في محاولة منا للوقوف على الوضع المترابط بين السوق النقدي والعيني في الاقتصاد الجزائري، ارتأينا القيام بدراسة تطور التغيرات في الكتلة النقدية (M_2) والتغيرات في الناتج الداخلي الخام (PIB) خلال الفترة 1970-2012.

¹ -Bouzidi.Abdelmadjid, Les années 90 de l'économie Algérienne, Éditions ENAG, Alger, 1999, PP 52-53.

الشكل رقم (4-2) : تطور معدل نمو الكتلة النقدية M_2 ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام PIB في الجزائر خلال الفترة (1970-2012).



المصدر: -إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01).

انطلاقاً من الشكل أعلاه يتضح جلياً عدم التوافق الملحوظ بين التغير في الكتلة النقدية M_2 والتغير في الناتج الداخلي الخام PIB، فخلال الفترة 1970-1989 ليس لتغير كمية النقود في الجزائر تأثير على معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي. حيث أن مصدر هذا التغير الموجب في معدلاته كان بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية وبالتالي ارتفاع عائدات الدولة من هذا القطاع الأخير.

ففي الفترة (1990-1995) والتي شهدت العديد من الإصلاحات الاقتصادية نلاحظ تذبذب في الفرق بين نسبة كل من M_2 و PIB، وقد وصل معدل السيولة خلال هذه الفترة أعلى مستوى له سنة 1990، حيث قدر بـ 61.6%. وبداية من سنة 1994 نلاحظ أن نمو الكتلة النقدية يتناقص، ويعود هذا إلى البنود المتفق عليها في إطار الاتفاق الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي، الذي ينص على التقليل من اللجوء إلى الإصدار النقدي لتحقيق معدل تضخم منخفض، ماعدا سنة 1998 أين بلغ معدل نمو M_2 47.24% في حين عرف معدل نمو PIB أدنى مستوى له قدر بـ 2.4%، وقد بلغ معدل السيولة في هذه السنة 57.23%، ومعامل السيولة بالنسبة للنقود المتداولة خارج البنوك قدر بـ 14%¹.

¹ - أنظر الملحق رقم (02).

أما في الفترة (1990-2012) نجد أن M_2 قد تضاعفت 28 مرة في حين تضاعف PIB بـ 29 مرة . وهو ما يدل على أن مصادر التضخم في الجزائر لا تتحملها عملية الإصدار النقدي لوحدها وإنما هناك عوامل أخرى.

ثانيا - زيادة النفقات العامة :

إن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة، لعب دورا مهما في ظهور الضغوط التضخمية والتوسع في الإنفاق العام له أثر مباشر على مكونات السيولة المحلية، فنجد أن عائدات المحروقات التي تشكل أكثر من 50% من الإيرادات العامة للخزينة، تستخدم في تمويل النفقات العامة على السلع والخدمات من خلال المداخيل الموزعة على الموظفين وباقي المستهلكين من التحويلات والإعلانات. وشكلت الأجر الموزعة من طرف الدولة العنصر الأهم في النفقات العامة.

الجدول رقم (4-7) : تطور ميزانية الدولة في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)

(الوحدة 10^9 د ج)

السنوات	إيرادات الميزانية	نفقات الميزانية	رصيد الميزانية	السنوات	إيرادات الميزانية	نفقات الميزانية	رصيد الميزانية
1970	6.306	5.876	0.43	1991	248.9	212.1	36.8
1971	6.919	6.941	0.022-	1992	311.864	420.131	108.267-
1972	9.178	8.197	0.981	1993	313.949	476.627	162.678-
1973	11.067	9.989	1.078	1994	477.181	566.329	89.14-
1974	23.438	13.408	10.03	1995	611.731	759.617	147.886-
1975	25.052	19.068	5.984	1996	824.4	724.6	99.8
1976	26.215	20.118	6.067	1997	926.7	846.8	79.9
1977	33.479	25.473	8.006	1998	774.6	876	101.4-
1978	36.773	30.106	6.676	1999	950.5	961.7	11.2-
1979	46.429	33.515	12.914	2000	1577.8	1178.7	399.7
1980	59.594	44.016	15.578	2001	1505.5	1321	184.5
1981	79.384	57.655	21.729	2002	1603.3	1550.6	52.7
1982	74.246	72.445	1.801	2003	1974.4	1639.265	335.135
1983	80.644	87.325	6.681-	2004	2229.7	1891.8	337.9
1984	101.365	91.598	3.767	2005	3082.7	2052.0	1030.6
1985	105.850	99.841	6.009	2006	3639.9	2454.4	1185.5
1986	89.690	101.817	12.127-	2007	3687.9	3114.2	573.6
1987	92.984	103.977	11-	2008	2902.448	4191.2	1288.75-
1988	93.500	119.70	26.2-	2009	3275.362	4246.334	970.97-
1989	116.4	124.500	8.1-	2010	3074.644	4466.94	1392.296-
1990	152.5	136.5	16	2011	3403.108	5731.407	2328.299-

المصدر: - بنك الجزائر www.Bank-of-Algeria.dz

- حوصلة إحصائية 1962-2011، المالية العمومية، الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الإلكتروني

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf، تاريخ الاطلاع 2014/12/21

نلاحظ وجود فائض في الميزانية خلال الفترة (1970-1982) ما عدا سنة 1971 سجلت عجز بقيمة 0.022 مليار دج ويمكن تفسير هذا الفائض بالموارد الناتجة عن الجباية البترولية والارتفاع الضعيف للنفقات مقارنة للإيرادات التي ارتفعت بـ 30.467 مليار دج ما بين سنتي 1970 و1978 بينما ارتفعت الأولى بـ 24.23 مليار دج أي بنسبة 21.79% سنويا مع 34.22% و 42.21% سنويا 1974 و1975 على التوالي. أما الإيرادات فقد كان معدل نموها المتوسط يعادل 27.77% سنويا مع قيمة قصوى قدرت بـ 111.78% سنة 1974.

كما مكن فائض الميزانية في بداية السبعينات من إزالة ديون الخزينة تجاه البنك الجزائري، وذلك بتمويل الاستثمار العمومي عن طريق قروض للمؤسسات العمومية؛ فإن انتعاش هذه الأخيرة، قد أجبر الخزينة على اللجوء فيما بعد إلى تسبيقات البنك الجزائري من أجل موازنة عملياتها.

أما سنوات الثمانينات 1984، 1985 و1989 عرفت هي الأخرى فائض في الميزانية، حيث أن حساسية إيرادات الخزينة كانت جد قوية فمن 16% سنة 1985 انخفضت الجباية البترولية إلى 7% فقط في السنة الموالية. مما أدى إلى تقهقر إيراداتها. وانطلاقا من 1986 نسجل ظهور عجز في الميزانية الذي سوف يدوم طيلة ثلاث سنوات موالية 1986، 1987 و1988 مؤديا بذلك إلى تخلي الخزينة عن تمويل الاستثمار العمومي.

أما فترة التسعينات فقد سجلت السنوات (1992-1995) عجزا في الميزانية نتيجة لزيادة النفقات خلال هذه السنوات لتمويل برنامج التصحيح الهيكلي خلال هذه الفترة. وبحلول سنة 2000 حدثت تدبذبات في الميزانية وقد حققت فائض معتبر سنتي 2005 و2006 قدر بـ 1030.6 و1185.5 مليار دج على التوالي. وحققت عجزا سنتي 2009 و2010 قدر بـ 970.97 و1392.29 مليار دج على التوالي. وهذا نتيجة تواصل الجهد الميزاني الموجه لدعم إنعاش النشاط الاقتصادي، بواسطة مختلف البرامج خلال سنتي 2009 و2010، يشهد على ذلك نمو نفقات الاستثمار. ورغم هذا العجز، تعززت قدرة تمويل الخزينة في سنة 2010، كما يشهد على ذلك قائم موارد صندوق ضبط الإيرادات الذي ارتفع بـ 526.4 مليار دج ليبلغ 40.1% من إجمالي الناتج الداخلي. هذا ما يعزز قابلية استمرار المالية العامة، بغض النظر عن الزيادة في الدين العمومي الداخلي سنة 2010. يجب أن تكون فعالية الاستثمار العمومي الهدف النهائي، وإعطاء اهتمام خاص لتعزيز محتوى القدرات على الاستثمار.

الفرع الرابع: الأسباب الهيكلية.

لا يمكن دراسة أسباب التضخم في الجزائر دون التطرق إلى العوامل الهيكلية التي تميز اقتصاديات الدول النامية، كما تجدر الإشارة إلى أهمية هذه الأسباب لوجود علاقة وطيدة بين التضخم الهيكلي والتحولت الإصلاحية التي عرفها الاقتصاد الوطني، والتضخم الهيكلي في الجزائر له عدة أسباب من بينها :

أولاً- الصعوبات الهيكلية: والناجمة عن عدة أسباب أهمها:

1- ضعف الإنتاجية: الناجم عن معدل الإنتاج المنخفض ونقص الخبرة والكفاءة لدى العمال، سوء توزيع التجهيزات في بعض القطاعات وغيابها في قطاعات أخرى¹. وضعف الإنتاجية يؤدي إلى انخفاض مستوى العرض، مع وجود مداخيل مرتفعة قد تؤدي إلى زيادة الطلب على حساب العرض مما يؤدي إلى ظهور القوى التضخمية.

2- ندرة السلع والخدمات : شهد الاقتصاد الجزائري في الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي أزمة حادة في المجال الغذائي تمثلت في تزايد العجز الغذائي وحصول فجوة غذائية حادة، فكانت النتيجة ظهور ضغوط تضخمية بسبب الندرة الموجودة في مختلف السلع والخدمات ويرجع سبب ذلك إلى² :

- الزيادة الكبيرة في الطلب على المنتجات الغذائية بسبب زيادة الدخل النقدية.

-النقص الكبير في عرض المنتجات الزراعية الغذائية، حيث ينتج القطاع الزراعي الذي لا يستغل سوى 3% من مساحة الأراضي الجزائرية ما لا يزيد عن ربع احتياجات البلاد من الأغذية، ونتيجة لذلك، تستورد الجزائر كميات ضخمة من المواد الغذائية وخاصة القمح.

-النقص الملموس في حصيلة الصادرات النفطية، حيث ظهرت أزمة النقد الأجنبي في نهاية سنة 1993، عندما انخفضت الاحتياطات إلى أقل من 1.5 مليار دولار و يمثل حوالي شهر من الواردات، بالإضافة إلى ذلك، وبسبب إتباع نظام الدعم والتسعير الإداري تراكمت المخزونات بغرض المضاربة وظهرت السوق الموازية، وانتشار ظاهرة التهريب للسلع المدعمة وبكميات ضخمة إلى الدول المجاورة، مما أدى إلى حدوث عجوزات غذائية حادة في الاقتصاد الوطني.

3-النمو الديمغرافي : إن تطور السكان ليس مشكلا في حد ذاته، ولكن المشكل أن يقابل هذه الزيادة نقص في الإنتاج، وقد بلغ عدد سكان الجزائر 39.2 مليون نسمة سنة 2013، فالتزايد المستمر للسكان يتطلب زيادة المساكن، المدارس، المستشفيات... الخ، مما يتطلب استثمارات ونفقات باهظة التكاليف.

¹ - Hamid Bali, Op.Cit., P150 .

² - بوزعرور عمار، السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص240.

الجدول رقم(4-8) : تطور النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة (1970-2012).

الوحدة : مليون نسمة

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
مجموع السكان	14.69	15.09	15.51	15.93	16.37	16.83	17.31	17.8	18.33	18.88	19.47
معدل نمو السكان%	2.78	2.73	2.7	2.69	2.71	2.76	2.79	2.83	2.88	2.97	3.08
السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
مجموع السكان	20.10	20.76	21.45	22.15	22.84	23.53	24.22	24.9	25.57	26.23	26.89
معدل نمو السكان%	3.17	3.24	3.25	3.19	3.09	2.98	2.87	2.76	2.66	2.55	2.46
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مجموع السكان	27.53	28.15	28.75	29.31	29.84	30.34	30.82	31.27	31.71	32.15	32.57
معدل نمو السكان%	2.35	2.23	2.09	1.93	1.79	1.66	1.55	1.46	1.40	1.34	1.30
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	-
مجموع السكان	33	33.46	33.96	34.5	35.09	35.72	36.38	37.06	37.76	38.48	-
معدل نمو السكان%	1.31	1.37	1.48	1.59	1.69	1.77	1.82	1.85	1.87	1.88	-

Source : -Worldbank, <http://data.worldbank.org/country/algeria> (20/12/2014)

من خلال تفحص عدد سكان الجزائر من خلال عمليات الإحصاء السكاني منذ سنة 1970 إلى غاية 2012، نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-8) أن معدل النمو السكاني السنوي كبير جدا يتراوح بين 1.3% و 3.25%. حيث نلاحظ أن هذا المعدل انخفض بداية من سنة 1995 ولم يتجاوز 1.93 % ويعود هذا الانخفاض في معدل النمو السنوي للسكان إلى سياسات حفظ النسل وزيادة الوعي الاجتماعي وتحسن المستوى المعيشي، حيث أن هذه الزيادة السنوية المعتبرة يقابلها زيادة في الطلب الكلي مع وجود نقص في العرض الكلي للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

4- ضعف البنية التحتية : وتتمثل في وسائل النقل التي تعتبر أهم محركات النشاط الاقتصادي، وكذا سوء استخدام شبكات التوزيع والأسلوب الاحتكاري عند الموزعين الذين يبحثون عن الربح السهل والسريع، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف والأعباء التي يتحملها المستهلك في نهاية المطاف.

5- اللاتوازن الجهوي : نلاحظ أن هناك تباينا ملحوظا في توزيع الموارد الطبيعية بين المناطق، وهذا التباين ليس وليد اليوم بل هو امتداد طبيعي للسياسة الاستعمارية، فمن أسباب وجود التضخم الجهوي عدم وجود علاقة بين الإنتاج والاستهلاك في منطقة معينة، وهو ما يفرض التبادل من أجل تغطية العجز الحاصل، وهو ما شجع التدفق في البضائع من المناطق العالية الإنتاج إلى المناطق المنخفضة الإنتاج. مما يجعل نقودا كثيرة تطارد بضائع قليلة، وهو ما يعطي مبررا موضوعيا لارتفاع الأسعار، هذا بالرغم من الجهود المبذولة في إطار التنمية الجهوية إلى أن هذه الجهود لم ترقى إلى المستوى المرغوب وتصل إلى الأهداف المسطرة لها. كما أن النزوح الإقليمي نحو المناطق الصناعية ذات الدخل المرتفع وهجرة المناطق الزراعية، لعب دورا هاما في اختلال التوازن الجغرافي.

ثانيا- العوامل الاجتماعية والنفسية:

بالرغم من صعوبة قياسها إلا أنها تؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي، فالجزائر تعاني من سلوكيات متجمدة ناجمة عن المستوى الثقافي المتدني للأفراد مثل قلة الميل إلى العمل، انعدام المنافسة... الخ. وكذلك نلاحظ تطور آليات الفساد في الاقتصاد الجزائري، التي تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، وتحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية فزادت شبكات الاقتصاد الموازي و تنامت الثروات التي تتحرك في قنواته. بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تميز المجتمع الجزائري والتي تكلف العائلات نفقات مرتفعة تتحول في بعض الأحيان إلى تبذير ولسراف، مما يؤدي إلى زيادة الطلب وبقاء العرض محدود ترتفع الأسعار.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للتضخم.

الفرع الأول: التضخم المستورد.

إن التضخم المستورد يمكن أن يكون تضخم بالطلب، الذي يغذى بالمداخيل الموزعة بعد عملية التصدير، كما يمكن أن يكون تضخما بالتكاليف الذي يحمل في سعر السلع المستوردة المستعملة في الإنتاج المحلي، كما أن طبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة في الدول النامية تجعلها تابعة اقتصاديا للدول التي استعمرتها من قبل، بسبب تفاقم مناطق النفوذ مابين الدول الرأسمالية الصناعية بناء على ظروف تاريخية. فالجزائر تعتمد على المنتجات الفرنسية بنسبة 25%، وتعتبر فرنسا أول دولة موردة للجزائر في العالم، على الرغم من وجود منتجات من دول أخرى منافسة للسلع والخدمات الفرنسية من ناحية الجودة والسعر بشكل كبير، إلا أن المستورد الجزائري مازال يفضل دائما السلع الفرنسية لعدة اعتبارات منها العوامل الثقافية، قرب المسافة ومشكل التموين بقطع الغيار، فأسعار هذه المنتجات تلعب دورا كبيرا في التأثير على مستوى الأسعار المحلية، خاصة إذا تعلق الأمر بسلع التجهيز والإنتاج، ويمثل الارتفاع الذي يحدث في أسعار الواردات أحد أهم مصادر الضغط التضخمي. ومن أجل اقتفاء آثار التضخم المستورد في الجزائر نسلط الضوء على تطور هيكل الواردات وتوزيعها الجغرافي.

أولا-تحليل البنية السلعية للواردات وتطورها خلال فترة الدراسة:

تتغير حدة التضخم المستورد بالتركيب الهيكلي للواردات، فقد تميز هيكل الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة بانفتاحه الواسع على السلع التجهيزية والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة، نظرا لتوجه الاقتصاد الوطني نحو التصنيع، الأمر الذي جعل من بنية الواردات قليلة المرونة لاعتماد النشاط الاقتصادي عليها. والجدول التالي يبين تطور الأهمية النسبية للواردات خلال الفترة (1969-1989).

الجدول رقم (4-9) : تطور الأهمية النسبية للواردات خلال الفترة 1969-1989

1989	1984	1980	1977	1974	1970	1969	السنوات
31.50	15.28	19.20	15.22	19.96	10.25	12.7	سلع ومواد الاستهلاك الغذائي
10.7	6.25	6.65	5.43	6.29	8.00	10.90	سلع ومواد الاستهلاك الصناعي
32.5	42.22	33.70	31.10	40.13	39.00	41.70	التمويل الصناعي
25.30	34.50	38.25	47.10	32.50	41.00	33.5	السلع التجهيزية
-	1.8	2.2	1.15	1.16	1.85	1.2	مواد أخرى

المصدر : المديرية العامة للجمارك.

حيث تشكل الواردات من السلع التجهيزية، المواد الأولية والمواد نصف المصنعة حوالي 81% من إجمالي الواردات، منها سلع التجهيز بنسبة 40.3%، والمواد الأولية ونصف المصنعة بنسبة 40.8% من إجمالي الواردات، واستمرت في الزيادة إلى غاية سنة 1975، لتتراجع نسبتها إلى 74.2% لصالح المواد الاستهلاكية خاصة منها المواد الغذائية التي انتقلت من 10.25% سنة 1970 إلى 19.96% من إجمالي الواردات سنة 1974.

كما يمكن تقدير تطور الواردات من السلع التجهيزية خلال الفترة المخططة (1970-1973) بأكثر من ضعفين، مما تحقق ما بين (1963-1969)، وأن مقدار الواردات من السلع التجهيزية قد تجاوزت خلال تنفيذ المخطط الرباعي الثاني (74-77) ما تم تحقيقه خلال الفترة (1967-1973). وأن مبلغ المواد الأولية والمواد نصف المصنعة المستوردة قد ارتفع بالتوازي مع مشتريات السلع التجهيزية من الأسواق الخارجية خلال الفترة (1974-1977) بأكثر من مجموع المدخلات خلال مرحلة المخططين السابقين¹.

وكذلك نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-9) أن السلع الغذائية تضاعفت نسبتها بين سنتي (1969-1989) من 12.7% من مجموع الواردات لسنة 1969 إلى 30.5% سنة 1991، وهو ما يظهر التبعية للخارج في المواد الأولية نتيجة أزمة القطاع الزراعي وضعف مردوبيته.

أما المواد التجهيزية فقد عرفت ارتفاعا كبيرا من مجموع الواردات خلال السبعينات أكثر من 47% سنة 1977، وهذا نتيجة سياسة الصناعة المصنعة المنتهجة، غير أن هذه النسبة تعرف انخفاضا محسوسا في نهاية الثمانينات نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر. وقد سعت الحكومة منذ بداية الصدمة النفطية سنة 1986 حتى مارس 1994، إلى احتواء الواردات من خلال تطبيق القيود على التجارة والمدفوعات. ونتيجة لهذه السياسات، كانت أحجام الواردات أقل بحوالي 30% من سنة 1988 عنها في سنة 1985؛ وبعد حدوث بعض الزيادات في الواردات عقب التحرير التجاري سنة 1989، شددت الضوابط وقيود النقد مرة أخرى في سنة 1992 لكفالة خدمة الديون الخارجية بالكامل. وبحلول

¹- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية : حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص283.

سنة 1993، لم تشكل الواردات سوى ثلثي مستواها في سنة 1985 بالقيمة الحقيقية. وقد احدث ترشيد الواردات أثرا سلبيا شديدا على قطاعي التصنيع والبناء، وحرمتها من المعدات والإمدادات اللازمة¹. كما أن التجهيزات الصناعية تعرف ارتفاعا كبيرا من إجمالي الواردات خلال فترة (1990-2011)، حيث بلغت قيمتها 2.428 مليار دولار سنة 1994، وارتفعت إلى 3.022 مليار دولار سنة 1996 لتتخفف بعد ذلك وتعاود الارتفاع سنة 1998، وقد بلغت 7.872 مليار دولار سنة 2005. فهي تشكل حوالي 42% من قيمة الواردات، ويبدل هذا على مدى تبعية الجهاز الإنتاجي إلى الخارج، حيث يكون تأثير ارتفاع أسعار هذه الواردات على الأسعار المحلية بطريقة غير مباشرة في شكل ارتفاع التكاليف الإنتاجية، مع العلم أن أسعار مواد التجهيز تكون في الغالب إما ثابتة أو في ارتفاع مستمر. أما واردات المواد الغذائية فقد بلغت قيمتها 2.816 مليار دولار سنة 1994، بسبب ضعف القطاع الزراعي ونقص مردوبيته .

ونتيجة لتحرير التجارة، ارتفعت الواردات بشدة سنة 1994، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي سنة 1995. غير أن مجموع الواردات في سنة 1995 ظل أقل من مستواه في سنة 1990 بالقيمة الحقيقية، بالرغم من التحرير التجاري، وانخفضت الواردات بالقيمة الحقيقية سنة 1996 ثم ظلت عند نفس المستوى في سنة 1997. وحدث ذلك لعدة أسباب منها هبوط الواردات في سنة 1996 بعد طفرة أولية لإشباع الطلب المكبوت، وهبوط الواردات الغذائية في أعقاب الارتفاع الاستثنائي للإنتاج الزراعي المحلي، والصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العامة في الحصول على التمويل الأجنبي، حيث أصبحت تواجه صعوبات مالية حين بدأت تعاني من تزايد المنافسة المكثفة، وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت واردات السلع الاستهلاكية بسبب هبوط الدخل العائلي الحقيقي. وقد استمر ضغط هذه القوى في خفض نمو الواردات سنة 1997، بالرغم من حدوث تغيير أساسي في ميل الاقتصاد للاستيراد بفعل برنامج التصحيح : أي أن نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي قد انخفضت بعد تصفية أو إعادة هيكلة المؤسسات العامة غير الفعالة التي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات. وبناء عليه، طرأ تغيير آخر على تكوين الواردات، ففي حين ظل النشاط الاقتصادي غير النفطي ضعيفا، فمن المتوقع أن يظل حجم الواردات ضئيلا وعلى المدى المتوسط، فمن المتوقع أن تنمو الواردات مع نمو إجمالي الناتج المحلي². لكن قيمتها انخفضت تدريجيا حتى وصلت إلى 2.346 مليار دولار سنة 2001، ثم ارتفعت من جديد إلى أن وصلت إلى 3.357 سنة 2005. ثم استقرت واردات السلع تقريبا بداية من سنة 2008 إذ بلغت قيمة 9.25 مليار دولار وسنة 2009 بلغت قيمة 9.55 مليار دولار.

¹ - كريم نشاشيبي(وآخرون)، مرجع سابق، ص112.
² - المرجع السابق، ص113.

وقد وصلت واردات المواد الغذائية و سلع الاستهلاك أساسا إلى 13.38 مليار دولار في سنة 2011، مقابل 11.41 مليار دولار خلال سنة 2010. مست هذه الزيادة على وجه الخصوص المواد الغذائية 60.7% على سبيل المثال، حيث بلغت الواردات للمواد الغذائية ثلاث الرئيسية (الحبوب، الحليب والسكر) 3.44 مليار دولار سنة 2011¹. إذا كان هذا الارتفاع في واردات المواد الغذائية الأساسية يستجيب للفرصة متزايدة لهذه المواد في السوق الداخلية فإنه ناجم في الأساس عن التأثير القوي لسعر واردات المواد الغذائية و سلع الاستهلاك. في حين واصلت واردات السلع ميلها التصاعدي لمعدل نمو قدره 20% خلال السداسي الأول من سنة 2013 مقارنة بنفس السداسي من سنة 2012، حيث بلغت هذه الواردات 28.38 في السداسي الأول من 2013 مليار دولار مقابل 23.64 مليار دولار تم تحقيقها في السداسي الأول من سنة 2012².

ثانيا-التوزيع الجغرافي للواردات :

إن النسبة الكبيرة من واردات الجزائر تأتي من مجموعة الدول الصناعية، وما يثير الانتباه في هذا الخصوص، هو أنه على الرغم من أزمة النقد الأجنبي والعجز الذي كانت تعاني منه الجزائر في النصف الأول من عقد التسعينات، إلا أن الاستيراد من هذه الدول، وعلى الخصوص دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، قد عرف تزايدا واضحا بالمقارنة مع بقية دول العالم، وذلك لارتباط انسياب القروض الخارجية من هذه الدول إلى الجزائر بزيادة الاستيراد السلعي من هذه الدول، ففي فترة التسعينات مثل نصيب دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية لوحدهما نسبة لا تقل عن 80% من حجم الواردات الإجمالية، في حين تتقاسم بقية دول العالم 20%. ويأتي على رأس القائمة دول الاتحاد الأوروبي بنسبة قدرها 56%، تليها أمريكا الشمالية بنسبة قدرها 20%، أما آسيا فتمثل 8.4%. غير أن درجة الاستقرار الاقتصادي التي تعرفها هذه الدول في السنوات الأخيرة تجعل نسبة تأثر الأسعار المحلية نقل حدة، وإنما هناك أسباب أخرى بدأت تحدث اتجاهات تضخمية على الاقتصاد الوطني من بينها عدم استقرار عملات هذه الدول أمام الدولار الأمريكي والذي يعتبر العملة الأساسية لحصيلة صادراتها من البترول³.

كما أن حوالي 58.4% من مجموع الواردات الجزائرية خلال سنة 2005، يتم استيرادها من السوق الأوروبية المشتركة بنسبة 50.6%، وأمريكا الشمالية بنسبة 7.8%، وهي دول تعرف معدلات تضخم متذبذبة يتم تحويلها إلى الجزائر عن طريق المبادلات التجارية.

¹ - تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، الجزائر، ص12.

² - تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص20.

³ - تومي صالح، مرجع سابق، ص330.

ويمكن القول بأن الجزائر لا تستورد التضخم من خلال ارتفاع الميل المتوسط الحدي للاستيراد أو من خلال التوزيع الجغرافي لهذه الواردات فحسب، وإنما كذلك من خلال التذبذبات التي تحدث في سعر صرف عملات هذه البلدان التي تتعامل معها تجارياً.

فمصادر التضخم المستورد في الجزائر لا تتناسب كلها عبر الواردات فقط، وإنما هناك قنوات أخرى مثل ميزان الحساب الجاري، ميزان المدفوعات وأسعار الفائدة العالمية وغيرها وفي مقدمتها تدهور قيمة العملة ومتغيرات داخلية أخرى. كما أن نسبة مساهمة التضخم المستورد في التضخم العام كانت لا تتعدى في أسوأ الأحوال نسبة 12.2% سنة 1988، وعرفت أدنى مساهمة لها سنة 1994 قدرها 1.1%، فلتخفيض أثر التضخم المستورد يتطلب ذلك التوسع في الإنتاج الموجه إلى السوق المحلية وتوزيع مصادر الواردات.

الفرع الثاني: تطور حجم المديونية الخارجية و اختلال ميزان المدفوعات.

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، خاصة أن نموذج التنمية المتبع كان قائماً على الصناعات المصنعة التي تتطلب رصد أموال ضخمة، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية باللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على موارد مالية إضافية لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة¹.

الجدول رقم (4-10) : كتلة الديون الخارجية خلال الفترة (1970-2011).

الوحدة : مليار دولار

السنوات	1970	1979	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1994	1995	1998
الديون الخارجية	0.937	20.07	19.8	22.90	26.7	26.745	28.57	29.794	29.48	31.57	30.26
خدمة الديون	0.189	2.623	5.041	5.185	5.481	6.564	7.530	9.505	8.31	3.89	4.86
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المديونية الخارجية	22.44	22.54	23.20	21.4	17.19	5.674	5.606	5.586	5.413	5.164	4.405
خدمة الديون	4.464	4.15	4.358	5.658	5.981	13.351	1.175	1.218	1.0	0.671	0.633

Source - Word debt Table 1980, Vol 02, Rapport banque mondiale, 1980.

-WDI de la banque mondiale 1999, et banque d'Algérie 1999.

-بنك الجزائر، الموقع الإلكتروني: www.Bank-of-Algeria.dz، تاريخ الاطلاع 2014/12/21

حيث أن المنتبع لمسار الديون الخارجية الجزائرية يظهر أن جذورها تمتد إلى بداية تطبيق المخططات التنموية أي بداية السبعينات، حيث وإن كانت مستحققاتها لا تمثل خطراً على الوضعية المالية

¹ - بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر " الواقع والأفاق"، جامعة تلمسان، الجزائر، 25-30 ديسمبر 2004، ص 03.

الخارجية، فإن الشيء الذي لا يدعو إلى الارتياح هو النمو المطرد لأعباء الديون الخارجية وخدماتها. نلاحظ من خلال الجدول أعلاه التطور السريع الذي شهدته قيمة الديون الخارجية في الفترة (1970-1979)، حيث انتقلت من 0.937 مليار دولار سنة 1970 إلى 20.078 مليار دولار في نهاية سنة 1979.

وما شجع هذا التطور هو تمويل المؤسسات العمومية من قبل الخزينة العمومية في إطار الاستثمارات المخططة، والذي يتم عن طريق عقد قروض خارجية بشروط غير مواتية (أسعار فائدة عالية، وأجال تسديد قصيرة)، وذلك بضمان إيرادات تصدير المحروقات، وتجدر الإشارة إلى انخفاض نسبة القروض الحكومية إلى إجمالي الدين الخارجي، حيث كانت تمثل 50% سنة 1970، لتصل إلى 12% سنة 1979، لتعوضها الأسواق المالية بداية من 1974. وقد بلغت الديون الخارجية في نهاية المخطط الرباعي الثاني (74-77) حوالي 12 مليار دولار، لترتفع بعد ذلك إلى 19.8 مليار دولار سنة 1985، هذا ما يؤكد ارتباط مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة. أما خلال المخطط الخماسي الأول (80-84) فإن تطور مؤشر الدين الخارجي عرف بوتيرة بطيئة نظرا للاستقرار الذي عرفته السوق البترولية، حيث انتقلت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 27.4% سنة 1980 إلى 33.3% سنة 1981 ثم 36.8% سنة 1982 إلى 34.8% سنة 1983، ثم 35.7% سنة 1984 لتصل إلى 34.8% سنة 1985.

أما الفترة (1985-1993) فقد تميزت بانخفاض أسعار البترول خاصة السنوات 1989، 1990 و1991 بأزمة أمنية حادة، مما أدى إلى الارتفاع المستمر للديون الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل، حيث تطور مجموع الديون الخارجية من 19.8 مليار دولار سنة 1985 إلى 27 مليار دولار سنة 1991 ثم 26.4 مليار دولار سنة 1993، أي حوالي 53% من إجمالي الناتج الداخلي الخام.

وقد اتجهت الجزائر في الثمانينات للاقتراض بشدة من الخارج، حيث استخدم جزء كبير من هذه القروض إما لتمويل الاستهلاك أو الاستثمارات ذات معدلات العائد المنخفض في المجمع الصناعي الحكومي الذي يعاني من مشاكل كثيرة. ونتيجة لذلك، ارتفع رصيد الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل إلى 70% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1994، بينما انخفضت آجال السداد في المتوسط بقدر كبير لأن معظم عمليات الاقتراض الجديدة في أوائل التسعينات كانت في شكل إئتمانات قصيرة الأجل للموردين لحين آجال سدادها في خلال سنة إلى ثلاث سنوات. وبناء عليه، ارتفعت تكاليف خدمة الدين السنوية إلى أكثر من 9 مليار دولار، أي ما يعادل 82% من مجموع حصيلة الصادرات وحوالي ربع الناتج المحلي. وبالإضافة إلى اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1991، قامت السلطات الجزائرية في نفس الوقت بعمليات شاملة لإعادة جدولة ديونها استنادا إلى عمليات إعادة التمويل الطوعية مع كل دائن على حدة. وعالجت عمليات إعادة الجدولة هذه جزءا ضئيلا فقط من الدين الخارجي على أساس طوعي ولم

تتح تخفيفا كبيرا من عبء المديونية. وعلى الرغم من ذلك، واصلت الحكومة الوفاء بأمانة تامة بجميع مدفوعات الدين الخارجي حتى وصلت إلى 85% من حصيللة الصادرات، ومنذ ذلك الحين أصبح وضع المدفوعات الخارجية غير قابلة للاستمرار.

وفي سنة 1994 طلبت الجزائر إعادة جدولة الديون متعددة الأطراف، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في التدفقات الرأسمالية الوافدة، وقد جاء ذلك نتيجة سحب وكالات ائتمان الصادرات الرسمية الأجنبية الغطاء الممنوح للجزائر، ومن المفارقات أن الاقتراض الخارجي الذي تجاوز 6 مليارات دولار سنويا بصفة مستمرة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، وانخفض إلى 4.5 مليار دولار سنة 1994، وإلى 3.2 مليار دولار سنة 1995 ثم إلى 1.7 مليار دولار سنة 1997، غير أن الجزائر لتعويض هذا الانخفاض تلقت دعما لميزان مدفوعاتها يزيد عن 21 مليار دولار بين سنتي 1994 ومارس 1998. وقد جاءت معظم هذه الأموال من عمليات إعادة جدولة الديون في ناديي باريس ولندن، أما المبلغ المتبقي فقد كان في شكل دعم لميزان المدفوعات من مؤسسات مالية دولية متعددة الأطراف خاصة صندوق النقد الدولي الذي قدم حوالي 3 مليار دولار.

وبشكل عام استطاعت الجزائر بفضل ذلك المزيج من التمويل الاستثنائي والاقتراض الجديد من الدائنين الرسميين والتجاربيين أن تحصل على تمويل خارجي يقدر بحوالي 30 مليار دولار بين 1994 و1997، منها 10.3 مليار دولار سنة 1994 و9.3 مليار دولار سنة 1995¹. و3.6 مليار دولار في سنة 1996، و4.7 مليار دولار سنة 1997. وقد نتج عن عملية إعادة جدولة الديون انخفاض نسبة خدمة الديون مقارنة بإيرادات الصادرات حيث بلغت 38.8% سنة 1995 ثم 30.9% سنة 1996، كما أن العجز الذي سجله ميزان المدفوعات خلال الفترة (1993-1999) بسبب أعباء المديونية التي كانت مرتفعة خلال هذه الفترة، حيث قدر هذا العجز سنتي 1994 و1995 بـ 4.38 مليار دولار و6.33 مليار دولار على التوالي، بسبب انخفاض أسعار النفط خلال هاتين السنتين.

ولكن هذه الاتجاهات طرأ عليها تغيير جذري سنتي 1996 و1997، فبينما ارتفعت حصيللة صادرات المحروقات بقوة، بعد أن قفزت أسعار النفط بمقدار 04 دولارات لتصبح 21.6 دولار في المتوسط للبرميل الواحد، انتقل وضع الحساب الجاري إلى فائض قدر بـ 4.1 مليار دولار سنة 1996 و5.69 مليار دولار سنة 1997، وفي المقابل ارتفعت الاحتياطات الأجنبية بأكثر من 2 مليار دولار حيث وصلت إلى 4.2 مليار دولار سنة 1996 و8 مليار دولار سنة 1997. وبعد إعادة جدولة الدين الخارجي لدى نادي باريس ونادي لندن بين سنتي 1994 و1998 لمواجهة حدة عبء المديونية الخارجية سمح تحسين الوضع المالي الخارجي للجزائر، اعتبارا من سنة 2000 بجلب مؤشرات الدين الخارجي

¹ - كريم النشاشيبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 119.

إلى مستويات يمكن تحملها، خصوصا منذ سنة 2004 مع الشروع في تنفيذ التسديدات المسبقة للدين الخارجي.

وقد وصلت نسبة خدمة الديون سنة 2001 إلى 22.1%، وخلال نفس السنة شهد حجم المديونية انخفاضا بنسبة 10.55%، ثم ارتفعت ارتفاعا بسيطا 0.44% سنة 2002 لتتخفف بـ 23% سنة 2005، حيث قدرت نسبة المديونية مقارنة بإيرادات صادرات خلال هذه السنة بـ 35%. أما في السنوات الأخيرة فإن المديونية الجزائرية قد أصبحت عادية، حيث أن خدمة الدين أي حساب المستحقات والفوائد الواجب دفعها قد أضحى في الإمكان تحملها مقارنة بالوضع في بلدان مماثلة، خاصة وأنا أمام المديونية الخارجية لدينا احتياطيا من العملة الصعبة يقدر بأكثر من 32 مليار دولار أي 50% أكثر من مبلغ المديونية الخارجية سنة 2003.¹ والتي قدرت سنة 2005 بـ 16.48 مليار دولار مقابل احتياطي من العملة الصعبة بـ 56.18 مليار دولار وفائض في ميزان المدفوعات بـ 16.94 مليار دولار.

وسمح الاستمرار في عمليات التسديد المسبق خلال سنتي 2005 و2006 بتخفيض قوي في الدين العمومي الخارجي، وهو ما يشهد على نجاح سياسة تقليص المديونية الخارجية للجزائر ومستوى الأمن المالي الخارجي. ولم يعد قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل يبلغ سوى 5.6 مليار دولار سنة 2007، وهو ما يمثل فقط 3.8% من إجمالي الناتج الداخلي. بعد استقرار نسبي بين 2001 و2003 في حدود 22.5 و23 مليار دولار، عرف قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل اتجاها تنازليا منذ سنة 2004. منتقلا من 17.19 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.67 مليار دولار سنة 2006 و5.6 مليار دولار سنة 2007. تبعا للتسديد الكلي للقروض التي خضعت لإعادة الجدولة، يشير هيكل قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل إلى اتجاه جديد حسب نوع القروض في نهاية سنة 2007 أين تمثل القروض ثنائية الأطراف حوالي 80%. أما في خدمة الدين فقد تميزت سنة 2007 بنسبة جد ضعيفة قدرت بـ 1.17%. وقد سمح التنفيذ المستمر للقرار الاستراتيجي المتعلق بتخفيض الدين الخارجي للجزائر استعمالا اقتصاديا كفئا للموارد المالية المتاحة، لاسيما وان الاضطرابات في الأسواق المالية الدولية منذ منتصف سنة 2007، قد أدت إلى تشديد شروط القرض في البنوك الدولية. أما سنة 2008 فقد شهدت مستوى متدني للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل قدر بـ 2.5% من إجمالي الناتج الداخلي، ونسبة ضعيفة لخدمة الدين الخارجي قدرت بـ 1% من صادرات السلع والخدمات.

الفرع الثالث: التغير في سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة.

في إطار الإنفاق الإستعدادي مع صندوق النقد الدولي، صارت قابلية العملة للتحويل أمرا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر، واتخذ مجلس النقد والقرض قرارا في نهاية سبتمبر 1991 يقضي

¹- عبد اللطيف بن أشهوه، عصرنة الجزائر: حصيلة وآفاق 1999-2009، الجزائر، 2004، ص40.

بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي ليصل في نهاية سنة 1991 إلى 18.4 دج للدولار، أدى هذا التخفيض إلى :

- رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17%، وكانت تهدف هذه الإجراءات إلى جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب، ومن ثم رفع تعبئة حجم المدخرات.

- نمو الكتلة النقدية M_2 بـ 21% سنة 1991، بعدما كان معدل النمو سنة 1990 يقدر بـ 11.3% في حين تغير الـ PIB بمعدل 0.8%، وهو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية، والمؤشرات العينية.

- استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية، حيث قدرت بـ 26.7 مليار دولار سنة 1992، بعدما بلغت 28.8 مليار دولار سنة 1990.

- أما عن العلاقة الموجودة بين سعر الصرف ومعدل التضخم، حيث نعلم أن التدهور أو التخفيض يؤثر على الأسعار بارتفاع استيراد المنتج الأجنبي (تضخم مستورد)، ويكون الانعكاس فوراً عندما يكون الاستيراد من المواد الاستهلاكية النهائية، وقد جاء هذا التخفيض للقضاء على الفرق الموجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي، ليصل إلى 22.5 دج للدولار إلى غاية مارس 1994. وبعد إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي في 10 أبريل 1994، شرع مجلس النقد والقرض في تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.7%، ليصبح سعر صرف الدينار 36 دج مقابل دولار أمريكي واحد ووصل في سبتمبر 1994 إلى 40 دج للدولار الواحد¹. وابتداءً من أكتوبر 1994 أصبح سعر الصرف مرناً من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر، فقد كان تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يتم يومياً بناءً على عروض مقدمة من البنوك التجارية في بداية كل جلسة وأيضاً في ضوء توفر العملة الأجنبية².

وفي سنة 1996 تم إنشاء سوق صرف فيما بين البنوك، كما اتخذت خطوة أخرى في ديسمبر 1996، وذلك لإصلاح نظام الصرف بإنشاء مكاتب الصرافة لتعميق وتسهيل وصول الجمهور إلى النقد الأجنبي، وقد عرفت الاحتياطات من النقد الأجنبي تدهوراً حيث انخفضت إلى 6.846 مليار دولار سنة 1998، مما أثر على سعر الصرف وقيمة العملة التي انخفضت بـ 1.8% واستمر هذا الانخفاض إلى غاية بداية سنة 2001، حيث سجل انخفاضاً في قيمة العملة الوطنية بـ 2.6%، وفي سنة 2005 انخفضت بـ 1.7%، وهذا ما يؤكد الاتجاه نحو استقرار سعر الصرف. والجدول التالي يبين لنا تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1970-2012).

¹ - مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09 مارس 2005، ص 307.

² - كريم النشاشيبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 116.

الجدول رقم (4-11) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1970-2012).

(الوحدة دج)

السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف
1970	4.93	1984	4.98	1998	58.73
1971	4.91	1985	5.02	1999	66.57
1972	4.48	1986	4.70	2000	75.26
1973	3.96	1987	4.84	2001	77.21
1974	4.18	1988	5.91	2002	79.68
1975	3.95	1989	7.60	2003	77.39
1976	4.16	1990	8.95	2004	72.06
1977	4.14	1991	18.4	2005	73.27
1978	3.96	1992	21.83	2006	72.64
1979	3.85	1993	23.34	2007	69.29
1980	3.83	1994	35.05	2008	64.58
1981	4.31	1995	47.66	2009	72.64
1982	4.59	1996	54.74	2010	74.38
1983	4.78	1997	57.70	2011	72.93
-	-	-	-	2012	77.54

المصدر : - Worldbank, <http://data.worldbank.org/country/algeria> (21/12/2014) -
 - كريم الشاشبي (وأخرون)، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص31.

إن تغير سعر صرف الدينار الجزائري كما يبينه الجدول أعلاه له تأثير على مستوى الأسعار المحلية، حيث انه لم يتجاوز 5.91 دج للدولار خلال الفترة (1970-1988)، حيث أن الإجراءات التخفيضية في قيمة العملة التي اتخذت منذ سنة 1988 كان لها انعكاسات كبيرة وفورية على أسعار المنتجات المستوردة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات (مقيمة بالعملة المحلية) و بروز الضغوط التضخمية، ومن بين الآثار القوية أيضا نسجل تلك التي أثقلت كاهل أسعار البيع وتفاقم المديونية. و خلال الفترة (1996-2007) التي سادها نظام التعويم المدار واصلت السلطات النقدية في تخفيض قيمة العملة فكان سعر صرف الدولار مقابل الدينار سنة 1996 يساوي 54.74، ثم ارتفع إلى أعلى قيمة له سنة 2002 بواقع 79.68 دج أي انخفاض قيمة العملة بنسبة 45.66%، في حين أن الواردات في تزايد مستمر بالرغم من سياسة التخفيض في قيمة العملة الوطنية.

المبحث الثالث: آثار التضخم في الجزائر.

بعد أن تطرقنا إلى مؤشرات وأسباب التضخم في الجزائر، سنحاول تبيان آثار التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر من خلال ما يلي:

المطلب الأول: أثر التضخم على توزيع المداخيل.

يؤدي التضخم إلى انخفاض المداخيل الحقيقية لأصحاب المداخيل الثابتة (أصحاب المعاشات، الموظفون، المجاهدون.. الخ)، حيث تتخلف مداخيلهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار، وهي الفئة التي تشكل الشريحة الكبرى من المجتمع الجزائري، في حين يستفيد أصحاب المداخيل المتغيرة (رجال الأعمال، تجار الجملة، الوسطاء... الخ). ومن خلال الجدول التالي نبين تطور المداخيل للأسر الجزائرية.

الجدول رقم (4-12) : تطور المداخيل الخاصة بالأسر الجزائرية خلال الفترة (1994-2004) .

(الوحدة :مليار دج)

معدل التضخم	إجمالي الدخل		تحويلات الأسر		مداخيل المستقلين		رواتب الأجراء		السنوات
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	
29	958	-	187	-	342	-	429	-	1994
29.8	1296	28.34	240	42.1	486	32.8	570		1995
18.6	1532	3.08	247.4	27.12	617.8	16.92	666.5		1996
5.7	1650	18.7	293.8	2.92	635.9	8.1	720.7		1997
5	1848.7	17.15	344.2	13.74	723.3	8.38	781.1		1998
2.6	2016.3	16.99	402.7	9.62	792.9	5.07	820.7		1999
0.3	2122.8	7.1	431.3	4.09	825.4	5.5	866.1		2000
4.2	2396.5	16.25	501.4	13.66	938.2	10.48	956.9		2001
1.4	2821.3	8.89	546	32.93	1247.2	7.46	1028.3		2002
2.6	-	-	-	12.5	1403.1	8.5	1116.5		2003
3.5	-	-	-	12.66	1580.8	11.4	1244.6		2004

المصدر: -الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن رواتب الأجراء قد ارتفعت بشكل ملحوظ من 429 مليار دج سنة 1994 إلى 570 مليار دج سنة 1995 بمعدل نمو 32.8%، وفي المقابل نجد أن مداخيل المستقلين قد تغيرت بـ 42.1% مقابل معدل تضخم 29.8% سنة 1995، وقد استمرت كل من رواتب الأجراء ومداخيل المستقلين في النمو سنة 1996، لكن معدل نمو مداخيل المستقلين كان أكبر من معدل نمو رواتب الأجراء، كما ارتفعت القدرة الشرائية بشكل طفيف خلال هذه السنة نتيجة انخفاض معدل التضخم إلى 18.6%، أما في سنة 1997 فقد انخفض معدل التضخم بشكل ملحوظ إلى 5.7%. نتيجة لهذا فإن معدل نمو رواتب الأجراء والمداخيل المستقلة انخفضت إلى 8.1% و 2.92% على التوالي، أما في سنة 1998 فقد شهد معدل نمو المداخيل المستقلة ارتفاعا حيث بلغ 13.74% مقابل معدل تضخم 5% الذي

انخفض إلى 0.3% سنة 2000، وهو أدنى معدل للتضخم عرفته الجزائر خلال الفترة (1994-2004). إلا أن معدل نمو رواتب الأجراء عرف استقرارا نسبيا سنتي 1999 و2000 في حدود 5% في حين انخفض معدل نمو الدخول المستقلة إلى 4.09% سنة 2000، وبعودة معدل التضخم إلى الارتفاع في السنوات الأخيرة، فقد صاحبه ارتفاع في معدلات نمو المداخل المستقلة والتي يلاحظ أنها أكبر من معدلات نمو رواتب الأجراء خاصة في حالة معدلات التضخم المرتفعة.

أما بالنسبة لتحويلات الأسر فقد عرفت تذبذبا خلال السنوات الأولى من التسعينات، حيث شهد معدل نموها ارتفاعا كبيرا سنة 1995 قدر بـ 28.34%، ليتراجع إلى 3.08% سنة 1996 ويكون هناك استقرار نسبي في السنوات 1997، 1998 و1999 بمعدلات نمو 18.7%، 17.15% و 16.29% على التوالي، لينخفض إلى 7.1% سنة 2000، التي وصل فيها معدل التضخم إلى 0.3%، كما شهدت تحويلات الأسر ارتفاع معدل نموها الذي وصل إلى 16.25% سنة 2001، ثم انخفض إلى 8.89% سنة 2002.

وفي هذا الصدد نلاحظ أن رواتب الأجراء قد تضاعفت خلال الفترة (1994-2000) حوالي ثلاث مرات بينما تضاعفت المداخل المستقلة حوالي أربع مرات، أما فيما يخص تحويلات الأسر فقد تضاعفت خلال نفس الفترة ثلاث مرات، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق وظهور النشاط الخاص بالمهن الحرة.

ومن خلال ما سبق يمكننا إدراك الظلم الاجتماعي الذي يلحقه التضخم بأصحاب المداخل الثابتة، وعموما فإن التضخم أدى إلى تعميق التفاوت في المداخل، مما نتج عنه نوع من التمايز الاجتماعي بين فئات المجتمع من خلال بروز طبقة برجوازية جديدة لها إنفاق متزايد على السلع الكمالية. وتظهر بأسلوب متطرف جدا لم يسبق للجزائر أن عرفته سابقا، ومن جهة أخرى أنزل الطبقة الوسطى إلى مستوى الطبقات الدنيا وعدم قدرتها على مواجهة نفقات المعيشة الأساسية (الغذاء، العلاج، التعليم و اللباس)، مما أدى ببعض الكفاءات البشرية إلى ممارسة نشاطات إضافية أخرى في أوقات فراغهم لتعويض النقص الذي حدث في مداخلهم الحقيقية، نتيجة ارتفاع الأسعار والمحافظة على قدرتهم الشرائية من خلال :

- البحث عن وظيفة أخرى لعمل الزوجة والأبناء¹؛
- تقديم ساعات إضافية في التدريس بالنسبة للأساتذة؛
- الهجرة إلى الخارج... الخ؛

¹ - Hamid Bali, Op.Cit., P197.

المطلب الثاني: أثر التضخم على ميزان المدفوعات.

إن زيادة الطلب الكلي داخل الاقتصاد والذي لا يقابله زيادة في الإنتاج، سوف يؤدي بالسلع التي كانت تصدر للخارج إلى استهلاكها محليا، وبالتالي فإن زيادة الواردات من جهة ونقص الصادرات من جهة أخرى سوف يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، وقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري سنة 1990 عجزا قدر بـ 0.24 مليار دولار نتيجة عجز رصيد حساب رأس المال المقدر بـ 1.57 مليار دولار، على الرغم من انتعاش أسعار النفط تدريجيا بحلول سنة 1990. وقد قامت الجزائر ببذل الجهود للانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحا وأكثر اعتمادا على قوى السوق فأبرمت اتفاقيين تمويليين مع صندوق النقد الدولي في سنتي 1989 و1991، وقد صاحب ذلك عمليات شراء بموجب تسهيل التمويل التعويضي والطارئ لصندوق النقد الدولي¹، بسبب تقلبات الصادرات ولمواجهة نفقات الواردات من الحبوب².

وفي سنة 1994 وصل عجز ميزان المدفوعات إلى 4.38 مليار دولار ثم إلى 6.33 مليار دولار سنة 1995، وخلال هاتين السنتين حقق رصيد الحساب الجاري عجز قدر بـ 1.84 و2.24 مليار دولار على التوالي لأول مرة منذ سنة 1990، حيث كانت معدلات التضخم مرتفعة والتي قدرت بـ 29% و29.8% على التوالي. في ظل هذا العجز تلقت الجزائر دعما لميزان مدفوعاتها يزيد عن 21 مليار دولار بين 1994 ومارس 1998، من خلال إعادة جدولة الديون في ناديي باريس ولندن. والمبلغ المتبقي كان في شكل دعم من مؤسسات مالية دولية متعددة الأطراف، خاصة صندوق النقد الدولي الذي قدم حوالي 3 مليار دولار خلال تلك الفترة.

و ابتداء من سنة 2000 حقق ميزان المدفوعات فائضا وصل إلى 9.25 و 16.94 مليار دولار سنتي 2004 و2005 على التوالي، كما حقق رصيد الحساب الجاري فائضا خلال هذه السنوات فقد بلغ 21.72 مليار دولار سنة 2005، بعد أن كان 4.37 مليار دولار سنة 2002، أما الاحتياطات الإجمالية للصرف فقد تطورت بشكل ملحوظ خاصة في السنوات الأخيرة، حيث بلغت 56.18 مليار دولار سنة 2005 بعد أن كانت 4.4 مليار دولار سنة 1999، وقد قابل هذه المعدلات المرتفعة نسبيا معدلات تضخم منخفضة وصلت إلى 1.6% سنة 2005³. وتميزت سنة 2007 بتحسن قوي في الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات مقارنة مع سنة 2006، وذلك رغم النمو القوي في واردات السلع والخدمات الذي قدر بـ 27.402%. وفي سنة 2010 سجل ميزان المدفوعات فائضا نتيجة التحسن المتواصل لسعر برميل البترول، والذي قدر بـ 80.2 دولار سنة 2010 مقابل 62.26 دولار سنة

¹ - تسهيل التمويل التعويضي والطارئ هو تسهيل الاقتراض تابع لصندوق النقد الدولي، يقدم المساعدة المالية للبلدان الأعضاء الذين يتعرضون لعجزات مؤقتة في إيرادات الصادرات وزيادات مؤقتة في تكاليف استيراد الحبوب، بسبب ظروف خارجة عن إرادة الأعضاء.

² - كريم النشاشيبي (وأخرون)، مرجع سابق، ص 102.

³ - انظر في ذلك الفصل الخامس، المبحث الرابع، المطلب الثالث.

2009. أما في سنة 2011 فقد حقق ميزان المدفوعات 20.14 مليار دولار، تعززت بذلك الوضعية المالية الخارجية للجزائر، في وضع يتميز بتراجع الدين الخارجي و كذا التراكم المعزز لاحتياطات الصرف 182.22 مليار دولار سنة 2011.

المطلب الثالث: أثر التضخم على الاستهلاك، الادخار والاستثمار في الجزائر.

لقد عرفت الفترات التضخمية في الجزائر تدهورا ملحوظا في نصيب الفرد من مستوى الاستهلاك الحقيقي، وتفضيل الأفراد للعقارات على الأرصدة النقدية نتيجة انخفاض القوة الشرائية لهذه الأخيرة، وكذا جذب الاستثمارات نحو القطاعات غير السلعية، وفيما يلي نبين هذه الآثار:

الفرع الأول: أثر التضخم على الاستهلاك والادخار.

في فترات التضخم تتدهور القوة الشرائية للنقود ولحفاظة الأفراد على نفس مستوى استهلاكهم فإنهم يلجؤون إلى مدخراتهم السابقة، كما أنهم يمتنعون عن الادخار ويتجهون إلى شراء بعض الأصول والقيم المنقولة وغير المنقولة، التي يستطيعون من خلالها تخزين أموالهم للحفاظ على قدرتهم الشرائية في المستقبل. وبالنسبة لاستهلاك الأسر الجزائرية فقد شهدت الفترة (1991-1996) أعلى معدلات النمو السنوي في الاستهلاك، وهي الفترة التي سجلت أعلى معدلات التضخم. نتيجة تحرير التجارة الخارجية ورفع الدعم على الكثير من المواد ذات الاستهلاك الواسع، وتعويم السوق بالسلع المعمرة المستوردة التي كان عرضها من قبل يتميز بالقصور الذاتي.

أما في السنوات الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي فقد عرف المستهلك الجزائري تحسنا حقيقيا في قدرته الشرائية، ويعود هذا التحسن في المقام الأول إلى الرفع من الأجور بنسبة 5% سنويا منذ سنة 1999، ثم إلى الأسعار في المقام الثاني التي أثبتت حكمة معتبرة من خلال معدل نمو يقل عن نسبة 2% كوتيرة سنوية، وقد نجم عن هذا التحسن ارتفاع قوي للاستهلاك بنسبة أزيد من 5.4% كمتوسط في هذه السنوات الأخيرة¹.

أما فيما يخص الادخار، فقد تميز بضعف شديد خاصة خلال الفترة (1970-1989)، وهذا نتيجة انكماش مستوى الدخل المتاح للأسر بالتزامن مع ارتفاع معدلات الاستهلاك بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وانعدام فرص العمل، وقد شهد الادخار نموا جد مرتفع خلال الفترة (1990-1993)، نتيجة النمو المحسوس في الدخل المتاح للأسر، وعلى عكس الفترة السابقة، فقد عرف الادخار العائلي معدلات نمو سالبة سنتي 1994 و1995، ويمكن إرجاع ذلك إلى النمو الكبير في الاستهلاك الأسري الناتج عن تحرير أسعار المواد الغذائية ورفع الدعم عنها، بالإضافة إلى موجات التضخم التي أثرت على القدرة

¹ - عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص 64.

الشرائية والحافز على الادخار، ووصول مؤشر البطالة لمستويات خطيرة، وهذا مع تباطؤ في معدلات نمو الدخل¹.

وقد عرف الادخار تحسنا خلال الفترة (1996-2012)، حيث اخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع معدل التضخم إلى مستويات منخفضة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهذا بالتزامن مع تباطؤ النمو في الاستهلاك الأسري.

الفرع الثاني: أثر التضخم على الاستثمار.

في فترة التضخم نجد مرودية الاستثمارات ترتفع بصورة أسرع ويمعدل أكبر في بعض القطاعات دون الأخرى وتحقيق أرباح غير طبيعية، فالتضخم يؤثر سلبا على النشاطات ذات المردودية الضعيفة ولكنها ضرورية (مثل الصناعات الثقيلة)، ويحفز النشاطات ذات مردودية أكبر والتي لا تتطلب وقتا كبيرا لتحقيقها بغض النظر عن فائدتها الاجتماعية². وقد شهد الإنفاق الاستثماري في القطاع الصناعي تغيرا سالباً بالنسبة 6.1%، 7.9% و 0.9% خلال السنوات 1994، 1996 و 1998 على التوالي والتي عرفت معدلات تضخم مرتفعة، وفي المقابل نجد أن نصيب الإنفاق الاستثماري في قطاع النقل وبناء المساكن قد ارتفع من 11.5% سنة 1994 إلى 22.5% سنة 1998 وهي معدلات أعلى من تلك التي حصلت في قطاعات الإنتاج السلعي، وهذا ما أدى إلى حدوث إختلالات في عدة قطاعات اقتصادية.

أما الفترة (1995-2000)، والتي اشتملت على إصلاحات كبيرة قامت بها الجزائر، كان هناك تذبذب وضعف في الاستثمارات والذي صاحبه معدلات تضخم مرتفعة.

وبعد سنة 2001 ونتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية بالخصوص حسب تقارير بعض الخبراء الاقتصاديين، ومع الإشارة إلى بعض النقائص والعثرات في مسار التنمية الاقتصادية. نجد تحسن واضح في الإنفاق الاستثماري خاصة في قطاع النقل وبناء المساكن، كما عرفت سنة 2001 تدفقا كبيرا للاستثمار الأجنبي. أما الفترة (2002-2012) والتي عرفت معدلات تضخم منخفضة مقارنة بسنوات التسعينات، فقد شهدت تطورا كبيرا في مجال الاستثمار خاصة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ارتفعت من 288587 مؤسسة سنة 2003 إلى ما يقارب 687386 مؤسسة في السداسي الأول من سنة 2012.

¹ - احمد سلامي، الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص143.

² - Hamid Bali, Op.Cit., P202.

المبحث الرابع: السياسات المتبعة لمكافحة التضخم في الجزائر.

إن تعدد أسباب التضخم تجعل هناك صعوبة كبيرة في البحث عن أنجح الطرق الواجب إتباعها في معالجة الظواهر التضخمية؛ وفي هذا الإطار نجد أن الجزائر خلال المخطط الوطني لسنة 1993 قد أيقنت الآثار السلبية للتضخم، فوجد المادة 12 من هذا المخطط تنص على محاربة التضخم من خلال ما يلي¹ :

- ترشيد النفقات العمومية؛
- مراقبة تطور التكاليف الداخلية وخاصة الأجور والتكاليف المالية؛
- تأطير القروض للاقتصاد التي يجب أن يكون لها ما يقابلها من الإنتاج؛
- تحسين الادخار و استعماله في الاستثمار الإنتاجي وكذا في قطاع السكن؛
- محاربة التهرب الضريبي والغش الضريبي؛

إن الإصلاحات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في مجال السياسة النقدية والمالية لبلوغ الأهداف المسطرة في برنامج الإنفاق الموسع، اتسمت بسياسة ميزانية صارمة ورفع القيود على تقديم الائتمان لتمويل الاقتصاد. وعليه فإن السلطات الجزائرية من خلال البرنامج عملت على إتباع سياسة نقدية صارمة، حيث لجأت منذ سنة 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية، ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة والغاء السقوف على الفوائد المدينة والسقوف على الفائدة في السوق النقدية فيما بين البنوك. كما قامت بفرض نسبة 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5%.

المطلب الأول: السياسة النقدية.

يعرف القانون المتعلق بالنقد والقرض وتعديلاته الإطار المؤسسي للسياسة النقدية، ويحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يخص السياسة النقدية. حيث تشير المادة 55 من هذا القانون إلى هدف السياسة النقدية² : " تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد ". فالهدف النهائي للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار، الذي يفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، وقد سمح إصلاح أدوات

¹ - Extrait du decret legislatif N° 93 / 07 relatif, aux objectifs généraux de la période 1993-1997 et portant Plan National, Alger, 1993.

² - المادة 55 من قانون النقد و القرض .

السياسة النقدية التي أرسيت دعائم تطبيقها منذ سنة 1994 لبنك الجزائر بتهيئة عدة أدوات نقدية¹.
نوجز أهمها فيما يلي :

الفرع الأول: تأطير القروض:

اختلف هذا التأطير تبعا للجهة التي تمنح لها هذه القروض نذكر منها :

- وضع سقف للقروض الممنوحة للدولة حيث يحدد المبلغ الأقصى للكشوفات الممنوحة للخزينة؛
- فرض حدود قصوى على القروض الممنوحة لـ 23 مؤسسة غير مستقلة، إلا أنه في سنة 1992 تم التخلي عن فرض هذه الحدود القصوى وبدأ الاعتماد على إعادة تمويل الاقتصاد، وقد قام بنك الجزائر بخطوة أخرى سنة 1993 عندما شرع في إعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك التجارية نحو سوق المال وبعيدا عن تسهيل إعادة الخصم²؛

وبعد تخلي بنك الجزائر عن اللجوء إلى هذه الأداة في إدارته للسياسة النقدية، خاصة بعد إصلاح وسائل السياسة النقدية في النصف الثاني من سنوات تسعينيات القرن العشرين، جاء الأمر (03-11) لتدعيم قواعد حسن الأداء في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية، حيث تم تدعيم صلاحيات مجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية مكلفة بتحديد أهداف وصياغة إطار السياسة النقدية، وهذا على أساس التنبؤات النقدية التي يعدها بنك الجزائر، حيث تحدد الأهداف الكمية و القرضية المستهدفة المنجزة على أساس توقعات كل من ميزان المدفوعات، والمالية العامة، وعمليات الخزينة العمومية. وقد حدد مجلس النقد والقرض مثلا في بداية سنة 2010، وفي سياق الاتجاه التصاعدي للتضخم المستورد، هدف التضخم الضمني ضمن 4% مقابل 3% سنة 2006³.

الفرع الثاني: معدل إعادة الخصم:

يتم تعديل معدل إعادة الخصم كل سنة وذلك بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية نتيجة لتحرير الأسعار، ولتخفيف من حدة التضخم قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7.5% سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1990، ليصل إلى 15% كحد أقصى خلال سنة 1994، ثم استمر في الانخفاض حتى وصل إلى 9.5% سنة 1998 وهي فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، وقد استمر انخفاضه إلى أن وصل إلى 5.5% سنة 2002، ونلاحظ أن السنوات التي ارتفع فيها معدل إعادة الخصم هي سنوات شهدت ارتفاعا في معدل التضخم الذي وصل سنة 1994 إلى 29%.

¹ - محمد لكصاسي، محافظ بنك الجزائر، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص 12.

² - كريم النشاشيبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 58.

³ - محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، بحوث اقتصادية عربية، بيروت، العدد 66، ربيع 2014، ص 100.

زيادة معدل إعادة الخصم يكون من أجل التأثير على المقدرة الإقتراضية للبنوك التجارية للتأثير على سيولتها، والتي تلجأ بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطبقة على القروض أو الودائع أو خصم الأوراق التجارية.

وخلال سنتي 2003 و2004 استمر انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 4.5 % و4% على التوالي، ويعد هذا مؤشرا جيدا حيث يعبر عن التحسن في مستويات التضخم، وانعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، والتي أصبحت لا تلجأ إليه البنوك منذ سنة 2002، بسبب السهولة الزائدة التي أصبحت تتوفر عليها، مما جعل ودائعها تتضاعف لدى بنك الجزائر إلى 611 مليار دج في سنة 2003 و1849.8 مليار دج سنة 2009

الفرع الثالث: معدل الاحتياطي القانوني:

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري في الجزائر، من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 90-10، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية.

وقد بدأ بنك الجزائر في أكتوبر 1994 في فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية بنسبة 3% من الودائع المصرفية (استبعاد الودائع بالعملات الأجنبية)، وقد ارتفع هذا المعدل في سنة 2001 إلى 4.25%، حيث فرضت السلطات النقدية عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطيها الإجباري، وتتمثل العقوبة في غرامة تساوي 1% من المبلغ الناقص¹. إلا أن الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجارية، لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشتركة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى) لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% من دون استثناء وبأسلوب نفسه، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر، منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطيات الإجبارية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطيات، ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر².

والجدول التالي يبين تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2001-2011).

¹ - المادة 93 من قانون النقد والقرض 10/90 .

² - ريس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، بيروت، 2013، ص ص 199-200.

الجدول رقم (4-13) : تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة (2001-2011).

السنة	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
معدل الاحتياطي الإجباري %	9	9	8	8	6.5	6.5	6.5	6.5	6.25	4.25	3
معدل الفائدة على الاحتياطي الإجباري	0.5	0.5	0.5	0.75	1	1	1	1.75	2.5	2.5	4
حجم الاحتياطي الإجباري مليار دج	538.6	464.7	394.8	394.7	272.1	184.5	171.5	157.3	126.7	109.5	43.5

المصدر : رابيس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، بيروت، 2013، ص 200.

إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2002، خاصة ابتداء من سنة 2008 و 2009 وتواصله في سنتي 2010 و 2011، يعتبران تشديدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية. وقد أدى تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بعد سنة 2001 إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجباري، إذ أدى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري مع نهاية سنة 2002 إلى نمو هذه الاحتياطيات بمعدل سنوي قدره 151.72% في نهاية سنة 2003. كما أدى ارتفاعها سنة 2008 إلى تسجيل معدل نمو سنوي قدره 45.05%¹.

الفرع الرابع: عمليات السوق المفتوحة.

لامتصاص الكتلة النقدية الزائدة في التداول يقوم البنك المركزي ببيع السندات العمومية أو الخاصة في السوق النقدية، حيث السندات العمومية تستحق في أقل من ستة أشهر والسندات الخاصة قابلة للخصم أو بمنح قروض، ولا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة².

ولم يكن لهذه السوق قبل سنة 1989 دور في تبادل النقد، بل كانت أداة في يد السلطات للقيام بعمليات إعادة الخصم، فكان سعر إعادة الخصم المحدد إداريا مثبت عند 2.75%. ثم انتقل هذا المعدل إلى 5%، حيث يقع تنظيم هذه السوق على عاتق غرفة المقاصة التي تقوم بعمليات يومية بمعدل فائدة ثابت وهو 5% تتنازل بموجبه البنوك التجارية على فائض السيولة الموجودة لديها لصالح البنك المركزي، وهذا الأخير يقوم بتوزيعها بين أصحاب الطلب بمعدل 5.25% والبنوك التجارية مقابل الحصول على القروض، وتقدم مقابل ذلك ضمانات متمثلة في سندات عامة أو سندات خاصة.

¹- المرجع السابق، ص 200.

²- المادتين 76-77 من قانون النقد والقروض 10/90.

أما بعد 1991 وفي إطار قانون النقد والقرض وبتاريخ 14 أوت 1991 صدر التنظيم رقم 08/91 المتضمن تنظيم السوق النقدية والذي حدد كيفية القيام بالعمليات في هذه السوق، إضافة إلى نوعية المتدخلين في السوق والتي حددتها التعليمات رقم 95/28 الصادرة بتاريخ 22 أبريل 1995 في المادة 2¹. وقصد استكمال تحسين مستوى الإطار العملياتي للسياسة النقدية، انسجاما مع التطورات الحديثة على المستوى الدولي على اثر الأزمة المالية، اصدر مجلس النقد والقرض في ماي 2009 نظاما جديدا في مجال تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية، وعملياته خارج السوق فضلا عن وسائل السياسة النقدية. ويتعلق الأمر بإطار تنظيمي مفصل يتضمن في نفس الوقت العمليات الخاصة بإعادة تمويل المصارف، عمليات استرجاع السيولة الفائضة في السوق النقدية والتسهيلات (القروض والودائع) بمبادرة المصارف. وهو ما يتيح منذ ذلك الإبداع في مجال صياغة وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر. وهكذا أصبح بنك الجزائر يتوافر على استخدام نقدي يسمح له بالاستمرار في مواجهة ظاهرة فائض السيولة، في ظرف يتميز بمخاطر متصاعدة على استقرار الأسعار في سنة 2009.

وقد تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني في المجال أين تم اعتبار هدف التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية، مع الاحتفاظ بالأهداف الكمية النقدية. وهذا ما يعطي في الواقع دورا للمجاميع النقدية والقرضية في إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر، بينما يأخذ توقع التضخم في الأجل القصير، أهمية خاصة.

ونظرا للمستوى المرتفع للتضخم المسجل سنة 2012 (8.9 %)، ادخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة قدره 1.5%. يهدف هذا التعزيز لأدوات السياسة النقدية إلى امتصاص أكثر للسيولة المستقرة للمصارف ومن ثم تسيير أحسن لفائض السيولة في السوق النقدية. حيث تقلص السيولة المصرفية في 2012 إلى 2876.26 مليار دينار. تم امتصاص فائض السيولة بطريقة فعلية من خلال أدوات استرجاع السيولة (1350 مليار دينار)، في يتميز بلجوء أقل للمصارف لتسهيله الودائع لمدة 24 ساعة (163.98 مليار دينار في 2012). من جهة أخرى وفي إطار الاحتياطات الإلزامية، رفعت المصارف موجوداتها في الحسابات لدى بنك الجزائر².

على الرغم من الطابع الداخلي للظاهرة التضخمية في الجزائر منذ 2009، تلعب السياسة النقدية، المدعومة بإدارة مرنة لسياسة سعر الصرف دورا نشطا في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، علما أن

¹ - بوزعرور عمار، مرجع سابق، ص 243.

² - تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 23-24.

هدف التضخم تم إقراره في أوت 2010 وعليه فان دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم يقع على عاتق بنك الجزائر¹.

المطلب الثاني: السياسة المالية.

إن السياسة النقدية التي اتبعتها الجزائر لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلائم إجراءاتها مع إجراءات السياسة المالية، ولهذا ارتأينا توضيح بعض إجراءات السياسة المالية المتبعة في ضبط التضخم.

الفرع الأول: الرقابة الضريبية.

في سنة 1992 قامت الجزائر بتنفيذ برنامجا إصلاحيا للنظام الضريبي من أجل ضبط زمام الأمور، خاصة وأن الجزائر تعاني من مشكلة التضخم من جهة وتبني اقتصاد السوق من جهة أخرى. وفي سنة 1993 اتجهت الإصلاحات أساسا إلى تحسين هيكل النظام الضريبي الذي طبق في سنة 1992، وقد نص قانون المالية لسنة 1994 على ما يلي :

- تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 42% إلى 38%؛
- تخفيض المعدل الحدي لضريبة دخل الأفراد من 70% إلى 50%؛
- طبقت ضرائب على إنتاج السلع الكمالية؛

وقد جرى تبسيط ضريبة القيمة المضافة في سنة 1995 بإلغاء أعلى نسبة وهي 40% وتحديد الحد الأقصى بنسبة 21%، وتوسيع نطاق الضريبة تدريجيا ليشمل قطاعي المصارف والتأمين والأنشطة المهنية والمنتجات البترولية.

أما في السنوات الأخيرة والتي شهدت معدلات تضخم منخفضة، فقد حدثت تخفيضات ضريبية من أجل تشجيع الإنتاج و الاستثمار، ففي قانون المالية لسنة 2004 نجد تخفيض الضريبة على الأرباح إلى 3% إلى جانب تخفيض الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 7%، إلى جانب الإجراءات التي تمثلت في المنح العائلية والتخفيضات المتتالية للرسوم الجمركية.

الفرع الثاني: الرقابة على الإنفاق العام.

لقد تميزت سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-1994) بتدعيم الدولة للعديد من السلع والخدمات، بالإضافة إلى تقديمها خدمات مجانية في مختلف المجالات كالتعليم والصحة، وتقديمها منح وإعانات لبعض الفئات. وبعد الدخول في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي يهدف إلى :

- تأمين استمرارية تحسين ميزان المدفوعات؛
- تشجيع العودة إلى النمو الاقتصادي؛

¹-المرجع السابق، ص24.

- التحكم في السياسة النقدية الداخلية؛
- التحكم في التضخم.؛

ارتفعت معدلات التضخم في بداية تطبيق هذا البرنامج نتيجة لإتباع سياسة الدخول المتشددة وتحرير الأسعار، وفي الفترة (1995-1999) انخفض معدل نمو النفقات من 30.12% سنة 1995 إلى 20.58% سنة 1996 ثم إلى 16.86% سنة 1997، وصاحبه تحسن في عجز الموازنة العامة. كما أن ارتفاع معدل نمو الإيرادات من 35.72% سنة 1995 إلى 39.89% سنة 1996 أدى إلى تحسن في الموازنة العامة، وانخفاض معدل نمو الإيرادات سنة 1998 إلى 16.41%، فقد أدى إلى تفاقم عجز الموازنة العامة. أما في السنوات الأخيرة فإن الإيرادات العامة عرفت تزييدا نتيجة لمداخيل المحروقات التي عرفت تحسن في سعر البرميل الواحد، والدخول في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثالث: الرقابة على الأجور.

انطلاقا من سنة 1994 وفي إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، بدأت عملية تحرير الأسعار وبدأ التفاوت بين الأجور والأسعار يميز الحياة الاقتصادية الوطنية، رغم الجهود التي بذلتها الدولة لرفع المنح والأجور، إلا أن زيادتها كانت أقل من الزيادة في الأسعار. فتحديد الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون تفرره السلطات العمومية بواسطة اتفاقيات جماعية (النقابات، أرباب العمل، الدولة)، وفي أغلب الأحيان تنتهي هذه الاتفاقيات برفع الأجور.

ونجد أن إجمالي دخل العائلات ارتفع بنسبة 19% سنة 1994 و3.28% سنة 1995، وهذه الزيادة ليست موحدة فيما يخص الأحرار والأجراء، حيث كانت الزيادة أكثر سرعة عند المستقلين منه عند الأجراء والمتقاعدين، مما أدى إلى زيادة حصتهم في بنية مداخيل العائلات بـ 33% سنة 1993 و39% سنة 1997، على حساب حصة الأجراء التي انخفضت من 45% إلى 43.2% في نفس الفترة السابقة، كما انخفضت نسبة مداخيل التحويلات من 19.5% سنة 1994 إلى 17.8% سنة 1997¹. وتبقى تركيبة الأجور في الجزائر جد متفاوتة ومتباينة، فاليد العاملة في الجزائر لا تمثل أكثر من 4.5% من عدد السكان الإجمالي، مع عدم إمكانية حساب اليد العاملة في السوق الموازية.

المطلب الرابع: الرقابة على الأسعار.

قبل سنة 1994 كان نظام الأسعار المحلية في الجزائر خاضعا للعديد من الضوابط والتشوهات وقد قسم قانون الأسعار لسنة 1989 المنتجات إلى ما يلي² :

¹ - محمد بوشنافة وأحمد تميزار، التنمية البشرية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 9-10 مارس 2004، ص 150.
² - كريم النشاشيبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 91.

المنتجات ذات الأسعار الجبرية؛ 2- المنتجات التي تخضع لهوامش ربح محددة؛ 3- المنتجات ذات الأسعار الحرة ولكنها مع ذلك تعلن من قبل السلطات؛

ومنذ سنة 1994 تحررت الأسعار المحلية كلها تقريبا وذلك من خلال إلغاء الضوابط على هوامش الأرباح والأسعار، كما اشتمل إصلاح نظام الأسعار المحلية أيضا على إدخال زيادات كبيرة على أسعار المنتجات المدعمة للوصول إلى تكلفتها الحقيقية، فتضاعفت أسعار الأغذية ومنتجات الطاقة المدعمة في سنة 1995 وزادت بنسبة 60% في سنة 1996، وفي نهاية سنة 1996 ألغى دعم جميع المواد الغذائية، بالرغم من مواصلة إعانة عامة لمنتجات الغاز والكهرباء التي التزمت الحكومة بإلغائها سنة 1997 لكن يستمر دعمها للأسر الفقيرة. وفي سنة 1995 تم اعتماد قانون المنافسة بهدف تأسيس مبدأ التحديد الحر للأسعار لجميع المنتجات، مع استحداث ضمانات ضد احتمال إساءة الاستغلال من جانب الموردين الاحتكاريين وذلك بتطبيق قواعد مكافحة الاحتكار ضمن تدابير أخرى¹.

فعالية الرقابة على الأسعار تعتمد بصورة كبيرة على مدى مرونة عرض السلع والخدمات وهو ما نجده منعدما في السوق الجزائرية التي تتميز بوضعية الندرة، الشيء الذي جعل الأسعار تتجه غالبا نحو الارتفاع، ورغم أن سياسة الرقابة على أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع تسمح لأصحاب المداخل المنخفضة باقتنائها، غير أنها تجعل ذوي المداخل المرتفعة يقوم بالتبذير والإسراف ومن ثمة تقوية الضغوط التضخمية.

¹ - نفس المرجع والصفحة سابقا، ص 91.

خلاصة الفصل :

لقد تجلّى لنا من خلال دراستنا لهذا الفصل أن الجزائر على غرار الدول النامية عانت أزمة اقتصادية حادة، ترجمت بالارتفاع المستمر للأسعار مسببة موجات تضخمية متتالية خاصة الفترة (1990-1996)، فمن خلال تعرضنا لمختلف جوانب ظاهرة التضخم وتأثيرها على الواقع الاقتصادي الجزائري استخلصنا النتائج التالية :

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو من أحسن المؤشرات المرجعية لقياس التضخم، فهو يصور التدهور الذي يطرأ على القدرة الشرائية للنقود؛

- العوامل والأسباب التي كانت الدافع لظهور القوى التضخمية في الاقتصاد الجزائري عديدة ومتداخلة فيما بينها حيث تتركز الأسباب الداخلية في :

- زيادة الطلب المحلي الناجم عن الزيادات في الأجور التي يكون لها أثر مباشر على ارتفاع مستوى الأسعار في حالة عدم تكيف الجهاز الإنتاجي مع الزيادة في الطلب الكلي، بالإضافة إلى الزيادة في الأجور هناك أيضا عوامل أخرى منها عامل النمو الديمغرافي؛
- ارتفاع التكاليف الإنتاجية نتيجة ارتفاع الأجور أو تكلفة المواد الأولية المستوردة، وتدهور وسائل الإنتاج؛

• زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة السلع الاستهلاكية؛

• الأسباب الهيكلية والراجعة إلى وضعية التخلف التي تعرفها هيكل الاقتصاد الوطني؛

- ومن بين الأسباب الخارجية :

• نقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني نتيجة لارتفاع حجم الواردات الناجم عن التبعية المتعددة الجوانب؛

• تطور المديونية الخارجية واختلال ميزان المدفوعات؛

• التغيير في سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة؛

- إن المعدلات المرتفعة للتضخم أثرت كثيرا على مستوى معيشة الأفراد، وأدت إلى ظهور نوع من التمايز بين الطبقات ذات الدخل الثابتة والطبقات ذات الدخل المستقلة، وكذا تدهور الاستهلاك الحقيقي، واتجاه نصيب كبير من الإنفاق الاستثماري إلى قطاعات غير إنتاجية.

- للتخفيف من الآثار السلبية لظاهرة التضخم اتبعت الجزائر عدة سياسات من خلال مخططاتها التنموية، حيث كانت تهدف دائما إلى وقف الضغوطات التضخمية، وذلك بترشيد نفقاتها العمومية وتحسين الادخار لاستعماله في المشاريع الاستثمارية.

الفصل الخامس

مسار تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية

في الجزائر خلال الفترة 1970-2012

تمهيد:

بعد مناقشة تطور التضخم ومؤشراته في الجزائر في الفصل السابق، ومعرفة أثر الضغوط التضخمية على باقي المتغيرات الاقتصادية، سوف نناقش في هذا الفصل مسار تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، معدل الفائدة، ميزان المدفوعات وسعر الصرف)، وهي مؤشرات جوهرية ومهمة لمعرفة وضعية الاقتصاد الجزائري، وسبب اختيارنا لهذه المتغيرات هو أن استقرارها واختيار السياسة الاقتصادية اللازمة لمعالجتها يأخذ بعين الاعتبار الضغوط التضخمية الحالية والمتوقعة.

وبناء على ذلك، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى خمس مباحث، نستعرض في الأول الناتج المحلي الإجمالي من خلال معرفة مفهومه وأهميته في الاقتصاد وكذا طرق قياسه وأهم العوامل المؤثرة فيه، ثم نستعرض مراحل تطوره في الجزائر. أما المبحث الثاني فسنتناول فيه البطالة من خلال معرفة مفهومها أنواعها وكذا أهم النظريات المفسرة لها لنختم هذا المبحث بمراحل تطور معدلات البطالة في الجزائر. وفي المبحث الثالث سنبحث في معدل الفائدة من خلال مفهومه و محدداته وأهم النظريات المفسرة له وكذا مراحل تطوره في الجزائر، أما المبحث الرابع سنتناول فيه ميزان المدفوعات وأرصده من خلال التفسير الاقتصادي له ومعرفة حالات الاختلال فيه وأسباب عجزه ثم نسلط الضوء على مراحل تطوره في الجزائر. وفي المبحث الخامس والأخير سنتطرق إلى سعر صرف الدينار الجزائري وأنظمتها ومراحل تطوره، بعد معرفة طرق تحديد سعر الصرف ومفهومه وكذا أنظمتها وأهم النظريات المفسرة له.

المبحث الأول: الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي وطرق قياسه.

الفرع الأول: تعريفه وأهميته.

أولاً: تعريف الناتج المحلي الإجمالي.

هو عبارة عن مجموع الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة هي سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة ما خلال فترة محددة في السنة. ويسمى بالداخلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي والخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصاديين المقيمين داخل الدولة بصرف النظر عن جنسياتهم سواء أكانت وطنية أم أجنبية¹. إذ يتضمن مشتريات المستهلكين من المواد الغذائية، الملابس، الوقود، السيارات الجديدة كذلك خدمات أخرى؛ كما يتضمن مشتريات المؤسسات الاقتصادية من الآلات والمعدات، وكذلك يتضمن مشتريات الأفراد والمؤسسات من المباني السكنية وغير السكنية كالمحلات التجارية و المعامل والمكاتب والمخازن².

-أما الدخل المحلي: هو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.

- الإنفاق الكلي: عبارة عن الطلب الكلي في المجتمع و المتمثل في مجموع كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي، الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، و صافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقص الواردات).

كما أن الفرق بين إجمالي الناتج المحلي (GDP) (Gross Domestic Product) وإجمالي الناتج الوطني (GNP) (Gross National Product) هو أن إجمالي الناتج الوطني يعطى له نفس تعريف إجمالي الناتج المحلي لكن يختلف عنه من حيث أن الناتج الوطني الإجمالي يركز على عناصر الإنتاج الوطنية أي المنتج من طرف عوامل الإنتاج للبلد الأصلي سواء أكانت في الداخل أو الخارج³.

-إذا كان $GDP > GNP$ فهذا دليل على أن ما يخرج من المجتمع من عوائد أقل مما يدخل إلى المجتمع من عوائد.

¹- السعيد برييش، الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص61.

²- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 13.

³- السعيد برييش، مرجع سابق، ص62.

ثانيا- أهمية الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد.

الناتج المحلي والدخل المحلي يمثلان مؤشرا للنشاط الاقتصادي داخل الدولة خلال السنة. كما أن حسابات الناتج المحلي تعد من الحسابات الضرورية وأداة للتحليل الاقتصادي وأساسا لبناء الخطط الاقتصادية، فمعرفة مكوناته على مستوى القطاعات يفيد في عملية التخطيط لتطوير هذه القطاعات ومن ثم الاقتصاد ككل. كما أن معرفة مكونات الإنفاق تفيد في التعرف على كيفية التصرف بالدخل والنسبة المخصصة للاستثمار لأهميتها في زيادة رصيد المجتمع من رأس المال الذي يعمل بدوره على زيادة الناتج المحلي مستقبلا. وكذلك معرفة مكونات الدخل المحلي من حيث عوائد عناصر الإنتاج تعطي فكرة واضحة عن كيفية توزيع الدخل المحلي بين الأجور والمرتبات وعوائد رأس المال والإيجارات. وأهمية ذلك تكمن في اتخاذ السياسات اللازمة للتأثير على توزيع الدخل بين هذه البنود بحيث تستفيد الفئات الفقيرة وتنال نصيبها العادل من الدخل المحلي.

الفرع الثاني: طرق قياسه.

يتم قياس الناتج المحلي بثلاث طرق: طريقة الناتج، طريقة الدخل، وطريقة الإنفاق.

أولا - طريقة الناتج.

ويتم قياس الناتج المحلي الإجمالي عن طريق قياس الدخل الوطني الذي يقاس وفق هذه الطريقة بطريقتين. طريقة السلع النهائية والتي يتم قياس الدخل الوطني فيها عن طريق احتساب قيم السلع والخدمات بشكلها النهائي خلال السنة دون احتساب قيم السلع الوسيطة ويضاف إليها قيمة إنتاج الشركات الوطنية العاملة في الخارج ويطرح منها قيمة إنتاج الشركات الأجنبية العاملة في الداخل.

أما طريقة القيمة المضافة فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تساوي مجموع القيم المضافة في جميع القطاعات. حيث أن القيمة المضافة لكل مشروع من المشروعات الإنتاجية العاملة في الاقتصاد الوطني تعرف على أنها الفرق بين قيمة إنتاج المشروع وقيمة مستلزمات الإنتاج التي وردت إلى المشروع من مشروعات أخرى، وبذلك تكون القيمة المضافة للمشروع خالية من أي ازدواج حسابي حيث يقتطع من إجمالي إنتاج المشروع كل ما ورد إليه من إنتاج مشروعات أخرى، وكل مشروع يعلم بالضبط قيمة مخرجاته أو إنتاجه وقيمة مستلزمات الإنتاج التي استخدمها، فلا يكون بحاجة إلى التمييز بين ما هو بسيط لتقادي التكرار الحسابي، حيث أن القيمة المضافة لأي مشروع ستكون بدون ازدواج حسابي سواء كان هذا المشروع ينتج سلعة نهائية أو وسيطية¹.

ثانيا - طريقة الدخل.

يمكن تعريف إجمالي الدخل المحلي بأنه مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة. وبالتالي فلا بد وأن يساهم كل عنصر إنتاجي

¹ - كامل بكري (وآخرون)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص38.

في العملية الإنتاجية، حتى يتم احتساب ما يحصل عليه ضمن الدخل المحلي. ويتم احتساب إجمالي الدخل المحلي (GNI) (Gross Domestic Income) كما يلي:

إجمالي الدخل المحلي = صافي الدخل المحلي + ضرائب غير مباشرة + اهتلاك رأس المال - إعانات إنتاجية.

ويتكون صافي الدخل المحلي (Net National Income (NNI)) من الدخول التالية¹:

1- الأجور و المرتبات : تمثل الأجور جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية، إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية. وهنا نشير إلى أن ما يطلق عليه تعويضات العاملين، إنما تشمل إضافة إلى الأجور والمرتبات جميع المكافآت والعمولات والهبات والمزايا المادية و العينية التي يحصل عليها العامل. ومن أهم ملحقات الأجور و المرتبات المساهمة في التأمين الاجتماعي من قبل أصحاب الأعمال، الذين يلتزمون بدفع نسبة مئوية من الأجر لتمويل نظام الضمان تعد من جانبهم جزء من مدفوعات الأجر الكلي. وبذلك فإن مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تدفعها الحكومة للعجزة والمسنين وذوي العاهات لا تدخل ضمن قيمة الناتج الوطني و لا تعتبر جزءاً من الدخل الذي يستلمه العاملين فعلاً .

2- الأرباح: عائد ودخل عنصر التنظيم وتتمثل الأرباح في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية، وينقسم تعبير الأرباح في حسابات الدخل الوطني إلى حسابين أساسيين هما:

أ- دخل الملاك : وهو عبارة عن الدخل من نشاط المؤسسات الفردية والبسيطة.

ب- أرباح الشركات: وهي الأرباح التي تحققها الشركات المساهمة، والتي يتم توزيعها على النحو التالي :

- **ضرائب دخل الشركات:** وتمثل ذلك الجزء من الأرباح الذي تدفعه الشركات للحكومة في صورة ضرائب؛

- **أرباح الأسهم:** عبارة عن الأرباح التي توزع على المساهمين في الشركة والذين هم الملاك الأصليين للشركة؛

- **أرباح يعاد استثمارها:** وهي الجزء من الأرباح الذي لا يوزع إنما يتم تكوين المخصصات والاحتياطيات منها و إبقاء بعضها كسيولة أو إعادة استثمارها؛

3- الربح أو الإيجار: الربح عبارة عن العائد الذي يحصل عليه ملاك الأراضي أو الموارد المملوكة نظير المساهمة في العملية الإنتاجية، وهو بذلك يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن والمحلات التجارية. هذا إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها، وما يحصل عليه أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف.

¹ محمد علي العمر، مبادئ الاقتصاد، محاضرات مقدمة لطلبة العلوم الاقتصادية، الفصل التاسع، الجزء الثاني، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، 2005، ص ص7-8.

4- الفوائد: الفائدة هي العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عمليات الإقراض، ولا يدخل ضمنها الفائدة المدفوعة بواسطة المستهلكين.

ثالثا - طريقة الإنفاق:

يتكون الاقتصاد من أربع قطاعات ولكل منها نوع معين من الإنفاق، مجموع هذه الإنفاقات يكون إجمالي الإنفاق الكلي الفعلي على الناتج المحلي، والذي لا بد وأن يتساوى مع إجمالي الناتج المحلي. هذه الأنواع من الإنفاق هي:

1- الإنفاق الاستهلاكي الخاص: ويشمل إنفاق القطاع العائلي من السلع المعمرة وغير المعمرة ومن الخدمات.

2- الإنفاق الاستثماري: وهو الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ويشتمل على عنصرين أساسيين هما: السلع الرأسمالية وهي السلع التي تستخدم لإنتاج سلع وخدمات كالألات والمعدات، بالإضافة إلى الاستثمار في المباني السكنية، التغير في المخزون من مواد أولية ووسيلة وبيع نهائية.

3 - الإنفاق الحكومي: ويشمل مشتريات الحكومة من السلع والخدمات.

4 - إنفاق القطاع الخارجي : ويشمل الصادرات من السلع والخدمات المنتجة محليا، والواردات من السلع والخدمات المنتجة خارج الاقتصاد. والفرق بين الصادرات والواردات يمثل صافي الإنفاق الخارجي وهو الذي يدخل ضمن إجمالي الإنفاق الكلي.

يمكن تعريف الإنفاق الكلي بأنه: مجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)، والإنفاق الاستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G)، وصافي التعامل (الإنفاق) الخارجي (X- M).

أي أن: $C + I + G + X - M =$ الإنفاق الكلي

الفرع الثالث: مقاييس أخرى للناتج والدخل.

أولا - صافي الناتج المحلي (Net Domestic Product) NDP :

يتم على مر السنين اهتلاك العديد من الآلات والمعدات والمباني التي تستخدمها الدولة في العملية الإنتاجية والتي توصل إلى الناتج الإجمالي لكل سنة، ومن هنا وجب حساب قسط الاهتلاك، الذي ينقص كل سنة لإجراء الإحلال وتجديدا للآلات والمعدات والمباني التي انتهى عمرها الافتراضي، وعند خصم هذا القسط الذي يسمى اهتلاك رأس المال من الناتج نصل إلى ما يسمى بصافي الناتج المحلي.

صافي الناتج المحلي = إجمالي الناتج المحلي - اهتلاك رأس المال

ثانيا - صافي الدخل المحلي (Net Domestic Income) NDI:

صافي الدخل المحلي = صافي الناتج المحلي - الضرائب غير المباشرة + الإعانات الإنتاجية.

صافي الدخل المحلي = الأجور و المرتبات + الأرباح و الفوائد الربوية + الإيجارات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة.

ثالثا - الدخل الشخصي (PI) (Personal Income) ¹:

الدخل الشخصي = الدخل الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج - (الأرباح الغير موزعة + الضرائب على أرباح ودخل الشركات + ضرائب الضمان الاجتماعي) + التحويلات.

رابعا - الدخل الشخصي المتاح (PDI) (Personale Disposable Income) ²:

هذا الدخل لا يمثل الدخل الشخصي الذي يمكن لأفراد المجتمع أن يتصرفوا فيه وفقا لإرادتهم في الاستهلاك والادخار... الخ، ويرجع ذلك إلى وجود نوع آخر من الضرائب تفرض على الدخل والتي يجب دفعها وهي الضرائب المباشرة. فإذا خصمنا هذه الضرائب من الدخل الشخصي فإننا نحصل على الدخل المتاح أو التصرفي:

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الدخل.

خامسا - الناتج المحلي الاسمي و الناتج المحلي الحقيقي ³:

الناتج المحلي الاسمي يساوي الكميات من السلع النهائية و الخدمات التي أنتجت خلال السنة بالأسعار السائدة في هذه السنة.

استخدام الناتج المحلي الاسمي (النقدي) قد يلمح بأن الناتج المحلي للدولة ارتفع (انخفض)، بالرغم من أن الكمية المنتجة من السلع النهائية و الخدمات ثابتة و لكن الذي تغير فقط هو الأسعار. بالتالي يجب تحييد تأثير التغير في الأسعار لمعرفة التغيرات الحقيقية للناتج المحلي، وذلك باستخدام الناتج المحلي الحقيقي والذي يتم الحصول عليه عن طريق استخدام الأرقام القياسية للأسعار. يعد مخفض الناتج المحلي الإجمالي أحد الأرقام القياسية المستخدمة للحصول على القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي.

أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) = [الناتج المحلي الإجمالي النقدي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)] / مخفض الناتج المحلي الإجمالي [$100 \times$

¹ - السعيد بريش، مرجع سابق، ص58.

² - المرجع السابق، ص59.

³ - محمد علي العمر، مرجع سابق، ص ص10-11.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

تتمثل العوامل المؤثرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العوامل الرئيسية التالية:

الفرع الأول: الإنتاجية.

إن دور الإنتاجية في نمو الناتج المحلي يتوقف على بنية ونوعية القوى العاملة، ويتوقف ذلك على الحالة الصحية والمعيشية والتعليمية والمهنية لقوة العمل، والبنية الهيكلية للمشتغلين في أنشطة وفروع الإنتاج المادي، وتعتبر الإجراءات والسياسات التي تساعد على تطوير التركيب الهيكلي والتكوين الفني والمهني والمصرفي لقوة العمل شرطا أساسيا في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وهذا يحتاج إلى¹:

- خلق فرص عمل لكل موارد العمل المتاحة، بما يتفق مع بنية الطلب على السلع والخدمات من جهة وتأمين بلوغ الحد الأقصى من إنتاجية العمل واستخدام كامل الوقت الاجتماعي من جهة ثانية؛
- تحسين المستوى الفني والمهني والمعرفي للعاملين بما يحقق الحد الأقصى من إنتاجية العمل، وبما ينسجم مع البنية الهيكلية لقوة العمل؛

ويعتبر تقدير الإنتاجية بالنسبة للفرد من السكان، أو الفرد من القوة العاملة من الأمور البالغة التعقيد، ويتوقف مستوى الإنتاجية على مجموعة من العوامل المستخدمة والظروف الاقتصادية وأساليب عوامل الإنتاج والإدارة والظروف البيئية والسياسية وغيرها، كما أن تقدير قيم الإنتاجية يخضع لمجموعة من المتغيرات في أسعار البضائع، أسعار عوامل الإنتاج، أسعار الصرف، طبيعة التنظيم الإنتاجي والطلب الداخلي والخارجي. ولكن رغم ذلك يبقى معيار الإنتاجية من أهم المؤشرات الاقتصادية دلالة على أداء النمو الاقتصادي، والذي يركز على معيارين:

1- متوسط نصيب الفرد من الدخل: يعكس هذا المؤشر العلاقة الترابطية بين السكان والدخل، ومعدل الإعانة والبطالة في المجتمع.

2- متوسط نصيب العامل من الدخل: يعتمد هذا المؤشر على سياسات التدريب والتأهيل وعلى التركيب العمري للطبقة العاملة، وطبيعة العلاقات الإنتاجية.

الفرع الثاني: التكوين الرأسمالي.

إن عملية مساهمة رأس المال في النمو الاقتصادي يمكن النظر لها من خلال النقطتين التاليتين:
-الأولى: تكوين رأس المال الوطني من حيث حجم التراكم وطبيعة اتجاهاته واستخدامه، ومن حيث بنية التراكم وتوزيعه حسب جهة الإنفاق الاستثماري وحسب القطاعات الاقتصادية، ومحاولة قياس الأثر النسبي والمطلق للتراكم الرأسمالي في معدلات النمو الاقتصادي.

¹ - محمد محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970 - 2000، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2002، ص 162.

-الثانية: البحث في خصائص عملية تجديد أرصدة الإنتاج، أي عملية الادخار وتطوير الفائض الاقتصادي وتحويله إلى تراكم إنتاجي يساهم في رفع وتيرة النمو الاقتصادي. وتبرز أهمية الادخارات للنمو الاقتصادي في تأمين الموارد المالية اللازمة لشراء الآلات والتجهيزات ووسائل النقل، وإقامة الأبنية والتشييدات المختلفة، وإنشاء البنى الأساسية وتهيئة الكوادر البشرية والفنية، فهو يلعب دورا مهما في تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية وتغيير نمط الاستهلاكي للسكان. وتعتبر زيادة كتلة الآلات والتجهيزات وتحسين بنيتها شرطا ضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن.

الفرع الثالث: التقدم التقني.

يعتبر عامل التكنولوجيا أساسيا في دالة كوب دوغلاس لأنه العامل الوحيد الذي بإمكانه الحد من المردود المتناقص، فالارتفاع المتزايد في حجم العمالة ورأس المال المستخدمين في الاقتصاد لابد من أن يؤدي مع مرور الزمن إلى رد فعل متناقض إزاء النمو الاقتصادي، ولذلك فإن العامل التكنولوجي ضروري للحد من هذا الأثر.

حيث يرى المحللون الاقتصاديون في أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي أن أحد الأسباب وراء هذا الانهيار كان تضاعف دور العامل التكنولوجي إلى حد كبير في الاقتصاد السوفياتي مما شل قدرته على النمو، وبالتالي انهياره، استنادا إلى مبدأ المردود المتناقص على أثر الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الدولة السوفياتية منذ قيامها وحتى الستينات¹.

المطلب الثالث: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2012.

الفرع الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-1989.

شهد الناتج المحلي الإجمالي تطورا متزايدا من سنة 1970 إلى 1979، ولكن بصورة متفاوتة من سنة لأخرى، فمن 22,9 مليار دج في 1970 إلى 27,7 مليار دج في 1973، ومن 49,2 مليار دج (78%) في 1974 ليصل إلى 112,8 مليار دج في 1979 بنسبة زيادة تقدر بـ 128,8% عن 1974، وهو أعلى مستوى نمو سجل في السلع المنظورة.

ويمثل القطاع الصناعي النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي من مجمل القطاعات السلعية الأخرى بما فيها النفط. كما أن نمو حجم الإنتاج الزراعي كان يتم ببطيء شديد مقارنة بالقطاعات السلعية الأخرى، وذلك بالرغم من ارتفاع قيمته من 2,7 مليار دج سنة 1973 إلى 7,5 مليار دج في 1979، إلا أن الوزن النسبي لهذا القطاع كان يتجه نحو الانخفاض. وهذا الانخفاض الناتج عن انخفاض الإنتاجية والأجور، لم يكن ليؤثر فقط على تقليص الكميات الموجهة للتصدير، بل أثر كذلك في تخفيض العرض الكلي للقطاعات السلعية الأخرى، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الغذائية بسبب

¹ -المرجع السابق، ص 166.

زيادة النمو السكاني، وارتفاع دخل الفرد خلال هذه الفترة من شأنه أن يزيد من مخاطر الأمن الغذائي في الجزائر. هذا ولقد كان الهدف من تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر ليس زيادة حجم السلع الزراعية بل يتعداه إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأرياف الذين يشكلون حوالي 53% من سكان الجزائر¹.

ومن الخصائص الرئيسية لنمو القطاعات غير السلعية في الدول التي تعاني من الاختلال في بنيتها الإنتاجية، هي أن هذه القطاعات هي بطبيعتها مولدة لقوة شرائية وليس مولدة لقوة إنتاج سلعي، مما أدى إلى ضغوط تضخمية أثرت على الاستقرار الاقتصادي، لكن قد تكون في بعض الأحيان متعمدة لامتناس جزء من دخول الأفراد وتحويله لخدمة أهداف التنمية.

يلاحظ كذلك أن لقطاع المحروقات وزن مهم في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، وحيث لا يتم استهلاك أو استخدام هذا الجزء محليا بل يوجه للتصدير، فإن هذا الوضع قد زاد من الأثر المباشر للعالم الخارجي على الاقتصاد الجزائري، وزاد في نفس الوقت من الأعباء على القطاع الصناعي كونه أهم قطاع منتج للسلع المادية، مما جعل هذا القطاع يفقد جزءا هاما من الفائض الإنتاجي نظرا لتخلف الإنتاج الزراعي، وسرعة نمو قطاع الخدمات.

كما ان ارتفاع الإنتاج خلال الفترة (1982-1985) بـ 83 مليار دج، جاء نتيجة الاستثمارات الجديد التي بلغت خلال نفس الفترة 307 مليار دج. وابتداء من سنة 1986 شهد الناتج المحلي الإجمالي ركودا نتيجة التدهور المفاجئ لإيرادات الصادرات ابتداء من سنة 1986، وفي سنة 1987 انخفض الناتج المحلي الإجمالي بـ 1.4% و بـ 2.9% سنة 1988، ثم عادت للارتفاع سنة 1989 بمعدل 3.5% نظرا لتحسن وزيادة إيرادات الصادرات.

الفرع الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1994.

أهم ما ميز هذه الفترة هو تسجيل معدلات سالبة للناتج المحلي الإجمالي بلغ متوسطها خلال نفس الفترة -1.4%، مما يعني استمرار تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدتها ابتداء من سنة 1986 رغم الإصلاحات الجزئية التي طبقت خلال الفترة (1988-1992). كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفض من سنة لأخرى حيث انتقل من 1856 دولار أمريكي للفرد سنة 1993 إلى 1542 دولار أمريكي للفرد سنة 1994، بنسبة انخفاض قدرها 16.91%². وقد تراجعت نسبة الهبوط في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 2% سنة 1993 إلى 1% سنة 1994.

¹-Dominique Padillo, stratégies agro-alimentaire pour l'Algérie perspective 2000, (C.R.E.S.M) édition sud, Paris, 1980, P125.

²- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة- الجزائر، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، ص245.

الفرع الثالث: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-1998.

حاولت الحكومة خلال هذه الفترة معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية جديد، تمثلت في برنامج التعديل الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي، والذي يهدف أساسا إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة. فمعدلات النمو الحقيقية ارتفعت إلى حوالي 4% سنتي 1995 و 1996، وقد أدى هذا التحسن في الأداء الذي كان مدفوعا بتوسع قوي بقيادة الصادرات في قطاع الهيدروكربونات وانتعاش الزراعة بعد سنتين متتاليتين من الجفاف، والتوسع في قطاعي الإنشاء والخدمات إلى زيادة دخل الفرد خلال سنتي 1995 و 1996 بعد الهبوط الذي استمر خمس سنوات. وتعززت هذه الزيادة سنة 1996 بفضل التحسن بنسبة تزيد عن 16% من معدلات التبادل التجاري. وبالرغم من ذلك، استمر هبوط الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية لأسباب من بينها تحرير الواردات الذي عرض المنتجات الجزائرية للمنافسة الأجنبية، وكذلك تأثير السياسات الاقتصادية الكلية أدت إلى تخفيض الطلب المحلي والواقع أن المشاكل الهيكلية المتعلقة بتقادم المعدات الرأسمالية وخطوط الإنتاج في الكثير من المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى سوء التسيير في الإدارة، أدت إلى تعطيل عملية التحديث وإعادة الهيكلة الصعبة والطويلة في مؤسسات الصناعات التحويلية الجزائرية. ومع ذلك، ظل النمو موجبا في سنة 1997 ولكنه تأثر مرة أخرى تأثرا شديدا بموجة الجفاف في تلك السنة¹.

ووصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 1998 إلى 5.1%، إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي سجل خلال نفس السنة انخفاضا بنسبة 5.1%، حيث قدر بـ 1633 دولار أمريكي للفرد بعدما كان قد بلغ 1658 دولار أمريكي للفرد سنة 1997، وهو ما يدل على أن معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي².

الفرع الرابع: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999-2012.

رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع اسعار المحروقات، حيث وصل متوسط سعر برميل النفط إلى 28.5 دولار أمريكي خلال سنة 2000 وهو أعلى سعر يبلغه منذ سنة 1991، إلا أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عرفت تراجعا، إذا ما قورنت بالفترة السابقة. مما أدى إلى اقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية رفع الطلب الداخلي، ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي.

¹ - كريم النشاشيبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص ص 25-45.
² - نبيل بوقليح، مرجع سابق، ص 246.

وباستمرار الركود في قطاع المحروقات منذ سنة 2006 والذي اثر سلبا على النشاط الاقتصادي الوطني مما يستدعي أداء أقوى للنمو خارج قطاع المحروقات. في هذا السياق، سجلت سنة 2012 تحسنا طفيفا في النمو الاقتصادي (3,3% مقابل 2,8% في 2011)، فكان معدل النمو خارج قطاع المحروقات (7.1% مقابل 6.1% في 2011)، خصوصا أداء الصناعة والبناء والأشغال العمومية، من زاوية الطلب، فإن الارتفاع القوي في حجم إجمالي تكوين رأس المال الثابت (7.2% مقابل 2.9% في 2011)، وقد عوض بشكل واسع انخفاض وتيرة نمو الاستهلاك النهائي والمرتبطة بانخفاض وتيرة نمو استهلاك الإدارات العمومية.

وباعتبارها قاعدة للأنظمة الإنتاجية، سجلت الصناعة المعملية انتعاشا جيدا في سنة 2012، والذي من شأنه أن يساعد في الشروع في سيرورة إعادة تصنيع إن عممت على جميع فروع هذه الصناعة، إذ أنه من الضروري تشييد اقتصاد إنتاج صناعي وزراعي وخدماتي من خلال امتصاص فعال للادخارات المالية المتراكمة، يستوجب الأمر الاستفادة من موارد الادخار الوطني هذه لإرساء نمو مستدام ومولد قوي لفرص العمل. بتعبير آخر، فإنه يجب تشجيع نمو شامل يعتمد على الإمكانيات الحقيقية للنمو خارج قطاع المحروقات، وإن كانت الاستثمارات العمومية (نفقات التجهيز) قد ساهمت في تحفيز النمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 6,8% كمتوسط سنوي خلال الفترة (2005-2012) وفي تخفيض البطالة، فإن دور النفقات العمومية كمحفز للنشاط الاقتصادي للإنتاج الصناعي كان ضعيفا نسبيا. لذا فإنه يجب تعديل هذا الدور وفق مستوى مساهمته في تحقيق إمكانيات النمو الصناعي والتوسع لأجل مداخل الدولة خارج قطاع المحروقات¹.

أما خلال سنة 2008 والتميزة بتزايد حدة الأزمة المالية، واصلت الجزائر أداءها الاقتصادي الجيد بغض النظر عن الركود في قطاع المحروقات، الذي سجل سنته الثالثة على التوالي من انخفاض القيمة، والنتائج السلبية للفلاحة فقد نما إجمالي الناتج الداخلي بفضل حيوية قطاعات البناء والأشغال العمومية، والصناعة والخدمات. كان النمو خارج قطاع المحروقات، الذي يجره برنامج الاستثمارات العمومية، يفوق 6% للسنة الثانية على التوالي، بينما بقي التضخم تحت السيطرة (4.4% مقابل 3.5% في 2007) وذلك بالرغم من ظرف التضخم المستورد المتصل بقفزة التضخم على المستوى العالمي.

كما أن الركود الذي يميز قطاع المحروقات منذ سنة 2006، وكذا تقلص حجم صادراته في سنة 2012 يستدعيان مجهودات لتعزيز المالية العامة قصد التقليل من هشاشتها تجاه مداخل المحروقات الجد متقلبة ففي سنة 2012، بلغت الإيرادات خارج قطاع المحروقات نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات 20,9%، بعدما كانت سنة 2011 بـ 19,5%، في حين قدر إجمالي الإيرادات بنسبة 40,5% من إجمالي الناتج الداخلي، وعليه ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 29,9%

¹ - تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013، ص 10.

في سنة 2012 لتبلغ نسبة 89,1% من الإيرادات خارج قطاع المحروقات، بعدما كانت تبلغ 84,4% من الإيرادات خارج المحروقات سنة 2011، وهذه الزيادة ناتجة عن تزايد كل من الضرائب على المداخيل والحقوق الجمركية. نتيجة لذلك، فإن حدة الميل التنازلي في الوزن النسبي للضرائب على السلع والخدمات ضمن الإيرادات الضريبية، قد ازدادت خلال سنة 2012 بـ 34,5% مقابل 37,5% سنة 2011 و46,3% سنة 2002، وهو أمر يتعارض مع تطور القاعدة الممكنة لهذا النوع من الاقتطاع. ينبغي إعطاء اهتماما خاصا لتقييم فعلي لهذه القاعدة التي عرفت ارتفاعا معتبرا في السنوات الأخيرة هذا استنادا لتطور القيمة المضافة المسوقة خارج المحروقات.

أما القطاعات الأخرى فنجد أن القطاع الفلاحي قد تميز خلال سنة 2012 بانخفاض الإنتاج الفلاحي، ومواصلة الأنشطة غير الفلاحية لديناميتها في ظل الصعوبات التي عرفها المحيط الدولي. وهكذا سجلت القيمة المضافة للقطاع الأولي خلال سنة 2012 انخفاضا بـ 8,7% بعد ارتفاع بـ 5,1% سنة 2011، نتيجة تراجع إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2011-2012 حيث سجل انخفاضا قدر بـ 39,2%، ليصل إلى 51 مليون قنطار عوض 84 مليون قنطار سنة 2011. وبالمقابل عززت الأنشطة غير الفلاحية من انتعاشها، رغم التراجع الطفيف لوتيرة نموها التي بلغت 4,8% سنة 2012 عوض 5,3% سنة 2011، مستفيدا من ارتفاع نفقات التسيير بـ 13,6% وزيادة إجمالي الاستثمار العمومي بـ 12,6%. وفي هذا الإطار، سجل القطاع الثانوي نموا بوتيرة 3,2% عوض 4% سنة 2011. وتمكنت ديناميكية أنشطة الطاقة والبناء والأشغال العمومية وصناعات السيارات، من تغطية اعتدال وتيرة نمو أنشطة الفوسفات وأنشطة الصناعات الكهربية والإلكترونية، التي ساهمت بشكل كبير في ديناميكية الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة. وبالموازاة مع ذلك، عرفت أنشطة قطاع الخدمات، عموما، ارتفاعا بوتيرة 5,7% عوض 6% سنة 2011، نتيجة تحسن القيمة المضافة لأنشطة البريد والاتصالات وأنشطة الخدمات المقدمة للمقاولات والخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

وفي ظل هذه الظروف، سجل نمو الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 نموا قدر بـ 2,7% غير أن هذه النسبة تبقى دون معدل 5% المسجل سنة 2011. وفي ظل التحكم في التضخم، واصل الطلب الداخلي (الاستهلاك النهائي الوطني والاستثمار الإجمالي) دعمه للنمو الاقتصادي. فقد سجل الاستهلاك النهائي الوطني سنة 2012 ارتفاعا قدر بـ 4,8% بعدما كان 6,7% سنة 2011. وبالتالي عرفت مساهمته في النمو تراجعا من 5 نقط سنة 2011 إلى 3,7 نقط سنة 2012. وفي هذا الإطار، عرف استهلاك الأسر تباطؤا طفيفا، نتيجة انخفاض مداخل الأسر والاستهلاك الذاتي من المنتجات الفلاحية، حيث سجل ارتفاعا بوتيرة نمو 4,8% سنة 2012 بعدما كان 7,4% سنة 2011. وعرفت مساهمته في النمو تراجعا لتنتقل من 4,2 نقطة سنة 2011 إلى 2,8 نقطة. وبالمقابل، سجل حجم استهلاك الإدارات العمومية ارتفاعا قدر بـ 5% عوض 4,6% سنة 2011، مستفيدا من زيادة نفقات التسيير ونفقات

الأجور. وهكذا، استقرت مساهمته في النمو في حدود 0,8 نقطة و0,9 نقطة خلال سنتي 2011 و2012 على التوالي. ومن جهته، عرف حجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، ارتفاعا بوتيرة 2,7%، لتستقر مساهمته في النمو في حدود 0,8 نقطة خلال سنتي 2011 و2012. غير أن حجم التغيير في المخزون عرف تراجعاً بـ 27%، مسجلاً بذلك مساهمة سالبة في النمو قدرت بـ 1,4 نقطة سنة 2012 عوض مساهمة موجبة بـ 0,5 نقطة سنة 2011.

وإجمالاً، سجل الطلب الداخلي تراجعاً في وتيرة نموه الذي قدر بـ 2,8% سنة 2012 عوض 5,8% سنة 2011، حيث تراجعت مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 6,3 نقطة سنة 2011 إلى 3,2 نقطة سنة 2012. أما الصادرات من السلع والخدمات فقد عرفت ارتفاعاً طفيفاً قدر بـ 0,8% عوض 2,1% سنة 2011، نتيجة الانتعاش الملحوظ لصادرات منتجات الطاقة وصناعات السيارات وبعض المواد الغذائية. وقد تمكنت هذه المنتجات التصديرية الجديدة من تعويض تراجع ديناميكية صادرات الفوسفات ومشتقاته وصادرات المنتجات الكهربائية والإلكترونية. ومن جهتها، سجلت الواردات من السلع والخدمات تباطؤاً ملحوظاً حيث انتقلت من 5% سنة 2011 إلى 1,6% سنة 2012. ويعزى هذا التراجع الذي عرفته الواردات، لأول مرة منذ سنة 2009، إلى انخفاض وتيرة نمو الواردات من أصناف المنتجات ومن المواد الخام، دون أن يؤثر ذلك على حجم الواردات من مواد التجهيز ومواد الاستهلاك النهائي.

وإجمالاً عرفت المساهمة السالبة للطلب الخارجي (المعبر عنه برصيد الميزان التجاري من السلع والخدمات) في نمو الناتج الداخلي الإجمالي، تحسناً ملحوظاً لتنتقل من -1,5 نقطة سنة 2011 إلى -0,5 نقطة سنة 2012.

المبحث الثاني: البطالة في الجزائر

تعد البطالة من المؤشرات المهمة التي تعبر عن الأداء الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات، ومن ثم يولي صانع السياسة اهتماما كبيرا للتعرف على اتجاهها من فترة إلى أخرى وذلك على أساس أنها تمثل مقياسا مهما للوضع الاقتصادي، فإذا نظرنا إلى البطالة لوجدنا أن المعدل الطبيعي لها يعتمد على مجموعة من المتغيرات الخاصة بسوق العمل، مثل قوانين الحد الأدنى للأجور، درجة القوة الاحتكارية للاتحادات العمالية، الأجور الكفاء. كما أنها تعد إلى جانب التضخم من أهم المشاكل التي تتخبط فيها الدول النامية والمتقدمة، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم البطالة، قياسها وأنواعها وكذا التفسيرات الاقتصادية لها بالإضافة إلى علاقتها بالتضخم من خلال منحى فيليبس.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وطرق قياسها.

قد يبدو من النظرة الأولى أن البطالة حالة واضحة من السهل تعريفها، ولكن تعددت آراء الاقتصاديين في تعريفها رغم أنهم اتفقوا على طريقة واحدة لقياس معدل البطالة.

الفرع الأول: مفهوم البطالة.

إن البطالة تعني عدم وجود فرصة عمل لمن يرغب في العمل، وقادر عليه، وفي سن العمل، أي أنها تتضمن العاطلين عن العمل من الراغبين فيه، ممن هم في سن العمل والقادرين عليه¹. أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل بأنه: كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب². أما تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء: يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه الشروط الآتية³:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 - 65 سنة)؛
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاوّل عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة مرجعية إجراء التحقيق؛
- أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك؛

¹ - فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 335.

² - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مرجع سابق، ص 15.

³ - ONS, L'emploi et Chômage, données statistiques, N° 514, Alger, éditions 2008, P7.

والديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر يفرق بين فئتين من البطالين الفئة الأولى وهم الأشخاص الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل، لكنهم كانوا يشتغلون من قبل، والفئة الثانية هم الأشخاص الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل لكنهم لم يشتغلوا أبدا من قبل.

الفرع الثاني: قياس معدل البطالة.

يعتبر معدل البطالة مؤشرا اقتصاديا ذو دلالة وأهمية خاصة، لأنه يدل على مدى تفشي البطالة بين الأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه والباحثين عنه وعلى إعتبار أن البطالة هي جزء من قوة العمل التي لا تعمل وبحالة بحث عن العمل بما فيهم من ترك وظيفته أو فقدتها فإنه يمكن تعريف معدل البطالة كالتالي :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد المتعطلين}}{\text{أفراد القوة العاملة}} \times 100$$

حيث أن أفراد القوى العاملة تشمل الأفراد العاملون والعاطلون فنجد أن¹ :

- العاملون: وهم الذين ينجزون أي عمل مقابل أجر، علاوة على الأشخاص الذين لديهم وظيفة إلا أنهم متغيبون بسبب المرض أو الإضراب أو العطلة.
- العاطلون عن العمل: وهم الأفراد غير العاملين إلا أنهم جادون في البحث عن عمل.

أما الأفراد الذين ليسوا ضمن القوى العاملة فهم المتواجدون على مقاعد الدراسة وربات البيوت، ومرضى بحيث لا يستطيعون العمل أو المتقاعدين أو من هم دون سن معينة، كالأطفال مثلا في الجزائر يستبعد الأطفال دون الخامسة عشر.

المطلب الثاني: أنواع البطالة.

لم تعد البطالة في تعريفها ومفهومها الاقتصادي تقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل بأنه الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة إلى مستويات أوسع وأكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة وادخالها ضمن تعريفات البطالة ومن أجل التعرف على موضوع البطالة بشكل شامل لابد من عرض هذه الأنواع.

الفرع الأول: البطالة الإجبارية.

البطالة الإجبارية أو كما يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة وتعني وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن العمل بشكل جاد عند الأجور السائدة ولكنهم لا يجدون عملا، وبالتالي لا توجد لهم مناصب عمل داخل الاقتصاد الوطني². ويندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية البطالة الدورية.

¹ - بول سامويلسون، وليام نورد هاوس، مرجع سابق، ص 596.

² - محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 220.

- البطالة الدورية: تعتبر هذا النوع من البطالة موافقا للأزمات الاقتصادية وفترات الركود والكساد الاقتصادي، حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي إلى فقدان جزء من القوى العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد، إلا أن هذا المعدل يبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

الفرع الثاني: البطالة الاختيارية.

تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، ويندرج تحت هذا النوع من البطالة عدة أنواع منها :

أولاً - البطالة الاحتكاكية :

والتي يطلق عليها في بعض الأحيان البطالة الفنية أو الانتقالية، وهي بطالة طوعية لأشخاص يمتلكون مؤهلات أو خبرات مهنية معينة، ولكن لا يجدون حالاً العرض المناسب للعمل، وقد تحدث هذه البطالة بسبب حاجة صاحب العمل وطالب العمل لفترة الزمن قبل كشف السوق للطرفين، ولا تستمر هذه البطالة لفترة طويلة خاصة في ظروفنا الراهنة حيث تطورت وسائل الاتصالات المختلفة وانخفضت تكاليفها، كما أن السياسة الحكومية لتعزيز فرص العمل وزيادة التشغيل يمكن أن تمارس دوراً هاماً في هذا المجال كتأسيس وكالات حكومية للتشغيل وإعداد برامج للتدريب والتأهيل... الخ¹.

ثانياً - البطالة الهيكلية.

تظهر البطالة الهيكلية عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة فيها، أو عندما تتسبب هذه التغيرات في عدم التوازن بين المطلوب والمعروض من العمال، فيما بين المناطق المختلفة. ويمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى بعدين يتمثل البعد الأول في عدم التوافق بين مؤهلات العاطلين وخبراتهم وبين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة، وأيضاً لعدم التوافق الجغرافي بين المناطق التي يوجد بها فرص العمل والمناطق التي يوجد بها الأفراد الباحثين عن فرص العمل، أما البعد الثاني فيرجع إلى ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً².

في الدول المتقدمة يمكن القضاء على مثل هذا النوع من البطالة بسهولة نتيجة لتوفر الإمكانيات المادية والفنية، أما في الدول النامية فتوجد صعوبة كبيرة في معالجة هذا النوع من البطالة، مما يجعلها ظاهرة شبه دائمة يعاني منها الاقتصاد، مما جعل البعض يدرج هذا النوع من البطالة في الدول النامية تحت مفهوم البطالة الإجبارية وليس الاختيارية.

¹ - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 212.
² - محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 222.

الفرع الثالث: أنواع أخرى من البطالة.

توجد أنواع أخرى من البطالة مثل البطالة المقنعة والبطالة الجزئية.

أولا - البطالة المقنعة:

تظهر البطالة المقنعة عندما يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، فهم في حالة عمالة ظاهريا فقط، بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع وخدمات، وينجم عن ذلك انخفاض الإنتاجية الحدية للعمل بحيث تكاد تصل الى الصفر¹. ويمثل هذا النوع من البطالة تبديدا لجزء مهم من القوى العاملة، حيث تستنزف هذه الطاقات في أعمال لا تفيد الاقتصاد ولا يترتب عليها إضافات مهمة في الناتج الوطني، فهي تمثل أخطر أنواع البطالة لأنه من الصعب حصرها.

ثانيا - البطالة الجزئية:

وتسمى أيضا بالبطالة الموسمية وهي تشير إلى حالة الأفراد الذين يعملون أقل من ساعات العمل المعتادة أو يعملون في مواسم معينة ولا يعملون في مواسم أخرى².

ثالثا - البطالة السلوكية:

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

رابعا - البطالة المستوردة:

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوى العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة.

تعتبر البطالة من أهم المشاكل التي تواجه اقتصاديات العالم، وتتنوع أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد آراء المفكرين والمدارس في إيجاد تفسير وحلول لهذه الظاهرة، وفيما يلي يتم عرض أهم النظريات المفسر للبطالة.

الفرع الأول: البطالة في الفكر الكلاسيكي.

لقد أعطى الفكر الكلاسيكي أهمية بالغة للبعدين الاجتماعي والسياسي في تحليل الظاهرة الاقتصادية حيث حاول الربط في تحليله لمشكلة البطالة بالمشكلة الديمغرافية وتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ومن ابرز رواد هذا الفكر وليم بيتي (William Petty)، آدم سميث (Adam Smith)، ودافيد ريكاردو (David Ricardo).

¹ - فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 339.

² - محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 223.

حيث يؤمن الكلاسيك بسيادة ظروف التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج كافة، وسيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق ومرونة الأجور والأسعار، ولقد انصب اهتمام الكلاسيك على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل باعتباره المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط والنمو فيه أكثر من اهتمامهم بالبطالة، فهم لا يعترفون بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فهي بطالة اختيارية نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق والسبب الرئيسي في حدوث هذا النوع هو عدم جمود الأجور. كما أنهم لم يسقطوا من التحاليل إمكانية حدوث البطالة الجزئية، التي يمكن أن تنشأ بفعل الأخطاء التي ربما يقع فيها الأعوان الاقتصاديين عند تقدير أحجام الطلب والإنتاج، مع ذلك فقد اعتقد الكلاسيك أن البطالة الجزئية سوف تقضي على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور¹.

الفرع الثاني: البطالة عند النيو كلاسيك.

يعد النيوكلاسيك امتدادا للفكر الكلاسيكي فتحليلهم يقوم على أساس قانون ساي للأسواق الذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب عليه، ومرونة حركة الأسعار هي التي تعدل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، فإذا حدث اختلال بين هيكل الإنتاج وهيكل الإنفاق فإن تغيرات الأسعار التي تحدث من خلال تفاعل قوى السوق كفيلة بتصحيح هذا الاختلال، وقد أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة الأجور خاصة في الاتجاه النزولي كشرط أساسي لتحقيق التشغيل الكامل ومن ثم اختفاء البطالة الإجبارية.

ومن خلال ما سبق فإن مرونة الأجور والأسعار تحقق التشغيل الكامل في سوق العمل وتؤدي إلى اختفاء البطالة الإجبارية إن وجدت، واستمرار البطالة ووجودها ينطبق على البطالة الاختيارية.

الفرع الثالث: التفسير الكينزي للبطالة.

أثرت أزمة الكساد 1929 في تغيير فكر كينز وتشكيل وعيه الجديد، فمن أهم المظاهر الناتجة عن الأزمة تقام مشكلة البطالة، فحسب كينز فإن البطالة مرتبطة بانخفاض مستوى الطلب الكلي، إذ أن الصفة المميزة لمفهوم البطالة في التحليل الكينزي سببها اختلاف تحليل دالة عرض العمل عند كينز عنه في التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، إذ يفترض كينز في نظرية العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع بقاء معدل الأجر النقدي ثابتا².

وتحدث البطالة عند كينز نتيجة عدم توازن سوق السلع والخدمات من جهة، وسوق العمل من جهة أخرى، حيث يرى كينز أن حالة التشغيل الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا في الاقتصاد، كما أوضح أن مستوى التشغيل لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب أيضا، وبذلك ينفي كينز

¹ - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مرجع سابق، ص 169.

² - ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص 337.

مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي يقرر أن حجم التشغيل يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال. فقد أرجع كينز مفهوم البطالة الإجبارية إلى قصور الطلب الكلي الفعال ولذا تسمى البطالة الإجبارية وفقا لهذا التحليل ببطالة قصور الطلب. وتوصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق استرجاع التوازن التلقائي كما كان يتوقع الكلاسيك، لذا نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسات المالية التوسعية.

الفرع الرابع: النظريات الحديثة في تفسير البطالة.

أهم النظريات الحديثة التي حاولت تفسير ظاهرة البطالة نوجزها فيما يلي:

أولا- نظرية البحث عن العمل¹:

تصف حالة وجود بطالين ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت، ويرجع ذلك إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكا اختياريا، وتتوقف طول فترة هذه البطالة على معدل الأجر الذي يتوقع الفرد الحصول عليه نتيجة تحسين درجة معلوماته بأحوال السوق وعلى المناخ الاقتصادي العام في المجتمع. ومن ناحية أخرى، فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة، وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، حيث تنطبق هذه النظرية بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق.

ثانيا - نظرية رأس المال البشري:

إن مفهوم الرأس مال البشري يمثل مجموع المعارف والقدرات الإنتاجية التي يمتلكها الفرد، أو هي عبارة عن تراكم المعارف العامة والمتخصصة التي يكتسبها الفرد خلال فترة زمنية معينة، فكل فرد يستثمر في تكوين نفسه والتعلم لأنه يتوقع الحصول على أجر جيد عن طريق تلاؤمه مع الطلب على العمل. ومن خلال هذا يجد الفرد نفسه أمام خيارين، الأول متعلق بالعمل والحصول على أجر معين يناسب ويرافق تكوينه، والثاني العمل من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم عن طريق التكوين لتعظيم المداخيل مستقبلا، باعتبار أن اليد العاملة المؤهلة لها حظوظ أكبر في سوق.

كما ترى هذه النظرية أن الإستثمار المؤسسة في رأسمالها البشري سينعكس إيجابيا على مردودية عمالها وتعظيم العائد المادي هذا ما يجعلها تحرص على الاحتفاظ بموظفيها، أما الأشخاص اللذين ليس

¹ - Michel lallement, Travail et Emploi: Le Temps des Métamorphoses, harmattan, Paris, 1994, P149.

لديهم تكويننا أو تعليماً، فيؤدي هذا إلى خلق نقص في رأسمالهم البشري حيث لا يستطيعون التوافق مع الطلب على العمل، والنتيجة هي أنهم سيكونون في حالة بطالة.

ثالثاً - نظرية الأجر المكافئ:

تقوم هذه النظرية على العلاقة الطردية المتزايدة بين الإنتاجية الفردية للعامل وبين الأجر الحقيقي الذي يتقاضاه، حيث يعتبر هارفي لايبينستين (Harvey Leibenstein) أن إنتاجية العامل الواحد هي دالة متزايدة في الأجر الحقيقي. فأصحاب العمل يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم، مما يترتب عنه حدوث فائض في عرض العمل. وباعتبار أن الأجور تشكل جزءاً من تكاليف العملية الإنتاجية فإن رفعها لا يشكل عبءاً للمؤسسة مادام الهدف الأساسي هو انتقام العمال ذوي الكفاءة العالية والاحتفاظ بهم مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية التي تعظيم الأرباح، وهذا ما يفسر مقاومة أرباب العمل تخفيض معدلات الأجور التي تدفعها للعمال، فهم يعتقدون أن العمال سيبدلون جهوداً كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى فيحدث تقليل لضياح الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات العمال وإخلاصهم¹.

رابعاً - نظرية العقود الضمنية²:

حيث تقوم على أساس أن الإتفاقيات الملزمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية، معناه أنه ليس من الضروري صياغة هذه الاتفاقيات بشكل رسمي ومكتوب. إذ ترى هذه النظرية أن الأجور غير مرنة لأنها لا تتأثر بانخفاض الطلب على العمل وذلك راجع إلى:

- الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل، وذلك لأن المستخدمين يقدمون عقوداً للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتج خلال الدورة الاقتصادية؛
- عندما ترتفع أسعار المنتج فإن الأجور تبقى تحت قيمة منتج العمال، والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين، أما في حالة الظروف الأقل إنعاشاً يقوم المستخدم بتعويض العمال وذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن.
- للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر، فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات، وبالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ، بينما ينفّر العمال من هذا الخطر ويفضلون أجراً ثابتاً.

تفترض نظرية العقود الضمنية أن العمال على غير استعداد لتحمل مخاطر هذه العقود، خاصة تلك التي تتعلق بعدم استقرار الأجر الممنوح من طرف صاحب العمل.

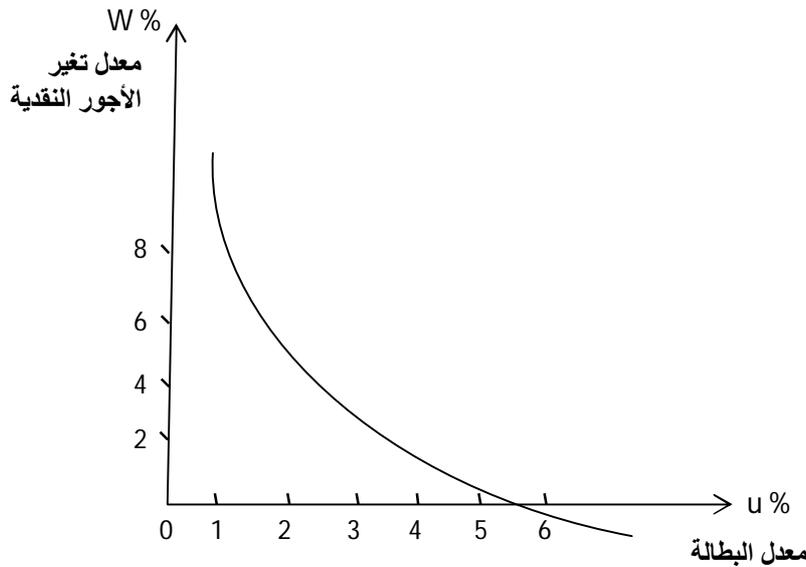
¹ - انظر في ذلك : Gregory.N.M, *Macroéconomie*, de borck, 3^{ème} édition, Paris, 2006, P196.
² - رابح بلعباس، إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1966-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي- ENSSEA، الجزائر، 2012، ص ص 97-98.

المطلب الرابع: علاقة البطالة بالتضخم.

الفرع الأول : منحى فيليبس.

بعد دراسة دقيقة قام بها الاقتصادي فيليبس (A.W.Phillips) حول البطالة والأجور النقدية في بريطانيا (1861-1957)¹، وجد فيليبس أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتغير في الأجور النقدية، حيث وجد أن الأجور تميل إلى الارتفاع حين تكون البطالة منخفضة. وفي سنة 1960 قام الاقتصادي ريتشارد ليبسي (R. Libsey) بتناول هذه الفكرة، وأكد على وجود علاقة بين معدلات التغير في الأجر النقدي ومعدلات التغير في الطلب على سوق العمل. وسرعان ما أصبحت هذه العلاقة معروفة على نطاق واسع تحت مصطلح منحى فيليبس (Philips Curve)، الذي أصبح أحد أهم الأدوات التحليلية في شرح أهداف ومشكلات السياسة الاقتصادية الكلية. ويكون منحى فيليبس كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (5-1): منحنى فيليبس.



المصدر :- ب. برينيه واسيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1989، ص 322.

لقد قدم الاقتصاديون تفسير لمنحنى فيليبس مبنيًا على العرض والطلب لسوق العمل، فهم مؤمنون بمرونة الأسعار والأجور وأن فائض عرض العمل يجبر العمال على قبول نمو منخفض في الأجور.

¹ - انظر في ذلك :

- A.W.Phillips, The Relation between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957, *economica*, Paris, Vol.25, No.100, 1958, PP 283-299.

بينما إذا كان هناك فائض طلب في سوق العمل فإن المؤسسات تكون على استعداد لدفع أجور أعلى بسبب ندرة العمال وبشكل متسارع، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$W_t = \alpha + \beta (1 / u_t)$$

حيث أن: w_t : معدل نمو الأجور خلال فترة زمنية (t)؛

u_t : معدل البطالة خلال فترة زمنية (t)؛

α : ثابت يحدد موقع منحنى فيليبس؛

B : ميل منحنى فيليبس؛

ويجب الإشارة إلى أن هناك عوامل غير معدل البطالة تؤثر على معدل نمو الأجور، إلا أن الدراسات الاقتصادية كانت تهملها في البداية.

وقد تم تطوير فكرة منحنى فيليبس بخصوص البطالة من قبل كل من سامويلسن (Samuelson) وسولو (Solow) سنة 1960، بحيث تم الربط بين معدل البطالة ومعدل التضخم، أي الربط بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأسعار بدلا من الأجور النقدية لدى فيليبس¹.

ويمكن تبرير هذا التحويل على أساس أن الارتفاعات السعرية تعكس إلى حد كبير أثر نمو الأجور النقدية كأحد المكونات الهامة في التكاليف، ولذلك لا بد أن يكون لهذا النمو أبعاد تضخمية.

الفرع الثاني: منحنى فيليبس المدعم بالتوقعات التضخمية.

لقد قام الاقتصادي مليتون فريدمان (M.Friedman) بوصف منحنى فيليبس بأنه مضلل تماما، لأن المحور الرأسي فيه يشير إلى معدل الأجر الاسمي بدلا من أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي ويعتقد فريدمان أن فيليبس قد أخذ بالافتراض الكينزي، الذي ينص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية، وقد رفض فريدمان هذا الافتراض واقترح إدخال المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار.

وتصبح معادلة الأجور حسب فريدمان هي :

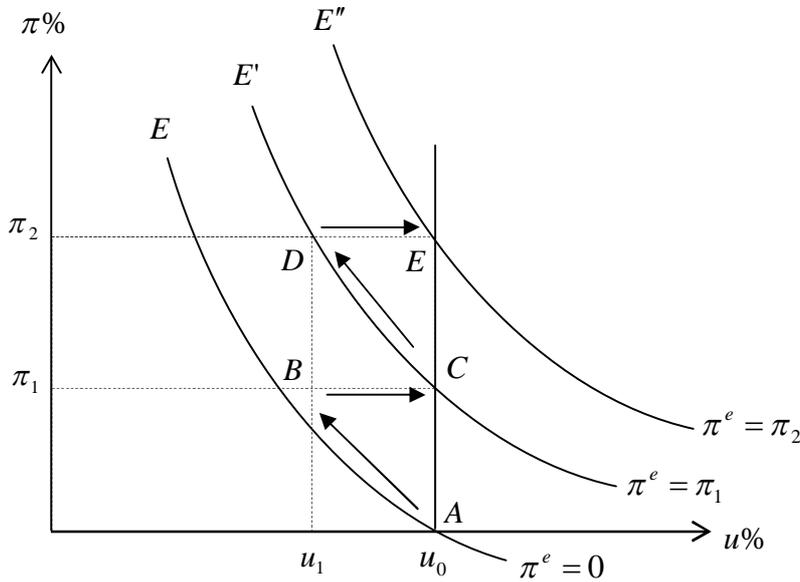
$$w = f(u) + \pi^e$$

حيث: π^e : المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار والذي يمثل المعدل المتوقع للتضخم.

ولتوضيح الارتباط بين منحنى فيليبس والتوقعات التضخمية نتطرق إلى الشكل التالي:

¹ - فليج حسن خلف، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 343.

الشكل رقم (5-2): منحنى فيليبس المدعم بالتوقعات التضخمية.



المصدر: - جيمس جوارتن، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 456.

إن إدخال التوقعات التضخمية في التحليل يظهر، لنا أن هناك عدة منحنيات لمنحنى فيليبس بحيث يعبر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة، وكل منحنى يعبر عن أجل قصير معين من خلال الشكل السابق نلاحظ أن المنحنيات ذات الانحدار السالب E E' E'' والتي تمثل التوقعات المختلفة لمعدل التضخم تصور التبادل قصير الأجل بين التضخم والبطالة، فإذا افترضنا عدم حدوث التضخم وأنه غير متوقع، عندئذ يتطابق منحنيا عرض العمل الفعلي والمتوقع، وسوف تكون العمالة عند مستواها التوازني طويل الأجل، ومعدل البطالة الذي يقابل هذا المستوى للعمالة يطلق عليه المعدل الطبيعي للبطالة والممثل في النقطة u_0 ، ومع عدم وجود التضخم ووجود معدل البطالة u_0 تكون عند النقطة A . وإذا انتهج صانعو السياسة سياسات مالية ونقدية أكثر توسعية، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ويزداد معه معدل التضخم إلى π_1 ، وإذا عجز العمال عن توقع التضخم، فسوف تتزايد العمالة، وبالتالي ينخفض معدل البطالة إلى u_1 ، وهذا الانخفاض في معدل البطالة يعتبر ظاهرة قصيرة الأجل، فمع مرور الوقت يعدل العمال توقعاتهم المتعلقة بالتضخم وطبقا لذلك تتغير طلبات أجورهم، وإذا استمر معدل التضخم عند π_1 ، فإن العمال سوف يتوقعون استمرار هذا المعدل في المستقبل، ويدركون أن أجورهم الحقيقية لن ترتفع بالنظر إلى زيادة الأجور والأسعار بنفس المعدل، ويدرك أصحاب الأعمال كذلك أن الأسعار النسبية لمنتجاتهم لم تتغير، فيحتفظون بحجم إنتاجهم، حيث أن التكاليف الحقيقية لتشغيل العمال

لم تتراجع، فيتوقفون عن طلب المزيد من العمالة ليزداد عدد العاطلين، ويعود معدل البطالة إلى المعدل الطبيعي u_0 وهذه التوليفة من معدل التضخم والبطالة توضحها النقطة C. ولكن بمجرد أن يعدل العمال توقعاتهم التضخمية فإن المنحنى ينتقل، ويصبح منحنى فيليبس الجديد الذي يبنى على معدل تضخم متوقع π_1 ، وانتهج صانعو السياسة عند هذا المعدل المتوقع سياسات مالية ونقدية أكثر توسعية، حتى يزداد معدل التضخم إلى π_2 فإن معدل البطالة ينخفض إلى u_1 . كما يوضحه التحرك على طول الخط E' من النقطة C إلى النقطة D، ولكن ما أن يعدل العمال توقعاتهم فإن المنحنى ينتقل إلى منحنى فيليبس جديد E'' ويعود معدل البطالة إلى u_0 . ويشير هذا التحليل إلى وجود تبادل قصير الأجل فقط بين التضخم والبطالة، كما يشير أيضا إلى أن معدل البطالة سوف يعادل المعدل الطبيعي u_0 في الأجل الطويل بصرف النظر عن معدل التضخم، مما يعني أن منحنى فيليبس للأجل الطويل يتخذ شكلا رأسيا مثبت بمعدل البطالة الطبيعي.

المطلب الخامس: تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1970-2012.

الفرع الأول: التطور خلال الفترة 1970-1985.

خلال هذه الفترة شكلت قضايا التشغيل والبطالة إحدى الاهتمامات الكبرى منذ الاستقلال بهدف توزيع ثمار التنمية والاستفادة منها لأكثر فئات المجتمع، وكانت الإستراتيجية المتبعة خلال هذه الفترة وحتى نهاية عقد الثمانينات تهدف إلى تأمين مستويات المعيشة للأفراد من خلال توفير فرص العمل من طرف الدولة عن طريق المؤسسات المملوكة لها والتي تشكل القطاع العام، وقد استوعبت هذه المؤسسات أعداد كبيرة من العمال بلغت 70% من مجموع العمال خلال هذه الفترة. كما عملت الدولة خلال هذه الفترة على توسيع نظام الضمان الاجتماعي، وقد أدت جهود الدولة خلال السبعينات والسبعينات إلى إنشاء العديدة من فرص العمل بسبب ارتفاع معدل لاستثمار العمومي (نسب الاستثمار كانت تصل إلى 33% خلال الفترة مقارنة بـ 40% و 45% خلال عقد السبعينات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض محسوس في معدل البطالة، وارتفاع نسب الأجراء والعمال الذين يستفيدون من مناصب عمل دائمة. كما عرفت معدلات التشغيل خلال هذه الفترة ارتفاعا، حيث تم إنشاء 100.000 فرصة عمل خلال بداية السبعينات وأواخر السبعينات (1967-1978) مقابل العدد المسجل خلال الفترة (1980-1984) بـ 140.000 فرصة عمل، وقد كان لذلك أثر مباشر على انخفاض معدل البطالة التي وصلت إلى حدود 16.3% سنة 1982، في الوقت الذي سجلت فيه 22% سنة 1977.

و كانت مساهمة القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل على النحو التالي:

- 30% في قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 328.000 فرصة عمل؛

- 28% في قطاع الصناعة بـ 306.000 فرصة عمل؛

- 23% في الإدارة؛

- 19% في قطاع الخدمات؛

وهذا يبين مساهمة القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل، عكس ما هو عليه الأمر حالياً. رغم أن التحكم في البطالة وتزايد فرص العمل خلال هذه الفترة يرجع إلى القطاع العمومي وضعف كبير في مساهمة القطاع الخاص، حيث كان القطاع العمومي المنشأ والمحرك لفرص العمل وللاقتصاد، حيث أن الوضع الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة، التي تعتبر الفترة الذهبية للاقتصاد من حيث توفير فرص العمل وتقليص البطالة وارتفاع معدلات الاستثمار العمومي، وبالتالي لم تكن البطالة متغيراً رئيسياً خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: التطور خلال الفترة 1986-2000.

منذ نهاية سنة 1985 بدأت بوادر تدهور الاقتصاد الوطني تظهر منها انخفاض إيرادات التصدير (50% تقريباً) وتوقف قدرات الاستثمار، حيث ابتداء من سنة 1985 سجل انخفاضا عالمياً في أسعار النفط وتواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة 1986 (أكثر من الثلث). ومع حلول الأزمة البترولية 1986 أصبحت المؤسسات الاقتصادية عاجزة عن خلق مناصب عمل. حيث كشفت هذه الأزمة عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العام، ورغم الإصلاحات المنتهجة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العامة مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة إلا أنها لم تمس علاقات التوظيف. وعليه فقد تدهورت الحالة العامة للتوظيف نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي الذي طبق في سنة 1994، ومنه أصبحت هذه المؤسسات غير منتجة وبها فائض من العمالة مما دفعها إلى التسريح الجماعي للعمال، نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو إغلاقها لعدم إيجاد مصادر التمويل، مما أدى إلى تثبيط مستويات التوظيف عند المستوى السائد آنذاك مع ارتفاع ضغوط الطلب على العمل، مما نتج عنه اختلال في سوق العمل وارتفاع مستويات البطالة ابتداء من سنة 1994¹. حيث تشير العديد من التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17% في 1987 إلى 28% سنة 1995 لتصل حدود 30% سنة 1999.

ورغم محاولاتها للحد من هذه الزيادة عن طريق العديد من البرامج والمشاريع التي صاحبت هذه التحولات، والتي جاءت في غالبيتها بصفة سريعة وغير مدروسة بصفة علمية، مما جعلها قليلة الفاعلية في الحد من تنامي هذه الظاهرة. ففي مجال تطور مستويات البطالة في سياق الإصلاحات، يمكن القول بأن انخفاض أسعار النفط وتراجع الاستثمار أديا إلى ركود في القطاع الزراعي وانخفاض مساهمته في توفير فرص العمل، وبالتالي تم تحويل مناصب العمل اتجاه القطاعات الاقتصادية العصرية، وتحول العمال من

¹ شيببي عبد الرحيم، شكوري محمد، سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد العاشر، العدد الثاني، يوليو 2008، ص 44.

القطاع الريفي إلى القطاع الحضري أي من الزراعة والصناعة التقليدية إلى الإدارة، كل ذلك كان له انعكاس في ارتفاع مستويات البطالة التي رصدت في ارتفاع مستمر منذ بداية الإصلاح. ولذلك أصبح من الصعوبة لتحكم في الآليات العامة التي تحكم تسيير الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة وما نتج عنها من تفاقم في البطالة ونقص فرص العمل الجديدة وأصبح عدد البطالين في تزايد مستمر منذ 1985 مقارنة بارتفاع نسب التشغيل خلال الفترة السابقة، و تفاقم البطالة خلال الفترة 1985-1991 واستمرت إلى نهاية الإصلاح رغم الإجراءات والسياسات المتبعة، فقد قدرت فرص العمل الجديدة خلال سنة 1986 بـ 74.000 فرصة عمل ثم تحولت إلى 64.000 فرصة سنة 1987 ثم إلى 54.000 سنة 1989، وأمام تراجع فرص العمل الجديدة هذه ظهر ميل متزايد في مجال طلبات العمل سنويا التي وصلت إلى 180.000 ثم 200.000 طلب جديد سنويا في الوقت الذي كان فيه الفرق بين عروض العمل وطلباته يصل إلى 46% سنة 1988 مقابل 51.8% سنة 1987¹.

وإذا كان برنامج الإصلاح الهيكلي قد وفق في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي والموازنة العامة، إلا أنه أدى إلى تفاقم البطالة التي انتقلت من نسبة 24% سنة 1994 لتصل إلى أكثر من 29% سنة 1997، حيث أن مصدر 52% من البطالة هو القطاع العام و48% من القطاع الخاص. وقد قدرت البطالة في هذه المرحلة بحوالي 3.2 مليون شخص، خصت 80% من فئة الشباب اللذين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة 75% منهم يتقدمون بطلبات عمل لأول مرة، وخصت كذلك 80 ألف من خريجي الجامعات في سنة 1996، وذلك من بين أكثر من 100 ألف خريج جامعي. كما زادت إعادة الهيكلة من تفاقم البطالة، بحيث أن أكثر من 360 ألف عامل أو موظف فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية ما بين سنتي 1994 و 1998.

حيث أن غياب الإنعاش الاقتصادي وغياب برنامج لدعم التوظيف آنذاك أدى إلى الطلب المتزايد على العمل الذي يتراوح ما بين 250 ألف إلى 300 ألف طلب سنويا. كما أن غياب سياسة واضحة للتوظيف أدى إلى تزايد العمل الموازي غير الرسمي وخاصة في مجال النشاط التجاري.

ومن أجل تخفيض نسب البطالة، فقد وضعت الحكومة الجزائرية عدة تدابير كانت ترمي إما إلى حث الشباب المتعطل للبحث عن فرصة عمل أو إلى خلق مؤسسته الخاصة، من خلال منحه فرصة عمل مؤقتة بانتظار الإدماج في سوق العمل، وقد كان لهذه التدابير جانب إيجابي تمثل في تجنب إقصاء الشباب المتعطل من عالم العمل وخفض التكلفة النفسية للبطالة. ففي 1997 تم إنشاء الهيئة الوطنية لدعم توظيف الشباب. كذلك فقد اتخذت الحكومة تدابير أخرى للحد من البطالة التي كانت تمس فئة الشباب غير المؤهل، في مجال الأشغال العامة التي تتطلب أيدي عاملة كثيفة كصيانة الطرقات والأشغال ذات

¹ -حاكمي بوحفص، البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد6، 2010، ص221.

المنافع العامة، والتي ساهمت بفعالية في خفض نسبة البطالة، ففي سنة 1999 تم خلق 12.9 ألف فرصة من خلال هذه التدابير.

ونتيجة لغياب سياسة توجي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للاقتصاد الجزائري، اكتفت الحكومة بمحاولات لتوفير فرص عمل مؤقتة واعتماد نظام التكفل والشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني، وهو ما أدى إلى زيادة فرص العمل التعاقدية والفصلية بالمقارنة بفرص العمل الدائم¹. وقد سجلت الفترة (1989-2000) ارتفاعا لمعدلات البطالة، حيث انتقلت من 20.04% سنة 1989 إلى 29.8% سنة 2000، هذا نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، وبالتالي انخفاض وتقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة و عجز جل المؤسسات العمومية و عدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى.

الفرع الثالث: التطور خلال الفترة 2001-2012.

للتخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، تدخلت الدولة لمؤازرة الفئات المتضررة من البطالة، الفقر وأزمة السكن، ولحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بارتفاع أسعار النفط، مما مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، حيث خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار. ودعم هذا البرنامج ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والريفية، وبرامج وتمويل مختلف برامج دعم الشباب. كان لهذا البرنامج أثرا ايجابيا على سوق العمل مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد كان عدد البطالين سنة 2001 حوالي 2.3 مليون بطل بمعدل بطالة 27.3%، ليصل إلى 2078270 بطل سنة 2003 ليصبح معدل البطالة 23.7%، وذلك حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 حول الشغل والبطالة. ثم إلى 17.65% سنة 2004، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت. وما يميز البطالة في هذه المرحلة هي بطالة الشباب حيث وصل هذا المعدل سنة 2004 إلى 49% في صفوف الأقل من 20 سنة و 44% في الفئة ما بين 20 إلى 24 سنة، في نفس السنة نجد ما يقارب 75% من البطالين هم أقل من 30 سنة. كما تجدر الإشارة إلى تطور نصيب مساهمة القطاع الخاص في التشغيل، حيث تمكن من خلق ما يعادل 2,5 مليون منصب عمل خلال الفترة (2001-2005).

وقد أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ 07 أبريل 2005 عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يمتد على مدار خمسة سنوات (2005-2009)، وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو رصد له 4200 مليار دينار،

¹ - شبيبي عبدالرحيم، شكوري محمد، مرجع سابق، ص ص 44-45.

يهدف إلى نفس أهداف البرنامج السابق، كما يمكن من استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها لامتنصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق. ذلك ما أدى إلى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة حيث انتقلت نسبة البطالة من 15.3% إلى 11.3% بين سنتي 2005-2008¹.

وفي سنة 2010 قدر عدد العاطلين عن العمل بحوالي 1076000 بطل، مسجلين بذلك معدل بطالة للقوى قدر بـ 10%. وهو مؤشر ايجابي في سوق الشغل لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، و يرجع هذا التحسن إلى الاستقرار السياسي والأمني، بالإضافة إلى ارتفاع اسعار النفط التي انعكست مداخلها على تمويل التنمية الاقتصادية من خلال برامج خماسية سطرتهها الدولة كان آخرها برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي. أما في سنة 2011 فقد قدر معدل البطالة بـ 9.9%، وبالرغم من استقرار نسبة البطالة مابين سنتي 2010 و 2011 على المستوى الوطني. إلا أن نتائج المسح قد أظهرت انخفاض محسوس لنسبة البطالة لدى الإناث وارتفاع طفيف نسبي لدى الذكور.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة البطالة على المستوى الوطني تخفي تباينات حسب الجنس والمستوى التعليمي مع تراجع نسبة البطالة لدى الإناث من 19.2% إلى 17.2% مابين 2010 و 2011 ثم إلى 17.0% خلال سنة 2012 بينما نشهد ارتفاع نسبة البطالة لدى الذكور.

ولعل أهم العوامل المؤثرة المستوى التعليمي، حيث تشهد نسبة البطالة ارتفاع لدى الأشخاص دون شهادة وخريجو معاهد التكوين المهني على عكس حاملي الشهادات الجامعية، حيث انخفضت النسبة لدى هذه الفئة من 21.4% إلى 16.1% ثم 15.2% خلال السنوات 2010، 2011 و 2012 على التوالي².

¹- دادن عبد الغني، بن طحين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008،

مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص182.

²- تقرير ONS، النشاط الاقتصادي والتشغيل و البطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2012، الجزائر، ص 2.

المبحث الثالث: معدلات الفائدة في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم معدل الفائدة ووظائفه في الاقتصاد.

الفرع الأول: مفهوم معدل الفائدة.

تعرف الفائدة على أنها مبلغ من المال يدفعه مقترض رأس مال نقدي زيادة على المبلغ الأصلي الذي تم اقتراضه، وتحسب الفائدة سنويا ن وتقدر بنسبة مئوية من أصل المبلغ المقترض، وهي التي تعرف بمعدل الفائدة¹. أي هو نسبة العائد السنوي من قرض نقدي إلى قيمة هذا القرض. وتنقسم معدلات الفائدة إلى:

- 1- **معدل الفائدة الاسمية:** وهو معدل الفائدة الذي لا يأخذ المستوى العام للأسعار في الاعتبار.
- 2- **معدل الفائدة الحقيقي:** وهو معدل الفائدة الذي يأخذ في الاعتبار الفرق بين القوة الشرائية للنقود المقترضة والنقود المعاد سدادها، أي هو الفرق بين معدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم.
- 3- **معدل الفائدة الدائن (الإيداع):** وهو السعر السنوي المستخدم في عملية جذب الأموال إلى المؤسسة المالية بهدف تحقيق عائد للمودع نتيجة عملية الإيداع (الإقراض)، وهو يمثل نسبة مئوية من قيمة المال الذي يتم إيداعه².
- 4- **معدل الفائدة المدين (الاقتراض):** وهو المعدل السنوي المستخدم في عملية توظيف الأموال المودعة بالمؤسسة المالية بواسطة أفراد آخرين، وذلك مقابل سداد قيمة تنسب إلى رأس المال المقترض، وتحدد هذه النسبة مسبقا³.

وعادة ما تتحكم السلطات النقدية بالدولة مباشرة في تحديد معدل الفائدة. وتصبح بذلك معدلات الفائدة في هذه الدولة معدلات مدارة، أو أن تترك الدولة معدل الفائدة يتحدد وفقا لآليات السوق بحرية، ويطلق عليها الفائدة الحرة. وفي الواقع العملي نجد معدلات الفائدة مدارة في دول كثيرة، بينما من النادر أن نجد معدلات الفائدة حرة تماما، وغالبا ما تكون معدلات الفائدة شبه مدارة.

الفرع الثاني: الوظائف التي ينجزها معدل الفائدة في الاقتصاد الوطني.

يقوم معدل الفائدة بأداء وظائف مهمة في الاقتصاد الوطني نذكر منها⁴:

- أنها تساعد في ضمان أن الادخارات الحالية سوف تتدفق في الاستثمار لتدعم وتدفع النمو الاقتصادي؛

¹ - فرج عزت، قضية سعر الصرف والتنمية في مصر، معهد الدراسات المصرفية، 1990، ص 103.
² - فيصل محمد فكري احمد، سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق-جامعة عين شمس، مصر، 1992، ص18.
³ نفس المرجع والصفحة سابقا.
⁴ - محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، عمان، 2009، ص 204.

- تقوم بتخصيص العرض المتاح من الائتمان وعموما توفر أموالا قابلة للاقتراض إلى تلك المشروعات الاستثمارية التي لها العوائد الأعلى المتوقعة؛
- إنها تجلب عرض النقود ليكون في توازن مع طلب الجمهور على النقود؛
- إنها وسيلة سياسة حكومية مهمة عبر تأثيرها في حجم الادخار والاستثمار، فإذا كان الاقتصاد الوطني ينمو على نحو بطيء جدا أو البطالة مرتفعة فإن الحكومة تستطيع أن تستعمل أدوات سياستها لتخفيض معدلات سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض و الاستثمار، أما إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من تضخم سريع فإن سياسة حكومية تتضمن وضع معدلات سعر الفائدة عند المستوى الأعلى من أجل إبطاء الاقتراض والإنفاق وتشجيع المزيد من الادخار؛
- إيجاد القيمة الحالية (السوقية) للموجودات الرأسمالية، وهو ما يفسر هبوط أسعار السندات ذات الفائدة الثابتة عند ارتفاع معدل الفائدة، وارتفاعها عن هبوط معدل الفائدة؛

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لمعدل الفائدة.

هناك العديد من النظريات المفسرة لمعدل الفائدة، والتي يتفق معظمها على أن معدل الفائدة شكل من أشكال الأسعار أو التعويض الذي يفترض أنه يتحدد كما هو حال بقية الأسعار بالتوازن الناشئ بين قوى العرض والطلب في السوق وسوف نحاول استعراض أهم هذه النظريات فيما يلي:

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية.

ترتبط هذه النظرية بكل من ريكاردو (Ricardo) وهيوم (hume) وفisher (Fisher) وآخرين. واستنادا إلى هذه النظرية فإن معدل سعر الفائدة هو ظاهرة حقيقية بمعنى أنها تتقرر بعناصر حقيقية، وهي عرض الادخارات، والطلب على الاستثمار والتي تقرر معدل سعر الفائدة التوازني. فالكلاسيك يعتبرون معدل الفائدة عاملا فعالا في التأثير على الادخار وقرار الاستثمار، وإن كان أثره بالضرورة هو في اتجاه عكس أحدهما (الاستثمار).

فالادخار بمثابة دالة متزايدة في معدل الفائدة حيث العلاقة بينهما علاقة طردية، ذلك أن الأفراد يقومون بالمفاضلة بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي على ضوء ثمن الانتظار وهو معدل الفائدة، فيعملون على تخفيض حجم استهلاكهم وزيادة حجم مدخراتهم إذا ما ارتفع معدل الفائدة والعكس صحيح.

كما يعتبر الاستثمار بمثابة دالة متناقصة في معدل الفائدة، حيث العلاقة بينهما هي علاقة عكسية، ينخفض الاستثمار بزيادة معدل الفائدة، ويزداد بانخفاضها، ذلك أن المنظمون ورجال الأعمال يرون أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تتناقص باستمرار بفعل قانون الغلة المتناقصة، وأن سعي المنظمين للحصول على أقصى الأرباح، تجعلهم يستمرون في الاقتراض، حتى يتساوى معدل الفائدة مع الإنتاجية

الحدية لرأس المال، وعلى ذلك فالطلب على الاستثمار هو طلب مشتق من دالة الإنتاج، وأن هذا الطلب يكون دالة متناقصة لمعدل الفائدة¹.

إن معدل الفائدة الذي يتقرر بهذه العناصر يعرف بـ "المعدل الطبيعي" أو ما يسمى "معدل حقيقي كلاسيكي"، وفي وضع ساكن فإن هذا المعدل يكون غير متأثر بمستوى النقود والأسعار، لأن التغيرات في كمية النقود تؤدي إلى تغير نسبي في كل الأسعار تاركة النسبة المئوية لإنتاجية النقود إلى مبلغ الأصلي بدون تغيير، إن معدلات الفائدة غير متأثرة بسلوك البنوك وبقية المؤسسات الائتمانية الأخرى². ولتحقيق ذلك يرى الكلاسيك ضرورة توفر شروط وفروض نوجزها فيما يلي :

- ثبات مستوى الدخل الوطني؛
 - معدل الفائدة التوازي لن يكون مستقرا ما لم تكن كمية الأموال المدخرة مساوية لكمية الاستثمارات، أي أن الادخار يساوي الاستثمار؛
 - تسود المنافسة التامة في سوق رؤوس الأموال؛
 - كل فرد يهدف إلى تعظيم مكاسبه وأرباحه؛
 - ثبات جدول التفضيل الزمني للاستهلاك، أي التفضيل بين الاستهلاك الحاضر واستهلاك المستقبل؛
 - ثبات سياسة البنك المركزي، أو الحكومة بالنسبة للتوسع في الإقراض؛
 - الطلب على النقود منحصرًا بدافع المعاملات والاحتياط فقط؛
- وقد تعرضت النظرية الكلاسيكية لعدة انتقادات أهمها :
- أن النظرية الكلاسيكية تتجرد من عناصر كثيرة معروفة أنها ذات أهمية للاقتصاد الوطني، على سبيل المثال لقد أبعدت النظرية الكلاسيكية في الفائدة التقلبات الاقتصادية، وافترضت أن هناك مرونة سعرية تامة، كما أنها استبعدت تضخم التكلفة³؛
 - لا تؤمن النظرية الكلاسيكية بوجود فائدة لا تتولد عن الادخار الحقيقي، وبالتالي فهي تتجاهل تولد الفائدة عن طريق عملية خلق النقود بواسطة الائتمان المصرفي؛
 - تفترض النظرية الكلاسيكية ثبات الدخل عن مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي فهي تستبعد أثر التغيرات في الدخل على الادخار. فقد قام هانسن (L.P.Hansen)، بانتقاد طريقة الكلاسيك لتحديد سعر الفائدة، ويرى أنها لا تقدم حلا ممكنا، ويبرر ذلك على أساس أن تحديد وضع منحنى عرض الادخار سيكون تابعا لمستوى الدخل الحقيقي، ومنه لا نستطيع معرفة معدل الفائدة إلا بعد أن يتم تحديد ومعرفة مستوى الدخل؛

¹-حازم الببلاوي، دروس في النظرية النقدية، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، 1966، ص 281.

²- محمد صالح القرشي، مرجع سابق، ص 207.

³- المرجع السابق، ص 208.

- ان المنافسة التامة التي تستند اليها النظرية الكلاسيكية من الصعب تنفيذها او تحقيقها في الاسواق المالية¹.

- تقوم النظرية على افتراض استقلال الادخار عن الاستثمار، إلا أنه في الواقع أن منحى الادخار يتوقف على منحى الاستثمار، وهو ما يتم عن طريق الدخل، ذلك أن الدخل دالة في الاستثمار، كما أن الادخار دالة في الدخل². وبالتالي هناك علاقة غير مباشرة بين الادخار والاستثمار من خلال حلقة الدخل؛

- إن النظرية الكلاسيكية لا تأخذ في الاعتبار الدور الهام الذي تلعبه البنوك المركزية في التأثير على معدل الفائدة، فهذه الأخيرة حتى في الدول المتقدمة، والتي بها أسواق مالية كاملة وواسعة يمكنها أن تسيطر على معدل الفائدة سيطرة تكاد تكون تامة، فهي تقوم بتخفيض أو زيادة معدل الفائدة وفقا للسياسية النقدية المطلوبة، فلو كان الهدف إجراء التوسع في زيادة كمية النقود فتلجأ إلى خفض معدل الفائدة، وإن كان الهدف هو الحد من التوسع في الائتمان ترفع معدل الفائدة³.

الفرع الثاني: نظرية الأرصدة القابلة للإقراض.

تعتبر نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض محاولة لتحسين النظرية الكلاسيكية في معدل الفائدة فهي تجمع النواحي النقدية وغير النقدية من أجل تحديد سعر الفائدة. ويعتبر الاقتصادي السويدي الشهير ويكسيل (Knut Wicksell) هو الذي وضع هذه النظرية الخاصة بتحديد معدل الفائدة وقد تم تطوير هذه النظرية بواسطة مجموعة من الاقتصاديين السويدي برتيل (Bertil)، وكذلك هيربرتسن (Hrebertson) في إنجلترا⁴. فوفقا لهذه النظرية فإن معدل الفائدة يتحدد بتقاطع طلب الأرصدة القابلة للإقراض مع عرض الأرصدة القابلة للإقراض.

أولا - الطلب على الأرصدة القابلة للإقراض:

ويتكون بشكل أساسي من طلب الأفراد في القطاع المنزلي طلب قطاع الأعمال والطلب الحكومي والطلب الخارجي، وباختلاف الدوافع الكاملة وراء الطلب على الأرصدة القابلة للإقراض تختلف خصائص الطلب.

ومن جانب آخر تطلب الأرصدة القابلة للإقراض في دولة ما كذلك من الجهات الدولية. وتعتمد الكمية المطلوبة من الأرصدة المحلية القابلة للإقراض على هامش الفائدة بين المعدل المحلي والمعدل الأجنبي. ونظرا لحساسية وخطورة تأثير مثل هذا النوع من الإقراض على ميزان المدفوعات لدى الدول،

¹ - نفس المرجع والصفحة سابقا.

² - ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 145 - 146.

³ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 41.

⁴ - سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، مرجع سابق، ص 533.

فإن جميع الدول تحاول دائما المحافظة على هامش فائدة آمن بين القروض بالعملة المحلية ومثيلاتها بالعملة الأجنبية. ويعبر عن الطلب الكلي على الأرصدة القابلة للإقراض بالتجميع الأفقي لطلب كل قطاع عند مستويات مختلفة من معدل الفائدة، مما سينتج منحني سالب الميل يربط الكميات المطلوبة من الأرصدة القابلة للإقراض بالمستويات المقابلة المختلفة من معدلات الفائدة.

ثانيا - عرض الأرصدة القابلة للإقراض :

يأتي الحجم الأكبر من عرض الأرصدة القابلة للإقراض من القطاع المنزلي، هذا لا يعني أن الحكومات وقطاع الأعمال يشكلون جزءا من ذلك العرض. حيث أن عرض الأرصدة القابلة للإقراض يكون أقل مرونة بالنسبة لتغيرات في معدل الفائدة مقارنة مع الطلب، ويعود تفسير ذلك إلى أن الادخار أكثر تأثرا بمستوى الدخل المتاح منه بمستوى معدل الفائدة. وتعد عوامل تغير ثروة المجتمع ومستويات الدخل وتغير درجة المخاطرة، وتنوع أدوات الإقراض والاقتراض من حيث الآجال وفترات الاستحقاق من أهم العوامل التي تؤثر على القطاع المنزلي.

بالرغم من التحسينات التي أدخلتها نظرية الأرصدة النقدية على النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة من حيث أن نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض هي عرض على أساس كل من الوحدات النقدية والوحدات الحقيقية، بينما النظرية الكلاسيكية فهي عرض فقط على أساس الاعتبارات الحقيقية، وأيضا اعترفت نظرية الأرصدة النقدية القابلة للإقراض بالدور الحيوي الذي تلعبه النقود في الاقتصاد الحديث. ومن أهم الانتقادات الموجهة لنظرية الأرصدة القابلة للإقراض نذكر¹:

- انتقد هانسن (L.P.Hansen) هذه النظرية وقال بأنها لا تمدنا بحل لمشكلة معدل الفائدة، فمنحنى عرض الأرصدة القابلة للإقراض مضافا إليه الإضافات الصافية من الأرصدة القابلة للإقراض، والتي تأتي من النقود الجديدة ومن تحرير اكتناز الأرصدة العاطلة، ولكن لما كان جزء من المدخرات فمنحنى عرض الأرصدة القابلة للإقراض إنما يتغير من مستوى الدخل المتاح، وعليه فإن سعر الفائدة لا يمكن معرفته إلا إذا عرفنا مستوى الدخل، وأن مستوى الدخل لا يمكن معرفته إلا إذا عرفنا معدل الفائدة ذلك أن معدل الفائدة هو الذي يحدد مستوى الاستثمار والذي يحدد مستوى الدخل.

- نظرا لاختلاف طبيعة كل من الادخار والاستثمار (عوامل حقيقية)، والائتمان المصرفي وتفضيل السيولة (عوامل نقدية)، فمن غير الممكن جمعها والمقارنة بينها لتحديد معدل الفائدة.

- لقد أشار البعض إلى أن هذه النظرية قد غالت في أثر معدل الفائدة على الادخار، حيث يرى هؤلاء أن الأفراد عادة ما يدخرون ليس بسبب معدل الفائدة ولكن بسبب دافع الاحتياط، ويعني ذلك أن الادخار يعتبر غير مرن بالنسبة لمعدل الفائدة.

¹ - فارس فضيل، محمد ساحل، تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية و البدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي 2009، ص7.

الفرع الثالث: نظرية تفضيل السيولة لمعدلات الفائدة.

تمثل النظرية الكينزية أسلوباً آخر لتقرير معدل الفائدة، واستناداً إلى كينز فإن معدل الفائدة هو ظاهرة نقدية على نحو صافي. وهذا يعني أن معدل الفائدة على الأقل في المدى القصير يتقرر بواسطة عناصر نقدية، بمعنى أنه يعتمد على أفعال أو نشاطات السلطات النقدية. فهو بمثابة مكافأة تعرض للناس من أجل حفزهم للاحتفاظ بالأوراق المالية بدلاً من النقود السائلة. إن النقود هي رصيد سائل تماماً وآمن بمعنى أن ليس هناك خطر من تردي مادي أو فقدان أو خسارة في رأس المال¹.

حيث يعتبر كينز (J. M. Keynes) أن سعر الفائدة هو مكافأة للتخلي عن تفضيل السيولة النقدية. وبالتالي فإن سعر الفائدة التوازني يتحقق بتقاطع منحنى طلب النقود مع منحنى عرض النقود وفي حالة زيادة الدخل فإن منحنى الطلب على النقود يرتفع للأعلى، وبالتالي فإن سعر الفائدة سيرتفع لأعلى وكلما ارتفع منحنى الطلب على النقود سيرتفع سعر الفائدة. وعندما يصل سعر الفائدة إلى حده الأدنى بحيث لا يتوقع أن ينخفض أقل من ذلك يصل إلى ما يسمى بفخ السيولة. حيث إن زيادة عرض النقد لا تسبب أي انخفاض في سعر الفائدة². والاستثمار سيبقى عند نفس المستوى ولن يكون هناك أي زيادة في مستوى الدخل وعند هذه المرحلة فإن السياسة النقدية تكون غير فعالة وتكون السياسة المالية في أفضل حالاتها ويكون منحنى الطلب على النقود بشكل خط أفقي مستقيم لا نهائي المرونة. ويعتبر كينز (J. M. Keynes) أول من أشار إلى هذه الظاهرة ونادي بعدم جدوى السياسة النقدية في ظل الكساد. كما أن نظرية كينز تقر بأن الطلب على النقود وعرض النقود يحددان سعر الفائدة إذا أمكن معرفة مستوى الدخل. ولكن معرفة الدخل تتطلب معرفة حجم الاستثمار الذي يعتمد على سعر الفائدة. وبالتالي فإن معرفة كل من الدخل أو سعر الفائدة تتطلب معرفة مستوى الآخر. وعليه لا بد من تجميع الأجزاء المختلفة بنموذج عام يوضح التوازن العام ويحدد مدى فعالية السياسة المالية والنقدية وهذا ما يطلق عليه اسم النظرية الكينزية الحديثة. حيث تقول هذه النظرية إن سعر الفائدة التوازني يتحدد من خلال تقاطع منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات مع منحنى التوازن في سوق النقود.

وأي نقطة على المنحنيين هي توليفة بين الدخل وسعر الفائدة حيث أن أي نقطة على المنحنى (IS) هي توازن في سوق السلع والخدمات أو بمعنى آخر أن الادخار يساوي الاستثمار. وأي نقطة على منحنى (LM) هي توازن في سوق النقود أي أن الطلب على النقود يساوي عرض النقود. والتوازن في الاقتصاد بشكل كامل يتحدد بتقاطع منحنى (LM) ومنحنى (IS) وعند هذا التقاطع يتحدد سعر الفائدة التوازني³.

¹ -محمد صالح القريشي، مرجع سابق، ص 209.

² -انظر في ذلك: الفصل الأول، المبحث الثاني، المطلب الثالث، الفرع الثاني، الشكل رقم (1-1).

³ -سعود الطيب (آخرون)، تأثير سعر الفائدة لأجل على الاستهلاك الخاص: حالة الأردن خلال الفترة 1976-2004، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، الأردن، 2011، ص 333.

ويرى كينز (J. M. Keynes) أن مجموع طلب الأفراد للنقود يتشكل بعدة دوافع هي¹: دافع المعاملات، دافع الاحتياط، دافع المضاربة. ويتوقف دافعا المعاملات والاحتياط على الدخل، وعلى الفترة الزمنية المنقضية بين استلامه وإنفاقه. وتتوقف قوة هذين الدافعين على تكلفة الحصول على نقود عند الحاجة، وعلى الكلفة النسبية للاحتفاظ بالنقود. أما دافع المضاربة فيتوقف على معدل الفائدة الجاري وتنوع الرأي بشأن مستقبل معدل الفائدة.

فعندما يكون سعر الفائدة في مستوى معين يجعل كل الناس تقريبا يفضلون الاحتفاظ بموجودات سائلة بدلا من الاحتفاظ بسندات تدر معدل فائدة ضعيف. وحينئذ تفقد السلطات النقدية قدرتها على الإدارة الفعلية لمعدل الفائدة. وتحدث مصيدة السيولة عندما يكون من المتوقع حدوث انخفاض كبير في اسعار السندات ولذا يضحى الأفراد بتلك الفائدة المنخفضة انتظارا للكسب المنتظر من توقعاتهم. والعائق الذي يمنع معدل الفائدة الفعلي من الانخفاض، يكمن في التكاليف الوسيطة الناجمة عن جمع المقترض بالمقرض الأخير، وفي الأجر الذي يطلبه المقرض علاوة على الفائدة الخالصة عن المخاطرة ولا سيما المخاطرة المعنوية، وحينما يهبط معدل الفائدة الخالصة لا تتدنى معه المبالغ المدفوعة من أجل النفقات والأخطاء².

- وهناك جملة من الانتقادات التي وجهت لنظرية الكينزية في تحديد وتفسير معدل الفائدة وأهمها :
- إعتبار عرض النقود متغير خارجي يتحدد بواسطة السلطات النقدية ليست بديهية متفق عليها تماما فالبنوك تخلق النقود أساسا بواسطة منح القروض والقروض تمنح فقط في حالة ما إذا كان يتوقع أن تسدد في المستقبل، ومعنى ذلك انه من الممكن أن ينظر إلى عرض النقود كمتغير داخلي، حيث انه يستجيب لمستوى النشاط الجاري والمتوقع.
 - الفصل بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي في الاقتصاد لأنه ينافي حال الواقع فالقطاعين متصلين تماما وغير قابلين للانفصال، ذلك أننا عندما نطلب السلع والخدمات نعرض النقود وعندما نطلب النقود نعرض السلع أو العمل، فعندما نعمل نحصل على دخل وعندما نستثمر فإن هناك أهدافا نقدية في أذهاننا فالقول بان العوامل النقدية مميزة عن العوامل الحقيقية هو تمويله وتغاضي عن الحقائق.
 - يرى بعض الاقتصاديين أن الطلب على النقود بدافع المضاربة غير موجود في الحياة الواقعية.
 - ليس كل تنازل عن السيولة إقراض للنقود، فالبنوك تقرض حتى من أموال الودائع الجارية باستعمال التغطية القانونية فقط لمواجهة السحب اليومي.
 - ليس في نظرية كينز ما ينفي بديلا لمعدل الفائدة، ولا يوجد كذلك ما ينفي عدم وجود معدل الفائدة أصلا ولا توجد في النظرية إثباتات علمية لأهمية معدل الفائدة في الاقتصاد.
 - لا يتطرق كينز إلى قروض الاستهلاك وتمويل النفقات العامة غير المنتجة.

¹ -انظر في ذلك الفصل الأول، المبحث الثاني، المطلب الثالث، الفرع الثاني.

² -جون كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1962، ص 241.

- يرى جون هيكس (John R.Hicks) أنه لا يمكن اعتبار أن معدل الفائدة هو حلقة الوصل الوحيدة بين عمليات التمويل والقطاعات الاقتصادية، لأن هذا يعني أن كل مقترض يمكن أن يقرض كما شاء حتى عند تغير الفائدة دون أن يأخذ في الاعتبار عامل الأمان والخطر¹.

- يرى كينز (J. M. Keynes) أن تفضيل السيولة هي دالة لمتغير معدل الفائدة والدخل، إلا أنه وقع في خطأ حين افترض ثبات مستوى الدخل، وأن هناك حدا أدنى لمعدل الفائدة لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أدنى منه، وعند هذا المستوى يصبح الطلب على النقود نهائي المرونة، وهو ما سماه بمصيدة السيولة. أن استخدامه لهذه الفكرة في نظريته عن معدل الفائدة، كان محل اختلاف بين الاقتصاديين، لذا نجد أن كاتو (Kato) وباتنكن (Patinkin) يرى كل منهما أن مصيدة السيولة، ماهي إلا افتراض نظري ولا يمكن تحققه في الواقع، أو هو مجرد أداة للتحليل النظري فقط. في حين يذهب اقتصاديون آخرون إلى أن مفهوم مصيدة السيولة تبناه كينز كوسيلة لتفسير الواقع السائد من خلال مفهوم اقتصادي يوضح انهيار العلاقة بين كمية النقود والتمن (النظرية التقليدية)، وبالتالي يعتبر تحليلا نظريا لتفسير الواقع السائد وقت ظهور هذه الفكرة².

الفرع الرابع: نظرية التوقعات العقلانية في معدل الفائدة.

تقوم نظرية التوقعات على أن معدل الفائدة طويل الأجل يساوي الوسط الحسابي لمعدلات الفائدة قصيرة الأجل المتوقعة مستقبلا خلال عمر الورقة المالية ذات الأجل الطويل. فإذا كان معدل الفائدة الحالي يعتبر مرتفعا بالنسبة للمعدل العادي، فإن الفرد سيتوقع انخفاض سعر الفائدة في المستقبل وعودته إلى الحدود الطبيعية له، وهكذا. ومن البديهي وجود اختلاف في تقدير الأفراد للمستقبل، فحدوث تغير في سعر الفائدة ينتج عنه توقعات متفاوتة في التفاؤل و التشاؤم حول المستقبل، فهناك من يتوقع انخفاض أسعار الأوراق المالية، ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة، وهناك من تكون توقعاته على العكس ويتوقف الأثر النهائي على متوسط التوقعات المتشائمة و المتفائلة³.

حيث تبنى التوقعات اتجاه معدل الفائدة على الورقة المالية على اعتبارات عديدة خاصة بطبيعة الورقة المالية التي نتحدث عنها. فإذا تحدثنا عن أدونات الخزينة قصيرة الأجل، فإننا لن نأخذ بعين الاعتبار مخاطر السيولة وعدم السداد والمخاطر القانونية. وبالتالي، فإن التوقعات المستقبلية حول معدل الفائدة قصير الأجل على هذا النوع من الأوراق يبنى بصورة أساسية على التوقعات التضخمية. أما إذا تحدثنا على سند صادر عن شركة ذات وضع مالي غير مستقر مثلا، فإن جميع المخاطر المذكورة أعلاه بالإضافة إلى معدل التضخم تؤخذ بعين الاعتبار.

¹ - بلعروز بن علي، مرجع سابق، ص 84.

² - المرجع السابق، ص 85.

³ - حازم الببلاوي، الطلب على النقود، مجلة مصر المعاصرة، العدد 343، مصر، 1971، ص 62.

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية الكلية لمعدل الفائدة.

أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة لمعدل الفائدة نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: العرض النقدي.

أن تأثير المعروض النقدي على معدل الفائدة كما رأينا في نظرية الأرصد القابلة للإقراض، ونظرية تفضيل السيولة، والعلاقة القائمة بين سوق النقود وسوق الأصول المالية. فحسب النظريتان فإن حالة التوازن تفترض أن يتساوى كل من مجموع طلب الوحدات الاقتصادية على النقد والأصول المالية الأخرى ومجموع العرض من النقد وتلك الأصول.

وهذا يعني انه إذا قامت السلطة النقدية بزيادة عرض النقد في لحظة ما، مما يؤدي إلى فائض عرض في سوق النقد، فإن ذلك سوف ينعكس على الوحدات الاقتصادية بزيادة الطلب على الأصول المالية كالسندات. وبافتراض ثبات العوامل الأخرى، فإن اسعار السندات سوف يتجه نحو الارتفاع، ومن ثم تتخفض معدلات الفائدة عليها.

الفرع الثاني: عجز الموازنة العامة.

هناك خلاف نظري حول تأثير عجز الموازنة العامة والإنفاق الحكومي على معدل الفائدة النقدي. فهناك وجهات نظر تشير إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة النقدي، فزيادة الإنفاق الحكومي يتحقق من خلال عرضها للمزيد من السندات وأدوات الدين العام. وبافتراض ثبات العوامل المؤثرة الأخرى، فإن زيادة عرض السندات يؤدي إلى انخفاض أسعارها. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة عليها والعكس صحيح.

وهناك من يرى أن زيادة الإنفاق الحكومي لن يتسبب بالضرورة في ارتفاع معدل الفائدة. فإذا صاحب الإنفاق الحكومي انخفاضا في الاستثمار الخاص فإن معدل الفائدة لن يتأثر بالشكل المتوقع. فارتفاع معدل الفائدة الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي، سيتم امتصاصه من قبل الانخفاض المترافق معه في الاستثمار الخاص. ومن ناحية أخرى فإن الانخفاض في الاستثمار الخاص قد لا يحدث فقط بسبب ارتفاع معدل الفائدة، بل بسبب توقعات وتخوف قطاع الأعمال من أن تكون زيادة الإنفاق الحكومي عبارة عن إجراء تصحيحي أو وقائي لظروف متوقعة مستقبلا.

إذا كان عرض منحنى السندات لا نهائي المرنة بالنسبة للتغيرات في أسعارها، فإن أي زيادة في عرضها لن يكون له أي اثر على أسعارها وبالتالي على معدل الفائدة عليها.

الفرع الثالث: الناتج المحلي الإجمالي.

إن زيادة الناتج ومن ثم زيادة الدخل المتاح تؤدي إلى زيادة طلب الأفراد على الأصول المالية، ومع ثبات العوامل الأخرى ترتفع اسعار تلك الأصول، وبالتالي ينخفض معدل الفائدة الاسمي عليها. ونظرية الأرصد القابلة للإقراض توصلنا إلى مثل هذا التوقع.

أما إذا صاحب الزيادة في الدخل المتاح زيادة في الإنفاق الاستهلاكي، فإن مثل هذه الزيادة في الدخل ستؤدي بدورها إلى ارتفاع الطلب على الأرصدة النقدية، وبالتالي ترتفع معدلات الفائدة النقدية. إن تأثير الناتج المحلي على معدل الفائدة، يأتي حسب طبيعة الظروف الاقتصادية الأخرى كالمستوى العام للدخول ودرجة المخاطرة في الاستثمار في الأصول المالية وحجم العائد عليها وتتنوعها بما يخدم غايات الاستثمار، وليس بسبب تأثير التغيير في الدخل وحده، فإذا أدت زيادة الدخل إلى ارتفاع الطلب النسبي على الأصول المالية الأخرى أكثر من ارتفاع الطلب النسبي على الأرصدة النقدية نتوقع انخفاض معدل الفائدة النقدي، أما إذا حدث العكس فإننا نتوقع ارتفاع معدل الفائدة.

الفرع الرابع: سعر الصرف ومعدل الفائدة الأجنبي.

أولا- سعر الصرف:

في حالة انخفاض سعر الصرف، فإن أسعار الأصول المالية الأجنبية تصبح أقل وأكثر جاذبية وبالتالي يتم إعادة تنظيم وهيكل المحفظة الاستثمارية لدى الوحدات الاقتصادية ذات الفائض من الأرصدة، حيث يتم إحلال بعض الأصول الأجنبية مكان بعض الأصول المالية المحلية في المحفظة وهذا إذا ما تحول إلى سلوك عام، فإنه يؤدي إلى انخفاض الطلب على الأصول المالية المحلية ومن ثم إلى انخفاض أسعارها وارتفاع معدل الفائدة عليها، والعكس صحيح. وبالتالي فإن هذه الخلفية النظرية تفترض وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل الفائدة النقدي المحلي.

ثانيا - معدل الفائدة الأجنبي:

تحرص معظم الدول، على المحافظة على هامش فائدة بين معدل الفائدة المحلي والأجنبي، خوفا من تدفق رأس المال المحلي إلى الخارج حيث معدلات الفائدة الأعلى. مما يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات وانخفاض قيمة العملة المحلية.

المطلب الرابع: تطور معدلات الفائدة خلال الفترة 1970-2012.

الفرع الأول: تطور معدلات الفائدة خلال الفترة 1970-1985.

تميزت هذه المرحلة بعدم مرونة معدلات الفائدة وبمستواها المنخفض، وإعطاء الأولوية للاستثمار على حساب الائتمان وانعدام سوق رأس المال، فقد ظلت معدلات الفائدة الاسمية على القروض ثابتة و مستقرة منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1971 عند مستوى 3,75%، وهو نفس معدل إعادة الخصم الممارس من طرف بنك الجزائر خلال هذه الفترة.

ومع بداية السبعينيات ظهر الإنشاء المكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع المطرد في مستوى النشاط الاقتصادي الذي اقترن بتنفيذ كل من

المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) وجاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام مقيد للتجارة الخارجية.

في هذه المرحلة بدأ إخضاع دور النقد لسياسة الميزانية، حيث تم إلغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية، إذ أنه بعد أن كانت السلطات الاقتصادية تتبع اختيار سياسة تمويل النشاط الاقتصادي، وهو يقوم على تصور مزدوج للتسيير النقدي، فهو مبني من ناحية على الاعتماد بمبدأ "حيادية النقد" ومن جهة أخرى على استخدام أسلوب التوزيع الإداري للقروض، فأصبحت بعد ذلك سلطة تسيير النقد والقروض في متناول وزارة المالية¹. وقد تأكد هذا في قانون المالية لسنة 1977، حيث حددت ثلاثة أنماط لتمويل المخطط، من بينها إعادة الخصم الآلي لقروض متوسط المدى الموجودة وفقا لقائمة تعدها وزارة المالية.

وتدعيما لسياسة إنشاء الشركات الوطنية، في إطار تنفيذ المخطط الرباعي الأول و الثاني، لجأت السلطات الجزائرية إلى تخفيض معدلات الفائدة الاسمية على القروض بنقطة واحدة، فصارت 2,75% عوض 3,75%، وهذا إلى غاية 1985، بغية تدعيم تمويل المؤسسات العمومية. كما عرف معدل إعادة الخصم المطبق من قبل بنك الجزائر اتجاه البنوك الأولية نفس الإجراء حيث انخفض ابتداء من سنة 1972 إلى 2,75% إلى غاية سنة 1985².

بالإضافة إلى ذلك، فإن نظام معدل الخصم كان معقدا، يحوي على العديد من أصناف الأوراق التجارية بأسعار خصم عديدة مفضلة للقروض لبعض القطاعات. فلقد حددت الفوائد للبنوك التجارية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بمرسوم عند مستوى ضعيف، الأمر الذي ساهم في ضعف الادخار الخاص، وبهذا يتضح لنا مدى ضعف النظام المصرفي الجزائري خلال فترة ما بعد الاستقلال، وذلك بضعف اسعار الفائدة وبتحديدها مسبقا دون المراعاة للأخطار الناجمة عن ذلك، وبالتالي ضرورة إصلاح القطاع المالي. أما معدلات أسعار الفائدة على الادخار العائلي لأجل الحصول على سكن فقد ارتفعت بنحو نقطة فمن 2,80% ارتفعت إلى 3,5% إلى غاية 1978، لترتفع مرة أخرى بنصف نقطة (4%) إلى غاية سنة 1985.

الفرع الثاني: تطور معدلات الفائدة خلال الفترة 1986-1994.

في سنة 1986 صدر قانون بنكي جديد، يحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي، موضحا مهام ودور بنك الجزائر والبنوك التجارية، كما يقتضيه النظام المصرفي ذو المستويين، ولكن ضرورة مراقبة التزايد النقدي وضمان توافقه مع تطور التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدى إلى اعتماد مخطط وطني للقروض، وقد مكن بنك الجزائر من تحديد الآلية النقدية المرتكزة أساسا على

¹- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص ص 67-72.

² - Mourad Goumiri, L' offre de la Monnaie en Algerie, édition ENAG, Alger, 1997, P96.

معدل الفائدة (إعادة الخصم)¹. وقد ارتفع متوسط معدل سعر الفائدة إلى نسبة 7% من سنة 1986 إلى 1989. أما معدل الفائدة الاسمي على الودائع فقد عرف ارتفاعا بنفس النسبة ابتداء من 1982 إلى 1994. وهكذا أصبح تحديد مستوى القرض المصرفي يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات، وفي شهر ماي من سنة 1989، عدلت معدلات الفائدة برفع سعرها الاسمي، كما أدخلت مرونة في هيكل معدلات الفائدة المطبقة من طرف البنوك.

وإبتداء من سنة 1990 وفي إطار الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي، إتبعَت السلطات النقدية الجزائرية عملية تحرير معدلات الفائدة بشكل تدريجي متبعة في ذلك منهج (R.Mckinnon & E.Shaw) في تحرير القطاع المالي والمصرفي². وكان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة في الجزائر هو الحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة، وتحفيز الادخار لتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية وتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات، كذلك إرغام المؤسسات المالية والمصرفية على عقلنة سلوكها بإعطاء الاقتراض تكلفته الحقيقية.

وقد حررت معدلات الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1990 ولكن معدلات الفائدة على الإقراض من البنوك التجارية ظلت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا. ونتيجة لذلك، ظل هذان النوعان من معدلات الفائدة سالبين من حيث القيمة الحقيقية خلال سنتي 1993 و 1994، لأنهما لم يعكسا الضغوط التضخمية المتزايدة الناشئة عن تراخي سياسات إدارة الطلب بدرجة كبيرة سنتي 1992 و 1993. واتخذت خطوة مهمة بموجب برنامج الإصلاح لسنة 1994 عندما أزيل الحد الأقصى على معدلات الإقراض من البنوك التجارية للجمهور. ورافق ذلك فرض سقف مؤقت بمقدار 5% على الفارق بين نسبة الفائدة على الإيداع وعلى الاقتراض من البنوك التجارية، وذلك بغية منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض. وقد ألغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995. وفي النهاية، أدى تحرير اسعار الفائدة، مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشددا، إلى ظهور معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة منذ بداية سنة 1996.

وقد تطورت أيضا اسعار الفائدة على إقراض بنك الجزائر للبنوك التجارية، ذلك أن اسعار إعادة الخصم التي منحت معاملة تفضيلية لقطاعات معينة، حل محلها سعر موحد في سنة 1992، وألغى الحد الأقصى على معدلات الفائدة في سوق المال في أبريل 1994³. وقد بقي معدل إعادة الخصم ثابتا

¹- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 288.

²- تعتبر أعمال Mckinnon الأعمال المؤسسة لنظرية التحرير المالي. حيث أن المساهمة الرئيسية للنظرية تكمن في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود، تتلاءم مع وضعية اقتصاد نامي يتميز بضعف هيكله المالية وتخلف نظامه المصرفي وعدم تنوع وتطور الأدوات المالية، وفي ظل هذه الوضعية فإن أهم مصدر لتمويل الاستثمار هو الودائع المتراكمة لدى الجهاز المصرفي والادخار من الدخل الجاري. كذلك فإن Shaw يرى أن النقود باعتبارها وسيلة دفع، فإنها تعتبر الأصل المالي الأكثر أهمية في الدول النامية. ويرى أن الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي، يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية.

³- كريم النشاشيبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 60.

2.75% إلى غاية سنة 1986 تاريخ صدور القانون المصرفي الجديد (86-12) المتعلق بالبنوك والقرض. وكانت عملية إعادة الخصم تتم لدى البنك الجزائري بطريقة آلية على اعتبار أن وزارة المالية آنذاك هي من يحدد قيمة هذا الخصم، وكانت هذه النسبة متدنية جدا إذا ما قورنت بمعدل التضخم السائد في تلك الفترة. وللعلم فإن اتفاق إعادة الخصم كان يشكل للبنوك عنصر هام للسيولة. والقانون المصرفي الجديد ينص على تولي بنك الجزائر تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض. وبالفعل انتقل معدل إعادة الخصم إلى 5% خلال سنة 1986، ثم عدلت النسبة برفع مستواها الاسمي إلى 7% ابتداء من ماي 1989، وهذا أيضا تطور آخر في تحريك معدل الفائدة لرفع مستوى الادخار، وكان ذلك خلال إصلاح نظام الاستثمارات العمومية ودخول المؤسسات مرحلة الاستقلالية.

وتتميز هذه الفترة بارتفاع مستمر لمعدل إعادة الخصم الذي ارتفع إلى 10.5% في نهاية ماي من سنة 1990، وتبعه قيام بنك الجزائر بتحديد معدلات الفائدة المدينة والدائنة والمستهدفة، مع ترك هامش المبادرة للبنوك والمؤسسات المالية بتحديد معدلاتها الخاصة، وقد جاء هذا التعديل بعد أن شعر بنك الجزائر بوجود توسعات تضخمية في الاقتصاد وكان من أسبابها الإفراط في التسهيلات الائتمانية. وبذلك جاء هذا الرفع الذي من خلالها ينبه البنوك التجارية إلى ضرورة رفع معدلات الخصم بغرض الحد من الطلب على خصم الأوراق المالية ولكن باعتبار أن معدلات التضخم المرتفعة في هذه الفترة كانت تفوق معدلات الفائدة الاسمية، وهذا ما جعل المعدلات الحقيقية سلبية مما يحد من فعالية معدل الفائدة في قيادة السياسة النقدية.

الفرع الثالث: تطور معدلات الفائدة خلال الفترة 1995-1998.

وفي هذا الإطار نجد أنه مع بداية تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي لصندوق النقد الدولي، فإن معدلات الفائدة في السوق النقدية كانت مرتفعة جدا حيث بلغت 23% خلال سنة 1995، ولكن ابتداء من سنة 1996 وحتى سنة 1998، ونتيجة تراجع معدل التضخم فإن المعدلات في السوق بدأت في الانخفاض لتستقر ما بين 10% و 13% وفقا لفترة التوظيف¹.

أما فيما يتعلق بمعدلات الفائدة ونتيجة الاتفاق الذي أبرمته الجزائر مع صندوق النقد الدولي، فإن معدل إعادة الخصم ارتفع خلال سنة 1994 من 11.5% إلى 15%، وكان تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية يدور خلال الفترة 1994-1998 حول معدل محوري تم تثبيته عند 20%، وهذا الارتفاع لمعدل الفائدة المطبق من بنك الجزائر، كان له تأثيرا على هيكل معدلات الفائدة في السوق النقدية. حيث تزايد متوسط معدلات الفائدة الاسمية بشكل تدريجي وانتقل من 8% سنة 1990 إلى 18% كحد أقصى

¹ بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 64.

سنة 1994، بسبب بداية التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، والتميز بسياسة نقشف حكومي ومرحلة انكماش نقدي ومالي.

وطوال برامج الإصلاح مع صندوق النقد الدولي و إلى غاية سنة 1996، سادت معدلات فائدة حقيقية سالبة على الرغم من الرفع التدريجي لمعدل الفائدة الاسمي على الودائع والقروض. وابتداء من سنة 1997 عرفت الجزائر معدلات فائدة حقيقية موجبة، الأمر الذي انعكس على سياسة الادخار والاستثمار وأداء المؤسسات البنكية بصفة عامة، وعلى التوازنات الاقتصادية والنقدية الداخلية والخارجية¹.

ومع الارتفاع في مستوى الأسعار أصبح هناك عدم تناسب بين اسعار الفائدة على الودائع بالدينار الجزائري، وبين معدل انخفاض القوة الشرائية للنقود والنتائج عن الارتفاع الكبير في معدلات التضخم المحلي. وقد حاول بنك الجزائر بسياسة الرفع المستمر لمعدلات الفائدة التقريب بينها وبين معدل التضخم وذلك عقب صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990 الذي أعطى بنك الجزائر سلطة تحديد اسعار الفائدة المدينة والدائنة.

الفرع الرابع: تطور معدلات الفائدة خلال الفترة 1999-2012.

انخفض متوسط معدل الفائدة تدريجيا إلى أن وصل نسبة حوالي 10% سنة 1998، وهي سنة نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي، ثم استمر في الانخفاض ليستقر عند 8.5% خلال السنتين 2000 و 2001، ثم 8% بعد تخفيض بنك الجزائر معدل إعادة الخصم عند حدود 5%. وقد انخفضت معدلات الفائدة الحقيقية تدريجيا حتى وصلت إلى 3.54% سنة 2005 ثم ارتفعت قليلا لتصل إلى 6.25% سنة 2008. واستقرت بعدها عند هذا المعدل حيث سجلت خلال السنوات من 2009 إلى 2012 نفس المعدل والذي قدر بـ 6.25%.

وأمام تزايد حدة الأزمة المالية الدولية اعتبارا من سبتمبر 2008، وذلك في ظرف تميز بتراجع التضخم في السداسي الثاني بعد التضخم الزاحف الذي سجل في السداسي لأول، قامت ستة بنوك مركزية منذ بداية أكتوبر 2008، باتخاذ خطوات منسقة من الانفراج النقدي عن طريق تخفيض سريع في معدلاتها الرئيسية. إضافة إلى ذلك، اختار كل من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبنك اليابان، في منتصف ديسمبر 2008، سياسة معدل الفائدة الصفري أو شبه المنعدم وذلك بتخفيض معدليهما الرئيسيين ضمن مجال يتراوح بين 0 و 0.25% ثم 0.10%. حيث كان معدل الفائدة الرئيسي للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يساوي 4.25% في نهاية 2007. كما خفض البنك المركزي الأوروبي معدل فائدته الرئيسي إلى غاية 2% في نهاية 2008 مقابل 4% نهاية 2007².

¹ - المرجع السابق، ص 187.

² - تقرير بنك الجزائر، تطور الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، 2007، ص 3.

المبحث الرابع : ميزان المدفوعات وأرصده في الجزائر.

لا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من الموازين المدفوعات لباقي الدول، إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر، ويسجل موقعها في المعاملات الدولية ويظهر كفاءة الآلة الإنتاجية المحلية والموقع التنافسي للاقتصاد الجزائري، الذي يؤثر ويتأثر بالأوضاع الاقتصادية العالمية. ومن خلال ما يلي سنحاول تسليط الضوء على وضعية ميزان المدفوعات من خلال تتبع تطور مختلف أرصده خلال فترة الدراسة. لكن قبل ذلك لا بد من تطرق لمفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته الرئيسية و التفسير الاقتصادي لأرصده من خلال ما يلي:

المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات و مكوناته الرئيسية.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات الدولية لأي دولة هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية، وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذه الدولة، خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة، أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين الدولة وبقية الدول المتعاملة معها¹.

ويقسم ميزان المدفوعات الدولية إلى جانبين أحدهما مدين والآخر دائن، فالجانب المدين يحتوي سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها مدفوعات من الدولة إلى الدول الأخرى، أما الجانب الدائن فيحتوي على سجل لجميع المعاملات التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية إليه. فمثلا الصادرات تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى الدولة ومن ثم تقيد في الجانب الدائن، بينما الواردات تقيد في الجانب المدين حيث أنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج، ومصرفات المواطنين المقيمين خارج الدولة (واردات غير منظورة) تقيد في الجانب المدين، بينما مصرفات السياح الأجانب داخل الدولة (صادرات غير منظورة) تقيد في الجانب الدائن، حيث تزيد من رصيد المدفوعات إلى الدولة².

الفرع الثاني : مكونات ميزان المدفوعات.

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المشعبة و المتشابكة لأي دولة مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، ولذلك يمكنه إعطاء بيان موجز لهذا الكم من المعاملات و تدوينها في فترات و أقسام مستقلة، يضم كل منها نوعا مميزا من المعاملات ذات

¹ - عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص199.
² - المرجع السابق، ص200.

الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف. فإنه يمكن تبويب ميزان المدفوعات بحسب تصنيف صندوق النقد الدولي إلى ثلاث حسابات رئيسية :

أولا - حساب السلع و الخدمات أو الحساب الجاري أو حساب المعاملات الجارية:

وهو ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة من ملكية المقيمين إلى ملكية غير المقيمين، (وتفيد قيمتها في عمود أو حساب الدائن)، وكذلك العمليات الخاصة بانتقال هذه السلع و الخدمات المنظورة وغير المنظورة من ملكية غير المقيمين إلى المقيمين (وتفيد قيمتها في عمود أو حساب المدين)، سواء كان ذلك بمقابل أو بغير مقابل وعليه فإن الحساب الجاري سيصبح ثلاث بنود رئيسية هي (السلع و الخدمات، الدخل، التحويلات الخارجية بدون مقابل)، وتسجل بالقيم الإجمالية.

ويحتل هذا الحساب أهمية كبيرة كمؤشر للتعرف على التغيرات في الطلب على الصادرات والواردات والتي تؤثر بدورها على حركات اسعار الصرف، كما يوضح التغيرات التي تحصل في حقوق الدولة (القطاع الخاص والحكومي) على الثروة الأجنبية¹.

ثانيا - حساب التحويلات الجارية²:

ويعنى بالتحويلات بدون مقابل سواء عينية أو مالية وسواء خاصة (بين الأفراد) أو عامة (بين الدول)، و تكون بدون مقابل من الدولة أو إلى الدولة. ويتم قيد هذه المعاملات حسب المثال التالي:

- في حالة الحوالة العينية إلى الدولة يسجل طرف حساب السلع دائن و يقابله حساب التحويلات مدين.
- و في حالة الحوالة المالية إلى الدولة فيسجل في طرف حساب التحويلات الدائن، و يقابله حساب رأس المال لدى الدولة مدين، مثل مساعدة مالية.

ثالثا - حساب رؤوس الأموال و الذهب النقدي³:

وهو يعبر على الجهة المقابلة للعمليات الجارية، ونشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل العنصر الأساس في هذا الحساب، نظرا لدورها الفعال في رفع الكفاءة الإنتاجية طويلة الأجل للاقتصاد الوطني. وقد قسم صندوق النقد الدولي ما يرد في هذا الحساب من معاملات إلى نقدي وغير نقدي:

1 - معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع غير النقدي: ونعني به تلك المعاملات التي يقوم بها جهات غير مصرفية أو أفراد.

¹ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2011، ص72.

² - أمين صيد، سياسة الصرف كإداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات: الاقتصاد الجزائري نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد - جامعة دمشق، سوريا، 2007، ص36.

³ - نفس المرجع والصفحة سابقا.

2- معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع النقدي : وهي التي تقوم بها جهات رسمية أو مصرفية ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين : المؤسسات النقدية الخاصة؛ المؤسسات النقدية المركزية.

3- الذهب النقدي: وهو الذهب المتواجد عند المؤسسات النقدية والجهات الرسمية و البنوك، والمخصص لأغراض نقدية. ويحدد هذا القسم من ميزان المدفوعات قدرة الدولة على الدفع قبل العالم الخارج. ونظرا لحدوث نقص أو خطأ في بيانات بعض المعاملات الاقتصادية المعنى بها في الميزان، يضاف بند آخر يسمى (السهو والخطأ) لتحقيق التعادل المحاسبي، ويمكن أن تعود هذه الأخطاء إلى اشتقاق البيانات من مصادر مختلفة، أو لأن بعض البنود تسجل بقيمة أقل من قيمتها أو أنها لا تسجل على الإطلاق. مثل بقية الأدوات المحاسبية، فإن ميزان المدفوعات يقدم لنا حصيلة التعاملات المالية والنقدية والحقيقية للاقتصاد الوطني مع بقية العالم، نوعية هذه المعلومات تتعلق بدقة الإحصائيات المتوفرة، ومدى مطابقتها مع عالم الحقيقة.

الفرع الثالث: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات.

الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، ويحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات وعجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه، أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدولة الأخرى، حقوق الدولة تجاه تلك الدول. وتوازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى، وسيتم التركيز في هذا المجال على أبرز جوانب الاختلال والتوازن فيه¹.

وميزان المدفوعات ينبغي أن يكون متوازنا من الناحية الحسابية، أي تعادل الأصول والخصوم بعد إضافة بند السهو و الخطأ. إلا أن ما يلاحظ أن الواقع لا يسمح بالتوازن الاقتصادي للميزان دائما، والذي يعني تعادل أصول و خصوم بنود محددة في ميزان المدفوعات.

فإذا قسمنا الميزان أفقيا بخط يفصل بنوده إلى مجموعتين فإن:

- المجموعة التي تقع فوق الخط تشكل (أهم البنود) أي البنود التي بتوازنها يتحقق التوازن الاقتصادي؛
- المجموعة التي تقع تحت الخط تشكل البنود التي بواسطتها يتحقق التوازن المحاسبي؛

والذي يحدد ما هي أهم البنود هو أهداف و سياسة الدولة المعنية، إذ قد تتفوق حقوق الدولة على ديونها، ويحصل فائض في هذه الحالة، أو تتفوق ديون الدولة على حقوقها ويحصل عجز في هذه الحالة، وأن حالات عدم التوازن هي التي تحقق في الغالب فعليا، وأن حالة التساوي بين ما يستحق على الدولة من تعاملها الخارجي، مع ما يستحق لها على الخارج نتيجة هذا التعامل هي حالة استثنائية، وقلما

¹ - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001، ص257.

تتحقق في الواقع، ولذلك فإن حالة الاختلال أي عدم التوازن في ميزان المدفوعات هي الحالة الأكثر تحقفاً.

والاختلال في ميزان المدفوعات، يمكن أن يكون اختلالاً وقتياً، بسبب ظروف مناخية أو أوضاع حربية مثلاً، وتزول هذه الحالة بزوال السبب أو الأسباب التي أدت إلى حصولها. كما يمكن أن يكون اختلالاً دائماً، أي مستمراً وذلك في الحالة التي تشتد فيها حاجة الدولة للاستيراد ترافقها حالة عجز في إنتاجها المحلي، والذي يعجز فيها عن توفير فائض من هذا الإنتاج لأغراض التصدير بقدر يغطي هذه الواردات ولفترات طويلة ومستمرة من الزمن. وهذا يعني أن مثل هذه الدولة ستعيش حالة عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي في ميزان مدفوعاتها عندما لا تغطي البنود الأخرى مثل هذا العجز¹.

أما إذا حدث وكان هناك عجز في حساب رأس المال، فإن مثل هذا العجز سوف يضاف إلى عجز الحساب الجاري وتكون النتيجة ظهور عجز حاد مؤقت في ميزان المدفوعات. ومع ذلك فقد يساهم حساب رأس المال أحياناً وبشكل مباشر في العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، مثال ذلك حالات بعض البلدان التي تلعب فيها التدفقات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل دوراً كبيراً في حساب رأس المال بشكل تقليدي. وفي مثل هذه الحالات أن تتسبب بعض التغيرات الكبرى في أسعار الفائدة العالمية، أو في أسعار بعض العملات الدولية، أو في الظروف السياسية في تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى خارج الدولة دون أن يقابلها أية تدفقات إليها².

ورغم أن الدولة الاختلال هي الحالة الشائعة، وأن التوازن هو حالة نادراً ما تتحقق في الواقع، إلا أن دول العالم تحاول عموماً الوصول إلى توازن ميزان مدفوعاتها عن طريق تحديد وارداتها، أي تقييد الواردات قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها إلى أقصى قدر ممكن، وجعل الواردات بالقدر الذي تسمح به حصيلة الصادرات، وصولاً إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق فيها الاستقرار على المستويين الداخلي والخارجي للاقتصاد³.

المطلب الثاني: التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات.

يعد ميزان المدفوعات الدولية من أهم المصادر الموثقة للحسابات الخارجية لأي دولة، وذلك لما يحتويه هذا السجل من قيم للتعاملات الاقتصادية مع الدول الأخرى، وبالتالي إن عجزه أو فائضه أو تقلب مكوناته الرئيسية، ينعكس على مقبوضات الدولة المعنية ومدفوعاتها من العملات الأجنبية، غير أنه وعلى الصعيد التحليلي لميزان المدفوعات اعتمدت الدول على ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات و لكل منها دلالة اقتصادية، و تتمثل هذه الأرصدة فيما يلي :

¹ - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 259.

² - عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، مرجع سابق، ص 215.

³ - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 259.

1- الرصيد التجاري.

وهو الفرق بين صادرات الدولة و وارداتها و يعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل، و يبين درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج وكذا درجة تنافسية صادراتها، كما يعبر هذا الرصيد أيضا عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني للصادرات ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان و مدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات.

2- رصيد العمليات الجارية.

هناك وضعيتين: في حالة تحقيق رصيد موجب، هذا يعني أن الدولة لها القدرة على التمويل، باعتبارها استطاعت تكوين ادخار صافي من خلال تعاملها مع الخارج، أما في حالة تحقيق رصيد سالب فهذا يدل على احتياجها للتمويل. فرصيد العمليات الجارية يؤثر على قدرات أو احتياجات التمويل للاقتصاد.

3- الرصيد الإجمالي.

هو مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية و تدفقات رؤوس الأموال، و يعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة المحلية وبالتالي التحسين في قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلبا على العملات الأجنبية وعرضا للعملة المحلية، و بالتالي تدهورا في قيمة هذه الأخيرة.

فضلا عن ما ذكر سلفا، يوجد ما يسمى الحساب المالي، وهو لا يظهر في ميزان المدفوعات لكنه ذو دلالة اقتصادية وحصائية، إذ يقيس القدرة والحاجة إلى التمويل، وهو كذلك يسمح بتقييم الوضعية الهيكلية للاقتصاد الوطني، و يعبر عن المعنى الواسع للحساب الجاري.

المطلب الثالث: أسباب عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية.

من الواضح أن الدول النامية عموما تعاني من عجز مستمر في ميزان مدفوعاتها، عدا بعض الحالات التي ترتبط اقتصادياتها بتصدير منتجات إستخراجية كالدول النفطية مثلا. وأن عجز موازين مدفوعات معظم الدول النامية، ناجم عن ضعف قدرتها على تحقيق صادرات من السلع والخدمات أو رؤوس الأموال، بالشكل الذي يجعلها قادرة من خلال حصيلة هذه الصادرات على تسديد قيم وارداتها من السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وذلك نتيجة عوامل كثيرة من بينها¹:

1 - ضعف قدرتها على توفير فائض يعتد به من السلع التي يمكن تصديرها إلى العالم الخارجي، بسبب ضعف جهازها الإنتاجي وانخفاض درجة مرونته، حيث يقتصر ما يتحقق كفائض من الإنتاج المحلي

¹ - فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ص 407 - 416.

لأغراض التصدير على سلع محدودة ويكاد يتصل بسلعة أو سلعتين رئيسيتين، وهي في الغالب زراعية أو إستخراجية أي أنها أولية.

كما أن الطلب الخارجي على المنتجات الأولية والذي يتشكل في معظمه من الدول الرأسمالية المتقدمة، والتي تعاني من دورات اقتصادية تنعكس في حالة الكساد في نشاطاتها الاقتصادية بشكل انخفاض في الطلب على وارداتها من الدول النامية من المواد الأولية، وكذلك نتيجة لكون الطلب على هذه المنتجات لا يتزايد بنفس نسبة تزايد الإنتاج والدخل في هذه الدول، وإنما بنسبة أقل. وهكذا فإن الزيادة في الطلب على المواد والمنتجات الأولية لا تتزايد بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة مهمة في الصادرات، هذا ما يجعل صادرات الدول النامية التي تشكل المنتجات الأولية معظمها لا تتطور بالشكل الذي يمكن أن تتطور فيه منتجات الدول المتقدمة وهي صناعية في الغالب.

2 - إن عدم التطور الكمي والنوعي في الخدمات في الدول النامية يجعلها دول غير مصدرة بالضرورة لمثل هذه الخدمات في الغالب، بل أنها تتوسع وباستمرار في الاعتماد على تلبية حاجتها لمثل هذه الخدمات اعتمادا على ما توفره لها الدول المتقدمة، أي أن وارداتها من خدمات تفوق صادراتها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة العجز في موازين مدفوعات هذه الدول. لأن العجز في تعاملها الخارجي في مجال الخدمات يضاف إلى عجزها في الميزان التجاري، وبذلك يصبح عجز ميزان المدفوعات أكبر نتيجة لذلك.

3 - يضيف عنصر رأس المال تعقيدا أكبر على حالة عجز موازين مدفوعاتها، بحيث يزيد من حدة العجز هذه، وذلك بسبب أن هذه الدول تعاني أصلا من انخفاض في دخلها الإجمالي والفردى، وبالتالي فإن هذا يجعلها غير قادرة على توفير حجم مقبول من الادخارات اللازمة لتمويل الاستثمارات فيها، وهو ما يجعل اعتمادها في إقامة الاستثمارات على ما يتوفر لها من تمويل خارجي في حالات ليست بالقليلة، ولذلك فهي بالضرورة لا تستطيع أن تقوم بتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج في مثل هذا الوضع. وبالتالي تزايد اعتمادها على استيراد رؤوس الأموال وضعف قدرتها على تصديره.

4 - إن جهود التنمية في الدول النامية تؤدي إلى حاجة أكبر لدى هذه الدول في اعتمادها على العالم الخارجي، بسبب أن هذه التنمية تتطلب إقامة مشروعات استثمارية تعتمد فيها على مستلزمات مستوردة من الخارج.

5 - إن الزيادة السكانية المرتفعة في الدول النامية، والذي ينجم عنها ضغوط سكانية تتضمن زيادة نصيب الاستهلاك من الإنتاج والدخل، ويقل معه الادخار وبالتالي الاستثمار. وفي ظل حالة التخلف التي تعيش فيها هذه الدول نتيجة ضعف القدرة على الإنتاج، وضعف درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تلبية متطلبات الاستهلاك هذه، وهو ما يؤدي إلى زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات واستمرارها واتساعها.

6 - الأوضاع الاحتكارية أو شبه الاحتكارية التي تسود التجارة الدولية، والتي تسيطر فيها الدول المتقدمة على هذه التجارة بشكل يكاد يكون كاملا، حيث أن معظم الصادرات والواردات التي تتحقق في إطار التجارة الدولية تتم بين الدول المتقدمة، وتسيطر الشركات في الدول المتقدمة على التجارة الدولية استيرادا وتصديرا، كما أنها تسيطر على وسائل النقل وإمكانيات التأمين والتمويل والخدمات الأخرى، وكذا سيطرتها على رؤوس الأموال الدولية، وهو ما يحقق ميزان مدفوعات ملائم للدول المتقدمة من ناحية، وعجز متزايد في ميزان مدفوعات الدول النامية.

7- من الواضح أن التضخم له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات، وذلك لأنه يضعف الموقف التنافسي لصادرات الدولة التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم في السوق العالمي، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، وفي نفس الوقت فإنه يؤدي إلى تزايد الطلب على السلع الأجنبية نظرا لانخفاض أسعارها، مما يؤدي إلى زيادة الواردات، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ إذا تم علاج هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج فإن ذلك يعني العجز في ميزان المدفوعات منذ الوقت الذي يبدأ فيه سداد القرض.

ويرى البعض الآخر أن سبب هذه الظاهرة لا يرجع إلى ما سبق، وإنما يرجع إلى تقشي الرشوة، والفساد الإداري، وضعف أجهزة الدولة وعدم هيبتها واستغلال النفوذ والسلطة في تحقيق الثروات الهائلة غير المشروعة حيث هروب رؤوس الأموال المحلية يعد من الأسباب الرئيسية المسؤولة ليس فقط عن العجز في موازين المدفوعات للدول النامية، بل أيضا كل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها هذه الدول، وإن رجوع هذه الأموال إلى الدول النامية واستثمارها سيكون كفيلا بالقضاء على معظم مشكلات هذه الدول، ولكن ذلك مشروط بتوافر الشفافية في سلوك أجهزة الدولة، إلى جانب السياسات اللازمة لاستغلال هذه الأموال بأفضل صورة.

المطلب الرابع: تطور ميزان المدفوعات وأرصده في الجزائر خلال الفترة 1970-2012.

الفرع الأول: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1970-1979.

يتميز الميزان التجاري الجاري الجزائري بعد الاستقلال بعنصرين أساسيين، أولهما التبعية الكبيرة لإيرادات الصادرات من المحروقات، ثم الأهمية البالغة للواردات حسب المنتجات الغذائية و السلع التجهيز. وهناك تأثير واضح للصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، والدخل الوطني فمن جهة نجد أن زيادة الطلب الخارجي على منتجات بلد معين، إنما يشجع على زيادة الإنتاج الداخلي الموجه للتصدير. ومن جهة ثانية فإن حصيلة الصادرات تزيد من القوة الشرائية المتاحة التي توجه سواء لإنفاقها على شراء السلع المنتجة محليا، أو لاستيراد معدات الإنتاج اللازم استخدامها في الإنتاج الوطني، وفي هذه الحالة تميل الزيادة في الصادرات لأن تحدث زيادة في الدخل التي من شأنها تؤدي إلى إحداث زيادة في الطلب على الواردات.

إذن فالميزان التجاري هو الحساب السلبي الذي يبين لنا حركة التدفقات السلعية المصدرة والمستوردة خلال فترة زمنية معينة، وبتحليلنا لتطور الميزان التجاري خلال الفترة (1970-1979) في الجدول رقم (5-1)، نجد أن الميزان التجاري خلال السبعينات قد عرف عجزا مزمنا و متواصلا ناتجا عن سياسة التصنيع المطبقة آنذاك، والتي استوجبت استيراد كميات كبيرة من السلع. كما استلزم عدم الاكتفاء الذاتي للجهاز الإنتاجي المحلي استيراد سلع فلاحية وصناعية من أجل ملء الفجوة المسببة لهذا النقص. كما أنه وجهت السلع الوسيطة و التجهيزية إلى المساهمة في تمويل و تدعيم المصانع المتواجدة في ذلك الوقت و الداخلة في إطار سياسة الصناعات المصنعة، فكل قيد أو عرقلة لعملية استيراد هذا الصنف من السلع، كان سيمثل حاجزا أمام برنامج التطور الخاص بالقطاع الصناعي. مما سبق يمكننا القول أن الجزائر أولت خلال السبعينات أهمية كبيرة للصناعة على حساب التوازن الخارجي مؤدية بذلك إلى عجز متزايد و مزمّن في الميزان التجاري، بإستثناء سنة 1974 أين سجل فائض في الميزان التجاري قدره 1840 مليون دج ناجم عن ارتفاع سعر البترول. وبإستثناء سنتي 1974 و 1979 حيث سجلت زيادة فجائية غير متوقعة في قيمة الصادرات حيث كانت فيها نسبة تغطية الواردات بالصادرات على التوالي 110.36% و 113.52%. وذلك نتيجة التصحيح الأول والثاني في أسعار البترول.

وما عدا ذلك فإن هذا الميزان قد سجل رصييدا سلبيا متزايدا بنسبة تغطية تقل عن 100، بسبب الارتفاع المستمر لمعدل الاستثمار وإلى الاحتياجات من سلع التجهيز والمواد الأولية والاستهلاكية المستوردة¹.

الجدول رقم (5-1): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1970 - 1979)

الوحدة مليون دج (10⁶)

السنة	الصادرات X	الواردات M	رصيد الميزان التجاري	مؤشر تغطية الواردات X/M x100
1970	4.981	6205	1224 -	80,27 %
1971	4.208	6028	1820 -	69,81 %
1972	5.854	6694	840 -	87,45 %
1973	7.479	8876	1397 -	84,26 %
1974	19.594	17754	1840	110,36 %
1975	18.563	23755	5192 -	78,14 %
1976	22.205	22227	22 -	99,90 %
1977	24.410	29475	5065 -	82,82 %
1978	24.234	34439	10205 -	70,37 %
1979	36.754	32378	4376	113,52 %

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، عدد خاص رقم 35، ص 57.

¹- عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص 278.

كما أن تغيير البنية السلعية للصادرات، قد بدأ التخطيط لها مع ظهور المخطط الوطني الأول للتنمية سنة 1967، الذي يعتبر جزءا من سلسلة مخططات لاحقة تكمل بعضها البعض، والتي طبقت سياسة تصنيع تهدف إلى تحقيق تغيير جذري في الاقتصاد من أجل تأمين تصدير جزء من الفائض الإنتاجي لتمويل التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تأمين فرص عمل جديدة، وتحقيق تصنيع قائم على تعويض بعض المنتجات المستوردة خاصة منها صناعات سلع الاستهلاك أو من خلال إقامة صناعات قاعدية منتجة كصناعات الحديد والصلب أو الصناعات الكيماوية والإلكترونية ومواد البناء وغيرها.

ولقد كانت حصة هذه الصناعات في المخططين الرباعي الأول (70-73) 89.5%، والثاني (74-77) 86%، في حين لم يخصص للصناعات الخفيفة على امتداد السبعينات سوى 8% من إجمالي الاستثمارات. من خلال ذلك نجد أن الصادرات خلال هذه الفترة تتركز حول المحروقات، وبالتحديد على البترول الخام، مما يجعل الاقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة، والتبعية للسوق العالمية، وأن وضعيته تختلف عما كانت عليه في الخمسينات من حيث طبيعة المنتجات المصدرة ليست نفسها، وأن النتيجة المحصلة من الصادرات هي أكبر.

أما الواردات فلقد تميزت بنية الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة بإنفتاحها الواسع على السلع التجهيزية، والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة، نظرا لتوجه الاقتصاد الوطني نحو التصنيع، الأمر الذي جعل من بنية الواردات قليلة المرونة لاعتماد النشاط الاقتصادي عليها. حيث تشكل الواردات من السلع التجهيزية والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة حوالي 81% من إجمالي الواردات، بقيمة مطلقة حوالي 5,0 مليار دج (منها 2,5 مليار دج، قيمة سلع التجهيز بنسبة 40,3% وبقيمة مطلقة للمواد الأولية ونصف المصنعة بـ 2,5 مليار دج بنسبة 40,8% من إجمالي الصادرات أيضا)، واستمرت في الزيادة سنة 1975 بقيمة مطلقة 17,6 مليار دج، لتراجع نسبتها إلى 74,2% لصالح المواد الاستهلاكية خاصة منها المواد الغذائية التي انتقلت من 10,9% سنة 1970 إلى 19,5% من إجمالي الواردات في سنة 1975.

كما يمكن تقدير تطور الواردات من السلع التجهيزية خلال الفترة المخططة (1970-1973) بأكثر من ضعفين مما تحقق ما بين (1963-1969) وأن مقدار الواردات من السلع التجهيزية قد تجاوزت خلال تنفيذ المخطط الرباعي الثاني، ما تم تحقيقه خلال الفترة (1967-1973). وأن مبلغ المواد الأولية والمواد نصف المصنعة المستوردة، قد ارتفع بالتوازي مع مشتريات السلع التجهيزية من الأسواق الخارجية خلال الفترة (1974-1977) بأكثر من مجموع المدخلات خلال مرحلة المخططين السابقين¹.

¹ نفس المرجع والصفحة سابقا.

الفرع الثاني: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1980-1989.

إن الاقتصاد الجزائري كان يتميز في النصف الثاني من الثمانينيات بتدهور مستمر في ميزان المدفوعات، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين:

- السبب الأول يتعلق بالميزان التجاري، حيث عرفت الجزائر سنة 1986 تدهورا كبيرا في معدلات التبادل بسبب التدني الملحوظ لسعر الصادرات المحروقات وارتفاع حجم الواردات؛
 - أما السبب الثاني فيرجع إلى الهيكل غير الملائم للديون الخارجية للدولة؛
- حتى منتصف الثمانينات، تمكنت الجزائر بفضل ارتفاع اسعار البترول من تمويل الاستيعاب المحلي المرتفع. إلا أن الهبوط المفاجئ لأسعار البترول في سنة 1986 أبرز الإختلالات الاقتصادية الكلية المحلية الناشئة وكذلك جوانب الضعف في اقتصاد الدولة. ولقد انخفضت صادرات النفط الخام الجزائري بمقدار النصف بين سنتي 1985 و1986¹. فقد أدى انخفاض أسعار البترول سنة 1986 إلى انخفاض صادرات المحروقات بـ 39%، وهبوط معدلات التبادل التجاري بـ 43.6%، وبلغ عجز الحساب الجاري والحساب الكلي لميزان المدفوعات 2.2 و 1.5 مليار دولار على الترتيب في نفس السنة، واستمر عجز الحساب الجاري إلى غاية 1989². واستجابة لهذا الوضع، وبالرغم من قيام السلطات برفع معدلات الاقتراض، فقد كان عليها أن تلجأ إلى فرض قيود على الاستيراد. وهكذا انخفضت الواردات بين سنتي 1985 و1987 بنسبة 43%. وتعرضت المؤسسات العامة التي تعذر عليها شراء التوريدات اللازمة لصعوبات، وظهرت حوافز قوية لظهور سوق موازية للنقد الأجنبي³.

وتجدر الإشارة إلى أن رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (1980-1989) كما يوضحه الجدول رقم (5-2). بصورة عامة كان إيجابيا، حيث تطور من 6502.9 مليون دج سنة 1980 إلى 9225.8 مليون دج سنة 1985 وهو أقصى مستوى وصل إليه خلال هذه الفترة، وذلك نتيجة الزيادة المحدودة في الصادرات وتراجع أكبر في الواردات، وحقق عجزا سنة 1986 قدر بـ 12118.3 نتيجة الانخفاض الملحوظ في الصادرات والراجع لانخفاض اسعار البترول، و قد بقي هذا العجز طوال السنوات المقبلة ما عاد 1987 حيث أنه كان هناك فائض طفيف راجع إلى القيود التي عرفت الواردات و المتمثلة في انخفاض كميات معظم المواد المستوردة بحيث انخفضت: السلع التجهيزية بنسبة 60%؛ السلع الوسيطة بـ 30%؛ السلع الاستهلاكية بـ 25%.

¹ - كريم النشاشيبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 101.
² - دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر، العدد 11، جانفي 2014، ص 28.
³ - كريم النشاشيبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 101.

الجدول رقم(5-2): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1980-1989).

السنوات	الواردات	الصادرات	رصيد الميزان التجاري
1980	49299.3	55802.2	6502.9
1981	59032.9	66181.8	7148.9
1982	60185.4	64223.3	40379
1983	60205.8	65343.9	5138.1
1984	61558.1	67688.0	6129.9
1985	59462.2	68629.8	9225.8
1986	50832.5	38714.2	12118.3-
1987	39961.8	45834.0	5872.2
1988	79453.4	49897.5	29555.9-
1989	121065.9	78057.9	43008-

Source : - ONS, collections statistique, N166, novembre2011, Alger, PP10,54 ,55.

الفرع الثالث: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-1993.

على الرغم من انتعاش اسعار النفط تدريجيا بحلول سنة 1990، وارتفاعها بشكل حاد خلال أزمة الخليج في سنة 1990، قامت الجزائر ببذل الجهود للانتقال إلى اقتصاد أكثر إنفتاحا وأكثر اعتمادا على قوى السوق، وأبرمت اتفاقين تمويليين مع صندوق النقد الدولي في سنتي 1989 و 1991. وقد صاحب ذلك عمليات شراء بموجب تسهيل التمويل التعويضي والطارئ لصندوق النقد الدولي، بسبب تقلبات الصادرات ولمواجهة نفقات الواردات من الحبوب. وفي سنة 1991 تعرضت الجزائر لآثار الجفاف الذي استمر فترة طويلة، وأسعار النفط الدولية والتي بدأت في الانخفاض مرة أخرى. واتسم ميزان المدفوعات الجزائري خلال تلك الفترة بخسائر في الاحتياطيات وزيادة الاقتراض¹.

¹ - المرجع السابق، ص 102.

الجدول رقم (5-3): تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-1993).

(الوحدة 10⁹ دولار)

1993	1992	1991	1990	
0.8	1.3	2.39	1.33	رصيد الحساب الجاري (4+3+2+1)
2.42	3.21	4.67	3.11	1- الميزان التجاري
10.4	11.5	12.4	12.9	الصادرات FOB
8.0	8.3	7.8	9.8	الواردات FOB
1.01-	1.14-	1.35-	1.2-	2- صافي الخدمات خارج العوائد
1.75-	2.16-	2.22-	2.09	3- صافي الدخل من العوائد
1.14	1.39	1.29	1.53	4- صافي التحويلات
0.81-	1.07-	1.88-	1.57-	-رصيد حساب رأس المال (3+2+1)
0.00	0.03	0.08-	0.04-	1- الاستثمار المباشر (الصافي)
0.33-	0.08	1.22-	0.44-	2- رأس المال الرسمي (الصافي)
0.48-	1.18-	0.58-	1.09-	3- قروض قصيرة الأجل
0.01-	0.23	0.51	0.24-	الميزان الكلي
1.5	1.51	1.61	0.77	الاحتياطات الإجمالية (خارج الذهب)
17.8	20.1	20.4	24.4	سعر البترول (دولار / برميل)

المصدر : - الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، العدد 34، 2005، ص 54.

ونلاحظ أن الميزان التجاري سنة 1992 قد سجل فائضا يقدر بـ 3.21 مليار دولار، بمبلغ إجمالي من الصادرات يقدر بـ 11.5 مليار دولار، ومبلغ آخر يقدر بـ 8.3 مليار دولار للواردات. وبمقارنة السنتين السابقتين 1990 و 1991 نجد أن هناك انخفاض في الصادرات من 12.9 مليار دولار سنة 1990 إلى 12.4 مليار دولار سنة 1991 و 11.5 مليار دولار سنة 1992. وسجلت الواردات في 1992 زيادة قدرت بـ 6.41% بعد أن سجلت انخفاض قدر بـ 20.40% سنة 1991¹.

وتميزت سنة 1993 بانخفاض في قيمة الصادرات بنسبة 9.56% بقيمة تقدر بـ 1.1 مليار دولار وبحجم يقدر أيضا بـ 49.914 ألف طن، في حين انخفضت قيمة واردات بنسبة 3.6% من حيث القيمة، وانخفض الرصيد التجاري خلال نفس السنة بمقدار 0.79 مليار دولار. وارتفع رصيد الدين الخارجي من 18.4 مليار دولار في سنة 1993. ولم تكن هذه الزيادة ضخمة فحسب، بل بدأ نمط آجال الاستحقاق يتجه نحو القصر وأصبح توزيعه غير متكافئ بحلول سنة 1994، فقد كانت القروض الجديدة قصيرة الأجل (من سنتين إلى ثلاث سنوات)، وأسهمت بذلك في رفع نسبة خدمة الديون من 82% من صادرات السلع والخدمات سنة 1993².

¹-C.N.I.S, *Statistique du Commerce Extérieur de l'Algérie, Analyses des Résultats de l'année 1992*, P1.
²- كريم النشاشيبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 102.

الفرع الرابع: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 1994-2012

بظهور أزمة في النقد الأجنبي في نهاية 1993، عندما انخفضت الاحتياطيات إلى أقل من 1.5 مليار دولار، وفي محاولة لمواجهة هذه الأزمة، اتخذت السلطات مبادرة كبرى للإصلاح في أوائل سنة 1994، بمساندة ترتيب توصلت إليه مع صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى برنامج شامل لإعادة جدولة الديون. ففي أبريل 1994، عقدت اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة، ثم اتفاق لمدة ثلاث سنوات في إطار تسهيل الصندوق في ماي 1995. وصاحب الاتفاقين الحصول على قرض في إطار تسهيل التمويل التعويضي والطارئ واتفاقات لإعادة جدولة الديون في نادي باريس. وتم التوصل إلى اتفاق لإعادة جدولة الديون التجارية مع نادي لندن تم إبرامه في جوان 1996.

وقد تأثرت الأوضاع الخارجية بشكل سلبي نتيجة لهبوط معدلات التبادل التجاري في سنة 1994 بسبب هبوط اسعار النفط، وفي سنة 1995، بسبب ارتفاع تكاليف استيراد الحبوب، بينما انخفضت التدفقات المالية الخارجية بشكل ملموس ففي سنة 1994، كانت التدفقات الرأسمالية الوافدة مازالت مرتفعة إلى حد كبير حيث بلغت 4.6 مليار دولار، وقد سمحت هذه التدفقات، بالإضافة إلى الدعم المقدم لميزان المدفوعات، بتراكم الاحتياطيات الرسمية إلى ما يعادل ثلاث أشهر من الواردات، وانخفاض عبء خدمة الدين من 82% من الصادرات إلى 49%. وعلى العكس من ذلك، ففي سنة 1995، حدثت زيادة في الواردات غير الهيدروكربونية عقب تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات. وتعرض البلاد لموجة جفاف شديدة، بالإضافة إلى تحركات اسعار الصرف وأسهمت كل هذه التطورات في تدهور عجز الحساب الجاري إلى أكثر من 5% من إجمالي الناتج المحلي. ومع الإقلال من القروض الجديدة، وبالرغم من الدعم لميزان المدفوعات بمبلغ 6 مليار دولار فقط، هبطت الاحتياطيات الرسمية بمقدار 530 مليون دولار¹.

¹ - المرجع السابق، ص 103.

الجدول رقم (4-5): تطور ميزان المدفوعات والميزان التجاري خلال الفترة 1994-2012.

(الوحدة 10⁹ دولار)

الميزان الكلي	الاحتياطات الإجمالية (خارج الذهب)	رصيد حساب رأس المال	الميزان التجاري	الواردات FOB	الصادرات FOB	رصيد الحساب الجاري	السنوات
4.38-	2.64	2.54 -	0.26-	9.2	8.899	1.84-	1994
6.33-	2.11	4.09-	0.2	10.1	10.26	2.24-	1995
2.1-	4.23	3.34-	4.1	9.1	13.51	1.24	1996
1.16	8.05	2.29-	5.69	8.132	13.824	3.45	1997
1.74-	6.84	0.83-	1.51	8.632	10.144	0.91-	1998
2.38-	4.4	2.4-	3.36	8.959	12.31	0.02	1999
7.57	11.9	1.36-	12.3	9.345	21.65	8.93	2000
6.19	17.96	0.87-	9.61	9.482	19.091	7.06	2001
3.66	23.11	0.71-	6.7	12.010	18.7	4.37	2002
7.47	32.92	1.37-	11.14	13.322	24.465	8.84	2003
9.25	43.11	1.87-	14.27	17.954	32.208	11.12	2004
16.94	56.18	4.78-	26.81	19.567	46.371	21.72	2005
17.7	77.8	11.2-	34.1	20.681	54.740	29	2006
29.6	110.2	1.1-	34.2	26.348	60.590	30.6	2007
37.0	143.1	2.5	40.6	37.391	78.630	34.5	2008
3.9	148.9	3.5	7.8	37.403	45.186	0.4	2009
15.6	162.2	3.4	18.2	38.885	57.06	12.2	2010
20.14	182.22	2.38	27.94	47.19	73.67	17.77	2011
12.06	190,66	0.24-	25.77	51.57	71.74	12.3	2012

source : -IMF, International Monetary Fund Country Rapport N°12/20, Algeria: Statistical Appendix, Janvier 2012.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25، مارس 2014.

الموقع الإلكتروني : http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_25a.pdf تاريخ الاطلاع 2015/01/19.

سجلت سنة 1994 انخفاضا في الصادرات والتي قدرت 8.899 مليار دولار، وارتفعت الواردات بـ 9.2 مليار دولار، أما الرصيد الميزان التجاري فكان سالبا بـ 0.26 مليار دولار. ثم ارتفع رصيده بإشارة موجبة ابتداء من 1996، و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول لا سيما سنة 1997 حيث قدر رصيد الحساب بـ 3.45 مليار دولار، أما الواردات فقد أخذت اكبر قيمة لها خلال الفترة (1994-2001) سنة 1995 إذ قدرت بـ 10.26 مليار دولار، والسبب في ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة، و كذا انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة لبقية العملات. كما أن ميزان الخدمات خلال هذه السنوات في عجز، بالإضافة إلى عنصر الدخل الصافي، حيث بقي بدوره في حالة عجز و لم يتحسن طوال هذه الفترة. وشهد رصيد التحويلات الصافية خلال هذه الفترة إشارة موجبة و هذا راجع إلى تحويلات المغتربين بالإضافة إلى فتح حسابات بالعملة الصعبة. رغم ذلك لازال ميزان رؤوس الأموال يشكل عبئا على الميزان الكلي، حيث بقي رصيده سالبا على الرغم من رفع القيود أمام الشراكة الأجنبية و الاستثمارات الخاصة، كما يرجع إلى حالة عدم الاستقرار السياسي و الأمني الذي شهدته البلاد في تلك الفترة.

و تعتبر سنة 1996 السنة الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج النفط نسبة 7.08% من إجمالي الصادرات الوطنية، وهذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها اتجاه روسيا كبضائع. وقد سمح فائض رصيد ميزان المدفوعات لسنة 1997 و المقدر بـ 1.17 مليار دولار، إضافة إلى إعادة جدولة الديون و التمويلات المختلفة بفك الخناق المالي الخارجي، وتشكيل احتياطات إجمالية لأول مرة تصل إلى 8.05 مليار دولار بعد أن كانت سنة 1994، لا تتعدى 2.64 مليار دولار.

يبقى ميزان المدفوعات الجزائري تسيطر عليه المحروقات بنسبة 95%، و تبقى الصادرات الأخرى ضعيفة جدا، حيث نلاحظ في سنة 1998، زيادة العجز في ميزان المدفوعات حيث وصل إلى -1.74 مليار دولار بسبب انخفاض سعر البرميل من النفط و الذي و صل إلى 12.97 دولار للبرميل الواحد بعد أن كان في سنة 1997 يساوي 19.5 دولار للبرميل.

فترجع رصيد الميزان التجاري لسنة 1998 إلى 1.51 مليار دولار، مقابل 5.69 مليار دولار سنة 1997، نتيجة زيادة الواردات بـ 6.15% وانخفاض محسوس في إيرادات الصادرات بـ 26.62% بسبب انخفاض سعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوى له (12.94 دولار للبرميل الواحد)، كما كان على الجزائر أن تسدد 5.4 مليار دولار كديون عليها، وأن الصادرات خارج المحروقات لم تتمكن أبدا من أن تتجاوز 5% من إجمالي الصادرات، وقد قدرت في 1998 بـ 0.37 مليار دولار¹. ولقد سجل ميزان المدفوعات سنة 1999 عجزا قدر بـ 2,38 مليار دولار، وذلك رغم ارتفاع أسعار البترول والتي وصلت إلى 17,91 دولار للبرميل الواحد، مقابل 12,94 دولار للبرميل الواحد سنة 1998. وهذا ما يفسره العجز الكبير في حساب رأس المال والذي قدر بـ 2,40 مليار دولار سنة 1999.

بينما حقق الميزان التجاري في سنة 2000 فائضا قدره 12,3 مليار دولار، وفي نفس الوقت حقق رصيد ميزان المدفوعات رقيدا إيجابيا، وذلك راجع دائما إلى ارتفاع أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل 28,5 دولار للبرميل. ومع استمرار تحقيق الميزان التجاري فائضا ايجابيا وكذلك رصيد ميزان المدفوعات إلى غاية سنة 2005، تبقى الصادرات خارج المحروقات تشكل مبالغ ضعيفة حيث بلغت سنة 2005 مبلغ 0.784 مليار دولار بينما كانت في سنة 2000 لا تتعدى 0.59 مليار دولار، وما يمكن أن نستنتج من هذا المبلغ و غيره من المبالغ في السنوات الأخرى، هو عدم وجود سياسة حقيقية لتحفيز الصادرات خارج المحروقات. أما الصادرات خارج النفط بلغت سنة 2006 حوالي 1.132 مليار دولار بنسبة 2.06% من إجمالي الصادرات الوطنية.

من جهة أخرى نلاحظ استمرار عجز حساب رأس المال خلال الفترة (1994-2007)، و هذا راجع إلى ضعف التمويل الخارجي، و كذا صعوبة الدخول إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية، حيث أن المبالغ التي تحصل عليها الجزائر من هذه الأسواق تبقى ضعيفة.

¹ -عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص 408.

إن ارتفاع الاحتياطات الإجمالية، وكذا ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات، و تطور الميزان التجاري، خاصة سنتي 2004 و 2005 ، يعود بالدرجة الأولى إلى تراجع المديونية، أين أقدمت السلطات الجزائرية على تسديد مسبق للمديونية، وتحويل جزء منها إلى استثمارات، و قد قدرت المديونية سنة 2000 بمبلغ 25 مليار دولار لتتراجع سنة 2001 إلى 22.44 مليار دولار، ثم ترتفع سنة 2002 إلى 22.64 مليار دولار وفي سنة 2003 بلغت 23.35 مليار دولار، و في سنة 2004 انخفضت إلى 21.4 مليار دولار ثم زادت في الانخفاض، حيث وصلت 17.19 مليار دولار سنة 2005. من جهة أخرى لقد تم تسديد مجمل الديون الخارجية الكلية لنادي باريس و لندن و مؤسسات متعددة الأطراف ما بين سنة 2000 إلى نهاية سنة 2006 و التي بلغت 5.67 مليار دولار، وحصلت على إلغاء ديونها المستحقة لروسيا المقدر بـ 4.737 مليار دولار، وبذلك تكون الجزائر قد سددت أكثر من 16 مليار دولار.

كما تميزت سنة 2007 بتحسن قوي في الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات مقارنة مع سنة 2006، وذلك رغم النمو القوي في واردات السلع والخدمات الذي قدر بـ 27.402%. التي كانت أداة لنقل أثر الاسعار سجلت واردات الخدمات من غير العوامل (خدمات البناء والاشغال العمومية، الخدمات الفنية وخدمات النقل البحري والجوي) من جانبها ارتفاعا أعلى قدر بـ 45% بالمقابل، سجلت صادرات المحروقات زيادة بمقدار 11.2% سنة 2007، في الوقت الذي انتقل فيه السعر المتوسط لبرميل البترول من 65.7 دولار سنة 2006 الى 74.7 دولار سنة 2007¹.

وبعد التخفيض القوي في الدين الخارجي الخارجي سنتي 2005-2006، فإن حساب رأس المال أصبح يتميز من حينه باتجاه نحو التوازن، كما أصبحت الاستثمارات المباشرة الاجنبية (الصافية) فوق مستوى مليار دولار خلال الفترة 2005-2007، في الوقت الذي لا تمثل تسديدات الاقساط الرئيسية للدين الخارجي سنة 2007 سوى عشر مستواها في سنة 2006². وسجلت سنة 2008 فائضا في الحساب الجاري الخارجي فاق 20% من إجمالي الناتج الداخلي. وإذا كان ميزان المدفوعات الجارية قد تعرض لصدمة خارجية ذات صلة بانخفاض اسعار المحروقات، في الثلاثي الرابع من سنة 2008. فقد تميزت أيضا بتوازن ميزان رأس المال³.

كما سجل ميزان المدفوعات مرتكزا على تحسن متواصل لسعر برميل البترول سنة 2010، والذي قدر بـ 80.2 دولار مقابل 62.26 دولار سنة 2009، وبالارتباط مع الارتفاع القوي لإيرادات صادرات المحروقات 26.4%، فائضا معتبرا في 2010 قدر بـ 15.6 مليار دولار أي 7.5% من إجمالي الناتج الداخلي، في وضع تميز بارتفاع طفيف للواردات 3.96%، حيث تقارب الحصة النسبية لسلع التجهيز و سلع نصف المصنعة الثلثين. استفاد هذا الأداء في مجال الحساب الجاري الخارجي من تراجع طفيف

¹ - تقرير بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، الجزائر، اكتوبر 2008، ص3.

² - نفس المرجع والصفحة سابقا.

³ - تقرير بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، 2009، ص6.

في عجز الخدمات، ومن شبه توازن في بند عوائد عوامل الإنتاج (الصافية) في ظرف تميز بعائد معتبر بموجب توظيفات احتياطيات الصرف واستقرار فائض بند التحولات الجارية الصافية. يأتي هذا ليؤكد فائض الادخار والاستثمار الذي ميز سنوات 2000 بإستثناء سنة 2009، بعد العجز الجاري الخارجي سنة 2009، يعتبر فائض سنة 2010 معتبرا، لا سيما وان رصيد ميزان المدفوعات الجاري أصبح العنصر المحوري لوضعية ميزان المدفوعات الخارجية. وان حساب رأس المال والذي يقتصر أساسا في بند الاستثمارات الخارجية المباشرة الصافية، وبعد تسديد المديونية الخارجية الذي تم قبل اندلاع الأزمة المالية الدولية، يعتبر هو أيضا في حالة فائض سجل هذا الأخير على وجه الخصوص تحسنا في 2010 قدر بـ 3.5 مليار دولار مقابل 2.5 مليار دولار في 2009. وعليه يساهم التحسن الملحوظ في الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات في سنة 2010 في تغذية مستوى احتياطيات الصرف الرسمية للجزائر، إذ بلغ مستوى الاحتياطيات الرسمية للصرف 162.2 مليار دولار سنة 2010، في الوقت الذي استقر فيه الدين الخارجي المتوسط وطويل الأجل 5.16 مليار دولار، والذي لم يعد يمثل سوى 3.5% من إجمالي الناتج الداخلي المقدر سنة 2010¹.

إن تطور أسعار المحروقات سنة 2011، انعكس أيضا الفائض المعتبر في الحساب الجاري الخارجي، أي مستوى أفضل مقارنة بالسنة السابقة. فيما يخص حساب رأس المال، فقد سجل في سنة 2011 زيادة في تدفقات دخول رؤوس الأموال بموجب الاستثمارات المباشرة الخارجية. وتقدر هذه الأخيرة بـ 2.05 مليار دولار، في ظرف تميز بتسديدات هامة للدين الخارجي قصير الأجل، حيث انتقل قائم هذا الأخير من 0.67 مليار دولار سنة 2010 إلى 0.66 مليار دولار سنة 2011. وقد بلغ الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات 20.14 مليار دولار سنة 2011، تعززت بذلك الوضعية المالية الخارجية للجزائر، في وضع يتميز بتراجع الدين الخارجي، وكذا التراكم المعزز لاحتياطيات الصرف 182.22 مليار دولار سنة 2011 خارج الموجودات من حقوق السحب الخاصة و خارج الذهب. وقد نتج عن التسيير المرن لسعر الصرف الحفاظ على سعر صرف فعلي حقيقي للدينار عند مستواه التوازني تقريبا على المدى المتوسط، وهذا على الرغم من التقلبات القوية لأسعار صرف العملات الرئيسية².

أما في سنة 2012 فقد حقق الحساب الجاري الخارجي فائضا معتبرا قدر بـ 12.3 مليار دولار، في ظرف يتميز بتحسّن بند صافي التحويلات، في حين سجل حساب رأس المال عجزا طفيفا بسبب تراجع صافي المداخل بموجب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ونتيجة لذلك، بقيت وضعية ميزان المدفوعات الخارجية للجزائر قادرة على المقاومة في سنة 2012، كما يشهد على ذلك الفائض الإجمالي الذي بلغ 12.06 مليار دولار. كما يوحي التراكم لاحتياطيات الصرف الرسمية من قبل بنك الجزائر، والناجم عن الفائض في ميزان المدفوعات المسجل، إلى صلابة الوضعية المالية الخارجية، إذ بلغ قائم احتياطيات

¹- تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الاول من سنة 2011، ص 3.
²- المرجع السابق، ص 11-12.

الصرف (باستثناء الذهب) 190,66 مليار دولار في سنة 2012، مقابل 182,22 مليار دولار سنة 2011. من جهة أخرى، تقدر الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر (احتياطيات الصرف الرسمية مطروحا منها الدين الخارجي) نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي بـ 91,55% في سنة 2012، أي نسبة تفوق بكثير المستوى المسجل لدى أغلبية الدول الناشئة في آسيا، في ظرف يتميز بمستوى جد منخفض تاريخيا لكل من الدين الخارجي ونسبة خدمة هذا الدين إذا كانت الوضعية المالية الخارجية الصافية للجزائر قوية وتمثل إرساء الاستقرار المالي الخارجي، فإن الهشاشة المتزايدة لميزان المدفوعات أمام الاتجاه التصاعدي لواردات السلع والخدمات تجعله أقل قدرة على مقاومة الصدمات الخارجية خصوصا تلك المتعلقة بانخفاض في أسعار المحروقات، من هنا تبرز أهمية مواصلة التسيير الحذر للاحتياطيات الرسمية من قبل الجزائر، والتي تضع كأولوية أمن الاستثمارات، ويندرج التسيير الحذر للاحتياطيات الرسمية للصرف المتبع من طرف الجزائر في الهدف الاستراتيجي المتمثل في تعزيز الوضعية المالية الخارجية للجزائر. كما أن تعزيز التدابير لدعم الصادرات خارج المحروقات في سنة 2011، يندرج ضمن هذا الهدف الاستراتيجي الكامن في ضرورة تقوية أساسيات سعر الصرف.

المبحث الخامس: سعر صرف الدينار الجزائري وأنظمتها

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وصيغته.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

الصرف الأجنبي أو ما يطلق عليه بالتحويل الخارجي، وهو العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بعملات أجنبية، وسعر الصرف هو السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية¹. وبعبارة أكثر تحديدا يمكن القول بان سعر الصرف بالنسبة لعملة دولة ما، هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تعادل وحدة واحدة من العملة المحلية أو عدد الوحدات من العملة المحلية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الأجنبية². أما الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد أو الشركات والبنوك والمنشآت الحكومية ببيع وشراء العملات الأجنبية فيدعى بسوق الصرف الأجنبي.

وهكذا يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فاستيراد السلع من إحدى الدول الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي، وأن تصدير السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد الأجنبي في السوق المحلي. وعليه يعد سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها³.

الفرع الثاني: سعر الصرف الاسمي.

يقيس سعر العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى على نقاط مختلفة عبر الزمن، فهو السعر النسبي لعملتين مختلفتين بغض النظر عن ما يمثله هذا السعر من قوة شرائية، وبالتالي فهو لا يبين حقيقة قيمة العملة، إذ لا يعتبر معيارا ميدانيا يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية، نظرا لإهماله عنصر التضخم.

الفرع الثالث: سعر الصرف الحقيقي:

لقد بدأ استخدام أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية على إثر تسارع معدلات التضخم في العالم ولتقلبات أسعار الصرف الاسمية، باعتبارها ناجمة في معظمها من تقلبات الأسعار، إذ تم اللجوء إلى أسعار الصرف الحقيقية في التحليل الاقتصادي ولمتابعة آثار السياسة

¹ - فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 203.

² - William J. Baumol, Economics Principles Policy, the Dryden press, New York university, 1988, P821.

³ - David N. Hyman, Economics, Fourth edition, North coralline state university, U.S, 1999, P812.

الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي. ويعرف سعر الصرف الحقيقي على انه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة¹.

كما يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم في كلا البلدين، وهو جوهر الاختلاف عن سعر الصرف الاسمي الذي يهمل عنصر التضخم ومختلف تقلبات الأسعار الأجنبية أو المحلية و يمكن التعبير عن السعر الصرف الحقيقي من خلال العلاقة التالية :

$$TCR = TCN \cdot P_d / P_e$$

حيث ان: TCR: سعر الصرف الحقيقي؛

TCN: سعر الصرف الاسمي؛

P_d : مؤشر الأسعار المحلية؛

P_e : مؤشر الأسعار الأجنبية؛

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الدولتين طرفا هذه المعاملة، حيث أنه كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي، كلما زادت القدرة التنافسية للدولة، كما تسمح بقياس تأثيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

نستطيع القول أن سعر الصرف الحقيقي مرتبط بأسعار السلع بالعملة المحلية والأجنبية وسعر الصرف الاسمي، ونظرا لأن الأسعار تكون ثابتة على المدى القصير أو سوف ترتفع وتتنخفض بنفس القيمة، فإن تغيير TCR يكون بالموازاة مع سعر الصرف الاسمي. لكن على المدى البعيد نجد أن كلا السعيرين له نمط تغير خاص به، هذا ما يفسر الدراسة المستقلة لسعر الصرف الحقيقي والاسمي على المدى البعيد.

المطلب الثاني: تحديد سعر الصرف

لما كان سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية، وأن المستوى التوازني لسعر الصرف يتحدد وفقاً للقواعد ذاتها التي يتحدد بها سعر أي سلعة حقيقية في نظرية الثمن، أي وفقاً لقوى العرض والطلب، فإنه سيتم التطرق إلى جانبي الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه :

الفرع الأول: الطلب على الصرف الأجنبي.

الطلب على الصرف الأجنبي يمثل الجانب المدين في ميزان المدفوعات، ويأتي من طلب المقيمين على السلع والخدمات، القروض، الأسهم، العقارات ومختلف الأصول الأجنبية. حيث توجد

¹-Xiangmingli, Trade Liberalization and Real Exchange rate Movement, IMF, vol.51, No.3, 2004, P556.

علاقة عكسية بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، إذ أن سعر الصرف الأجنبي المرتفع يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على السلعة المستوردة، ومن ثم انخفاض الكمية المطلوبة منها مؤدية إلى انخفاض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي. وبالعكس يؤدي انخفاض سعر الصرف الأجنبي إلى انخفاض تكلفة الحصول على سلع الواردات مؤدياً إلى زيادة الكمية المطلوبة منها ومن ثم زيادة الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي.

الفرع الثاني: عرض الصرف الأجنبي.

إن عرض العملات الأجنبية مشتق من تصدير السلع والخدمات والاستثمارات ويمثل الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، فالعوامل التي تحدد الطلب على عملة دولة ما ترتبط بحجم ونمط المعاملات التجارية للدول الأخرى معها¹. حيث توجد علاقة طردية بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المعروضة منها، إذ أن حائزي الصرف الأجنبي سيزيدون من عرض ممتلكاتهم عند ارتفاع الصرف الأجنبي وانخفاضه يدفعهم نحو تقليلها، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يزيد من الصادرات المحلية، مما يؤدي إلى مزيد من عرض العملة الأجنبية طلباً على السلع المحلية.

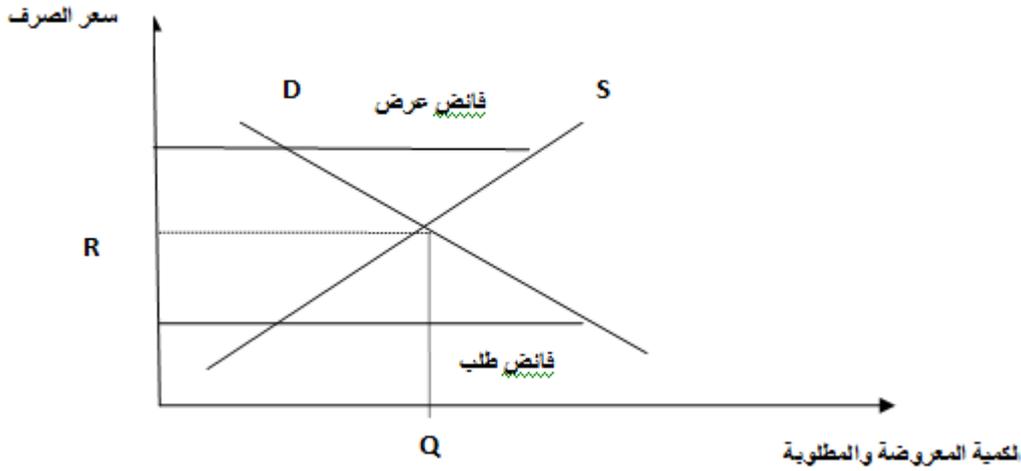
الفرع الثالث: توازن سعر الصرف.

يتحدد سعر الصرف عند تقاطع منحني عرض الصرف الأجنبي مع منحني الطلب عليه²، وعندها تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي، ويختل التوازن في حالة ارتفاع سعر الصرف عن السعر التوازني، الذي يحدث فائضاً في المعروض من الصرف الأجنبي، ونقصاً في الطلب عليه الأمر الذي يعيده إلى السعر التوازني وكذلك إذا انخفض السعر فإن الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي ستزداد مقابل نقص في العرض مما يرفع السعر نحو السعر التوازني.

¹ - منى الطائي، سوق تبادل العملات الأجنبية دراسة في الاسس والاليات، مجلة القادسية، جامعة القادسية بغداد، العدد (4-3)، 1984، ص9.

² - Slavin L.Stephen, Economics, Sed the new school University, sixth edition , Mc Graw, Hill-Irwin, New York, 2001, P87.

الشكل رقم (5-3) : تحديد سعر الصرف التوازني.



المصدر:- منى الطائي، سوق تبادل العملات الأجنبية دراسة في الأسس والآليات، مجلة القادسية، جامعة القادسية، بغداد، العدد (4-3)، 1984، ص13.

وقد تتدخل البنوك والسلطات النقدية لشراء وبيع العملات الأجنبية لغرض تحقيق التوازن، وأيضاً المضاربون يدخلون لشراء وبيع العملات الأجنبية لغرض الاستفادة من فروق الأسعار، فضلاً عن التأثير الرئيسي الناجم عن حركة الصادرات والواردات التي ينعكس تأثيرها في العرض والطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير في سعر الصرف التوازني.

المطلب الثالث: نظم أسعار الصرف.

نظام سعر الصرف هو الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف، والآلية التي تنظم المبادلات بين مختلف العملات. وهناك العديد من الأساليب التي يتحدد في ظلها سعر الصرف، والتي تم العمل بها في إطار التطور التاريخي لممارسات الدول في هذا المجال، وهذه الأساليب يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

الفرع الأول: نظام أسعار الصرف الثابتة.

ينقسم هذا النظام إلى نوعين وهما:

أولاً - نظام سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب:

ويستلزم الارتباط بنظام أسعار الصرف الثابتة توفر قاعدة الذهب الدولية، والتي تمثل النظام أو النظم التي يتم بمقتضاها يتم ربط قيمة العملة الوطنية لكل دولة من الدول المشتركة فيها بوزن معين من الذهب، وعلى هذا الأساس تنشأ علاقة سعرية محددة وثابتة بين الذهب والعملات الوطنية للدول المختلفة المشتركة في هذا النظام¹. والارتباط بهذا النظام يشترط توافر ثلاثة شروط رئيسية هي:

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب؛

¹ - محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص ص82-83.

- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد أو شرط، طبقاً للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب؛

- حرية تصدير واستيراد الذهب في الأسواق المحلية والخارجية؛

ثانياً - نظام سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الأوراق الإلزامية :

في ظل هذا النظام تحدد البنوك المركزية أسعار صرف بالنسبة لعملتها، ولا تترك للتقلب وفقاً لظروف الطلب والعرض في السوق الحرة. ويكون تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي من خلال البيع والشراء بأي كميات، بحيث تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد بأكثر من نسبة معينة في الارتفاع والانخفاض.

وأن نظام أسعار الصرف الثابت يدار بنفس الطريقة التي يتم بها التدخل في سوق سلعة معينة، مثل أسواق السلع الزراعية، ففي ظل نظام طلب وعرض معينين للعملة الأجنبية، تقوم الجهة التي تحافظ على تثبيت السعر (البنوك المركزية)، ببيع ما يعادل فائض الطلب، أو شراء ما يعادل فائض العرض من العملة الأجنبية¹.

وأن هذا العمل للبنك المركزي يتطلب ضرورة الاحتفاظ بمخزون أو رصيد من العملة الأجنبية التي يمكن بيعها في حالة وجود فائض في الطلب، وبالمقابل تقوم بالشراء، إذا وجد فائض في العرض، ولكن هذه الكمية التي سيقوم البنك المركزي ببيعها أو شراءها من سعر صرف معين، ما هو العامل المحدد لها؟ إن ميزان المدفوعات في الدولة هو الذي سيحدد هذه الكمية، ومادام لدى البنك المركزي الاحتياطات الضرورية، فإنه يستطيع أن يستمر في التدخل في سوق الصرف الأجنبي كي يحافظ على سعر صرف ثابت، أما إذا كانت الدولة تعاني من عجز دائم في ميزان المدفوعات، ففي هذه الحالة سوف يواجه البنك المركزي نقصاً في العملة الأجنبية، ولن يتمكن من الاستمرار في التدخل في سوق الصرف الأجنبي. وقد يقرر البنك المركزي قبل الوصول إلى هذه النقطة، أنه لم يعد يستطيع المحافظة على سعر الصرف، وعند ذلك سيتم تخفيض العملة، وهذا التخفيض يقصد من وراءه تعديل سعر الصرف الثابت بحيث تصبح قيمة العملة أرخص بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى.

الفرع الثاني: نظام سعر الصرف العائم أو المرن.

أن هذا النظام يتيح لسعر الصرف الأجنبي أن يتحدد بالطلب والعرض في السوق، ويمثله نظام العملات الورقية التي لا تستند إلى قاعدة الذهب، وبالتالي فإن سعر صرف العملة المحلية بعملات أجنبية يتحدد على أساس عرض وطلب العملة المحلية مقارنة بعرض وطلب العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، يتحدد سعر صرف أي عملة في ظل نظام الصرف الحر بعرضها والطلب عليها. فلو زاد

¹ - محمود يونس (وأخرون)، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية، الكتاب الأول، الدار الجامعية، بيروت، 1995، ص ص 515-516.

الطلب الأجنبي على العملة الوطنية عن عرضها، فإنه وفقا لقانون العرض والطلب العادي سيرتفع سعر العملة الوطنية في مواجهة العملات الأخرى. أما إذا كان عرض العملة الوطنية أكبر، فإن سعر صرف العملة الوطنية سينخفض. وطالما أن عرض العملة والطلب عليها يستجيبان لتغيرات سعر الصرف فإن التوازن يتحقق بدون تدخل حكومي.

وقد بين بعض الاقتصاديين امثال ريفيل (Revil; 2000)، فيشر (Fischer; 2001)، بيناسي كيري (Bénassy.Quéré; 2002)، أنه عندما يكون الاقتصاد منفتحا على العالم الخارجي، فإن نظام سعر الصرف الأمثل الذي يجب أن يتبنى هو النظام المرن، حيث كلما كان الانفتاح هام كان الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات، وان استقرار هذه الصدمات يستند إلى سعر الصرف الذي يجب في ظل هذه الشروط أن يكون مرنا لتسهيل عملية التصحيح¹. ولقد ميز الاقتصاديون ضمن هذا المجال بين نوعين من التعويم هما²:

أولا - التعويم النظيف:

يقوم هذا النوع من التعويم على أساس قيام السلطات النقدية بترك سعر الصرف حرا، وأن قوى العرض والطلب هي التي تحدده في سوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت نفسه تقوم بإنشاء ما يعرف باسم (صندوق استقرار الصرف)، عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطيات النقدية التي يتسنى من خلالها للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريّة، بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة، أو التي تسببها عمليات المضاربة غير الموازنة، ومن أمثلة التعويم النظيف قيام العديد من الدول خلال أزمة النقد العالمية في ماي 1971 بتعويم عملاتها الوطنية للحد من تدفق الكميات الضخمة من الدولارات الأمريكية والتي وصل حجمها في 5 ماي 1971 مقداره 2.5 مليار دولار³، وكانت ألمانيا من بين الدول، حيث أعلنت تعويم المارك الألماني في 9 ماي 1971.

ثانيا - التعويم غير النظيف :

التعويم غير النظيف يتم عن طريق تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريّة، بغية التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة. فتدخل الدولة في سعر الصرف من أجل تحفيز الصادرات وتعزيز الاستخدام المحلي، ويلاحظ هذا التدخل من خلال كونها مشتريّة أو بائعة للعملة المحلية والصرف الأجنبي للحفاظ على استقرار نسبي لعملتها. ففي حالة تدخل السلطات النقدية كبائعة لعملتها

¹-Hanane Elhammas, Choix de Régime de Change Optimal et Croissance Économique:cas de la tunisie, Theory and pratique of Economic Policy, tradition and change, Univ Italia, June 15-17, 2006, P07.

²- وجيه شندي، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص 30.
³- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 56-57

الوطنية فإنها تهدف بذلك إلى زيادة العرض منها أو تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها. أما الحالة التي تدخل فيها السلطات النقدية كمشتريه لعملتها الوطنية، فتهدف من هذه العملية إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب إلى الخارج، حتى لو كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا.

إضافة إلى ذلك، فإن الهدف من تعويم الدول لعملاتها هو لتقييم عملتها تقييما حقيقيا، وتكون الدولة غير ملزمة بالاحتفاظ بسعر التعادل الرسمي لعملتها المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

كما أن هناك انتقادات وجهت إلى هذا النظام، تمثلت فيما يلي:

1- انخفاض حجم المدخرات المحولة بين الدول، وذلك للمخاوف التي يتعرض لها المدخرون، نتيجة للمخاطر التي يتعرضون لها بفعل التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف.

2- عدم استقرار سعر صرف العملة المعمومة، يجعلها تتجاوز التغيرات والحدود المناسبة لها، أي أنه متقلب وهذا يعيق التجارة الخارجية، مما يؤدي إلى عدم الاطمئنان بخصوص أسعار الصادرات والواردات، وذلك ما يعمل على الحد من دور العملات المعمومة في تنشيط التجارة الدولية، بل قد يؤدي إلى تحجيمها، كونه مبنى إلى حد كبير على طبيعة التوقعات التي ليست ذا طبيعة توازنية بالضرورة.

3- أن التكيف المستمر في سعر الصرف يؤدي إلى تغيير مكونات ميزان المدفوعات وخصوصاً تحركات رؤوس الأموال التي تؤدي بدورها إلى تبذير للموارد بين الصناعات المعد إنتاجها للتصدير والصناعات التي تنتج بدائل الاستيراد¹.

الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف.

الرقابة على الصرف إجراء تتخذه الدولة بغرض أن ترفع سعر صرف عملتها في أسواق الصرف، ويتم ذلك بأن تقرر الدولة سعرا معيناً لعملتها، ثم تضع نظاما كاملا لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض.

وكان الغرض الأصلي للرقابة على الصرف في بداية ظهورها هو الحد من خروج رؤوس الأموال. ثم أصبحت المحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة، والسبب من فرض الرقابة على الصرف من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وهكذا تلجأ الدولة لفرض نظام الرقابة على صرفها الخارجي كحماية من جانبها لتجنب العجز في ميزانها الخارجي. والفكرة في نظام الرقابة على الصرف هي أن الدولة تحاول أن تقيد مدفوعاتها للخارج، والواقع أن الدول المختلفة قد حاولت أن تقيد هذه المدفوعات و تجعلها في حدود ماتحصل عليه في مقابل صادراتها. والرقابة على الصرف تتضمن صور عدة :

¹ اندرو كروكيت، العوامل المحددة لتحركات اسعار الصرف، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 18، العدد الاول، مارس 1981، ص 35.

- تركيز كل عمليات الصرف سواء كانت عمليات بيع عملات أجنبية أو شرائها بين يدي سلطة واحدة هي مجمع مركزي للعملات الأجنبية، يكون في العادة سلطة حكومية يطلق عليها اسم مراقب النقد أو مراقب الصرف، وقد يشارك البنك المركزي في توجيه هذه المراقبة وإتمام عملياتها، فعمليات الصرف إذن تصبح احتكارا بين يدي الدولة فلا يتعامل غيرها في الصرف. غير أنها قد تخول هذه السلطة للبنوك التجارية.
- إلزام كل مصدر بأن يورد لمجمع العملات الأجنبية كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية التي يريدها من المجمع نفسه. ويتم البيع والشراء عندئذ بسعر صرف تحدده الدولة. ولهذا يوقع كل مستورد أو مصدر إقرارا بالعملة التي يشتريها أو يبيعهها. وقد يجبر المصدر على ألا يصدر إلا لدول تدفع بعملة معينة مطلوبة.
- تحريم التعامل في الصرف بالنسبة لبعض العمليات، فالدولة تحرم الاحتفاظ بالذهب وتفرض تسليمه لمراقبة الصرف، وهي تحظر إطلاقا تصدير رأس المال إلى الخارج. و هكذا تفرق الرقابة على الصرف بين العمليات الجارية وحركات رأس المال، فتيسر الأولى وتمنع الثانية، وقد تلجأ الدولة إلى ما يعرف بنظام تجميد حسابات الأجانب فيها.

فالرقابة على الصرف قد تؤدي إلى مثل ما تؤدي إليه النظم الحسابية الجمركية، فهي تقيد الواردات، وقد تزيد الصادرات، وبذلك تدعم أثر التدابير الجمركية من رسوم وحصص وخصص¹.

المطلب الرابع: النماذج الأساسية المحددة لسعر الصرف.

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية.

حاول الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل (Gustav Cassel) عندما اصدر كتابه "النقود وأسعار الصرف الأجنبية" سنة 1914. أن يبحث عن أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة إلى الأخرى بخلاف أساس الذهب. وقد خرج بنظريته "تعادل القوة الشرائية"، التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة، وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل². وللنظرية صيغتان : الصيغة المطلقة و الصيغة النسبية.

أولا - الصيغة المطلقة للنظرية Absolute PPP (Absolute Purchasing Power Parity) :

تقول النظرية في صورتها المطلقة أن سعر صرف أي عملة مقوما بوحدة من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها. ومن ثم يتحدد سعر الصرف باستخراج النسبة بين مؤشرات الأسعار في الدول المختلفة، ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار

¹- عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 195-197.

²- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة، القاهرة، دون سنة نشر، ص 129.

في بلدي العملتين¹. تعتبر هذه الصيغة امتدادا لقانون السعر الوحيد²، والتي تفترض سوق المنافسة التامة، وغياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع، إضافة إلى أن المعلومات تامة الانتقال، وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة، فضلا عن تجانس السلع في كل البلدان والتي يجب أن تكون بنفس السعر. وتشير الصيغة المطلقة إلى أن القوة الشرائية لوحدة من العملة المحلية هي نفسها في السوق المحلي وفي السوق الأجنبي مع أن القوة الشرائية لوحدة العملة تعادل مقلوب المستوى العام للأسعار أين يكون لدينا :

$$1/P = 1/S/P^*$$

حيث أن : P^* ، P المستوى العام للأسعار المحلية والأجنبية على الترتيب، S اسعار الصرف بالتسعير غير المباشر للعملة المحلية. ومن خلال الصيغة المطلقة يتحدد سعر الصرف التوازني وفق العلاقة التالية :

$$S = P/P^*$$

حيث أن : P^* ، P اسعار سلة من السلع بالعملة المحلية والأجنبية على الترتيب، S سعر الصرف بين العملتين.

يتضح من هذه العلاقة أن سعر الصرف هو السعر الذي يساوي بين مستوى الأسعار بين البلدين. حيث تصفي الصيغة المطلقة إلى سعر صرف حقيقي يساوي الواحد الصحيح، حيث سعر الصرف الحقيقي R يعادل سعر الصرف الاسمي المصحح بإزالة اثر تغيرات مستوى العام للأسعار المحلية والأجنبية حيث أن :

$$R = S/P^* / P = S.P^* / P$$

وقد عرفت هذه الصيغة صعوبات في تطبيقها لوجود اختلاف بين اسعار السلع في مختلف الأسواق و في نفس الوقت، بالإضافة إلى صعوبة تحصيل المعلومات عن حركة الأسعار في السوق والقيود على التجارة التي تزيد من تكلفة العملية³.

ثانيا - الصيغة النسبية للنظرية Relative PPP (Relative Purchasing Power Parity) :

تتصرف نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى فنقول أن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، وإذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي، فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات. ويكون لدينا العلاقة التالية :⁴

¹ - نفس المرجع والصفحة سابقا.

² - تميز قانون السعر الوحيد بالبساطة لكون التحكم الدولي يقوم على أساس التعادل بين السلع المتشابهة إذا عبر عنها بعملة واحدة.

³ - جبوري محمد، تأثير أنظمة اسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي : دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص12.

⁴ - Dupuy M , Finance International, Dunod, Paris, 2006, P87.

$$S_{t+1}/S_t = (P_{t+1}/P^*_{t+1}) / (P/P^*)$$

ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية: $S' = \pi - \pi^*$

حيث: S' هو معدل تغير سعر الصرف و π ، π^* معدل التضخم المحلي والأجنبي على الترتيب. ويتضح من الصيغة النسبية للنظرية أن القوة الشرائية للعملة في داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في خارجه. أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي، فقد كانت تقلبات الأسعار الداخلية عقب الحرب الأولى كبيرة إلى الحد الذي حمل غوستاف كاسل (Gustav Cassel) على تفسير حركة أسعار الصرف بالتقلبات في القوة الشرائية، وبيان أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحب للتضخم، ولخص فكرته في قوله: إن استعدادنا لدفع مبلغ معين في مقابل عملة أجنبية يجب في النهاية وفي الجوهر أن يكون راجع لحقيقة أن هذه العملة تمتلك قوة شرائية على السلع والخدمات في البلد الأجنبي. ومن ناحية أخرى عندما نعرض كمية من عملتنا فنحن نعرض بالفعل قوة شرائية على السلع والخدمات في بلدنا. وان تقويمنا للعملة الأجنبية بعملتنا يتوقف بالتالي أساسا على القوة الشرائية النسبية للعملتين في بلديهما¹.

- أثر Balassa:

هناك مشكلة تبرز عند تطبيق تعادل القوة الشرائية لحساب سعر الصرف بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة، فهناك انحراف منتظم بين أسعار الصرف الثابتة الاسمية وأسعار الصرف الحقيقية. وتعرف هذه الظاهرة بأثر بلاسا (Balassa) وهي تعتمد على افتراض أن أسعار السلع القابلة للتجارة هي التي تحدد سعر الصرف التوازني. حيث أن كلا من الدول المتقدمة والمتخلفة تنتجان سلعا قابلة للتجارة، وأخرى غير قابلة للتجارة، وأن الأجرور تتعادل بين القطاعات المختلفة بسبب قدرة عنصر العمل على الانتقال من قطاع لآخر، ومن ملاحظة بلاسا سنة 1964 التي تشير إلى أن الإنتاجية في قطاع السلع القابلة للتجارة تكون أعلى في الدول المتقدمة مقارنة بالدول المتخلفة، بينما تكون مستويات الإنتاجية متماثلة بين مجموعتي الدول في قطاعات السلع غير القابلة للتجارة. إن أحد المضامين الأساسية للافتراضين السابقين، هو أنه عند القياس بعملة مشتركة، فإن أسعار السلع غير القابلة للتجارة سوف تكون أقل لدى الدولة المتخلفة عنها لدى الدول المتقدمة، بينما تتعادل أسعار السلع القابلة للتجارة فيما بينهما. ونتيجة لذلك، نجد أن سلة مرجحة بأوزان معينة وتضم سلعا قابلة للتجارة وأخرى غير قابلة للتجارة، سوف تكون أرخص لدى الدول ذات مستويات الأجرور المنخفضة، ويافتراض أن سعر الصرف الاسمي يتحدد من خلال الأسعار النسبية للسلع القابلة للتجارة، سوف يكون هناك اختلاف بين أسعار الصرف الاسمية والحقيقية.

¹ - عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 187.

نضع P_E و P_{NE} أسعار السلع القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة الخاصة بالدولة المتقدمة على الترتيب. نفس المتغيرات تعلوها علامة تعبر عن السلع القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة في الدولة المتخلفة. نضع e سعر صرف العملة للدولة المتخلفة مقارنة بعملة الدولة المتقدمة، في كل دولة المستوى العام للأسعار هو متوسط أسعار السلع القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة¹.

$$P = P_E^\alpha P_{NE}^{1-\alpha} \quad P^* = P_E^{*\alpha} P_{NE}^{*1-\alpha}$$

حيث $0 < \alpha < 1$

سعر الصرف الذي يعبر عن تعادل القوة الشرائية $e_{PPP} = p / p^*$

وبوجود سلع غير قابلة للتجارة، سعر الصرف الجاري e يكون مختلف عن e_{PPP} نستطيع التسليم أن هذا السعر يضمن إذن تعادل القوة الشرائية بالنسبة للسلع القابلة للتجارة دولياً حيث:

$$e = P_E / P_E^\alpha$$

وقد وجهت عدة انتقادات إلى نظرية تعادل القوة الشرائية أهمها :

- صعوبة تركيب أرقام قياسية تعبر عن تغير القوة الشرائية تعبيراً دقيقاً، فمعظم هذه الأرقام تحتوي على كثير من السلع التي لا تدخل نطاق التجارة الدولية، وبالتالي لا تكون لأسعارها تأثير مباشر على سعر الصرف
- تفترض النظرية حرية التجارة بين الدول وهو أمر غير واقعي².
- يؤخذ أيضاً على هذه النظرية في صورتها النسبية انه من الصعب معرفة متى يكون سعر الصرف بين عملتين في حالة توازن ومن ثم يكون من الصعب اختيار فترة الأساس المناسبة التي يسود فيها سعر صرف معين يتخذ أساساً للمقارنة بما يحدث من تغيرات لاحقة فيه³.
- إهمال أثر سعر الصرف في التأثير على هيكل ومستوى الأسعار الداخلية في البلد، فكما أن مستوى الأسعار الداخلية يؤثر على أسعار العملات فإن هذه الأخيرة تؤثر بدورها على مستوى الأسعار الداخلية. فتدهور سعر الصرف في عديد من الدول كان سبباً في تدهور الأسعار الداخلية، بحيث كانت هذه الأسعار تسير على وفق تقلبات سعر الصرف⁴.
- تتجاهل مرونة الطلب على صادرات كل دولة لأنها تفترض انه لو ارتفعت الأسعار أو انخفضت فإن الطلب على الصادرات سيتغير بنفس النسبة.

¹ جيوري محمد، مرجع سابق، ص14.

² محمود يونس، نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1984، ص 183.

³ مدحت صادق، مرجع سابق، ص 132.

⁴ عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص237.

- إهمال أثر التقدم التكنولوجي والتغير في أذواق المستهلكين الأجانب على مستوى سعر صرف العملة من خلال التأثير على صادرات الدولة.
- تهمل النظرية العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل الوطني، إذ إن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الواردات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد. ومع كثرة الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية، إلا أنها تعد مرشداً أو دليلاً لتحديد سعر الصرف ومعرفة، ما إذا كانت العملة مقومة تقويميا مغالى فيه من حيث الارتفاع أو الانخفاض، وكذلك برزت أهميتها في الظروف التي ينجم عنها تضخم سريع أو مفرط إذ لوحظ أن النظرية تصلح كدليل مناسب لتفسير تحركات أسعار الصرف، وكذلك برزت النظرية بعد الحرب العالمية الأولى خلال المدة التي انهار فيها نظام سعر الصرف الثابت.

الفرع الثاني: نظرية ميزان المدفوعات (نظرية الأرصدة).

وبناء على هذه النظرية فإن سعر الصرف يتحدد على أساس وضع ميزان المدفوعات، فميزان المدفوعات الذي يعاني من العجز يدفع إلى عرض العملة الوطنية وشراء العملات الأجنبية. وهذا ما يساهم في انخفاض سعر صرف العملة الوطنية و بالعكس في حالة فائض هذا الميزان. وعليه أن حالة العجز أو الفائض دورا هاما ومباشرا في حدوث تقلبات في اسعار الصرف الأجنبي لعملة أي بلد. إذا استمر العجز مثلا لفترات طويلة نسبيا فان ذلك يؤدي إلى استنزاف احتياطات العملات الأجنبية المتاحة في سوق الصرف ولدى السلطات النقدية والمالية في الدولة. وهذا ما يخلق صعوبات في تجارة الاستيراد سواء كان للسلع الاستهلاكية أو للمواد الوسيطة الضرورية لتشغيل المنشآت الإنتاجية، فيزداد الضغط على قيمة العملة المحلية لتجاوز النقص في العملات الأجنبية المطلوبة. مما يسبب في هبوط هذه القيمة¹.

وتتلخص الأفكار الرئيسية التي جاءت بها هذه النظرية بما يلي:

- إن سعر الصرف يتحدد كما تتحدد أسعار السلع الأخرى وفقاً لقوى العرض والطلب؛
 - أن سعر الصرف يتحدد وفقاً للكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي؛
 - أن الكميات المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي مشتقة من حقوق البلد وديونه مع الخارج؛
 - يتحدد سعر الصرف بالمركز المالي الخارجي لميزان المدفوعات، فينخفض سعر الصرف الأجنبي و ترتفع قيمة العملة الوطنية إذا كان ميزان المدفوعات فائضا ويرتفع سعر الصرف الأجنبي تنخفض قيمة العملة إذا كان ميزان المدفوعات يعاني من عجز أن ميزان المدفوعات هو عامل مستقل يؤثر ويتأثر وأن سعر الصرف هو عامل تابع يتأثر ولا يؤثر في ميزان المدفوعات.
- ومن بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية نذكر :

¹ - هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 326.

1- إن الاعتماد على ميزان المدفوعات في تحديد مستوى أسعار الصرف للعملة مسألة غير واقعية لوجود تأثير متبادل بين الاثنين، فكما أن ميزان المدفوعات يؤثر في أسعار صرف العملة فإن سعر الصرف نفسه يؤثر هو الآخر في هذا الميزان وذلك من خلال تأثير كل من الواردات والصادرات بوضع سعر صرف العملة فرفع القيمة الخارجية لها يؤثر بشكل واضح في الواردات والصادرات؛

2- يؤثر تدخل الدولة على قاعدة العرض والطلب سواء كان تدخلا (جزئياً أو كلياً) لتحديد سعر الصرف الخارجي للعملة؛

3- إذا كانت النتيجة النهائية لميزان المدفوعات هي التوازن في جانبه الكلي، فهنا يبرز التساؤل حول كيفية قيام الميزان وهو في حالة التوازن من ممارسة التأثير على أسعار العملة، أما إذا كان تصور النظرية هو أن ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثيراً على أسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية التلقائية، فإن ذلك يستدعي والحالة هذه استبعاد معظم فقرات ميزان رأس المال باعتبار هذه الفقرات موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الإختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات، على أن هذا الاستبعاد لا يمكن أن يكون صحيحاً إذ أن ميزان حركة رأس المال هو جزء لا يتجزأ من ميزان المدفوعات؛

4- يصعب تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف هل هو التوازن الحسابي أو التوازن الاقتصادي، فالتوازن الحسابي يتحقق عندما تتساوى إيرادات الدولة من الصرف الأجنبي مع مدفوعها أية من الزمن أي أنه ينصرف إلى حسابات حقوق الدولة وديونها جميعاً، فليس له من مدلول في بنائه النظري على أساس القيد المزدوج، لذا فإنه قد يخفي وراءه اختلال في النشاط الاقتصادي لتلك الدولة.

الفرع الثالث: نظرية تعادل معدلات الفائدة.

تعتمد هذه النظرية على أسعار الفائدة في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى القيمة الخارجية للعملة، وكذا التباين في معدلات الفائدة للبلدين الذي يساوي أو يعكس معدل التدهور أو التحسن في العملة اتجاه العملة المقابلة أو الأخرى، حيث أن الزيادة من سعر الخصم في دولة ما من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة، مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار، باعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية، ومنه إرتفاع سعر الصرف ويحدث العكس عند انخفاض سعر الخصم، إذ يؤدي بدوره إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي ومنه زيادة العرض من العملة الوطنية و خروج رؤوس الأموال بحثاً عن سعر الفائدة المرتفع، فتقل بذلك القيمة الخارجية للعملة المحلية وينعكس ذلك على ميزان المدفوعات¹.

وتفترض هذه النظرية أن عمليات المضاربة يجب أن تؤدي إلى تساوي أسعار مختلف العملات، و اختلاف في الصرف، وهذا ما يؤدي إلى تكوين ربحية بين سعر الصرف الآجل و العاجل، و يمكننا أن

¹ - الفنيش محمد، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي، 2000، ص60.

نميز بين صيغتين لنظرية تعادل أسعار الفائدة. وقبل التطرق إلى الصيغتين، نقوم بتعريف كل من السعرين المحددين لهذه النظرية.

1 - سعر الصرف الآني (العاجل): وهو سعر الصرف الأجنبي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال، وهناك عدة عوامل تتحكم فيه منها: أسعار الفائدة، معدلات التضخم، موازين المدفوعات، المعلومات الاقتصادية والسياسية.

2 - سعر الصرف الآجل: وهو عبارة عن سعر متفق عليه اليوم، لشراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي، في تاريخ لاحق معين، وتتحكم فيه عدة عوامل منها: عرض وطلب العملات الأجنبية، مراقبة الطلب الأجنبي، المضاربة. وسعر الصرف الآجل ببساطة هو سعر الصرف العاجل السائد وقت إبرام الصفقة مضافا إليه فرق سعري الفائدة السائدين في الأسواق النقدية الدولية على العملتين موضوع التبادل بمعنى أن الفرق بين السعر العاجل والسعر الآجل هو الفرق بين سعري الفائدة على العملتين¹.

أولا - صيغة تعادل أسعار الفائدة المغطاة:

إن نظرية تعادل أسعار الفائدة المغطاة تنشأ علاقة بين سعر الصرف الآجل و سعر الصرف العاجل وذلك بواسطة أبعاد سعر الفائدة. فهذه النظرية تحمل معها مخاطر وهذا لأن سعر الصرف الآجل المتوقع غير مؤكد. و لذلك فإن المستثمر يمكن أن يحمي نفسه ضد خطر سعر الصرف و هذا بالتوظيف في سوق الصرف الآجل. فسعر الصرف المطبق في هذه الحالة هو سعر الصرف الآجل، أما السوق الذي تتجز فيه مثل هذه العقود أو الصفقات فيطلق عليه سوق الصرف الآجل.

إذن فيمكن للمستثمر أن يوظف أمواله في سوق الصرف الآجل في الفترة t بعقد مشروط في الفترة $(t + 1)$ ، وبذلك يمكن له أن يبيع دولاراته بسعر فائدة متفق عليه في تاريخ توقيع العقد الخاص بسعر الصرف الآجل. إذن فإن توظيفاته مغطاة من المخاطر.

و لذلك فإن المعادلة الخاصة بتعادل أسعار الفائدة المغطاة تعطى بالشكل التالي:

$$1 + I_t = (1 + I_t^*) \frac{1}{E_t} F_t$$

حيث أن: F_t, E_t تمثل سعر الصرف الحالي والآجل على الترتيب؛

و I_t, I_t^* سعر فائدة المحلي و الأجنبي على الترتيب؛

من أجل فهم هذه المعادلة نفترض المعاملات التالية:

¹ - مدحت صادق، مرجع سابق، ص 149.

- شراء: نشترى الآن عملة أجنبية بواسطة عملة وطنية و لكن $\frac{1}{E_t}$ و توظف هذه القيمة في شكل سندات توضع في شكل نقود أجنبية بواسطة معدل فائدة أجنبي (*). وبذلك في الآجل نحصل على $\frac{1}{E_t}(1 + I^*)$ وحدة من النقد الأجنبي.

- بيع: نبيع هذا المبلغ بسعر صرف آجل F_t ، وبذلك نحصل على القيمة $\frac{1}{E_t}(1 + I_t) \cdot F_t$

$$\text{إذن: } (1 + I_t) / (1 + I_t^*) = \frac{F_t}{E_t}$$

تحقيق هذه العلاقة يتوقف على توفر مجموعة من الفرضيات، أهمها غياب تكاليف المعاملات، غياب الرقابة على حركة رؤوس الأموال، وحدة التعريف الجمركية.

ثانيا - تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة:

هذه النظرية تقدم تنبؤات لقيم مستقبلية للصراف و تضع بوضوح الهدف الأساسي للمضاربة في سوق الصراف. تشير صيغة تعادل اسعار الفائدة غير المغطاة إلى أن معدل المرودية المخصوصة على الأصول المحررة بالعملة المختلفة يجب أن تكون متساوية، يكون المستثمرون إذن غير مباينين بالاحتفاظ بالأصول بالعملة المحلية أو الاحتفاظ بالأصول بالعملة الأجنبية. هذه العلاقة تشترط أن معدلات التغير المتوقعة في سعر الصراف تكون مساوية لفروق اسعار الفائدة بين البلد المحلي والبلد الأجنبي، وبالتالي تأخذ معادلة تعادل اسعار الفائدة غير المغطاة الشكل التالي :

$$S' = I - I^* \text{ مع الإشارة إلى أن } S' = (E_{t+1} - E_t) / E_t$$

S' : معدل التغير المتوقع في سعر الصراف و E_{t+1} سعر الصراف العاجل المتوقع خلال سنة بعد توظيف المبلغ المستثمر وتحويله.

وتتطلب هذه الصيغة من مجموعة من الفرضيات تتمثل في الأصول المحلية والأجنبية، والتي تكون متماثلة في تاريخ الاستحقاق وبنفس درجة المخاطرة، عدم وجود حواجز على حركة رأس المال، حياد المتعاملون اتجاه المخاطر¹.

ولقد تعرضت هذه النظرية إلى بعض الانتقادات نذكر منها :

- إن معدلات الفائدة لا تمثل عاملا مهما في توجيه طريقة وسلوك المحكمين؛
- يمكن أن تحدث عملية المضاربة آثار تذبذبية؛
- يمكن أن توجد حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال (الرقابة على الصراف)؛
- المحكمين لا يمكنهم القيام بعملية التحكيم مثلما تفترضه هذه النظرية؛

¹ -جبوري محمد، مرجع سابق، ص17.

الفرع الرابع: نظرية كفاءة سوق الصرف.

السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم... إلخ. في السوق الكفاء كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة، تكاليف المعاملات ضعيفة، تغيرات أسعار الصرف عشوائية¹.

إلا أن هناك جدلا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، أظهر اختبارات جيدي و ديفي (Dufey & Giddy) كفاءة السوق. في حين أن البعض الدراسات مثل هانت (Hunt) تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا.

الفرع الخامس: نظرية مستوى الإنتاجية.

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما، تتحدد على أساس كفاية ومقدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية، بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشتته، بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات، وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية والعملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وانخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها².

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية، بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، وإلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، ينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج، وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وهي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924.

هذه النظرية لا تخلو من الانتقادات، فهي تبين ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، هذا ما فسّر اختلاف أو انعدام التوازن الاقتصادي، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية.

¹- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، صص 120 - 124

²- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، صص 453.

مما يؤدي إلى حدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة الاقتصاد الوطني القوي مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية.

المطلب الخامس: تطور نظام صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1970-2012

لقد عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري و الصرف عدة مراحل يمكن إدراجها فيما يلي:

الفرع الأول: تطور سعر الصرف خلال الفترة (1963-1973).

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي عن طريق تأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13/12/1962 ، ثم بعدها في 10 أبريل 1964، تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية (الدينار الجزائري) التي ثبتت قيمتها آنذاك بـ 0.18 غ من الذهب الخالص وبالتالي عوض (الدينار الجزائري) عملة (الفرنك الفرنسي الجديد)، الذي كان هو عملة الجزائر أثناء الاستعمار، بسعر صرف: واحد دينار يساوي واحد فرنك فرنسي جديد. وقد كان سعر صرف الدينار الجزائري مسيرا إداريا ويتميز بالاستقلال والثبات لمدة طويلة، يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية آنذاك، وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار هذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي علاقة بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل عن الواقع الاقتصادي، فنتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة والمتمثلة في العملة الصعبة أضف إلى ذلك أن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين: الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا والثانية تحدد في السوق الموازية (السوق السوداء) ¹.

وظل تكافؤ الدينار الجزائري مع الفرنك الفرنسي على حاله إلى غاية 1969 في حدود يتقلب فيها سعر صرف الدينار بين +1 و -1% ²، وهو تاريخ انخفاض العملة الفرنسية سبب ضعفها، ما أدى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف المشاريع المستمرة التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول، باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها: الحرية، النظام الحصص، الاحتكار، إبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول.

¹ - آيت يحي سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة-الجزائر، العدد 09، 2011، ص 65.

² - Habbar Ebderrezak, Le Marché des change cas: Le marché interbancaire des change algérien, Mémoire PGS-BANQUE, École supérieure de commerce, Alger, 2002, P87.

الفرع الثاني: تطور سعر الصرف خلال الفترة (1974-1987).

تميزت هذه المرحلة بأهمية كبيرة سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير مع انطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية و أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة و المثبتة عن اتفاقية بريتن وودز وعن تعويم أسعار الصرف، تم اتخاذ قرار تغيير نظام التسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني، و قد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج هو:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية، و هذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات و المواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات و خصوصا أنها مؤسسات ناشئة؛
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتبئواتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف و هذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار؛

وبالتخلي عن الحصص الثابتة في مارس 1973 و ظهور معدل مرن للصرف، كان على الجزائر تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة. حيث منحت لكل عملة منها ترجيحا محددا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري وبارتباط الجزائر بهذه السلسلة من العملات سمح لها بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك حيث قيمته تتحدد بالنسبة لهذه السلة الخاصة .

إن الرقابة الصارمة و المستمرة على التجارة الخارجية ساهمت في كبح عملية التصدير والرفع من المستوى التضخم، كما مارس التقييم الزائد للدينار آثار سلبية على الاقتصاد مجملها مناقضة للتطور الصناعي المشروع سنة 1966. فقد وصل إلى حد مرتفع بين 1983 و 1986 أين الدولار الأمريكي كسب قوة كبيرة في أسواق المالية العالمية.

ففي سنة 1986 تعرض الاقتصاد الجزائري لصدمة نفطية معاكسة، واستجابت الحكومة للتراجع الكبير في إيرادات الصادرات باللجوء إلى الاقتراض من الخارج وبتشديد القيود على الواردات. وفي الوقت ذاته، اتبعت السلطات سياسة نشطة لسعر الصرف، تضمنت خفض قيمة الدينار الجزائري مقابل سلة العملات بنسبة 31% بين سنتي 1986 و 1988. ومع ذلك، نظرا لأن تخصيص اعتمادات النقد الأجنبي يخضع لقيود لا حصر لها، نما الطلب على النقد الأجنبي في السوق غير الرسمية مؤديا بذلك إلى رفع علاوة سعر الصرف في السوق الموازية إلى حوالي خمسة أضعاف¹.

وبعد 1986 أعلن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري. فأصبح التغيير النسبي لكل عملية تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس معدل الصرف السائد في سنة 1974، وهذا ما إعتبر

¹-كريم النشاشيبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 114.

تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987¹.

الفرع الثالث: تطور سعر الصرف خلال الفترة (1988-1993).

ابتداء من سنة 1988، ألغى هذا النظام الجامد وحل محله نظام يقضي بتخصيص النقد الأجنبي للبنوك التجارية العامة ضمن إطار سقف ائتمانية، وهو ما يتمشى مع أهداف ميزان المدفوعات، وعلى أن تقوم البنوك بتخصيص النقد الأجنبي للمؤسسات العامة التي تتعامل معها. ومن سنة 1991، تولى مجلس النقد الائتمان مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي والدين الخارجي، وكذلك سلطة اعتماد الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة. ثم صدر قانون التمويل الإضافي في أوت 1990 الذي منح الشركات والأفراد حق حيازة حسابات بالعملة الأجنبية².

وقد قامت هذه المرحلة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب لسعر الصرف طبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992. وخلال هذه المرحلة بالذات انتقل معدل سعر صرف الدينار من 4.936 دج/ دولار في نهاية سنة 1987 إلى 10.476 دج/ دولار نهاية ديسمبر 1990 و 15.889 دج/ دولار نهاية جافني 1991 ثم 16.595 دج / دولار نهاية فيفري من نفس السنة، ليستقر عند حوالي 17.8 دج/ دولار نهاية مارس 1991. أي أن قيمة الدينار انخفضت في مدة ثلاثة أشهر بـ 70% هذا دون تصريح رسمي من طرف السلطات النقدية. إلا أنه بدأ التخفيض الصريح في بداية سبتمبر 1991 بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار ليصل إلى 22.5 دج/دولار ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة.

أدى الانزلاق والتخفيض الاسمي إلى انخفاض قيمة الدينار بشكل قوي، ولأن هذا التخفيض كان عبئا ثقيلا على الشركات وأيضا المستهلكين، قررت السلطات إعطائه فترة راحة بالرجوع مرة أخرى إلى التسيير الإداري للعملة الرسمية وذلك بتثبيت سعر الصرف الاسمي في قيمته المحددة في نهاية سنة 1992 بـ 23 دج/دولار تقريبا ومعادلته السوق الموازي للعملة سنة 1993³.

ولم يكن هذا الاستقرار النسبي للسعر الاسمي متفقا مع الأساسيات الاقتصادية: إذ أن صدمات التبادل التجاري المعاكسة والسياسات المالية التوسعية أدت إلى ارتفاع التضخم بمعدلات عالية بالمقارنة إلى شركاء الجزائر التجاريين. ولذلك، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية بنسبة 50% بين أكتوبر 1991 ونهاية 1993، بينما ارتفعت مرة أخرى النسبة بين السعر في السوق الموازية والسعر الرسمي

¹ شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر: نمذجة قياسية للدينار الجزائري، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 5، 2011، ص ص 123-124.

² كريم النشاشيبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 114.

³ آيت يحي سميير، مرجع سابق، ص 66.

بحلول اوائل سنة 1994 إلى 4 أضعاف بعد أن كانت قد انخفضت من حوالي 5 في منتصف الثمانينات إلى 2 في سنة 1991، انحصرت الأهداف الفورية في بداية برنامج التصحيح في سنة 1994 في تصحيح القيمة المغالى فيها للدينار الجزائري، بما يسمح بتحديد قيمته حسب قوى السوق، وجعل نظام سعر الصرف أكثر شفافية، وهكذا حدث خفض كبير للدينار الجزائري بحوالي 50% على خطوتين : في مارس- افريل 1994 ليصبح الدينار الجزائري 36% دج/دولار، ومرة أخرى في نهاية سبتمبر 1994 ليصبح 41 دج/دولار. وانخفض سعر السوق الموازية ليصل إلى حوالي ضعفي السعر الرسمي خلال تلك الفترة¹.

الفرع الرابع: تطور سعر الصرف خلال الفترة (1994-2012).

وفي أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت "Fixing" بداية من 1994/10/01. تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعيا، لكن سرعان ما أصبحت يومية. ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، الذي كان مرفوق ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 1995/12/31، كما ساهمت برامج الاستقرار وتحسن مستوى الاحتياطي الصرف إلى إنشاء سوق صرف مابين البنوك بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري².

وقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي. حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40,17%. وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته سنة 1990، وما بين 25% و 30% ما بين سنتي 1991-1993.

وفي سنة 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70%، وذلك ما بين شهر أفريل و سبتمبر 1994 وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية و بين 1995 و 1998. بعد تخفيض الدينار الجزائري في سنة 1994، اتبعت سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف، وجرى بعض التخفيض الاسمي حتى منتصف سنة 1996، ومنذ ذلك

¹- كريم النشاشيبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 114.

²- جبربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، صص 214-215.

الوقت أدت السياسات المالية المتشددة وتقوية المركز الخارجي للجزائر إلى تعزيز استقرار سعر الصرف الاسمي، مما ساعد بدوره على تثبيت التوقعات بانخفاض التضخم. تسمح السلطات لقوى السوق بتحديد سعر الصرف، مع مراعاة تدخلها لتجنب أي رفع للقيمة الفعلية الحقيقية على نحو مستمر، وذلك من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي. ومن شأن هذه السياسة أن تساعد على حماية الجزائر من بعض الآثار المزعجة للاستقرار والناجمة عن تقلب اسعار الطاقة، وذلك بتسهيل عملية التصحيح في مواجهة الصدمات الخارجية. كما أن تعميق السوق المالية المحلية وسوق النقد الأجنبي وادماجها في الأسواق المالية العالمية من شأنه أن يعزز نجاح هذه العملية¹. وقد ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين سنتي 1998-2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية و هذا منذ أوائل سنة 2002 .

وفي جانفي 2003 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5%، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية. لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. وبين جوان و ديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7,5%. وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625 و 91.3014 بالنسبة للأورو وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة².

المطلب السادس: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر وإصلاحه.

تخص الرقابة على الصرف كل التدفقات المالية بين الدولة المعنية وبقية دول العالم، وتشمل الرقابة على الصرف مختلف المجالات (التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، المدفوعات الجارية... الخ)، كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات، الاحتياجات من العملات الأجنبية، القروض المحصل عليها من المؤسسات الدولية والتنظيم الاقتصادي والمؤسسي، وتعني في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة طبقا للمصالح الوطنية، وقد تم تطبيق سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر بدءا من سنة 1963، وما يميز هذه السياسة في الجزائر عن غيرها فقد انفردت بالخصائص التالية³:

1- صرامة القوانين فيما يخص حيازة العملات الصعبة، والمبادلات الخارجية.

¹- كريم النشاشيبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 114.

²- شعيب بونوة، خياط رحيمة، مرجع سابق، ص 124.

³- بن قدير علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص 132.

- 2- إن الدينار الجزائري غير قابل للتحويل باعتباره غير مسعر لا سيما في سوق الصرف العالمية.
 - 3- غياب سوق للصرف في الجزائر، أين يتم تحديد سعر الصرف التوازني.
- إن تطبيق هذه السياسة في الجزائر كان الهدف منها ما يلي¹ :
- الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار؛
 - حماية الصناعات الناشئة من خلال منع استيراد السلع المنافسة؛
 - منع هروب رؤوس الأموال، وذلك من خلال توجيه استعمال الموارد من العملة الصعبة؛
 - إعادة هيكلة الاقتصاد، وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الإنتاجية ذات الأولوية
- يمكن تقسيم مراحل تطور سياسة الرقابة على الصرف إلى فترتين يفصل بينهما قانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض بتاريخ 14/04/1990؛

الفرع الأول: سياسة الرقابة على الصرف قبل سنة 1990.

أولا-المرحلة(1970-1977):

- تميزت هذه المرحلة بتكثيف عملية إنشاء الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة،وقد جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية ،لا سيما فيما يخص الاستيراد وتتلخص هذه القيود أساسا في ما يلي :
- إقرار ترخيص إجمالي للواردات، ويتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات؛
 - تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية؛
 - التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الاستقلال، وعملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة؛

ثانيا-المرحلة (1978-1987):

- إن صدور قانون 78-02 بتاريخ فيفري 1978، تضمن تأمين جميع عمليات البيع والشراء السلع والخدمات مع الخارج، ونص صراحة على اقتصاد الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية، حيث خص الهيئة العمومية وحدها بمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم، هذا وقد مكن هذا القانون مصالح الجمارك من التدخل للسهر على عدم دخول وخروج السلع الممنوعة.
- أعطى النظام الجديد المتعلق بالبنوك والقرض القانون 86-12 لسنة 1986، دورا أكثر أهمية للبنوك التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في مجال الصرف، فأصبحت بمقتضى ذلك

¹ - نفس المرجع والصفحة سابقا.

تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، كما تعمل على تقييم آثارها على العملة الوطنية و في هذا الإطار أسندت مهمة التشريع و التنظيم المتعلقين بالصرف في مجال التجارة الخارجية إلى بنك الجزائر. وبعدها صدر قانون 88-01 بتاريخ 12 جانفي 1988 المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية، حيث أعطى نتائج ملموسة بخصوص تنظيم و تحديد مهام النظام البنكي المالي الجزائري، وتم أيضا إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد و تعويضه بميزانية العملات الصعبة، وأصبحت البنوك التجارية بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي تقوم بتمويل واردات المؤسسات مع الخارج في إطار القروض بين الدول المختلفة.

الفرع الثاني: سياسة الرقابة على الصرف ما بعد سنة 1990

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات و النصوص التنظيمية كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتكريس الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعالية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد.

وقد كرس القانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض ميكانيزمات اقتصاد السوق، حيث أحدث ثورة معتبرة في مجال تنظيم المؤسسات النقدية و المالية و أعطى نظرة مختلفة تماما عن النظام، الذي ساد قبل صدور هذا القانون، باعتبار أنه منح صلاحيات مطلقة لبنك الجزائر و جعله مستقل تماما عن السلطة السياسية واشتملت مهامه إلى جانب إصدار النقود في توفير أفضل الشروط لنمو منظم للاقتصاد و الحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد من خلال تنظيم و توجيه، مراقبة الحركة النقدية، توزيع القرض، السهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج و استقرار سوق الصرف. وقد أعقب هذا القانون عدة نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، من النظام 92-04 الصادر بتاريخ 22/03/1992 المتعلق بمراقبة الصرف، ومن بين ما نص عليه هذا القانون¹:

1- تسيير الموارد من العملات الصعبة: لقد سمح هذا النظام للمقيمين في الجزائر من الاستفادة من العملة الصعبة مقابل الدينار في إطار الالتزامات المبرمة مع الخارج، وذلك عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، ويعتبر تسيير جميع الموارد من العملة الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات، المواد المنجمية، القروض الخارجية، والقروض الموجهة لتمويل ميزان المدفوعات، من صلاحيات بنك الجزائر، ويتم التنازل عنها لصالح هذا الأخير، ويستفيد المصدرون من حصة مداخل صادراتهم من العملة الصعبة، وتختلف هذه الحصة باختلاف نشاط التصدير وفق النسب التالية:

-50% في مجال الصيد البحري، والمحاصيل الزراعية؛

-20% في مجال السياحة؛

¹ - المرجع السابق، ص ص 133-134.

-10% في مجال النقل، البنوك والتأمينات؛

ويمكن للمصدر أن يحتفظ بكل حصته من الإيرادات إذا انصبت صادراته على نشاطات أخرى كالصناعة.

2- تدخل الوسطاء المعتمدين: يضع هذا النظام المجال القانوني الذي تنشط فيه البنوك والمؤسسات المالية، إذ تم اعتمادها كوسيط مالي، وحددت مهامها والتزاماتها فيما يخص معالجة العمليات التي تتم بالعملة الصعبة.

3- حسابات العملة الصعبة: سمح هذا النظام للمقيمين وغير المقيمين، فتح حسابات بالعملة الصعبة، لدى البنوك المعتمدة، ويمكن الإيداع في شكل ودائع تحت الطلب أو لأجل، وتستفيد ودائع الأشخاص الطبيعية من مكافأة حسب الأجل المحدد لها، وتستفيد ودائع الأشخاص المعنوية من مكافأة ابتداء من الشهر الثالث، وعلاوة أخرى ابتداء من الشهر السادس.

4- القواعد المنظمة لتسديد الصادرات والواردات: تخضع جميع عقود تصدير واستيراد السلع، إلى ضرورة التوظيف المصرفي لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة، التي تتكفل بتحويل التدفقات المالية من وإلى الخارج، ويعتبر هذا التوظيف أداة من أدوات الرقابة على الصرف في يد الجهاز المصرفي، وكذا الجمارك الوطنية.

الفرع الثالث: إصلاح نظام الصرف.

في السبعينات والثمانينات، تولى بنك الجزائر تخصيص النقد الأجنبي العائد في معظمه من الصادرات الهيدروكربونية، من خلال النظام المركزي لتراخيص الاستيراد الممنوحة للوكالات التجارية المعتمدة. وقد احتفظت الجزائر بمجموعة من علاوات الصرف للتحويلات الزائدة عن الحدود المقررة مسبقاً، مما شكل ممارسات متعددة للعملة.

وعلى صعيد الصادرات لم يسمح للمصدرين بالاحتفاظ بإيرادات التصدير بصفة عامة، وبموجب اتفاقين عقدا مع صندوق النقد الدولي بين سنتي 1989 و1992، واعتبرت قابلية العملة للتحويل عنصراً أساسياً لتحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية والنمو المستمر. إلا أن الإختلالات المالية إلى جانب ارتفاع مدفوعات خدمة الدين قد أدت إلى تشديد القيود على المعاملات الدولية في الفترة 1992-1993: إذ طبقت حدود دنيا لأجال السداد على الائتمانات التجارية الجديدة، مع رفض طلبات المستوردين على نحو متزايد للحصول على النقد الأجنبي أو الائتمانات وانصب الاهتمام الفوري للسلطات على خفض نسبة خدمة الدين وتقادي اللجوء إلى إعادة جدولة الديون.

ابتداء من أكتوبر 1994، أصبح سعر الصرف مرناً من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر، فقد كان يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناء على عروض مقدمة من البنوك التجارية في بداية كل جلسة، وأيضاً في ضوء توفر العملة الأجنبية. وكان من الخطوات المهمة التي اتخذت في جانفي 1996 استحداث سوق النقد الأجنبي فيما بين البنوك، والذي سمح فيه للبنوك

التجارية والمؤسسات المالية بان تحتفظ بمراكز لعملات أجنبية والاتجار فيها فيما بينها. وفي المتوسط تم تخفيف متطلبات تسليم النقد الأجنبي من المصدرين وتوحيد نسبتها بـ 50%، بإستثناء المتحصلات من صادرات الهيدروكربونات والتعدين. ويمكن إعادة توطين حصيلة الصادرات مباشرة من خلال سوق النقد الأجنبي بين البنوك. قد مثلت هذه في المرحلة الأولى مجمل الموارد المتاحة للبنوك والمؤسسات المالية. في أبريل 1994 تم حل اللجنة الخاصة وألغيت القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات من موارد المستوردة الخاصة، كما ألغيت شروط الحدود الدنيا على آجال السداد بالنسبة لتسهيلات تمويل الواردات باستثناء واردات السلع الرأسمالية، ولو أن هذه الاشتراطات ألغيت تدريجيا في سنة 1995. وبحلول منتصف سنة 1995، أزيلت كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع، وكان من المقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل. وبالإضافة إلى ذلك أصبحت البنوك تملك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثوقة، بينما أنهى بنك الجزائر توفير الغطاء الأجل على النقد الأجنبي، والذي كان يمنح للمؤسسات. غير انه تم الاستمرار في نظام حسابات العملة الأجنبية للحفاظ على الثقة بين الحائزين على النقد الأجنبي ولاجتذاب التحويلات من الخارج. وبنهاية سنة 1996، أصبح في الإمكان تفويض البنوك التجارية وصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك من النفقات في الخارج، وذلك حتى سقف معين وبعده يتطلب الأمر الحصول على تصريح من بنك الجزائر. وقد ألغيت القيود النهائية على المدفوعات بالنسبة للمعاملات الجارية المتبقية، بما في ذلك السفر لأغراض السياحة في سنة 1997، وقبلت الجزائر الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1997¹.

سمح استقرار الاقتصاد الكلي، الذي تمت العودة إليه ابتداء من بداية سنوات 2000، بإرساء توازن الأسعار النسبية باعتبارها قاعدة ارتكاز بالنسبة لسياسة الصرف. ويتمثل هدف بنك الجزائر في تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي طويل الأجل للدينار حول قيمته التوازنية المحددة بأساسيات الاقتصاد الوطني. ففي مجال الإطار العملياتي، من المفيد التذكير بأن أسعار الصرف تتحدد يوميا، بل مرات عديدة يوميا، في سوق الصرف بين البنوك، بتدخل بنك الجزائر والبنوك والمؤسسات المالية، الوسيطة المعتمدة. ويتعلق الأمر بتحديد مرن لسعر الصرف.

ويشكل المستوى الهام من احتياطات الصرف الرسمية، عاملا هاما من الأمن المالي الخارجي خاصة وان دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يشكل صدمة خارجية للاقتصاد الوطني. فقد عرفت الجزائر خلال الفترة 2000-2008 تحسن في وضعيتها المالية الخارجية من خلال ارتفاع احتياطات الصرف بقوة خلال هذه الفترة، حيث انتقلت الاحتياطات الرسمية للصرف من 77.78 مليار دولار سنة 2006 إلى 110.2 مليار دولار سنة 2007. وتزامنت الزيادة المستمرة في الاحتياطات

¹ -كريم النشاشيبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص ص 116-117.

الرسمية للصراف، في هذه السنوات مع تنوع عملات التوظيف من اجل تسيير أفضل لخطر سعر الصرف بين العملات الرئيسية. وقد بينت دراستان قام بهما بنك الجزائر في 2007 و 2008 لتحديد المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف الضرورية لمواجهة اثر الصدمة الخارجية المفاجئة المحتملة أن المستوى الأمثل لاحتياطات الصرف قد تم بلوغه من طرف الجزائر ابتداء من سنة 2001. وفي إطار ظرف يتميز بانكماش الأسعار على مستوى الشركاء الرئيسيين للجزائر، نجد أن بنك الجزائر يواصل تنفيذ سياسة تثبيت معدل الصرف الفعلي. وهو ما يتطلب متابعة جد خاصة للتطور قصير الأجل في الأسعار النسبية، بالنظر إلى تقلبات اسعار الصرف في الدول الشريكة وتقلبات الأسعار. إضافة إلى ذلك، تمثل وضعية اسعار البترول صدمة من زاوية أساسيات الاقتصاد الوطني مع وجود اثر على معدل الصرف الفعلي الحقيقي التوازني.

ويبين اخذ اثر وضعية سعر البترول في نموذج حساب سعر الصرف الفعلي الحقيقي بعين الاعتبار أن معدل الصرف الفعلي الحقيقي في نهاية جوان 2009 يوجد قريبا من المستوى التوازني الجديد المقدر في هذا المجال. ويدمج هذا الأمر إذن اثر الصدمة الخارجية على أساسيات الاقتصاد الوطني، على أساس أن تقلبات الأسعار النسبية هو أمر فعلي. وهو ما يتطلب متابعة جد خاصة للتطور قصير المدى في الأسعار النسبية في 2009. من زاوية عملياتية، يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف بين المصارف للسهر على أن لا تؤثر حركة معدل الصرف الفعلي الاسمي على التوازن طويل المدى في سعر الصرف الفعلي للدينار. وفي إطار دوره في ضبط السوق البيئية للصراف، عزز بنك الجزائر بصفة خاصة في 2012 المتابعة اليومية لتطور سعر الصرف الاسمي تناسقا مع آفاق تطور الأسعار النسبية. استقر سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار سنة 2012، في حين سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعا في قيمته قدره 5,8% كمتوسط سنوي، أساسا تحت تأثير توسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين¹. وفي مثل هذا الظرف المتميز بارتفاع قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار خلال سنة 2012 بوتيرة أكبر مقارنة بالسنة السابقة، تم الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار الداخلية، بالنظر إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية المستوردة في الوقت الذي ازداد فيه فارق التضخم بين الجزائر ومنطقة الأورو في سنة 2012.

¹-تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013، ص8.

خلاصة الفصل:

استعرضنا في هذا الفصل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية ومسار تطورها في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا بعد التطرق للجانب النظري لكل متغير من المتغيرات، حيث سمح لنا هذا الجانب بفهم وتحليل كل متغير من المتغيرات المستخدمة في الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، معدل الفائدة، ميزان المدفوعات و سعر الصرف). أما من خلال تتبع مسار تطور هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة استنتجنا ما يلي :

- شهد الناتج المحلي الإجمالي تطورا متزايدا، حيث مثل القطاع الصناعي النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي من مجمل القطاعات السلعية الأخرى بما فيها النفط، أما نمو حجم الإنتاج الزراعي كان يتم ببطيء شديد مقارنة بالقطاعات السلعية الأخرى. وابتداءا من سنة 1986 شهد الناتج المحلي الإجمالي ركودا نتيجة التدهور المفاجئ لإيرادات الصادرات ابتداءا من سنة 1986، ورغم الإصلاحات الجزئية التي طبقت خلال الفترة 1988-1992، مما أدى إلى اقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية رفع الطلب الداخلي ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي.

- نتيجة لغياب سياسة توجي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للاقتصاد الجزائري، اكتفت الحكومة بمحاولات لتوفير فرص عمل مؤقتة واعتماد نظام التكفل والشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني. وهو ما أدى إلى زيادة فرص العمل التعاقدية والفصلية بالمقارنة بفرص العمل الدائم.

- منذ السنوات الأولى للاستقلال أخضعت السلطات النقدية الجزائرية سياسة معدل سعر الفائدة الدائنة و المدينة للقرارات الإدارية المركزية، البعيدة عن أي ارتباط بين قوى العرض و الطلب في سوق رأس المال. ومن أجل مواجهة الآثار السلبية لهذا النهج، خاصة على مستوى الادخار المحلي ومستوى أداء المؤسسات المصرفية، وباعتبار سعر الفائدة أحد الوسائل المنظمة للاختلال الاقتصادي الكلي، وأمام انخفاض إيرادات الصادرات من العملة الصعبة، نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار 1986 وارتفاع تكلفة الاسترداد، وأمام انسداد الأسواق المالية الخارجية، لجأت السلطات النقدية إلى إجراء إصلاحات نقدية ومالية. ونتيجة لهذه الإجراءات و الإصلاحات ارتفع سعر الفائدة الاسمي تدريجيا ابتداء من 1986 إلى 1990، ليعرف ارتفاعا متسارعا وقياسيا بعد ذلك.

- أما فيما يخص ميزان المدفوعات فقد عرف تطورا مهما، حيث كان رصيد الميزان سالبا في معظم سنوات الدراسة، غير أنه وبعد نهاية الاتفاق مع الهيئات الدولية صار موجبا، بالإضافة إلى تطور الاحتياطات الإجمالية وهي في زيادة مستمرة نتيجة ارتفاع اسعار البترول.

-أما سعر الصرف فقد عرف تطورا في الجزائر حيث انتقل من سعر الصرف الثابت مع نهاية سنة 1987 إلى الانزلاق التدريجي وهذا مع بداية تطبيق اتفاقيات صندوق النقد الدولي، ثم التخفيض الصريح وطريقة التسعير fixing وإنشاء سوق الصرف مابين البنوك.

الفصل السادس

القياس الاقتصادي لتأثير التضخم

على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

في الجزائر

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الجانب القياسي لتأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، ويستند التحليل على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (1970-2012). حيث سوف يتم الاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، الذي يستخدم كبديل لأسلوب المعادلات الآتية، ففي نموذج VAR لا يوجد متغيرات خارجية، وتعامل جميع المتغيرات على أنها متغيرات داخلية بإبطاء، ولا يستوجب استخدام قواعد التمييز التي تستخدم عادة في أسلوب المعادلات الآتية. وبالتالي تجنب ما يمكن أن ينتج عن ذلك من حذف لمتغيرات ذات أهمية. يتطلب هذا النموذج تحديد المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض، والتي يتم اختيارها بناء على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين المتغيرات حسب النظرية الاقتصادية والدراسات العملية، وفيما يخدم أهداف الدراسة، ويتطلب أيضا تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني للمتغيرات، الأمر الذي بدوره سينعكس إيجابا على دقة تقديرات النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة.

وبناء على ذلك، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ستة مباحث، نستعرض في الأول استقرارية السلاسل الزمنية، أما المبحث الثاني فنتطرق فيه إلى القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على الناتج المحلي الإجمالي، ويتناول في المبحث الثالث القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على البطالة، أما المبحث الرابع فنتطرق فيه إلى القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على معدل الفائدة، ويختص المبحث الخامس بالقياس الاقتصادي لتأثير التضخم على الميزان التجاري، أما المبحث السادس والأخير نتطرق فيه إلى القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري.

المبحث الأول: استقرارية السلاسل الزمنية.

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لابد من التأكد أولاً من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، والتي تعرف بأنها مجموعة من المشاهدات لقيم الظاهرة التي تتغير مع الزمن، وهذه المشاهدات المتعاقبة تكون مأخوذة في فترة زمنية محدودة ومتساوية وتكون السلسلة الزمنية ساكنة أو مستقرة، إذا كانت مشاهداتها تتذبذب بصورة عشوائية حول متوسط وتباين ثابتين، أي إذا كان المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن.

ويقصد بذلك أن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي لا تتغير خصائصها عبر الزمن، وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان المتوسط لـ X ثابت عبر الزمن أي أن $E(X_t)=U$ والتباين ثابت عبر الزمن $VAR(X_t) = \sigma u^2$ ، والتباين المشترك يعتمد على فترات الإبطاء $COV(X_t, X_{t-s})$ ، وتكون الدالة بدلالة طول الفترة بينما تكون مستقلة عن الزمن، أي أن الزمن لا يلعب دور في تحديد العلاقة بينهما¹. وبذلك فإن الاستقرار يعني أن السلسلة تتجه إلى التذبذب حول متوسطها الحسابي وأنها تسعى إلى العودة إلى هذا المتوسط خلال فترة زمنية قصيرة، ولذلك يجب تحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى سلاسل مستقرة، ويمكن التمييز بين نوعين من المسارات غير المستقرة:

1- المسارات من نوع (Trend Stationary) TS:

وهو يمثل عدم الاستقرارية من نوع الاتجاه المحدد تكون فيه السلاسل الزمنية غير المستقرة متكونة من مركبتين على النحو التالي: $x_t = f(t) + \varepsilon_t$ حيث $f(t)$ هي دالة خطية محددة بدلالة الزمن، و ε_t هو متغير عشوائي يمثل مسار احتمالي مستقر، وهو عبارة عن الخطأ أو الضجيج الأبيض، ومسار TS هو مسار غير مستقر فهو لا يحقق الخصائص الإحصائية للاستقرار، لأن متوسط القيم $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن (t) ². ومن أهم خصائص مسارات TS نجد:

• أنها إذا تأثرت بصدمة عشوائية في اللحظة (t) يكون مفعول هذه الصدمة عابراً و يختفي بمرور الزمن، وتسمى هذه الخاصية بعدم إصرار الصدمات، وتبين وجود اتجاه غير احتمالي أي غير عشوائي، فالاتجاه هو محدد وأكد ولا يسبب أي انقطاع، هذا معناه إذا كان لدينا مسار من نوع (TS) فإنه عند أي صدمة ايجابية أو سلبية يتساوى الأمر في كل الحالات، لأن أثر الصدمة له اتجاه يختفي بمرور الزمن.

¹-Baltagi.B.H, Econometrics, 2ndEdition, Springer-Verlag Berlin –Heidelberg , New York , 1999, P363.

²-Herlin, Economie appliquée des series temporelles, Université de Paris Dauphine, Paris, 2003, P35.

- اقتصاديا يفسر هذا الأمر بأن المسار طويل المدى للسلسلة لا يتأثر بالتحويلات الطرفية، أما عن الطريقة الخاصة بعملية إجراء استقرار من نوع TS هي نزع أو التخلص من الاتجاه العام أي الاتجاه المحدد من السلسلة عن طريق الانحدار.

2- المسارات من نوع (Differency Stationary) DS:

وتسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار الاحتمالي أو العشوائي، ويكتب على الصيغة التالية¹:

$$y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

وعلى عكس مسار TS الذي يتميز بالاتجاه المحدد، فالمسار العشوائي يوضح لنا أن مسار Y_t عند اللحظة الزمنية (t) يبدأ عند توقف مسار (Y_{t-1}) ويتبع اتجاه الصدمة ε_t . بحيث ε_t تمثل الضجيج أو الخطأ الأبيض، وهذا يبين أنه من الممكن في بعض الحالات تخصيص نموذج نظري غير مستقر، ثم نعم سيرورة مستقرة بواسطة الفروقات².

وتكون في مسار DS علاقة الاتجاه غير واضحة أي غير أكيدة، حيث أن أي صدمة غير متوقعة في لحظة من الزمن تؤثر في مسار الاتجاه في المستقبل، وبعبارة أخرى أي صدمة عابرة في لحظة ما لها اثر دائم على مستوى المسار، بما أن المسار لا يعود إلى حالته الأولى بسبب الصدمة.

إذن مسار DS يتميز بخاصية إصرار الصدمات التي لا توجد في مسار TS، حيث أن أثر الصدمة يكون له مفعول دائم على مستوى السلاسل المدروسة وأغلبية السلاسل الاقتصادية هي من نوع DS.

ويمكن التمييز بين DS و TS على كل من مستوى التحليل الإحصائي ومستوى التحليل الاقتصادي :
- على المستوى الإحصائي التمييز يساعد في اختيار الطريقة القياسية المناسبة لاستقرار كل نوع، لأن عدم تمييز نوعية المسار يجعلنا لا نهتم باختيار الطرق القياسية المناسبة فقد نطبق طريقة تكون غير مناسبة لنوع المسار ويؤدي هذا إلى نتائج خاطئة.

- أما على المستوى الاقتصادي فالتمييز جد ضروري، فقبل اكتشاف التحليل من نوع DS كان اغلب الاقتصاديين يحللون السلاسل الزمنية غير المستقرة على شكل مسار TS، ولكن بعد أزمة السبعينات حصل تباطؤ وتراجع في معدل النمو الاقتصادي للدول المتقدمة، مما أدى إلى تساعل في غاية الأهمية عن طريقة تحليل TS، والتي هي ذات اتجاه عام ولا تسمح بأخذ هذه التطورات بعين الاعتبار، وقد تم التوصل بان التخلص من الاتجاه العام الخطي مطبق على المسار العشوائي يؤدي إلى خلق ارتباط ذاتي قوي، وهذا من المشاكل القياسية التي تضلل النتائج، ومن ثم أصبح التساؤل يطرح عن معرفة ما إذا كانت السلاسل المستعملة في الاقتصاد الكلي هي سلاسل ناتجة عن مسار TS أو مسار DS، و للإجابة

¹ - محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص206.

² - المرجع السابق، ص202.

على هذا السؤال كانا كل من بلوسر ونيلسن (Plosser & Nelson) من الأوائل في إجراء اختبار الجذر الأحادي، حيث فرضا مسار DS على 14 سلسلة ماكرو اقتصادية سنوية أمريكية تمتد على فترة 60 سنة إلى غاية 1970، والنتيجة كانت أن كل سلاسل هي من نوع DS وليس TS ما عدا سلسلة معدل البطالة، إذن اقتصاديا السلاسل من نوع DS تأخذ بعين الاعتبار التحولات الظرفية للظواهر الاقتصادية.

المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.

تعد اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في التحليلات الاقتصادية الحديثة ولمعرفة أن السلسلة مستقرة أو غير مستقرة. وهناك العديد من الاختبارات سنكتفي بالاختبارات التالية:

الفرع الأول: اختبار (Dickey & Fuller) D. F.¹

إن عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية يرجع -في كثير من الأحيان - إلى وجود جذر الوحدة، وقد اقترح Dickey & Fuller اختبارا يكشف وجود جذر الوحدة أو عدم وجوده. يستخدم هذا الاختبار لتجنب الارتباط الزائف بين المتغيرات نتيجة عدم استقرار السلاسل الزمنية، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي يتم الحصول عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية قد يكون زائفا بالرغم من احتمالية الحصول على قيمة عالية لمعامل التحديد (R^2). ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه، ويعكس ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات، إما في نفس الاتجاه أو في اتجاهات متعاكسة.

حيث بفرض أنه لدينا السياق العشوائي X_t نقوم بحساب الانحدار التالية:

$$X_t = \rho X_{t-1} + \sum_{i=1}^p a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

يقوم اختبار D.F على اختبار قيمة ρ فيما إذا كانت $\rho = 1$ أي أن فرضيات الاختبار هي :

- قبول هذه الفرضية يعني قبول عدم الاستقرار ووجود جذر الوحدة ($H_0: \rho = 1$)؛

- قبول هذه الفرضية يعني قبول الاستقرار وعدم وجود جذر الوحدة ($H_1: \rho < 1$)؛

نحسب إحصائية الاختبار t^* ثم نقوم بمقارنتها مع t الجدولية التي قدمها Dickey & Fuller.

يمكن أن نضيف إلى المعادلة السابقة حدا ثابتا، أو حدا ثابتا وانحدارا خطيا بالزمن بحسب طبيعة السلسلة الزمنية المدروسة، وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.

¹ - Dickey.D & Fuller .W, Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root, Journal of the American Statistical Association, N^o74, 1979, PP427- 431.

الفرع الثاني: اختبار ديكي - فوللر الموسع (Augmented Dickey & Fuller) A. D. F¹

$$\Delta X_t = \varphi X_{t-1} + \sum_{i=1}^{m=i} a_i (X_{t-i} - X_{t-i-1}) + \varepsilon_t$$

حيث أن: $\varphi = \rho - 1$

في هذه الحالة فرضيات الاختبار: $H_0 : \varphi = 0$

$H_1 : \varphi < 0$

إذا بينت لنا نتيجة الاختبار أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحتوي جذر الوحدة، نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولى $\Delta = (1 - B)$ ². ثم نقوم باختبار السلسلة الناتجة، فإن لم تكن مستقرة نطبق مرشح الفروق الأولى مرة ثانية، ونعيد الكرة حتى تصبح السلسلة مستقرة. ونشير هنا أيضا إلى أنه يمكن أن نضيف إلى المعادلة السابقة حدا ثابتا، أو حدا ثابتا وانحدارا خطيا بالزمن، وفي هذه الحالة تكون القيم الجدولية مختلفة بحسب المعادلة المستخدمة.

الفرع الثالث: اختبار فيليبس وبيرون (Phillips and Perron test.1988) PP³

يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعلا، فهو يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، كما يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليبس وبيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF و ADF، ويجري هذا الاختبار في أربع مراحل:

1- تقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار D.F، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

2- تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.

3- تقدير المعامل المصحح s_1^2 المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$s_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^I \left(1 - \frac{i}{I+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضروري إيجاد عدد التباطؤات I ، المقدر بدلالة عدد المشاهدات

$$I \approx 4 \left(\frac{T}{100} \right)^{2/9}$$

الكلمة T، على النحو التالي:

¹- Dickey. D & Fuller. W, The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root, Econometrica, New York University, Vol.49, No.4, July 1981, PP1057-1072.

²-Henin.P.Y, Bilans et Essais sur la Non-Stationnarité des séries Macroéconomiques, Révue d'économie Politique, N°5, 1989, PP 661-691.

³- محمد شيخي، مرجع سابق، ص 212.

$$4- \text{ حساب إحصائية فيليبس وبيرون : } t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ والذي يساوي (1-) في الحالة التقريبية $\hat{\varepsilon}_t$ عندما تكون تشويشا أبيضاً. هذه الإحصائية

تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون (Mac Kinnon) ¹.

الفرع الرابع: اختبار KPSS (KPSS Test 1992).²

اقترح كل من (Shin, Schmidt, Phillips, Kwiatkowski.1992) استخدام اختبار مضاعف لاغرانج لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة. ويكون اختبار KPSS على المراحل التالية:

$$1- \text{ فبعد تقدير النماذج } \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{أو} \quad \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{نحسب المجموع الجزئي للبواقي: } s_t = \sum_{i=1}^t \hat{\varepsilon}_i$$

2- نقدر التباين الطويل الأجل s_1^2 بنفس طريقة اختبار فيليبس وبيرون.

$$3- \text{ نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة } LM = \frac{1}{s_1^2} \frac{\sum_{t=1}^T S_t^2}{T^2}$$

حيث اختيار الفرضية يكون كما يلي:

- نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف (Shin, Schmidt, Phillips, Kwiatkowski. 1992).
- نقبل بفرضية الاستقرار: إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.

المطلب الثاني: خصائص البيانات.

لتقدير تأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، سيتم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR. والذي يعد من النماذج القياسية الحديثة لدراسة ديناميكية التفاعلات بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن. ويتكون النموذج من نظام من الدوال تعامل بشكل متماثل، ذلك أن كل متغير يكتب على شكل دالة في نفسه بفترات إبطاء، ودالة في كل المتغيرات الأخرى في النظام بفترات إبطاء، أي أن كل دالة تحدد لها نفس المتغيرات التفسيرية.

ويتطلب هذا النموذج تحديد المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض، والتي يتم اختيارها بناء على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين المتغيرات حسب النظرية الاقتصادية، والدراسات

¹ - محمد شيخي، مرجع سابق، ص212.
² - المرجع السابق، ص213.

العملية، وبما يخدم أهداف الدراسة، ويتطلب أيضا تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني للمتغيرات، الأمر الذي بدوره سينعكس إيجابا على دقة تقديرات النماذج القياسية في الدراسة. ويمكن كتابة نموذج VAR على النحو التالي :

$$X_t = \sum_{i=1}^n A_i X_{t-i} + U_i \dots \dots \dots (1)$$

حيث تمثل X_t متجه من المتغيرات المستخدمة في الدراسة، و نموذج VAR يمكننا من كتابة دالة لكل متغير في نفسه بفترة إبطاء وفي المتغيرات الأخرى بفترة إبطاء. إضافة إلى تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، فإن نموذج VAR يمكننا من استخلاص حجم وطبيعة اثر التضخم على كل متغير من متغيرات النموذج الأخرى. وذلك من خلال أداتين هما : تحليل مكونات التباين، ودوال الاستجابة لردة الفعل.

وقد شملت الدراسة مجموعة المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية الكلية التالية:

- PIB : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دج) ؛
- TCR : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(%)
- TCH : معدل البطالة (%) ؛
- ID : معدل الفائدة ويمثل معدل الفائدة على الودائع (%)؛
- BC : الميزان التجاري بالأسعار الجارية (مليون دولار)؛
- TC : سعر الصرف يمثل قيمة الدينار مقابل الدولار (دج/\$)؛

أما المتغير المستقل فيتمثل في معدل التضخم في الجزائر ويرمز له بالرمز $TINF$ (%). ولضرورة الاقتصاد القياسي ونتيجة لعدم تجانس السلاسل الزمنية سوف نأخذ شكل اللوغاريتمات لمتغيرات الدراسة، وبما أن الميزان التجاري يأخذ قيما سالبة فقد تم قياس الميزان التجاري في هذه الدراسة بأخذ لوغاريتمات نسبة الصادرات للواردات الاسمية والتي نرمز لها بالرمز IC (%). وقد تم تجميع البيانات من خلال التقارير السنوية والفصلية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذا الإحصائيات التي ينشرها بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

المطلب الثالث: تحليل استقرارية السلاسل الزمنية.

تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة عندما يكون الوسط الحسابي والتباين والتباين المشترك لها لا يعتمد على الزمن، وهذا يعني أنها لا تحوي اتجاها صاعدا أو هابطا خلال الزمن، ولا نستطيع تطبيق إجراءات معيارية على نموذج يحتوي على متغير غير مستقر، وقد تنتج السلاسل الزمنية غير المستقرة انحدارا زائفا، لذلك ينبغي التحقق من سكون السلسلة الزمنية قبل استخدامها في تقدير أي نموذج، ويتم تحويل السلسلة غير المستقرة إلى سلسلة مستقرة عن طريق اخذ الفرق الأول لها، والفرق الثاني والفرق..الخ.

إلى أن يتم الوصول إلى سلسلة مستقرة، كما يتوجب تحديد عدد فترات الإبطاء في الانحدار ويتم إدراج فترات إبطاء كافية لإزالة أي ارتباط متسلسل في البواقي، واختيار فترة إبطاء طويلة تصبح التقديرات غير دقيقة. كما أن تضمين معلمات كثيرة سوف يستهلك الكثير من درجات الحرية إذا لم يكن حجم العينة كبيرا.

في دراستنا سوف نستخدم اختبار ديكي فوللر الموسع "ADF" السابق ذكره، والذي يتم الحكم من خلاله على استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المستعملة في الدراسة. حيث نجد أن النموذج الأول يمثل السلسلة التي تحتوي الحد الثابت وبدون اتجاه عام والنموذج الثاني هو السلسلة التي تتضمن الحد الثابت والاتجاه العام معاً، أما النموذج الثالث فهو بدون اتجاه عام وبدون حد ثابت.

الفرع الأول: تحديد درجات التباطؤ لاختبار ديكي - فوللر الموسع (ADF).

قبل إجراء اختبار جذر الوحدة لابد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى لاختبار ديكي فوللر عملياً هناك طريقة يتم من خلالها تحديد عدد فترات التباطؤ المثلى وهي طريقة تعتمد على استعمال المعايير الكمية حيث يوجد ثلاث معايير وهي¹:

$$\text{- Akaike Criterion (AIC) : } AIC (P) = Ln \left| \sum e \right| + \frac{2k^2 p}{n}$$

$$\text{- Schwartz Criterion (SC) : } SC (P) = Ln \left| \sum e \right| + \frac{k^2 p \cdot Ln (n)}{n}$$

$$\text{- Hannan - Quinn Criterion (HQ) : } HQ (P) = Ln \left| \sum e \right| + \frac{2 p \cdot Ln [Ln (n)]}{n} \cdot k^2 p$$

كل هذه المعايير تعتمد على اختيار (p) الذي يدني الكميات السابقة حيث:

k : عدد متغيرات النظام ؛ n : عدد الملاحظات ؛ p : فترات التباطؤ ؛ $\sum e$: مصفوفة التباين المشترك للبواقي.

ولتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني، بحيث تكون فترة التباطؤ كبيرة كافية لضمان عدم ترابط المتغيرات العشوائية، وصغيرة كافية لإجراء عملية التقدير، يتم اختيار أقل قيمة لكل من (AIC) و (SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل. حيث قمنا بحساب قيم هذين معيارين لكل نموذج في اختبار ديكي فوللر واختيار أقل قيمة.

وتم تلخيص النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي :

¹ -Régis Bourbonnais, Econométrie, 5^{ème} édition, Dunod, Paris, 2003, P262.

الجدول رقم (6-1): تحديد درجات التباطؤ الزمني لاختبار ديكي فوللر الموسع (ADF).

فترة الإبطاء المثلثي	4	3	2	1	0	عدد فترات الإبطاء	
						Akaike	LTINF
1	2.26	2.22	2.20	2.12	2.20	Akaike	LTINF
	2.48	2.39	2.32	2.20	2.24	Schwarz	
4	-1.73	-1.47	-1.55	-1.61	-1.63	Akaike	LPIB
	-1.52	-1.30	-1.43	-1.53	-1.59	Schwarz	
0	-0.87	-0.94	-1.01	-1.07	-1.13	Akaike	LTCH
	-0.66	-0.77	-0.88	-0.99	-1.09	Schwarz	
0	-0.40	-0.48	-0.43	-0.49	-0.51	Akaike	LTC
	-0.19	-0.31	-0.31	-0.41	-0.47	Schwarz	
0	0.05	0.05	-0.007	-0.008	-0.05	Akaike	LIC
	0.27	0.22	0.11	0.07	-0.01	Schwarz	
0	0.10	0.07	0.07	0.06	0.005	Akaike	LID
	0.31	0.24	0.20	0.15	0.046	Schwarz	
3	2.44	2.38	2.603	2.601	2.65	Akaike	LTCR
	2.66	2.56	2.73	2.68	2.69	Schwarz	

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews8.

يبدو جليا من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه أن درجات الإبطاء التي تعطي أقل قيمة لمعياري AIC و SC هي الدرجة صفر أي درجة الإبطاء معدومة عند السلسلة (معدلات البطالة، سعر الصرف، نسبة الصادرات للواردات الاسمية و معدل الفائدة على الودائع) ودرجة التأخر هي الواحد بالنسبة للسلسلة معدل التضخم، بينما درجة التأخر تساوي أربعة بالنسبة لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: اختبار ديكي فوللر الموسع ADF.

يوضح الجدول التالي النتائج الإحصائية لاختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى.

الجدول رقم (6-2): نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع ADF للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى.

نوع النموذج	القيمة المحسوبة LTINF (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة LPIB (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة LTCH (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة LTC (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة LIC (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة LID (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة LTCR (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج
1	-2.02 (-2.93) 0.27	-0.76 (-2.94) 0.81	-0.61 (-2.93) 0.85	-0.21 (-2.93) 0.92	-2.38 (-2.93) 0.15	-0.68 (-2.93) 0.84	-2.35 (-2.95) 0.16
2	-2.29 (-3.52) 0.42	-1.97 (-3.53) 0.59	-0.96 (-3.52) 0.93	-1.52 (-3.52) 0.80	-3.34 (-3.52) 0.073	-0.61 (-3.52) 0.97	-2.25 (-3.54) 0.44
3	-0.55 (-1.94) 0.47	2.07 (-1.94) 0.98	-1.00 (-1.94) 0.27	2.01 (-1.94) 0.98	0.19 (-1.94) 0.73	-0.74 (-1.94) 0.38	-0.59 (-1.95) 0.45

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews8.

من خلال جدول تطبيق اختبار ديكي - فولر ADF لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالصيغة اللوغارتمية الداخلة في النموذج عند السلسلة الأصلية، تبين نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الأصلية أنها تحتوي على جذر وحدوي، بإعتبار أن القيم المحسوبة اقل تماما من القيم الحرجة في النماذج الثلاث ، وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرجة الأكبر من 5%. وبذلك فهي غير مستقرة عند السلسلة الأصلية لجميع المتغيرات.

والخطوة الموالية هي تطبيق الاختبار السابق عند الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية اللوغارتمية لجميع المتغيرات عند مستوى معنوية 5%. ويوضح الجدول التالي النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق اختبار ADF.

الجدول رقم (6-3): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF للسلاسل الزمنية المحولة عند الفروق من الدرجة الأولى.

نوع النموذج	القيمة المحسوبة LTINF (القيمة الحرجة)	القيمة المحسوبة LPIB (القيمة الحرجة)	القيمة المحسوبة LTCH (القيمة الحرجة)	القيمة المحسوبة LTC (القيمة الحرجة)	القيمة المحسوبة LIC (القيمة الحرجة)	القيمة المحسوبة LID (القيمة الحرجة)	القيمة المحسوبة LTCR (القيمة الحرجة)
1	-5.21 (-2.93) 0.0001	-2.04 (-2.94) 0.26	-6.73 (-2.93) 0.0000	-5.03 (-2.93) 0.0002	-7.21 (-2.93) 0.0000	-5.63 (-2.93) 0.0000	-4.03 (-2.95) 0.0038
2	-5.16 (-3.52) 0.0008	-2.22 (-3.53) 0.46	-6.77 (-3.52) 0.0000	-4.97 (-3.52) 0.0012	-7.13 (-3.52) 0.0000	-5.74 (-3.52) 0.0001	-3.96 (-3.55) 0.020
3	-5.28 (-1.94) 0.0000	-0.96 (-1.95) 0.29	-6.63 (-1.94) 0.0000	-4.59 (-1.94) 0.0000	-7.26 (-1.94) 0.0000	-5.67 (-1.94) 0.0000	-4.10 (-1.95) 0.0002

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews8

نلاحظ أن السلاسل المحولة عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، حيث نجد أن القيم المطلقة الإحصائية لـ ADF أكبر من القيم الحرجة في النماذج الثلاثة للاختبار. وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأقل من 5%، ماعدا سلسلة الناتج المحلي الإجمالي فهي غير مستقرة عند الفرق الأول، بل مستقرة عند الفرق الثاني. وبذلك تكون السلاسل اللوغارتمية لكل من معدل التضخم LTINF ، معدل البطالة LTCH ، سعر الصرف LTC، معدل الفائدة على الودائع LID و نسبة الصادرات للواردات الاسمية LIC متكاملة من الدرجة الأولى. أما بالنسبة للسلسلة اللوغارتمية للناتج المحلي الإجمالي LPIB و المتكاملة من الدرجة الثانية فسوف يتم تعويضها بمعدل النمو الاقتصادي (السلسلة اللوغارتمية للنمو الاقتصادي LTCR)، والتي تبين أنها مستقرة عند الفرق الأول بدرجة تأخر لاختبار ADF تساوي 3.

المبحث الثاني: القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2012.

عند تحليلنا لاستقرارية ومعالجة السلسلتين الزمنية لـ لوغاريتم معدل التضخم (LTINF) ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (LPIB)، تبين أنهما ليستا متكاملتين من نفس الدرجة، والتكامل من نفس الدرجة هو شرط أساسي في تقدير أشعة الارتباط الذاتي VAR والتكامل المشترك. لذا تم تعويض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل النمو الاقتصادي (TCR) وقد تبين أن السلسلتين الزمنية لـ لوغاريتم معدل التضخم (LTINF) ولوغاريتم النمو الاقتصادي (LTCR) متكاملتين من نفس الدرجة.

المطلب الأول: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج VAR.

لتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني، يتم اختيار أقل قيمة لكل من (AIC) و (SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، وبعد تطبيق هذين المعيارين جاءت النتائج على نحو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (6-4) : اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج VAR.

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLTCR DLTINF						
Exogenous variables: C						
Date: 07/26/15 Time: 10:33						
Sample: 1970 2012						
Included observations: 34						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-81.05394	NA	0.453757	4.885526	4.975312*	4.916145*
1	-77.44480	6.581377	0.464722	4.908517	5.177875	5.000376
2	-71.68977	9.817393*	0.420556	4.805281	5.254210	4.958379
3	-66.32710	8.517195	0.391140*	4.725123*	5.353625	4.939460

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

من خلال الجدول (6-4) والذي يبين أن أدنى قيمة لـ (AIC) هي عند فترات تباطؤ زمني تساوي (3) أي ضرورة اخذ ثلاث فجوات زمنية و (SC) عند فترات تباطؤ زمني تساوي (0) أي أن درجة التأخر الزمني معدومة، وبإختيار أطول فترة إبطاء مثلى تم اختيار عدد درجات التأخر (3)، وسوف نقوم بتقدير نموذج VAR الذي يصاحب درجة تأخر تساوي (3).

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك.

يستخدم اختبار التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، باستخدام طريقة الإمكانية العظمى (Maximum Likelihood Procedure)، أو ما يعرف باختبار التكامل المشترك جوهانس -جوسيلاس (Johansen & Juselius)، وتشير طريقة التكامل المشترك إلى العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، كما يفضل استخدام اختبار التكامل المشترك في الحالات التي تتضمن متغيرين فقط على طريقة انجل -جرانجر ذات الخطوتين.

ويتم عادة تحديد عدد المتجهات المتكاملة باستخدام اختبارين إحصائيتين: الأول اختبار الأثر (trace test) الذي يختبر فرضية العدم القائلة أن عدد متجهات التكامل المشترك المتميزة تقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل العام غير المقيد (q=r)، ويحسب هذا الاختبار بالصيغة التالية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث: $\lambda_{r+1}, \dots, \lambda_n$

أقل المتجهات الخاصة (p-r) وتدل فرضية العدم على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي أو يقل عن (r). وبالتالي اختيار فرضية العدم r=0 مقابل الفرضية البديلة r=1 وهكذا بالنسبة (r=2, 3, 4,.....).

أما الاختبار الثاني فهو اختبار القيمة العظمى الخاصة (Maximal Eigenvalue) (λ_{max}) والذي يمكن حسابه من الصيغة التالية :

$$\lambda_{trace}(r, r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بأن هناك (r) متجه للتكامل المشترك، مقابل الفرضية البديلة بوجود (r+1) متجه للتكامل المشترك.

ولما كان اختبار جوهانس للتكامل المشترك لتحديد عدد المتجهات المتكاملة حساسا جدا لطول فترة التباطؤ في نموذج (VAR)، فإنه من الضروري تحديد طول فترة التباطؤ المثلى.

الجدول رقم (6-5) : نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Date: 08/13/15 Time: 20:04				
Sample (adjusted): 1976 2008				
Included observations: 33 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DLTCR DLTINF				
Lags interval (in first differences): 1 to 3				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.472767	30.11568	15.49471	0.0002
At most 1 *	0.238514	8.991938	3.841466	0.0027
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

من الجدول أعلاه توضح نتائج اختبار جوهانسون أن القيمة المحسوبة $\lambda_{trace} = 30.11568$ أكبر من القيمة الحرجة التي تساوي 15.49471 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة H_0 أن رتبة المصفوفة تساوي الصفر، ونقبل الفرضية البديلة H_1 والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم، أي أنها تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.

المطلب الثالث : اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي.

يمكن من خلال هذا الاختبار تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات سواء كانت لا تسبب أو أحادية أو تبادلية الاتجاه. ففي حالة وجود متغيرين X و Y فإن (المتغير X يسبب المتغير Y إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير X يملك طاقة تنبؤية إضافية على المتغير Y ، عند إضافة التباطؤ الزمني للمتغير X إلى التباطؤ الزمني لقيم Y نفسه). ولتحديد اتجاه السببية يتم عادة استخدام اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality Test) كالتالي:

$$X_t = \sum_{i=1}^m a_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n b_j Y_{t-j} + U_t$$

$$Y_t = \sum_{i=1}^r c_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^s d_j X_{t-j} + V_t$$

ويمكن صياغة اختبار السببية كالتالي:

• X يسبب Y إذا تم رفض فرضية العدم التالية : $b = 0, j = 1$: H_0 .

• Y يسبب X إذا تم رفض فرضية العدم التالية : $d = 0, j = 1$: H_0 .

وتكون هناك علاقة سببية تبادلية إذا تحققت العلاقتان معا. فبعد دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لكل من معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، ولتحديد اتجاه العلاقة بينهما، نجري اختبار غرانجر للعلاقة السببية بينهما. لهذا الغرض استخدمنا برنامج Eviews8 مع اخذ الفجوات الزمنية تساوي 2 (Lags : 2)، أين تحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول التالي.

الجدول رقم (6-6): نتائج اختبار سببية غرانجر بين معدل النمو الاقتصادي و معدل التضخم.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/16/15 Time: 16:49			
Sample: 1970 2012			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LTINF does not Granger Cause LTCR	37	3.76924	0.0339
LTCR does not Granger Cause LTINF		2.38055	0.1087

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

من الجدول نستنتج ما يلي :

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل التضخم لا يسبب معدل النمو الاقتصادي:

$$F_c = \frac{(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{u}_{1t}^2) / p}{\sum \hat{u}_{1t}^2 / n - k} = 3.76924 \quad \text{لدينا:}$$

أكبر من $F_{\alpha}=3.27$ عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 2 للبسط و 35 للمقام، ومنه نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي توجد علاقة سببية بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، أي أن معدل التضخم LTINF يؤثر ويتسبب في معدل النمو الاقتصادي LTCR، ويعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر والتي تساوي 3.39 % وهي اقل من 5%.

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بان معدل النمو الاقتصادي لا يسبب معدل التضخم:

لدينا: $F_c = 2.38055$ اقل من $F_{\alpha}=3.27$ عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 2 للبسط و 35 للمقام، ومنه نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين معدل النمو الاقتصادي و معدل التضخم، أي أن معدل النمو LTCR لا يتسبب ولا يؤثر في معدل التضخم LTINF . ويعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر والتي تساوي 10.87% وهي اكبر من 5%.

إذن نستنتج من اختبار غرانجر للسببية أن معدل التضخم هو الذي يؤثر و يتسبب في معدل النمو، وليس معدل النمو من يؤثر و يتسبب في معدل التضخم، وبذلك توجد السببية في اتجاه واحد فقط.

المطلب الرابع: تقدير النموذج وتحليله.

بعد التأكد من أن السلسلتين LTINF و LTCCR قد استقرت في الفروق من الدرجة الأولى ومعرفة درجة التباطؤ الزمني المقدرة بـ (3) نقوم بتقدير نموذج متجهات الارتباط الذاتي VAR بين كل من تغير لوغاريتم معدل التضخم DLTINF وتغير لوغاريتم النمو الاقتصادي DLTCR وبالاستعانة ببرنامج Eviews8 تحصلنا على المعادلة التقدير التالية:

VAR Model - Substituted Coefficients:

=====

$$DLTCR = -0.355856984485 * DLTCR(-1) - 0.523019343242 * DLTCR(-2) - 0.437511284371 * DLTCR(-3) + 0.49717815488 * DLTINF(-1) + 0.14230246046 * DLTINF(-2) - 0.215246292052 * DLTINF(-3) - 0.0186907222166$$

$$DLTINF = 0.100952764937 * DLTCR(-1) + 0.270469295938 * DLTCR(-2) + 0.059649884561 * DLTCR(-3) - 0.382975342423 * DLTINF(-1) + 0.0591225903319 * DLTINF(-2) + 0.0879387104957 * DLTINF(-3) - 0.000205069935613$$

الفرع الأول: التحليل الإحصائي.

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتيا.

أولا - التوزيع الاحتمالي للبواقي: نستخدم اختبار Jarque - Bera كما يظهر في الجدول التالي :

الجدول رقم (6-7) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

VAR Residual Normality Tests			
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)			
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal			
Date: 08/06/15 Time: 10:27			
Sample: 1970 2012			
Included observations: 34			
Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.314015	2	0.8547
2	5.219638	2	0.0735
Joint	5.533653	4	0.2368

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

بما أن إحصائية Jarque-Bera تساوي 0.314 في المعادلة الأولى و 5.219 في المعادلة الثانية وهي قيم أقل من $X^2_{0.05}(2) = 5.99$ ، فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الأساسية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، كذلك كإجراء بديل، بما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera

التي تساوي 0.85 في المعادلة الأولى و تساوي 0.073 في المعادلة الثانية وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، لذا فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية، ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي عند مستوى المعنوية 5%.

ثانيا - اختبار الارتباط الذاتي للبواقي : نستخدم اختبار Ljung - Box¹، كما يبين الجدول التالي :

الجدول رقم (6-8) : اختبار الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج var

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	0.342248	NA*	0.352619	NA*	NA*
2	4.039560	NA*	4.281013	NA*	NA*
3	4.858458	NA*	5.179160	NA*	NA*
4	6.081080	0.1932	6.564798	0.1608	4
5	6.664988	0.5732	7.249379	0.5100	8
6	14.09623	0.2946	16.27303	0.1790	12
7	15.64739	0.4778	18.22634	0.3108	16
8	19.49893	0.4896	23.26297	0.2761	20
9	22.02867	0.5776	26.70343	0.3185	24
10	24.83638	0.6367	30.68100	0.3314	28
11	26.31334	0.7496	32.86434	0.4245	32
12	30.11752	0.7439	38.74353	0.3469	36
13	30.52383	0.8601	39.40136	0.4970	40
14	33.50365	0.8750	44.46706	0.4520	44
15	35.08383	0.9177	47.29475	0.5017	48

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات الأقل من 15، حيث توافق

إحصائية الاختبار المحسوبة LB آخر قيمة في العمود Q - Stat في الجدول السابق، أي :

$$LB = n(n+2) \sum_{k=1}^{15} \frac{\hat{p}_k^2}{n-k} = 34(34+2) \sum_{k=1}^{15} \frac{\hat{p}_k^2}{34-k} = 35.08 > x_{0.05;15}^2 = 24.996$$

بما أن الإحصائية المحسوبة أكبر من الإحصائية الجدولية، وكذلك احتمال قبول فرضية وجود

ارتباط ذاتي بين الأخطاء أكبر من 0.05 في التأخيرات من 4 إلى 15، ومنه نستنتج عدم وجود ارتباط

ذاتي بين البواقي.

كما يتضح من الشكل (6-1) أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق شروط الاستقرار (VAR satisfies

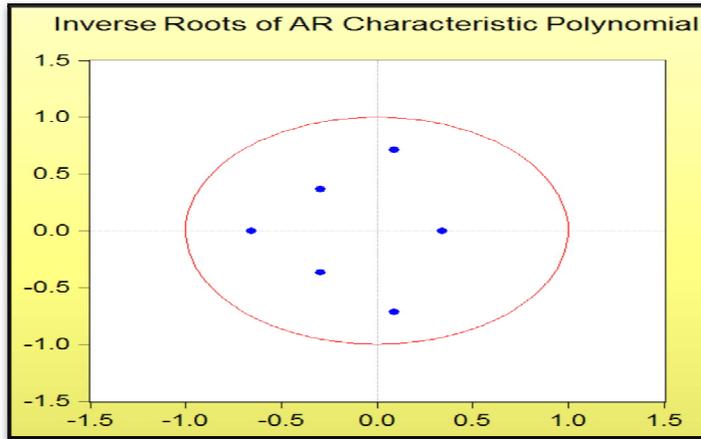
the stability condition)، باعتبار أن جميع المعاملات اصغر من الواحد بالإضافة إلى انه يوجد ست

جذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم

ثبات التباين.

¹ -Ljung.G.M.&Box G.E.P, On a Measure of the lack of fit in Time Series Models, Biometrika, N^o65, 1978, PP 297-303.

الشكل رقم (6-1) : توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي



المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

بما أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً ولا ترتبط فيما بينها، فإن هذا يعني أن نموذج var مقبول وصالح لتفسير وتحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: التفسير الاقتصادي.

من خلال نتائج تقدير نموذج أشعة الارتباط الذاتي، وبعد التحليل الإحصائي والتأكد من معنوية المعالم وصلاحية النموذج لتفسير التغيرات التي تطرأ على معدل النمو الاقتصادي بدلالة التغير في معدل التضخم حيث يمكننا أن نستنتج ما يلي :

- يفسر معدل النمو الاقتصادي في هذا النموذج بدلالة التأخر الأول والثاني والثالث لمعدل النمو الاقتصادي و التأخر الأول و الثاني والثالث لمعدل التضخم زائد الثابت. أي أن معدل النمو الاقتصادي للسنة t يتأثر بمعدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم لثلاث سنوات سابقة.

- يؤثر معدل النمو الاقتصادي في السنة السابقة سلباً على معدل النمو الحالي، حيث أنه إذا ارتفع معدل النمو في السنوات الثلاث السابقة فسوف نتوقع انخفاض معدل النمو في السنة المقبلة، والعكس في حالة الانخفاض، ويفسر هذا بزيادة الإنفاق الحكومي الذي يعد من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي والمساهم الأكبر في عملية النمو الاقتصادي، فإذا كان الإنفاق على المشاريع والبنى التحتية اللازمة لتنويع مصادر إيرادات الدولة والتي تحتاج إلى وقت ولا يظهر أثرها في سنوات حالية بل تحتاج إلى وقت حتى تزيد في معدل النمو الاقتصادي ، وكذلك زيادة معدلات النمو في سنوات ثلاثة سابقة نتيجة زيادة الاستثمار العام، مما يؤدي إلى تدني وتذبذب مستويات النمو في السنة المقبلة لهشاشة الاقتصاد الوطني القائم على القطاع العام، لذا وجب إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية لما له من أهمية كبيرة في تعزيز استمرار عملية النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.

- يتأثر معدل النمو الاقتصادي في الفترة t طردياً بمعدل التضخم في السنتين اللتان تسبقان هذه السنة، وذلك لأن الحكومة تزيد من الإنفاق الحكومي الفاعل على الأنشطة التي تحفز النمو الاقتصادي كالإنفاق على القوة العاملة لزيادة إنتاجيتها لسد فجوة الزيادة في الطلب التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، إلا أنه بعد ثلاث سنوات يصبح التأثير سلبياً أي بزيادة معدل التضخم ينخفض معدل النمو الاقتصادي، وذلك لكون أن سياسة الإنفاق العام لم تعد بالميزة الإيجابية لزيادة معدلات النمو كون أن كل الطاقات الإنتاجية تم تشغيلها مما ينعكس سلباً على معدل النمو.

المطلب الخامس: تحليل مكونات التباين لمعدل النمو الاقتصادي و تحليل دالة الاستجابة

لردة الفعل.

الفرع الأول: تحليل مكونات التباين لمعدل النمو الاقتصادي.

يستخدم هذا التحليل لوصف السلوك الحركي للنموذج، للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير، والذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه وخطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في النموذج، ويقوم هذا التحليل بتزويدنا بمعلومات حول الأهمية النسبية للصدمات العشوائية في كل متغير من متغيرات النموذج، والمتغيرات الأخرى في النموذج. يعتمد هذا التحليل بدرجة كبيرة على إعادة ترتيب متغيرات النموذج من أجل استقصاء حساسية النتائج، فكلما كانت النتائج متقاربة بعد إعادة ترتيب المتغيرات دل ذلك على مصداقية النتائج.

الجدول رقم (6-9): تحليل مكونات التباين لمعدل النمو الاقتصادي.

Variance Decomposition			
Variance Decomposition of DLTCR:			
Period	S.E.	DLTCR	DLTINF
1	0.690912	100.0000	0.000000
2	0.822179	79.39522	20.60478
3	0.873051	77.98303	22.01697
4	0.906070	72.42295	27.57705
5	0.935555	72.20573	27.79427
6	0.939031	71.69738	28.30262
7	0.941420	71.79625	28.20375
8	0.943659	71.54923	28.45077
9	0.944721	71.60852	28.39148
10	0.945180	71.55573	28.44427
Variance Decomposition of DLTINF:			
Period	S.E.	DLTCR	DLTINF
1	0.750665	0.003725	99.99628
2	0.806702	0.713666	99.28633
3	0.840432	3.295830	96.70417
4	0.848062	4.539055	95.46094
5	0.852778	4.610161	95.38984
6	0.853053	4.658801	95.34120
7	0.854290	4.788821	95.21118
8	0.854412	4.809967	95.19003
9	0.854542	4.830184	95.16982
10	0.854600	4.829537	95.17046
Cholesky Ordering: DLTCR DLTINF			

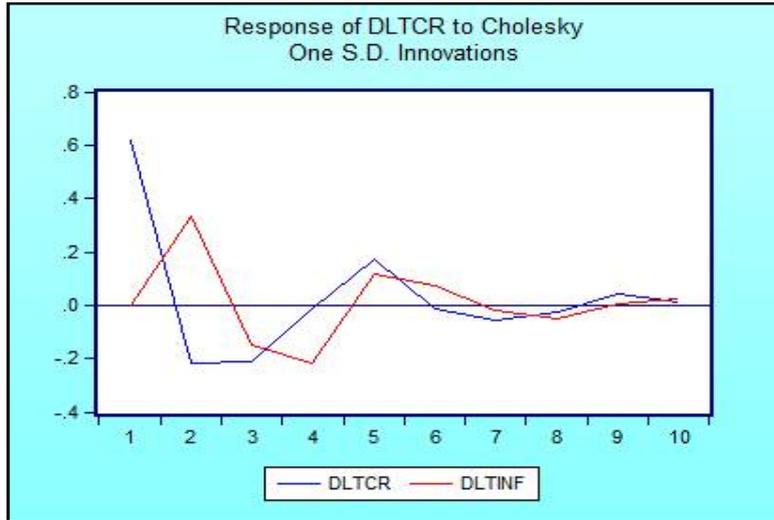
المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

نلاحظ، من خلال الجدول أعلاه، أن 100% من الخطأ في التنبؤ في تباين معدل النمو الاقتصادي يعزى للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما في الفترة الثانية تقل النسبة إلى 79.39% مقابل 20.60% التي تعزى إلى متغير معدل التضخم، لتصل النسبة في الفترة السادسة إلى 28.30% التي تعزى إلى متغير معدل التضخم مقابل 71.69% التي تعزى إلى المتغير نفسه، لترتفع مساهمة معدل التضخم في تكوين تباين معدل النمو الاقتصادي إلى 28.44% في الفترة العاشرة، حيث نلاحظ أن مقدار الخطأ بالتنبؤ في معدل النمو الاقتصادي الذي يعزى لمتغير معدل التضخم يرتفع مع الزمن، وهذا يدل على الأهمية النسبية لمتغير معدل التضخم مع مرور الزمن.

الفرع الثاني: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل.

يمكن من خلال هذه الدالة تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة التي تتعرض لها المتغيرات في النموذج، وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج عبر الزمن، يصعب تفسير المرونة الناتجة عن نموذج VAR، حيث يمكن النظر إلى المرونة بأنها استجابة المتغيرات في الأجل الطويل ونتجاهل المدى القصير، ويظهر هنا دور دالة الاستجابة لتتبع التفاعل بين المتغيرات. إذا كانت المتغيرات مستقرة ومكاملة، وكانت المتغيرات في حالة توازن في فترة زمنية معينة. فإن أية قيمة لأي من المتغيرات المستخدمة تستعمل في التأثير على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة. ثم تعود المتغيرات إلى التوازن شريطة عدم حدوث أي صدمة أخرى في نفس الوقت، تواجه دالة الاستجابة الفورية مشكلة ترتيب المتغيرات الداخلة في النموذج. فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسياسة اقتصادية هي قيمة غير معرفة أو محددة ويعود ذلك إلى المتغير الذي يأتي أولاً في نموذج VAR. والشكل الآتي يبين استجابة ردة فعل معدل النمو الاقتصادي لصدمة مفاجئة مقدارها انحراف معياري واحد في معدل النمو الاقتصادي نفسه، كما يبين استجابة ردة فعل النمو الاقتصادي لصدمة مفاجئة مقدارها انحراف معياري واحد في معدل التضخم.

الشكل رقم (6-2) : تحليل دالة استجابة معدل النمو الاقتصادي لتغيرات معدل التضخم.



المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

يتضح من الشكل أعلاه أن أي صدمة مفاجئة في معدل التضخم وبمقدار انحراف معياري واحد، تؤثر بشكل إيجابي على معدل النمو الاقتصادي ويظهر هذا التأثير على نحو واضح في السنتين الأولى والثانية، حيث يستمر بالنزول إلى السنة الثالثة وبعد ذلك يصبح هذا التأثير سلبيا خلال السنتين الثالثة والرابعة، ثم يستمر هذا التأثير بالارتفاع حتى يصبح موجب في السنتين الخامسة والسادسة وبعد السنة السادسة يصبح هذا التأثير ضعيفا ينحو نحو الثبات على خط الأصل ويستمر هذا الثبات في المستقبل. وتفسير التأثير الإيجابي الواضح لمعدل التضخم في السنتين الأولى والثانية ربما يرجع إلى أن الحكومة تعمل على زيادة حجم الإنتاج لمواجهة الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

كما يتضح أن أي صدمة مفاجئة في معدل النمو الاقتصادي وبمقدار انحراف معياري واحد تؤثر على نحو إيجابي على معدل النمو الاقتصادي نفسه في السنة الأولى وينخفض بصورة واضحة ليصبح سلبيا ابتداء من السنة الثانية إلى غاية السنة الرابعة بعد ذلك يصبح موجب في السنة الخامسة وابتداء من السنة السادسة يصبح هذا الأثر متذبذبا بين الموجب والسالب ولكن بأثر ضعيف ينحو نحو الثبات على خط الأصل.

المبحث الثالث: القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على البطالة

خلال الفترة 1970-2012

عند تحليلنا لاستقرارية ومعالجة السلسلتين الزمنيتين لـ LTIN و لوغاريتم معدل التضخم LTIN و لوغاريتم معدل البطالة LTCH تبين أنهما متكاملتين من الدرجة الأولى، وهو شرط أساسي في تقدير أشعة الارتباط الذاتي VAR والتكامل المشترك.

لكن قبل تقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي VAR يجب تحديد عدد فترات الإبطاء لهذا النموذج.

المطلب الأول: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج VAR.

لتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني يتم اختيار أقل قيمة لكل من (AIC) و (SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، وبعد تطبيق هذين المعيارين جاءت النتائج على نحو ما يوضحه الجدول أدناه .

الجدول رقم(6-10) : اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج var

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLTCH DLTINF						
Exogenous variables: C						
Date: 07/26/15 Time: 13:48						
Sample: 1970 2012						
Included observations: 39						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-23.46654	NA	0.012654	1.305977	1.391287*	1.336585
1	-17.12817	11.70161*	0.011231*	1.186060*	1.441993	1.277887*
2	-16.50482	1.086867	0.013384	1.359222	1.785776	1.512266
3	-12.64947	6.326740	0.013552	1.366639	1.963815	1.580901

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين أن أدنى قيمة لـ (AIC) هي عند فترات تباطؤ زمني تساوي (1) أي ضرورة اخذ فجوة زمنية واحدة و (SC) عند فترات تباطؤ زمني تساوي (0) أي أن درجة التأخر الزمني معدومة، وبإختيار أطول فترة إبطاء مثلى تم اختيار عدد درجات التأخر (1)، وسوف نقوم بتقدير نموذج VAR الذي يصاحب درجة تأخر تساوي (1).

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك.

إذا كانت متغيرات السلسلة الزمنية غير مستقرة بمستوياتها، فإن ذلك يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى، حينها يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن، وتشير نتائج اختبار جوهانسن الواردة في الجدول رقم (6-11) إن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية

5 % وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على وجود علاقات توازنه طويلة الأجل بين معدل البطالة ومعدل التضخم، أي أنها تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.

الجدول رقم (6-11) : نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Date: 08/16/15 Time: 19:07				
Sample (adjusted): 1973 2012				
Included observations: 40 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DLTCH DLTINF				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.428610	30.79390	15.49471	0.0001
At most 1 *	0.189548	8.406533	3.841466	0.0037
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

المطلب الثالث : اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

بعد دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لكل من معدل التضخم ومعدل البطالة، ولتحديد اتجاه العلاقة بينهما، نجري اختبار غرانجر للعلاقة السببية بينهما. لهذا الغرض استخدمنا برنامج Eviews8 مع أخذ الفجوات الزمنية تساوي 3 (Lags : 3)، أين تحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول التالي.

الجدول رقم (6-12) : نتائج اختبار سببية غرانجر بين معدل التضخم و معدل البطالة.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/16/15 Time: 16:55			
Sample: 1970 2012			
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TINF does not Granger Cause TCH	40	3.42237	0.0284
TCH does not Granger Cause TINF		0.36275	0.7803

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

من الجدول نستنتج ما يلي :

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل التضخم لا يسبب معدل البطالة: لدينا: $F_c = 3.42237$ اكبر من $F_t = 2.86$ عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 3 للبسط و 38 للمقام، ومنه نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي توجد علاقة سببية بين معدل التضخم

ومعدل البطالة، أي أن معدل التضخم TINF يؤثر ويتسبب في معدل البطالة TCH. ويعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر والتي تساوي 2.84% وهي أقل من 5%.
- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل البطالة لا يسبب معدل التضخم:
لدينا: $F_C=0.36275$ أقل من $F_t=2.86$ عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 3 للبسط و38 للمقام.
ومنه نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، أي أن معدل البطالة TCH لا يؤثر ولا يتسبب في معدل التضخم TINF، ويعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر والتي تساوي 78.03% وهي أكبر من 5%.
إذن نستنتج أن معدل التضخم يؤثر ويتسبب في معدل البطالة، ومعدل البطالة لا يؤثر ولا يتسبب في معدل التضخم، وبذلك توجد السببية في اتجاه واحد فقط.

المطلب الرابع: تقدير النموذج وتحليله.

بعد التأكد من أن السلسلتين LTINF و LTCH قد استقرت في الفروق من الدرجة الأولى، ومعرفة درجة التباطؤ الزمني المقدر بـ (1) نقوم بتقدير نموذج متجهات الارتباط الذاتي VAR بين كل من تغير لوغاريتم معدل التضخم (DLTINF) وتغير لوغاريتم معدل البطالة (DLTCH) وبالاستعانة ببرنامج EViews8 تحصلنا على المعادلة التالية:

VAR Model - Substituted Coefficients:

$$DLTCH = 0.434137498573*DLTCH(-1) + 0.0132388467075*DLTINF(-1) + 0.0388723408895$$

$$DLTINF = 0.0668444754109*DLTCH(-1) - 0.348673685594*DLTINF(-1) + 0.0221434003021$$

الفرع الأول: التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (6-13): اختبار البواقي في النموذج var

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	0.326726	NA*	0.334894	NA*	NA*
2	0.558458	0.9676	0.578510	0.9654	4
3	5.691937	0.6817	6.117264	0.6341	8
4	8.052064	0.7810	8.732539	0.7256	12
5	11.69566	0.7647	12.88219	0.6814	16
6	20.67664	0.4164	23.40276	0.2695	20
7	23.09267	0.5143	26.31621	0.3373	24
8	24.05814	0.6785	27.51574	0.4903	28
9	34.03752	0.3698	40.30181	0.1489	32
10	38.90913	0.3401	46.74491	0.1083	36
11	42.18443	0.3767	51.22116	0.1100	40
12	44.42048	0.4539	54.38247	0.1357	44
13	48.69756	0.4448	60.64534	0.1041	48
14	49.14105	0.5870	61.31879	0.1765	52
15	49.41907	0.7205	61.75720	0.2780	56

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8.

لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات الأقل من 15، حيث توافق

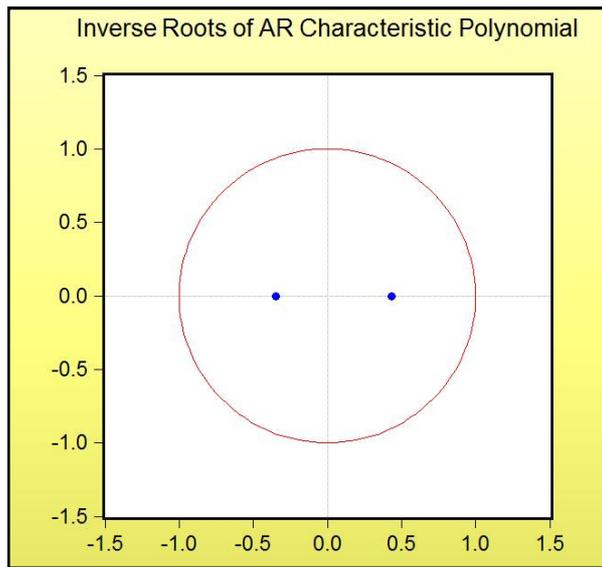
إحصائية الاختبار المحسوبة LB آخر قيمة في العمود Q - Stat في الجدول السابق، أي :

$$LB = n(n + 2) \sum_{k=1}^{15} \frac{\hat{P}_k^2}{n - k} = 41(41 + 2) \sum_{k=1}^{15} \frac{\hat{P}_k^2}{41 - k} = 49.41 > x_{0.05;15}^2 = 24.996$$

بما أن الإحصائية المحسوبة اكبر من الإحصائية الجدولية، وكذلك احتمال قبول فرضية وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أكبر من 0.05 في التأخيرات من 2 إلى 15، ومنه نستنتج عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وهي موزعة توزيعاً طبيعياً، وكذلك كانت المعادلة مستقرة خلال فترة الدراسة، وهذا ما أكدته اختبار (AR Roots Graph) الذي يعرض جذرين داخل الدائرة ويشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

بما أن البواقي لا ترتبط فيما بينها، فإن هذا يعني إن نموذج var مقبول وصالح لتفسير وتحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة. وتقدير مدى قدرة معدل التضخم في التأثير على معدل البطالة.

الشكل رقم (6-3) : توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي.



المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

الفرع الثاني: التفسير الاقتصادي.

من خلال نتائج تقدير نموذج أشعة الارتباط الذاتي، وبعد التحليل الإحصائي والتأكد من معنوية المعالم وصلاحيّة النموذج لتفسير التغيرات التي تطرأ على معدل البطالة بدلالة التغير في معدل التضخم حيث يمكننا أن نستنتج ما يلي :

- يفسر معدل البطالة في هذا النموذج بدلالة التأخر الأول لمعدل البطالة و التأخر الأول لمعدل التضخم زائد الثابت. أي أن معدل البطالة الاقتصادي للسنة (t) يتأثر بمعدل البطالة ومعدل التضخم لسنة السابقة.

- يؤثر معدل البطالة في السنة السابقة طرديا على معدل البطالة الحالي ($b_1=0.4341$)، حيث أنه إذا ارتفع معدل البطالة في السنة السابقة فسوف نتوقع أن يتواصل ارتفاع معدل البطالة في السنة المقبلة، والعكس في حالة الإنخفاض، وقد يفسر هذا بتوجه النشاط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية المتعاقبة فسنوات من الازدهار والانتعاش الاقتصادي تتبعها دائما سنوات من الانكماش والتراجع في الأداء الاقتصادي.

- يتأثر معدل البطالة في الفترة t طرديا بمعدل التضخم في الفترة $t-1$ ($b_1=0.01323$)، وهذا يتنافى مع علاقة فيليبس التي تقر بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأجل القصير، ويمكن تفسير ذلك في كون أن البطالة في الجزائر هي بطالة مقنعة وأن التوظيف لا يؤدي إلى الزيادة في حجم الإنتاج مما يترك المستوى العام للأسعار مرتفع.

فارتفاع الأسعار يؤدي إلى انكماش الإنتاج بفعل تراجع الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تسريح العمال وقلة فرص العمل مما يؤدي إلى رفع معدلات البطالة.

المطلب الخامس: تحليل مكونات التباين لمعدل البطالة ودالة الاستجابة لردة الفعل.

الفرع الأول: تحليل مكونات التباين لمعدل البطالة.

أن فهم خصائص تباين خطأ التنبؤ هو ذو أهمية كبيرة في نماذج var ، والتي قد يكون من شأنها مساعدة الباحث في كشف شبكة العلاقات والارتباطات الداخلية فيما بين متغيرات النموذج. تتمثل هنا طريقة تحليل تباين خطأ التنبؤ إحدى هذه الوسائل المهمة، فهي تحسب نسبة التأثيرات الناتجة عن المتغير من تجديد المتغير نفسه، وتلك النسبة الناتجة من تجديرات المتغيرات الأخرى في النموذج. ويلاحظ بصورة عامة أن هناك اتجاه عام، يتمثل عادة في كون المتغير يشرح ويفسر الجزء الأعظم من أخطاء التنبؤ في المدى القصير، أما الجزء المتبقي، يتم في المدى الطويل¹. ويبين الجدول أدناه نتائج تحليل مكونات تباين معدل البطالة على مدى 10 فترات زمنية، وهي كافية لالتقاط اثر تغير معدل التضخم على معدل البطالة.

¹-Walter Enders, Applied Econometric Time Series, 2 edition, Wiley, New York, 2004, P280.

الجدول رقم(6-14): تحليل مكونات التباين لمعدل البطالة.

Variance Decomposition of DLTCH:			
Period	S.E.	DLTCH	DLTINF
1	0.138837	100.0000	0.000000
2	0.151635	99.63203	0.367973
3	0.153900	99.64017	0.359835
4	0.154330	99.63313	0.366875
5	0.154411	99.63326	0.366744
6	0.154426	99.63308	0.366922
7	0.154429	99.63308	0.366922
8	0.154429	99.63307	0.366927
9	0.154429	99.63307	0.366927
10	0.154429	99.63307	0.366927

Variance Decomposition of DLTINF:			
Period	S.E.	DLTCH	DLTINF
1	0.694798	1.72E-07	100.0000
2	0.735880	0.015870	99.98413
3	0.740783	0.015777	99.98422
4	0.741376	0.016150	99.98385
5	0.741449	0.016158	99.98384
6	0.741458	0.016168	99.98383
7	0.741459	0.016169	99.98383
8	0.741460	0.016169	99.98383
9	0.741460	0.016169	99.98383
10	0.741460	0.016169	99.98383

Cholesky Ordering: DLTCH DLTINF

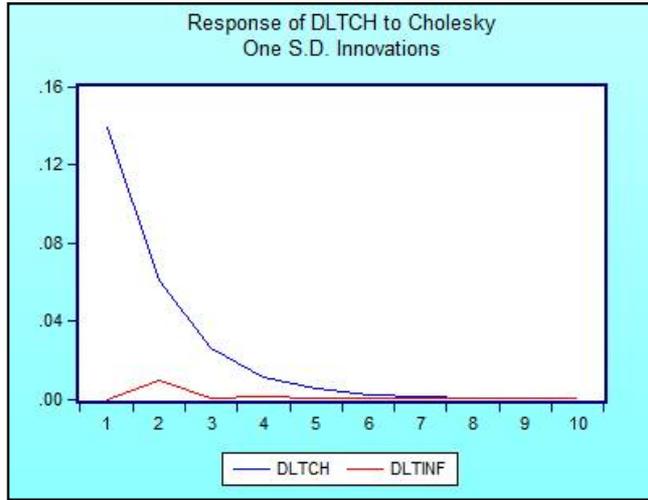
المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه يتضح أنه عند إجراء اختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء يتبين أن التقلبات الطرفية لمعدل البطالة في المدى القصير تتعلق بصدمات معدل البطالة نفسها بنسبة كبيرة جدا، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن 100% من الخطأ في التنبؤ في تباين معدل البطالة يعزى للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما في الفترة الثانية تقل النسبة إلى 99.63% مقابل 0.36% التي تعزى إلى متغير معدل التضخم، لتصل النسبة في الفترة السادسة إلى 0.366% التي تعزى إلى متغير معدل التضخم مقابل 99.633% التي تعزى إلى المتغير نفسه، وتبقى ثابتة تقريبا عند هذه النسبة إلى غاية الفترة العاشرة.

الفرع الثاني: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل.

للتعرف على أثر معدل التضخم على معدل البطالة من خلال اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل سيتم تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة لمعدل التضخم ومعدل البطالة وكيفية استجابة متغير معدل البطالة لأي صدمة مفاجئة في النموذج من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (6-4) : تحليل دالة استجابة معدل البطالة لتغيرات معدل التضخم.



المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على 10 سنوات وكما هو موضح في الشكل اعلاه فإن حدوث أي صدمة مفاجئة في معدل التضخم وبمقدار انحراف معياري واحد، تؤثر بشكل طردي على معدل البطالة في السنة الأولى وينخفض هذا التأثير في السنة الثانية، حيث يستمر بالنزول إلى السنة الثالثة وبعد ذلك ينحو نحو الثبات، كما يستمر هذا التأثير في المستقبل. ولكن هذا التأثير لم يكن ذا دلالة إحصائية وقد يكون السبب هو أن عملية التوظيف لم تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وبقاء المستوى العام للأسعار مرتفعا.

كما أن حدوث أي صدمة مفاجئة في معدل البطالة وبمقدار انحراف معياري واحد، تؤثر بشكل طردي وقوي على معدل البطالة في السنة الأولى وتتنخفض شدة هذا التأثير ابتداء من السنة الثانية، حيث يستمر بالنزول إلى غاية السنة السادسة وبعد ذلك ينحو نحو الثبات إلى الصفر.

المبحث الرابع: القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على معدل الفائدة

خلال الفترة 1970 - 2012

عند تحليلنا لاستقرارية ومعالجة السلسلتين الزمنيتين لوغاريتم معدل التضخم LTINF ولوغاريتم معدل الفائدة LID، تبين أنهما متكاملتين من الدرجة الأولى، و هو شرط أساسي في تقدير أشعة الارتباط الذاتي var والتكامل المشترك.

لكن قبل تقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي var يجب تحديد عدد فترات الإبطاء لهذا النموذج.

المطلب الأول: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج VAR.

لتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني يتم اختيار اقل قيمة لكل من (AIC) و (SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، وبعد تطبيق هذين المعيارين جاءت النتائج على نحو ما يوضحه الجدول أدناه :

الجدول رقم(6-15) : اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج var

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLID DLTINF						
Exogenous variables: C						
Date: 07/26/15 Time: 16:33						
Sample: 1970 2012						
Included observations: 39						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-39.04601	NA	0.028133	2.104924	2.190234*	2.135532*
1	-35.07039	7.339607	0.028185	2.106174	2.362106	2.198000
2	-32.89577	3.791647	0.031020	2.199783	2.626337	2.352827
3	-25.79181	11.65777*	0.026588*	2.040606*	2.637782	2.254867

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

من خلال الجدول رقم (6-15) والذي يبين أن أدنى قيمة لـ (AIC) هي عند فترات تباطؤ زمني تساوي (3) أي ضرورة اخذ ثلاث فجوات زمنية و (SC) عند فترات تباطؤ زمني تساوي (0) أي أن درجة التأخر الزمني معدومة، وباختيار أطول فترة إبطاء مثلى تم اختيار عدد درجات التأخر (3)، وسوف نقوم بتقدير نموذج VAR الذي يصاحب درجة تأخر تساوي (3).

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك.

أحدى مشاكل عملية أخذ الفروق للسلاسل الزمنية للتخلص من مشكلة جذر الوحدة لكي تصبح البيانات ساكنة هو فقدان معلومات مفيدة عن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، لذلك تم اقتراح حل لهذه المشاكل وهو إجراء اختبار التكامل المشترك، وللقيام بهذا الاختبار يجب أن يكون معدل التضخم

ومعدل الفائدة متكاملة من نفس الدرجة، ولا يصبح الاختبار ليس له معنى، وبما أن السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى، فيمكن إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك من أجل درجة إبطاء تساوي (3).
والنتائج معروضة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6-16) : نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Date: 08/17/15 Time: 19:02				
Sample (adjusted): 1975 2012				
Included observations: 38 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DLID DLTINF				
Lags interval (in first differences): 1 to 3				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.310848	16.71157	15.49471	0.0326
At most 1	0.065258	2.564433	3.841466	0.1093
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

من الجدول أعلاه توضح نتائج اختبار جوهانسون إن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 % وذلك من أجل $(r=0)$ ، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والدالة على وجود علاقة توازن واحدة طويلة الأجل بين معدل الفائدة ومعدل التضخم.

المطلب الثالث : اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم ومعدل الفائدة.

بعد دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لكل من معدل التضخم ومعدل الفائدة، ولتحديد اتجاه العلاقة بينهما، تجري اختبار غرانجر للعلاقة السببية بينهما.

لهذا الغرض استخدمنا برنامج Eviews8 مع اخذ الفجوات الزمنية تساوي 2 (Lags : 2)، أين تحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول التالي.

الجدول رقم (6-17) : نتائج اختبار سببية غرانجر بين DLID و LID

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/18/15 Time: 08:53			
Sample: 1970 2012			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LTINF does not Granger Cause LID	41	4.01301	0.0267
LID does not Granger Cause LTINF		1.49518	0.2378

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

من الجدول نستنتج ما يلي :

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل التضخم لا يسبب معدل الفائدة:

لدينا: $F_c=40130$ اكبر من $F_t=3.23$ عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 2 للبسط و 39 للمقام ومنه نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي توجد علاقة سببية بين معدل التضخم ومعدل الفائدة، أي أن معدل التضخم LTINF يؤثر ويتسبب في معدل الفائدة LID، ويعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر والتي تساوي 2.67% وهي اقل من 5%.

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل الفائدة لا يسبب معدل التضخم:

لدينا: $F_c = 1.49518$ اقل من $F_t=3.23$ عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 2 للبسط و 39 للمقام ومنه نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين معدل الفائدة و معدل التضخم، أي أن معدل الفائدة LID لا يتسبب ولا يؤثر في معدل التضخم LTINF. ويعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر والتي تساوي 23.78% وهي أكبر من 5%.

إذن نستنتج أن معدل التضخم يؤثر ويتسبب في معدل الفائدة، ومعدل الفائدة لا يؤثر ولا يتسبب في معدل التضخم، وبذلك توجد السببية في اتجاه واحد فقط.

المطلب الرابع: تقدير النموذج وتحليله.

بعد التأكد من أن السلسلتين LTINF و LID قد استقرت في الفروق من الدرجة الأولى، ومعرفة درجة التباطؤ الزمني المقدر بـ (3) نقوم بتقدير نموذج متجهات الارتباط الذاتي VAR بين كل من تغير لوغاريتم معدل التضخم LTINF وتغير لوغاريتم معدل الفائدة DLID وباستعانة ببرنامج Eviews8 تحصلنا على المعادلة التالية:

VAR Model - Substituted Coefficients:

=====

$$DLID = 0.282596952293*DLID(-1) - 0.0504234170245*DLID(-2) + 0.346438485375*DLID(-3) - 0.0946948169681*DLTINF(-1) + 0.0926652822029*DLTINF(-2) - 0.0487377719422*DLTINF(-3) - 0.00313647263351$$

$$DLTINF = 0.114991239283*DLID(-1) + 0.428101712638*DLID(-2) - 0.723502098163*DLID(-3) - 0.360683862532*DLTINF(-1) - 0.00201765690643*DLTINF(-2) + 0.249982246494*DLTINF(-3) + 0.00781280640911$$

الفرع الأول: التحليل الإحصائي.

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتيا.

أولاً- التوزيع الاحتمالي للبواقي : نستخدم اختبار Jarque - Bera كما يظهر في الجدول التالي :
الجدول رقم (6-18) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

VAR Residual Normality Tests			
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)			
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal			
Date: 08/09/15 Time: 16:28			
Sample: 1970 2012			
Included observations: 39			
Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	14.04874	2	0.0009
2	0.369535	2	0.8313
Joint	14.41827	4	0.0061

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

بما أن إحصائية Jarque - Bera تساوي 14.04 في المعادلة الأولى و 0.36 في المعادلة الثانية وهي قيمة اقل من $X_{0.05}^2(2) = 5.99$ ، فإننا نقبل الفرضية الأساسية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، كذلك كإجراء بديل، بما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية J-B التي تساوي 0.0009 في المعادلة الأولى و تساوي 0.8313 في المعادلة الثانية وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، لذا فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية، ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي عند مستوى المعنوية 5%.

ثانياً- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي : نستخدم اختبار Ljung - Box، كما يبين الجدول التالي :

الجدول رقم (6-19) : اختبار الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج VAR

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Date: 07/26/15 Time: 16:40					
Sample: 1970 2012					
Included observations: 39					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	0.534269	NA*	0.548328	NA*	NA*
2	4.035277	NA*	4.238580	NA*	NA*
3	4.868513	NA*	5.141253	NA*	NA*
4	8.970042	0.0619	9.711528	0.0456	4
5	14.62678	0.0668	16.20014	0.0396	8
6	14.99140	0.2419	16.63105	0.1640	12
7	17.60639	0.3474	19.81807	0.2285	16
8	18.51227	0.5537	20.95773	0.3996	20
9	21.78762	0.5919	25.21568	0.3941	24
10	24.76280	0.6407	29.21679	0.4016	28
11	31.69554	0.4819	38.87310	0.1877	32
12	36.80085	0.4316	46.24744	0.1178	36
13	37.76154	0.5715	47.68847	0.1885	40
14	37.93836	0.7279	47.96432	0.3152	44
15	38.89904	0.8227	49.52542	0.4122	48

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

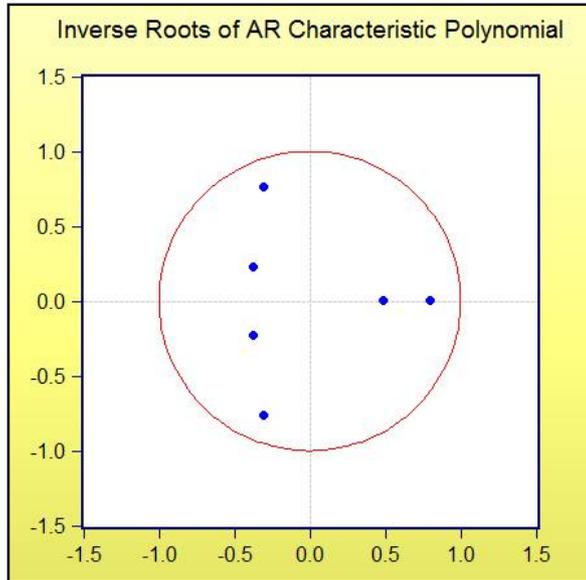
لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات الأقل من 15، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة LB آخر قيمة في العمود Q - Stat في الجدول السابق، أي :

$$LB = n(n + 2) \sum_{k=1}^{15} \frac{\hat{P}_k^2}{n - k} = 39(39 + 2) \sum_{k=1}^{15} \frac{\hat{P}_k^2}{39 - k} = 38.89 > x_{0.05;15}^2 = 24.996$$

بما أن الإحصائية المحسوبة أكبر من الإحصائية الجدولية، وكذلك احتمال قبول فرضية وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أكبر من 0.05 في التأخيرات من 4 إلى 15، ومنه نستنتج عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

كما يتضح من الشكل (5-6) أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق شروط الاستقرار، باعتبار أن جميع المعاملات أصغر من الواحد بالإضافة إلى أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الشكل رقم (5-6) : توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي.



المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

بما أن البواقي لا ترتبط فيما بينها، فإن هذا يعني أن نموذج var مقبول وصالح لتفسير وتحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل الفائدة.

الفرع الثاني: التفسير الاقتصادي.

من خلال نتائج تقدير نموذج أشعة الارتباط الذاتي، وبعد التحليل الإحصائي والتأكد من معنوية المعالم وصلاحيّة النموذج لتفسير التغيرات التي تطرأ على معدل الفائدة بدلالة التغير في معدل التضخم حيث يمكننا أن نستنتج ما يلي :

- يفسر معدل الفائدة في هذا النموذج بدلالة التأخر الأول والثاني والثالث لمعدل الفائدة و التأخر الأول و الثاني والثالث لمعدل التضخم زائد الثابت. أي أن معدل الفائدة للسنة t يتأثر بمعدل الفائدة ومعدل التضخم لثلاث سنوات سابقة.

- يؤثر معدل الفائدة على الودائع في السنة السابقة طرديا على معدل الفائدة الحالي، حيث أنه إذا ارتفع معدل الفائدة في السنة الحالية فسوف نتوقع ارتفاعه في السنة المقبلة، والعكس في حالة الانخفاض. وقد يفسر ذلك بالسياسة حكومية التي تتضمن وضع معدلات الفائدة عند المستوى الأعلى من أجل إبطاء الاقتراض والإنفاق وتشجيع المزيد من الادخار، وذلك في حالات التضخم المرتفع.

لكن بعد سنتين تصبح العلاقة عكسية ($b_2 = - 0.050$)، حيث أن استمرار ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع قد يؤدي إلى انخفاض الاستثمار والنشاط الاقتصادي، مما يجعل الحكومة تخفض من معدل الفائدة بعد سنتين من خلال السياسة النقدية التي يتبعها بنك الجزائر في حالات التضخم، كما نجد عودة العلاقة الطردية في السنة الثالثة لسعر الفائدة على الودائع وهذا راجع كذلك للسياسة المتبعة من بنك الجزائر للمحافظة على حجم السيولة النقدية المتداولة في حالة الانتعاش الاقتصادي حتى لا تظهر حالات التضخم من جديد.

- يتأثر معدل الفائدة على الودائع في الفترة t عكسيا بمعدل التضخم في السنة السابقة ($t - 1$)، أي أن أثر التضخم على معدل الفائدة على الودائع لا يكون طرديا في السنة السابقة. عكس ما جاء به فيشر في تحليل علاقة الارتباط بين التضخم ومعدل الفائدة، حيث أوضح أنه في المدى القصير عندما ترتفع الأسعار وتزداد أرباح رجال الأعمال فإنهم يتجهون إلى الاقتراض من البنوك، ويترتب على ذلك زيادة في المعروض النقدي، ويحدث المزيد من الارتفاع في الأسعار، وبالتالي المزيد من الاقتراض، مما يجعل الحكومة ترفع من معدل الفائدة على الودائع لامتناس المعروض النقدي وعندئذ تتجه اسعار الفائدة الاسمية للارتفاع.

لكن يمكن تفسير ذلك إلى أن التضخم الذي حدث لم يكن سببه زيادة المعروض النقدي بل هناك أسباب أخرى غير زيادة المعروض النقدي الذي تحدث عنه فيشر.

- لكن بعد سنتين تصبح العلاقة طردية ($b_2 = 0.092$)، حيث أن استمرار ارتفاع معدلات التضخم تجعل الأفراد يزدون من الطلب الاستهلاكي خوفا من توقعات أخرى لارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي بالحكومة إلى امتناس هذه الزيادة في الطلب الاستهلاكي إلى رفع معدل الفائدة على الودائع.

- عودة العلاقة العكسية في السنة الثالثة ($b_2 = 0.048$) وهذا راجع كذلك للسياسة النقدية المتبعة من طرف بنك الجزائر خلال الدورات الاقتصادية.

المطلب الخامس: تحليل مكونات التباين لمعدل الفائدة و دالة الاستجابة لردة الفعل.

الفرع الأول: تحليل مكونات التباين لمعدل الفائدة

ويبين الجدول أدناه نتائج تحليل مكونات تباين معدل الفائدة على مدى 10 فترات زمنية، وهي كافية لالتقاط اثر تغير معدل التضخم على معدل الفائدة.

الجدول رقم(6-20): تحليل مكونات التباين لمعدل الفائدة.

Variance Decomposition of DLID:			
Period	S.E.	DLID	DLTINF
1	0.226774	100.0000	0.000000
2	0.235793	94.00611	5.993888
3	0.247033	88.44200	11.55800
4	0.254243	87.00422	12.99578
5	0.260335	86.57166	13.42834
6	0.261671	85.78968	14.21032
7	0.262603	85.78605	14.23395
8	0.264939	85.43590	14.56410
9	0.265195	85.30888	14.69112
10	0.265287	85.31729	14.68271

Variance Decomposition of DLTINF:			
Period	S.E.	DLID	DLTINF
1	0.713518	27.00236	72.99764
2	0.754350	26.19488	73.80512
3	0.770278	28.35551	71.64449
4	0.784920	29.06191	70.93809
5	0.785628	29.03492	70.96508
6	0.786814	29.06083	70.93917
7	0.790390	29.16639	70.83361
8	0.790447	29.17657	70.82343
9	0.791306	29.15434	70.84566
10	0.791960	29.16610	70.83390

Cholesky Ordering: DLID DLTINF

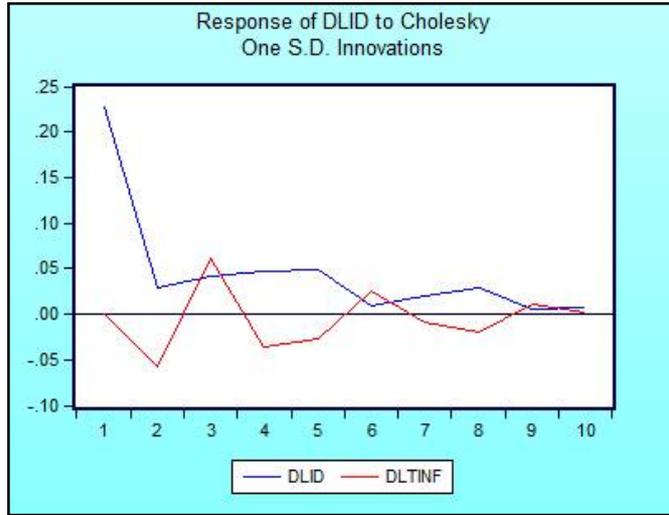
المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه يتضح أنه عند إجراء اختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء يتبين أن تقلبات معدل الفائدة في المدى القصير تتعلق بصدمات معدل الفائدة نفسه بنسبة كبيرة جدا، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن 100% من الخطأ في التنبؤ في تباين معدل الفائدة يعزى للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما في الفترة الثانية تقل النسبة إلى 94.006% مقابل 5.99% التي تعزى إلى متغير معدل التضخم، لتصل النسبة في الفترة السادسة إلى 14.21% التي تعزى إلى متغير معدل التضخم وهي نسبة مقبولة مع وجود متغيرات أخرى تؤثر في معدل الفائدة. وفي الفترة العاشرة وصلت النسبة إلى 85.31% التي تعزى إلى المتغير نفسه مقابل 14.68% تعود إلى متغير معدل التضخم.

الفرع الثاني: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل.

للتعرف على أثر معدل التضخم على معدل الفائدة من خلال اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل سيتم تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة لمعدل التضخم ومعدل الفائدة وكيفية استجابة متغير معدل الفائدة لأي صدمة مفاجئة في النموذج من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (6-6) : تحليل دالة استجابة معدل الفائدة لتغيرات معدل التضخم.



المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على 10 سنوات وكما هو موضح في الشكل أعلاه فإن أي صدمة مفاجئة في معدل الفائدة على ودائع بمقدار انحراف معياري واحد، تؤثر بشكل ايجابي على معدل الفائدة ويتراجع هذا التأثير بعد السنة الثانية، حيث يستمر بالنزول إلى السنة التاسعة وبعد ذلك ينحو نحو الثبات، كما يستمر هذا التأثير في المستقبل لكن ضعيف وقد يكون السبب هو بقاء معدلات الفائدة تحت سيطرة السلطة النقدية وعدم وجود سياسة واضحة تظهر فيها تأثيرات معدلات الفائدة على نحو مباشر. كما أن حدوث صدمة مفاجئة في معدل التضخم وبمقدار انحراف معياري واحد تؤثر على نحو سلبي في سعر الفائدة على الودائع حيث يبدأ هذا التأثير بالتزايد في السنة الثانية حتى يصبح موجب ثم بداية من سنة ثالثة يبدأ يتناقص حتى يعود سالب من جديد في الفترة الرابعة والخامسة وهكذا يبقى تأثير معدل التضخم يتذبذب بين موجب وسالب لباقي فترات إلى غاية السنة التاسعة وبعد ذلك ينحو نحو الثبات على خط الأصل.

المبحث الخامس: القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على الميزان التجاري خلال الفترة 1970 - 2012

تم قياس الميزان التجاري في هذه الدراسة بأخذ نسبة الصادرات للواردات الاسمية والتي نرسم لها بالرمز IC (%)، هو ما يمثل معدل تغطية التجارة الخارجية. و عند تحليلنا لاستقرارية ومعالجة السلسلتين الزمنيتين لوجاريتم معدل التضخم LTINF ولوجاريتم معدل تغطية التجارة الخارجية LIC، تبين أنهما متكاملتين من الدرجة الأولى، و هو شرط أساسي في تقدير أشعة الارتباط الذاتي var والتكامل المشترك. لكن قبل تقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي var يجب تحديد عدد فترات الإبطاء لهذا النموذج.

المطلب الأول: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج VAR.

لتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني يتم اختيار اقل قيمة لكل من (AIC) و (SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، وبعد تطبيق هذين المعيارين جاءت النتائج على نحو ما يوضحه الجدول أدناه :

الجدول رقم(6-21) : اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج var

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLIC DLTINF						
Exogenous variables: C						
Date: 08/11/15 Time: 09:57						
Sample: 1970 2012						
Included observations: 39						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-35.18992	7.302734	0.028358*	2.112304*	2.368236*	2.204130*
2	-33.63268	2.715198	0.032214	2.237573	2.664127	2.390617
3	-30.62688	4.932587	0.034070	2.288558	2.885734	2.502820

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews8

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين أن أدنى قيمة لـ (AIC) و (SC) هي عند فترات تباطؤ زمني تساوي (1) أي ضرورة اخذ فجوة زمنية واحدة، وسوف نقوم بتقدير نموذج VAR الذي يصاحب درجة تأخر تساوي (1).

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك.

بعد التحقق من أن السلاسل الزمنية الخاصة بمعدل التضخم ومعدل تغطية الصادرات للواردات متكاملة من الدرجة الأولى، تم استخدام اختبار جوهانسون وذلك للتحقق من مدى امتلاكها خاصية التكامل المشترك والنتائج مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (6-22) : نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Date: 08/17/15 Time: 11:16				
Sample (adjusted): 1973 2012				
Included observations: 40 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DLIC DLTINF				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.502226	45.58612	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.357278	17.68172	3.841466	0.0000
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

الجدول أعلاه توضح نتائج اختبار جوهانسون إن القيم المحسوبة أن أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 % وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والدادلة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على وجود علاقات توازنه طويلة الأجل بين معدل التغطية ومعدل التضخم، أي أنها تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.

المطلب الثالث: اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم ومعدل تغطية الصادرات للواردات.

بعد دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لكل من معدل التضخم ومعدل التغطية الصادرات للواردات، ولتحديد اتجاه العلاقة بينهما، نجري اختبار غرانجر للعلاقة السببية بينهما. لهذا الغرض استخدمنا برنامج Eviews8 مع أخذ الفجوات الزمنية تساوي 2 (Lags : 2)، أين تحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول التالي :

الجدول رقم (6-23): نتائج اختبار سببية غرانجر بين معدل التضخم و معدل تغطية الصادرات للواردات

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/17/15 Time: 14:07			
Sample: 1970 2012			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LTINF does not Granger Cause LIC	41	0.43102	0.6532
LIC does not Granger Cause LTINF		0.75691	0.4764

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

من الجدول نستنتج ما يلي :

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل التضخم لا يسبب معدل التغطية: لدينا: $F_c = 0.43102$ أقل من $F_t = 3.23$ عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 2 للبسط و 39 للمقام ومنه نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين معدل التضخم ومعدل تغطية الصادرات للواردات، أي أن التغير في معدل التضخم LTINF لا يؤثر ولا يتسبب في معدل التغطية LIC. ويعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر والتي تساوي 65.32% وهي أكبر من 5%.

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل تغطية لا يسبب معدل التضخم : لدينا: $F_c = 0.75691$ أقل من $F_t = 3.23$ عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 2 للبسط و 39 للمقام ومنه نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين معدل تغطية الصادرات للواردات ومعدل التضخم، أي أن معدل تغطية الصادرات للواردات LIC لا يؤثر ولا يتسبب في معدل التضخم LTINF، ويعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر والتي تساوي 47.64% وهي أكبر من 5%.

إذن نستنتج أن معدل التضخم لا يسبب معدل التغطية، ومعدل التغطية لا يسبب معدل التضخم، بمعنى لا توجد سببية في أي من الاتجاهين.

وقد وجدنا من خلال اختبار غرانجر للسببية بين معدل التغطية و معدل التضخم للتأخيرات من 1 إلى 5 أنه لا توجد سببية في كلا الاتجاهين في هذه التأخيرات.

المطلب الرابع: تقدير النموذج وتحليله.

بعد التأكد من أن السلسلتين LTINF و LIC قد استقرت في الفروق من الدرجة الأولى، ومعرفة درجة التباطؤ الزمني المقدر بـ (1) نقوم بتقدير نموذج متجهات الارتباط الذاتي VAR بين كل من تغير

لوغاريتم معدل التضخم LTINF وتغير لوغاريتم معدل التغطية LIC و بالاستعانة ببرنامج Eviews8
تحصلنا على المعادلة التالية:

VAR Model - Substituted Coefficients:

$$DLIC = - 0.172296417482*DLIC(-1) - 0.0336961759322*DLTINF(-1) + 0.0183365073197$$

$$DLTINF = 0.493094471651*DLIC(-1) - 0.297900154017*DLTINF(-1) + 0.0200661676771$$

الفرع الأول: التحليل الإحصائي.

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتيا.

أولا - التوزيع الاحتمالي للبواقي: نستخدم اختبار (J-B) كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (6-24) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

VAR Residual Normality Tests			
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)			
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal			
Date: 08/11/15 Time: 15:51			
Sample: 1970 2012			
Included observations: 41			
Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.084543	2	0.9586
2	2.761947	2	0.2513
Joint	2.846491	4	0.5838

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8.

بما أن إحصائية Jarque - Bera تساوي 0.084 في المعادلة الأولى و 2.76 في المعادلة الثانية وهي قيم اقل من $X_{0.05}^2(2) = 5.99$ ، فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الأساسية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، كذلك كإجراء بديل، بما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera التي تساوي 0.95 في المعادلة الأولى و تساوي 0.25 في المعادلة الثانية وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، لذا فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية، ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي عند مستوى المعنوية 5%.

ثانيا - اختبار الارتباط الذاتي للبواقي : نستخدم اختبار Ljung - Box، كما يبين الجدول التالي :

الجدول رقم (6-25) : اختبار الارتباط الذاتي للبواقي في النموذج VAR

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	0.358273	NA*	0.367230	NA*	NA*
2	4.291986	0.3679	4.502671	0.3422	4
3	7.072636	0.5288	7.502846	0.4835	8
4	9.100017	0.6944	9.749404	0.6379	12
5	10.12841	0.8598	10.92063	0.8144	16
6	10.94123	0.9477	11.87279	0.9204	20
7	12.84790	0.9686	14.17201	0.9427	24
8	20.33066	0.8521	23.46877	0.7092	28
9	25.86134	0.7697	30.55496	0.5397	32
10	28.32624	0.8154	33.81498	0.5729	36
11	34.92593	0.6977	42.83456	0.3505	40
12	38.10385	0.7214	47.32749	0.3384	44
13	38.83145	0.8248	48.39289	0.4570	48
14	39.44428	0.8998	49.32349	0.5798	52
15	41.81543	0.9206	53.06260	0.5868	56

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات الأقل من 15، حيث توافق

إحصائية الاختبار المحسوبة LB آخر قيمة في العمود Q - Stat في الجدول السابق، أي :

$$LB = n(n + 2) \sum_{k=1}^{15} \frac{\hat{p}_k^2}{n - k} = 41(41 + 2) \sum_{k=1}^{15} \frac{\hat{p}_k^2}{41 - k} = 41.81 > x_{0.05;15}^2 = 24.996$$

بما أن الإحصائية المحسوبة أكبر من الإحصائية الجدولية، وكذلك احتمال قبول فرضية وجود

ارتباط ذاتي بين الأخطاء أكبر من 0.05 في التأخيرات من 2 إلى 15، ومنه نستنتج عدم وجود ارتباط

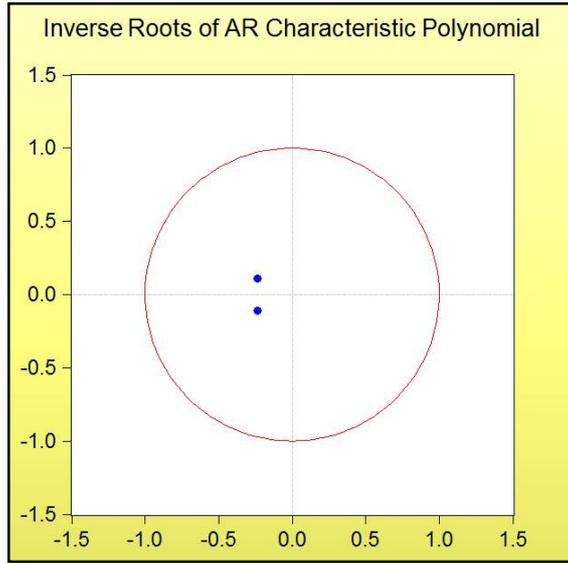
ذاتي بين البواقي.

كما يتضح من الشكل (6-7) أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق شروط الاستقرار لنموذج VAR،

باعتبار أن جميع المعاملات اصغر من الواحد بالإضافة إلى أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة،

مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الشكل رقم (6-7) : توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي



المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

بما أن البواقي لا ترتبط فيما بينها، فإن هذا يعني أن نموذج VAR مقبول وصالح لتفسير وتحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل تغطية الصادرات للواردات.

الفرع الثاني: التفسير الاقتصادي.

من خلال نتائج تقدير نموذج أشعة الارتباط الذاتي، وبعد التحليل الإحصائي والتأكد من معنوية المعالم وصلاحيّة النموذج لتفسير التغيرات التي تطرأ على معدل تغطية الصادرات للواردات بدلالة التغير في معدل التضخم حيث يمكننا أن نستنتج ما يلي :

- يفسر معدل تغطية الصادرات للواردات الممثلة للميزان التجاري في هذا النموذج بدلالة التأخر الأول لمعدل التغطية و التأخر الأول لمعدل التضخم زائد الثابت. أي أن معدل التغطية للسنة t يتأثر بمعدل التغطية ومعدل التضخم لسنة السابقة.

- يؤثر معدل التغطية في السنة السابقة عكسيا على معدل التغطية الحالي ($b_1 = - 0.1722$) ، حيث انه إذا ارتفع معدل تغطية الصادرات للواردات في السنة السابقة فسوف نتوقع أن ينخفض في السنة المقبلة، والعكس في حالة الانخفاض، وقد يفسر هذا في أن بنية الواردات قليلة المرونة لاعتماد النشاط الاقتصادي عليها. حيث تشكل الواردات من السلع التجهيزية والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة حوالي 81% من إجمالي الواردات، وباعتبار أن الصادرات الجزائرية تتشكل من البترول الخام بنسبة تفوق 90% .وان قيمتها ترتبط بسعر البترول، وقيمتها لن تتغير بصورة كبيرة من سنة إلى أخرى إلا إذا حدثت أزمة في اسعار البترول، ونتيجة للارتفاع المستمر لمعدل الاستثمار وإلى الاحتياجات من سلع التجهيز والمواد الأولية المستوردة. فإن زيادة الواردات من سنة $t - 1$ إلى السنة t في ظل الثبات النسبي للصادرات

حيث لا يظهر اختلاف كبير في قيمة صادرات خلال فترتين في ظل عدم حدوث أزمات، ونتيجة لذلك يتوقع أن ينخفض معدل تغطية الصادرات للواردات من سنة $t-1$ إلى السنة t وتكون العلاقة عكسية. - يتأثر معدل التغطية في الفترة t عكسيا بمعدل التضخم في الفترة $t-1$ ($b_1 = - 0.0336$)، فزيادة معدلات التضخم تؤدي إلى صعوبات في التصدير في الوقت الذي تتجه فيه الدولة لإشباع فائض الطلب عن طريق زيادة الاستيراد، حيث تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعرية نسبية عن المنتجات المحلية نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية بالداخل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة لانخفاض سعرها، ويزداد الأمر تعقيدا إذا كانت هذه الواردات تتمتع بجودة أكثر من السلع المحلية المماثلة لها.

ينتج عن التضخم أيضا آثار سلبية على القطاعات المصدرة عن طريق زيادة التكاليف في هذه القطاعات، مما يضعف القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية وخصوصا إذا كانت الدولة لا تتمتع بموقف احتكاري في السوق العالمية، حيث لا يمكن لهذه الدولة نقل عبء هذه الزيادة إلى المستهلك في الأسواق الخارجية، ففي هذه الحالة فإن منتجي ومصدري هذه الدولة لا يحققون من صادراتهم الأرباح المطلوبة والمرغوب فيها.

وبذلك يساعد التضخم على حدوث تدهور في كمية الصادرات من ناحية وزيادات الواردات من ناحية أخرى وهروب رؤوس الأموال الوطنية، مما يؤدي انخفاض معدل تغطية الصادرات للواردات حيث أن أثر التضخم السالب لا يظهر إلا بعد سنة نتيجة السياسة التي تتبناها الدولة من أجل مكافحة التضخم الذي يتوقع أن يستمر ارتفاعه لسنة لاحقة. فإذا لجأت الدولة على سبيل المثال، إلى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد فإنها تؤدي إلى أنه بدلا من تسرب القوة الشرائية الفائضة إلى العالم الخارجي، يكون من نتيجته توجيه هذه القوة الشرائية الفائضة إلى الأسواق المحلية الأمر الذي يساهم في زيادة حدة الضغوط التضخمية الموجودة به.

المطلب الخامس: تحليل مكونات التباين لمعدل تغطية الصادرات للواردات و دالة الاستجابة

لردة الفعل.

الفرع الأول: تحليل مكونات التباين لمعدل تغطية الصادرات للواردات

ويبين الجدول أدناه نتائج تحليل مكونات تباين الميزان التجاري والممثل في معدل تغطية الصادرات للواردات على مدى 10 فترات زمنية، وهي كافية للنقاط اثر تغير معدل التضخم على معدل التغطية.

الجدول رقم(6-26): تحليل مكونات التباين لمعدل تغطية الصادرات للواردات.

Variance Decomposition of DLIC:			
Period	S.E.	DLIC	DLTINF
1	0.236800	100.0000	0.000000
2	0.239925	99.20370	0.796301
3	0.240138	99.02937	0.970625
4	0.240175	99.01104	0.988963
5	0.240179	99.00980	0.990202
6	0.240179	99.00974	0.990256
7	0.240180	99.00974	0.990257
8	0.240180	99.00974	0.990257
9	0.240180	99.00974	0.990257
10	0.240180	99.00974	0.990257

Variance Decomposition of DLTINF:			
Period	S.E.	DLIC	DLTINF
1	0.685671	14.13151	85.86849
2	0.737179	19.11925	80.88075
3	0.742250	19.83932	80.16068
4	0.742609	19.90321	80.09679
5	0.742627	19.90691	80.09309
6	0.742628	19.90703	80.09297
7	0.742628	19.90703	80.09297
8	0.742628	19.90703	80.09297
9	0.742628	19.90703	80.09297
10	0.742628	19.90703	80.09297

Cholesky Ordering: DLIC DLTINF

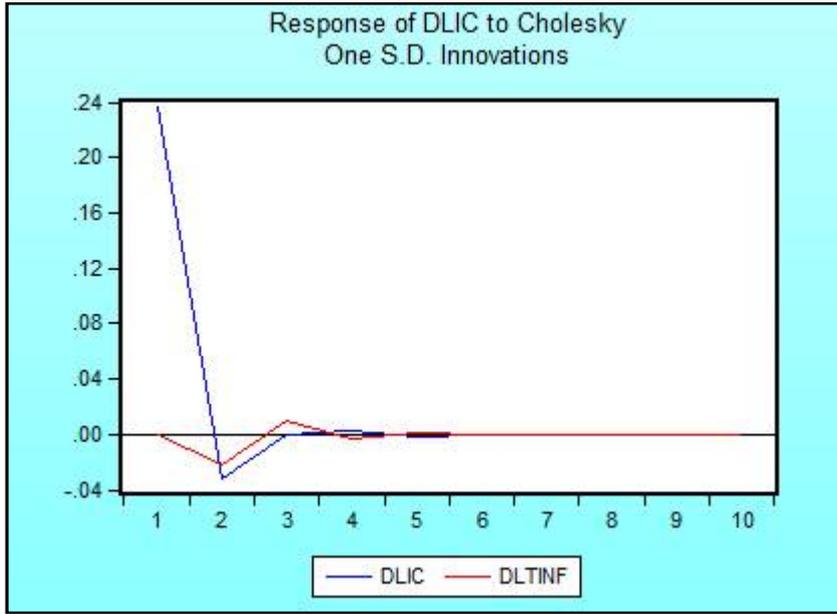
المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه يتضح أنه عند إجراء اختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء يتبين أن التقلبات الطرفية لمعدل تغطية الصادرات للواردات في المدى القصير تتعلق بصدمات معدل التغطية نفسه بنسبة كبيرة جدا، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن 100% من الخطأ في التنبؤ في تباين معدل التغطية يعزى للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما في الفترة الثانية تقل النسبة إلى 99.20% مقابل 0.79% التي تعزى إلى متغير معدل التضخم، لتصل النسبة في الفترة السابعة إلى 0.990257% التي تعزى إلى متغير معدل التضخم مقابل 99.009% التي تعزى إلى المتغير نفسه، وتبقى ثابتة عند هذه النسبة إلى غاية الفترة العاشرة.

الفرع الثاني: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل.

للتعرف على أثر معدل التضخم على الميزان التجاري من خلال معدل تغطية الصادرات للواردات تم اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل بتتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة لمعدل التضخم ومعدل التغطية وكيفية استجابة متغير معدل التغطية لأي صدمة مفاجئة في النموذج من خلال الشكل الآتي :

الشكل رقم (6-8) : تحليل دالة استجابة معدل التغطية لتغيرات معدل التضخم.



المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على 10 سنوات وكما هو موضح في الشكل أعلاه فإن حدوث أي صدمة مفاجئة في معدل التضخم وبمقدار انحراف معياري واحد، تؤثر بشكل سلبي على معدل التغطية في السنة الأولى ويستمر إلى غاية السنة الثانية، حيث يستمر في ارتفاع ليصبح موجب في السنة الثالثة وبعد ذلك وابتداء من السنة الرابعة ينحو نحو الثبات إلى الصفر. كما أن حدوث أي صدمة مفاجئة في معدل التغطية وبمقدار انحراف معياري واحد، تؤثر بشكل ايجابي على المتغير نفسه وتتنخفض شدة هذا التأثير لتصبح سلبية في السنة الثانية، وابتداء من السنة الثالثة ينحو نحو الثبات إلى الصفر.

المبحث السادس: القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1970-2012

عند تحليلنا لاستقرارية ومعالجة السلسلتين الزمنيتين لوغاريتم معدل التضخم LTINF ولوغاريتم سعر الصرف LTC ، تبين أنهما متكاملتين من الدرجة الأولى، و هو شرط أساسي في تقدير أشعة الارتباط الذاتي var والتكامل المشترك.

لكن قبل تقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي VAR يجب تحديد عدد فترات الإبطاء لهذا النموذج.

المطلب الأول: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني في النموذج var.

لتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني يتم اختيار اقل قيمة لكل من (AIC) و (SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل، وبعد تطبيق هذين المعيارين جاءت النتائج على نحو ما يوضحه الجدول أدناه .

الجدول رقم(6-27) : اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج var

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLTC DLTINF						
Exogenous variables: C						
Date: 07/26/15 Time: 11:55						
Sample: 1970 2012						
Included observations: 39						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	-28.22021	6.398618	0.019836*	1.754882*	2.010815*	1.846709*
2	-28.04439	0.306543	0.024187	1.950995	2.377549	2.104039
3	-24.85396	5.235586	0.025340	1.992511	2.589687	2.206772

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين أن أدنى قيمة لـ (AIC) و (SC) هي عند فترات تباطؤ زمني تساوي (1) أي ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة، وسوف نقوم بتقدير نموذج VAR الذي يصاحب درجة تأخر تساوي (1).

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك.

إذا كانت متغيرات السلسلة الزمنية غير مستقرة بمستوياتها، فإن ذلك يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى عندها يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن، وتشير نتائج اختبار جوهانسن الواردة في الجدول رقم (6-28) أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية

5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف ومعدل التضخم، أي أنها تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.

الجدول رقم (6-28) : نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Date: 08/17/15 Time: 08:47				
Sample (adjusted): 1973 2012				
Included observations: 40 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DLTC DLTINF				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.425648	34.08143	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.257345	11.90093	3.841466	0.0006
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

المطلب الثالث : اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم و سعر الصرف.

بعد دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لكل من معدل التضخم وسعر الصرف، ولتحديد اتجاه العلاقة بينهما، نجري اختبار غرانجر للعلاقة السببية بينهما. لهذا الغرض استخدمنا برنامج Eviews8 مع اخذ الفجوات الزمنية تساوي 2 (Lags : 2)، أين تحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول التالي.

الجدول رقم (6-29) : نتائج اختبار سببية غرانجر بين معدل التضخم و سعر الصرف

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/17/15 Time: 08:51			
Sample: 1970 2012			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TINF does not Granger Cause TC	41	4.97795	0.0123
TC does not Granger Cause TINF		1.40735	0.2579

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

من خلال الجدول نستنتج ما يلي :

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل التضخم لا يسبب سعر الصرف: لدينا: $F_c = 4.97795$ أكبر من $F_{\tau}=3.23$ عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 2 للبسط و 39 للمقام ومنه نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي توجد علاقة سببية بين معدل التضخم وسعر

الصرف، أي أن معدل التضخم TINF يؤثر و يتسبب في سعر الصرف TC. ويعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر والتي تساوي 0.0123% وهي اقل من 5%.

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن سعر الصرف لا يسبب معدل التضخم :

لدينا: $F_C=1.40735$ اقل من $F_t=3.23$ عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية 2 للبسط و 39 للمقام ومنه نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف ومعدل التضخم، أي أن سعر الصرف TC لا يؤثر ولا يسبب معدل التضخم TINF، ويعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر والتي تساوي 25.79% وهي اكبر من 5%.

إذن نستنتج أن معدل التضخم يؤثر و يتسبب في سعر الصرف، و سعر الصرف لا يؤثر ولا يتسبب في معدل التضخم، وبذلك توجد السببية في اتجاه واحد فقط.

المطلب الرابع: تقدير النموذج وتحليله.

بعد التأكد من أن السلسلتين LTINF و LTC قد استقرت في الفروق من الدرجة الأولى، ومعرفة درجة التباطؤ الزمني المقدر بـ (1) نقوم بتقدير نموذج متجهات الارتباط الذاتي VAR بين كل من تغير لوغاريتم معدل التضخم DLTINF وتغير لوغاريتم سعر الصرف DLTC وبلاستعانة ببرنامج Eviews8 تحصلنا على المعادلة التالية:

VAR Model - Substituted Coefficients:

$$DLTC = 0.214794815623*DLTC(-1) + 0.00829433059721*DLTINF(-1) + 0.0533426190322$$

$$DLTINF = -0.306755447925*DLTC(-1) - 0.35074028782*DLTINF(-1) + 0.0466811258$$

الفرع الأول: التحليل الإحصائي.

الجدول رقم (6-30) : اختبار الارتباط الذاتي للبقاقي في النموذج VAR

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	0.048181	NA*	0.049385	NA*	NA*
2	0.381761	0.9839	0.400072	0.9825	4
3	5.075503	0.7495	5.464372	0.7070	8
4	7.594256	0.8160	8.255423	0.7649	12
5	11.02853	0.8077	12.16669	0.7324	16
6	17.48542	0.6213	19.73046	0.4749	20
7	19.15145	0.7439	21.73950	0.5948	24
8	20.95649	0.8272	23.98212	0.6825	28
9	34.87243	0.3330	41.81192	0.1148	32
10	39.80543	0.3045	48.33622	0.0821	36
11	41.06943	0.4235	50.06368	0.1323	40
12	43.05842	0.5119	52.87570	0.1687	44
13	46.50351	0.5343	57.92029	0.1546	48
14	47.17507	0.6637	58.94008	0.2366	52
15	49.05292	0.7330	61.90130	0.2737	56

*The test is valid only for lags larger than the VAR lag order.
df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution

المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

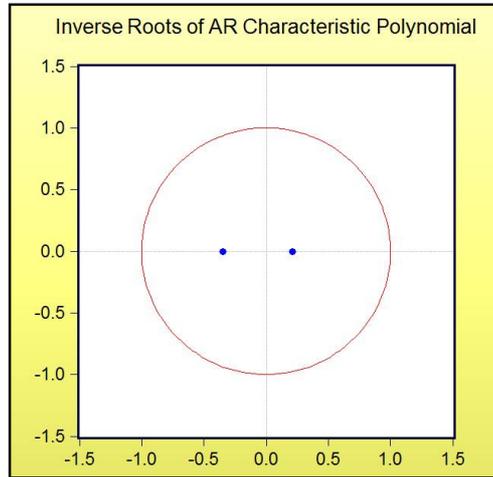
لدراسة المعنوية الكلية لمعاملات دالة الارتباط الذاتي ذات الفجوات الأقل من 15، حيث توافق إحصائية الاختبار المحسوبة LB آخر قيمة في العمود Q - Stat في الجدول السابق، أي :

$$LB = n(n + 2) \sum_{k=1}^{15} \frac{\hat{P}_k^2}{n - k} = 41(41 + 2) \sum_{k=1}^{15} \frac{\hat{P}_k^2}{41 - k} = 49.05 > x_{0.05;15}^2 = 24.996$$

بما أن الإحصائية المحسوبة اكبر من الإحصائية الجدولية، وكذلك احتمال قبول فرضية وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء اكبر من 0.05 في التأخيرات من 2 إلى 15، ومنه نستنتج عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي وتوزيعها طبيعياً.

كما يتضح من الشكل (6-9) أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق شروط الاستقرار VAR، باعتبار أن جميع المعاملات اصغر من الواحد بالإضافة إلى أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الشكل رقم (6-9) : توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي



المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

بما أن البواقي لا ترتبط فيما بينها، فإن هذا يعني أن نموذج var مقبول وصالح لتفسير وتحليل العلاقة بين معدل التضخم و سعر الصرف.

الفرع الثاني: التفسير الاقتصادي.

من خلال نتائج تقدير نموذج أشعة الارتباط الذاتي، وبعد التحليل الإحصائي والتأكد من معنوية المعالم وصلاحيته النموذج لتفسير التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف بدلالة التغير في معدل التضخم حيث يمكننا أن نستنتج ما يلي:

- يفسر سعر الصرف في هذا النموذج بدلالة التأخر الأول سعر الصرف و التأخر الأول لمعدل التضخم زائد الثابت. أي أن سعر الصرف للسنة t يتأثر بسعر الصرف ومعدل التضخم لسنة السابقة.

- يؤثر سعر الصرف في السنة السابقة طرديا على سعر الصرف الحالي ($b_1=0.2147$) ، وذلك لأن ارتفاع اسعار الصرف سوف يولد توقعات بارتفاعها في السنة المقبلة فيستمر هذا الارتفاع، و يجب معالجة هذا الفرق في سعر الصرف بالتدخل الحكومي حتى لا يستمر هذا الارتفاع وتنخفض قيمة العملة مما يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

- يتأثر سعر الصرف في الفترة t طرديا بمعدل التضخم في الفترة $t-1$ ($b_1=0.0082$)، وذلك لأنه بارتفاع معدلات التضخم في سنة ما سوف تسارع الدولة في التدخل للحد من ضغوط التضخمية عن طريق السياسة النقدية، وهذه الارتفاعات المستمرة في معدلات التضخم في السنة السابقة تؤدي إلى زيادة الواردات لتلبية الطلب الكلي المتزايد عن طريق الاستيراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف واستمراره إذا لم تتدخل الدولة في تحديده.

المطلب الخامس: تحليل مكونات التباين لسعر صرف الدينار الجزائري و دالة الاستجابة لردة الفعل.

الفرع الأول: تحليل مكونات التباين لسعر صرف الدينار الجزائري

ويبين الجدول أدناه نتائج تحليل مكونات تباين سعر الصرف على مدى 10 فترات زمنية، وهي كافية لالتقاط اثر تغير معدل التضخم على سعر الصرف.

الجدول رقم(6-32): تحليل مكونات التباين لسعر صرف الدينار الجزائري.

Variance Decomposition of DLTC:			
Period	S.E.	DLTC	DLTINF
1	0.184041	100.0000	0.000000
2	0.188308	99.90699	0.093007
3	0.188481	99.90545	0.094552
4	0.188490	99.90468	0.095316
5	0.188491	99.90464	0.095362
6	0.188491	99.90463	0.095371
7	0.188491	99.90463	0.095372
8	0.188491	99.90463	0.095372
9	0.188491	99.90463	0.095372
10	0.188491	99.90463	0.095372
Variance Decomposition of DLTINF:			
Period	S.E.	DLTC	DLTINF
1	0.692458	0.021717	99.97828
2	0.735709	0.535787	99.46421
3	0.740451	0.536524	99.46348
4	0.741034	0.539746	99.46025
5	0.741103	0.539871	99.46013
6	0.741111	0.539904	99.46010
7	0.741112	0.539906	99.46009
8	0.741112	0.539907	99.46009
9	0.741112	0.539907	99.46009
10	0.741112	0.539907	99.46009
Cholesky Ordering: DLTC DLTINF			

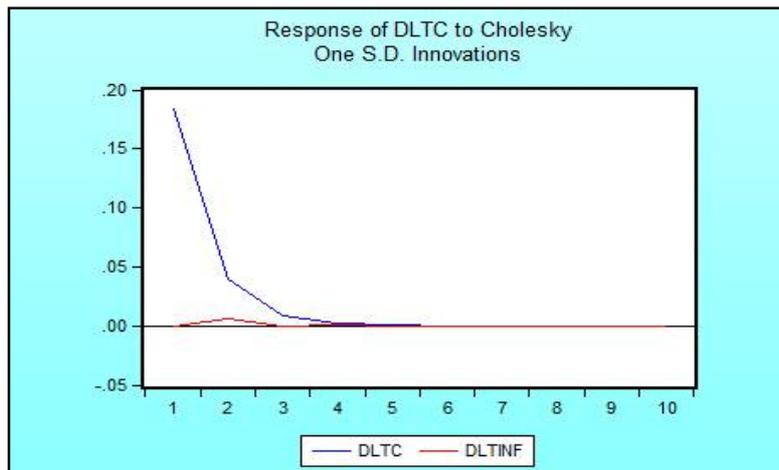
المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه يتضح أنه عند إجراء اختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء يتبين أن التقلبات الطرفية لسعر الصرف في المدى القصير تتعلق بصدمات سعر الصرف نفسه بنسبة كبيرة جدا، حيث يلاحظ من خلال الجدول أن 100% من الخطأ في التنبؤ في تباين سعر الصرف يعزى للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما في الفترة الثانية تقل النسبة إلى 99.906% مقابل 0.093% التي تعزى إلى متغير معدل التضخم وهي نسبة ضعيفة، لتصل النسبة في الفترة السادسة إلى 0.095% التي تعزى إلى متغير معدل التضخم مقابل 99.904% التي تعزى إلى المتغير نفسه، وتبقى ثابتة عند هذه النسبة إلى غاية الفترة العاشرة.

الفرع الثاني: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل.

للتعرف على أثر معدل التضخم على سعر الصرف من خلال اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل سيتم تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة لمعدل التضخم وسعر الصرف وكيفية استجابة متغير سعر الصرف لأي صدمة مفاجئة في النموذج من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (6-10) : تحليل دالة استجابة سعر الصرف لتغيرات معدل التضخم.



المصدر : مخرجات برنامج Eviews8.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الفورية الممتدة على 10 سنوات وكما هو موضح في الشكل أعلاه فإن حدوث أي صدمة مفاجئة في سعر الصرف وبمقدار انحراف معياري واحد تؤثر بشكل طردي على المتغير نفسه في السنة الأولى لتتناقص شدة هذا التأثير في السنة الثانية، حيث يستمر بالنزول إلى السنة الثالثة وبعد ذلك ينحو نحو الثبات، كما يستمر هذا التأثير في المستقبل.

كما أن حدوث أي صدمة مفاجئة في معدل التضخم وبمقدار انحراف معياري واحد، تؤثر بشكل طردي وضعيف على سعر الصرف في السنة الأولى وتتناقص شدة هذا التأثير ابتداء من السنة الثانية وبعد ذلك تنحو نحو الثبات إلى الصفر.

خلاصة الفصل :

تم في هذا الفصل تحليل العلاقة بين معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل الفائدة، سعر الصرف، الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري، وبيان فيما إذا كانت السلاسل مستقرة من عدمها، تم القيام باختبار جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، وتبين أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى .

في ضوء ذلك تم استخدام التكامل المشترك لطريقة جوهانسون، بالإضافة إلى استخدامنا لمنهجية جرانجر للسببية، وذلك لتحقيق من وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل التضخم وكل متغير من المتغيرات المستعملة في الدراسة على حدة، واتضح من خلال التحليل النتائج التالية:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و معدل النمو، ووجود علاقة سببية من معدل التضخم إلى معدل النمو الاقتصادي. فمن خلال تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني في نموذج var في تأثير معدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي تم التوصل إلى أن هذا تأثير يظهر خلال 3 فترات تأخير حيث تكون العلاقة طردية خلال التأخير الأول والثاني وتصبح عكسية خلال التأخير الثالث كون أن كل الطاقات الإنتاجية تم تشغيلها مما ينعكس سلبا على معدل النمو. وهذا ما يفسره حدوث صدمة ايجابية في معدل التضخم سيكون له اثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي خلال السنتين الأولى والثانية وبعد السنة الثالثة يصبح هذا الأثر سلبيا.

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و معدل البطالة، ووجود علاقة سببية من معدل التضخم إلى معدل البطالة. فمن خلال تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني في تأثير معدل التضخم على معدل البطالة تم التوصل إلى أن هذا تأثير يظهر خلال فترة تأخير واحدة حيث تكون العلاقة طردية خلال هذه الفترة. وهذه النتيجة تختلف عن نتائج علاقة فيليبس التي تقر بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأجل القصير، ويمكن تفسير ذلك في كون أن البطالة في الجزائر هي بطالة مقنعة وان التوظيف لا يؤدي إلى الزيادة في حجم الإنتاج مما يترك المستوى العام للأسعار مرتفع . فارتفاع الأسعار يؤدي إلى انكماش الإنتاج بفعل تراجع الطلب الكلي، وهذا يؤدي إلى تسريح العمال وقلة فرص العمل مما يؤدي إلى رفع معدلات البطالة.

- وجود علاقة توازن واحدة طويلة الأجل بين معدل الفائدة على الودائع ومعدل التضخم، ووجود علاقة سببية من معدل التضخم إلى معدل الفائدة. ومن خلال تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني في نموذج var في تأثير معدل التضخم على معدل الفائدة على الودائع تم التوصل إلى أن هذا تأثير يظهر خلال 3 فترات تأخير حيث تكون العلاقة عكسية خلال التأخير الأول، عكس ما جاء به فيشر في تحليل علاقة الارتباط بين التضخم ومعدل الفائدة، و يمكن تفسير ذلك إلى أن التضخم الذي حدث لم يكن سببه زيادة المعروض النقدي بل هناك أسباب أخرى غير زيادة المعروض النقدي الذي تحدث عنه فيشر. لكن بعد

سنتين تصبح العلاقة طردية، حيث أن استمرار ارتفاع معدلات التضخم تجعل الأفراد يزيدون من الطلب الاستهلاكي خوفا من توقعات أخرى لارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي بالحكومة إلى امتصاص هذه الزيادة في الطلب الاستهلاكي إلى رفع معدل الفائدة على الودائع. عودة العلاقة العكسية في السنة الثالثة وهذا راجع كذلك للسياسة النقدية المتبعة من طرف بنك الجزائر .

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و سعر الصرف، ووجود علاقة سببية من معدل التضخم إلى سعر الصرف. ومن خلال تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني في تأثير معدل التضخم على سعر الصرف تم التوصل إلى أن هذا تأثير يظهر خلال فترة تأخير واحدة حيث تكون العلاقة طردية خلال هذه الفترة، حيث الارتفاعات المستمرة في معدلات التضخم في السنة السابقة تؤدي إلى زيادة الواردات لتلبية الطلب الكلي المتزايد عن طريق الاستيراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف.

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و معدل تغطية الصادرات للواردات، لكن بإجراء اختبار السببية لجرانجر اثبت عدم وجود سببية في أي من الاتجاهين . ومن خلال تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني في تأثير معدل التضخم على معدل تغطية الصادرات للواردات تم التوصل إلى أن هذا تأثير يظهر خلال فترة تأخير واحدة حيث تكون العلاقة عكسية خلال هذه الفترة، فزيادة معدلات التضخم تساعد في حدوث تدهور في كمية الصادرات من ناحية وزيادات الواردات من ناحية أخرى، مما يؤدي انخفاض معدل تغطية الصادرات للواردات حيث أن اثر التضخم السالب لا يظهر إلا بعد سنة نتيجة السياسة التي تتبعها الدولة من اجل مكافحة التضخم الذي يتوقع أن يستمر ارتفاعه لسنة لاحقة.

النخاتمة العامة

في نهاية أطروحتنا هذه، ولأجل التأكد من صحة فرضياتها نقدم جملة من الاستنتاجات لأهم جوانب هذا العمل تمهيدا للوصول إلى مجموعة من المقترحات والحلول والتي تمثل رأي الباحث وذلك في ضوء الأهداف التي سعت الأطروحة إلى بلوغها:

الخلاصة العامة للبحث:

احتوت الدراسة على ست فصول، تطرقنا في الفصل الأول للتطور التاريخي لمختلف النظريات والتيارات الفكرية التقليدية التي تفسر الظاهرة التضخمية، حيث استهل المبحث الأول بتقديم تفسير التضخم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي من خلال التركيز على النظرية الكمية للنقود، والتي تقوم على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المتداولة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود عند مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد. حيث أخذت هذه النظرية الصيغة النهائية لها في صورة المبادلات التي وجهت اهتمامها نحو عرض النقود ويقترحها فيشر (I.Fisher)، ثم في صورة الأرصدة النقدية التي صاغها ألفريد مارشال (A.Marshall) والتي أولت اهتمامها بالطلب على النقود سواء عند إنفاقها أو اكتسابها. ورغم كل هذه الجهود فقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات في تفسيرها للتضخم سواء من ناحية الافتراضات التي بنيت عليها أو بطريقة تحليلها النقدي.

واحتوى المبحث الثاني تحليل النظرية الكينزية لظاهرة التضخم، حيث أثبتت هذه النظرية فشل التلقائية التي يسير وفقها نظام السعر وقانون السوق في الاحتفاظ بالطلب الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، وقد أعطى كينز للنقود أهمية في التبادل الاقتصادي، إضافة لكونها وسيط للتبادل فهي مخزن للقيمة من خلال نظرية تفضيل السيولة وإرجاعها إلى دوافع مختلفة هي : دافع المعاملات، دافع المضاربة ودافع الاحتياط. كما أولى كينز اهتماما كبيرا في تحليله لمكونات الطلب الكلي من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، كما اهتم بالعوامل التي تحدد حجم الاستثمار والمتمثلة أساسا في الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة. إذ ينطلق كينز في تفسيره للتضخم من خلال التقلبات في مستوى الإنفاق الكلي كمحدد رئيسي لمستوى الأسعار والتوظيف، وذلك باستخدام أدوات تحليلية جديدة كالمضاعف والمعدل، بدلا من التغيرات التي تحدث في كمية النقود، حيث تختلف النظرية الكينزية في تفسير المستوى العام للأسعار عن النظرية الكمية من خلال تحليل التفاعل بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي.

حيث يرجع الفجوة التضخمية إلى اختلال العلاقة بين معدلات الزيادة في الأجور النقدية و معدلات الزيادة في الإنتاجية، ويقر في تحليله أن ملامحها تبدأ قبل وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، وتزداد حدة كلما اقتربنا من هذا المستوى. أما بالنسبة لتضخم جذب الطلب وتضخم دفع التكاليف، يرى أنصار نظرية تضخم جذب الطلب أن هذا النوع من التضخم يحدث لما يفوق مستوى

الطلب الكلي من السلع والخدمات مستوى العرض الكلي، حيث أنه بعد مستوى التشغيل الكامل تؤدي كل زيادة في الطلب الكلي إلى زيادة مماثلة في الأسعار؛ بينما ينسب أنصار نظرية دفع التكاليف التضخم إلى قوة الاحتكار ومدى التحكم فيها من طرف النقابات العمالية أو المؤسسات، مما يؤدي إلى دفع الأجور والأسعار للارتفاع لتتسبب في دورات جديدة للتضخم، إضافة إلى تكلفة المواد الأولية والتي تنعكس على ارتفاع الأسعار، إلا أنه يصعب التمييز بين النوعين من التضخم، كون السبب الرئيسي لارتفاع الأجور والأسعار لا ينحصر في قوى الطلب والعرض فقط في الحالتين، أما فيما يخص التضخم الهيكلي فهو مرتبط بهيكل الاقتصاد الوطني، حيث يرجع التضخم في الدول النامية بصورة خاصة إلى الإختلالات الهيكلية التي يتميز بها اقتصادها .

وتعرضنا في الفصل الثاني للنظريات الحديثة المفسرة للتضخم، حيث ركزنا في المبحث الأول على نظرية كمية النقود الحديثة، إذ يرى فريدمان أنه من الممكن أن تترجم الزيادة في النقود إلى زيادة في الدخل الحقيقي في الأجل القصير، في حين أنه في الأجل الطويل غير صحيح. وفي الواقع نجد أن الدخل الحقيقي ينمو نموا طبيعيا محددًا بمعدل الفائدة وإنتاجية رأس المال، فالتأثيرات السلبية للعرض الكبير للنقود قادت فريدمان أن يوصي بإجراءات جذرية، حيث أن قاعدته النقدية مفادها وجوب خلق قانون يحدد معدل ارتفاع الكتلة النقدية من سنة لأخرى بمعدل ارتفاع الإنتاج الوطني على المدى البعيد .

وجاء في محتوى المبحث الثاني لهذا الفصل نظرية التوقعات وتفسيرها للتضخم من خلال التطرق إلى التوقعات المرتبطة بالماضي والتي ترى أن التوقعات التضخمية المتكيفة تتشكل من سلسلة الأخطاء النظامية وذات التوزيع المؤخر لفترات طويلة، وأهميتها للمعاملين الاقتصاديين في وضع توقعاتهم المستقبلية حول الأسعار، أما التوقعات الرشيدة فهي تقوم على الاعتقاد بمرونة التغيير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في جميع الأسواق، وبشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل، كما تفترض هذه النظرية أن توقعات الأفراد والمؤسسات توقعات رشيدة، أي أنها غير متحيزة إحصائياً لأنها تستند إلى معلومات كاملة عن الحالة الاقتصادية، ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية لذا فإنه ليس باستطاعة الحكومة تضليل الوحدات الاقتصادية من خلال سياساتها الاقتصادية، طالما أن الوحدة الاقتصادية على اطلاع جيد بالأمر. وأصحاب هذه النظرية يرفضون فكرة وجود علاقة ما بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك حين رأوا أيضاً عدم وجود هذه العلاقة في الأجل القصير، فهم يفترضون أن الأفراد والمؤسسات يتوقعون تأثيرات الزيادة في معدل نمو عرض النقود، ومن ثم سوف تتراد الأجور النقدية والأسعار وليس الناتج والعمالة. أما نظرية اقتصاديات جانب العرض فهي تدعو إلى تخفيض الضرائب لغرض زيادة النقود المتوفرة لدى الأفراد لإنفاقها على الاستهلاك والادخار والاستثمار، مع إقرار بأن تخفيض الضرائب سيؤدي في البداية إلى تقليل إيرادات الحكومة. فهي

ترى أن الضرائب المرتفعة تؤدي إلى تراجع الصناعة والاستثمار، وأنها مصدر للتضخم بوصفها تكاليف تترتب عليها تناقص الأرباح وانخفاض الإنتاج مع استمرار الأسعار في الارتفاع. أما الكينزيون الجدد فقد ادخلوا فكرة العقود المميزة المدعمة من طرف تايلور (Taylor)، فهم يرون أن الأجور النقدية والتوظيف لا يتعادلان لقيم التوازن في سوق العمل عند مستوى معين من توقعات السعر، لان العقود المبرمة تثبت الأجور النقدية لفترة معينة من الزمن، فعقود العمل طويلة الأجل هي مصدر هام لجمود التكاليف الحدية التي تواجه وحدات الأعمال و العمال والتي يحدد فيها مستوى معدلات الأجور النقدية لمدة سنة أو أكثر. وتكون الزيادة في معدلات التضخم احد المحركات للتوسع في الإنتاج على المدى القصيرة.

أما المبحث الثالث تطرقنا إلى ظاهرة تضخمية مست الدول الرأسمالية الغربية مع حلول السبعينات، تمثلت فيما يسمى بالركود التضخمي، من خلال الموقف الفكري للمدارس الاقتصادية في تفسير الركود التضخمي، وجدنا أن المدرسة النقدية تركز في تفسيرها لظاهرة الركود التضخمي على عامل واحد متمثل في تغير حجم مخزون النقود. في حين المدرسة الكينزية المحدثة ترى أن الركود التضخمي الذي تعرضت له الدول الرأسمالية المتقدمة، لم يكن مصدره السياسات النقدية كما كان يعتقد النقديون وإنما كان نتيجة صدمات العرض العشوائية من ناحية والسياسة التوسعية في جانب الطلب من ناحية أخرى. أما مدرسة التوقعات الرشيدة فهي ترى أن الأفراد إذا تمكنوا من توقع اتجاه السياسة الكلية وآثارها في أعمالهم بشكل صحيح، فسوف يتكيفون مع هذه السياسة تبعاً لذلك مما يجعلها غير فعالة. أما بالنسبة لمدرسة اقتصاديات جانب العرض فقد جعلت تفسيرها للركود التضخمي يكمن في جانب العرض وفي الزيادات المفرطة في عرض النقود وارتفاع معدلات الضرائب، حيث تؤدي الزيادة في المعروض النقدي إلى حدوث التضخم، و الزيادة في معدلات الضرائب تؤثر سلباً على معدلات الاستثمار ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة البطالة. أما المدرسة المؤسسية فهي ترى أن الركود التضخمي ليس ناجماً عن النمو المفرط في كمية النقود بل أن المشكلة هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز المجتمع الرأسمالي، وهي ترجع إلى قوة المؤسسات الاحتكارية وسيطرتها على السوق، مما أدى إلى فقدان جهاز السعر مرونته وأصبحت آلية السوق غير قادرة على السيطرة على المؤسسات الاحتكارية.

وأخيراً تناولنا علاج الركود التضخمي من وجهة نظر النيوكلاسيك والنيوكنزيين، حيث يرى النيوكلاسيك أنه للقضاء على الركود التضخمي لا بد من إتباع سياسة نقدية ثابتة أو مستقرة، منظمة وفقاً لبرنامج طويل الأجل. أما النيوكنزيين فيرون أنه بالإضافة إلى السياسة النقدية ينبغي اللجوء إلى سياسة مالية نشطة للتخلص من الركود في نفس الوقت الذي يتم فيه احتواء التضخم بفضل سياسة الأسعار و الدخول.

وختمنا الفصل الثاني بمبحث رابع خصص للتضخم المستورد في الدول النامية والذي يمثل أحد أشكال تبعية الدول النامية للدول الرأسمالية الصناعية. وهي تبعية تجد جذورها في طبيعة هيكل الإنتاج

الوطني الذي يعتمد على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، ليستورد في مقابلها مواد و سلع مصنعة من الدول الرأسمالية الصناعية. و هو ما يمثل انتقال التضخم عبر القنوات السلعية، وهناك انتقال آخر عبر القنوات النقدية التي تركز على أسعار الصرف وأسعار الفائدة، أو الانتقال عبر القنوات المالية التي تقوم في الأساس على الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول النامية.

أما الفصل الثالث تطرقنا من خلاله لأهم مؤشرات ومقاييس التضخم، وكذا آثاره الاقتصادية والاجتماعية، والبحث في السياسات المعالجة للتضخم، إذ خصصنا المبحث الأول لمؤشرات ومقاييس التضخم ووجدنا أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك أفضل مؤشر مرجعي لقياس التضخم في أغلب اقتصاديات دول العالم، لتوفره على خصائص ومزايا يصعب إيجادها في بقية مؤشرات قياس التضخم الأخرى. فهو يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود من خلال مستوى معيشة الأفراد. وتختلف سلة الاستهلاك الداخلة في تركيب هذا المؤشر من دولة إلى أخرى، أما مؤشر أسعار الجملة يعكس تكلفة الإنتاج وأرباح المنتجين وتجار الجملة فقط، ومن بين المؤشرات الأخرى نجد مكمش الناتج الداخلي الخام يحتوي على أسعار جميع السلع والخدمات دون استثناء والمنتجة داخل الوطن، و معيار الاستقرار النقدي يربط بين معدل التغير في كمية النقود مع معدل التغير في الناتج الوطني الإجمالي.

والمبحث الثاني تناول من خلاله أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم، حيث يؤثر التضخم على الدخل الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة من موظفين ومتقاعدين وغيرهم، لتتخفف قدرتهم الشرائية مع تزايد الأسعار. كما أن ما يترتب على التضخم من ارتفاع في مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك، سوف يؤدي إلى انجذاب رؤوس الأموال والعمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، مما يترتب عليه عجز في الطاقة الإنتاجية لبعض القطاعات الصناعية الإنتاجية. ويؤدي التضخم إلى زيادة ما يخصص من الدخل الفردي لأغراض الاستهلاك على حساب ما خصص لأغراض الادخار، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار. كما أنه في فترات التضخم تتخفف رغبة المقرضين بالإقراض وبالتالي ينخفض عرض الأموال القابلة للإقراض من جهة، وتزداد رغبة المقترضين بالإقراض فيرتفع الطلب على الأموال القابلة للإقراض من جهة أخرى. ونتيجة لتفاعل الجانبين يتوقع ارتفاع أسعار الفائدة بما يساوي نسبة التضخم. وكذلك يؤدي التضخم في كثير من الأحوال إلى اختلال ميزان المدفوعات نحو خلق عجز به، فيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا فيتراجع حجم صادراتها، كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالأسعار المرتفعة للسلع المماثلة لها المنتجة محليا إلى زيادة حجم الطلب على الاستيراد. كما يؤثر معدل التضخم مباشرة على الصرف بشكل نسبي فإذا كانت نسبة التضخم في الداخل تزيد من نسبة التضخم العالمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تدريجيا بنسبة الفرق بين التضخم العالمي والتضخم المحلي عن طريق زيادة العجز في ميزان المدفوعات. أما آثاره الاجتماعية فهو يعمق درجة

التفاوت في توزيع الدخل والثروات ويخلق موجة من التوتر و التذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جو الاستقرار الاجتماعي والسياسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، فنتيجة تدهور القوة الشرائية تتزايد قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك أصولا مادية و حقيقية، بينما تتدهور و تنهار قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك مالا و نقدا.

وفي المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل تطرقنا لأهم السياسات المعالجة للتضخم، حيث يواجه التضخم بسياسات حكومية مالية ونقدية متشددة تهدف إلى تقليل السيولة في الاقتصاد لتخفيض الدخل النقدي، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي تنخفض الأسعار، وآلية تخفيض السيولة تكون من خلال السياسة المالية بتقليل الإنفاق الحكومي أو برفع معدل الضريبة أو الاثنين معا. وكذلك حتمية التدخل الحكومي لوضع حد لارتفاع في لولب الأسعار والأجور وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني والحد من الضغوط التضخمية من خلال وضع الضوابط التي تكفل تحقيق علاقة تناسبية بين كلا من الزيادة في معدلات الأجور والإنتاجية. وضرورة استخدام كافة أدوات كل سياسة.

وتعرضنا في الفصل الرابع إلى تطور التضخم ومؤشراته في الجزائر خلال الفترة (1970-2012) من خلال تحليلنا لمختلف جوانب التضخم وتأثيره على الواقع الاقتصادي الجزائري. فخصصنا المبحث الأول لتطور الأسعار ومؤشرات التضخم في الجزائر، لكن قبل دراسة ذلك نتبعنا أهم مراحل إستراتيجية التنمية في الجزائر من خلال المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال مباشرة، تجسدت بداية بإستراتيجية التصنيع والتي عرفت آنذاك بإستراتيجية الصناعات المصنعة، من خلال المخططات التنموية. كما نجد نظام الأسعار في الجزائر أستخدم كوسيلة تعديل الإختلالات التي ظهرت بين العرض والطلب، ففي مرحلة أولى عمدت الدولة إلى تقييد الأسعار، إلا أن هذا أدى إلى بروز التضخم المكبوت حيث سادت الندرة وظهرت السوق الموازية. غير أنه ابتداءا من سنة 1989 أخذت الأسعار تستعيد دورها في الحياة الاقتصادية، قد انعكست هذه المراحل على الأسعار خلال فترة الدراسة. وبتحليل مؤشرات التضخم في الجزائر توصلنا إلى أن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك هو من أحسن المؤشرات المرجعية لقياس التضخم، فهو يصور التدهور الذي يطرأ على القدرة الشرائية للنقود. وفي المبحث الثاني تم دراسة العوامل والأسباب التي كانت الدافع لظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري، حيث تتركز الأسباب الداخلية في :

- زيادة الطلب المحلي الناجم عن الزيادات في الأجور التي يكون لها أثر مباشر على ارتفاع مستوى الأسعار في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وهناك أيضا عوامل أخرى منها النمو الديمغرافي.
- ارتفاع التكاليف الإنتاجية نتيجة ارتفاع الأجور أو تكلفة المواد الأولية، وتدهور وسائل الإنتاج.
- زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة السلع الاستهلاكية.
- الأسباب الهيكلية وسببها التخلف لهياكل الاقتصاد الوطني.

ومن بين الأسباب الخارجية :

- نقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني نتيجة ارتفاع حجم الواردات الناجم عن التبعية المتعددة الجوانب.

- تطور المديونية الخارجية و اختلال ميزان المدفوعات.

- التغيير في سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة.

أما المبحث الثالث خصصناه لأهم آثار التضخم في الجزائر فالمعدلات المرتفعة للتضخم أثرت كثيرا على مستوى معيشة الأفراد، وأدت إلى ظهور نوع من التمايز بين الطبقات ذات الدخل الثابت والطبقات ذات الدخل المستقل، فضلا عن ذلك تدهور الاستهلاك الحقيقي، واتجاه نصيب كبير من الإنفاق الاستثماري إلى قطاعات غير إنتاجية. وفي المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل تم التركيز على السياسات المتبعة لمكافحة التضخم في الجزائر. فقد اتبعت عدة سياسات من خلال مخططاتها التنموية، حيث كانت تهدف دائما إلى الحد من الضغوطات التضخمية، وذلك بترشيد نفقاتها العمومية وتحسين الادخار والاستثمارية.

أما الفصل الخامس حاولنا من خلاله تتبع مسار تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال خمس مباحث، حيث تطرقنا في الأول إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال تبيان لمفهومه وكذا طرق قياسه والمتمثلة أساسا في ثلاث طرق: طريقة الناتج، طريقة الدخل، وطريقة الإنفاق. أما أهم العوامل الرئيسية المؤثرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي تمثلت في الإنتاجية والتي تتوقف على بنية ونوعية القوى العاملة، والعامل الثاني هو التكوين الرأسمالي ومساهمته في النمو الاقتصادي. أما العامل الثالث فيتمثل في التقدم التقني، إذ يعتبر عامل التكنولوجيا أساسيا في دالة كوب دوغلاس. وتطرقنا كذلك في هذا المبحث إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2012، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي تطورا متزايدا خلال هذه الفترة، والذي شكل القطاع الصناعي النصيب الأكبر من مجمل القطاعات السلعية الأخرى بما فيها النفط. في حين الإنتاج الزراعي كان تطوره يتم ببطيء شديد مقارنة بالقطاعات السلعية الأخرى.

وخصصنا المبحث الثاني لدراسة البطالة في الجزائر، أين لاحظنا و جود تباين واضح بين النظريات الاقتصادية المختلفة فيما يتعلق بتفسيرها ومعالجتها لظاهرة البطالة، بل أن التباين يمتد ليشمل تعريف البطالة و تصنيفها. فباستعراض موقع البطالة لدى الكلاسيك نجد أن اهتمامهم انصب على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل باعتباره المحدد الأساسي بمستوى أداء النشاط والنمو أكثر من اهتمامهم بالبطالة، فهم لا يعترفون بوجود بطالة إجبارية، ون وجدت فهي بطالة اختيارية نظرا لرفض العاطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق والسبب الرئيسي في حدوث هذا النوع هو عدم جمود الأجور. أما النيوكلاسيك فقد انصب اهتمامهم على الأجل القصير للبحث في أوضاع التوازن حيث

استبعدوا حدوث بطالة على نطاق واسع، والبطالة التي يمكن أن تسود إما اختيارية أو هيكلية. في حين يرى كينز أن حالة التشغيل الكامل ما هي إلا حالة خاصة، كما أوضح أن مستوى التشغيل لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب أيضا، فهو بذلك ينفي مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي يقرر أن حجم التشغيل يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال. حيث أرجع مفهوم البطالة الإجبارية إلى قصور الطلب الكلي، كما ظهرت تيارات فكرية حديثة حاولت تفسير البطالة كنظرية البحث عن العمل والتي ترى أن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكا اختياريا. أما نظرية رأس المال البشري ترى أن استثمار المؤسسة في رأسمالها البشري ينعكس إيجابيا على مردودية عمالها هذا ما يجعلها تحرص على الاحتفاظ بعمالها. أما نظرية الأجر المكافئ فهي تعتمد على الأجور كوسيلة للحث على العمل. إضافة إلى نظرية العقود الضمنية التي تقوم على أساس الاتفاقيات الملزمة بين العمال وأصحاب العمل. و فيما يخص علاقة البطالة بالتضخم من خلال منحى فيليبس والتي تقوم في صورتها المبدئية على علاقة تربط بين معدلات الأجور ومستويات البطالة مفادها أن انخفاض حجم البطالة يرفع معدلات الأجور إلى أعلى. وسرعان ما تم تعديل وتطوير العلاقة بإحلال معدل ارتفاع الأجور بمعدل التضخم ومن ثم تحويل العلاقة بين الأجور والبطالة إلى علاقة بين التضخم والبطالة. كما أوضح فريدمان أن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم تعد علاقة قصيرة المدى و أنه يوجد في المدى الطويل معدلا طبيعيا للبطالة والذي لا يمكن تخفيضه أو الاستمرار عند مستوى أدنى منه بصفة دائمة.

ومن خلال تتبعنا لمسار تطور معدل البطالة في الجزائر من خلال الفترة (1970-2012) توصلنا إلى أن البطالة لم تكن متغيرا رئيسيا في الجزائر منذ الاستقلال، حيث كانت الدولة هي المسؤولة عن التوظيف من خلال إستراتيجية التنمية المرتكزة على التخطيط المركزي والتوجيه الإداري، وقد نتج عن ذلك توظيف العمال على مستوى المؤسسات العامة. لكن منذ سنة 1985 بدأت بوادر تدهور الاقتصاد الوطني تظهر، منها انخفاض إيرادات التصدير وتوقف قدرات الاستثمار، ومع حلول أزمة البترول سنة 1986 أصبحت المؤسسات الاقتصادية عاجزة عن خلق مناصب عمل، نتيجة تدهور الحالة العامة للتوظيف لغياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، ومنه أصبحت هذه المؤسسات غير منتجة وبها فائض من العمالة واستفادت من الظروف الدولية ومن الاستقرار النسبي الاجتماعي والاقتصادي مع صرامة في تطبيق السياسة النقدية مكنت من تحقيق نتائج لا بأس بها من حيث التشغيل. بالإضافة إلى قيام الحكومة بتسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وكان لهذا البرنامج أثرا إيجابيا على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة.

أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى معدل الفائدة في الجزائر من خلال التطرق لمفهوم معدل الفائدة ومحدداته الاقتصادية، فعلى الرغم من اختلاف مفهوم معدل الفائدة، إلا أن هناك إجماع على

أهمية معدل الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية، إذ يرى الكلاسيك أن معدل الفائدة هو ظاهرة حقيقية تحدد أساسا بالادخار والاستثمار أو بعرض رؤوس الأموال و الطلب على الأموال القابلة للإقراض، أما نظرية الأرصدة القابلة للإقراض والتي تجمع بين النواحي النقدية وغير النقدية من أجل تحديد سعر الفائدة، ووفقا لهذه النظرية يتحدد سعر الفائدة بتقاطع طلب الأرصدة القابلة للإقراض مع عرض الأرصدة القابلة للإقراض. وفي نظرية تفضيل السيولة عند كينز فيرى أن الفائدة ظاهرة نقدية بحتة، حيث أن معدل الفائدة هو مكافأة للتخلي عن تفضيل السيولة النقدية. وبالتالي فإن سعر الفائدة التوازني يتحقق بتقاطع منحني طلب النقود مع منحني عرض النقود. أما نظرية التوقعات فهي تقوم على أن معدل الفائدة طويل الأجل والذي يساوي الوسط الحسابي لمعدلات الفائدة قصيرة الأجل المتوقعة مستقبلا خلال عمر الورقة المالية ذات الأجل الطويل. فضلا عن ذلك تطرقنا في هذا المبحث أيضا إلى تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1970-2012) فمنذ السنوات الأولى للاستقلال، أخضعت السلطات النقدية الجزائرية سياسة معدل الفائدة الدائنة والمدينة للقرارات الإدارية المركزية البعيدة عن أي ارتباط بين قوى العرض والطلب في سوق رأس المال، وبالتالي لم تحدد الأسعار وفق حجم عرض الادخار و طلب الاستثمار استمر الحال على ذلك إلى غاية أزمة سنة 1986. أين لجأت السلطات النقدية إلى إجراء إصلاحات نقدية ومالية مع مؤسسات النقد الدولية، كان أهمها برنامج التعديل الهيكلي. ومست هذه الإصلاحات جوانب عدة، كان أهمها التحرير التدريجي لأسعار الفائدة بعد تثبيت دام أربعة عشر سنة (1962-1986). وكان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة في الجزائر هو الحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة، وتحفيز الادخار لتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية وتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات.

أما المبحث الثاني تم تخصيصه لميزان المدفوعات وأرصده في الجزائر من خلال التطرق لمفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته الرئيسية وكذا تحديد حالة التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، فحالة الاختلال يمكن أن تكون وقتية، بسبب ظروف مناخية أو أوضاع حربية مثلا، وتزول هذه الحالة بزوال الأسباب التي أدت إلى حدوثها، ويمكن أن يكون دائما أي مستمرا وذلك في الحالة التي تشتد فيها حاجة الدولة للاستيراد ترافقها حالة عجز في إنتاجها المحلي لفترات طويلة ومستمرة من الزمن. ورغم أن حالة الاختلال هي الحالة الشائعة، وان التوازن هو حالة نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن دول العالم تحاول عموما الوصول إلى توازن ميزان مدفوعاتها عن طريق تحديد وارداتها، أي تقييد الواردات قدر الامكان، والعمل على زيادة صادراتها إلى أقصى قدر ممكن. أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات، فنجد ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات تمثلت في: الرصيد التجاري، رصيد العمليات الجارية والرصيد الإجمالي، حاولنا إظهار أهم الأسباب التي أدت إلى عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية من بينها: ضعف جهازها الإنتاجي وعدم قدرتها على توفير فائض من السلع التي يمكن

تصديرها، عدم التطور الكمي والنوعي في الخدمات، تزايد اعتمادها على استيراد رؤوس الأموال وضعف قدرتها على تصديرها و جهود التنمية واعتمادها على العالم الخارجي. وفي نهاية هذا المبحث تطرقنا إلى تطور ميزان المدفوعات وأرصده في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، ركزنا في تحليلنا على الميزان التجاري باعتباره الجزء الأهم في ميزان المدفوعات حيث تنعكس وضعية الميزان التجاري على وضعية ميزان المدفوعات ومن خلال تتبعنا لمراحل تطور كلا منهما وجدنا أن الفائض في الميزان التجاري وضع مؤقت رهين السوق الدولية، وتوازنه مضلل وهش ويعاني اختلالات بنيوية لا يجب أن تتبني عليه السياسة الاقتصادية للجزائر بالدرجة الأولى. فالميزان التجاري وميزان المدفوعات الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية، فعند تحليله بعمق ومن زوايا متعددة خارج قطاع المحروقات، نجده هش لا يتحمل الصدمات الخارجية، ومحاصر بين تقلبات أسعار الصرف، تذبذبات أسعار المحروقات في البورصات والأسواق المالية العالمية، وهي متغيرات معقدة تتحدد خارج النظام، لا يمكن التحكم في مساراتها والسيطرة عليها. بالإضافة إلى عوامل داخلية تعتبر كعراقيل ومعوقات تحول دون تحقيق تطور المؤسسة الاقتصادية، مما يؤدي إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب الاستهلاكي، وتكريس ظواهر التبعية الغذائية. لذلك فالفائض المسجل في رصيد الميزان التجاري لا يعزى إلى نجاعة الأداء الاقتصادي.

وفي المبحث الخامس والأخير من هذا الفصل، تطرقنا إلى سعر الصرف في الجزائر، وذلك من خلال تحديد مفهوم سعر الصرف بصيغتيه الاسمي والحقيقي وكذا تحديد سعر الصرف التوازني من خلال التطرق إلى جانبي الطلب والعرض على الصرف الأجنبي. كما تم التطرق إلى نظم أسعار الصرف والتي تم تقسيمها إلى: نظام أسعار الصرف الثابتة في ظل قاعدة الذهب التي يتم بمقتضاها ربط قيمة العملة الوطنية لكل دولة من الدول المشتركة فيها بوزن معين من الذهب. أما نظام سعر الصرف العائم أو المرن فهو يتيح لسعر الصرف الأجنبي أن يتحدد بالطلب والعرض في السوق. وفي نظام الرقابة على الصرف حيث تقرر الدولة سعرا معيناً لعملتها، ثم تضع نظاما كاملا لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض. و بالنسبة للنماذج الأساسية المحددة لسعر الصرف فيمكن حصرها في نظرية تعادل القوة الشرائية و التي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى. وحسب نظرية ميزان المدفوعات فان سعر الصرف يتحدد على أساس وضع ميزان المدفوعات، حيث أن كل تغير في أرصدة موازين المدفوعات تحدد القيمة الخارجية للعملة. ونظرية تعادل معدلات الفائدة تعتمد على معدلات الفائدة في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى القيمة الخارجية للعملة، وكذا التباين في معدلات الفائدة للبلدين الذي يساوي أو يعكس معدل التدهور أو التحسن في العملة اتجاه العملة المقابلة أو الأخرى. بالإضافة إلى وجود نماذج أخرى كفاءة سوق الصرف و مستوى الإنتاجية. وفي نهاية هذا المبحث تطرقنا إلى تطور نظام صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1970-2012)، حيث عرف نظام الصرف عدة تطورات متتالية، منتقلا من نظام

سعر الصرف الثابت، إلى نظام التعويم الموجه، ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين البنوك. ومن جملة الإجراءات المتفق عليها بين الجزائر وصندوق النقد الدولي هي إقامة سوق صرف بين البنوك، حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا للقرار 08/95 المؤرخ في 1995/12/23.

أما الفصل السادس والأخير خصصناه للجانب القياسي من الدراسة من خلال إجراء القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1970-2012) وذلك باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي var، وقد قسمنا هذا الفصل إلى ست مباحث، في الأول قمنا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع ADF بعد تحليل خصائص البيانات، وفي المبحث الثاني تناولنا تأثير التضخم على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة وتبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و معدل النمو الاقتصادي، وجود علاقة سببية من معدل التضخم إلى معدل النمو الاقتصادي. وبعد قياس هذا التأثير من خلال نموذج var، تم التوصل إلى أن هذا التأثير يظهر خلال 3 فترات تأخير. أما في المبحث الثالث فقمنا بدراسة تأثير التضخم على معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و معدل البطالة، ووجود علاقة سببية من معدل التضخم إلى معدل البطالة، وتقدير نموذج var تم التوصل إلى أن هذا تأثير يظهر خلال فترة تأخير واحدة.

ومن خلال المبحث الرابع تعرضنا إلى تأثير التضخم على معدل الفائدة على الودائع خلال فترة الدراسة، وقد تبين وجود علاقة توازن واحدة طويلة الأجل بين معدل الفائدة على الودائع ومعدل التضخم، ووجود علاقة سببية من معدل التضخم إلى معدل الفائدة على الودائع، و بعد قياس هذا التأثير باستخدام نموذج var، تم التوصل إلى أن هذا التأثير يظهر على 3 فترات تأخير. وفي المبحث خامس تناولنا تأثير التضخم على ميزان التجاري من خلال دراسة هذا التأثير على معدل تغطية الصادرات للواردات، وقد تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و معدل تغطية الصادرات للواردات، لكن بإجراء اختبار السببية غرانجر اثبت عدم وجود سببية في أي من الاتجاهين. ومن خلال تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني في تأثير معدل التضخم على معدل تغطية الصادرات للواردات باستخدام نموذج VAR تم التوصل إلى أن هذا التأثير يظهر كذلك خلال فترة تأخير واحدة. وخصصنا المبحث السادس والأخير لدراسة تأثير التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة، حيث تبين أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و سعر الصرف، ووجود علاقة سببية من معدل التضخم إلى سعر الصرف. ومن خلال تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني واستخدام نموذج var في تأثير معدل التضخم على سعر الصرف تم التوصل إلى أن هذا التأثير يظهر خلال فترة تأخير واحدة.

-نتائج اختبار الفرضيات:

بعد الإحاطة بجوانب الموضوع تمكنا من اختبار الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة على النحو التالي:

1. فيما يتعلق بالفرضية الأولى والتي تنص على وجود علاقة سببية تبادلية الاتجاه بين معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. فقد تم نفي هذه الفرضية بعد إجراء اختبار غرانجر للسببية، حيث اتضح أن معدل التضخم هو الذي يؤثر و يتسبب في معدل النمو الاقتصادي، وليس معدل النمو من يؤثر و يتسبب في معدل التضخم، وبذلك توجد السببية في اتجاه واحد فقط. وبتقدير نموذج var وجدنا أن معدل النمو الاقتصادي في هذا النموذج يفسر بدلالة معدل النمو الاقتصادي للتأخر الأول والثاني والثالث لمعدل النمو الاقتصادي و التأخر الأول و الثاني والثالث لمعدل التضخم زائد الثابت. أي أن معدل النمو الاقتصادي للسنة t يتأثر بمعدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم لثلاث سنوات سابقة. يتأثر معدل النمو الاقتصادي في الفترة t طرديا بمعدل التضخم في السنتين اللتين تسبقان هذه السنة، وذلك لأن الحكومة تزيد من الإنفاق الحكومي الفاعل على الأنشطة التي تحفز النمو الاقتصادي كالإنفاق على القوة العاملة لزيادة إنتاجيتها لسد فجوة الزيادة في الطلب التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، إلا أنه بعد 3 سنوات يصبح التأثير سلبيا أي بزيادة معدل التضخم ينخفض معدل النمو الاقتصادي، وذلك لأن سياسة الإنفاق العام لم تعد بالميزة الايجابية لزيادة معدلات النمو كون أن كل الطاقات الإنتاجية تم تشغيلها مما ينعكس سلبا على معدل النمو.

2. فيما يتعلق بالفرضية الثانية والتي تنص على وجود علاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الأجل القصير، فقد اثبت صحة هذه الفرضية، فبعد إجراء اختبار غرانجر للسببية اتضح أن معدل التضخم يؤثر ويتسبب في معدل البطالة، ومعدل البطالة لا يؤثر ولا يتسبب في معدل التضخم، وبذلك توجد السببية في اتجاه واحد فقط في الأجل القصير. وبتقدير نموذج var وجدنا أن معدل البطالة في الفترة t يتأثر طرديا بمعدل التضخم في الفترة $t-1$ ($b=0.01323$)، وهذا يتنافى مع علاقة فيليبس التي تقر بوجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الأجل القصير، ويمكن تفسير ذلك في كون أن البطالة في الجزائر هي بطالة مقنعة وان التوظيف لا يؤدي إلى الزيادة في حجم الإنتاج مما يترك المستوى العام للأسعار مرتفع. فارتفاع الأسعار يؤدي إلى انكماش الإنتاج بفعل تراجع الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تسريح العمال وقلة فرص العمل، وبالتالي رفع معدلات البطالة. وبتطبيق اختبار التكامل المشترك لجوهانسن تبين وجود علاقات توازنيه طويلة الأجل بين معدل البطالة ومعدل التضخم، أي أنها تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.

3. فيما يتعلق بالفرضية الثالثة والتي تنص على وجود علاقة سببية متبادلة في الاتجاهين بين معدل التضخم ومعدل الفائدة في الجزائر. فقد تم نفي هذه الفرضية كذلك بعد إجراء اختبار غرانجر للسببية اتضح أن معدل التضخم يؤثر ويتسبب في معدل الفائدة، ومعدل الفائدة لا يؤثر ولا يتسبب في معدل التضخم، وبذلك توجد السببية في اتجاه واحد فقط. ويتقدير نموذج var وجدنا أن معدل الفائدة على الودائع في الفترة t يتأثر عكسيا بمعدل التضخم في السنة السابقة $(t-1)$ $(b=-0.094)$ ، أي أن اثر التضخم على معدل الفائدة على الودائع لا يكون طرديا في السنة السابقة. عكس ما جاء به فيشر في تحليل علاقة الارتباط بين التضخم وسعر الفائدة، حيث أوضح أنه في المدى القصير عندما ترتفع الأسعار وتزداد أرباح رجال الأعمال، فإنهم يتجهون إلى الاقتراض من البنوك، ويترتب على ذلك زيادة في المعروض النقدي، ويحدث المزيد من الارتفاع في الأسعار، وبالتالي المزيد من الاقتراض، مما يجعل الحكومة ترفع من معدل الفائدة على الودائع لامتناس المعروض النقدي وعندئذ تتجه اسعار الفائدة الاسمية للارتفاع. ويمكن تفسير ذلك أن التضخم الذي حدث لم يكن سببه زيادة المعروض النقدي بل هناك أسباب أخرى غير زيادة المعروض النقدي الذي تحدث عنه فيشر. لكن بعد سنتين تصبح العلاقة طردية $(b_2=0.092)$ ، فاستمرار ارتفاع معدلات التضخم يعود إلى أن الأفراد بزيادتهم للطلب الاستهلاكي خوفا من توقعات أخرى لارتفاع المستوى العام للأسعار، يؤدي بالحكومة إلى امتصاص هذه الزيادة في الطلب الاستهلاكي إلى رفع معدل الفائدة على الودائع. وعودة العلاقة الطردية في السنة الثالثة $(b=0.048)$ وهذا راجع كذلك للسياسة المتبعة من بنك الجزائر خلال الدورات الاقتصادية.

4. فيما يتعلق بالفرضية الرابعة والتي تنص على أن ارتفاع معدلات التضخم مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي أدى إلى التأثير على كل من الصادرات والواردات. فقد اثبت صحة هذه الفرضية فبعد دراسة بنية الواردات قليلة المرونة لاعتماد النشاط الاقتصادي عليها. والتي تتشكل من السلع التجهيزية والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة بنسبة 81% من إجمالي الواردات، وباعتبار أن الصادرات الجزائرية تتشكل من البترول الخام بنسبة تفوق 90%. وأن قيمتها ترتبط بسعر البترول، ولن تتغير بصورة كبيرة من سنة إلى أخرى إلا إذا حدثت أزمة في اسعار البترول. ويتقدير نموذج var وجدنا أن معدل التغطية الصادرات للواردات في الفترة t يتأثر عكسيا بمعدل التضخم في الفترة $t-1$ $(b= - 0.0336)$ ، فزيادة معدلات التضخم تؤدي إلى صعوبات في التصدير في الوقت الذي تتجه فيه الدولة لإشباع فائض الطلب عن طريق زيادة الاستيراد، حيث تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعرية نسبية عن المنتجات المحلية نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية بالداخل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة لانخفاض سعرها، ويزداد الأمر تعقيدا إذا كانت هذه الواردات تتمتع بجودة أكثر من السلع المحلية المماثلة لها. كما ينتج عن التضخم أيضا آثار سلبية على القطاعات المصدرة عن طريق زيادة التكاليف في هذه القطاعات، مما يضعف القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية وخصوصا إذا كانت

الدولة لا تتمتع بموقف احتكاري في السوق العالمية، حيث لا يمكن نقل عبء هذه الزيادة إلى المستهلك في الأسواق الخارجية، في هذه الحالة فإن المنتجين والمصدرين لا يحققون من صادراتهم الأرباح المطلوبة والمرغوب فيها. وبذلك يساعد التضخم على حدوث تدهور في كمية الصادرات من ناحية وزيادة الواردات من ناحية أخرى وهروب رؤوس الأموال الوطنية، مما يؤدي انخفاض معدل تغطية الصادرات للواردات، حيث أن أثر التضخم السالب لا يظهر إلا بعد سنة نتيجة السياسة التي تتبعها الدولة من أجل مكافحة التضخم الذي يتوقع أن يستمر ارتفاعه لسنة لاحقة.

5. فيما يتعلق بالفرضية الخامسة والتي تنص على أن ارتفاع معدلات التضخم تؤثر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار. فقد اثبت صحة هذه الفرضية، فمن خلال اختبار غرانجر للسببية اتضح أن معدل التضخم يؤثر و يتسبب في سعر الصرف، و سعر الصرف لا يؤثر ولا يتسبب في معدل التضخم، وبذلك توجد السببية في اتجاه واحد فقط. وبتقدير نموذج var وجدنا أن سعر صرف الدينار الجزائري في الفترة t يتأثر طرديا بمعدل التضخم في الفترة $t-1$ ($b=0.0082$)، وذلك لأنه بارتفاع معدلات التضخم في سنة ما سوف تسارع الدولة في التدخل للحد من الضغوط التضخمية عن طريق السياسة النقدية، وهذه الارتفاعات المستمرة في معدلات التضخم في السنة السابقة تؤدي إلى زيادة الواردات لتلبية الطلب الكلي المتزايد عن طريق الاستيراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف واستمراره إذا لم تتدخل الدولة في تحديده.

نتائج البحث:

تتمثل أهم استنتاجات البحث في الآتي:

1. إن نظام الأسعار في الجزائر كان أهم مصدر للتضخم في الجزائر، وهذا لانعدام التنسيق بين التنمية الاقتصادية وسياسة الأسعار المتبعة، فسياسة تحرير الأسعار لا يمكن تطبيقها إلا في سوق ذات منافسة شديدة، يتحدد سعر التوازن فيها وفقا لقانون العرض والطلب، بشرط أن يكون كلاهما مستقرا، إلا أن هذا ما لم يكن متوفرا في السوق الجزائرية التي تميزت بصلابة العرض وزيادة مفرطة في الطلب، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلك، مما أدى إلى ظهور حلقة مفرغة من (ارتفاع الأسعار - ارتفاع الأجور) دون وجود تحسن في الإنتاجية.
2. إن الارتفاعات المتزايدة والمستمرة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، مما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، حيث يترتب على ذلك استفادة أصحاب المشاريع والمستثمرين من هذه الارتفاعات وتضرر أصحاب المداخل الثابتة.
3. من خلال دراسة مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1970-2012) لاحظنا أن المؤشر العام لأسعار الاستهلاك قد انتقل من 2.74 خلال سنة 1970 إلى 113.82 سنة 2012. حقق بذلك معدل

زيادة قدره 4054.015% حيث تضاعف 41.54 مرة. أي هناك ارتفاع مستمر في أسعار الاستهلاك، وذلك نتيجة وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات أعلى من إمكانية العرض، وهو ناجم عن عدة عوامل وأسباب منها الزيادات في الأجور والإصدار النقدي.

4. للوصول إلى نمو مستقر للأسعار بشكل يشجع النشاط الاقتصادي، فإن أفضل وسيلة هي تطبيق سياسة نقدية ترمي إلى تحقيق معدل نمو للكتلة النقدية يتماشى مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. غير أن هذه السياسة لا تكف أن لم ترافقها إجراءات أخرى، منها سياسة مالية تتماشى وأهداف السياسة النقدية، أو على الأقل لا تتعارض معها، وترشيد استخدام الموارد الأجنبية الناتجة من صادرات المحروقات وباقي العمليات مع الخارج، حيث يتطلب هذا درجة كبيرة من الوعي المصرفي.

5. تميز هيكل الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة، باعتماده على سلعة رئيسية واحدة وهي البترول ومنتجاته، ونظرا لتذبذب اسعار البترول خصوصا في السنوات الأخيرة، الأمر الذي ساعد على عدم استقرار موارد الدولة من النقد الأجنبي، والتي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل احتياجات الدولة من الواردات، مما اثر على خطط التنمية والسياسات الاقتصادية.

6. أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن لتحديد طبيعة العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة، أن هناك تكاملا مشتركا من الدرجة الأولى و وجود علاقات توازنه طويلة الأجل بين معدل التضخم و باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل الفائدة على الودائع، معدل تغطية الصادرات للواردات و سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي)، أي أنها تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل.

7. بين اختبار السببية غرانجر أن العلاقة بين معدل التضخم وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة كانت أحادية الاتجاه، حيث أن معدل التضخم يتسبب في معدل النمو الاقتصادي ويتسبب في معدل البطالة و معدل الفائدة على الودائع وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، لكنه لا يتسبب في معدل تغطية الصادرات للواردات.

8. تبين من خلال نتائج اختبار التباين للعلاقة قصيرة الأجل بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة ما يلي:

- أن تباين معدل النمو الاقتصادي يعزى للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى، و ابتداءا من الفترة الثانية تقل النسبة إلى 79.39% مقابل 20.60% الذي يعود سببه إلى متغير معدل التضخم، لتصل النسبة في الفترة السادسة إلى 28.30% التي تعود إلى متغير معدل التضخم مقابل 71.69% التي تعزى إلى المتغير نفسه.

- إن التقلبات الظرفية لمعدل البطالة في المدى القصير تتعلق بصدمات معدل البطالة نفسها بنسبة كبيرة جدا، حيث أن 100% من الخطأ التنبؤ في تباين معدل البطالة يرجع للمتغير نفسه خلال الفترة

الأولى، بينما في الفترة الثانية تقل النسبة إلى 99.63% مقابل 0.36% يفسرها متغير معدل التضخم، لتصل النسبة في الفترة السادسة إلى 0.366% التي ترجع إلى متغير معدل التضخم مقابل 99.633% التي تعود إلى المتغير نفسه، وتبقى ثابتة تقريبا عند هذه النسبة إلى غاية الفترة العاشرة.

• أن تقلبات معدل الفائدة في المدى القصير، تتعلق بصدمات معدل الفائدة نفسه بنسبة كبيرة جدا، حيث أن تباين معدل الفائدة يعود للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى بنسبة 100%، بينما في الفترة الثانية تقل النسبة إلى 94.006% مقابل 5.99% سببه متغير معدل التضخم، لتصل النسبة في الفترة السادسة إلى 14.21% إلى متغير معدل التضخم وهي نسبة مقبولة مع وجود متغيرات أخرى تؤثر في معدل الفائدة.

• أن التقلبات الظرفية لمعدل تغطية الصادرات للواردات في المدى القصير تتعلق بصدمات معدل التغطية نفسه بنسبة كبيرة جدا، حيث أن 100% من الخطأ في التنبؤ في تباين معدل التغطية راجع للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما في الفترة الثانية تقل النسبة إلى 99.20% مقابل 0.79% بسبب متغير معدل التضخم، لتصل النسبة في الفترة السابعة إلى 0.990257% مقابل 99.009% التي تعود إلى المتغير نفسه، وتبقى ثابتة عند هذه النسبة إلى غاية الفترة العاشرة.

• أن التقلبات الظرفية لسعر صرف الدينار الجزائري في المدى القصير تتعلق بصدمات سعر الصرف نفسه بنسبة كبيرة جدا، حيث نجد أن 100% من الخطأ في التنبؤ في تباين سعر الصرف يرجع للمتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما في الفترة الثانية تقل النسبة إلى 99.906% مقابل 0.093% التي تعزى إلى متغير معدل التضخم وهي نسبة ضعيفة، لتصل هذه النسبة في الفترة السادسة إلى 0.095% التي تعود إلى معدل التضخم مقابل 99.904% التي ترجع إلى المتغير نفسه، وتبقى ثابتة عند هذه النسبة إلى غاية الفترة العاشرة.

الاقتراحات:

في ضوء النتائج السابقة خلصت الدراسة إلى الاقتراحات التالية:

1. يعتبر النمو في الإنتاجية خارج قطاع المحروقات هو العامل الحاسم على المدى الطويل في تحديد العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي والمستوى العام للأسعار و بالتالي يستدعي ذلك أقصى اهتمام.

2. التأكيد على ضرورة توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية ذات المساهمة المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكفل هذا التوزيع العادل للقطاعات ذات المساهمة المنخفضة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يحقق تفاعل البنوك مع النشاط الاقتصادي والمساهمة في زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي.

3. ضرورة ربط التوسع النقدي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونشاط القطاعات الاقتصادية المحلية وفقا لنموذج الاقتصاد الكلي الذي يعد سنويا، لتحديد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المستهدف وعرض النقود المستهدف ومعدل التضخم المستهدف.
4. الاهتمام بالصادرات السلعية المختلفة، والعمل على تشجيعها و تنويعها لزيادتها، من اجل تحسين وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات. من اجل التخفيف من اثر انعكاس انخفاض اسعار البترول عليه.
5. رفع كفاءة دور الدولة في تنظيم الاستيراد، للعمل على تخفيض الأعباء الكبيرة التي تعكسها الواردات في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
6. الدخول إلى الأسواق المالية الدولية حتى نحسن من رصيد حساب رأس المال في ميزان المدفوعات.
7. يجب محاولة التحكم في استقرار المستوى العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي والأكثر تأثيرا على اسعار الصرف.
8. إن نقص المعطيات وعدم مصداقيتها أحيانا هو الذي يعيق الدراسات القياسية لذا وجب التفكير في تطبيق نظام معلوماتي متطور، يعتمد على دراسات علمية معمقة وفي فترات قصيرة من أجل الدراسات القياسية والتنبؤية، وبالتالي تسهيل اتخاذ القرارات الرشيدة، وهذا الدور يجب أن تلعبه كل الهيئات والمديريات المختصة بجمع المعلومات على مختلف المستويات .

آفاق البحث:

انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة وكذلك الاقتراحات، إلا أنه مازالت بعض النقاط لم تتناولها هذه الدراسة، وأخرى لم تتم معالجتها بعمق، والتي يمكن التعمق فيها أكثر كإشكاليات تطرح نفسها كآفاق مفتوحة للبحث نذكر منها:

- ماهو أثر التضخم على التوازن العام للاقتصاد ؟
- ماهو أثر التضخم على الميزانية العامة للدولة ؟
- ماهو أثر التضخم على استهلاك العائلات ؟
- ماهو أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي ؟
- ماهو أثر التضخم على توزيع الدخل ؟

قائمة المراجع

أولا - المراجع باللغة العربية :

الكتب :

- أبو السعود محمد فوزي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.
- الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- الببلاوي حازم، دروس في النظرية النقدية، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، 1966.
- الدباغ أسامة بشير، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- إلمان محمد الشريف، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994.
- الموسوي مجيد ضياء، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- -----، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- النجفي سالم توفيق، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.
- النشاشيبي كريم (وآخرون)، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- الرفاعي أحمد حسين، الوزني خالد واصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- الفنيش محمد، القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة، صندوق النقد العربي، 2000.
- القريشي محمد صالح، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، عمان، 2009.
- الشافعي محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.
- الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- بول سامويلسون، وليام نورد هاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الثانية، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- برييش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

- برينيه واسيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1989.
- جيمس جوارتيني، ريجارد استورب، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
- جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة الهام عيداروس، الطبعة الأولى، هيئة ابوظبي للثقافة و التراث، الكلمة، ابو ظبي، 2010.
- جون كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1962.
- هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
- -----، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
- -----، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996.
- -----، التضخم المستورد : دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، ط1، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.
- حسين محمد نور الدين، أسباب التضخم المحلي وسياسة تخفيض قيمة العملة السودانية، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت 16-18 مارس 1985، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.
- حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996 .
- حاتم سامي عيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
- يونس محمود (وآخرون)، اقتصاديات النقود والبنوك والتجارة الدولية، الكتاب الأول، الدار الجامعية، بيروت، 1995.
- يونس محمود، نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1984.

- مانويل جويتان، كيف تدار التدفقات العالمية لرؤوس الأموال، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد2، جوان 1998.
- مصطفى أحمد فريد، السيد حسن سهير محمد، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- مالcolm جيلز(وآخرون)، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995.
- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة، القاهرة، دون سنة نشر.
- مفتاح صالح، النقود والسياسات النقدية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- محمود شهاب مجدي، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
- نعمة الله أحمد رمضان (وآخرون)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.
- سجل باري، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
- سليمان مجدي عبد الفتاح، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
- عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي : نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
- عبد الرحمان إسماعيل، عريقات حربي محمد، مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- عطون مروان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، نشر ابيليوس، الجزائر، 1989.
- عوض فؤاد هاشم، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.
- عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- فخري نعمة سمير، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية، الاردن، 2011.
- قريصة صبحي تادرس، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دون سنة نشر.
- شامية أحمد زهير، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، 1993.

- شافعي محمد زكي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، دون سنة نشر.
- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- شندي وجيه، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.
- خلف فليح حسن، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، عمان، 2007.
- -----، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2001.
- خليل سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982.
- -----، الاقتصاد الكلي الحديث، الجزء الثاني، الكويت، 1994.
- غزلان محمد عزت، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 2002.

✍ - الرسائل والأطروحات :

- بوزعور عمار، السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- بلعباس رابح، إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1966-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - ENSSEA، الجزائر، 2012.
- بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.
- بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

- بن علي بلعزوز، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير-جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.
- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي : دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.
- جمعة محمد محمد صالح، السياسة النقدية في سوريا وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970 - 2000، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2002.
- يحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
- سمية موري، اثر تقلبات اسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.
- سلامي احمد، الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة ورقلة، الجزائر، 2014.
- فيصل محمد فكري احمد، سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق-جامعة عين شمس، مصر، 1992.
- صيد امين، سياسة الصرف كاداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات:الاقتصاد الجزائري نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد - جامعة دمشق، سوريا، 2007.

📖 - المداخلات والملتقيات :

- بوشنافة محمد و تميزار أحمد، التنمية البشرية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 9-10 مارس 2004.
- بن علي بلعزوز، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر" الواقع والأفاق"، جامعة تلمسان، الجزائر، 25-30 ديسمبر 2004.

- مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08- 09 مارس 2005.
 - ساحل محمد، فارس فضيل، تفسير سعر الفائدة والعوامل المحددة له في ضوء الفكر الاقتصادي الحديث، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني، الأزمة المالية و البدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 5-6 ماي 2009.
 - علي العمر محمد ، مبادئ الاقتصاد، محاضرات مقدمة لطلبة العلوم الاقتصادية، الفصل التاسع، الجزء الثاني، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، 2005.
- ك- المجالات العلمية :**
- البيلاوي حازم، الطلب على النقود، مجلة مصر المعاصرة، العدد 343، 1971.
 - الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.
 - الطائي منى، سوق تبادل العملات الأجنبية دراسة في الأسس والآليات، مجلة القادسية، العراق، العدد (3-4)، 1984.
 - آيت يحي سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة- الجزائر، العدد 09، 2011.
 - اندرو كروكيت، العوامل المحددة لتحركات اسعار الصرف، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، المجلد 18، العدد الأول، مارس 1981.
 - العصفور صالح، الأرقام القياسية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثاني، العدد التاسع عشر، جويلية 2003.
 - الراوي علي، التضخم الركودي في النظام الاقتصادي الرأسمالي، مجلة النفط والتنمية، العراق، العدد 2، 1990.
 - بوحفص حاكمي، البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة-الجزائر، العدد 6، 2010.
 - بونوة شعيب، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر : نمذجة قياسية للدينار الجزائري، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 5، 2011 .
 - بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة- الجزائر، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012.

- دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، جامعة ورقلة- الجزائر، العدد 10، 2012.
- دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر، العدد 11، جانفي 2014.
- كويرك، بيتر.ج، أنظمة أسعار الصرف ودورها في مكافحة التضخم، التمويل والتنمية، البنك الدولي، المجلد 33، العدد 1، واشنطن، مارس 1996.
- لعراية مولود، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1970-2000، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، الأردن، 2004.
- موساوي محمد، سمية زيرار، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها: حالة الجزائر (1970-2011)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، الأردن، 2014.
- رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، بيروت، 2013.
- راتول محمد، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، بحوث اقتصادية عربية، بيروت، العدد 66، ربيع 2014.
- شيببي عبد الرحيم، شكوري محمد، سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد العاشر، العدد الثاني، يوليو 2008.

📖 - القوانين والجرائد :

- المرسوم رقم 75-37، الجزائر، المؤرخ في 29 أبريل 1975 .
- القانون 89-12 المؤرخ في 05/07/1989 المتعلق بتحرير الأسعار .
- المادة 55 من قانون النقد و القرض .
- المادة 93 من قانون النقد والقرض 10/90 .
- المادتين 76-77 من قانون النقد والقروض 10/90 .

📖 - التقارير :

- تقرير بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، الجزائر، أكتوبر 2008.
- تقرير بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، 2009.
- تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010، الجزائر، 25 أوت 2010.

- تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011.
 - تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013.
 - تقرير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25، مارس 2014.
 - تقرير ONS، النشاط الاقتصادي والتشغيل و البطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2012، الجزائر.
 - الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، عدد 34، 2005.
- @ - مواقع الإنترنت :

- الديوان الوطني للإحصائيات الموقع الإلكتروني: www.ons.dz
- حوصلة إحصائية 1962-2011، النقود والقروض، الديوان الوطني للإحصائيات.
الموقع الإلكتروني: http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13-MONNAIE_ET_CREDIT_Arabe.pdf
تاريخ الاطلاع 2014/12/21
- حوصلة إحصائية 1962-2011، المالية العمومية، الديوان الوطني للإحصائيات.
الموقع الإلكتروني: http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf
تاريخ الاطلاع 2014/12/21
- بنك الجزائر، الموقع الإلكتروني: www.Bank-of-Algeria.dz
- المديرية العامة للجمارك للموقع الإلكتروني: <http://www.douane.gov.dz>
- صندوق النقد الدولي الموقع الإلكتروني: www.imf.org
- الموقع الإلكتروني:
[http://www.arabapi.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=4#prettyPhoto\[iframe\]/105](http://www.arabapi.org/ar/publicationlists.aspx?publication_cat_id=4#prettyPhoto[iframe]/105)
تاريخ الاطلاع (2014/11/16)
- مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية الموقع الإلكتروني
تاريخ الاطلاع (2015/02/01). <http://www.sesric.org/baseind-step5>

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:



Les Ouvrages :

- Abd Elhamid Brahimi, **L'économie Algérienne**, D'hier A Demain Editions Dahlab, Alger, 1989.
- Alan j. Auer bach and Laurence j. kdifaff, **Macroeconomies and Inteagrated Appoac**, second édition, the mit press Cambridge, Massachuseits, London, 1998.
- Benissad. M. E, **Essai d'analyse monétaire avec référence à l'Algérie**, 3^{ème} édition, OPU, Alger, 1980.
- Bernard Bernier. Yves, **Initiation à la macroéconomie**, 7^{ème} édition, Dunod, Paris, 1998.
- Bali Hamid, **Inflation et mal developpement en Algérie**, OPU, Alger, 1993.
- Benbitour.A, **l'Algérie au troisième millénaire: défis et potentialities** , éditions Marinoor, Alger, 1998.
- Berger Pierre, **La monnaie et ses mécanismes**, éditions Bouchene, Alger, 1993.
- Bouzidi.Abdelmadjid, **Les années 90 de l'économie Algérienne**, Éditions ENAG, Alger, 1999.
- Baltagi.B.H, **Econometrics**, 2ndEdition, Springerverlagl Berlin –Heidelberg, New York, 1999.
- Comphell R. Mc Connell, **Economics Principles: problems and policies**, 8th ed, M. Craw-Hill Book company Inc, New York, 1983.
- D. Ricardo, **Des principes de l'economie Politique et de l'impôt**, édition Flammarion, Paris, 1977.
- Don Patinkin, **La monnaie : l'intérêt et les prix**, P.U.F, Paris, 1975.
- David Romer, **Advanced Macroeconomics**, Mc- Graw –Hill, Singapore , 1996.
- Dominique Padillo, **stratégies agro-alimentaire pour l'Algérie perspective 2000**, (C.R.E.S.M) édition sud, Paris, 1980.
- David N. Hyman, **Economics**, Fourth edition, North coralline state university, 1999.
- Dupuy M, **Finance International**, Dunod, Paris, 2006.
- Edward Shapiro, **Macroéconomic Analysis**, third édition, Harcourt brace Javanovich, New York, 1974.
- Gregory.N.M, **Macroéconomie**, 3^{ème} édition, de borck, Paris, 2006.
- Hamid Bali, **Inflation et mal -Développement en Algérie**, OPU, Alger, 1993.
- Harry Cleaver, **Supply-side Economics:The New Phase of Capitalist Strategy in the Crisis**, babylone, Paris, 1981.

- Humphrey Thomas.M, **the quantity theory of money**, economic review federal reserve bank of Richmond, 1974.
- Humphrey. T.M, **Money Banking and Inflation**, Cambridge University Press, London, 1993.
- Herlin, **Economie Appliquée Des Series Temporelles**, Univerisité De Paris Dauphine, Paris, 2003.
- J. M. Keynes, **the general theory of Employment : Interest and Money**, Macmillan Cambridge University, Press, 1936.
- J. A.Trevithick, **Inflation a Guide to the Crisis in Economics**, Cox & Wy man Ltd, London, 1977.
- James, Anthony Trevithick & Charles Mulvey, **The Economics of Inflation**, First published, printed in Britain at the Pitman Press, Bath by: Martin Robertson & Co.Ltd, 1975.
- Kheladi Mokhtar, **Introduction à l'économie politique**, OPU, Alger, 2004.
- Karl E.case, Rayc.fair, **Principles of Macroeconomics**, Fourth édition, Prenticf Hall, 1996.
- Keramane Abdlouahab, **Evolution économique et monétaire de l'Algérie**, Revue Media Bank, Édition spéciale, Alger, 2001.
- Laurence Harris, **Money teary**, M. Graw-Hill book co, New York, 1985.
- Ljung.G.M.&Box G.E.P, **On a Measure of the lack of fit in Time Series Models**, Biometrika, N⁰65, 1978.
- Michelle de Mourgues, **Macroéconomie Monétaire**, édition economica, Paris, 2000.
- M. C. Vaish, **Monetary theory**, vikas Publishing house Pvt Ltd, Fifteenth édition, 2000.
- M. Friedman, **the Quantity theory of Money**, A Restatement. In M. Friedman, edition, studies in the quantity theory of money, the University of Chicago, press, 1956.
- Marc Raffinot & Pierre Jacquemont, **Le Capitalisme de l'état Algérien**, Paris, 1977.
- Mourad Benachenhou, **Inflation-Dévaluation-Marginalisation**, Dar Ech'rifa, Alger, 1993.
- Michel lallement, **Travail et Emploi: Le Temps des Métamorphoses**, harmattan, Paris, 1994.
- Mourad Goumiri, **L' offre de la Monnaie en Algerie**, édition ENAG, Alger, 1997.
- N.Gregory Mankiw, **Principles of Economics**, 2 édition, Harcourt, USA, 2001.
- Pierre Bezbakh, **Inflation et Désinflation**, 4^{eme} édition la Découverte, Paris, 1996.
- Pesaran. M. H, **the Limits to Rational Expectation**, Basil Black well Ltd, oxford, UK, 1989.

- P.G.Lipsey and P.O.Steiner, **Economics**, Traduction Française par J.D.lafay, édition. Cujas, Paris, 1983.
- P.J.Curwen, **Inflation**, the Macmillan press Ltd, Basingstoke and London, 1976.
- R.J.Chelliah,(and others), **Tax Ration and Tax Efforts in Developing countries 1969-1971**, In IMF, staff paper, 1975.
- R. SGhorn, **Theorie monétaire**, Traduit par Fauboeuf, Dunod, Paris, 1975.
- Régis Bourbonnais, **Econométrie**, 5^{ème} édition, Dunod, Paris, 2003.
- Rudiger Dornbusch and Stanly Fisher, **Macroeconomics**, Sixth édition, Mc Graw–Hill, New York, 1994.
- Slavin L.Stephen, **Economics**, Sed the new school University, sixth edition, Mc Graw, Hill-Irwin, New York, 2001.
- Tammar Hamid, **Les explications théoriques de l'inflation**, OPU, Alger, 1984.
- United Nations, **world economic survey of Europ in 1983**, New York, 1983.
- Viven levy Gorboua, **Macroéconomie contemporaine**,2^{ème} édition, Economica, Paris, 1981.
- William J.Baumol, **Economics Principles Policy**, the Dryden press, university7, New York, 1988
- Walliam. J (and others), **Economics : Principles and Policy**, seventh edition, harcout brace & company, U.S.A, 1997.

✂ Les Articles:

- Arthur B.Laffer, The Laffer Curve: Past, Present, And Futur, Executive Summary In: Backgrounder, **Published by The Heritage Foundation** N^o1765, Washington, june2004.
- A.W.Phillips, The Relation between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957 , **Economica**, vol.25, 1958.
- BERA. A. K. and Jarque. C. M, An efficient large Sample test for normality of observations and regression residuals, **Working paper in Econometrics** No 40 ,Australion National university, Canberra, 1981.
- Dickey D & Fuller W, The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root, **Econometrica**, N^o49, 1981.
- Dickey D&Fuller W, Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root, **Journal of the American Statistical Association**, N^o74, 1979.
- Hanane Elhammas, Choix de Régime de change optimal et croissance Économique : cas de la tunisie, **Theory and pratique of Economic Policy**, tradition and change, Univ Italia, June 15-17, 2006.

- Henin P.Y, Bilans et Essais sur la Non-Stationnarité des series Macroéconomiques, **Révue d'économie politique**, N°5, Paris, 1989.
- H. Robert Heller, Choosing and Exchange Rate, **Finance & Development** Vol.14, No.2, June, paris, 1977 .
- John F.Muth, Rational Expectations and the Theory of Price Movements, **Econometrica**, Vol.29, No.3, New York University, july 1961.
- John f, Helliwell, Comparative Macroeconomics of Stagflation, **Journal of economic literature**, vol.25, American Economic Association, march 1988.
- J.P. Fitoussi, Politique monétaire passive ou politique économique?, **revue de l'OFCE**, vol.1, Paris, sept 1982.
- Jurgen.agen & Jizhong Zhou, The Choice of Echange rate Regimes An Empirical Analysis for Transition Economics of Transition, **Centre of European Integration Studies**, University Bonn, vol. 13, No. 4, 2005 .
- Martin Feldstein, Supply-side, Economics, Old Truths and New Claims, **the American Economics Review**, vol.76. No.2, USA, May 1986.
- M. Friedman, The Role of Monetary Policy, **the American Economic review**, geroge banta co, U.S.A, No.1, March, 1968.
- R. Maddock and Carter.S, A child's Guide to Rational Expectations, **Journal of Economic Literature**, vol.20, American Economic Association, March 1982.
- Robert J- Gordon, The theory of domestic inflation, **the American economic review**, vol.67, No.1, American Economic Association, Feb 1977.
- Xiang ming li, Trade Liberalization and Real Exchange rate Movement, **IMF**, vol.51, No.3, 2004.
- Ziya Onis & Suleyman Ozmucur, Exchange Rates, Inflation & Money Supply in Turkey: Testing The Vicoins Circle Hypothesis, **Journal of Economics**· Vol. 32, No.4, Holland.

✎ Les Rapports et Revues

- Alain Feler, Les bons résultats de l'ajustement structurel, **Revue Média Bank**, N°25, Alger, 1996.
- Banque d'Algérie, **Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie, Statistiques Monétaires 1964-2005**, Hors Série-Juin2006.
- C.N.I.S, Statistique du Commerce Extérieur de l'Algérie, Analyses des Résultats de l'année 1992.
- Extrait du decret legislatif No 93 / 07 relatif, aux objectifs généraux de la période 1993-1997 et portant Plan National, Alger, 1993
- IMF, **International Monetary Fund Country Report N°13/49**, Algeria:Statistical Appendix, February 2013.
- IMF, **International Financial statistics**, 1990 .

- IMF, **International Monetary Fund Country Rapport N°12/20**, Algeria: Statistical Appendix, Janvier 2012.
- IMF, **International Monetary Fund Country Rapport N°13/49**, Algeria: Statistical Appendix, February 2013.
- OECD, **Economic outlook**, No. 35 july, paris, 1984.
- ONS, **collections statistique**, N166, novembre2011, Alger.
- ONS, **Collections statistiques**, N°91, Alger,
- ONS, **L'emploi et Chômage, données statistiques**, N°514, Alger,éditions 2008.
- ONS, **Collections Statistiques. Indice des Prix a La Consommation**, N155, Juin 2011, Alger.
- Revue,Economie Appliquée et Développement,N°18,2^{eme}Trimestre ,**CREAD**, Alger, 1989.
- **Word debt Table 1980**, Vol 02, Rapport banque mondiale, 1980.
- **WDI de la banque mondiale 1999**, et banque d'Algérie 1999.

@ - Sites web :

- Worldbank, [http://data.worldbank.org/country/algeria\(20/12/2014\)](http://data.worldbank.org/country/algeria(20/12/2014)).
- Edmund Phelps, Inflation and Phillips Curve.
http : //cepa. newschool/edu/het/essays/keynes/inflation. htm. p7(15/02/2015)
- [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_25a.pdf\(29/01/2015\)](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_25a.pdf(29/01/2015)).
- [http://www.tradingeconomics.com/algeria/interest-rate.\(2015/02/26\)](http://www.tradingeconomics.com/algeria/interest-rate.(2015/02/26))

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك (CPI) ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة . (2011-1989)

(100=1989)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	
571.4	583.8	578.5	541.3	516.3	424.4	329.4	233.4	188.7	149.9	123.8	100	الأغذية و المشروبات غير الكحولية
540.5	520.4	495.9	462.3	424.3	362.5	299.4	249.1	205.7	160.5	120.5	100	الملابس والأحذية
644.1	628.6	611.5	553.6	461.9	366.3	268.2	212.7	178.9	141.8	111.4	100	السكن والتكاليف
411.3	407.0	403.4	387.0	373.7	346.2	290.2	250	216.1	164.2	123.8	100	الأثاث ولوازمه
681.0	660.9	634.6	613.5	559.8	453.1	350.6	299.5	241.1	144.4	118	100	الصحة
432.1	423.4	412.2	412.1	387.7	323.8	245.2	201.8	177.6	137.2	108.4	100	النقل و الاتصال
469.5	489.5	494.4	487.4	484.1	425.6	341.6	296.6	234	157.6	120.5	100	التربية/ الثقافة/ الترفيه
700.3	696.6	654.4	609.2	570.8	474.5	354.2	288	238.5	158.5	114.7	100	متفرقات
558.7	562.2	550.7	518.4	488.8	406.2	316.3	240.2	197.5	150.8	120.2	100	المؤشر العام للأسعار المستهلك CPI
-0.6	2.1	6.2	6.1	20.3	28.4	31.7	21.6	31.0	25.5	20.2	9.3	معدل التضخم
70.23	57.25	51.64	53.31	49.82	40.34	31.08	24.64	21.79	17.76	11.28	8.7	الرقم القياسي الضمني PGDP (2005=100)
	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
	159.5	150.6	144.5	132.1	122.9	115.1	112.1	111.6	106.7	102.6	599.5	الأغذية و المشروبات غير الكحولية
	134.6	126.7	120.7	115.0	112.6	110.2	109.8	108.2	105.7	103.3	564.7	الملابس والأحذية
	140.6	138.4	136.1	132.6	130.9	127.2	123.1	107.9	104.1	101.1	655.8	السكن والتكاليف
	124.0	117.1	113.1	110.4	108.2	107.0	106.3	105.2	102.9	101.4	416.5	الأثاث ولوازمه
	133.1	126.6	122.5	117.6	114.5	111.4	109.4	107.3	103.9	102.1	697.2	الصحة
	147.7	141.9	137.4	133.0	128.0	126.7	127.3	119.7	110.6	102.3	438.4	النقل و الاتصال
	105.5	105.3	104.7	101.9	99.5	99.6	100.4	100.8	101.4	101.5	473.1	التربية/ الثقافة/ الترفيه
	162.1	143.3	131.7	124.5	118.1	114.0	111.4	109.7	106.4	104.7	721.8	متفرقات
	149.1	141.0	135.5	127.2	121.0	116.0	113.9	110.9	106.4	102.6	578.3	المؤشر العام للأسعار المستهلك CPI
	5.8	4.1	6.5	5.1	4.3	1.8	2.8	4.2	3.7	2.6	3.5	معدل التضخم
	165.1	140.8	121.3	136.5	117.7	110.7	100.0	86.11	76.72	70.82	70.45	الرقم القياسي الضمني PGDP (2005=100)

- المصدر:** - الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz .
 - كريم النشاشيبي (وآخرون) ، الجزائر : تحقيق الاستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص21 .
 - بنك الجزائر www.Bank-of-Algeria.dz
 - مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية الموقع الالكتروني <http://www.sesric.org/baseind-step5> تاريخ الاطلاع (2015/02/01).

الملحق رقم (02) : التغير السنوي لكمية النقود (M₂) والناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة . (2012-1970)

معدل التضخم %	الناتج الداخلي بالأسعار الجارية (10 ⁹ ج)	التغير في الناتج الداخلي بالأسعار الجارية (%)	التغير في كمية النقود %ΔM ₂ /M ₂ (النقود وشبه النقود)	
6.59999	24.011	14.241	12.51	1970
2.62664	24.942	3.876	6.50	1971
3.656307	30.318	21.55	30.26	1972
6.172839	34.504	13.80	12.25	1973
4.699612	55.22	60.05	26.55	1974
8.230317	61.444	11.25	30.96	1975
9.430735	73.817	20.13	29.20	1976
11.98928	86.966	17.81	19.14	1977
17.52392	104.55	20.22	29.85	1978
11.3486	128	22.51	18.12	1979
9.517824	162.5	26.85	17.38	1980
14.65484	191.4	17.78	16.69	1981
6.54251	207.6	8.46	26.32	1982
5.967164	233.7	12.57	20.33	1983
8.116398	267.6	14.5	17.35	1984
10.48229	291.5	8.85	14.96	1985
12.37161	299.5	2.81	1.41	1986
7.441261	323.7	8.08	13.6	1987
5.911545	349.5	7.97	13.6	1988
9.304361	423.3	21.11	5.18	1989
16.65253	555.8	31.2	11.41	1990
25.88639	844.5	58.99	20.8	1991
31.66966	1048.2	18.21	31.27	1992
20.5433	1166	11.16	7.29	1993
29.04766	1491.5	26.83	15.7	1994
29.77963	1990.6	33.43	9.46	1995
18.67908	2570	26.88	14.64	1996
5.733523	2780.2	8.89	18.25	1997
4.950162	2830.5	2.4	19.57	1998
2.645511	3238.2	14.65	13.94	1999
0.339163	4123.5	27.52	14.13	2000
4.225988	4260.5	4.76	47.22	2001
1.418302	4522.7	6.49	18.75	2002
4.268954	5255.8	16.01	16.2	2003
3.9618	6149.2	16.38	9.99	2004
1.382447	7561.8	22.7	8.84	2005
2.314524	8510.6	13.24	19.49	2006
3.673827	9352.8	10	23.85	2007
4.862991	11043.7	18.2	15.67	2008
5.734333	9968	9.5-	3.42	2009
3.913043	11991.6	20.1	12.3	2010
4.521765	14519.8	20.17	17.89	2011
8.894585	15843	10.84	8.66	2012

المصدر: 1- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz .
[http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_25a.pdf\(29/01/2015\)](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_25a.pdf(29/01/2015)) -2

الملحق رقم (03) : التغير السنوي للمؤشرات النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2011)

النقود الورقية المتداولة خارج البنوك M ₂ /	النقود/M ₂	معدل السيولة (M ₂ /PIB)	
36.21	88.90	54.45	1970
40.92	93.90	55.83	1971
38.86	92.32	59.83	1972
43.30	92.94	59.01	1973
40.55	94.08	46.66	1974
37.75	94.74	54.92	1975
39.75	94.20	59.07	1976
39.60	93.45	59.74	1977
40.57	92.21	64.52	1978
44.42	90.61	62.21	1979
45.26	90.26	57.56	1980
44.02	89.71	57.03	1981
35.65	90.87	66.42	1982
36.17	92.06	71.00	1983
34.64	92.66	72.76	1984
34.23	90.33	76.85	1985
39.36	90.22	75.80	1986
37.56	86.82	79.67	1987
37.46	86.08	83.82	1988
38.9	81.13	72.77	1989
39.3	78.7	61.6	1990
37.7	78	47	1991
35.8	71.6	49.4	1992
33.6	71.2	54	1993
30.8	65.76	49.1	1994
31.2	64.9	40.7	1995
31.7	64.3	36.6	1996
31.2	62	39.9	1997
24.5	51.9	57.23	1998
24.6	50.6	56.1	1999
24.0	51.8	49.7	2000
23.3	50.1	58.1	2001
22.9	48.8	63.9	2002
23.3	48.6	63.7	2003
23.4	57.8	61.0	2004
22.2	58.4	55.2	2005
21.9	64.2	57.9	2006
21.4	70.6	64	2007
22.1	71.4	62.8	2008
25.5	68.9	71.6	2009
25.7	69.1	67.7	2010
25.89	71.98	68.56	2011

المصدر : - بنك الجزائر www.Bank-of-Algeria.dz
- كريم النشاشيبي (وآخرون)، الجزائر : تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق . صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 1998 ، ص56 .
- [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_25a.pdf\(29/01/2015\)](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_25a.pdf(29/01/2015))

الملحق رقم (04):تغير الكتلة النقدية M2 ومكوناتها(%) خلال الفترة (1970-2011)

تغير النقود القانونية %	تغير الودائع تحت الطلب %	تغير المجمع النقدي % M1	تغير الودائع لأجل %	تغير المجمع النقدي % M2	السنوات
12.738	1.309	5.673	31.909	8.058	1970
20.359	5.269	11.461	-32.874	6.501	1971
23.688	33.715	29.303	43.018	30.262	1972
25.082	4.238	13.012	3.159	12.255	1973
18.521	36.486	28.116	6.054	26.559	1974
21.933	39.410	31.877	16.339	30.958	1975
35.308	23.922	28.460	42.640	29.205	1976
19.326	17.379	18.196	34.520	19.143	1977
33.034	24.539	28.139	54.292	29.851	1978
29.336	5.651	16.071	42.522	18.130	1979
19.623	14.344	16.932	21.708	17.380	1980
13.490	18.475	15.975	23.361	16.694	1981
2.295	52.691	27.959	12.090	26.326	1982
22.088	21.799	21.912	4.607	20.332	1983
12.403	21.817	18.118	8.459	17.352	1984
13.609	11.167	12.080	51.428	14.967	1985
16.594	-8.067	1.279	2.631	1.410	1986
8.399	10.033	9.320	53.115	13.603	1987
13.307	12.131	12.640	19.912	13.598	1988
9.216	-8.641	-0.870	42.632	5.182	1989
12.840	3.840	8.155	25.440	11.416	1990
16.220	23.774	19.995	23.798	20.803	1991
17.590	10.522	16.263	68.395	27.610	1992
14.314	27.439	19.374	30.790	22.653	1993
5.525	7.323	7.845	24.569	12.967	1994
12.011	6.523	7.132	13.233	9.193	1995
16.462	10.722	13.397	16.225	14.388	1996
16.067	11.982	14.572	25.767	18.556	1997
15.744	26.637	20.903	15.672	18.929	1998
12.663	6.294	8.874	22.012	13.698	1999
10.150	23.782	17.334	6.792	13.180	2000
19.053	18.311	18.521	35.332	24.771	2001
15.12	14.992	15.24	68.757	36.822	2002
17.55	12.24	14.62	17.34	15.979	2003
11.89	52.7	33.15	-10.33	11.266	2004
5.342	15.32	11.11	9.211	10.339	2005
17.37	34.82	28.25	1.399	19.1	2006
19	46.84	33.7	-0.3	21.5	2007
20.8	15.37	17.3	13.1	16	2008
16.1	-14.27	-0.4	11.9	3.1	2009
13	14.97	14	13.3	13.8	2010
19	21	26.76	10.42	19.90	2011

Source : - [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_25a.pdf\(29/01/2015\)](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_25a.pdf(29/01/2015))

الملحق رقم (5): بيانات متغيرات الدراسة.

TC	IC	BC	ID	TCH	TCR	PIB	TINF	السنوات
4.93706	75.71428	-1473.12	3.75	22.4	14.241	24.011	6.59999	1970
4.912638	66.66667	-2190.47	3.75	24.2	3.876632	24.942	2.62664	1971
4.480514	79.48718	-1029.84	2.75	24.8	21.55423	30.318	3.656307	1972
3.962495	80.73395	-1728.27	2.75	23.6	13.80791	34.504	6.172839	1973
4.18075	109.1837	3424.50	2.75	22.7	60.05627	55.22	4.699612	1974
3.949408	78.40909	-5989.32	2.75	21	11.25775	61.444	8.230317	1975
4.163824	89.05109	-151.59	2.75	21.6	20.13652	73.817	9.430735	1976
4.146758	73.27823	6064.59	2.75	20.7	17.81288	86.966	11.98928	1977
3.9659	63.57143	-11572.7	2.75	19	20.22928	104.55	17.52392	1978
3.853267	94.77435	5572.12	2.75	16.4	22.51165	128	11.3486	1979
3.83745	113.1846	15441.1	3	15.75	26.85711	162.5	9.517824	1980
4.315808	112.0135	17150.51	3	15.6	17.78462	191.4	14.65484	1981
4.592192	106.6445	13509.84	3	15.3	8.463945	207.6	6.54251	1982
4.7888	108.2919	13123.76	3	14.9	12.57226	233.7	5.967164	1983
4.983375	93.60545	15008.1	3	15	14.50578	267.6	8.116398	1984
5.0278	88.18999	18073.24	3	17.4	8.856507	291.5	10.48229	1985
4.702317	55.4755	-796.12	4	18.2	2.814966	299.5	12.37161	1986
4.849741	77.51678	8766.16	4	26.2	8.080129	323.7	7.441261	1987
5.914767	68.60759	2114	4	16	7.970348	349.5	5.911545	1988
7.608558	65.36868	1955	8	16.9	21.11588	423.3	9.304361	1989
8.957508	94.01154	30484	11.17	19.79999	31.30168	555.8	16.65253	1990
18.47287	123.3818	99018	12.67	20.6	51.94314	844.5	25.88639	1991
21.83608	106.0751	-36337.3	14	23	24.12079	1048.2	31.66966	1992
23.34541	94.14381	36937.1	14	23.2	11.23831	1166	20.5433	1993
35.0585	86.47798	-17440.5	16.44	24.39	27.91595	1491.5	29.04766	1994
47.66273	90.33856	-14583.5	17.25	27.89	33.46296	1990.6	29.77963	1995
54.74893	124.2883	246645.4	17.25	28.5	29.1068	2570	18.67908	1996
57.70735	144.8444	290187.6	16.67	25.39996	8.178985	2780.2	5.733523	1997
58.73896	100.2765	36517	9.33	28.02	1.809229	2830.5	4.950162	1998
66.57388	113.1944	229843.5	9.25	29.29	14.40381	3238.2	2.645511	1999
75.25979	192.8205	966789.9	8	29.79	27.33926	4123.5	0.339163	2000
77.21502	166.6419	725083.4	8	27.29	3.329696	4260.5	4.225988	2001
79.6819	138.5292	550842.1	3.75	25.8923	6.148454	4522.7	1.418302	2002
77.39498	160.1982	865762.1	5.13	23.7	16.13054	5255.8	4.268954	2003
72.06065	156.1639	1037308	3.65	20.1	17.07427	6149.2	3.9618	2004
73.27631	196.0886	1954414	1.94	15.3	22.97676	7561.8	1.382447	2005
72.64662	222.6833	2345147	1.75	12.3	12.42599	8510.6	2.314524	2006
69.2924	189.2571	2257328	1.75	13.8	10.12786	9352.8	3.673827	2007
64.5828	167.0894	2599196	1.75	11.3	18.07802	11043.7	4.862991	2008
72.64742	98.38391	434511.4	1.75	10.19	-9.74019	9968	5.734333	2009
74.38598	122.3487	1323342	1.75	10	20.3003	11991.6	3.913043	2010
72.93788	134.7834	1951658	1.75	9.9	21.08352	14519.8	4.521765	2011
77.54	129.6555	1747351	1.75	9.8	9.113037	15843	8.894585	2012

Source : -[http://www.tradingeconomics.com/algeria/interest-rate.\(2015/02/26\)](http://www.tradingeconomics.com/algeria/interest-rate.(2015/02/26))

-Collections Statistiques. Indice des Prix a La Consommation.N155.juin 2011.ONS.Alger.P63

-Worldbank, [http://data.worldbank.org/country/algeria\(20/12/2014\)](http://data.worldbank.org/country/algeria(20/12/2014))

-IMF,International Monetary Fund Country Report N°13/49, Algeria:Statistical Appendix, February 2013.

حيث تشير الرموز الواردة في الجدول إلى:

- PIB : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دج) ؛
TCR : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية(%)
TCH : معدل البطالة (%) ؛
ID : معدل الفائدة ويمثل معدل الفائدة على الودائع (%)
BC : الميزان التجاري بالأسعار الجارية (مليون دولار)؛
TC : سعر الصرف يمثل قيمة الدينار مقابل الدولار (دج/\$)؛
IC : معدل تغطية الصادرات للواردات الاسمية (%)؛
TINF : معدل التضخم (%)؛

الملحق رقم (6): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الاصلية (في المستوى).

اولا - اختبار الاستقرار للسلسلة الزمنية LTINF

2- تقدير النموذج (2)

1- تقدير النموذج (1)

Null Hypothesis: LTINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.291049	0.4292
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 00:14
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTINF(-1)	-0.300984	0.131374	-2.291049	0.0278
D(LTINF(-1))	-0.201215	0.156489	-1.285807	0.2065
C	0.826696	0.387139	2.135399	0.0394
@TREND("1970")	-0.010252	0.009250	-1.108321	0.2749

R-squared	0.235001	Mean dependent var	0.029750
Adjusted R-squared	0.172974	S.D. dependent var	0.723645
S.E. of regression	0.658090	Akaike info criterion	2.093518
Sum squared resid	16.02406	Schwarz criterion	2.260696
Log likelihood	-38.91713	Hannan-Quinn criter.	2.154395
F-statistic	3.788887	Durbin-Watson stat	1.983154
Prob(F-statistic)	0.018220		

Null Hypothesis: LTINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.028253	0.2741
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 00:11
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTINF(-1)	-0.251054	0.123778	-2.028253	0.0496
D(LTINF(-1))	-0.222211	0.155804	-1.426220	0.1820
C	0.505868	0.257836	1.961974	0.0571

R-squared	0.209603	Mean dependent var	0.029750
Adjusted R-squared	0.168003	S.D. dependent var	0.723645
S.E. of regression	0.660005	Akaike info criterion	2.077398
Sum squared resid	16.55605	Schwarz criterion	2.202781
Log likelihood	-39.58666	Hannan-Quinn criter.	2.123056
F-statistic	5.038562	Durbin-Watson stat	1.971831
Prob(F-statistic)	0.011457		

3- تقدير النموذج (3)

Null Hypothesis: LTINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.555149	0.4705
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 00:16
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTINF(-1)	-0.028461	0.051268	-0.555149	0.5820
D(LTINF(-1))	-0.335771	0.149845	-2.240780	0.0308

R-squared	0.129537	Mean dependent var	0.029750
Adjusted R-squared	0.107218	S.D. dependent var	0.723645
S.E. of regression	0.683752	Akaike info criterion	2.125108
Sum squared resid	18.23315	Schwarz criterion	2.208696
Log likelihood	-41.56471	Hannan-Quinn criter.	2.155546
Durbin-Watson stat	1.992040		

ثانيا - اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LPIB

1- تقدير النموذج (1)

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.977035	0.5948
Test critical values:		
1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 00:53
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.223455	0.113025	-1.977035	0.0570
D(LPIB(-1))	0.309663	0.160376	1.930859	0.0627
D(LPIB(-2))	0.040624	0.161580	0.251415	0.8032
D(LPIB(-3))	0.109279	0.164407	0.664688	0.5112
D(LPIB(-4))	0.232582	0.168557	1.379840	0.1775
C	5.394267	2.659742	2.028117	0.0512
@TREND("1970")	0.034954	0.018222	1.918261	0.0643
R-squared	0.183963	Mean dependent var	0.148922	
Adjusted R-squared	0.026020	S.D. dependent var	0.092507	
S.E. of regression	0.091295	Akaike info criterion	-1.784610	
Sum squared resid	0.258381	Schwarz criterion	-1.482949	
Log likelihood	40.90758	Hannan-Quinn criter.	-1.677281	
F-statistic	1.164742	Durbin-Watson stat	1.777087	
Prob(F-statistic)	0.350111			

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.769920	0.8161
Test critical values:		
1% level	-3.615588	
5% level	-2.941145	
10% level	-2.609066	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 00:48
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	-0.007360	0.009559	-0.769920	0.4470
D(LPIB(-1))	0.195669	0.155071	1.261800	0.2161
D(LPIB(-2))	-0.082876	0.154280	-0.537180	0.5949
D(LPIB(-3))	-0.020570	0.155972	-0.131882	0.8959
D(LPIB(-4))	0.115394	0.163543	0.705591	0.4855
C	0.318923	0.283088	1.126586	0.2683
R-squared	0.087098	Mean dependent var	0.148922	
Adjusted R-squared	-0.055543	S.D. dependent var	0.092507	
S.E. of regression	0.095041	Akaike info criterion	-1.725073	
Sum squared resid	0.289051	Schwarz criterion	-1.466507	
Log likelihood	38.77639	Hannan-Quinn criter.	-1.633077	
F-statistic	0.610612	Durbin-Watson stat	1.723047	
Prob(F-statistic)	0.692380			

3- تقدير النموذج (3)

Null Hypothesis: LPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.070673	0.9895
Test critical values:		
1% level	-2.627238	
5% level	-1.949856	
10% level	-1.611469	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 00:54
Sample (adjusted): 1975 2012
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.003263	0.001576	2.070673	0.0463
D(LPIB(-1))	0.244727	0.149438	1.637653	0.1110
D(LPIB(-2))	-0.050342	0.152170	-0.330830	0.7429
D(LPIB(-3))	0.023127	0.151687	0.152466	0.8797
D(LPIB(-4))	0.143381	0.162303	0.883420	0.3834
R-squared	0.050890	Mean dependent var	0.148922	
Adjusted R-squared	-0.064153	S.D. dependent var	0.092507	
S.E. of regression	0.095428	Akaike info criterion	-1.738809	
Sum squared resid	0.300515	Schwarz criterion	-1.523337	
Log likelihood	38.03736	Hannan-Quinn criter.	-1.662145	
Durbin-Watson stat	1.762377			

ثالثا - اختبار الاستقرار للسلسلة الزمنية LTCH
1-تقدير النموذج (1)

2-تقدير النموذج (2)

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.963532	0.9383
Test critical values:		
1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 01:59
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.069662	0.072298	-0.963532	0.3412
C	0.235157	0.229636	1.024044	0.3121
@TREND("1970")	-0.002258	0.001810	-1.247693	0.2196
R-squared	0.047455	Mean dependent var		-0.019683
Adjusted R-squared	-0.001393	S.D. dependent var		0.135674
S.E. of regression	0.135769	Akaike info criterion		-1.086978
Sum squared resid	0.718893	Schwarz criterion		-0.962859
Log likelihood	25.82654	Hannan-Quinn criter.		-1.041484
F-statistic	0.971480	Durbin-Watson stat		2.079666
Prob(F-statistic)	0.387494			

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.617188	0.8558
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 01:40
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.042910	0.069525	-0.617188	0.5406
C	0.107387	0.206963	0.518870	0.6067
R-squared	0.009433	Mean dependent var		-0.019683
Adjusted R-squared	-0.015331	S.D. dependent var		0.135674
S.E. of regression	0.136710	Akaike info criterion		-1.095457
Sum squared resid	0.747589	Schwarz criterion		-1.012711
Log likelihood	25.00460	Hannan-Quinn criter.		-1.065127
F-statistic	0.380920	Durbin-Watson stat		2.054931
Prob(F-statistic)	0.540609			

3-تقدير النموذج (3)

Null Hypothesis: LTCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.000063	0.2797
Test critical values:		
1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 02:00
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCH(-1)	-0.007023	0.007023	-1.000063	0.3231
R-squared	0.002766	Mean dependent var		-0.019683
Adjusted R-squared	0.002766	S.D. dependent var		0.135674
S.E. of regression	0.135487	Akaike info criterion		-1.136368
Sum squared resid	0.752620	Schwarz criterion		-1.094995
Log likelihood	24.86373	Hannan-Quinn criter.		-1.121203
Durbin-Watson stat	2.116114			

رابعاً - اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LID

1-تقدير النموذج (1)

Null Hypothesis: LID has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.681864	0.8403
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID)
Method: Least Squares
Date: 07/23/15 Time: 23:51
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LID(-1)	-0.034694	0.050882	-0.681864	0.4993
C	0.033065	0.083897	0.394113	0.6956
R-squared	0.011490	Mean dependent var		-0.018146
Adjusted R-squared	-0.013223	S.D. dependent var		0.240727
S.E. of regression	0.242313	Akaike info criterion		0.049274
Sum squared resid	2.348622	Schwarz criterion		0.132021
Log likelihood	0.965236	Hannan-Quinn criter.		0.079604
F-statistic	0.464938	Durbin-Watson stat		1.755185
Prob(F-statistic)	0.499255			

2-تقدير النموذج (2)

Null Hypothesis: LID has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.613876	0.9729
Test critical values:		
1% level	-4.192337	
5% level	-3.520767	
10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID)
Method: Least Squares
Date: 07/23/15 Time: 23:53
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LID(-1)	-0.031190	0.050809	-0.613876	0.5429
C	0.102421	0.103677	0.985983	0.3302
@TREND("1970")	-0.003466	0.003080	-1.125357	0.2673
R-squared	0.042580	Mean dependent var		-0.018146
Adjusted R-squared	-0.006519	S.D. dependent var		0.240727
S.E. of regression	0.241510	Akaike info criterion		0.064937
Sum squared resid	2.274755	Schwarz criterion		0.189056
Log likelihood	1.636322	Hannan-Quinn criter.		0.110432
F-statistic	0.867232	Durbin-Watson stat		1.818656
Prob(F-statistic)	0.428056			

3-تقدير النموذج (3)

Null Hypothesis: LID has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.746071	0.3872
Test critical values:		
1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID)
Method: Least Squares
Date: 07/23/15 Time: 23:53
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LID(-1)	-0.016743	0.022441	-0.746071	0.4599
R-squared	0.007651	Mean dependent var		-0.018146
Adjusted R-squared	0.007651	S.D. dependent var		0.240727
S.E. of regression	0.239804	Akaike info criterion		0.005531
Sum squared resid	2.357742	Schwarz criterion		0.046904
Log likelihood	0.883848	Hannan-Quinn criter.		0.020696
Durbin-Watson stat	1.779952			

خامسا - اختبار الاستقرار للسلسلة الزمنية LIC

2-تقدير النموذج (2)

1-تقدير النموذج (1)

Null Hypothesis: LIC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.344782	0.0730
Test critical values:		
1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIC)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 02:53
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIC(-1)	-0.454271	0.135815	-3.344782	0.0018
C	1.950335	0.579787	3.363881	0.0017
@TREND("1970")	0.008423	0.003778	2.229431	0.0316
R-squared	0.223468	Mean dependent var	0.012807	
Adjusted R-squared	0.183646	S.D. dependent var	0.232448	
S.E. of regression	0.210022	Akaike info criterion	-0.214461	
Sum squared resid	1.720258	Schwarz criterion	-0.090342	
Log likelihood	7.503683	Hannan-Quinn criter.	-0.168966	
F-statistic	5.611654	Durbin-Watson stat	1.853974	
Prob(F-statistic)	0.007213			

Null Hypothesis: LIC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.385022	0.1519
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIC)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 02:52
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIC(-1)	-0.240338	0.100770	-2.385022	0.0219
C	1.133693	0.471195	2.405994	0.0208
R-squared	0.124503	Mean dependent var	0.012807	
Adjusted R-squared	0.102615	S.D. dependent var	0.232448	
S.E. of regression	0.220199	Akaike info criterion	-0.142126	
Sum squared resid	1.939497	Schwarz criterion	-0.059380	
Log likelihood	4.984645	Hannan-Quinn criter.	-0.111796	
F-statistic	5.688329	Durbin-Watson stat	2.031379	
Prob(F-statistic)	0.021906			

2-تقدير النموذج (3)

Null Hypothesis: LIC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.193018	0.7373
Test critical values:		
1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIC)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 02:54
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIC(-1)	0.001482	0.007679	0.193018	0.8479
R-squared	-0.002199	Mean dependent var	0.012807	
Adjusted R-squared	-0.002199	S.D. dependent var	0.232448	
S.E. of regression	0.232703	Akaike info criterion	-0.054585	
Sum squared resid	2.220181	Schwarz criterion	-0.013212	
Log likelihood	2.146281	Hannan-Quinn criter.	-0.039420	
Durbin-Watson stat	2.265396			

سادسا - اختبار الاستقرار للسلسلة الزمنية LTC

2-تقدير النموذج (2)

1-تقدير النموذج (1)

Null Hypothesis: LTC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.520070	0.8067
Test critical values:		
1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTC)
Method: Least Squares
Date: 07/24/15 Time: 00:08
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTC(-1)	-0.089221	0.058696	-1.520070	0.1366
C	0.111885	0.071131	1.572943	0.1238
@TREND("1970")	0.009525	0.006137	1.551965	0.1287
R-squared	0.059237	Mean dependent var		0.065686
Adjusted R-squared	0.010993	S.D. dependent var		0.181832
S.E. of regression	0.180830	Akaike info criterion		-0.513768
Sum squared resid	1.275282	Schwarz criterion		-0.389649
Log likelihood	13.78913	Hannan-Quinn criter.		-0.468273
F-statistic	1.227854	Durbin-Watson stat		1.526743
Prob(F-statistic)	0.303994			

Null Hypothesis: LTC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.213329	0.9287
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTC)
Method: Least Squares
Date: 07/24/15 Time: 00:07
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTC(-1)	-0.004779	0.022400	-0.213329	0.8322
C	0.079128	0.069113	1.144910	0.2591
R-squared	0.001136	Mean dependent var		0.065686
Adjusted R-squared	-0.023835	S.D. dependent var		0.181832
S.E. of regression	0.183987	Akaike info criterion		-0.501460
Sum squared resid	1.354042	Schwarz criterion		-0.418714
Log likelihood	12.53066	Hannan-Quinn criter.		-0.471130
F-statistic	0.045509	Durbin-Watson stat		1.562893
Prob(F-statistic)	0.832154			

3-تقدير النموذج (1)

Null Hypothesis: LTC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.014252	0.9882
Test critical values:		
1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTC)
Method: Least Squares
Date: 07/24/15 Time: 00:22
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTC(-1)	0.018604	0.009236	2.014252	0.0506
R-squared	-0.031597	Mean dependent var		0.065686
Adjusted R-squared	-0.031597	S.D. dependent var		0.181832
S.E. of regression	0.184683	Akaike info criterion		-0.516834
Sum squared resid	1.398415	Schwarz criterion		-0.475461
Log likelihood	11.85352	Hannan-Quinn criter.		-0.501669
Durbin-Watson stat	1.549143			

سابعاً - اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية LTCR
1- تقدير النموذج (1)

2- تقدير النموذج (2)

Null Hypothesis: LTCR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.253600	0.4465
Test critical values:		
1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCR)
Method: Least Squares
Date: 07/24/15 Time: 19:12
Sample (adjusted): 1975 2008
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCR(-1)	-0.677650	0.300697	-2.253600	0.0322
D(LTCR(-1))	0.057221	0.253522	0.225704	0.8231
D(LTCR(-2))	-0.182737	0.211592	-0.863629	0.3951
D(LTCR(-3))	-0.109588	0.165522	-0.662071	0.5133
C	1.834637	0.943540	1.944419	0.0620
@TREND("1970")	-0.002451	0.013290	-0.184399	0.8550
R-squared	0.429307	Mean dependent var	-0.035311	
Adjusted R-squared	0.327397	S.D. dependent var	0.877921	
S.E. of regression	0.720004	Akaike info criterion	2.339666	
Sum squared resid	14.51537	Schwarz criterion	2.609024	
Log likelihood	-33.77432	Hannan-Quinn criter.	2.431525	
F-statistic	4.212624	Durbin-Watson stat	1.771028	
Prob(F-statistic)	0.005574			

Null Hypothesis: LTCR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.353407	0.1621
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCR)
Method: Least Squares
Date: 07/24/15 Time: 19:09
Sample (adjusted): 1975 2008
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCR(-1)	-0.660130	0.280500	-2.353407	0.0256
D(LTCR(-1))	0.046260	0.242316	0.190908	0.8499
D(LTCR(-2))	-0.191159	0.203133	-0.941056	0.3544
D(LTCR(-3))	-0.113051	0.161691	-0.699177	0.4900
C	1.734994	0.760490	2.281417	0.0301
R-squared	0.428614	Mean dependent var	-0.035311	
Adjusted R-squared	0.349802	S.D. dependent var	0.877921	
S.E. of regression	0.707911	Akaike info criterion	2.282056	
Sum squared resid	14.53300	Schwarz criterion	2.506521	
Log likelihood	-33.79495	Hannan-Quinn criter.	2.358605	
F-statistic	5.438435	Durbin-Watson stat	1.779450	
Prob(F-statistic)	0.002156			

3- تقدير النموذج (1)

Null Hypothesis: LTCR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.593579	0.4528
Test critical values:		
1% level	-2.634731	
5% level	-1.951000	
10% level	-1.610907	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCR)
Method: Least Squares
Date: 07/24/15 Time: 19:13
Sample (adjusted): 1975 2008
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTCR(-1)	-0.028426	0.047889	-0.593579	0.5572
D(LTCR(-1))	-0.388415	0.159868	-2.429600	0.0213
D(LTCR(-2))	-0.507592	0.158469	-3.203099	0.0032
D(LTCR(-3))	-0.290407	0.151387	-1.918305	0.0646
R-squared	0.326062	Mean dependent var	-0.035311	
Adjusted R-squared	0.258668	S.D. dependent var	0.877921	
S.E. of regression	0.755896	Akaike info criterion	2.388304	
Sum squared resid	17.14135	Schwarz criterion	2.567876	
Log likelihood	-36.60118	Hannan-Quinn criter.	2.449544	
Durbin-Watson stat	1.839909			

الملحق رقم (7): نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية عند الفروقات من الدرجة الاولى

اولا - اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية DLTINF

2-تقدير النموذج (2)

1-تقدير النموذج (1)

Null Hypothesis: D(LTINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.165677	0.0008
Test critical values:		
1% level	-4.205004	
5% level	-3.526609	
10% level	-3.194611	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF,2)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 00:30
Sample (adjusted): 1973 2012
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTINF(-1))	-1.429571	0.276744	-5.165677	0.0000
D(LTINF(-1),2)	0.055116	0.165576	0.332876	0.7412
C	0.106069	0.247757	0.428117	0.6711
@TREND("1970")	-0.003532	0.009806	-0.360239	0.7208
R-squared	0.672703	Mean dependent var	0.008645	
Adjusted R-squared	0.645428	S.D. dependent var	1.195197	
S.E. of regression	0.711691	Akaike info criterion	2.252293	
Sum squared resid	18.23414	Schwarz criterion	2.421181	
Log likelihood	-41.04586	Hannan-Quinn criter.	2.313358	
F-statistic	24.66397	Durbin-Watson stat	1.933429	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(LTINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.217973	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.605593	
5% level	-2.936942	
10% level	-2.606857	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF,2)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 00:19
Sample (adjusted): 1973 2012
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTINF(-1))	-1.419163	0.271976	-5.217973	0.0000
D(LTINF(-1),2)	0.050952	0.163218	0.312170	0.7567
C	0.026559	0.111225	0.238788	0.8126
R-squared	0.671523	Mean dependent var	0.008645	
Adjusted R-squared	0.653768	S.D. dependent var	1.195197	
S.E. of regression	0.703272	Akaike info criterion	2.205892	
Sum squared resid	18.29987	Schwarz criterion	2.332558	
Log likelihood	-41.11783	Hannan-Quinn criter.	2.251690	
F-statistic	37.82059	Durbin-Watson stat	1.939859	
Prob(F-statistic)	0.000000			

3-تقدير النموذج (1)

Null Hypothesis: D(LTINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.283684	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.624057	
5% level	-1.949319	
10% level	-1.611711	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTINF,2)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 00:33
Sample (adjusted): 1973 2012
Included observations: 40 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTINF(-1))	-1.419091	0.268580	-5.283684	0.0000
D(LTINF(-1),2)	0.051413	0.161169	0.319003	0.7515
R-squared	0.671017	Mean dependent var	0.008645	
Adjusted R-squared	0.662360	S.D. dependent var	1.195197	
S.E. of regression	0.694491	Akaike info criterion	2.157431	
Sum squared resid	18.32807	Schwarz criterion	2.241875	
Log likelihood	-41.14863	Hannan-Quinn criter.	2.187964	
Durbin-Watson stat	1.937875			

ثانيا - اختبار الاستقرار للسلسلة الزمنية DLPIB

2- تقدير النموذج (2)

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.228608	0.4606
Test critical values:		
1% level	-4.228815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 01:31
Sample (adjusted): 1976 2012
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.738180	0.331229	-2.228608	0.0335
D(LPIB(-1),2)	0.046664	0.301972	0.154531	0.8782
D(LPIB(-2),2)	-0.077968	0.248568	-0.313668	0.7559
D(LPIB(-3),2)	-0.082131	0.214442	-0.382998	0.7044
D(LPIB(-4),2)	-0.022113	0.167438	-0.132068	0.8958
C	0.145413	0.077165	1.884434	0.0692
@TREND("1970")	-0.001454	0.001601	-0.908276	0.3710
R-squared	0.381699	Mean dependent var	-0.000526	
Adjusted R-squared	0.258039	S.D. dependent var	0.110680	
S.E. of regression	0.095336	Akaike info criterion	-1.694151	
Sum squared resid	0.272671	Schwarz criterion	-1.389382	
Log likelihood	38.34179	Hannan-Quinn criter.	-1.586706	
F-statistic	3.086677	Durbin-Watson stat	1.897148	
Prob(F-statistic)	0.017864			

1- تقدير النموذج (1)

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.042955	0.2681
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 01:29
Sample (adjusted): 1976 2012
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.627044	0.306930	-2.042955	0.0496
D(LPIB(-1),2)	-0.052048	0.280940	-0.185262	0.8542
D(LPIB(-2),2)	-0.143227	0.237285	-0.603610	0.5505
D(LPIB(-3),2)	-0.117557	0.210268	-0.559081	0.5801
D(LPIB(-4),2)	-0.039550	0.165863	-0.238450	0.8131
C	0.092914	0.050978	1.822620	0.0780
R-squared	0.364697	Mean dependent var	-0.000526	
Adjusted R-squared	0.262228	S.D. dependent var	0.110680	
S.E. of regression	0.095067	Akaike info criterion	-1.721077	
Sum squared resid	0.280169	Schwarz criterion	-1.459847	
Log likelihood	37.83993	Hannan-Quinn criter.	-1.628981	
F-statistic	3.559115	Durbin-Watson stat	1.870269	
Prob(F-statistic)	0.011696			

3- تقدير النموذج (3)

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.967727	0.2918
Test critical values:		
1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 01:33
Sample (adjusted): 1976 2012
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.094935	0.098101	-0.967727	0.3404
D(LPIB(-1),2)	-0.461087	0.175025	-2.634397	0.0129
D(LPIB(-2),2)	-0.456062	0.169681	-2.687766	0.0113
D(LPIB(-3),2)	-0.347696	0.174127	-1.996791	0.0544
D(LPIB(-4),2)	-0.159918	0.157572	-1.014886	0.3178
R-squared	0.296618	Mean dependent var	-0.000526	
Adjusted R-squared	0.208695	S.D. dependent var	0.110680	
S.E. of regression	0.098456	Akaike info criterion	-1.673333	
Sum squared resid	0.310192	Schwarz criterion	-1.455642	
Log likelihood	35.95667	Hannan-Quinn criter.	-1.596587	
Durbin-Watson stat	1.891134			

ثالثا- اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية DLTC

1- تقدير النموذج (1)

Null Hypothesis: D(LTCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.734253	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH,2)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 02:03
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-1.068924	0.158729	-6.734253	0.0000
C	-0.023421	0.021765	-1.076074	0.2885
R-squared	0.537642	Mean dependent var		-0.002133
Adjusted R-squared	0.525786	S.D. dependent var		0.200232
S.E. of regression	0.137886	Akaike info criterion		-1.077228
Sum squared resid	0.741490	Schwarz criterion		-0.993639
Log likelihood	24.08318	Hannan-Quinn criter.		-1.046790
F-statistic	45.35016	Durbin-Watson stat		2.001538
Prob(F-statistic)	0.000000			

2- تقدير النموذج (2)

Null Hypothesis: D(LTCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.779251	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH,2)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 02:05
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-1.093503	0.161301	-6.779251	0.0000
C	0.013379	0.045695	0.292789	0.7713
@TREND("1970")	-0.001695	0.001849	-0.916462	0.3652
R-squared	0.547640	Mean dependent var		-0.002133
Adjusted R-squared	0.523832	S.D. dependent var		0.200232
S.E. of regression	0.138170	Akaike info criterion		-1.050310
Sum squared resid	0.725455	Schwarz criterion		-0.924926
Log likelihood	24.53135	Hannan-Quinn criter.		-1.004652
F-statistic	23.00195	Durbin-Watson stat		1.993310
Prob(F-statistic)	0.000000			

2- تقدير النموذج (2)

Null Hypothesis: D(LTCH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.635375	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCH,2)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 02:08
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCH(-1))	-1.068924	0.158729	-6.734253	0.0000
C	-0.023421	0.021765	-1.076074	0.2885
R-squared	0.537642	Mean dependent var		-0.002133
Adjusted R-squared	0.525786	S.D. dependent var		0.200232
S.E. of regression	0.137886	Akaike info criterion		-1.077228
Sum squared resid	0.741490	Schwarz criterion		-0.993639
Log likelihood	24.08318	Hannan-Quinn criter.		-1.046790
F-statistic	45.35016	Durbin-Watson stat		2.001538
Prob(F-statistic)	0.000000			

رابعاً - اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية DLID

1- تقدير النموذج (1)

2- تقدير النموذج (2)

Null Hypothesis: D(LID) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.748097	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID,2)
Method: Least Squares
Date: 07/23/15 Time: 23:56
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LID(-1))	-0.931471	0.162049	-5.748097	0.0000
C	0.060040	0.081548	0.736254	0.4661
@TREND("1970")	-0.003516	0.003297	-1.066578	0.2929
R-squared	0.465107	Mean dependent var	1.22E-17	
Adjusted R-squared	0.436955	S.D. dependent var	0.326629	
S.E. of regression	0.245090	Akaike info criterion	0.095973	
Sum squared resid	2.282626	Schwarz criterion	0.221356	
Log likelihood	1.032552	Hannan-Quinn criter.	0.141631	
F-statistic	16.52115	Durbin-Watson stat	1.975580	
Prob(F-statistic)	0.000007			

Null Hypothesis: D(LID) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.638488	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID,2)
Method: Least Squares
Date: 07/23/15 Time: 23:54
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LID(-1))	-0.898189	0.159296	-5.638488	0.0000
C	-0.016696	0.038458	-0.434139	0.6666
R-squared	0.449095	Mean dependent var	1.22E-17	
Adjusted R-squared	0.434969	S.D. dependent var	0.326629	
S.E. of regression	0.245522	Akaike info criterion	0.076690	
Sum squared resid	2.350960	Schwarz criterion	0.160279	
Log likelihood	0.427860	Hannan-Quinn criter.	0.107128	
F-statistic	31.79255	Durbin-Watson stat	1.992493	
Prob(F-statistic)	0.000002			

3- تقدير النموذج (3)

Null Hypothesis: D(LID) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.679660	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LID,2)
Method: Least Squares
Date: 07/23/15 Time: 23:57
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LID(-1))	-0.892864	0.157204	-5.679660	0.0000
R-squared	0.446432	Mean dependent var	1.22E-17	
Adjusted R-squared	0.446432	S.D. dependent var	0.326629	
S.E. of regression	0.243019	Akaike info criterion	0.032730	
Sum squared resid	2.362322	Schwarz criterion	0.074525	
Log likelihood	0.329027	Hannan-Quinn criter.	0.047950	
Durbin-Watson stat	1.995299			

خامسا - اختبار الاستقرار للسلسلة الزمنية DLIC

2- تقدير النموذج (2)

Null Hypothesis: D(LIC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.133885	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIC,2)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 03:52
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIC(-1))	-1.139799	0.159773	-7.133885	0.0000
C	0.042509	0.078424	0.542038	0.5910
@TREND("1970")	-0.001105	0.003137	-0.352387	0.7265
R-squared	0.572757	Mean dependent var		0.002158
Adjusted R-squared	0.550270	S.D. dependent var		0.354328
S.E. of regression	0.237619	Akaike info criterion		0.034058
Sum squared resid	2.145584	Schwarz criterion		0.159442
Log likelihood	2.301802	Hannan-Quinn criter.		0.079716
F-statistic	25.47115	Durbin-Watson stat		2.046905
Prob(F-statistic)	0.000000			

1- تقدير النموذج (1)

Null Hypothesis: D(LIC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.210102	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIC,2)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 03:48
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIC(-1))	-1.138782	0.157943	-7.210102	0.0000
C	0.018176	0.036758	0.494475	0.6237
R-squared	0.571361	Mean dependent var		0.002158
Adjusted R-squared	0.560370	S.D. dependent var		0.354328
S.E. of regression	0.234936	Akaike info criterion		-0.011460
Sum squared resid	2.152596	Schwarz criterion		0.072129
Log likelihood	2.234921	Hannan-Quinn criter.		0.018979
F-statistic	51.98557	Durbin-Watson stat		2.041893
Prob(F-statistic)	0.000000			

3- تقدير النموذج (3)

Null Hypothesis: D(LIC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.262276	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIC,2)
Method: Least Squares
Date: 07/12/15 Time: 04:08
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIC(-1))	-1.134062	0.156158	-7.262276	0.0000
R-squared	0.568673	Mean dependent var		0.002158
Adjusted R-squared	0.568673	S.D. dependent var		0.354328
S.E. of regression	0.232706	Akaike info criterion		-0.053990
Sum squared resid	2.166091	Schwarz criterion		-0.012196
Log likelihood	2.106800	Hannan-Quinn criter.		-0.038771
Durbin-Watson stat	2.036108			

سادسا - اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية DLTC

2- تقدير النموذج (2)

1- تقدير النموذج (1)

Null Hypothesis: D(LTC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.975580	0.0012
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTC,2)
Method: Least Squares
Date: 07/24/15 Time: 00:25
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTC(-1))	-0.788041	0.158382	-4.975580	0.0000
C	0.042763	0.061097	0.699918	0.4882
@TREND("1970")	0.000486	0.002434	0.199628	0.8428
R-squared	0.394598	Mean dependent var		0.001646
Adjusted R-squared	0.362734	S.D. dependent var		0.230555
S.E. of regression	0.184049	Akaike info criterion		-0.476870
Sum squared resid	1.287218	Schwarz criterion		-0.351487
Log likelihood	12.77584	Hannan-Quinn criter.		-0.431213
F-statistic	12.38408	Durbin-Watson stat		2.033328
Prob(F-statistic)	0.000072			

Null Hypothesis: D(LTC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.035124	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTC,2)
Method: Least Squares
Date: 07/24/15 Time: 00:25
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTC(-1))	-0.786085	0.156120	-5.035124	0.0000
C	0.053324	0.030186	1.766508	0.0851
R-squared	0.393963	Mean dependent var		0.001646
Adjusted R-squared	0.378423	S.D. dependent var		0.230555
S.E. of regression	0.181770	Akaike info criterion		-0.524603
Sum squared resid	1.288568	Schwarz criterion		-0.441014
Log likelihood	12.75435	Hannan-Quinn criter.		-0.494164
F-statistic	25.35247	Durbin-Watson stat		2.035571
Prob(F-statistic)	0.000011			

3- تقدير النموذج (3)

Null Hypothesis: D(LTC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.595199	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTC,2)
Method: Least Squares
Date: 07/24/15 Time: 00:13
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTC(-1))	-0.692314	0.150660	-4.595199	0.0000
R-squared	0.345471	Mean dependent var		0.001646
Adjusted R-squared	0.345471	S.D. dependent var		0.230555
S.E. of regression	0.186526	Akaike info criterion		-0.496409
Sum squared resid	1.391672	Schwarz criterion		-0.454614
Log likelihood	11.17638	Hannan-Quinn criter.		-0.481190
Durbin-Watson stat	2.087589			

سابعاً - اختبار الاستقرار للسلسلة الزمنية DLTCR

2- تقدير النموذج (2)

1- تقدير النموذج (1)

Null Hypothesis: D(LTCR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.964806	0.0202
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCR,2)
Method: Least Squares
Date: 07/24/15 Time: 19:16
Sample (adjusted): 1976 2008
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCR(-1))	-2.170886	0.547539	-3.964806	0.0005
D(LTCR(-1),2)	0.821175	0.421508	1.948184	0.0619
D(LTCR(-2),2)	0.299860	0.300598	0.997545	0.3274
D(LTCR(-3),2)	0.051854	0.165033	0.314204	0.7558
C	-0.056516	0.344763	-0.163927	0.8710
@TREND("1970")	0.002416	0.014351	0.168344	0.8676
R-squared	0.697519	Mean dependent var	0.068292	
Adjusted R-squared	0.641504	S.D. dependent var	1.303454	
S.E. of regression	0.780437	Akaike info criterion	2.505041	
Sum squared resid	16.44523	Schwarz criterion	2.777133	
Log likelihood	-35.33318	Hannan-Quinn criter.	2.596592	
F-statistic	12.45235	Durbin-Watson stat	1.865313	
Prob(F-statistic)	0.000003			

Null Hypothesis: D(LTCR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.031827	0.0038
Test critical values:		
1% level	-3.646342	
5% level	-2.954021	
10% level	-2.615817	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCR,2)
Method: Least Squares
Date: 07/24/15 Time: 19:14
Sample (adjusted): 1976 2008
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCR(-1))	-2.166663	0.537390	-4.031827	0.0004
D(LTCR(-1),2)	0.819442	0.414006	1.979299	0.0577
D(LTCR(-2),2)	0.298602	0.295245	1.011369	0.3205
D(LTCR(-3),2)	0.052578	0.162089	0.324378	0.7481
C	-0.003202	0.133863	-0.023918	0.9811
R-squared	0.697201	Mean dependent var	0.068292	
Adjusted R-squared	0.653944	S.D. dependent var	1.303454	
S.E. of regression	0.766776	Akaike info criterion	2.445484	
Sum squared resid	16.46249	Schwarz criterion	2.672228	
Log likelihood	-35.35049	Hannan-Quinn criter.	2.521776	
F-statistic	16.11767	Durbin-Watson stat	1.866931	
Prob(F-statistic)	0.000001			

3- تقدير النموذج (1)

Null Hypothesis: D(LTCR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.103459	0.0002
Test critical values:		
1% level	-2.636901	
5% level	-1.951332	
10% level	-1.610747	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTCR,2)
Method: Least Squares
Date: 07/24/15 Time: 19:17
Sample (adjusted): 1976 2008
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTCR(-1))	-2.166412	0.527948	-4.103459	0.0003
D(LTCR(-1),2)	0.819439	0.406809	2.014306	0.0533
D(LTCR(-2),2)	0.298651	0.290106	1.029455	0.3118
D(LTCR(-3),2)	0.052688	0.159208	0.330939	0.7431
R-squared	0.697195	Mean dependent var	0.068292	
Adjusted R-squared	0.665871	S.D. dependent var	1.303454	
S.E. of regression	0.753448	Akaike info criterion	2.384898	
Sum squared resid	16.46282	Schwarz criterion	2.566293	
Log likelihood	-35.35082	Hannan-Quinn criter.	2.445932	
Durbin-Watson stat	1.867281			

الملحق رقم (8): تقدير نموذج VAR لـ (DLTC, DLIC, DLID, DLTINF, DLTCR)

Vector Autoregression Estimates		
Date: 07/26/15 Time: 10:53		
Sample (adjusted): 1975 2008		
Included observations: 34 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	DLTCR	DLTINF
DLTCR(-1)	-0.355857 (0.15246) [-2.33410]	0.100953 (0.16565) [0.60945]
DLTCR(-2)	-0.523019 (0.14924) [-3.50454]	0.270469 (0.16215) [1.66804]
DLTCR(-3)	-0.437511 (0.14782) [-2.95974]	0.059650 (0.16061) [0.37141]
DLTINF(-1)	0.497178 (0.17791) [2.79453]	-0.382975 (0.19329) [-1.98134]
DLTINF(-2)	0.142302 (0.19416) [0.73290]	0.059123 (0.21096) [0.28026]
DLTINF(-3)	-0.215245 (0.17542) [-1.22701]	0.087939 (0.19059) [0.46138]
C	-0.018691 (0.11891) [-0.15719]	-0.000205 (0.12919) [-0.00159]
R-squared	0.493261	0.234412
Adj. R-squared	0.380653	0.064262
Sum sq. resids	12.88871	15.21446
S.E. equation	0.690912	0.750665
F-statistic	4.380316	1.377838
Log likelihood	-31.75376	-34.57397
Akaike AIC	2.279633	2.445528
Schwarz SC	2.593883	2.759779
Mean dependent	-0.035311	0.001005
S.D. dependent	0.877921	0.776022
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.268961
Determinant resid covariance		0.169626
Log likelihood		-66.32710
Akaike information criterion		4.725123
Schwarz criterion		5.353625

Vector Autoregression Estimates		
Date: 07/26/15 Time: 13:59		
Sample (adjusted): 1972 2012		
Included observations: 41 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	DLTCH	DLTINF
DLTCH(-1)	0.434137 (0.14527) [2.98855]	0.066844 (0.72698) [0.09195]
DLTINF(-1)	0.013239 (0.03003) [0.44081]	-0.348674 (0.15030) [-2.31989]
C	0.038872 (0.02369) [1.64083]	0.022143 (0.11856) [0.18677]
R-squared	0.193636	0.124231
Adj. R-squared	0.151196	0.078138
Sum sq. resids	0.732475	18.34430
S.E. equation	0.138837	0.694798
F-statistic	4.562565	2.695226
Log likelihood	24.33393	-41.68929
Akaike AIC	-1.040679	2.179965
Schwarz SC	-0.915296	2.305348
Mean dependent	0.067264	0.029750
S.D. dependent	0.150696	0.723645
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.009305
Determinant resid covariance		0.007993
Log likelihood		-17.35536
Akaike information criterion		1.139286
Schwarz criterion		1.390052

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/26/15 Time: 16:38
Sample (adjusted): 1974 2012
Included observations: 39 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	DLID	DLTINF
DLID(-1)	0.282597 (0.17880) [1.58056]	0.114991 (0.56256) [0.20441]
DLID(-2)	-0.050423 (0.16867) [-0.29894]	0.428102 (0.53071) [0.80665]
DLID(-3)	0.346438 (0.16409) [2.11121]	-0.723502 (0.51630) [-1.40131]
DLTINF(-1)	-0.094695 (0.05896) [-1.60617]	-0.360684 (0.18550) [-1.94437]
DLTINF(-2)	0.092665 (0.06172) [1.50136]	-0.002018 (0.19420) [-0.01039]
DLTINF(-3)	-0.048738 (0.06032) [-0.80795]	0.249982 (0.18980) [1.31709]
C	-0.003136 (0.03660) [-0.08570]	0.007813 (0.11515) [0.06785]
R-squared	0.280851	0.208989
Adj. R-squared	0.146011	0.060674
Sum sq. resids	1.645641	16.29143
S.E. equation	0.226774	0.713518
F-statistic	2.082840	1.409093
Log likelihood	6.387317	-38.31662
Akaike AIC	0.031420	2.323929
Schwarz SC	0.330008	2.622517
Mean dependent	-0.011589	0.009366
S.D. dependent	0.245395	0.736201
Determinant resid covariance (dof adj.)	0.019112	
Determinant resid covariance	0.012867	
Log likelihood	-25.79181	
Akaike information criterion	2.040606	
Schwarz criterion	2.637782	

Vector Autoregression Estimates
Date: 08/11/15 Time: 10:03
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	DLIC	DLTINF
DLIC(-1)	-0.172296 (0.16803) [-1.02537]	0.493094 (0.48655) [1.01345]
DLTINF(-1)	-0.033696 (0.05407) [-0.62322]	-0.297900 (0.15656) [-1.90283]
C	0.018337 (0.03705) [0.49491]	0.020066 (0.10728) [0.18704]
R-squared	0.029334	0.147089
Adj. R-squared	-0.021753	0.102199
Sum sq. resids	2.130816	17.86550
S.E. equation	0.236800	0.685671
F-statistic	0.574195	3.276654
Log likelihood	2.443393	-41.14712
Akaike AIC	0.027152	2.153518
Schwarz SC	0.152535	2.278902
Mean dependent	0.016224	0.029750
S.D. dependent	0.234265	0.723645
Determinant resid covariance (dof adj.)	0.022637	
Determinant resid covariance	0.019446	
Log likelihood	-35.58049	
Akaike information criterion	2.028316	

Vector Autoregression Estimates
Date: 08/08/15 Time: 20:00
Sample (adjusted): 1972 2012
Included observations: 41 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	DLTC	DLTINF
DLTC(-1)	0.214795 (0.15813) [1.35837]	-0.306755 (0.59496) [-0.51559]
DLTINF(-1)	0.008294 (0.03983) [0.20827]	-0.350740 (0.14984) [-2.34070]
C	0.053343 (0.03056) [1.74531]	0.046681 (0.11500) [0.40594]
R-squared	0.047016	0.130122
Adj. R-squared	-0.003141	0.084339
Sum sq. resids	1.287099	18.22091
S.E. equation	0.184041	0.692458
F-statistic	0.937379	2.842139
Log likelihood	12.77774	-41.55093
Akaike AIC	-0.476963	2.173216
Schwarz SC	-0.351580	2.298600
Mean dependent	0.067387	0.029750
S.D. dependent	0.183752	0.723645
Determinant resid covariance (dof adj.)	0.016238	
Determinant resid covariance	0.013948	
Log likelihood	-28.76874	
Akaike information criterion	1.696036	
Schwarz criterion	1.946803	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ
مِنْ طِينٍ مِمَّا يَخْتَارُ
ثُمَّ عَلَّمَهُ الْقُرْآنَ
وَجَعَلَ الْإِنسَانَ
كِرَامًا كَرِيمًا
الَّذِي أَحْسَنَ لَكَ
الْحَدِيثَ إِذْ أَخْرَجَكَ
مِنَ الْبَطْنِ وَأَخْرَجَكَ
كَرِيمًا فَكْرًا
وَجَعَلَ لَكَ الْكَوْكَبَ
دُرًى وَسَامِرًا
الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ
وَالْحَيَاةَ وَجَعَلَ
لَكَ الْوَسْطَانَ
الَّذِي أَحْسَنَ لَكَ
الْحَدِيثَ إِذْ أَخْرَجَكَ
مِنَ الْبَطْنِ وَأَخْرَجَكَ
كَرِيمًا فَكْرًا
وَجَعَلَ لَكَ الْكَوْكَبَ
دُرًى وَسَامِرًا
الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ
وَالْحَيَاةَ وَجَعَلَ
لَكَ الْوَسْطَانَ